



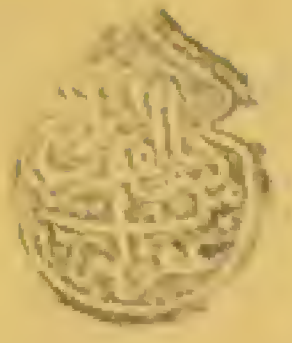


شرح فلاح السالكين

في الفقه

٢٥

س



٢٢

كتاب الطهارة	كتاب الصلاة	كتاب الزكاة	كتاب الصوم	كتاب النكاح	كتاب الرضا	كتاب الطلاق
١٠٤	١٠٥	١١٩	١٢٥	١٣٠	١٣٧	١٣٨
كتاب العنق	كتاب المفقود	كتاب الزكوة	كتاب الوقف	كتاب الفرض	كتاب الخوالة	كتاب القاض
١٠٤	١٤٩	١٣٩	١٤٣	١٤١	١٤٦	١٤٧
كتاب اللسان	كتاب النكاح	كتاب الدعوى	كتاب المأذون	كتاب الصلح	كتاب المضار	١٤٩
١٣٨	١٣٨	١٧٧	١٨٢	١٨٥	١٨٩	١٨٩
كتاب القاض	كتاب النكاح	كتاب الدعوى	كتاب المأذون	كتاب الصلح	كتاب المضار	١٨٩
١٦٨	١٦٨	١٧٣	١٧٣	١٧٣	١٧٣	١٧٣
كتاب الودعة	كتاب العارية	كتاب الهبة	كتاب الاجارة	كتاب المكاتب	كتاب الولاء	كتاب الجبر
١٩١	١٩١	١٩٢	١٩٥	١٩٩	٢٠٣	٢٠٦
كتاب المأذون	كتاب الغصب	كتاب القف	كتاب القف	كتاب المزارعة	كتاب المساقاة	كتاب الذبايح
٢٠٧	٢٠٨	٢١٢	٢١٥	٢١٦	٢١٧	٢١٧
كتاب الفسخ	كتاب الكراء	كتاب اجابة الدائن	كتاب الكراء	كتاب الصيد	كتاب الرهن	كتاب الجذبات
٢١٩	٢١٩	٢٢١	٢٢٢	٢٢٣	٢٢٤	٢٢٩
		كتاب الديت	كتاب القاتل	كتاب الوصايا		
		٢٢٣	٢٢٧	٢٣٨		

من ودايع الدهر لدى العبد العار العقم
الى المولى الفخيم القدم على بن يوسف
المدرس بالجامع الكبير

وما المال والاهل ولا اولادهم
فلا بد يومئذ ان تروا الودائع

مكتبة
الشيخ
عبد
الرحمن
بن
عبد
الرحمن
بن
عبد
الرحمن

١٧٤٧



MURUSMANIYE KÜTÜPHANESİ	
Kısmı	Muradın
Yıl	1364
Eski Sayı	1737
Tamam No.	297.4 (077) = 937



هذا وصف قرية عيون السلاطين وتخليد ذرة تاج أهل الحرمين السلطان
ابن السلطان السلطان أبو المحاسن والمواهب عثمان خان
ابن السلطان مصطفى خان أعلى الله شأنه على الأبناء
والنظار وجعل طاعة نور البصائر والمال على يد
الحاج المصطفى مصطفى
الحسين المحمد
عبد



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِالْعَوْنِ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ

۶

طاع اذا صادها وماروي هاشم عن محمد بن محمد الله انه الفصل في وسط العلم عند محمد
 فانما قال في المجمع انما لم يجد نعيم اريد بقطع الحرف من اسم الله وادراك الله ما ذكر
 مع روى المجلد الله تعالى عن علم الغايه لا يدرك ولا يدرك يتناول الى الابطال والمروق وجماعتها
 من عباد الله معني مع يد وعسل الله الى الاطير لعلم المجمع لا ربح لا يخرج سببا
 او روى الى الزور الى فغير سببا لان معناه ولا اهلها
 على سبب

قوله في الموضع في مسح الرأس مقدار الناصية المراد من قوله ففرض الطهارة هو المفروض
ايضا يعني مفروض الطهارة الا ان المفروض له معنيان بعد المقطوع به قال الله تعالى
سورة اتر لها وفرضاها اي قدرها وقطعنا الاحكام فيها مفروض الطهارة مفروض بالمعنيين
لكونه مقدرا ومقطوعا به ومفروض المسح يعني كونه مقدرا لا كونه مقطوعا به لانه مجتمعا فيه انما
ذكر القصة في حديث غيره لان الرواية مع القصة ادل على صدق الراوي وانفائه قوله
الكتاب يحمل فالتحقيق بيان انه فان قيل الحديث يقتضي بيان الناصية لا المقدار قلنا البيان انما
يحتاج اليه في موضع الاجمال ولا اجمال في المحل انه الرأس ولكن الاجمال في المقدار لما ان الباء دخل
في محل المسح فلا يقتضي استيعاب المحل لان قوله مسح يدي بالمندبل لا يقتضي استيعاب كل
المندبل بخلاف قوله مسح يدي المندبل لان فعل المسح يتوجه نحو المندبل فقط يقتضي استيعابه
وبعد خروج الكل فما نحن فيه سقى اعراض شتى متصلة بالارادة فيصير محملا فيكون الحديث بيانا
له فان قيل لم قلتم بان الكتاب في بيان المقدار محمل بل مطلق والمطلق لا يحتاج الى البيان قلنا
المراد من النص بعض مقدار لا مطلق البعض لوجوه ثلاثة أحدها ان المسح على ادي ما ينطلق عليه
اسم البعض غير ممكن الا بزيادة وما لا يمكن اقامته الفرض الابد يفترض كفضيئته لان الفرض يتصور
اقامته والثاني ان الله تعالى افرد المسح بالذكر ولو كان المراد بالمسح البعض المطلق وذلك
حاصل في صغر غسل الوجه لا محالة لئلا يترك للأفراد بالذكر فائدة والثالث ان المفروض
في سائر الاعضاء غسل مقدرا فكذلك في هذه الوظيفة الا ان المقدار محمل فاستفدنا بيان المقدار
من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعملنا ما طلاق النص فيما عداه لانه لا اجمال فيه
فقلنا يجوز المسح على اي ربيع كان فان قيل لم قلتم بان الاستيعاب غير مراد من قوله تعالى
وامسحوا برؤوسكم وهو قول مالك رحمه الله كما هو مراد من قوله فامسحوا بوجوهكم في آية التيمم
وان دخل الباقي المحل قلنا الاستيعاب في التيمم ممنوع على رواية الحسن عن ابي جعفر رحمه الله
الله وعلى ظاهر الرواية عرفناه بالسنة المشهورة وهو قوله عليه السلام التيمم ضربتان
ضربة للوجه وضربة للدين اولان التيمم خلف متصف والخلف اذا انصف كل الاصل فيه ان
يكون في النصف الباقي على وفق الاصل والاستيعاب شرط في الاصل فكذلك في الخلف قوله
وسر الطهارة غسل الدين قبل احوالها الا ان السنة تقدم غسل الدين الى الرسغ فاما انفس
الغسل ففرض حتى قال محمد رحمه الله يغسل ذراعيه ويخصم المصنف غسل الدين بالماء

قوله في الموضع في مسح الرأس مقدار الناصية المراد من قوله ففرض الطهارة هو المفروض

وولع الكار ما دل على التيمم وهو قوله لا بد من الطهارة فيسبغ يديه
وحمل الله عليه السلام اراد بالتيمم من نام على وضوء فاداس في خفة فغيره اول وعمل
اراد به من يرد الوضوء فسهل من وضوء الفضة التوضا وكيفية ان كان الا ان اصغر ان يرد
بشماله ويصبه على يده اليمن ويذلل اصابعها بعضها في بعض يغسله الماء ثم يذلل الا ان
ييمينه ويصبه على يده اليسرى فيغسلها مالا لا يذلل الا ان يجمع يديه مالا من غير مسنون
هكذا قال في المحيط لا بد من

نبرك باللفظ الحديث والافسنة تشمل للمستيقظا وغيره والتمسك بالحديث انه عليه السلام ينبغي
عن احوال الدين في الا ناعلى طريق المبالغة الى غاية غسل اليد لا ناعقضي حرمة الغسل وذلك
يستدعي وجوب غسل اليد لاسيما اذا كان الغسل طريفا متعبنا لاستعمال الماء الا اننا ناعلنا عن الوجوب
لان تعليل صاحب الشرع بتوهم النجاسة دليل على التورع والاحتياط دون الوجوب ولان حكم اليقين
لا يزول بالشك ومن شك في النجاسة يستحب غسلها ولا يحل ولا زوال الحديث يدل على الوجوب
واخوه وهو التعليل بتوهم النجاسة والاستصحاب يدل على الاستحباب فالتبني امرين وهو ويرفع الامر الا اننا ناعلنا
السنة بوفيقا وتلفيقا ولانه وجب غسل الدين عند تحقق النجاسة فلو وجب عند توهمها يلزم
الاستواء في الوجوب مع التفاوت في الوجوب ولا ناعلنا انما الغسل بالدين اقتضا فلو قلنا بوجوبه لا ناعلنا
بمقتضى ما ثبت بالصرح قوله وتسمية الله تعالى التسمية المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم بسم الله والحمد لله على الاسلام والتمسك بقوله عليه السلام لا وضوء لمن لم يسم الله انه لا
يمكن حمله على نفي وجوبه بدوز التسمية لانه يلزم نسخ الكتاب اذ مطلق الكتاب يقتضي وجوب
الوضوء بدوز التسمية اولانه عليه السلام اثبت وجوب الوضوء بدوز التسمية في حديث آخر وهو قوله
عليه السلام من توضا وذكر اسم الله كان طهورا لجميع بدنه ومن توضا ولم يذكر اسم الله كان طهورا
لما اصابه الماء فيحمل على نفي الفضيلة والكمال او نقول هذا نفي معنى التيمم لان الشرع حقق
وجوبه بدوز التسمية على ما ذكرنا ولا يمكن حمله على الوجوب لما ذكرنا فيحمل على ما ذكرنا وهو السنة
او نقول التيمم عن الشيء بعضه ان يكون ضده في مرتبة السنة على ما عرف فان قيل لم لا
اوجتموها كالفاتحة قيل له انما جعلنا الفاتحة واجبة لمواظبة النبي عليه السلام من غير التيمم
ولم يتقل نفس المواظبة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في التسمية فضلا عن عدم التيمم حتى قال
في الكتاب والاصح انما مستحبة لاسنه اذ السنة لا تثبت بدوز المواظبة ولان جمهور الفاتحة وردت
في الصلوة فانما عبادة مقصورة وهذا الخبر ورد في الوضوء وانه غير عبادة او غير مقصورة
فاخطت رتبة عن الاول فافاد السنة فان قيل النص الوارد في الوضوء يقتضي الفرضية ايضا
كالنص الوارد في الصلوة قلنا ظهر اخطا رتبة فرض الوضوء فرض الصلوة ايضا حيث
يسقط بسقوط الصلوة ووجب بوجوبها قوله يسمي قبل الاستنجاء وبعد التسمية بعد
الاستنجاء لم يكن سمي ان ابتداء الوضوء وذكر اقباء لان الاستنجاء مقدمة للوضوء ولمحتمى به فكون
سمي الله تعالى في ابتداء نوعي التطهير والسواك اسم للحشب والمراد هنا استعماله والذي صلى

ادى الى التحسين موضع الاخذ
من الا ناعلنا انما الغسل بالدين
محمل على ما اذا كان الا ناعلنا
او كبر او معه ان اصغر وان لم
يكن في محمل على احوال الكف
فمن غسل يديه من غير مرة
قل الاستنجاء مرة بعد مرة
اداراد غسل يديه بعد
غسل الوجه هل يغسل
ذراعيه فقط او من اول
الاصابع ذكر في الاصل على
الذراعين لا غير لمقدم غسل
الدين قال الشيخ الاصح عدمه
ان يغسل يديه الا من الاول
كان اصح منه الوضوء فلا يسمي
عن فرض وهو مشكك لا المقدم
هو الطهارة واي طريق حصل

وهذا التعليل انما يقع لحاجب السبب وهو معقول غير ان الشرع قصر حكم هذا التعليل على
 الاعضاء الاربعة فيما ذكر وجوه وثقاه على اصل القياس في المني والحض والنفاس وهذا غير
 معقول فعلى ما تجس ظاهر البدن يخرج النجاسة من السبيلين الى غير السبيلين ويتعدى في
 ضمنه الاقتصار على غسل العض الذي هو غير معقول ضرورة تعديته تجس ظاهر البدن وكون
 الاقتصار لازما له فيما ذكر وقوعه وغير المعقول من الحكم جاز ان يتعدى في ضمن حكم معقول
 كما عتدنا حكم جريان الروابطة القدر مع الجس من الاشياء الستة الى غيرها وهو معقول ثم يتعدى
 في ضمنه حكم هو غير معقول وهو استواء الجسد مع الردي وسقوط اعتبار الجودة وهذا لما عرف
 انما ثبت في ضمن شي آخر لا يعتبر شرايطه كالبيع اذا ثبت في ضمن الامر بالاعاق عنه لا شرط فيه
 القول قول **الخرج** بلا التمس في القي وانما كان كذلك لان الغياط من وجه ان ضم وظاهر من
 وجه ان فتح والخروج انتقال من الباطن الى الظاهر وملا الفم لا يمكن ضبطه وامسكه الاستكلف
 صحيح ظاهر فاعتبرنا الفم ظاهر في حرم ما يدعى الى الفم باطنا في حق ما لا يدعى الى الفم عملا بالشبهين
 فان قيل ان اعتبرتم الفم باطنا في حق القليل فلا يحقق الخروج اذا ارتقى القليل الى الفم فاما اذا
 خرج من فيه يحقق الخروج ووجه ان ينقص الظاهرة قلنا الفم له حكم الباطن فيما بينه وبين
 الباطن حتى ان الصائم لو ابتلع ريقه لا يفسد صومه وانه حكم الظاهر فيما بينه وبين الظاهر حتى
 لو ادخل لقمته في فيه ولم يبتلعه لا يفسد صومه فاد ارتقى القليل الى الفم لا يحقق الخروج لانه
 انتقال من الباطن الى الباطن ثم اذا خرج من فيه لا يحقق الخروج ايضا لانه انتقال من الظاهر الى
 الظاهر **قوله** عليه السلام لسر في القطرة والقطرتين المراد من القطرة ههنا ما يكون بعرضية
 التقاطر ولعله استثناء ما كان سائلا عنها **قوله** يعتبر اتحاد السبب تأثير اتحاد المحل
 في جمع المتفرقات ظاهر كما في القعود وكما في التلاوات المتكررة في مجلس واحد جعله كالأداة واحدة
 واما اتحاد السبب فهو في جمع المتفرقات ايضا فان العبد اذا مرض في يد المالك ثم برأ فاعده المالك
 ثم مرض في يد المشتري ار كان بالسبب الذي في يد البائع يتمكن من الرد والافلا **قوله** ما لا
 يكون حرجا لا يكون نجسا ذكر في محصر عصام ان على قول محمد رحمه الله يكون نجسا حتى لو اخذها
 بقطنة والقها في الماء القليل يفسد الماء وكر الوكان على يده نجاسة فقد الدرم فاصابه
 شي مما ذكرنا على قول محمد رحمه الله يضم هذا الى الدرم فيمنع جواز الصلوة لانه دم وار قل فلو كان
 نجسا وعلى قول ابو يوسف رحمه الله لا يضم ولا يمنع لان النجس هو الدم المسفوح فصار كدم
 الب

والمسألة الأولى في جواز الصلوة بعد البول والبرص والنفاس والدم المسفوح والدم المذخور والدم المذخور
 والمسألة الثانية في جواز الصلوة بعد البول والبرص والنفاس والدم المسفوح والدم المذخور والدم المذخور
 والمسألة الثالثة في جواز الصلوة بعد البول والبرص والنفاس والدم المسفوح والدم المذخور والدم المذخور

والسبب

والبعوض والدم الذي والدم الذي يبقى في العروق بعد النجس **قوله** والنوم مضطجعا الى
 اخرة النوم لعينه لا يكون حرجا وانما يكون حرجا عند ثوبه وسيله الى خروج النجاسة وانما يكون وسيله
 ان لو كان سببا لاسترخا المفاصل والنوم مضطجعا او متديا او متوردا او مستندا الى شي لوانيل
 لسقط لان عند ذلك لا يخلو عن خروج شي ظاهرا والثابت ظاهرا لا يثبت به الا ترى ان من دخل
 المبرز وهو كان على وضوء فشكل بعد ذلك انه حدث ام لا حكم بكونه حدثا لان من دخل المبرز والظاهر
 انه حدث ولو شك قبل دخول المبرز حكم بكونه ظاهرا بذا المشقة لما غلب وجودها في السفر جعلت
 بالثابت **وقال** ابو حنيفة رحمه الله دوران الرأس في الفلك عند القيام لما كان غالبا جعل
 بالثابت حقيقة حتى يجوز صلواته قاعدا وان لم يدر راسه بخلاف حاله القيام والركوع والسجود لانه
 لم يتم الاسترخا المفضي الى خروج النجاسة كما اشار اليه النبي عليه السلام في قول **ليس الوضوء**
 على من نام قائما الحديث **قوله** في الباب وبلغ الاسترخا غايته انما علك بهذا الاسترخا
 التام لان الناقص منه لا يكون علة ولا مراد من قوله عليه السلام في اخر الحديث فانه اذا نام
 مضطجعا استرخت مفاصله اذ لو كان مراد الوقوع التعارض والتناقض بين اول الحديث واخره
 لان اصل الاسترخا هو وجد في النوم حالة القعود والقيام والركوع والسجود **قوله** لا وضوء على
 من استرخت مفاصله بالنوم انما الوضوء على من استرخت مفاصله وطاق النبي عليه السلام لا يجوز
 حمله على التناقض ولونام قاعدا فسقط ما ينقص وضوءه حتى يستقر باما لانه اذا انقضى قبل الاقار
 على الارض لم يوجد النوم مضطجعا بخلاف ما اذا استقر ثم انقضى لانه وجد ذلك وعن ابي حنيفة
 رحمه الله انه اذا استيقظ حال ما وقع جنبه على الارض وهو نائم يبطل وضوءه لانه جليل بوجه
 شي من النوم مضطجعا وان قل والنوم في الصلوة على اي هيئة كان لا ينقص الوضوء لما روي عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال **اذا نام العبد في صلواته باهي الله به فلا يكتف بقول** انظر والي
 عبد يري وجهه عذري وجسده في طاعة ولو انتقص وضوءه لما بقي في الطاعة وعن ابو يوسف رحمه
 الله انه ان تعمد النوم في الصلوة في حال السجود نقص الوضوء لان القياس ان يكون ناقضا لانهم اتفقوا
 في غير العمد لان من تكلم صلواته في الليل لا يمكنه الاحتراز عن النوم في السجود فاذا تعمد بقى على اصل
 القياس ثم الاعمال والجنس فوق النوم في العفلة ورواى المسئلة فلهذا استقصان الوضوء للمتمما
 حدث في الاحوال كلها وهو القياس في النوم لانه لا يمكن ان يقاس النوم على الاعمال والجنس في ان
 يكون حرجا في جميع الاحوال كوجود النقص في النوم ان لا يكون حرجا في القيام والركوع والسجود فيمنع ترك

والسبب

قوله في جواز النوم حاله الفم
 والركوع والسجود وفي حرم الفم
 ان نام في الركوع او السجود لا يفسد
 وان كان متديا او متوردا او مستندا
 او ساجدا فليس بواجب
 الله انما اذا سجد وضوءه
 وقول لا يغسل اذا عاد

النص بالقياس وكذا لا يمكن ان يقاس الاعمال والجنون على النوم في ان لا يكون حدثا في جميع الاحوال لانها
 فوق النوم بل انما سقطت الغرض بدوامها ولا يسقط بدوام سائر الاحداث ولان النوم فترة اصلية
 لا يكون من اقسام المرض وعلى ان الله بالتبديع والاعمال والجنون ولا يصح القياس عند وضوح الفرق
 قال في بسوط خواهر زاده الجنون ما جعل حدثا للعلل الاسترخاء فان الجنون ربما يكون قوي
 من الصحة وللجنون حدثا لانه لا يتميز له فلا يمتنع من الحدث ما جعل حدثا في الاحوال كلها وكذا
 القصد في الصلوة المطلقة تنقص الوضوء في الحيط ان القصد عام او ناسيا تنقص الوضوء
 والتميم ولا يبطل الغسل وقبل يبطل طهارة الاعضاء الاربع في حق المغتسل حتى لا يجوز له ان
 يصلي بعدة من غير تجديد الوضوء قول في لان الجنس ما علمها ولا يقال قد سبق ان لا يكون حدثا لا
 يكون نجسا وهذا ناقض لانا نقول لو كان المذكور اولان لا يكون نجسا ان كان قول ابو يوسف
 رحمه الله على الخصوص مما هو المصطوف في بعض الشك فقول في الجنس ما علمها محمول على انه قول
 محمد رحمه الله ولو كان قول الامام في الجامع الصغير مروي ذلك عن ابن عمر محمول على ان يوسف
 لم يرو عن غيرها خلاف ذلك فحل محل الاجماع لصادق قوله في الجنس ما علمها لو كان ما
 عليها عند ما يدفع صورة الشاخص ووجه الجمع بين الدودة والريح انها طاهرتان في انفسهما
 والنجس الغليظ محاورها فان الريح اذا كانت تنبعث عن موضع النجاسة ولا بد وان يستعقب الاجزا
 القليلة من النجاسة ثم الريح من السيلين ناقض وفي غيره غير ناقض والنجس فكذا الدودة
 قول في لانه خرج وليس بخارج قال الامام السرخسي رحمه الله في الاصل اذا عصرها فخرج
 الدم بعصرها انتقص وهو حدث عند الفضل والحجامة لانه على صلواته قول في وفرض
 الغسل المضمضة والاستنشاق اطلق اسم الغرض على المحدث هنا واحترز عن دلالة اول الدباب
 فقال والعيان والمرقان بدخلان في الغسل لان طاهر النص هنا يتناول المضمضة والاستنشاق
 لانه امر بالمبالغة في التطهير وذلك انما يكون بانصال الماء الى ما يمكن اتصاله اليه قول في وليس
 على المرأة ان تنقص صفاتها في الغسل الحديث فان قيل هذا نسخ الدابة بالخبر لانها مأمورة
 بالاطهار وقتل امكنها النقص في الرجل قلت الامر يتناول تطهير البدن والشعر ليس من البدن
 من كل وجه بل هو متصل بالبدن بطر الى اصولها ومنفصل عنه بالنظر الى رؤسها فعملنا بالاتصال
 في حق من لم يتخذ الحرج وهو الرجل وبالاتصال في حق المرأة لانه لم يتخذ الحرج حتى قال بعضهم
 لا يحل النقص على المرأة والعليين لهذا قول في والمعاني الموجه للغسل سبب وجوب

هذا القول في النقص على المرأة والعليين لهذا قول في والمعاني الموجه للغسل سبب وجوب

الغسل

هذا القول في النقص على المرأة والعليين لهذا قول في والمعاني الموجه للغسل سبب وجوب

الصوم

الغسل الصلوة او ارادة ما حرم عليه بسبب الحناية من الصلوة وقراءة القرآن واصف الوجوب الى
 الشرط هنا جازا انتقال صدقة الفطر والسموة انما شرطت لخروج المني عند الاكل والامتنان
 الجنب والجنب من يده انزال المني عن شهوة وقيل الحناية هو البعد قال الله تعالى فبصره بدهن
 جنب ومنه سمى الاجنبي والغريب جنبا البعد الاجنبي عن القرابي والغريب عن وطنه والبعد عن ذكر
 الله تعالى بسبب الاشتغال بلذة الشهوة هو الذي يوجب التطهير لا بعد آخر قول في والحديث
 محمول على الخروج عن شهوة لما ذكرنا من النص ولانه لا يمكن اجراؤه على العموم لانه يتناول المذنب
 والودي والمني عن شهوة وغير شهوة فيراد به اخص الخصوص والمني عن شهوة مراد اجماعا مضافي
 غيره قول في والحض لقوله تعالى حتى يطهرن بالشديد قال بعضهم الحوض هو الموجب
 للغسل والاصح ان الخروج عن الحوض هو الموجب والمراد من الحوض المذكور في الدابة الخروج عنه لانه
 الخروج عنه مستلزم له فصحت الاستعانة لان انقطاع الدم شرط لوجوب الاغتسال واستحالة ان
 يكون انقطاع السبب شرط لوجوب السبب ولهذا قلنا ان المني لا يصلح ان يكون سببا للعدا
 لان العادة لم يحل الا بعد انتفاص تريب المني بالحنث فها في المني لا يحل العادة ومما وجبت
 العادة لم سبق المني وجه التمسك بالنص ان حرمة القران موقته الى غاية الاغتسال ولو لم
 يحل الاغتسال لصير الحرمة مطلقة ولان الزوج منع عن استيفاء حقه الواجب بعد انقطاع الدم
 لعدم الاغتسال وانه غير ممنوع عن استيفاء حقه الا الواجب ولهذا كان له حق نقض صومها اذا كان
 تطوعا وليس له حق نقض صومها اذا كان واجبا ولان الله تعالى احبر عن الغسل بقوله فادانطرون
 واحار الشرع اكثر من الامر في افادة الوجوب ولان وجود المأمور به ليس بشرط الصحة الامر وجود
 المخبر عنه شرط الصحة الاخبار ولانه اخبار عن الوجوب في وجب ان يحمله الوجوب على الوجوب
 او يجعل اخبارا عن الوجوب المحض بالوجوب او اخبارا عن الوجوب المستلزم للوجوب فلا يتطرق وقم
 الخلف في الخبر ولان التمسك عليها واجب عند انقطاع الدم ولا يمكن التمسك من امانته الا بعد الاغتسال
 بالنص لان من ضرورة نهي الزوج عن القران الى غاية الاغتسال حرمة عليها قبل وجود الغاية وما
 لا يتوصل الى اقامة الواجب الا به في وجوبه واذا انت فمادون العشرة بنت فيها بل لاله النص
 لان وجوب الغسل باعتبار الخروج عن الحوض قول في فيها ونعت يعني عليك بدع السنة والمراد
 الامتنان على الوضوء وان كان اصله لازما ونعت اي نعت هذه الحصلة قال وفيها الوضوء فان
 يصل لما وجب الوضوء بالبول السابق فاتي فابده في وجوبه بالودي قيل له قال شمس الامية

هذا القول في النقص على المرأة والعليين لهذا قول في والمعاني الموجه للغسل سبب وجوب

هذا القول في النقص على المرأة والعليين لهذا قول في والمعاني الموجه للغسل سبب وجوب

[illegible]

الثاني لرفع المناقصة ان يقال المراد من الكثير والاستغناء بوقوع النجاسة كما قال مالك رحمه الله
او القلتان كما قال الشافعي رحمه الله فلو كان هذا لكانت الخلف بيننا وبين الفريقين مسلم مالك رحمه
الله يقول عليه السلام الماء طهور ولا نجس شيء الحديث والشافعي رحمه الله يقول عليه السلام
اذا طلع الماقلتين لا يحمل جثتا ولن يحدث المستيقظ والممسك به انه عليه السلام يعني عن الغرض
لتوهم نجاسة يده ولولا ان يحق النجاسة بوجوب نجس الماء والامسك للماء معني وقاية وقوله
عليه السلام لا يسول احكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه عن الاغتسال والبول في الماء الدائم وهذا
يعني نجس الماء لان النقي ليار ان النقي عنه مما ينبغي ان يعلم والاصل فيه المال خصوصا عند
تأكد بالنون الثقيلة التي هي المبالغة فكون طلب الاغتسال بابلغ الجمات وانما يعلم بابلغ الجمات
اذا صار الماء نجسا اذا امتنع بتقدير نجس الماء اثر من الامتناع بتقدير علم نجس فثبت نجاسة
الماء وقا بموجب النقي على المال والماء الذي يمكن الاغتسال فيه يكون قلتين او اكثر ولا صغير ايضا
لونه وطعمه بالاغتسال او البول فلو كان الحديث محجة على الفريقين ولا يجوز ان يحمل النقي على حرمة
البول في الماء لان البول في الماء غير محرم بالاجماع كما ذكر في الجامع الصغير لا والله رحمه الله
ولا يجوز ان يحمل على نفرة الطباع لان النبي عليه السلام نعت لبيان الاحكام لالبيان الحقائق او نقول
النهي عن الاغتسال ان لم يوجب نجس الماء بقى ما مر ان الاغتسال في ذلك الماء لا سيما عند بعض
الاغتسال فله طريقا للحصول الطهارة فيلزم اجتماع الامر والنهي في آن واحد وذلك محال او نقول
البول في الماء نجس لموضع الوقوع اجماعا وذلك لان الماء اذا كان قليلا علمي حسب ما اختلفوا في حد
القليل ولولا ان الاغتسال نجس ايضا والامسك عطفه عليه ولما قيده بكونه من الجماد اذا الاغتسال
للتبوء لو كان طاهرا لما كان نجسا والذي رواه مالك رحمه الله في يبرضا عنه لانه عليه السلام
سبل عنها وما لقي فيها من الجيف وما رده ان جارية فقال عليه السلام الماء طهور فان قيل
هذا كلام مستقل مفسد وفي مثله العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فلما حصناه بدليل
حديث المستيقظ والامر بغسل الاناء عن ولوع الطب والنهي عن البول في الماء الدائم وما ورد من الاحاديث
في نجس البول بوقوع الحيوان فيها ثم بتقدير الحديث والله اعلم لا نجس شيء من النجاسات بدليل
ان السؤال عن يبرضا عنه وما لقي فيها من النجاسات وما رواه الشافعي ضعفه ابو داود وقال
الامة في كتابه ملحقا باسناده ولم يحضر في من ذكره ومثل هذا دون المراسيل والمراسيل عنده
لست محمد فاطن فها دونها او نقول لا يحمل النجاسة لضعفه وقلته ومعني قوله اذا بلغ الماء

في الطهورة في قوله في الاية شابه سورة سورة الطهارة والنجاسة فقلنا بالشك واما وجه الشك
 في الطهورة فلان الحمار فان ربط في الاية شابه سورة سورة الطهارة والنجاسة فقلنا بالشك واما وجه الشك
 في الطهورة فلان الحمار فان ربط في الاية شابه سورة سورة الطهارة والنجاسة فقلنا بالشك واما وجه الشك

في الطهورة في قوله في الاية شابه سورة سورة الطهارة والنجاسة فقلنا بالشك واما وجه الشك

عن محسوس مشاهد واندرج على الاستصحاب فاما في سور الحمار العارضة فان لم يجد وعرقه
 طاهر والبلوي فيه من وجه دون وجه لان الضرورة فيه دون الضرورة في الماء فلا يعلو الحافة
 باجرها فوجب المصير الى ما كان مائلا فلا يطهر به محسوس ولا يتنجس به طاهر بالشك فان لم يكن طهورا
 فوجب ان يبقى لولا لان التيقن لا يزول بالشك فلو ان جاز يصير مشكوكا طهار الحمار لان الماء اذا
 اصابه شيء يتصف بصفة ذلك الشيء الا ترى ان الماء اذا استعمل في إزالة النجاسة اول مرة فاذا اصاب
 الثوب من ذلك الماء بغسل هذا الثوب بغير ماء انما اتصل به ما يطهر مثله من ماء وان اصابه
 من المغسول ثانيا يغسل مرتين لانه ما اتصل به ما يطهر بالغسل مرتين وان اصابه من المغسول ثانيا
 يغسل مرة على ما ذكرنا فان لم يستعمل في الاحتياط من وجه لانه ان كان نجسا تنجس اعضا
 قلنا هذا الاعتراض ساقط على القول الاصح ان الاشكال في طهوره لا في طهارته وعلى قول
 قال الشك في طهارته لا يعلو القول بالنجس ايضا لان العضو طاهر ما لم يتنجس بالشك اذ المراد
 بالشك هو الوقف قوله او هو منسوخ بها فان قيل نسخ الدار بالسنة والسنة بالخلاف لا
 يجوز عند الشافعي رحمه الله حذف مسقط على قوله او كانت منسوخة بآية التيمم قلنا في هذا الحديث
 اضطراب فلعن الشافعي رحمه الله عمل بآية التيمم ولم يلتفت الى هذا الحديث لاضطراره وبلون قوله او
 هو منسوخ على قول ابو يوسف رحمه الله وسان الاضطراب في الحديث انه قال بعضهم بل ان
 مسعود رضي الله عنه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلتين وروي عن عبد الله رضي الله عنه ان
 قوما بالرب فقال ما تشبه هؤلاء بالذين اتهم ليلة الحزم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
 بعضهم نسخ دلا وقال بعضهم لم ينسخ لان آية التيمم نزلت في شأن الاسفار والتبديل انما استعمل في
 العادات فما قرب من الامصار قوله وهو على هذا الخلاف اي يجوز الوضوء عند أبي حنيفة
 رحمه الله لانه لما كان الماء المطلق فان طهر اذ في طهره لا يخرج من كونه طهورا اما اذا اعلو الماء وعند
 بعضهم لا يجوز ما بالاقال اذا طهر لاسي طهورا **باب** التيمم ومن لم يجد الماء
 وهو مسافر او خارج المصرا انما وضع المسألة ففهما لان من في المصريح الماحزنا او غالبا حتى لا يجوز
 له التيمم قبل الطلب اجماعا وليعلم ان السفر ليس بالانزاع لحواس التيمم لان عدم الماء في الغالب لم يلز الا في احدي
 الخاليتين فوضع المسألة ففهما فانه ذكر في الاسرار اذا عدم الماء في المصريم في البر الا انهم سوا علي
 عادة الامصار واعرضوا عن الشذوذ وفي الجامع للقرطبي من عدم الماء في المصرا لا يجزئه التيمم لانه
 نادر فعلى هذه الرواية ان احد الامرين شرط الجواز التيمم قوله لا يصير مثله المثل ان يصنع

في الطهورة في قوله في الاية شابه سورة سورة الطهارة والنجاسة فقلنا بالشك واما وجه الشك

عن محسوس مشاهد واندرج على الاستصحاب فاما في سور الحمار العارضة فان لم يجد وعرقه
 طاهر والبلوي فيه من وجه دون وجه لان الضرورة فيه دون الضرورة في الماء فلا يعلو الحافة
 باجرها فوجب المصير الى ما كان مائلا فلا يطهر به محسوس ولا يتنجس به طاهر بالشك فان لم يكن طهورا
 فوجب ان يبقى لولا لان التيقن لا يزول بالشك فلو ان جاز يصير مشكوكا طهار الحمار لان الماء اذا
 اصابه شيء يتصف بصفة ذلك الشيء الا ترى ان الماء اذا استعمل في إزالة النجاسة اول مرة فاذا اصاب
 الثوب من ذلك الماء بغسل هذا الثوب بغير ماء انما اتصل به ما يطهر مثله من ماء وان اصابه
 من المغسول ثانيا يغسل مرتين لانه ما اتصل به ما يطهر بالغسل مرتين وان اصابه من المغسول ثانيا
 يغسل مرة على ما ذكرنا فان لم يستعمل في الاحتياط من وجه لانه ان كان نجسا تنجس اعضا
 قلنا هذا الاعتراض ساقط على القول الاصح ان الاشكال في طهوره لا في طهارته وعلى قول
 قال الشك في طهارته لا يعلو القول بالنجس ايضا لان العضو طاهر ما لم يتنجس بالشك اذ المراد
 بالشك هو الوقف قوله او هو منسوخ بها فان قيل نسخ الدار بالسنة والسنة بالخلاف لا
 يجوز عند الشافعي رحمه الله حذف مسقط على قوله او كانت منسوخة بآية التيمم قلنا في هذا الحديث
 اضطراب فلعن الشافعي رحمه الله عمل بآية التيمم ولم يلتفت الى هذا الحديث لاضطراره وبلون قوله او
 هو منسوخ على قول ابو يوسف رحمه الله وسان الاضطراب في الحديث انه قال بعضهم بل ان
 مسعود رضي الله عنه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلتين وروي عن عبد الله رضي الله عنه ان
 قوما بالرب فقال ما تشبه هؤلاء بالذين اتهم ليلة الحزم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
 بعضهم نسخ دلا وقال بعضهم لم ينسخ لان آية التيمم نزلت في شأن الاسفار والتبديل انما استعمل في
 العادات فما قرب من الامصار قوله وهو على هذا الخلاف اي يجوز الوضوء عند أبي حنيفة
 رحمه الله لانه لما كان الماء المطلق فان طهر اذ في طهره لا يخرج من كونه طهورا اما اذا اعلو الماء وعند
 بعضهم لا يجوز ما بالاقال اذا طهر لاسي طهورا **باب** التيمم ومن لم يجد الماء
 وهو مسافر او خارج المصرا انما وضع المسألة ففهما لان من في المصريح الماحزنا او غالبا حتى لا يجوز
 له التيمم قبل الطلب اجماعا وليعلم ان السفر ليس بالانزاع لحواس التيمم لان عدم الماء في الغالب لم يلز الا في احدي
 الخاليتين فوضع المسألة ففهما فانه ذكر في الاسرار اذا عدم الماء في المصريم في البر الا انهم سوا علي
 عادة الامصار واعرضوا عن الشذوذ وفي الجامع للقرطبي من عدم الماء في المصرا لا يجزئه التيمم لانه
 نادر فعلى هذه الرواية ان احد الامرين شرط الجواز التيمم قوله لا يصير مثله المثل ان يصنع

ما يجوز ما يشبهه ويضرب به مثلا من تدرج خلقه وتغير هيئته سواء كان يقطع عضوه او
تسويد وجهه ويغيره **قول** فما كان من جنس الارض ما يحترق بالنار فيصير رمادا الشجر
والخشيش او ما ينطبع ويلين بالحديد والذهب والفضة والرصاص والنحاس والزجاج لا يكون من جنس
الارض ولا يجوز به السجود ولا يجوز بالبورق والملح المائي لانها ما من جنس الارض لانها خشب
محترق ودر باللولو المرقوق لانه متولد من الجوز **قول** الطيب يحمل الطاهر والطيب
يذكر ويراد به المني **قال** الله تعالى والذليل الطيب ويذكر ويراد به الطاهر لقوله تعالى حلالا لطيبا
وقد يذكر للادراك **قال** اشترى بخلاف ثمرها اي ادرك واذا ثبت انه يستعمل هذه المعاني فالحمل
على الطاهر هنا اولي لانه اليقينه اولان الطاهر مراد اجزاء فلا يكون غيره مراد اذا المستعمل لا عموم له
ثم لا يشترط ان يكون عليه غبار عند ابي حنيفة رحمه الله حلالا لمحمد رحمه الله حتى لو ضرب به على
صخرة لا غبار عليها او على ارض صلبة لم يلق صفة شيء محذور لان الاستعمال غير مراد ولهذا يجوز ستم
وحل من موضع واحد الا ترى انه سقط اليد اذا ضرب على التراب فانما المعتبر هو الامساس لظاهر
النص وعلى هذا يجوز السجود بالآجر عند ابي حنيفة رحمه الله سواء كان مدفوقا او غير مدفوق لان عنده
شروط استعمال اجزائه **قول** يبنى عن قصد السجود هو القصد لغه والقصد بدور النية لا
يكون او يقول التراب ليس بطاهر في نفسه وانما جعل طهورا حال ارادة القربة فلا بد من النية
للبس الحالة التي جعل التراب طهورا فيها فاما الما طهور بنفسه ثم الجنب اذا سجد برأسه الوضوء
اجزاء من الجنب لوجود ما هو المعتبر من صورة الفعل مع نية الطهارة وعن ابي الواري رحمه الله
انه لا بد من التمييز فينبوي الحديث او الجنب لان السجود لها تقع على صفة واحدة فلا بد من التمييز بالنية
بالصلوة التي تقع للعرض والنفل على صفة واحدة لم يزد من التمييز بالنية لاننا نقول الطهارة
شروط والشروط تراعي وجودها في نفسها لا غير الا ترى انه شرط نية التعبد حتى لا يتأدى
العصر بنية الطهر ثم لو تضا للظهر محذور اذا العصر به **وقال** على القلب قول لانما قربة مقصودة
المراد بالقربة المقصودة ان لا يكون في ضمن شيء آخر يطهر السجدة الثلاث وهذه الاخلاق
السجود دخول المسجد او مس المصحف او قراءة القرآن او زيارة القبر او الاداء او الاقامة حيث لا يجوز
الصلوة بدلا للسم في قول عامة العلماء رحمهم الله خلافا لابي بكر بن سعيد الثاوري رحمه الله لاحتمالها
بدون الطهارة او لم يكن مقصودة فان قيل دبر في اصول الفقه ان سجدة التلاوة ليست بقربة
مقصودة وهذا ناقض **قلت** انما يكون تناقضا ان لو كان النفي والاثبات محمدا واحدة فاما عند

والتخلص من جنس الارض
من حيث السجدة والنية
مقصود من جنس الارض
فما كان من جنس الارض

اخلاق

اخلاق المحسن فلا والمراد بما ذكر في الدار لما قربة مقصودة انما شرعت ابتداء بقربا الى الله تعالى من
غير ان يكون شيئا لا من غير خلاف دخول المسجد ومس المصحف والمراد بما ذكر في اصول الفقه ان
هذه السجدة ليست مقصودة لانها عند التلاوة بل لاشتمالها على التواضع المحقق لموافقة اهل
الامان ومخالفة اهل الطغيان ولهذا قلنا لا يختص اقامه الواجب بهذه السجدة بل بنوع الركوع
متابعا فان قيل يصح السجدة الطهارة وهي ليست مقصودة فلتا الطهارة شرعت للصلوة
وسرط لا باحتمال فان لم يمانع اياها الصلوة وفي الاصح لو سمى بربده تعليم الغير لا يجوز به الصلوة
وذكر الفقه ابو حنيفة ورواه الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز ذكر في النواذر انه لو
سجد وجهه ودر اعيد برأسه السجدة الصلوة به فعلى هاتين الروايتين المعتبر مجرد نية السجود
العبادة المقصودة التي لا يصح لها بدور الطهارة والفرق بين الوضوء والسم على هذه الرواية ان ثم
لو انفصل بالطم من غير اختياره اجزاء ولو غير هنا من غير قصد لا يجوز **قول** في غاية لطهوره
التراب يعني القربة هي المراد بالوجود المذكور في آية السجود في قوله عليه السلام التراب طهور للمسلم
الحديث وهي غاية لطهوره التراب والمغاسلة في وجود الغاية ولهذا انتقص برؤية الما المقدور
استعماله فان قيل لا يلزم من انما طهورية التراب انما الطهارة الحاصلة به دالما يصير نجسا
بالاستعمال وسقى الطهارة الحاصلة به فلتا التراب مطهر موقت على معنى انه لا يزول مطهر به
بدون شيء يتصل به فلتا الطهارة الموقفة على صفة المطهر دالما لما كان مطهرا على معنى انه لا
يزول مطهر به بدون محس متصل به فلتا الطهارة على الباسد على ان ما كان ضعيفا شرط البقاية
ما شرط لا بد منه وعلم الما شرط لا بد منه الطهارة بالسم فكذا البقاية **قول** في عاجر حكم والفرق
بين النائم وبين خائف العدو والسبح ان النوم في حالة السفر على وجه لا يشعر بالماء في غاية الندرة
فلم يعتبر نومده وجعل يقظان حكما يانه ان المسألة بصورة فيما اذا امر نائما على الماء ماشيا او راكبا
على الراكب وهو تسير والنوم حالة المشي والسير نادر خصوص ما على وجه لا يحلله اليقظان المشعور
بالماء وذا الغالب ان يكون مع الرفقة وشعره بوجوه الماء او لما كان الما اعز شيء في السفر يتلهمون
بوجوده ويبادرون الى احراره في الاواني ومحي منهم افعال ينتمى لا محالة ان النوم في حالة السفر
في غاية الحفة وذا المسألة بصورة فيما اذا لم يكن مصطححا ولا مستندا في الحمل اذ لو كان كذلك انتقص
وصورة النوم فلا ماني هذه المسألة **قول** لا معتبر به في الاستبراء يعني لا معتبر بهذا العذر من الما
في الاستبراء حتى لا يمنع جواز السجود فكذا لا معتبر به في الاستبراء حتى لا ينقضه غير انه لا يجب استعماله عندنا

والصحيح ان السجدة الطهارة
في جنس الارض الطهارة
لم يرد في النواذر
عن ابي حنيفة رحمه الله
في قوله تعالى
والتخلص من جنس الارض
من حيث السجدة والنية
مقصود من جنس الارض
فما كان من جنس الارض

حلا قال السافعي رحمه الله وهذا خلاف العاري اذا وجد ما يستبرئ به بعض عورته يلزمه الستر
والفرق ان المقصود من استعمال الماء استحالة الصلوة فاداعي عن المقصود في جري وجوه مجري
العلم خلاف ستر العورة فان القدر الذي وجد من الستر مقصود عقلا وشرعا قول **لا بد من**
العلم وهذا لان العلم بالالة سوسل به الى استعمال الماء فان بمنزلة الدلو والرشا فان انعدم بمنزلة
انعدامها في حواز السهم قول **له** هو المراد بالوجود دليل امتناع حواز السهم عند اباحه الماء ارتفاع
الحج بالنكاح لا يؤثر فيما مضى فالعلم بمن معه الله الاستفااضة ثم وجد الالة وهذا خلاف الحائض
في البير اذا كان في مله رقبه وهو لا يعلم بما احتج فيه لا يجوز لان الشرط فيما الملك دون القدرة
بدليل ان الحائض لو رقبه حازان باباها وبكر بالصوم قول **له** نظر الى الدليل وهذا لان
غلبة الطردليل بحال العمل به في المتجرى في القبلة ولا يغلب على طئه ان هذا الشخص فقير يجوز دفع
الركوة اليه ولو غلب على طئه ان هذا الما بحس او طاهر بحال العمل بظنه قبل الغلوه بلمايه دراع
الى اربع مايه والميل بثلثه الا في دراع الى اربعة الا في قول **له** لا يلزمه تحمل الغير الفاحش جمالا
يلزمه قطع موضع الخامسة من الثوب اذا لم يجد الماء ولم يجد الفاحش شي في الاصل وفي الموارد قد
الفاحش تضعف عن الميل وفي القدر وفي ما لا يتعاب الناس وفي بعض المسح على اليد خل تحت تقوم
المقومين **باب** المسح قول **له** كان باجورا انما كان باجورا بايتانه
بالغسل اذ هو اشق على البدن وافضل الاعمال احرمها لا يترك المسح الذي هو سنة ولا يلزم اذ الاربع
في حق المسافر حيث لا يكون باجورا عندنا لانه لا يخلو عن ارتكاب محرم فان اذا التافله قبل الحال
الغرض مفسد للغرض والاستعمال بما قبل اتمام الغرض حرام وبعد اتمامه لا يكون باجورا ايضا ولان
اذا الاربع يكون رد الما تصدق الله به على عباده وشرعه توجب التحريم المطلق الذي هو نافي
العبدية على ما عرف وهذا المعنى عدم في غسل الرجل فان **له** هذا المعنى انما ينشأ من كون
رخصه الصلوة رخصه اسقاط وهذه رخصه اسقاط ايضا فالصلوة قبل هذه رخصه
بما من الغسل الى المسح فان رخصه الصوم بقى الاصل مشروعا للشرع له الخلف وفي الصوم
الغرمه افضل فكل لا هنا ولا يقال الخلف ما لا يصار اليه الا عند تعذر الاصل لان شرع الخلف مع
تعذر الاصل تارة ومع تعسره اخرى ويدونما ايضا ليس ان الجمعة حلف عن الظاهر عندنا واد القبة
حلف عن البصار عندها وحوز المصار الى الخلف بدون تعذر الاصل وتعسره غاية ما في الباب انه
سمى هذه الرخصة رخصه اسقاط في بعض النسخ ولان هذا الاستدعي انه ملحق بشرط الصلوة في علم

كثير

سرعية العزيمة لما ذكرنا من الفرق بينهما قول **له** اذ السهم على طهارة داملة اذ به حصول
اللبس ودوامه على طهارة داملة وقت الحدث وهذا لانه فعل ممتد فلو لم يقا به حلم ابتدائه
قال **له** فقال فلا تفعل بعد الذكر مع القوم الطالمين اذ به دروام القوم الاتري ان من
حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسه ولم يترعد في الحال تحت جمالسه ابتداء ثم حال الطهارة شرط
وقت اللبس عند السافعي رحمه الله قال لما كانت الطهارة شرطا وقت اللبس وانما لا يتجزئ فيشرط
جمالهما ونحن نقول حال الطهارة شرط لمنع الحف حلول الحدث بالتقدم فوعي حال الطهارة وقت الحاجة
الى المنع لا قبل ذلك فانه لو انتقصت عند الحدث يسري الحدث الى التقدم فصار الحف رافعا والله جعل
في الشرع مانعا لادرافعا وهذا المعنى خص في الكتاب حواز المسح حدث متأخر حتى ان المستحاضه
لو توضأت ولبست الحف ثم خرج الوقت لا يجوز لها المسح ولذا المتيم اذ لبس الحف في ثم راي الما لا يجوز
له المسح لان خروج الوقت في المستحاضه وروية الماء في المتيم يظهر حكم الحدث السابق فلو جاز المسح
لصار الحف رافعا والله مانع لادرافع والمعنى في اشتراط الحال وقت المنع ان الحدث قد ارتفع عند غسل
الرجلين حقيقة بغسلهما وحما بغسل ما بقي فلو اتم الطهارة قبل الحدث كان الحف مانعا من كل وجه
فاما اذا حدث قبل ان يتم الطهارة كان الحف رافع الحدث من وجه ومانعا من وجه سائر ان الحدث
وان ارتفع عن الرجلين بغسلهما حقيقة لم يرتفع حما ولهذا لا يجوز له الصلوة فلو ارتفع الحف رافع الحدث
القائم فيهما وان كان مانعا لحلول الحدث حقيقة والحف مانع من كل وجه فلا يلزم رافعا وجوده ما
واشتراط حال الطهارة يفيد معنى اخر وهو انه لا يجوز المسح للمبوضي ببيد التمر قول **له** ثلاثة اصابع
من اصابع الرجل اعتبار في الحرق اصابع الرجل لا الحرق مع قطع السفر وتبايع المشي وانه فعل
الرجل فاما المسح بما في اليد والرجل محله والفعل يضاف الى الفاعل لا الى المحل فلهذا اعتبر في
المسح اصابع اليد وفي الحرق اصابع الرجل وانما اعتبر الزخي رحمه الله اصابع الرجل في حق المسح
لان المسح يقع عليه وهو اكثر المسح فاعطى له حكم الكل وفي الايضاح مقدار مسح الحف عند السافعي
رحمه الله اذ في ما ينطلق عليه اسم المسح واللام فيه باللام في مسح الرأس قول **له** لا يخلو عن الحرق
القليل والمسح شرع لرفع الحرج ولا يندفع اذا جعل القليل من الحرق مانعا لانه لم يخل الحف عن هذا
عادة فلو امر بالرفع لم يجرى ومع الحرق اللين لا يلبسون لانه لا يمكن قطع السفر به فاجاز الغسل
لا يودي الى الحرج العام ثم لا يعتبر دخول الانامل وانما المتغير هو الانكشاف حاله المشي لا عاين
الاطلاق اذ الحاجة الى الحف للمشي فلو انكشف حاله المشي دون حاله وضع القدم لا يحرم المسح ثم

حسنة رجمها الله ان الطهر المتخلل اذا كان اقل من ثلاثة ايام لم يفصل به حال لانه قليل وكذا ان
كان ثلاثة ايام وهو اقل من الدم لانه صار مغلوبا بهما وكذا ان كان مثلهما من حمال اللحم وان زاد الطهر
فصل لانه غالب ثم ينظر ان امكن ان يجعل احدهما حضا والآخر استحاضة وان لم يمكن
جعل استحاضة وان امكن جعلهما حضا فالاول حضر لانه اسرعهما امنا والثاني استحاضة ومحمد
رحمه الله لا يرى البراءة بالطهر والحكم بالطهر وكذا ان حصة رجمه الله على الرواية الاولى ووجهه
انه لو جعل الطهر حضا لم يجعل الطهر حضا بل لم يحضر وذلك باطل بالاجماع لان الطهر ان كان في
الابتداء ما قبله ان كان طهرا كان احدهما كاحده وان كان دما كان استحاضة فتكون بالعرف ولو رعت
قبل ايامها وطهر في ايامها لا يجعل ذلك حضا بالاتفاق وان كان الطهر في اخر الايام فكذلك لان ما يليه
ان كان طهرا فاحدهما كاحده وان كان دما كان استحاضة فتكون بالعرف فلا تغير ما قبله من الطهر
والمرء عذرا في يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة رجمها الله وقيل هو اخر اقواله ان الطهر اذا
كان اقل من خمسة عشر فصلا فهو دالم المتوالي اعتبارا بان اقل الحضر فانه لما قدر اقله ثلاثة جعل ما ينقص
منه عن ذلك فكذا الطهر اذا قدر اقله خمسة عشر يوما جعل ما ينقص منه دالم الجاري وهذا لان الدم لا يدرم
بل ينقطع ويعود والحد والانتقاط ناره بالساعات ومرة بالايام ثم ما يكون بالساعات دالم الجاري حتى
لور ان الدم ساعة مثلا ولا ثلاث ساعات او اكثر طهرا جعله دالم المستمر فكذلك ما يكون بالايام وجبان
يكون بالايام حتى لو رات يوما دما وانعكس طهرا او يوما دما عدل في حصة واليوسف رجمها الله طه
دالم المتوالي واذا صار الدلم فيحكم بالحض لما يصح ان يكون حضا وبالطهر ما سواه حتى ان كانت لها عاده
فمعه فمما حض والرايد استحاضة وان كانت مبتدئة فعشرة من اولها حض والباقي استحاضة ومحمد
عنه البراءة والحكم بالطهر بشرط ان يكون قبل البراءة دم وبعد انتهاء دم لان احاطة الدم به تجعله دما
حكمافصار دالم حقيقه وعذره وهو رواية عن ابي حنيفة رجمها الله ايضا انه يجمع الدما في العشرة
فان بلغت اقل حرم الحضر وهو ثلاثة ايام فالطهار المتخلل لا يفصل ويصير الطهر دلم مستمر حتى انما الوراث
يومادما واربعه طهرا او يومادما وثلاثة طهرا او يومادما فالعشرة وثلاثة منها رات الدم فتكون الدلم
حضا ووجهه انه انما جعل الطهر حضا لجعله تابع للدم فانه وان يكون الدم صالحا لان يكون اصلا
واللثة اذ في عذر اعتبر في الشرع لعليق الاحكام بما في اقل الحض ما نحن فيه وكما في السفر وما دونها لا
يصلح ان يكون اصلا وثبت من المشايخ المتأخرين بقول ابي يوسف رحمه الله لانه اقل من اقل الطهر الذي يمكن ان يكون
على المعنى وعليه قول **له** اقل الطهر خمسة عشر يوما يعني اقل الطهر الذي يمكن ان يكون

طوافه

طوافه حضا لا يكون اقل من ذلك ولو بطرفة عين حتى لو رات ثلاثة دما وحسنة طهرا ثم ثلاثة دما
فالثلاثة الاولى والثالثة حضر ولو اسقصر الطهر المتخلل عن خمسة عشر يوما ولو بطرفة عين فالثلاثة
الاولى حضر دون الثانية قول **له** المستحاضة تتوضا للصلوة والتسليم لانه يوجب الوضوء على
ما عرفت اذ اخبار صاحب الشرع بفيد الوجوب والوضوء شرع وسيلة وما شرع وسيلة الى الشيء لا يكون
واجبا الا بوجوب ذلك الشيء فان اخبار الوضوء المكتوبة لانه فله قول **له** الام تستعد للوقت يعني
لتعرف الوقت قال الله تعالى اقم الصلوة للذكر الشمس اي لوقت الشمس والصلوة تذكر ويراد بها الوقت قال
السيوطي السلام ان للصلوة اولا واخرا اي لوقت الصلوة وفي حديث اخر انما ادر شئ الصلوة اي وقتها
بقال **استك** صلوته الطهر فيجعل على هذا توفيقا بين الحديثين قول **له** لاسقي بعد الفراغ منها
وقلت لما بقيت في حق النوافل وانما غير محتاج اليها فلا ينبغي في حق الفرائض اولى قول **له**
تيسيرا وهذا لان الناس متفاوتون في الاداءين مطول ومقصر ومنهم من يرى الاداء في اول الوقت اولى
وكذا على العكس وربما يعترضه مانع من الاداء في اول الوقت يحتاج الى التاخير الى اخره وربما يوجد عدا في
اول الوقت خوفا من اعتراض العواض وربما يحرم الصلوة ثم يسبقه الحدث ولا يمكنه الاداء الا في اخر
الوقت لبعيد المسافة بينه وبين الماء او كان رجلا فوسوسا يحتاج الى اعادة تقاطع اللوسواس وهذا المعنى
لم يجعل الشارع وقت الصلوة معيارا لها واقام الوقت مقام الاداء ههنا ليستوي الكل في بقا الطهارة
وتيسر الامر على الملفين قول **له** ولو توضا للظهر واخرى فيه للعصر هل له ان يصلي العصر
بتلك الطهارة على قولها اختلف المشايخ رحمهم الله فيه والصحيح عدم الجواز لان هذه الطهارة وقعت
للظهر الا ترى انه لو ظهر الفساد في الوضوء الاول لكان يصلي الطهر تلك الطهارة متفق على خروج وقت
الظهر وقيل **انما** وضع المسألة في الطهر ليتبين انه ليس من وقت الظهر والعصر وقت عمل ومما روي
احسن من زيادة عن ابي حنيفة رجمها الله اذا صار ظلمة في مثل حرج وقت الظهر ولا يدخل وقت
العصر لا يصح قول **له** والمستحاضة هي التي لا تمضي عليها وقت صلوته الا والحدث الذي ابتليت به
يوجب فيه هذا شرط بقا الاستحاضة بعد ما خرج حكم الاستحاضة بالسيلان المستوعب لوقت صلوته
اعتبار الانتقطاع بالسيلان فان السيلان اذا كانت دون وقت صلوته لانش فيه حكم الاستحاضة
فكذا الانتقطاع اذا كان دون وقت صلوته لا يكون راجحا حتى لو توضا للظهر على السيلان ثم انقطع وصلي
على الانتقطاع ودام الانتقطاع الى المغرب اعاد الطهر لانه خرج عن ان يكون معدوما من وقت الانتقطاع
لدوام الانتقطاع وقت صلوته دالم قتيين انه يصلي الطهر بطهارة المعذورين ولا عذر ولو عاوده الدم

في العصر لا بعد الطهر لان الانقطاع ابدى وقت صلوة دام لم تنقض طهارة المحدثين يخرج الوقت
علافاً منقضاء الطهارة اذا كان حدث اخر في امر البناء والمسح على الخف لان جواز البناء والمسح على
الخف عرفت باختلاف القياس في الحدث الطاري في الحدث السابق ويخرج الوقت بظهور حكم الحدث
السابق مستند اليه في حق الاحكام الحالية لا في حق ما مضى حتى لا ينقض ما ادى من الصلوة وجواز
البناء والمسح على الخف من الاحكام الحالية وهذا لان اذا ظهر حكم الحدث السابق مستند اليه فلو جاز
المسح لصار الخف افعاله حكم الحدث السابق لا مانعاً على ما مر قول **له** فاعني عن امتداد معنى الاستمرار
في حكم الخف انما شرط ليعلم انما من الرحم لان دم الرحم معاد في نوات دم وفي النفاس تقدم الولد على
الدم علامة صادقة على كون الدم من الرحم فلا يحتاج الى علامة الاستدانة **باب الانجاس**
قوله في الطهارة لعلته القلح والازالة وهذا لان استعمال المزيل لا يخلو من ان يزيل في
طهارة شي من النجاسة والنجاسة متناهية فاذا انتهت اجزاؤها يصير الثوب طاهراً وما در من نجس
المابع باول الملاقاة فليس بشي لانها تتنجس باستقبال النجاسة اليه وما دام على الثوب لاستحقاق الاستقبال
لان النجاسة قائمة بالثوب والمابع قائم بالثوب ايضا فان النجس باقياً على نجاسته والطاهر على طهارته
الا انه يمنع من استعماله مجاورته النجس فاذا زالت مجاورته النجس عن الثوب شكرك العسلان لم يبق في الثوب
الابل طاهرة معدتها هذا الحكم من الماء الى المايعات بالعللة المشتركة بينهما جواز الدار لا يفرق بين الثوب
والبرق وفي رواية عن ابي يوسف رحمه الله انه لم يجوز في البدر بغير الماء لانه نجاسة محبة ان النجاسة
البدر فلا يزول بغير الماء بالحدث **قوله** ولها قوله عليه السلام روي انه عليه السلام خلع
تخلية في الصلوة فخلع الناس نعالهم فلم اسلم قال عليه السلام ما لكم تخلعون نعالكم قالوا اننا نخلع
تخلية فخلعنا نعالنا فقال عليه السلام انا في جبريل فاخبرني انهما ادي في اراد ان يدخل المسجد
فليقل تخلية فان رايهما ادي فليمسحهما فان الارض لها طهارة وفي رواية ثم ليصل فالتبى عليه
السلام امر بالمسح واخبر ان المسح يطهره ولا يجوز ان يحمل على الطين لان الادي في لسان الشرع هو
النجاسة قال **الله تعالى** قل هو ادي ولان امر بالمسح والامر للوجوب ولا يجب اذا كان طيناً لانه
طاهر فان قيل لو كان الادي نجاسة لاستقبل النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة قلنا احتمال
ان اياحه الكرامة مع النجاسة ثابتة من قبله وانما حرم الاقدام مع النجاسة حينئذ فكان ابتداء فرض لزمه
فلم يستقبل او حتم الله ان اول من الدرع **قوله** فلا يادي بما ثبت بالحدث فان لم يطل طهارة المكان
تسوطاً بالجار ايضا قلنا طهارة المكان ثبت شرطاً بل لانه النص وطهارة الصعد ثبت شرطاً

بجواز

بجواز الطهارة فوق الدلالة فلا يلزم من عدم تادي ما ثبت بجواز الدار بالحدث عدم تادي ما ثبت
بدلالة الدار بالحدث او نقول الارض تنشف والهوا جدد فقل النجاسة وقليل النجاسة لا يمنع
جواز الصلوة ومنع التطهر به فان ثبت اشتراط طهارة المكان بدلالة الدار فثبت جواز التمسك
بالخبر المخالف قلنا الاحتمال لان نص الدار وان اوجب التطهر لئلا يحصل طهارة لا يفعل الصلوة
ما لم يزل الماعلة مدة طويلة يجوز الصلوة عليه فكذا اذا حصل بفعل الهوا ثم قليل النجاسة في
الثوب عفو وكذا في المكان على انه خصص قوله تعالى وتياك فطر عن حاله الصلوة فجاز ان يعارضه
الحدث ثم اذا اصابها الماهل يعود نجسا في فتاوى قاضي حان الصحيح انه لا يعود نجسا وفي الثوب
المفروق عند المني اذا اصابه ما بعد ذلك الصحيح انه لا يعود نجسا **قوله** لانها ثبتت بدليل
مقطوع به يعني ان يكون سائما عن الاسباب الموجبة للتخفيف من تعارض النصين وتجاذب الاجتهاد
والضرورة ان المخففة **قوله** في على اختلاف الاصلين الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله ان ما
ورد نص في نجاسته ونص في طهارته فهو مخفف لئلا يابطل المحم تعارض فيه نصان قوله عليه
السلام استنزهوا البول مع حديث الغريين فلما كان التعارض جازا المخففة وما ورد في نجاسته
نص ولم يعارضه نص بما في الروث قال عليه السلام فيه هذا رجس او رجس لم يعارضه نص آخر فهو مغلط
احلف الناس فيه ام لا لان النص مجمد امرنا براد الاختلاف اليه قال **الله تعالى** فان تنازعتم في شئ فردوه
الى الله فلا يعارضه الاختلاف وعدمهما مساع الاجتهاد فيه فهو مخفف لان الاجتهاد في وجوب العمل
بالنص فاوردت حقه **قوله** لان للاجتهاد فيه مساعا قال **الله تعالى** فان تنازعتم في شئ فردوه
وحتى التقرطاهر وقال **الله تعالى** لعل الله للسرور ليس بشي قليله وديره لا يمنع لانه وقود اهل
الحرمين كذا في الايضاح **قوله** واما عند ابي حنيفة رحمه الله التخفيف لتعارض الآثار وتعارض
الآثار من جود على اعتبار ان كراهية تزيده او تقول ان كان لحمه غير مأكول الا انه طاهر لحم
الادي فيكون غير له ما يوطئ لحمه في تناوله حديث الغريين لان طهارة لحم الابل هي المؤثرة في طهارة
البول المتولد منه فاما لا اثر لكونه مأكول اللحم في طهارة البول ولفظ الشيخ ابي المعين رحمه الله فيه
هذا بول حوان طاهر اللحم فتعارضت الاذلة في نجاسته وطهارته فان قيل تعارض الادلة فيحق
على من هو ابي حنيفة رحمه الله وحديث الغريين منسوخ عنه قلنا انما قال **الله تعالى** فان تنازعتم في شئ
فلو نفس التعارض باقيا **قوله** في ذلك ليس بشي لان الله تعالى في عن المتعسر ما في عن المتعسر ولان
التكليف بحسب الوسع روي عن ابي عباس رضي الله عنهما انه سئل عن مثل هذا فقال انا ارجو من رحمه الله تعالى

ما هو اوسع من هذا وحكي عن محمد بن الباقر او علي بن الحسن بن العابد بن رحمهم الله انه راى في
الخلافة ما يقع على النجاسات ثم يقع على الثياب فامر بشان الخلافة ما مضى على ذلك زمان رجع عن
ذلك واستغفر الله فسيلا عن ذلك فقال حدثنا فاستغفره ففعل وماذا فعلت فقال
فعلت شيئا لم يفعل الصالحون ولا خير في البدع وحكي عن الحسن البصري رحمه الله انه سأل رجل
عن دم البق فقال له من اين انت فقال من الشام فقال انظروا الى قلبي جاهد الرجل فانه من قوم اذ قال
دم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جاني وسألني عن دم البق واصل هذا كله ما روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم بعث بالحقيقة السخنة السخنة ولم يبعث بالرهانية الصخرة قول وفيه
نظم من اصحابنا رحمه الله من يقول بعد ما زال العيون يغسل ثلاث مرات لانه بعد زوال العيون يلتقي
بنجاسة غير مرئية وفي المسوط عن القبيد ابي جعفر رضي الله عنه بعد زوال العيون يغسل من ثلثه
التحق بنجاسة غير مرئية غسلك مرة ومنهم من قال ان زوال العيون والاثر بالمرحة الاولى يظهر لان النجاسة
كانت بسبب العيون وقد يتقارب زوال العيون فيكم بطهارته كما لو غسل ثلاثا قول في سقوط اعتبار
ذلك الموضع حتى لو ترك اذا التما مع الامكان لا يكره وما سقط اعتبار حكم اعتبار ما لو كان طاهرا على
الحقيقة بخلاف ما لو كان هذا المقدار على موضع اخر لم يسقط اعتباره شرعا فانه ان لم يمنع الجواز لكن
يكره تركه فاذا كان معتبرا في حق الكراهة فاذا اراد على قدر الدرهم منع الجواز كما في الصلوة
قول لهما امامه جبريل ايم جبريل النبي عليهما السلام لصلوة العصر حين صار ظاهرا شيئا مثله
اي ثم وزاد عليه بعد ان ظهر التوفيق بينه وبين ما روي انه ام في اليوم الثاني لصلوة الظهر حين صار ظاهرا
شيئا مثله اي قرر منه ما في قوله تعالى فاذا بلغ اجلهم اي قارب بلوغ اجلهم وفي المسوط قال ما لا
رحم الله اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر فاذا مضى بقدر ما يصلي اربع ركعات دخل وقت العصر فكان
الوقت مشتركا بين الظهر والعصر الى ان يصير الظل قائما بين لظاه حديث امامه جبريل عليه السلام روي
انه صلى الظهر في اليوم الثاني في الوقت الذي صلى العصر في اليوم الاول وهذا فاسد عندنا فان النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا يدخل وقت صلوة حتى يخرج وقت صلوة اخرى وتاويل الحديث انه وقع الظهر في
اخر وقتة والعصر في اول وقتة فظن الراوي انه صلاهما في وقت واحد وفي المسوط طريق معرفة
الزوال ان تصب عودا مستويا في ارض مستوية فما دام ظل العود في النقصان علم ان الشمس في الارتفاع
لم يزل بعد وان استوى الظل علم انه حاله الزوال فاذا اخذ الظل في الزيادة علم انما زالت الشمس فخطا على راس
الزيادة خطا فكون من راس الخط الى العود في الزوال فاذا صار ظل العود مثليه من راس الخط لامن العود
كج

خرج وقت الظهر عنده وعندهما اذا صار مثله من ذلك الخط قول في القولين اي على حسب اختلاف
القولين عندهما بعد ما صار ظاهرا شيئا مثله وعند بعد ما صار ظاهرا شيئا مثليه الاعلى وايد اسد بن عمر
وعن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا صار ظاهرا شيئا مثله سوى في الزوال يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت
العصر حتى يصير ظاهرا شيئا مثليه فلو لم يكن وقت الظهر وقت العصر وقت مهله وهو الذي يسمي بين
الصلوتين في التحفة قول وفيه اختلاف الصحابة يعني التمسك بالحديث المرفوع في المسألة
المختلفة بين الصحابة لم يرد بحمد لان عدم التمسك به او عدم القول منه دليل انقطاعه على ما عرف في اصول
الفقه فلف مجوز التمسك بالموقوف قول في اول وقت الوتر بعد العشاء وهذا عندهما وعند ابي
حنيفة رحمه الله وقت الوتر وقت العشاء الا انه ما مورث تقدم العشاء عليه حتى انه لو صلى الوتر قبل
العشاء ناسيا اجزاه عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يجزئه وهذا بناء على ان الوتر واجب عند ابي حنيفة
رحمه الله واذا اجتمع واجبان في وقت واحد يكون الوقت وقالا هما وان كان ما مورث تقدم احدهما
لفرضه الوقت والقضاء فالوقت للوقتية بالدار وللأيتية بالسنة وعندهما الوتر سنة فلا يدخل
وقته الا بعد الفرض لسنة الفرض في فتاوى قاضي خان رحمه الله حد الاسفار بالفجر وقت لوصلي الفجر
فيه بقراءة مسنونة ما بين اربعين اية الى ستين او اكثر ويرتل الفراء وبعد ما فرغ لو طهر له سهو في طهارته
ممكنه ان يتوضا ويعيد الصلوة قبل طلوع الشمس كما فعل ابو بكر وعمر رضي الله عنهما قول هو الصحيح
كان النخعي رحمه الله يعتبر تغير الضوء والشعبي رحمه الله بغير الفرض وبهذا اخذنا لان تغير الضوء
محصل الزوال قول فيه قطع السمر الى اخره تاخير العشاء الى ثلث الليل مستحب لان فيه
قطع السمر المنهي عند العشاء قال النبي عليه السلام لا سمر بعد العشاء والى النصف مباح لان
دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة عارضه دليل التدرج وهو قطع السمر بالليله وادعاء عارضه دليل ان
لاشت التدرج والكراهة لتساوقهما بالتعاوض فبقت الاباح والى النصف الاخير مكره ولا يسلم
دليل الكراهة عن معارضه دليل التدرج وهو قطع السمر لانه انقطع قبله قص في الاوقات التي
تكره فيها الصلوة لقبحه بالكراهة ثم بدا يقول في الاجز الصلوة اما انه اعتبر الغالب او لان عدم الجواز
يستلزم الكراهة او المراد بقوله لا يجوز الصلوة اي لا ينبغي ان يفعل ولو فعل مجوز والوجه ان يقال
اللايه شامله لجميع الصلوات فضا ونفلا المعنى في الوقت واللايه اذا كانت المعنى في الوقت يوجب
نقصانا في الصلوة فاما الاجز الفراض فيها لانما وجبت كماله فلا مادي بالنقص حتى يجوز عصر يومه
لانه وجب ناقصا نقصان سببه فاذا امتنا فانه بين الكراهة وعدم جواز الفريض قول

السبب الجرح القائم من الوقت اراد بالجرح القيام ما يقع اجر الوقت مما يصلح ان يفعل السبيل اليه بالشرع
فيه لكون الاداء سببه متصلا بما دل على لوجر الاداء بعد خروج الوقت ولولا ان الجرح في وقت
بالحج الماضي لصار الموقفي في آخر الوقت قاضيا ولا يقال بان يكون مؤثرا بحيث يبقا الوقت لانا لا
نسلم بقاء الوقت وامتداد حليله وسئل المنع ان اجزا الوقت فارق اجزا خارج الوقت في نور الموقف
في الوقت اذا وفي خارج قضاء والمعارضة بينهما الامعنى مختص بآخر الوقت ولا اختصاص لاجزاء
الوقت الاصلية بل حرمتها للسبيلية فان هذه الصلاة هي المناط للكون الموقفي في الوقت اذا
وعلى اعتبار تقرير السبيلية على الحج الماضي بطلب صلاحية سائر الاجزاء للسبيلية فان هذه الاجزاء
علاها في عدم صلاحية قلب ان يمنع بقاء الوقت لان وقت الصلاة عندنا عبارة عن اجزاء جز
منها صالح لان يصير سببا فيتمى الوقت بانتهاء الصلاة ضرورة وهذا المنع مستقيم وان كان
برأى اى مابة ولا يقال المفارقة بانتهى الوقت وخارج الوقت في معنى اخر وهو ان الشارع عين
الوقت لاداء تلك الصلاة واثرة على سائر الاوقات لاداء تلك الصلاة لانا لا نسلم انه معنى اخر غير ما ذكرنا
بل بعينه واساره يجعله جز منه صالحا لان يصير سببا واداء ان السبب هو الحج القائم من الوقت
محور اذا العصر في الوقت المكروه لتقصان سببه ولا الوغور الشمس في صلاة العصر لا يفسد لان
وجوبه اضاف الى الحج الاخير وذلك وقت مكروه خلاف ما اذا طلعت الشمس في الفجر لان آخر وقت الفجر
ليس مكروه لان الكراهة المتعلقة بالغروب قبله والكراهة المتعلقة بالطلوع بعده لان الشرع علق
الاحكام بالطواهر نفيًا للحج وغير الشمس في الغروب يري قبله وفي الطلوع بعينه قال
الايضاح في الفرق بينهما ان معنى الكراهة يظهر في حق القضاء لا في حق الاداء لان الاداء يكون
لحق الوقت القائم فاداء من فعل الصلاة قبل غروب الشمس يكون اداء ولا كراهة فيه وانما الكراهة في
التاخير الى هذا الوقت وما بعد الغروب قضاء ولا كراهة في وقت القضاء ايضا خلاف ما بعد طلوع
الشمس فانه وقت القضاء وهو مكروه فلا ينادى به الواجب الامل ولا يلزم جواز الصلاة مع ترك الفاتحة
لانا لو لم نقل جوازها بلزوم معارضة الدار بالخبر ولم نقل بجواز الفجر عند غروب الشمس او جواز القضاء
في الاوقات الثلاثة بلزوم معارضة الدار بالخبر اذا الدار لا تقتضي جواز الصلاة في هذه الاوقات
قول المراد نفى المذكور في صلاة الجحزة وسجدة التلاوة الكراهة وهذا محمول على ما
اذا حضر جحزة عند تغير الشمس او سمع تلاوة او تلاها بنفسه في هذه الحالة فاما اذا كان حضور
الجحزة وسمع التلاوة قبل هذه الحالة فلا نفى محمول على نفي الجواز وقول لا العصر يومه

انما صرف هذه الاستثناء الى قوله في اول الفصل لا يجوز الصلوة لا الى ما يليه وانما يصح استثناء
عصر اليوم عما يليه على رواية الايضاح ان عصر اليوم ليس بمكروه ولا يظهر الكراهة في حق الاداء انما
الكراهة في التأخير الى هذا الوقت فاما على رواية الدار لا تفاوت بين سجدة التلاوة وصلوة الجحزة
والعصر عند تغير الشمس في الكراهة فلا يجوز الاستثناء الا اذا صرف استثناء العصر الى قوله لا يجوز
الصلوة في اول الفصل قول حتى تغرب الشمس المراد حتى تغرب بدليل قوله بعد ذلك لا بأس
بان يصلي في هذين الوقيين الفوات ومعلوم ان الغاية لا يجوز قضاءها بعد التغير الى الغروب او
المراد بهذين الوقيين بعد الفجر حتى تطلع وبعد العصر حتى تغرب بدليل تعليلها ان الكراهة كانت لحق
الفرائض والكراهة بعد تغير الشمس كانت لمعنى في الوقت وانما اجازت الغاية وسجدة التلاوة
وصلوة الجحزة في هذين الوقيين مع ما في النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بقوله عليه السلام لا
صلوة بعد صلاة الصبح حتى تشرق الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس لان النبي ليس لمعنى في نفس
الوقت بل للكون الوقت كله مشعولا بالفرض وبالرعا بعينه وانما اختص الفجر والعصر بذلك لاختصاصهما
بزيادة الشرف والفضيلة قال الله تعالى ان قرآن الفجر كان مشهودا والمراد من قرآن الفجر صلواته
وقال الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى خص العصر بعد ان كان داخل في الجملة
فلا يظهر حكم النبي في المفروض ان لعينها لانها عملة فرض الوقت بل اهم منها وفيما وجب لعينه لسجدة
التلاوة الحاقا للواجب الى جنسه وهو الفرض ويظهر في السنن الحاقها الى جنسها وهو النقل
وكذا في المنذور لانه لا يحج في الاصل وانما وجب الترامد ففيه في حكم الاصل فما يرجع الى النبي
ولذا في ريعي الطواف وفيما شرع فيه ثم افسله الوجوب لغيره وهو خم الطواف به وصيانته ماضي
عن البطالان فسقي بعدا في نفسه فان قيل القضاء صرف ماله الى ما عليه وليس له التطوع في
هذين الوقيين قلب انم ليس له ذلك قضاء ولا يلزم من ذلك ان لا يكون ضمنا على اننا نقول صحة الاداء
في هذا الوقت يدل على صحة القضاء لان كليهما صرف ماله الى ما عليه بل صرفه الى القضاء اهم لانه
لوهما في هذا الوقت لو اخذ ترك القضاء لانه تقرر الوجوب في دمه لا بترك الاداء
باب الاذان قول فظنه تخيلا يعني امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالتكرار حالة التعليم ليحسن تعليمه وذلك من عاداته فيما علم اصحابه فظهر الراوي انه امره بالترجيع
وقيل ان ابا محمودة كان مؤذنا مكة فلما انتهى الى الشهادتين خفض صوته استمع من اهل مكة لانهم لم
يعلموا وادرسهم جميعا فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم اذنه وامره ان يعود فيرجع صوته ليكون
في الاذان بخارج في الامامة والرسالة التمهيد والثاني من قولهم جافلان على رسله ويعول بان لا على رسله والحد الاسراع
يعول جلال في قرآنه لخصم الرمال الممثلة في المضارع وهو ان يفسل بين كلمتي الاذان بسنة بخلاف الاقامة روى ذلك
موقوف على قوله تعالى انما امرتكم بالناس بعباد الله انما امرتكم بالناس بعباد الله انما امرتكم بالناس بعباد الله
في غيرها في الاول بالغة لا تفسد السلك المذهب ودراس نطة عن اراهيم المعنى قال سيبان الجحمان فان لا يعينها
الاذان وادامه

في الاذان بخارج في الامامة والرسالة التمهيد والثاني من قولهم جافلان على رسله ويعول بان لا على رسله والحد الاسراع
يعول جلال في قرآنه لخصم الرمال الممثلة في المضارع وهو ان يفسل بين كلمتي الاذان بسنة بخلاف الاقامة روى ذلك
موقوف على قوله تعالى انما امرتكم بالناس بعباد الله انما امرتكم بالناس بعباد الله انما امرتكم بالناس بعباد الله
في غيرها في الاول بالغة لا تفسد السلك المذهب ودراس نطة عن اراهيم المعنى قال سيبان الجحمان فان لا يعينها
الاذان وادامه

ناديا له قول **له** فان لم يفعل فحسن لانما ليست بسنة اصلية اي الاذان بدونه حسن لان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انما امر بذلك بلا اذن من الله عنده شفقة عليه لان صوت يدرج في
 صياحه اذ ينادي فاما ضعفه فان كان الرجل مما لا يؤثر فيه الا بحوز تركه لفواز الداعي اصلا من رتبة
 القبلة للصيام لا باس بما لم يؤثر الا في عامه وقول **له** ليست بسنة اصلية محتمل وجوبه يعني
 لم يكن في الاذان المنزلة من السماء والثاني ان الاذان سنة شرعية للاعلام وحمل الاصبع في الاذنين
 للمبالغة في ذلك لا لاضلال الاعلام فلا يزول الحس عن الاذان بتركه لان المقصود حاصل بدونه وهذا
 المعنى منقول عن العلامة مولانا شمس الدين الكردي رحمه الله وهذا لما عرفت ان السنة نوعان اصلية
 اخذها هدي وتركها ضلالة فالاذان والاقامة والثاني من الزوائد اخذها هدي وتركها لا باس به
 وهذا من هذا القبيل قول **له** وفي فصل بالجلسة ما يفصل بين الخطبتين هذا الجواب بقدر شرع الجلسة
 وماز قد رهاه عن مجلس من الاذان والاقامة مقدار ما مجلس بين الخطبتين وذكر قاضي خان في جامعه
 يسكن المودون من الاذان والاقامة عند ان حنفية رحمه الله قد راى ثلث ايات قصار او ايد طويلا
 او مخطوئت خطوات وفي المبسوط يستحب ان يتطوع من الاذان والاقامة في سائر الصلوات جافي
 تأويل قوله تعالى ومن احسن قولا ممن دعا الى الله وعمل صالحا انه المودع يدعو الناس باذنه ويتطوع
 بعده قبل الامام قول **له** وهو ان الاذان شيئا بالصلوة وذلك من حيث انه يشترط فيهما الوقت
 وكذا اشترط في الاذان استقبال القبلة لاقامة السنة كما اشترط في الصلوة لاقامة الفرض والمفارقة
 من الاذان والصلوة طاهرة فشرطها الطهارة عن اغلط الحزين اعتبارا المشاهدة ولم يشترط عن
 اخفها اعتبارا للمفارقة كما قلنا في الطواف انه شبيه بالصلوة من حيث انها يتعلقان ببيت الله
 تعالى فشرط له الطهارة عن اغلط الحزين وزاخرهما قول **له** اذان الحكي بكفينا روي ان
 ابن مسعود رضي الله عنه صلى بعلمه والاسود رضي الله عنهما في بيت فقيل له الا تودن فقال
 اذان الحكي بكفينا وان لم يكن للبيت مسجد حي يكره تركها وقال في الجامع الصغير رجل صلى في بيته
 او في سفره بغير اذان واقامة يكره طعنوا على المصنف انه جمع بين من صلى في بيته ومن صلى في
 سفره في الراهة والكرهه مختص بالمسافر فلو قيل اراد المصنف بالبيت البيت الذي ليس له مسجد
 حي وهذا يصلح مخلصا عنه بان شروط الصلوة الشروط متنوعة الى ثلاثة انواع
 شرط الاعتقاد بالشبه والتحميم والوقت والخطبة في الجمعد وشروط الدوام بالطهارة وسائر
 العورة واستقبال القبلة والثالث ما شرط وجودة في حالة البقاء فلا يشترط فيه التمام ولا

المقارنة

المقارنة بابتداء الصلوة وهو القراءة فانه ركن في نفسه شرط في سائر الادان لان القراءة موجبة في
 جميع الصلوة نقول **له** اقول **له** علامه حتى معناه ان قوله عليه السلام عورة الرجل ما بين
 سرتة الى ركبته لو كان محمولا على ظاهره يلزم ان لا يكون الركبة عورة فيلزم التعارض بينه وبين
 قوله عليه السلام حتى تجاوز ركبته وقوله عليه السلام الركبة من العورة فيحمل كلامه الى علمي
 معنى مع لورود الاستعمال في قوله تعالى ولا تاتوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم نفيا للتعارض
 واعمالا للالتصاف بالقدرة المملن قول **له** عليه السلام المرأة عورة مستورة يعني من حقها ان تستر
 ما تقول الله معبود اي من حقه ان يعبد لا لاجل الجنة والنار واسندنا العضون لا ابتلا بآدابها
 للزعمي الناظر ان لا ينظر بشهوة ويخصيص الف إشارة الى ان طهر الف عورة قول **له** وهو
 الاصح لان المرأة محتاجة الى شفق قديمها عند مشيها محتاجة الى اظهار وجهها ويداها عند المعاملة
 فاد اخرج الوجه والف عن ان يكون عورة للحاجة مع ان الف والوجه في لونه مشتهى فوق القدم
 فلا يخرج القدم اولى قول **له** امره صلت وربع ساقها او ثلثه مكشوف فان قيل لما اجمع
 محمد رحمه الله بين الربع والثلث ويزيد الربع لسبغى عن زر الملك قيل له الجواب عنه من
 وجوه احدها ان هذا غلط وقع من الاتب وعامة المشايخ لم يكتبوا هذا اللفظ لخلو عن الفائدة
 والثاني ان هذا شك وقع من الراوي عن محمد رحمه الله والثالث ان الربع اذا كان مانعا فانه يفي
 الثلث بطريق الدلالة وما ثبت بطريق الدلالة والتخصيص عليه لا يكون قبيحا قال الله تعالى
 يوم عسير على الافر غير يسير وقيل ان ابا حنيفة رحمه الله سئل عن هذه المسئلة على هذا
 الوجه فاوردته محمد رحمه الله في الحار كدلا وقيل الربع مانع قياسا والثلث استحسانا فاوردته
 على القياس والاستحسان وقيل الربع مانع مع القدم والثلث مانع لجمع القدم وقيل ان محمد
 رحمه الله كان يقطع القول بكون الثلث كثيرا لان النبي صلى الله عليه وسلم نص على كون الثلث كثيرا
 في حديث سعد ولم يرد منه نص على كون الربع كثيرا الا انه دل الدليل عليه لان الانسان يستحرم من
 نفسه او يقول راي فلانا اذا راي احد اطرافه الاربعه وبعض المسائل يدل عليه ايضا كسبر ربع
 الراس وحلق ربعه وقلم ربع الاظافر في المحرم فردد محمد رحمه الله بين الربع والثلث لئلا يصير قاطعا
 ما له فيه تردد ولا يقال بان لا يقع الاحتراز عما ذكره بهذا التردد لان المفهوم من مثل هذا الكلام
 ارتباط الحكم بطرف واحد المذكور لا ناقول كما فهم ما ذكرتم يفهم ارتباطه باحدهما يقال فلان هذا
 او هذا قول **له** فاعتبر المخرج عن حد القلة يعني لما كان القليل والثير من اسماء المقابلة والنصف

ط

لا يكون قللا ولا كثيرا لان ما يقابل له لس اقل منه ولا اكثر منه في احدي الروايتين يعتبر خروج
عن حد القلة ويلون مانعا وفي الرواية الاخرى يعتبر عدم الدخول في حد الكثرة ولا يكون مانعا
قول لان كل واحد عضو على حدة جعل الشعر من الاعضاء للتغليب اولاده من الادري
لا يجوز بيعه والمراد بالنازل من الراس لان محمد رحمه الله وضع المسألة في الاصل فقال ثلث
ساقيا او راسا ثم قال وكذا الشعر ويد من الراس خرج من الشعر ما على الراس ففي النازل مراد الا
غير والذرة تعتبر بانفراجه والانيان لانها هي الصلح كما في الذرة يحق قطع كل واحد ربه على حدة
قول في بيع الشيء يقوم مقام كده فان قيل الواقم الربع مقام الكل فلا يقوم بلان الارباع مقام
الكل اولى قلت انما الربع الطاهر مقام الكل لصلى بالشوب وانما جابر اجماعا فاقامه ثلاثه
الارباع النجس مقام الكل ان كان لصلى بالشوب كما ذكرنا لا يعارض بين الاقامتين وان كان لصلى
عاريا وانما جابر عند محمد رحمه الله فكان ما قلنا اولى **قول** ويستويان في حق المقدار
فان قيل هذا يستقيم على مذهب الاخرى رحمه الله ومن يتبعه ان العورة الغليظة النجاسة في
ان دلاها مانع اذ اذاع على قدر الدرهم والخفيفة النجاسة الخفيفة بمعان اذا بلغا قدر الربع
فاما على القول الاصح ان العورة الغليظة النجاسة الخفيفة في ان شفى الربع منها مانع كيف يستقيم قلنا
القياس ما قاله ابو الحسن رحمه الله ان العورة الغليظة النجاسة الغليظة حان الخفيفة الخفيفة
الا انه عدل عن ذلك لرفع الشك اعاد فان في العورة الغليظة لو اعتبر فيه الزايد على قدر الدرهم
والعورة الغليظة رتبا لم يبلغ قدر الدرهم فيؤدي ذلك الى ان يشفى كل العورة الغليظة غير مانع
وشفى بعض الخفيفة مانع وانما شيع جدا فالعدل عن التسوية بين الغليظتين لما كان لهذا
الضرورة بل المساواة تقدر بقول في الدار يستويان في حق المقدار يعني حقيقة عند بعض
العلماء ويقدر عند اخرين **قول** اذ لم يوجد ما يقطع روي عن محمد رحمه الله انه لو نوى
عند الوضوء صلى الطهر او العصر مع الامام ولم يستغل بعد النيء باليس من جنس الصلوة الا
انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم يحضره النيء جازر صلوته وادار روي عن ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله في فتاوي قاضي خان رحمه الله ثم النيء بالغلب والشرط ان يعلم بقلبه اي صلوة يصلي
ان كان مفترضا وفي النقل يتقيد ان يعلم انه يؤدي الصلوة لان التقلية في الحقيقة ليست صفه زائدة
على اصل الصلوة والتعبير عنها باللسان حسن لما فيه من استحضار القلب لاجتماع النيء والعزيمة
وعند بعضهم للسنة لابد من نيء السنة اذ السنة فيها صفة ليست في النقل المطلق كما ان في

الغليظة

القول

الفرض صفة ليست في النقل بشرط النيء لغير تلك الصفة فذكر في السنة ولان الصحيح ان
السنة تنادي بمطلق النيء لان السنة فوافل شرعت لتتميم الفرائض ولا اسباب لها كالتوافل بخلاف
الفرائض فانه لكل منها سبب على حدة وبخلاف السبب مختلف الواجب ولهذا قلنا لو كان عليه
قضا يومين من رمضان فمضى يوما لم يعين جاز لان في الصوم سبب واحد وهو الشهر وكان الواجب
عليه اكمال العدد بخلاف الصلوة فان السبب فيها مختلف وهو الوقت فلا بد من التعيين حتى لو كان عليه
قضا يومين من رمضان لم يحتاج الى التعيين ايضا ولو اردت تبديل الامر في بار الصلوة بنوي او اظهر
عليه او اخر طهر عليه **قول** والاستحباب فوق التحريم لان الخبر قد يكون حجة على غيره والتحريم
لا يكون حجة على غيره وان علم انه اخطأ بعد اصابه لا اعاده عليه وقال الشافعي رحمه الله يعيدها
لتيقنه بالخطأ كالتعاضد اذ اقصي في جازته باجتهاد ثم طهر نص بخلافه ونحو قولنا بانه ليس
في وسعه حالة الاشتباه الا التحريم والتكليف يلتقي على الوضوء وهذا الوادي اجتهاده الى حجة
فصلى الى غيرهما لم يحرم صلوته وان كان مصيبا عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله
يجوز اذا اصاب لم يحصول المقصود من التحريم كما في الاول اذا تحريم وتوضا غير ما ادى اليه اجتهاده
ثم تبين صوابه وهما يقولان بان الحمد التي تؤدي اليها الاجتهاد لما كانت هي القبلة في حقه حالة
الاشتباه فاذا تركها فقد ترك المفروض بخلافه الاواني لان ما استعمل لم ينزل منزلة الطاهر الا
تري انه يلزمه الاعادة وان توضا ما ادى اليه التحريم اذ اظهر خطاه وخلافه ما اذا شك في
القبلة فصلى من غير محرم فسد صلوته الا ان يعلم بعد الفراغ انه كان مصيبا للقبلة لم يحصول
هو المقصود من التحريم والفرق انه لما تحريم وادي اجتهاده الى جهة تعينت تلك الحمد في حقه
فلا يجوز له خلافها واذا لم يتحرر اصلا لم يتعين له جهة فاد اصاب وقد استجمع للصلوة شرايطها
فوجب الحكم بصحتها وان طهر انه اصاب القبلة في خلال الصلوة يستقبل لان اقتراحه كان ضعيفا
حتى لا يحكم بجواز صلوته ما لم يعلم بالاصابه فاذا قوي حاله لا يجوز له البناء بخلاف ما ادعاه بالاصابه
بعد الفراغ حيث لا يعيد لان ثمة لا يحتاج الى البناء والمسل في فتاوي قاضي خان رحمه الله
واصفة الصلوة الوصف والصفة فعل الواصف كالوعود والعدة والورد
والزينة والصفة ايضا ما قام بدلا للموصوف فرائض الصلوة ست بدون التاظهار لان الفرائض
جمع فربما في التحريم من شروط الصلوة باستقبال القبلة وستر العورة وانما عدها في الفرائض
الصلوة لا بما متصل بالصلوة تحت الفصل بينهما وهذا لان التحريم بمنزلة الباب للدار والبار وان

الكبير لا يحضر النبي لا ذكر في شرح الطحاوي عن العلامة مولانا شمس الدين الرازي رحمه الله في
معنى التعوذ ان الشيطان بعد عن حضرة الله وطرد فهو يريد ان يجعلك شريكاً فيما اعتد الله من العقوبات
له وان لا تراه وهو يراد والعوذ ان لا يكون الغلبة له فانه تعالى امر ان يستعيد عزه وكرامته وهو
الله تعالى والشيطان لا يراه لمحفظ الله من عباده ثم الصلوة المحاربة وذلك اسمي المحارب ما اخذ من
الحرب فلم يتعوذ بالله استعانته منه على العز وقول **له** محمول على التعليم يعني على تعليم انما
من التعوذ والقراءة ثم في رواية لا ياتي بها في اول كل ركعة وفي رواية ما ياتي بها ما لا احتياط لان عند
الشافعي رحمه الله لا يجوز الصلوة فان الحواز ما مجموعا عليه ويدورنا مختلفا فيه فالاحتياط ان ياتي بها
وبان مولانا احمد الرازي رحمه الله يقول الاحتياط فيه لان عند سعد بن وقاص سمع المقتدي بنفسه
صلوته وهو من العشرة المبشرة فلا معنى للتحيز عن خلافه على وجه يقع في خلاف آخر للزم المصنف رحمه
الله بعد هذا الخلاف فان القول بفساد الصلوة بتسميته الله تعالى بعد عن قواعد الشرع ما ان محمد رحمه
الله لم يعتبر ايضا خلافا من قال ان قراءة المقتدي بنفسه صلوته حتى استحسن قراءة المعتدي احتياطاً
واعبر خلافا للشافعي رحمه الله في الاحتياط ونحوه عن خلافه لان دليل المخالف هنا ظاهر وعند
محمد رحمه الله ما ياتي بها من الفاتحة والسورة اذا سر بالقراءة اتباعاً للمصنف وان جهر لا ياتي بها جلا يلزم
الجمع بين الجهر والخفاء قول **له** امين معناه فليكن كذلك وقيل تعريب هين باذ وفيه اربع
لغات تعريب الهيرة ومدها وقصرها مع فتح النون في الوجدان او تسكينها قول **له** وذلك ان رآه هذا
من تمة الحديث ثم بين المصنف رحمه الله ان مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله ان رآه اي ادنا
حال الجمع او حال السند لان يكون المراد اني ما يجوز به الصلوة او يقام به الواجب لانه لا يعمل اثنان فضية
السبح عند الخبر لانه لا يجوز الزيادة على الكتاب بخبر الواحد ولا اثنان الوجه ايضا لانه عليه السلام
لم يعلمه ذلك الاعرابي حين علمه الفرائض والواجبات ولو كان القول به ثلاث مرات من الواجبات لعلمه
قول **له** ثم القوم والجلسة القوم والجلسة سنة عندها اذها غير مقصود نرى لا عياناً بل
للفصل والاستقلال من رتبة المراتب وذلك لا يتفق الى الاستواء وكذا الظاهر في الدعاء والسجود في سجدة
الحجابي سنة وفي سجدة الاحرام اي اجده على قولها انما شرعت لتبديل من مقصود جلال القوم بين الدعاء
والسجود وبين السجدة فان الاعتدال والاستواء فيها سنة لا انما شرعت للفرق بين الركنين والحاصل ان ما هو
مكمل للفرض فهو واجب وما هو ممل للواجب فهو سنة العبرة بالمرأه خاصة وقد استعار الرجل والعمر
عام وهي ما بين الركنين والضمير في عجزه لله للوالد رضي الله عنه لانه هو الذي وصف صلوة رسول الله

والجهر في صلاة الفاتحة
والسجدة في سجدة الاحرام

صلى الله عليه وسلم بالفعل قول **له** ووضع وجهه بين كفيه ووضع يديه يعني وضع يديه
واما عن ساعديه على الارض قول **له** واما وضع القدمين اي اما ان يضع القدمين في السجود
لان لا على السجود بل واما الرجل من اصل العجز الى راس الاصابع والقدم اصلها الى اصل
العجز تنبع فليكن وضع القدمين وضع الرجل فليكن وضع القدمين في السجود قول **له** كما في القسم
اذا قال والله الرحمن الرحيم فهذه قسم واحد ولو قال والله الرحمن والرحيم فهي قسمتان ثلاث لان الواو
لتحديد اللام فقبل معنى قوله الحان لله الاثنية القولية لله والصلوات اي العبادات البرية
والطيبات اي العبادات المادية لله قول **له** وهذا بيان الافضل هو الصحيح لان حال القيام حالة
القراءة في الاصل فاداسقط فرض القراءة في القيام المطلق قيام الموم فان قول الله عليه السلام الانفاحة
الكتاب يعني ان يكون الفاتحة في الاخيرين واجدها هو احدى الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله قلنا
خص عن النص الرابع والسجود فذكر الاخيرين على ان القراءة التقديرية من سجدة في جميع الصلوة على ما
قال عليه السلام القراءة في الاولين فراه في الاخيرين قول **له** فيينا موند الامر يعني وقتنا مع وجه
حت قلنا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلوة واجده امامة واحدة كما قاله الكرخي فانه
يقول في العجز مرة واحدة ان شافعهما في الصلوة وان شاف في غيرها لان الامر لا يفتي التكرار او لهما
در النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الطحاوي بانه عجز عليه الصلوة كما در النبي صلى الله عليه وسلم فان
قبل الصلوة ان كانت واجده كما در النبي صلى الله عليه وسلم فموجب الامر المطلق قلنا اجبت وجب انما
سبق منه من قوله السلام عليك ايما النبي ورحمة الله وبركاته عجزاً عما وجب عليه بقوله واسمك ان محمد
عبده ورسوله والا لا يجزى اغا عن الصلوة عليه مدة عمره اذ الصلوة عليه لم تجز عن ذكره على ما قال
ابرهيم النخعي فانما يرون التشهد باقياً من الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم قول **له** والفرض المروي
في التشهد عن ابن مسعود رضي الله عنه فانقول قبل ان يقرأ علينا التشهد السلام على النبي صلى الله عليه وسلم
حبريل وميسائل قول **له** من الادعية الماثورة منها اللهم لك الحمد كله ولا الخلق كله واليك يرجع الامر
كله اسألك من الخير كله واعوذ بك من الشر كله يا ذا الجلال والاكرام والبراه بالصلوة على النبي صلى الله
عليه وسلم بوجوبه من الاجابة ثم في النسخ الى ملك فلا بد للحاج من تحفة لسان اجابه الملك ونبتا عليه
السلام اقر بالحاج الى حضرة الله تعالى فلا بد من الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم فصلي ويقول اللهم
صلي على محمد افضل ما صليت على احد من انبيائك ورسلك فاجزه عن امته افضل ما جزت رسولاً عن امته
قول **له** محراز عن الفساد يعني فساد التوراة حتى لا يجوز الاقدا به لغيره بعده ولا تقدر على اصابته

وشر الامر محمد ثانيا قول **هـ** وذلك في الخطبة لان قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
ظاهر الآية منصروف الى قراءة القرآن واوله بعض المفسرين على الخطبة لان الخطبة ملتبسة بقراءة القرآن
فجعل ظاهره في حق قراءة القرآن وفي حق الخطبة بطريق الاحتياط اثباتا للحرمة بدليل فيه شبهة وعلى هذه
التكليفية بعض مشايخنا رحمهم الله اجتماع العموم للخصم وهو الذي سمي سديا به خوفا من ترك الاستماع
ولذلك ان صلى الخطيب على النبي صلى الله عليه وسلم لان ذلك من الخطبة فيعمل فيه ما يعمل في الباقي الا ان
قرأ الخطيب قوله يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فيصلي السامع في نفسه لانه توجه عليه امر
ان صلوا عليه وقوله فانصتوا فيصلي في نفسه ونصت لسانه حتى يكون اثما بها واخلفوا في النأي عن المنبر
والاحوط له السكون اقامة لغير الاضمان وان تعذر الاستماع ولا في سببها بالسجدة ولا في صوت طاعة
قد بلغ الصفوف التي امامه فيسمعهم ومنعهم من سماع الخطيب **باب الامامة**

قوله اعلمهم بالسنة اي بالفقهاء واحكام الشريعة اذا كان بحسن من القراءة ما يجوز به الصلوة لان
صلوة القوم تنبني على صلوة الامام صحة وفساد اقدم من هو اعلم بالصحة والفساد اولى بما ورد في
الخبر انه يقدم اقرام الله لانهم كانوا يتلقون القرآن باحكامه وفي زماننا اكثر القراء غير عالمين فقد منا الاعلم
فان قيل لما كان اقرام اعلمهم فما معنى قوله عليه السلام فان كانوا سواي في القراءة فاعلمهم بالسنة
والمساواة في القراءة توجب المساواة في العلم لا محالة قلت المساواة في القراءة توجب المساواة في العلم
في ذلك الزمان طاهر الاقطعا بخلاف تصور مساواة الاثنين في القراءة مع التفاوت بينهما في معرفة الاحكام
الشرائية بل بعد ان اقرام الله من مسعود كان اعلم فصاحب الشرع صلى الله عليه وسلم بين جملة المالكين
لوانه وقع وقوله او نقول قال لا حسب زماننا فان المساواة في القراءة لا تستلزم المساواة في العلم
قلت في خلاف المظنون حيث كان اقرام غير الظان به فان من شرع في صلوة على من اقرام عليه او قام
الامام من القعدة الاخيرة على من اقرام القعدة الاولى ثم اقرامه انسان صح اقتراؤه به وان كانت صلوة
المقدي مضمونة دون صلوة الامام والفرق ان ما سقط من صلوة الامام بعارض يخصه وهو شرع وعده على
من اقرام عليه مع انه محل للقضاء والضمان والظن امر عارض ليس باصلي فاملن جعله عدما كان لم يكن
بالظن الى اعتماد زفر رحمه الله لا احتمال صحة قول المجتهد فصار ان الامام ضامن فاحمل حالها بخلاف
الصبي فان سقط اللزم من صلوة لغير اصلي وهو الصبي فلا يمكن جعله عدما في حق المقدي به قول **هـ**
وجه الاستحسان ما روينا وجه التمسك به امر متأخر من حيث المقام في مكان الصلوة لعدم وجوب
تاخير من خارج الصلوة اجماعا وانما وجب تاخيرها في الصلوة اظهار التبعين في الجماعة لان الرجال هم

المراد

في اقامته للجماعة فان النساء ليست لهن جماعة مستحجة على الانفراد والمخاطب بالناخير هو الرجل
ودلان بالمقدم عليهما فاذا ترك الرجل ما هو مخاطب به فسد صلوته لا لو تقدم على امامه في الصلوة فان
قبل لما امر الرجال بالناخير لهن كن ما مودان بالتأخر ضرورة فوجاز بنفس صلوتهن ايضا قلنا
الرجال ما مودون بناخير الصبيان وهم غير ما مودون بالتأخر على انه لو ثبت تأخرهن لثبت ضمنا فلا يفسد
صلوتهن لظهور التفاوت بين الثالث ضمنا والثالث قصدا او نقول حاز ان يكون المخاطب في جماعة المكان
هم الرجال بالمقدم عليهم دون التعرض لهن بالتأخر اظهار المعنى الاصله فلا يلزم من كونه ما مودا بالناخير
لونهما ما مودا بالتأخر لان نصير المراد اخله في الصلوة مع الامام حتى سوي الامام امامها لان وقوع الشك
بينهما في الصلوة يوجب لها ولا يابطال صلوة الامام بان حادثه في صلوته او لان اقتدارها يلزمه زيادة
امر وهو مراعاة مكان الصلوة فوجاز توقف ما رزقه على التزامه بالمقدي لما رزقه التأخر ووقع فساد
الصلوة من جهة امامه توقف ما رزقه على التزامه فان قيل في الجملة لا يشترط فيه امامتها الصحة اقتدارها
قلت اكثر المشايخ رحمهم الله على ان النبي في الجملة والاعيان شرط ايضا صمنع ولين سلمناه ولين
الفرق واضح وهو ان الوتر طائفة امامتها تمت لتضرر النسوان لانهن لا يقدرن على اقامة الجمع والاعيان
متفردين والجماعة ومسجد الجامع واسع فيمكنها الاعمال عن الرجال والصلوة بدور المحاداة فان قيل
فساد صلوة المقدي ياتي من جهة محاداة فوجاز توقف صحة اقتدارها على نية المقدي قلت
المقدي موافق عليه من جهة امامته الا ترى ان قراءة الامام قراءة المقدي ولا يشمل القيام عن اركانه واكعا
فكان التزام الامام التزام المقدي ضمنا ومائتة ضمنا لا يراد فيه شرطه بالجزء يصير مقما في الغاية
لدخول الامام في المصرونة الاقامة فيه فان قيل ففرض الصلوة لا يثبت الامام بوجوب علم اليقين قلنا
هذا من فرض الجماعة وهي ثابتة بالسنة وفرضها وشرطها نثبت بدلا الطريق لا قال ابو زيد
رحمه الله قوله **هـ** ومن شرائط المحاداة ان يكون الصلوة مستركا يعني محرم عده وادانته لو حاد
المراد الرجل في قضاء ما سبقا به ففسد صلوة الرجل لانهما في حكم المنفردين اذ لو اقرامها القراء ولو
كانا لاحقين فسد صلوة الرجل لانهما بائنا خلف الامام ولهد الانقران فيما بعضا ولو تخادبا في
الطريق اخلت المشايخ رحمهم الله والاصح انه لا يفسد والحال المانع من حقوق المحاداة مقدار بقدر قامة
الرجل في حاله الفجور لان اذ في حال قيامه هذه الحالة وغلظه مقدار غلظ الاصبح قوله **هـ**
لان طهارة ضرورية اذ يدل ان لا يصار الى التيمم الا بعد عدم الماء ويزول السهم بريد الماء لا محال
الساقية رحمه الله ان السهم طهارة ضرورية بمعنى انه لا يكون مطهر احققة ولا يكون سائر المحرث او

والثاني انه اخبر بالزيادة وحكم المريد عليه بما في قوله عليه السلام فوضت الصلوة في الاصل
 ركعتين ركعتين في غير وقت في الحضر واكثر في السفر ولا زيادة على الشيء انما يكون ان لو كان ذلك الشيء محضاً في
 مقدار الفرائض معلومة المقادير والنوافل وقصته لا يكون وضعه الا انه امتنعت فرضيته لشوته
 بل لا فيه شيمة فان قيل السنن ايضا مقدرة فهل كانت زيادة في السنن قيل له اعتبارها زيادة
 في الفرائض او في محض احدها انه اخذ بالاحتياط والثاني انما لو اعتبر زيادة في الفرائض بلون الامر
 معمول لا حقيقة ولا لا يمكن ان يجعل زيادة على السنن لانه حينئذ لا يخلو اما ان كان سنة منفردة او تبعا
 للفرائض لا جاز ان يكون منفردة لانه لا نظير له في الشرع اذ السنن تنوع للفرائض ولا جاز ان يكون سعة لهما
 افرز باستحباب التأخير الى اخر الليل ولهذا ذكره ماخير العشاء الى هذا الوقت وهذا استدلال بحسفه
 رحمه الله على قوله واجبا قال بعضهم اذ اراد ان يصلي الوتر يجامعه خارج رمضان له ذلك وانما يصل
 بالجماعة لا لانه غير مشروع بل باعتبار انه يستحب تأخيرها الى وقت يتعار حصول الجماعة فيه قوله
 بالاجماع فيه نظر حيث فعل عزاد يوسف رحمه الله انه اذا خرج الوقت انه لا يقضي وعز محمد رحمه الله
 انه قال اجزأ ان يقضي وعنه ايضا قال الوتر سنة موكدة عليه القضا الوتر كما قوله
 لان وجوبه ثبت بالسنة اذ بالسنة خبر الواحد والاكم من شيء ثبت وجوبه بالسنة وبغير جاحدة
 باجماع الركعتين ومقادير الزمان لا بما نسب بالسنة المتواترة قوله اجماع المسلمين فان قيل
 الاجماع بالدار بغير جاحدة فليس هذا اجماع ثبت بالاحاد فهو باحجر الصحيح ثبت به الحكم ولا يفر
 جاحدة قوله لا يفر في كل ركعة هذا على اصل من يقول انها سنة طاهر وابو حنيفة رحمه الله
 يقول لما كان دليل الوجوب قاصر الوقت من اخبار الاحاد اطهر بالقصور فيما هو من باب الاحتياط وترك
 القراءة وركعتين السنن بفسادها فان جازا القراءة في الليل قوله قد اختلفت في ان الركعتين والسنن
 فان قيل ما تقول من التثنية والفاضة قلت التثنية سنة لتمهيد القراءة فكون من مكملها فلا حاجة الى
 الفضل بينهما ولا بد برفع اليد بالحديث وان غير مشروع بدور التكبير قوله السالك شريك الداعي
 دليل ان سامع تلاوة القرآن يساوي الثاني في ثواب التلاوة بان النوافل قوله
 وان شاذ بعض يرجع الى اربع بعدها لا غير لان في بعض النسخ ذكر الاربعة قبل العشاء وشبهها بالاربعة
 قبل الظهر وان قلت حجة سنة بهذه المثابة ثم ذكر الاربعة بعد العشاء وقال عقيده وان شاذ بعض
 فصل قوله واحد اي فرضه والواجب نوعان ظني وقطعي والواجب القطعي هو الفرض
 وهذا الواجب قطعي في حق العمل قوله لا ينافي ما شاذ لان قيل الاربعة الاولى مع الثانية

افق

لا ينافي

عامة الناس

افرق في تكثير الافتتاح والتعبد والتثنية المشاهدة والمشاظرة في الكمية والقيمة فما يرجع الى نفس
 الصلوة وادائها واما التكبير فشرط وهو زائد والتثنية ايضا ليدان السامع ان كان الصلوة فالافتتاح
 فيها لا يفتح في ثبوت المماثلة قوله والصلوة مما روى الصلوة متى ذكر صرح بصرف الى
 الركعتين وان لم يذكر صرح بصرف الى الواحدة كما في مسئلة العن ومحيي بقوله ايضا ان اذ ركعتين لا
 يكون بدور القراءة وفي دوران الاربعة من الفرائض انما حوز الصلوة بالقراءة ايضا وهو القراءة الموجودة في
 الاولين على ما اشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم القراءة في الاولين قراءة في الاخرين اي ثبوت
 عن ذلك كما يقال كلام الوزير كلام الامير قوله للاحتياط فان شئتم كون الوتر سنة تامة لا اختلا
 الاحاد وهو ما روى انه عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام وهو كرم الله وجهه والفضل
 والاصح وترك القراءة في ركعة من السنة بفسادها قوله من ركعة واحدة حتى ان الشفع لو
 اسفل الى الشفع الثاني بعد ما اخبر بالبيع لم يبطل شفعتة وركعتا الخيرة في الشفع الاول لو اسفلت
 الى الشفع الثاني لا يبطل خيارها وركعتا الواقف الى الشفع الثاني بعد ما دخلت عليه زوجته التي لم
 يجمعها ولم يدخل بها فلو طلقها بصف المهر لان الاشتغال بسنة الطهر يمنع صحة الخلوة كما في الفرض
 علم انما بمنزلة صلوة واحدة ولو كان الانتقال الى الشفع الثاني في النفل المطلق بطلت الشفعة
 ومحيي حال المهر وبطل خيارها قوله رجل صلى اربع ركعات تطوعا الاصل ان ترك القراءة في جمع
 الشفع او في ركعة من مفسد الشفع بالاختلاف وانما الخلاف في بطلان التيمم عند يوسف رحمه
 الله لا يقطع التيمم بترك القراءة حال وعند محمد رحمه الله يقطع الاحرام بترك القراءة بل حال اذا تم
 التيمم وبما لم يمان بقيد الركعة بالسجدة وعند ابو حنيفة رحمه الله فساد الاداء بترك القراءة ان كان مقطوعا
 به سقط التيمم وان كان محتملا فيه بفساد الاداء لا يقطع الاحرام لاني يوسف رحمه الله ان القراءة
 ركعتين بل دليل وجوب الصلوة بدورها كما في الامم لان بنا الصلوة على الافعال ودور القراءة الاثر ان
 من عجز عن القراءة ودور الافعال يلزمه الصلوة ولو كان على العكس ليلزمه فساد الاداء لان يد على تركه
 ولو ترك الاداء بان كبر وسكت زمانا طويلا لا يفسد التيمم فكذلك فساد الاداء لان التيمم صحت شرطا
 للصلوة قبلها فلا يبطل بفساد الصلوة بترك القراءة كالطهارة ولحمد الله ان التيمم عقدة الافعال
 فاداءة الافعال بطلت التيمم المعقودة لها لان بطلان الاصل يوجب بطلان التبعية فان قيل اشكل
 بالطهارة فانما لا يفسد الصلوة قلت التيمم شرع لتبعية عليها الافعال من غير فصل بفعل فاسد
 سقط التيمم عند انعدام المقصود كما في صلوة الفرح بخلاف الطهارة فانما ما شرعت لهذا المعنى بل شرعت

الصلوة والتيمم معا فان قول الامم
 وان عليه وابن عيينة لا يجزئ الصلاة
 للركعتين بغيرهما لعدم استناده
 الى دليل شرعي بخلاف قول الحسن البصري

في رواية اخرى في بعض النسخ انما حوز الصلوة بالقراءة ايضا وهو القراءة الموجودة في
 الاولين على ما اشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم القراءة في الاولين قراءة في الاخرين اي ثبوت
 عن ذلك كما يقال كلام الوزير كلام الامير قوله للاحتياط فان شئتم كون الوتر سنة تامة لا اختلا
 الاحاد وهو ما روى انه عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام وهو كرم الله وجهه والفضل
 والاصح وترك القراءة في ركعة من السنة بفسادها قوله من ركعة واحدة حتى ان الشفع لو
 اسفل الى الشفع الثاني بعد ما اخبر بالبيع لم يبطل شفعتة وركعتا الخيرة في الشفع الاول لو اسفلت
 الى الشفع الثاني لا يبطل خيارها وركعتا الواقف الى الشفع الثاني بعد ما دخلت عليه زوجته التي لم
 يجمعها ولم يدخل بها فلو طلقها بصف المهر لان الاشتغال بسنة الطهر يمنع صحة الخلوة كما في الفرض
 علم انما بمنزلة صلوة واحدة ولو كان الانتقال الى الشفع الثاني في النفل المطلق بطلت الشفعة
 ومحيي حال المهر وبطل خيارها قوله رجل صلى اربع ركعات تطوعا الاصل ان ترك القراءة في جمع
 الشفع او في ركعة من مفسد الشفع بالاختلاف وانما الخلاف في بطلان التيمم عند يوسف رحمه
 الله لا يقطع التيمم بترك القراءة حال وعند محمد رحمه الله يقطع الاحرام بترك القراءة بل حال اذا تم
 التيمم وبما لم يمان بقيد الركعة بالسجدة وعند ابو حنيفة رحمه الله فساد الاداء بترك القراءة ان كان مقطوعا
 به سقط التيمم وان كان محتملا فيه بفساد الاداء لا يقطع الاحرام لاني يوسف رحمه الله ان القراءة
 ركعتين بل دليل وجوب الصلوة بدورها كما في الامم لان بنا الصلوة على الافعال ودور القراءة الاثر ان
 من عجز عن القراءة ودور الافعال يلزمه الصلوة ولو كان على العكس ليلزمه فساد الاداء لان يد على تركه
 ولو ترك الاداء بان كبر وسكت زمانا طويلا لا يفسد التيمم فكذلك فساد الاداء لان التيمم صحت شرطا
 للصلوة قبلها فلا يبطل بفساد الصلوة بترك القراءة كالطهارة ولحمد الله ان التيمم عقدة الافعال
 فاداءة الافعال بطلت التيمم المعقودة لها لان بطلان الاصل يوجب بطلان التبعية فان قيل اشكل
 بالطهارة فانما لا يفسد الصلوة قلت التيمم شرع لتبعية عليها الافعال من غير فصل بفعل فاسد
 سقط التيمم عند انعدام المقصود كما في صلوة الفرح بخلاف الطهارة فانما ما شرعت لهذا المعنى بل شرعت

وليد وروى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في صلاة ركعتين
 اخرى فذكره المسألة على سنة عشرة وحمد
 اما ان في الاول والثاني والثالث
 او الرابعة او في الاولين او فيهما
 والثالث او فيهما والرابعة او في
 الطاء في الاخرين او فيهما
 والاول او فيهما والثاني او فيهما
 فقرأ فيهما او في الاولى او في الثانية
 ولم يشهد او شهد ولم يقع الى
 الثالث او قام اليها ولم يقيد بها
 بالسجدة او قيد بها

لباحة الصلوة ووجوبها فعدم وجوبها لعدم وجوب الصلوة وسنعم شرعيته بانعدام
 اباحة الصلوة ايضا وجده قول الحنفية رحمه الله ما قال محمد رحمه الله الا انه يقول الفساد اذا ثبت
 بدليل مقطوع به سقطت الاحكام ما قال محمد رحمه الله وان كان بدليل محتمل فيه الفساد ينزل القراءة
 في احدى الركعتين فان الحسن البصري رحمه الله ومن تابعه قالوا يجوز الصلوة بالقراءة في ركعة فلما
 لا سقطت الركعة بفساد الاداء هنا اذ في فسادها شك والجمعة ثابتة فلا تبطل بالشك قلنا
 بفساد المودي لمح قضا الاولين بقا التعمد لصح شرعه في السفع الثاني فلم قضا الاخرين
 ترك القراءة اخذ بالاحوط في المسلسل قول **ل** ونفس قول عليه السلام هذا النفس منقول
 عن عمر وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم وقد رفعه بعضهم الى النبي صلى الله عليه وسلم والتمسك به
 انه عليه السلام اخبر بان لا يصلي بعد الظهر مثلهما يعني بالقراءة والركعة بدون القراءة فكون امر
 بالقراءة في جميع الركعات لانه لو لم يكن امر فلا يخلو لها ان كان لا يبع بعد الظهر بدون القراءة في الركعتين
 مشروعا او لم يكن فان كان مشروعا لم يكن الحلف في الحبر وان كان محال وان لم يكن مشروعا لم يكن محال اذ هو
 عدم مشروعية صلوة استجمعت شرائطها لان جميع الاركان والشرائط سوى القراءة موجودة والنقد
 بقدر علم وجوب القراءة فان قيل خص من هذا الحديث صلوة العجم فاعندنا صلى بعد استنهاضها
 مثلاً على انه حمل هذا الحديث بعضهم على تكرار الجماعة انه على عنده وقال بعضهم حملوه على النبي
 عن قضا المنوبة المؤداة محذور قوم فسادها من غير دليل فان لا يكون له ما فسد من تسليط الوسوسة
 على القلب وبعضهم قالوا هذا حكم ظاهر عقيب سبب وهو ما روي في قصده لئلا يعرض ان النبي صلى الله
 عليه وسلم دعا بما فاقه صلى الفجر جماعة فقال لا يصحوا به او يصحوا بها في الركعتين في وقت هذه
 الصلوة من اليوم الثاني فقال عليه السلام ان الله نعمكم عن الربوا فلا يأمركم به لا يصلي بعد صلوة
 مثلها معناه ان الغايته اذا قضت لا تقضي من اليوم الثاني في وقت تلك الصلوة والمخصوص والمأول
 ليس محذور قطعية فلف يشك به الفرضية فلما هذا الحديث على التفسير المنقول بان انزل شفيع
 من التوافق محل فرض القراءة باعتبار انه صلوة على حدة وليست بالفرائض في الفرضية يشك بقوله تعالى
 فاقروا ما تيسر ونقول عليه السلام لا صلوة الا بالقراءة هذا ما نقول بعد المسح بالربع ثبت بحديث غيره
 رضي الله عنه ووضيعة ثبتت بقوله تعالى واسجدوا وسبحوا **ل** على الصف لس المراد منه
 الصلوة والعذر لان صلوة المريض فاعدا مساوية لصلوة الصحيح قايماً بدون العذر لا يجوز الفرض
 فاعداً فكون المراد من الحديث النافله قول **ل** ولما باشركم في القيام في الركعة الاولى صح بدون

هو العمود في الصلوة
 في الركعة الاولى
 في الركعة الثانية
 في الركعة الثالثة
 في الركعة الرابعة
 في الركعة الخامسة
 في الركعة السادسة
 في الركعة السابعة
 في الركعة الثامنة
 في الركعة التاسعة
 في الركعة العاشرة
 في الركعة الحادية عشرة
 في الركعة الثانية عشرة
 في الركعة الثالثة عشرة
 في الركعة الرابعة عشرة
 في الركعة الخامسة عشرة
 في الركعة السادسة عشرة
 في الركعة السابعة عشرة
 في الركعة الثامنة عشرة
 في الركعة التاسعة عشرة
 في الركعة العشرون

القيام في الثانية كما اذا مرض في الركعة الثانية فلا يكون المشروع في القيام الاول شرعاً في
 القيام الثاني فلا يكون الثاني محلاً للركعة فانه يصرف لفظي ورد على القيام رعدة واحدة الا
 يرى انه لو نذر الحج ما شياً لا يجوز له الترك ولو شرع ما شياً حاز له تركه او يقول القعود في
 المطوع من غير عذر بالقعود في الفرض بعذر هناك لا فرق بين حالة الابتداء والبقاء فلا
 هنا على ان المشروع انما يلزم ما هو من اركان العبادة او من شرائطها والقيام ليس من اركان الطوع
 ولا من شرائطه **ل** ان عقلاً يجوز ان لا شرع واجامع العدة على النزول فيكون له الخيار
 وان ياتي بالايام خصه واي في الركوع والسجود عزمه وهذا لان التمام الشيء ناقصا لان في ادائه كمالاً ولا
 ابتداء الا ترى ان من نذر ان يصلي ركعتين في وقت مكروه فصلى في وقت مشروع حاز ولو شرع في وقت
 مكروه فله ان يترك ذلك الوقت فتم كمالاً اذ الموقوف منه ما شأ في الصلوة محلاً لاجرام النازل لانه التمام
 للكمال فلم يحرم الا الناقص لا ابتداء ولا بقاء من نذر صلوة مطلقاً لا يجوز ادائها في الوقت المكروه ابتداء
 واد اطلعت الشمس في خلال الفجر لم يحرم امامه فان **ل** اذا شرع قائماً في النقل والتعمد انعقدت
 موجه للقيام قلنا لانسلم فان لا العذر بدون العذر على قول الحنفية رحمه الله فان قيل القول
 بالبناء فما اذا حرم راجحاً يودي الى ما العوي على الضعيف ود لا يجوز للمريض ان يصلي بالانما ثم استطاع
 لا يجوز له السجود راجحاً قلنا لان التمام من المريض دون التمام من الرب لان التمام من المريض يدور عن
 الاركان على معنى انه لا يصار اليه الا عند العجز عن الاركان والايام من الرب ليس ينزل عنها لان البدل
 في العبادة اسم لما يصار اليه عند عجز غيره والمريض عجزه مرضه عن الاركان وبان الايمان بدلا عنها والرب
 لم يعجزه الركوب عن الاركان لانه يمكنه الانتصاب على الرباين فلو كان لا قياماً منه ولان يمكنه ان يحرك رجليه
 وساجداً ومع هذا الشارع اطلقه في التمام فلا يكون التمام بدلاً عن الاركان فان قويا في نفسه فلا يودي
 الى ما العوي على الضعيف مثل ما يكون في حق المريض الا ترى انه لما جاز المسح على الخفين مع العذر على
 الغسل جاز اقله الغسل بالماء فان **ل** اذا كان الايمان على الراهب قويا في نفسه لما لا يجوز البناء
 اذا حرم نازلاً ثم ركب او اركب **ل** اما اذا ركب وان ركوبه عمل شرعي واما اذا اركب فلا دليل ياتي
 جواز الصلوة راجحاً لان سير الراهب يضاف اليه كما في تحقيق الاداء في اماني مختلفة وجديد تحقيق الاداء في
 حاله المشي ود لا يجوز الا ان السمع جعل الاماكن المختلفة كمكان واحد لما كان الحاحه الى قطع المسافة
 وصيانه ما استصحب في السفر عن النوى والتلف فلو قطع نازلاً لا يحصل له هذه المقاصد فالجزم نازلاً
 دليل استغنايه عما ذكرنا فلا يجوز له البناء الترويح ايصال الراحة الى النفس استعيرت للصلوة كما

في الركعة الاولى
 في الركعة الثانية
 في الركعة الثالثة
 في الركعة الرابعة
 في الركعة الخامسة
 في الركعة السادسة
 في الركعة السابعة
 في الركعة الثامنة
 في الركعة التاسعة
 في الركعة العاشرة
 في الركعة الحادية عشرة
 في الركعة الثانية عشرة
 في الركعة الثالثة عشرة
 في الركعة الرابعة عشرة
 في الركعة الخامسة عشرة
 في الركعة السادسة عشرة
 في الركعة السابعة عشرة
 في الركعة الثامنة عشرة
 في الركعة التاسعة عشرة
 في الركعة العشرون

أطلقوا اسم الركوع على الوطفة التي تقرأ في القيام لما ان آخر تلك الوطفة الركوع فلا تسمى الركعات
 التي آخرها التروك باسم التروك فافعل على هذا سيجزى لا يجلس على العاشر لأنه قال ويجلس بين
 كل ركعة فثبت هذا إطلاق اسم الغلب على الركعة وليس المراد من قوله ويجلس الركوع فثبت هذا المصاحف
 خبر من أن يجلس ويسكت أو يركع أو يصلي نافله فان اهل مكة يطوفون حول البيت سبعاً بين كل ركعة وركعة واهل
 المدينة كانوا يصلون بينهما أربع ركعات من النوافل **قوله** والأصح أنها سنة وهذا ما علقه
 مدعيها ان السنة تقع على فعل غير النبي صلى الله عليه وسلم كما يقال سنة العمر **قوله** من العذر
 روى أنه عليه السلام في ليلة من ليالي رمضان صلى بمائة ركعة فلما كانت الليلة الثانية اجتمع الناس
 فخرج وصلى بمائة ركعة الثالثة فخرج فقال عرفوا اجتماعكم وحشيت ان بعض عليكم فام خرج
 وكان الناس يصلون فرأى الى امام عمر رضي الله عنه فلما استخلف فقال اني اري ان اجتمع على امام واحد
 فجمعهم على اني ركعتين رضي الله عنه فصلى بمائة ركعة على نحو ما ذكر في الباب **باب ادراك الفريضة**
قوله محل الرض للمسبوق ببيع الامام في سجدة السهو ورفض ما أدى من الركعة ان لم يقيد بها
 بالسجدة وبعد ما قيد بها بالسجدة لو بايع الامام وسجد معه ففسد صلاته والقطع لا يحال ليس بابطال
 معنى لهدم المسجل لاجل العماره واما يقطع الظاهر اذا اتممت الجمعة ونشك في صلاته وذلك اول ما
 شك فانه يقطع الصلوة ويستقبلها فان قيل كيف نسفهم هذا على اصل محمد رحمه الله ومن اصله ان
 صفة الفريضة اذا بطلت بطل اصل الصلوة فكيف يجوز له ان يصلي اخرى صانته للموجبي عن البطلان
 قال القاضي الامام طبري الذي سمعته والري رحمه الله يقول ليس من ههنا محمد رحمه الله في جميع المواضع
 انما هذا مذهب له فيما اذا لم يتمكن من اخراج نفسه من العمد بالمضي فيها والفرق بينهما ان ابطال صفة
 الفريضة لا حراز فضل الجماعة هنا باطلاق السور خلاف مسألة نقول الخامسة بالسجدة فحاز ان تغلب
 فلا هنا بالمعنى بالصوم اذا ليس في خلال الصوم لا بطل اصل الصوم ولا بطل جمعة لونه فارة **قوله**
 يقطع على راس الركعة قال القاضي الامام ابو علي السفي رحمه الله في السفر في زمانا انه سمعها اربعاً لان
 الاربع قبل الظهر بمنزلة صلوة واحدة على ما عرفت حتى وجدت في المواد عن اني حنفية رحمه الله انه
 اذا شرع في الاربع سنة الجمعة ان كان صلى ركعة اضاف اليها اخرى وسلم **قوله** فيتمها وعن محمد رحمه
 الله انه ما في بالركعة الرابعة قاعد السقط فلا اذ الفرض لا يؤدي بالقعود مع القدرة على القيام ثم بانى
 بالجماعة لصح من ثواب الفل وثواب الجماعة والمسلمة في الفتاوى الذي **قوله** مخالفه امامه
 فان **قوله** توافق الامام في الصلاة ثم يقوم الى الركعة اذا احدى المعتم بالمسافر يتم صلاته نفسه بعد

انما هو في الركعة
 التي هي في الركعة
 التي هي في الركعة
 التي هي في الركعة

لا

فوافع الامام وليس فيه مخالفة شرعاً قلت المساواة بين المسافر والمقيم في صلوة الظهر واقعة بالنظر الى
 الاصل وان تفاوتوا تعارض السفر والحضر فلا ينشئ المخالفة بالطريق الاصل محلاً في المغرب فانه لا يتحمل
 ان يصير اربعاً والنافلة لا يملك ان يكون ثلثاً قال السليح الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لو احدى بالامام
 في المغرب سوى التطوع اربع ركعات وقعد على راس الثالثه وبايعه المقدي في ذلك فسدرك صلاته لان الرابعة
 وجبت على المقدي بالشروع وعلى الامام بالقيام فصار رجل واحد على نفسه اربع ركعات بالنداء واقتدي
 به من غيره لا يجوز وقال القاضي الامام طبري الذي رحمه الله الصحيح عندني انه التزم الرابعة على الانفراد
 فاذا احدى في موضع الانفراد بنفسه صلاته حتى لو سمي الامام عن الفعل على راس الثالثه وصلى الرابعة
 صلى هذا المقدي معه جاز صلاته **قوله** الا اذا كان بسط به امر جماعة فان كان مؤذن مسجد او
 امامه او من يقوم بامر جماعة سقرتون او تقانون بسبب غيبته وصيانته مسجد او من الاحتراز عن مخالفة
 الاخرى وان كان ذلك لا يدخل في الوعيد المذكور لان الخروج انما هو الكون اعراضاً عن الدعوة ومتى لم يكن
 خروجه اعراضاً لا يدخل تحت الوعيد وان مخالفاً للشيطان معنى وان كان موافقاً لصورة والعبرة بالمعنى
 الا اذا اخل المؤذن في الاقامة لانه يلزمه التمسك وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من كان يوم من الله واليوم
 الاخر فلا يتقن موافق التمسك **قوله** وان كانت العصور والمغرب اربعة مخالفة الجماعة مع ذهابه الفل
 تعارضاً بختار اهد الفل لانه لما صلى فقد اجاز اداء الله مرة لم يخف مخالفة الجماعة الا بصورة واعتبار
 المعنى اولى من اعتبار الصورة **قوله** ان خشي اي علم واصل هذا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال اذا قلت الصلوة فلا صلوة الا المنيوبة وانما خص سنة الفجر عن هذا بالاثار روى عن الصحابة
 رضي الله عنهم اجمع صلواتهم عند الشروع **قوله** عليه السلام صلواتها ولو طرأ الخيل وقوله عليه السلام
 ربحا الفجر خير من الدنيا وما فيها واذا تعارض ما يعمل به واحد والعمل به واحد ممكن فيما اذا صلى ربحي
 الفجر وركعتين من الفرض واما ان خشي ان يفوت الركعتين جميعاً صلى الفرض ونزل السنة لان ثواب الجماعة
 اعظم والوعيد بتركها التزم على ما قال صلى الله عليه وسلم صلوة الجماعة بفضل صلوة الفرد سبع وعشرون
 درجة ولذا صاحب الشرع نذر الى السنة ولم يوعد او عذر على ترك الجماعة قال عليه السلام تارك
 الجماعة ملعون في التوراة والابجيل وقال همت ان استخلف من صلى بالناس وانظر الى من لم يحضر الجماعة
 وامر بعض الفقهاء بان يحرقوا بيوتهم قال سمر الامم السجدي رحمه الله لم يصرفه اذ الدرك في التمسك ما اذا
 نفعل فالظاهر انه لا يدخل مع الامام على قاس قول الى حنفية والشافعية وعلى قاس قول محمد رحمه الله لا
 يدخل ما عدا ان ادراك الامام في التمسك بالجمعة ما ذكره في الجميع عندها خلافاً **قوله** احب الي

قوله يدل على الإيهام في المسجل
 وفي الأربعة السنة في رعي الفجر
 انما هي في سنة وان لم يقطع
 بعد بار السجدة اذا كان الامام صلى
 فانه ما لم يقطع في المسجل الخارج
 اذا كان الامام في المسجل الداخل
 وفي الحديث اذا كان الامام في
 المسجل الخارج وفي الحديث وقال
 بركة دلائل لا يترك له مسجد
 واحد وفي فاضل خان اذا كان
 الامام والصبي يصلان في الشرب
 واذا كان في السجدة يصلان في
 الصبي وان كان الصبي والصبي
 واحد يصل حتى يصرف عن
 ساربه او خلف اسطوانة او حرمها
 واشهرها اربعة ان يصلي في الصف
 مخالفاً للقول في خلف الصف
 غير جائز هذا في المحظور والرجوع

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top right of the page.

قيل هذا من الاتفاق لان قول محمد رحمه الله احب الي حليل على الله ان لم يفعل فلا يؤم عليه وهما
قالا لا نقضي وان قضى فلا يارسه قول **له** وقال محمد رحمه الله فلا يدرك وهو قولها ايضا وانما
حض محمد رحمه الله بالذين لان عنده مذهب الجماعة في السجد لا يكون مذهب الجماعة حتى سمها ارباعا فتوم
الله لا يصير مذهبها افضل الجماعة مادراك ركعة عنده فخصه بالادلة لرفع هذا الوهم لا من ادرك اخر
الشي فقد ادركه يقال ادركت زمانا فلان وادركت القافلة عند ادراك اخرها وروى ابن مسعود روي
الله عنه ادراك الامام في التشهد وقال محمد رحمه الله قد ادركت الصلوة قول **له** وقيل هذا في الجمع ادلول
بروحا في الترك في الجمع مع صلوة العصر والعشاء فلا يفتي لقوله صلى فيه فائدة لان الاختيار بين
الترك والايان سنة العصر والعشاء ثابت سواء كان جماعة او منفردا فاما اذا ادرك هذا في الجمع ثلث
حوازي ترك سنة الفجر والظهر حاله الانفراد ولم يثبت اختيار الترك عند ادراكها بالجماعة فيجوز فيه فائدة
قوله قد صلى فيه قول **له** مما لا ينافي للفرائض التطوعات بعد الفرائض سرعت لجبر التقصير وقيل
الفرائض قطع الطمع الشيطان في منع المسلم فان الشيطان يقول من لم يطعمني في ترك ما ليك عليه لطف طبعني
في ترك ما ليك عليه والذي صلى وحده اخرج الى ما ذكرنا قول **له** لحكم العام فصار حاله لو ادركه
في حقه القيام ولو ادركه في جمعه القيام وربع بغل نوع الامام يجوز بالاجماع فلا اذا ادرك
الامام في الحكم القيام يجوز بوعده بعد نوع الامام وطلب ادراك الركعة لا يكون بحج ادراك الامام
في القيام او فيما له حكم العام ما لم يشارك الامام في القيام او فيما له حكم القيام وفي المستشهد به وحدت
المساركة في القيام فافترقا وعلو وقت مدهناروي عن ابن عمر رضي الله عنهما اذا ادركت الامام ركعة
ورفعت قبل ان رفع راسه فقد ادركت تلك الركعة وان رفع قبل ان ترفع فقد فاتها تلك الركعة
باب قضاء الغوات القضاء تسليم مثل الواجب قضاء الدين فان الدين وصف شرعي يظهر
اثره في المطالبة والذي يؤدي الى رد المال غير الدين لا محالة لان الدين وصف وهذا غير ان هذا
مثل الدين الذي وجب عليه قول **له** اصل سفسد يعني شرعية لانه لا غير والظاهر حين شرع
ووجب لمن العصر من جود الاحققا ولا تقدر افسد ان يكون الطهر شرطه خلا في الطهارة لانه
غير مشروع سفسد بل باعتبار الصلوة وفي اي وقت توفى شرعية الصلوة موجودة فيه فلو شرط ولا
نقال الامان اصل وهو شرط لا اعتبار العادات لان الامان اصل وليس شرط الشيء من العادات ادلول بان
شرطه لان تبعها وانما اعتبار العادات بالامان لكونها فرع علة ولا يجوز وجود الفرع والثمر بدون
الاصل فلو ان افقار نوع من افقار الشروط وافقار الفرع الى الاصل وفيما نحن فيه لا يجوز

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the page.

ان يكون الافقار افقار الفرع الى الاصل ولا افقار المسروط الى السروط لان كل واحد من الفرعين اصل
فسفسد فلا يكون شرط الغيرة ولا فرعها قول **له** ثم يعبر امر بالاعادة وهذا دليل على ان ما صلى
مع الامام لم يسق وضابا صار نقلا على انه صرح به في رواية اخرى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من
فاتته الظهر ولم يذكرها الا وهو مع الامام في العصر مضى في صلوته وجعلها نافلا ثم نفضي الظهر يعيد
العصر ويطاير صفه الغرضية في الوقتية تتدر الغايته لا يكون بدور اشتراط الترتيب بين الغايته والوقتية
فكون الحركت محمد على محمد رحمه الله في مسلة بطلان الترتيب عند فساد جملة الغرضية فان قيل الداب
بعضي حوازي الوقتية مما دخل الوقت وان ذكر الغايته والحديث بعضي فساد طوقنا بالفساد يلزم
ترجم الخبر على الداب فلب الانسليم ان الداب بعضي حوازي الوقتية فضا وانما يقع نقلا عند بعض اهل
العلم فام لم يكن الداب متعرضا لجوازه عن الغرض قطعاً لما كان الاختلاف وهذا لان مراعاة الترتيب في الصلوات
مسرودة وقتا وفعلا اما وقتا فلان وقت الطهر قبل العصر واما فعلا فلان الطهر والعصر اجتماعي
عرفه في وقت واحد ثم لو قدم العصر على الطهر لا يجوز فعلم ان الصلوة شرعت مرتبة وقتا وفعلا وقد
قامه وقتا فلم مراعاته فعلا كما في تلك الصورة قول **له** بعدم الوقتية لان الاشتغال بالغايته
عند ضيق الوقت او ثمة الغوات يعقوب الوقتية عن وقتها وتذكر الغايته تنفوس مثلها امر شنيع غير
معقول ولا الوهم بل حوازي الوقتية عند نسيان الغايته يلزم بغوات الوقتية بدور تذكر الغايته وهذا
اشنع من الاول والمعنى في ذلك ان صاحب الشرع جعل وقت التذكر وقتا للغايته لا وقت النسيان
منقى وقت الوقتية بدلالة ظاهر الدار والسنة بلا معارض وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج
دان يوم لم يصلح من حين فسي صلوة العصر وصلى المغرب جماعة ثم قال هل رايت مني صلوات العصر
قالوا لا صلى العصر ولم يعد المغرب ذلك على ان الترتيب يسقط بالنسيان ولا يسقط الترتيب
لصق الوقت وثمة الغوات لان العمل بخبر الواحد انما وجب اذا لم يكن معارضا للداب والسنة المتواترة
وعند ضيق الوقت او ثمة الغوات لو لم يحز الوقتية لغات الوقتية عن وقتها الذي جعلها وقتا لها بالاك
والسنة المتواترة ولا دلالة على سعة الوقت وقلة الغايته لان العمل بما يمكن فيؤدي المردودة في الوقت
والوقتية بعد ذلك فلا يعقوب الوقتية عن وقتها فان قل اذا انقضت الغوات لا يمكن قضاء الغوات الا في وقت
الوقتية بعد هاتين الوقت وجب ان لا يسقط الترتيب طلب اذا ثمة الغوات لا يمكن قضاءها مع اداء
الوقتية في الوقت غالبا والمعتبر في سقوط الترتيب هو الغالب وانما الواقع في ادارة الحكم عليه فان قيل
لو كان وقت التذكر وقتا للغايته عند سعة الوقت لتأخر الغايته بنية الوقتية وكذا يلزمه الايصا بالفتية

اذا ادركه الموز في وقت الذكر ولو كانت الغايته بالوقته لما نزل ولا ينبغي ان يحوز الغايته في وقت
احرار الشمس كعصر يومه قلت وقت الذكر وقت الغايته بخبر الواحد وقت الذكر وقت لها بالمتواتر
معبر وقت الذكر فيما احتاط فيه وقت الذكر فيما احتاط فيه ايضا والاحتياط في استراطه ايضا لان الاذا
بيد الفضا حار عز الال والغايته الا اذا فيه اختلاف وعلى هذا اعتبار الاحتياط في المسلمين الاخيرين
قال الشيخ الامام ابو المعين رحمه الله هذا الحديث مشهور فجاز ان يعارض الدار والقريب ان تقدم
الغايته لا نفوت الوقته بل تاخر ويقدم الوقته نفوت الغايته عن وقتها الثابت بالخبر والناخير اهون من
النفوت فان قيل او جزم الترتيب على وجه يكون مفسدا للعرض وما او جزم وراه الفاعل على هذا الوجه قيل
له اما على قول من قال انه مشهور وظاهر واما على قول من قال انه من الاحاد القراه ذكر في الصلوة ولا يحوز
اثبات الذكر بمثل هذا الخبر والترتيب شرط ومحذور ايمان الشرط به قوله لمعني في غيره يعني النهي عن
الغايته عند ضيق الوقت ليس لمعني في الغايته بل للوزن الاشغال عدا وجوب نفوت الوقته عن وقتها الا ترى ان
الطوع وسائر الافعال التي تضمن نفوت الوقته هي عند ايضا ولو كان النهي لمعني في نفس الغايته لاختص النهي
بما وهذا خلاف النهي عن تقدم الوقته عند سعة الوقت فانه في معنى في الوقت وهو لو لم يرد في وقت وقته
الثابت بالخبر الا ترى انه حل له الطوع وسائر الافعال من الاكل والشرب وغيرهما والنهي اذا كان لمعني في غيره
محذور ان تدارك النهي عنه للزم مع الراهه بالبيع وقت الذكر وان كان لمعني في نفسه لا يحوز له ارتكاب النهي عند البيع
الحذر قوله صلوا كما رتبتموه من الترتيب عن مولانا شمس الدين الرذري رحمه الله انه قال جاز انتم في
ولم يزل حاصله ليس في وسع احد ان يصلي بمصلي بالخصوع والخشوع وغيرها التي في وسعهم ان يصلوا كما
واو قوله على ست صلوات ومراده ان تصير الغوات ستا ودخل وقت السابعة فانه محذور اذا
السابعة لان انضمامها الى تلك الغوات تصير الصلوات سبعة فريد على الست الا انه ورد عليه اشكالان
احدهما ان كثرة الغوات تتعلق بخروج وقت السادسة لان بها يحق الكثرة فلما ادخل وقت السابعة
والثاني ان يدخل وقت السابعة لا يرد الغوات على ست وانما دلل بخروج وقت السابعة والحوار ان
هذا من باب اطلاق اسم الاغلب على الكل فان الاغلب ان يخرج وقت السادسة لا يكون الا بدخول وقت السابعة
كما في اربع صلوات وعند دخول وقت السابعة محقق فواز الست والسابعة بعرضه ان نفوت فجاز اطلاق
اسم الاغلب عليهما وبعضهم حملوا هذا الكلام على الحقيقة وشرطوا فواز السابعة فلم يحاجوا الى هذا التعليل
قوله في الغوات نفسها وهذا لان كثرة فامت بالغوات وهي على سقوط الترتيب والاصل ان الغايه
اذا قامت في وجوب الحكم فيد في غيره بالبيع اذ اقام شخص ثلث الملاله دون غيره فادان في غيره فلا ان

نوتر في نفسه اولى وهذا الضرب الميم نوتر في محل الوقوع اولام سعدى الى غيره فان قيل الكثرة انما
صادرت على لسقوط الترتيب محذور ان فواز الوقته وهذا المعنى علم فيما بين الغوات نفس العلم بوجده على سقوط
الترتيب في الغوات لا لعدم المعنى الموجب لغيره الكثرة قلت اجاز ان يكون الكثرة على لسقوط الترتيب
الغوات والوقتي لما ذكرتم من المعنى ويكون على لسقوط الترتيب ايضا فيما بين الغوات نفس المعنى اخر وهو دفع
حرج مراعاة الترتيب في الغوات بعد ما ذكرنا فان مراعاة الترتيب فيما تعسر او تعدت على ان ما ذكرتم حكمه
حكم سقوط الترتيب وحكم الحكم لا يراعى في كل الافراد على ما عرفت قوله وهو الاظهر وقال بعضهم لا
يعود وهو اختيار الشيخ الى خص الدير رحمه الله لان الساقط لا يعود كما قيل بجراد دخل عليها الماء الكثير
وجري حتى سالت اذ اعاد الماء الى القلعة لا يصير بحسبنا وهو الاصح وهذا خلاف ما اذا ضاق الوقت او نسي
الغايته ثم تذكر عاد الترتيب لان النسيان وضييق الوقت لا يسقط الترتيب ولان محذور الوقته للعجز عن مراعاة
الترتيب ولا لذلك كثرة الغوات فانما محذور الوقته لا للعجز بل لسقوط الترتيب بليل انه محذور الوقته مع كونه
قادرا على فضا الغوات واذا الوقت في الوقت وقلت العجز ثابت هنا تقدير الا ان الغالب هو العجز والغالب
بالواقع فصار نظير النسيان وضييق الوقت قوله لا فائده عليه في ظنه قال الامام الرذري
رحمه الله الاصل ان المتروكة اذا كانت سقيمة لا يغير ظنه واذا كانت محقة فيها يغير ظنه بانه ما ذكر
في المبسوط اذا صلى الظهر بغير طهارة ثم العصر بطهارة وهو نظير ان الطهر جاز لا يحوز العصر لان المتروكة
سقيمة ولو اعاد الطهر دون العصر وعنده ان العصر جاز محذور المغرب لان هذا طين في موضع الاجتهاد
قوله في آخر الوقت آخر وقت العصر وحكم الترتيب غروب الشمس عدا وعلى قول الحسن بن زيار رحمه
الله آخر وقت العصر تغير الشمس وعلى مذهبه ان كان يعمل من اداء الصلواتين قبل تغير الشمس فعليه مراعاة
الترتيب وعدا اذا كان يتم من اداء الظهر قبل تغير الشمس والعصر تقع طهارة او بعضه بعد تغير الشمس يجب
عليه مراعاة الترتيب ايضا قوله حتى لو صلى ست صلوات فعندها العصر مع اربع اخرى لا يحوز
وعنده محذور والسادس محذور اجماعا لاننا في الحقيقة سابعة ثم الترتيب على سقوط كثرة الغوات يسقط لكثرة
الموردان لاننا من الغوات حتما حتى لو ترك صلوة ثم صلى ست صلوات اكر الغايته لسر عليه الاقضا الغايته
عدا في حقه رحمه الله فان قضى الغايته فلا بد ان يردى ست صلوات بعضي الموردان الفاسدة بالاتفاق وهو
معنى قول المسامح رحمه الله واحدة يصلح الخمس وهو اداء الصلوة السادسة وواحدة نفس الخمس
وهو فضا الغايته قبل اداء السادسة ولا يترك خمس صلوات فصلى السادسة مع ذلك الخمس في سعة الوقت
وهذه السادسة عدل في حقه رحمه الله موقوفه فان صلى السابعة حازر بالاتفاق محذور السادسة

وانقلب السادسة جارية لان التوقف لرعاية الترتيب فاد اصاب السابعة فقد حتمنا سقوط الترتيب
في حوال السادسة ايضا وهذا لان توقف الحواز او الفساد على ما يتبين في المستقبل امر جائز حتى صلى الظهر
يوم الجمعة قبلما توقف حكم الظهر ان صلى الجمعة سطل وان لم يسع الى الجمعة حكم بالحواز ونحوه صلى المغرب
بعد ان قبل الافاضه الى المزدلفه توقف الحواز فان الى المزدلفه في وقت العشاء انقلب ولا نقلا وان لم يأت
مزدلفه في تلك الليلة حكم بحواز المغرب وصاحبه العادة ادا كانت علامتا عشر امثالا فانقطع حضا علي
وامر الجمعة بحسب فصله فلا بد انام او اريد ثم عاودها الدم حكم بفساد الليل بالاتفاق وان لم
يعاودها فالجارية وادانت ان توقف الحواز او الفساد امر مباح في الشرع قال ابو حنيفة رحمه الله
سوف يحسب صلواته في سعة الوقت مع ذكر الغايته ما توقف طهر الصلوات المقيم يوم الجمعة فاد احققت
الكثرة لوجوب الاخيرة وهي السادسة مع الغايته استندت الصفة الى اولها حكمها وهذا لان الكثرة صفة
هذه الجملة وسحقا قام ثمة واحدة بجميع الصلوات لاستحالة قيام معنى واحد بحال فصنف طه صلوته بالكثرة
لكن سببها انضمام الاخير الى الاولى الى الثانية والثالثة الى اربعة وحكم الكثرة
سقوط الترتيب وان الترتيب ساقط من اول الصلوة ضرورة انضمامها بدلا كما جوه الواحد استحالة انضمامه
بالاجتماع والافتراق فاد اوجد الجوه الاخر بحال انضمامها بالاجتماع لو تركها وبالاخر لو تفرقا
فلو ترك واحد منهما مجتمعهما او تفرقا ولهذا قيل في حد الجسم المجتمعان فصاعدا فتركها هنا يجب انضمامها
صلوة الكثرة عند انضمام الاخير وان كان استحالة انضمامها عند الافتراق ودلالة من مرض الموت لما ثبت
انضمامه استندت حكمها الى اوله ولذا لا صفة التمام في نصار الركعة عند تمام الحول استندت حكمها الى اول
الحول وهذا بخلاف ما اذا اتم الصلوة في اول الوقت مع ذكر الغايته وطول حتى ضاق الوقت المحرمة عن الواجب
لان سقوط الترتيب يكون لمعنى مقصر على الحال غير مستند الى ابدائه متى ابتدا غير معتد به
باب سجود السهو قول في وجوبه من السلام لان اصابه لفظه السلام واجب فلو
سجد قبل السلام ومن الجار ان يلزمه سجود السهو بعد ذلك بان شك في صلوته عند السلام انه صلى شيئا او اربع
فامل ثم علم انه صلى اربعاً فليزمه سجود السهو تاخير الواجب فان سجد للسهو ثانيا يلزمه تكرار السجدة وان
لم يسجد حتى صلوتته مع النقصان ولو واحد منهما مسف فاما اذا سجد بعد السلام فاصابه لفظه السلام بعد
دلالة الست بواحدة فلا يلزمه سجود السهو تاخيره وقال **مولانا حميد الدين رحمه الله** الواجب لسجود السهو
هو الشك الذي يعلق بحد الصلوة التي هو فيها فاما اذا شك في صلوة الظهر انه صلى العجم لانه علم انه صلى
العجم لا يلزمه سجود السهو كذا الرواية قول **هو الصحيح** قال الامام خواهر زاده رحمه الله اداسم

تسليم

تسليمه لا ياتي بسجود السهو لانه باللام والفقهاء قد ان التسليم الاول تحليل وحيد والتسليم الثاني
حيد لا تحليل لان التحليل يقع بالتسليم الاول وهذا لا يصح الاقل بعد التسليم الاول ولو قل بعد
التسليم الاول قبل الثانية لا ينقض طهارة ثمة بعد التسليم الاول فان الاحوط قبل السلام الثاني
لان يجبر نقصان الصلوة بالاجماع وهذا بخلاف ما جازاه صاحب الدار رحمته الله قول **هو ادليل**
اي قوله ويلزمه دليل على وجوب سجود السهو وهو اختيار الرازي رحمه الله وهو الصحيح وعن بعض اصحابنا
انه سنة فان قيل لو كان واجبا وجب ان يرض القعدة لو عاد الى سجود السهو بعد القعدة ما لو عاد الى
سجدة التلاوة بعد القعدة حتى لو لم يقع بعد سجدة التلاوة نفس صلوته طه **افدروا** بيان في روايه
سجدة التلاوة لان رفع القعدة ايضا والفرق على الاخرى ان سجدة التلاوة حكم التلاوة هي وان كانت واجبة
فاد اسجد يقع فرضا لاندان الدار والدار مثبت للفرصة نعم السورة الى الفاعله فهو واجب واذا ضم يقع
فرضا والغرض جاز ان يرفع الغرض لانهما مثالا فاما الواجب اصغر من الغرض فلا يرفع قول **هو الاد**
بكر واجب لان شرع الجار فوق النقصان ممتنع حتى ولو ان المنافع لا تضمن بالاعيان فان قيل انما اشبع
ثم لا يلزمه ان يركع الى الركعة الاولى والركعة الاولى والعقد قل ان الله تعالى عاملنا معاملته الماتين بل معاملته
الاحرار لعلنا تعالى واقرضوا الله وراضا حسنا قول **هو** يضاف الى جميع الصلوة لغرض الترتيب وتكرار
الاعمال فلما اصف هذا ادا انما من خصائصها والخصائص لا بد من كونها موجودة ولا دلالة الا بالوجوب
لان السنن نوافل وهي روايت بمنزلة العلم الا ترى انه عليه السلام علم الاعراب في الفروض والواجبات دون
السنن قول **هو** يحمل الفعدة الاولى والثانية رايت في القعدة الثانية تركها في موضعها بالماخير
لان القعدة الاخيرة كانت فضائل وجوبها في موضعها واجب قول **هو** الى القعدة اقرب ودل
بان لم يرفع ركبتة عن الارض قول **هو** محله قبله يعني ارتفعت الركعة الخامسة بالرجوع الى القعدة
التي محله قبل هذه الركعة حتى لو رجع الى شيء كان هو فيه لان فرض الاول ما لو قعد قدر التشهد وقام الى
الخامسة ثم عاد الى القعدة قول **هو** وهو الوجه دليل انه لو سجد قبل الامام ثم سار الى الامام فيه
اجراه ولو لم يسجد بالوضع لا يحزنه لان ذلك سبق به المقدي امامه لا يعتد به الا ترى انه سجد
واحدة وان طالت وثمة الخلاف يظهر فيما اذا سبقه الحديث في هذه الحالة من عند محمد رحمه الله لان ما
بعد الحديث لما لم ينس سجودا من سجود رفع الرأس من السجود ولم يسطر حظه فممنه اصلاح صلوته بالتوضي
والبناء قد حكيت هذه المسألة لاني يوسف عن محمد فقال رة صلوة فسدت فصلحها الحديث قول **هو**
بحال الرض ما اذا قام المودر وهو في الركعة الاولى ولم يعبدها بالسجدة فانه يرضها قول **هو** لم يعبده

لا

عليه السلام ولا يقال بان النهي يدل على الشريعة لان النهي يذكر ويزاد به النسخ قولنا استحسننا
هذا على قول محمد رحمه الله لان محرمه الفرض باقية عليه والقياس ان لا يسجد لانه لو سجد تقع سجود السهو
في صلوة اخرى وهو ركنان وسجود السهو لصلوة غير مشروعة في صلوة اخرى فاما عند ابو يوسف رحمه
الله يسجد قياسا واستحسانا لان عند الحنابلة نقصان تكبر في النفل وقوله ما يخرج على قول محمد وقوله
بالدخل في النفل على قول ابو يوسف لانه لا جابر ان يكون سجود السهو لنقصان تكبر في الفرض او الفرض است
للاقتال فلو وجب لنقصان في الفرض كان هذا اذا سجد السهو لنقصان في صلوة لصلوة اخرى وهذا لا
يكون بالاتفاق وحده قول محمد رحمه الله وهو الاصح وعليه الفتوى ان سجود السهو واجب بالاتفاق
ولا جابر ان يحل لنقصان تكبر في النفل بالشرع فيه لا على مسنون لان هذا النقصان من اوله الى آخره ومثل
هذا النقصان لا يوجب سجود السهو بالاتفاق كما اذا شرع في وقت مكروه ناسيا ولا سلم بان لم يسجد بحرمه
الفرض بل بقيت لانه صار شاعرا في النفل بحرمه الفرض او الشرع بدون التحريم لا يصح فكان سجود السهو
في حرمه الفرض ولهذا الوصلى ست ركعات تطوعا وسما في السبع الاول فانه يسجد في اخر الصلوة وان
كان طر شفع صلوة على حدة قولنا في حصر الامام يعني سقوط لزوم القضاء بالافساد من صلوة الامام
بعارض كونها مظلونا وهذا المعنى علم في حق المتقدمين لكونه قاصدا في الشرع ولما حاز اصاف صلوة الامام
بالفساد بعارض خصه وعدم فساد صلوة المتقدمين لانعدام العارض في حقه فلا يجوز افتراقهما في
المصونية مع وجود اصل الصلوة مشتملا على ما كان بالطريق الاولى بيانه اذ اعادة الامام الى سجدة
الثالثة بعد ما ذهب القوم ولم يفعل بعد السجدة فسد صلوته وصلوة القوم تامة وكذا الامام في صلوة
الطاهر لو سجد الى الجملة فسد ظهره وصلوة المتقدمين جارية قولنا لم يفسد لانه لو لم يفسد لما بطل
ما ادري سجد ان بطلت السجدة وان سجد الانسان في نقص ما من حنيفة باطل او وقوعهما في وسط
الصلوة من غير ضرورة ان يعسا وهو غير مشروع ايضا بخلاف المسافر اذ اصاب الطاهر وسما في سجدة
للسهو ثم صار مقبلا ان سلم فانه يني لانه لو لا البناء وتقرر فصد اربعين بنية الاقامة بطل جمع ما
اداه وصيانه الجميع عن البطلان اذ لم يفسد سجود السهو في مسكنه لو لا البناء لانه في كل موضع
هنا حكم شرعي وهو ضرورة مقبلا او ما يصير مقبلا بنية غيره حيث لا مدخل له في ذلك الاصل لا الجدل
بنية مولاه والمرأه بنية الزوج والحديث بنية الامام ولا كذلك لانها لا تختار في البناء ولا ضرورة له في
ذلك قولنا لو ادعى صح عن شمس الاعمدة في حق الاسلام انه لا يجوز لان السلام محلل عندنا في حقه
واي يوسف رحمه الله وانما توقف حكمه ضرورة ممكنة من السجود والثابت بالضرورة يتقرر بقدر الضرورة

ولا ضرورة في الشفع الثاني وعند محمد رحمه الله انما سقط صفة التحليل عن السلام ضرورة تمكن من
السجود وعن الفقيه ابو جعفر انه يجوز وليس عليه ان يسجد بان لا يجوز حصوله وذكر السمع الامسار
المعروف بخبر زاده انه يجوز ويجوز سجود في السهو لوقوع الاول في وسط الصلوة وذكر صاحب المحيط انه
لو بني حلا في اعادة السجود اختلاف المشايخ والخيار انه يجزى قولنا فلا يظهر وهذا ما قبل
يسعى ان لا يصح الاقتران وان عاد الى السجدة لان بقا التحريم عند ضرورة حاجته الى السجدة والى السجدة والى السجدة
بالضرورة مقدار تقدرها فلا يظهر في غير ذلك فلو اهدى معارضه في موضع الاجماع لانه خلا الاقتران بعد
العود اجماعا وكذا انقضاء الطهارة بالعمية بعد العود دليل كون التحريم مطلقا لا ضرورة او نقول
سلمنا ان بقا التحريم بطريق الضرورة وهو ممكنة من السجود فيظهر عود التحريم فيما هو من ضرورة ان عود التحريم
وصحة الاقتران من ضرورة ان عود التحريم هذا ما حرمه حتى عبد الوالد المولاه اعقوب عبدك عن الفقيه رحمهم
فقال المولى اعقبت عمو المولى علي المراد ونسب الملك لها فيه بطريق الاقضاء بنفسه النكاح ونسب المولى لها
لان فساد النكاح من لوازم الملك لها فيه ونسب المولى لها من لوازم العنق عليها والشئ اذا ثبت ثبت بلوازمه
وثمة الخلاف تظهر في مسائل منها ما ذكر في المتن ومنها انه اذا اقرى به انسان في هذه الحالة نية التطوع
فتكم قل عوده الى سجود السهو بزمه قضا صلوة الامام عند محمد رحمه الله ثم في مسألة الدار اذ سجد الامام
يتابعه المسبوق المتقدم في هذه السجدة وان وقع في وسط الصلوة لانه اخر صلوة المسبوق حتما يتبعها
للإمام ثم هذا المسبوق اذ اسجد في قضا ما سبق سجدا ثانيا وان كان مكررا صورة لانه ليس بذكر معنى لان ذلك
السجدة سجدة المتابعة للوند مقبلا وهذه سجدة للسهو لا للمتابعة للوند مقبلا فيما يقضى وصلوة المسبوق
غير صلوة الجماعة فلا تسر في صلوة واحدة قولنا وبنيته بعد المشروع فان قيل بيده اللفظ بطل
الايمان وانه اشترع المشروع وان قلنا ان النبي يوصف بالخروج لا ما يبرها في ابطال ما توقف بحقه على النبي
وعمل الجوارح والصلوة بهذه الصفة بخلاف الايمان لانه في التحقيق لا ينعقد الى عمل الجوارح على ما اختاره
رئيس اهل السنة ابو منصور الماتريدي رحمه الله ولا يقال ان النبي هنا مقرونه بالتسليم الذي هو تحليل لان
النبي المقرونه بالعمل انما يعمل اذ لم يكن ذلك العمل المقرونه بالنبي مستحقا عليه زمان النبي والسلام زمان
اقتراح النبي به مستحق عليه قولنا اول ما عرض له اي اول ما عرض له في عمره ومن اول ما عرض له
في هذه الصلوة قال شمس الاعمدة رحمه الله معناه ان السهو لم يكن من عاداته وهذه الاحاديث كلها
مروية في هذه المسئلة واصحابنا رحمهم الله وفقوا الله على الوجه الذي ذكر في الباب
بان صلوة المريض قولنا اذا اجر العجز اما حقيقة من قام يسقط من ضعفه او

الامام وهو خلاف موضع الامامة او هو يتبع الامام في السجدة فلم يخلو موضع التلاوة اذ التالى بالامام للسامع في سجدة التلاوة قال عمر رضي الله عنه للتالى فليكن امامنا ولو سجد لسجدنا قول في المقدي محذور قيل المحذور هو المنوع لحي العباد والممنوع هو المنوع لحي الشر وقيل المحذور هو المنوع عن الصرف على وجه يظهر نقاد ذلك الصرف عليه من جهة غيره بالصبي والعبد والمجنون والمعتدي محذور على هذين التفسيرين فلا يتعلق بقراءة حلم اقرار العبد المحذور وسببه ولا يلزم انعقاد صرف المحذور لانه غير محذور عن نفس التصرف بل عن التصرف النافذ لا تصرف المولى به وقد ظهرت اثره فيه وانما توقف على اجازة المولى لاحتمال الاجازة منه خلاف الامام لانه غير قادر على الاجازة وخلاف اقراءه باحد ودان القصاص لانه ملحق بالاحرار في حق الدم فلا يلزم محذور او خلاف الصبي ايضا لانه ليس محذور فما سفعه ومحذور فما بضره والعراه مما سفعه قول في فلا يبعد وهم لان المحذور ليس بالاقضاء والاقضاء حصل في الجماعة مختص بهم علم وجوب السجدة فان قيل الاقضاء حصل بالامام في جازان فخص به علم وجوب السجدة فليكن العلم في صلوة واحدة وولاية الامام نافذة في حقهم فيسبب الشك في تعدي المقتدين قول في قيل هو قول محمد لان زيادة سجدة عن نفس الصلوة ما على ان سجدة الشكر عنه معتبرة فيحق الاستقبال وعندهما زيادة ما دون الركعة لا نفس قول في بادراك تلك الركعة ما لو ادرك الامام في الركعة الثالثة في الوتر يصير مرددا للثبوت فان قيل السجدة من افعال الصلوة ولا تجزى بها النيابة فليكن الفعل اذا وجب بسبب محذور في النيابة وهو القراءة لا تسلم بان لا تجزى في ذلك الفعل النيابة والظاهر انه محذور لانه لا يمكنه ان يسجد بها بانفراذ هذا لا يصير مخالفا لامامة قول في لقوة اتصال المقصود بغير اتصال الحكم بالتلاوة وهو السجدة اذ الاصل اتصال السبب بالمسبب والتلاوة المتصلة بالسجدة اولى بالنيابة قول في ولا وجه معناه ان المكثاف بالسجدة الواحدة لتدخل السبب وهو التلاوة ولا يمكن ادخال الناسخ في الاصل لو انها صلوات فلو لم يستبعد لا يبعد اذ الاصل لا يتبع الاضعف ولا وجه الى ادخال الاصل في الثانيه ايضا لانه حين وقوع الموداة قبل السبب وان لا يجوز قول في والاصل دليل انه اذا تلا غير الاصل عليه سجدة واحدة وان وجد في حقه سببان الاثم قالوا التلاوة ادخل في التلاوة لا في السجدة اذ السجدة عبادة ولا يتعلق التلاوة بالعبادة اذ هي مما احتاط في اشياء والتلاوة ليست بعبادة مقصود بل هي قيد فان التلاوة في التلاوة اولى بخلاف الحدود فان التلاوة في الاحكام ما بها عقوبه والحدود في العقوبات لانه من باب الكرم ولم يرد من هذا انه اذا تلا فسيح ثم تلا في مجلسه ليس عليه ان يسجد فان التلاوة في التلاوة ولو كان التلاوة في الحكم لوجب عليه سجدة اخرى كما عرفت بعض الناس انه يجب

7/10

عليه سجدة اخرى كالورني فخذ ثم زني فخذ اخرى قال سمس الاعمدة السحرية رحمة الله القبول
بالتداخل في الثلاثة ضعيف لان الدخول لا يلقى بالقرب والعبادات والوجه الصحيح فيه ان يقال سبب
وجوب السجدة حرمة التلقا والقراءة الثانية محض التكرار للتأمل والفكر والحفظ فافهم سجدة السبب يكون
السبب واحدا والسبب الواحد لا يجب سجدة اخرى فالشروع جعل الملاوات المكرة المتعددة حقيقة
متحدة حكما والاعمال الحكمي انما يكون عند اتحاد المجلس لان له اثر في جمع المتعددات كما في الاجزاء والقبول
وخيار الخيرة والاقارب واذا تبدل المجلس فقد بطل الاتحاد حقيقة وحكما فاخذنا بالقياس ثم الفرق بين
السجدة والصلوة على الرسول صلى الله عليه وسلم في مجلس واحد انه تسحب ان يصلي عليه كلما ذكر ولا تسحب
السجدة كلما تلى تلك الآية لانه اذا كانت المجلس واحد وهو ان الرسول محتاج والرب غير محتاج قوله
السبب في حقه هو السماع فان قيل لو كان كذلك لم يجز اذا السجدة في الصلوة اذا سمعها المصلي من ليس
في الصلوة قلب اسماع الملاوة ليس من افعال الصلوة فلا يكون صلوته ولا في الجواب وان كان بالسماع لان
التي صلى الله عليه وسلم رب الجواب على السماع فكان واجبا بالسماع والله واجب الملاوة اضا من وجه
من حيث ان السماع ساعليها وما لا يكون واجبا في الصلوة من كل وجه لا يجوز اذا وهما في الصلوة محرز عن
النقصان في الصلوة فان صل على هذا الوجه هذا السماع في صلوة الامام وجب ان لا يتابع الامام في السجدة
لانما ليست صلوته من كل وجه فلما ان لم يكن صلوته للنما صار صلوته بالاعتقاد لان لا اقتل انما يتاثر
في نصير غير الواجب واجبا في نصير الواجب غير واجب الا ترى ان الفعدة على راس الركنين واجبة
على المسافر بالاعتقاد بالمقيم لا سقي واجبا قوله في الاصح لان هذا الغصن غير الا الغصن والاعضاء
غير الجذع الا ترى ان الجذع لو كان في الحلق والاعضاء في اللحم وعلمها صيرة فهي حرمه قوله في ملاوة
اليها لان فيه رغبة الى استجبار السجدة لينال القربة من ربه على ما قال تعالى واسجد واسجد وما روي
في الحديث ان من لم يركب العبد ربه اذا سجد وسلم ان قرأ اي السجدة كلها في مجلس واحد وسجد لاله
واحدة سجدة فهاه الله تعالى ما اهد ولا وجه الى احراز هذه الفضيلة الا بهذا الطريق قوله
استحسنوا اخفاها هذا اذا كان في قوم صالحين ومخوفاتهم تهادون ولا يسجدون لاجهليل تقرا في
نفسه جلا تقوى في المعصية اما اذا كان التالي رحمة او في قوم متميزين للسجدة يستحب له ان يحرم بالقراءة
حالم على العبادة باب صلاة المسافر قوله ان يقصد الانسان موضعا ولم يقل ان
يسير او يذهب لانه لو طاف جميع الدنيا ولم يقصد مكانا بعينه بعد اعنه لا يصير مسافرا والمراد القصد مع
الشروع في السير والخروج من المصر لان السفر لا يحق بوزن السير قوله في الرخصة للجنس يعني

اعلم ان السفر واللقد قطع
المسافة الشاقة وهو ما حذر
سفر المراهع وجمها اذا
الطهرت ومثله في الصحاح والعرب
واسفر الصبح اذ الطهر والشف

هذه الظاهر
الاجتماع في العنق سرقة
المسطور وسر الاواني
الاقدام وسر الاناء
والخروج والاعتراض
ظاهرة الاعتراض
وله الاعتراض

أحدث بعضي عموم هذه الرخصة طر مسافر لانه ذكر المسافر بالام التعريف والاسم ادا حلي بالالف واللام
ينصرف الى المجلس ويقبل الاستغناء ولا يصح طر مسافر الا اذا اذن في هذه المدة في طر سفر فانه لو بعد
اذا في مدة السفر بما دون هذه المدة يكون البعض مسافر ابدون هذه المدة في هذه المدة فقد روى عدة ثلاثة
ايام ولياليها من اقصر ايام الشتاء الامام للمشي واليالي للاستراحة قول **له خلاف الصوم** يعني لا
يلزم صوم المسافر انه فرض ولا تأثم بتركه لانه انما الامام بالناخير دون الترك لانه بعضي على انه ليس بفرض في
نفس الامر بل لو وجد تقع وضاه هو الحواجر عن قراءة ما اراد على ثلاث ايات قول **له حتى ينوي الاقامة**
هذا اذا بلغ مسيرة مدة السفر بان كان سار ثلاثة ايام ولياليها فاما اذا نوى الاقامة قبل ذلك انصر مقما وان
كان في مقارفة قول **له لان حاله** ولا يلزم على هذا الا في ادا اراد ان يدخل مكة بغير احرام سوى
ستان بني عامر وهو داخل الميقات خارج الحرم فاد اعلم البستان يدخل مكة بغير احرام وحاله مطلق
عن عمد لا في مسلتنا لا يتر على اليد المنوي وهو الانسحاب الى مكان نواه فبلغوا بيته و **له** يترس المنوي
على الله وهو ايتانه ستان بني عامر ولهذا قال اصحابنا رحم الله في ايجد دخل مدينه لفضا حاجته
وبوي ان نعم حمده عسروا لفضا حاجته لا يصير مقما لانه من ان بعضي حاجته صحح ومن ان لا بعضي مقم
مكون متردد ابا المحار في دار الحرب ين ان عنهم بغير او ينهم مفر قول **له** صغير فرضه وهذا لان
الاقدام صحح فوجر ان لا سفي مسافر في حو هذه الصلوة لانه لو صح مع تقايد مسافر ابلغ اقد المقتضى
بالمسفل في حق القعدة او القراءة وان لا يجوز فكون بالاقدام لانه بوي الاقامة لان الحكم جاشت صوحاشت
اقتضائهم لو افسد يعود صلواته ويغير لانه صار اربعا في ضمن الاقدام فعند فواته يعود الامر الاول
بمريض حالي في سعة حتى صار وصيته فاد الفسخ البيع لاسفي المحاباة لاننا شئت في ضمن البيع فعند فوات
المتضمن لاسفي المتضمن هذا اذا اتصل المغير بالسبب وهو الوقت فاما بعد خروج الوقت لا يصح اقد
المسافر بالمقيم لانه ان اقدم في السفع الاول يصير اقد المقتضى بالمسفل في حق القعدة وان اقدم في
في السفع الثاني يصير امدى المقتضى بالمسفل في حق القراءة ولا يقال ادا لم يقرأ الامام في السفع الاول
سعي ان يجوز الاقدام في السفع الثاني لان القراءة عملها السفع الاول فليقتل الى محله فليقتل السفع الثاني
خلوا عن القراءة بقدر اوجها فان قيل وجب ان يصح اقتداؤه به في القعدة الاخيرة فلب الاصح ايضا
لانه يصير اقد المقتضى بالمسفل في حق القعدة لا يخرج به الامام اشتملت على قعدة الفرض والنفل وعلى
قراءة الفرض والنفل جميعا وما اشتملت بحرمه المقدي الاعلى الفرض منها قول **له** فتركها احتياطا
بقراءة انما كان مقلا بان وجهه من وجهه والنظر الى توبه مقعدا بحرم القراءة عليه ويلون

75A

[illegible]

بدعه والنظر الى كون سفره الى بلد غير موطنه مستحججا اذ فرض العراه قد صار مواده في السبع الاول فادار الامر بين الحرام والمستحب فالنظر الى محلات المسبوق لانه ادر كان مواده نافله فادار امره بين العرض والبدع ومتى دار الامر بين العرض والبدع فالانسان به اولى وقول في الباب فان الانسان اولى بالمطابقه لبلده وبين قوله فتركها احتياطاً للذي مراده ان جعله منفردا في حمله مقيد بالزمه العراه حتى لو ترك القراه فسدت صلواته قول في وطنه الاول قصره انما اذا نقل اهله الى الوطن الثاني واما اذا لم يسقل اهله الى الثاني واستوطن الثاني وطلها ووطن الاوطان ثلاثه وطن اصلي وهو الذي تستقر فيه الانسان واهله ووطن اقامه وهو الذي ينوي المسافر فيه المقام خمس عسروما وروى عن محمد رحمه الله انه لا يعبر وطن الاقامه الا اذا كان بلده وبين المصنف الذي هو معتمده مسيره لثلاثه ايام فضاء لا وطن الاقامه لانه لا يحق السفر ولف ان كان محمداً في بلد له وطن اصلي في موضعين وان لم يكن بينهما مسيره سفر فلا وطن الاقامه ووطن سلفي وهو ان يقيم في محل اقامه خمس عسروما اما الوطن الاصلي يبطل بمثله بان يسقل اهله الى بلد اخر ينييه القرار فاما لو استحدث في بلد اخر اهلا فقل واحد منهما اصلي ولا يبطل الاصل بوطن الاقامه ولا بوطن السلفي ولا بالسفر ووطن الاقامه سطل بمثله وبالاصل وانشا السفر قول وهو متنع يعني لو صح بلده بموضع يصح عواضع فيؤدي دلالا القول بان السفر لا يتحقق لانك اذا جمعت اقامه المسافر في المراحل وما يزيد دلالة على خمس عسروما قول حسب الاداء فان قيل يشترط مرض فانه صلوات بعض في الصلوة فاما وان كان ثانياً في المرض بالايحاء وبعض بالاعمال ما نفوته في الصلوة فلب الواجب في دمه المم الرابع وفي دمه المسافر الرابع في الوقت وقرر دلالا بالفوات فلا يمن بخيره لاجل محب الغضا على حسب ما يجب عليه الاداء اما الواجب على المريض والصحيح من مراعاة نفقه الصلوة على حسب وسعه وطاقه زمان اسغاله بالاداء لا قبله ولا بعده محب الغضا على هذه الصفة ولاننا لو اعتبرنا حاله الفوات يلزم ان بعض الصحيح مع ورده على العام مستلقيا والمريض مع عجزه عن القيام قائما وهذا امر شنيع لسبق العمل واحكام الشرع مضمونه عن الشناعه قول في معاقب الرخصه من غصب حق والسرر حصر بالمسح لان المعصيه في الغصب دون ما سقط به غسل الرجل من استناره بالخف وذا يجوز الصلوة في الارض المعصيه لان الغصب ليس من صلوة وان وجد معها بان اجمعه قول في جميع افيه المصرفنا المصرف من مقدار غلوه وفي مقدار فرسخ وقيل لو نادى يا علي صوتته من اقصى عنده فما بلغ صوتته فالجميع فاما المصرف قول في التخفيف لا اشتغال الحاج مناسباً المحمداً في المحمده فانما في رده لا يترك

[illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page's content.

[illegible]

73

[illegible][illegible]

الرابعة الثانية واما ان
ادرك الثانية ليل يوم اذا
ادرك القيام في علمها الحمد
والافلا

فسقط بسقوط الصلوة وهذا المحذور يجب عليه الوضوء بالقيام الى الصلوة فادامان سقط عنه
الوضوء وبعد الموت لم يجب له سقط بالشهادة وجاز ان يكون الشهادة رافعة للنجاسة الثالثة بالحجامة
جاء في الخبر ولا يوجب حشفة ان الشهادة ما عدا من حلق النجاسة الثانية بالموت ان الموت نجس اما الشهادة ما
عرفت رافعة للنجاسة مطهرة لها والحاجة هنا الى التظهير لانه صار بحسب الحجامة والغسل في الحجامة
بحسب الصلوة بحسب دخول المسجد فذلك لا يدخل الغبر وجاز ان يكون طاهر للعرض على الله تعالى ولا يلزم من
ارتفاع الحزن ارتفاع الحزن القوي والمحرز غير ممنوع عن دخول المسجد فلا يمنع عن الدخول في
الغبر قول **في الحزن** النفس اذا طهرت بهذا الحزن مجري على الاطلاق في النفس لا في النفس
لا حول له سوار ان الدم ساعة او شرا او ولد ولم يزل الدم ثم قلت عدة تغسل وعندها لا تغسل **قول**
قبل الانقطاع هذا في النفس مجري على الاطلاق ايضا اما في الحائض المسئلة مصورة فيما اذا استمر بها الدم
ثلاثة ايام ثم قلت قبل الانقطاع في رواية لا تغسل لانه لا يحل الغسل قبل الانقطاع وفي رواية يغسل لانه لا
اد انقطع بالموت محال لانه انقطع قبل الموت ليجب عليها الغسل واما اذا قلت قبل الانقطاع فمادون
الثالث فانما لا تغسل بالاجماع وهذا الوراء يوما او يومين ثم انما انقطع فانما سؤو وتصلى وتعلم انهم يجب عليها
الغسل **قول** في خوف من نقصان الشهادة قال مولانا سمر الدين الرادوي رحمه الله في قوله ان الله
اشترى من المؤمنين انفسهم ان الله تعالى اشترى انفسهم بان يقتلوا في سبيله طواخر السبيل بعض مرائق
الحجة لان هذا تصرف في المبيع قبل التسليم فحقه نقصان في تسليم المبيع كما اذا تصرف المبيع قبل
التسليم فانه سقط بعض الثمن او بطلت له الخيارات ولا ما يظهر من العيب بلون على البايع **قول** في الاذا
علم يعني اذا علم انه قد حرقه ظلم وعرف قاتله ايضا حقيقا لا يغسل لانه قتل بظلم فاما في معنى شهد
احد وان لم يعلم قاتله يغسل لان الواجب فيه الريبة والقسماء وقال الشافعي رحمه الله يغسل في الوجهين
لان الواجب فيه القصاص وهو احد بدلي الدم وهذا بناء على ما ذهبه ان موجب قتل العمد اما القصاص او
المال وان رجوب القصاص من اماران محض الظلم فان رجوب العقوبة ملازمة للشهادة الاتري ان
شهد احد على قاتله العقوبة في الدنيا ان وجد واقبل الاسلام او الاسلام بحسب ما قبله وفي العقوبة ان لم
يوجد **باب الصلوة في اللعنة** **قول** في واداصل الامام في المسجد الحرام فان كان
خلق مع الوار فهو من صورة المسئلة وحاشا قوله من كان منهم اقرب الى اللعنة وان كان يدور الوار محمل
وجميع احدهما ان خلق جوارحه يكون هذا ما بينا في الحواشي او الاولوية لا للوجوب ومحملة ان يكون خلق حالا
والثاني قد خلق في قوله او حاتم حصرت صدورهم والحكمة التي هي قوله من كان منهم اقرب الى اللعنة من
الاولوية وهو في علمه اهل العلم وقد قال الشافعي رحمه الله الا اذا كان الدار مفتوحا وهو محمل ما ذكر في
الكتاب وما لا لا يجوز وحاشا عليه الله عليه السلام دخل البيت وصلى وهو مارد في الصلاة عن امر
او رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل اللعنة هو واسامه وبلال وعمران وطه وعافقما عليه ومكة فها قال
هذا الله تعالى لا لا يصح من الله ما اصابه من الله والاعمال عمودا عمودا وعمودا عمودا وعمودا عمودا وعمودا

في قوله لا يغسل لانه لا يحل الغسل قبل الانقطاع وفي رواية يغسل لانه لا

في قوله لا يغسل لانه لا يحل الغسل قبل الانقطاع وفي رواية يغسل لانه لا

الامام جاز صلوته اذ امكن في حاش الامام وهذا الماعز وان تقدم والناظر من الاسماء الاضافية فان
من شرطه اتحاد الجمل كما في الزكاة **قال** العلامة رحمه الله اصل الزكاة فرض لانه
ثبت دليل قطعي وهو قوله تعالى وانما الزكاة غير انية محمل والحكم فيه انه سوف مع الامان ان ما اراد الله
حق والله تعالى قوض البيان الى النبي صلى الله عليه وسلم يقول **انا انزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما**
نزل الهم والنبي عليه السلام بين يقول **ما على لسر علي في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالا فيكون اصل**
الزكاة ثانيا ثانيا الله ووصفها ثابت بالحديث فلعل صاحب الدار اطلق لفظ الجوز باعتبار ان وصفه ثبت
بالحديث والزكاة في اللغة اما معنى الثمن فقولهم هذا الزرع اذا نما او معنى الطهارة كما في قوله تعالى قد
افطم من تركي اي تطهر والزكاة في الشرع على المعنى الاول ان الله تعالى خلفه بالخلف الدنيا او العاقبة
قال الله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فضا عفا وعلى المعنى الثاني ان الزكاة مطهرة **قال**
الله تعالى من اموالهم صدقة تطهرهم **قول** في ملائمتا ما حق لودان الملك ناقصا لا يحل الزكاة كملك
المالك والمالك في المبيع قبل القبض وبالمال الصمد وصدائق المراه قبل مضها لانه محمول بالار قبدا او
رقبة لا بد ولا يلزم مال ابن السبيل لانه يابسه فبذلك **قول** في معنى العبادية فيه باع العسر
مؤنة الارض بالحراج لانها سببا نقاء الاراضي في ايدي المسلمين اما تصرف المال الى المقابلة الدافعية
لشر الفقة بالقتال كما في الخراج او تصرفه الى الفقراء الذين عن حرم الدين بالدعاء كما في العشر ومجرب
واحد منهما السبب الارض غير ان تعلق العشر بالحراج لعل الزكاة بالثمن مع ان الواجب فيها قليل
من ثمره وان سببها بالزكاة لان الخراج تليق الارض ناعدا لها فان معنى العادة في العشر تبعا **قول** في
وحر الزكاة مانع حال نقاء النصار ودلائل بان لا عشر من دينار احوال الحول ولم يورد الزكاة ثم حال حول
آخر وليس له الا عشر من دينار عند علمنا بالذات لانه لا زكاة عليه في الحول الثاني لا سقاص النصار فيه
ولما عد الاستملاك عند الله حشفة ومحمد رحمه الله ودلائل ان حرم عليه الزكاة في ماله فاستملك
النصار ثم ملا النصار آخر لا يحل الزكاة في ذلك النصار **قال** في رفر رحمه الله من الزكاة لا يجمع الزكاة اصلا
لان هذا محض عبادية نظير انهما في احكام الاخرة ملون بمنزلة النذور والعاران **قال** ابو يوسف
رحمه الله ان كان الزكاة في العير مئة وان كان في الدوم لم يمنع لانها اذا كانت في العير نصير حرام العير
المستحق به فليقتصر النصار ولن انزل الزكاة مطا لبا وهو الامام في السوام ثم تحري مجري حقوق
العباد من هذا الوجه ولهذا السبيل اذ انزل حول الحول او ثوبه للتجارة صار بمنزلة ديون الناس
وفي الاموال الباطنة وان كان الادام مفضا الى اربابها التي بطون النياية دفعا لظلم العمال في حقهم الاصل
يدل على الاضرار في المصلحة فلا
النصار التام على الاخر ثانيا لا شرط
سوف على اعداء الشرع والعدل خلقا من الحقوق
وانما ان صدقة الفطر سببا للسرعة في حاش النصار
لغيرها معنى العادة سادسها ان صدقة الفطر على

في موضع وجوب الزكاة قول لا اتصال بين العمل بالاصل في هذا ان النبي اما يعتبر اذا اتصلت بالعمل
لاستقامته لا يفرق الا اذا افرقت بفعل يدل عليها او لا يفرق في الشدة شرعت واعتبرت لتبين النوع من
النوع فلا يفرق اتصالها بالعمل والتجارة ما وجب الزكاة وانما يحكم بكونها باقية باعتبار النبي الموحدة
وتن التجارة ولو لم يستعمل في ذلك وقت فادنى للخدمة قد اتصلت بالعمل وهو اسما كما لا يخفى
معتبر واذا نوى بعد ذلك للتجارة لم اتصل بالتجارة فلم يعتبر واعتبر هذا بالسفر مع الإقامة فان المصلي ادنى
الإقامة حتى يتبدل أقامته وصار صلواته اربعاً لان الإقامة ترك السفر وهو ملائم للصلوة في المقيم في الصلوة
ادنى السفر بان كان راجعاً في السفينة وكان قصده ما دون السفر فادنى حاور في السفينة من غير المصير
فوي السفر لا يصير مسافراً لان يتبدل اتصاله بعمل لا يملكه لان الصلوة هي في السفر ولا تنافي الإقامة وذلك
السائبة اذا نوى ان يجعلها علوقاً او عاملاً لا يملك حكم الزكاة حتى يترك الزكاة قول فالتعريف بوجوبها
مخاض الاصل اشتراط النبي مقارن للآثار الا انه انفي بوجوب النبي حالة العزل لان الرفع غالباً يكون
على فقر مختلف في اشتراطها عند كل دفعه خرج وهو موضع ظاهر انفسا بوجوبها عند العزل
قول في القياس ان لا يجوز لان النقل والعرض لا هما مشروعان فلا بد من التغير بالنبي في الصلوة
وحده الاستحسان ان الواجب من هذا النصار والوفى هو التملك على وجه المبره وقد وجد في
المحل الذي تغير الاخراج منه فوقع موقع من الفرض فلا حاجة الى التمسك وهذا محذور ما اذا
صدق بالنفس على قول ابو يوسف حيث لا يسقط شي من الزكاة عند لان الواجب عليه صرف جز من
النصار الى العسر وانما سعيه في الاجر بنبوته حالة الصرف ولم يوجب النبي شي الواجب عليه بحاله
فان لما احتل الفرض والنقل فلا بد من التغير لتقع فضايل اذ لاله الحال معينه لان
العاقلة لا تتغير مع محقق الواجب عليه كالحاج اذا حج ولم يخطر بباله شيء يقع عن فرضه لاله حاله
فكراهها بان زكاة السوايم من صفات الواجب في الابل الاثني حتى لا يجوز فيها
سوى الاثنان ولا يجوز الدور الا بطريق القيمة لان الاثني المنصوصه عليهما ولو طلب المعنى فالأثنى
في الابل خبر من الذكر واماً في البقر والدور والاثان سوى بالنسب وهو قوله عليه السلام لمعادى
الله عنه في كل ثلثين من البقر تبع او يتبعه واماً في الغنم فهو فدية عند الذكر والامثى وعند السامعي
رحمة الله لا يجوز الدور الا اذا كانت طهارة دوراً والصحيح قولنا لان الاحاد في ذلك بلفظ الشاة وهي اسم
سداول الذكر والامثى كذا ذكر في محفة الفقهاء قول من غير شرط عود ما دونها اي بشرط عود ما
دور بنت لبون وهو بنت مخاض في خمس وعشرين واربعة شياه في عشرين وثلاث شياه في خمس وعشرين

وشانان

وشانان في عشر وشاة في خمس الخ جميع مخفي لروم جمع رومي والحق ما يتولد من العبد والعالم وهو ما
له سنامان واصله ان تحت نص جمع من العبد والعالم فيقول منهما مسمى الولد خنيا قول لا دوراً وانانا
فصاحبها الحجاز المراد من الدور العجز الدورية لا يحصل النسل ومن هذا الحجاز في افراس العرب
لتقارن عدا في القمه فاما افراسنا تقومها عرط ما في درهم خمسة دراهم قول لا لانه لا تناسل لان النما في
الحل بالناسل لانه لا يتولد من افراسنا ولا من افراسنا ولا من افراسنا ولا من افراسنا ولا من افراسنا ولا من افراسنا
النما يحصل في افراسنا بالنسب وكثرة اللحم قول في الفصول الى اخره وصورة المسئلة على قول الى
يوسف رحمه الله اذا كان له نصيب من النوق فهلك الامهان ثم انحول على اولادها هذه الصورة في نقاء
الحول المتعلق على الامهان بقي في حق وجوب الزكاة في الاولاد عند خلافها وقال بعض العلماء صورة
المسئلة في انعقاد الحول بالصغار ما اذا ملأ الاربعين شهراً او ثلثين شهراً او خمساً من الفصول معتقداً الحول عند
ابو يوسف رحمه الله من حين ملكها حتى اذا حال الحول من حين ملكها احب الزكاة وعندهما لا يعتد به
انعقاد حول الحول بعد ما مضى عليه سنة من وقت الولادة قول لا اذا امتنع اجد ما ورد به
الشرع وهذا لان الشرع اوجب الزكاة اسناناً مرتدة في نصب مرتدة لا يدخل القياس في ذلك فحول خمساً
من الابل نصاباً وادبها شاة وجعل العشرة نصاباً وادبها شاتين وعلى هذا فمضى باخر الوجوب
الى خمس وعشرين وان لا تغير للنصب التي اعتبرها الشرع ثم ان قد اوجب في كل خمس وعشرين بنت مخاض
فهي اذ او جننا فصيلة او خمس فصيلة او خمسة او العشرة فان تغير الواجب المنصوص عليه
ولا وجه لاحتراح المنصوص عليه لانه لا يخاف بزيادة الاموال فوجبان مع اصلا وادان فيها واحدة من
المساكن جعل الابل تبعاً للدين في حق انعقاد النصار دون تادى الزكاة لقول عمر رضي الله عنه عدوا عليهم
الشكك ولوراح هذا الراعي على يديه ولا تاخر وامنه قول لو كان مساناً للنبي الواجب لان فيما
دور لا لا يملأ رعايه ما ورد به الشرع في الصغار لان الشرع اوجب في دار الابل في خمس وعشرين بنت
مخاض وفي بنت لبون والتفاوت بين الواجبين يكون بحسب السن لا بحسب العمر وفي الصغار
لانفاوز في السن بين افرادها متعدي رعايه ما ورد به الشرع قول من وجب عليه سن اي مسن
انما يعرف سن الدواب بالاسنان فذكر السن مجازاً عن المسن في الحمار في ذلك وجب ان يكون للمال لانه عبادة
ولا بد للعابد من اختيار في عبادته فاعلم ان اختيار المال ليس للمصدر ان تمتع من ذلك الا انه اذا دفع
اليه الاعلى واسترد منه الفضل كان المصدق ان تمتع من رد الفضل من حيث انه شرا الفضل من المالك
ولا يحري الخبر في الشراء في شرح الطحاوي الحار في ذلك الى رد المال دور المصدق وانما يكون الحمار الى

المصدر في فصل واحد وهو انه اذا اراد ان يدفع لاجل الواحد بعض العبر نحو ما اذا كان الواجب من
 لبون فاذا اراد ان يدفع بعض الحقه او كان الواجب قد اراد ان يدفع بعض الحقه فله حق الامتناع لان
 الانتفاع في الامتناع عيب قول **له** ولنا ان الامر بالاجل وهذا لان الله تعالى وعد الرزق لعباده
 ومعلوم ان حاجتهم مختلفه ثم اوجب المال على الاغنياء وامرهم بصرف ما عليهم الى الفقراء ايصالا للرزق
 المعوز لهم اليهم مع ان ما عليهم بعينه لا يفي بمواعيده المختلفه فلو لم يمتنعوا لانتقال من الشاه او نقول
 بطلان قدرها انت بالنص المطلق عن قبل الشاه من حق قوله تعالى خذ من اموالهم صدقه وقوله عليه
 السلام هاتوا ربع عشر اموالكم وتبين بهذا ان مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله في اربعين شاه
 شاه بيان قدر الواجب لا بيان جنسه وقد ساعدنا السامعي رحمه الله في حواشيه في محاضر في حشر من
 الابل وهذا حواشيه عما قيل من طرق السامعي ان حق الفقير في غير الشاه ينصب صاحب الشرع وانما ابطاله
 حق الفقير عن صورة الشاه بالراي قول **له** الى النصار الاخير فالحاصل ان ابا يوسف رحمه الله مع
 ان حصفه رحمه الله في صورة الهالك الى العفو ومع محمد رحمه الله في الهالك شايع في حق النصب وتمر
 اخلافه تظهر من له خمسة وثلاثون بنت مخاض وهلك منها خمسة عشر بنت في الباقي اربع شياه عند الى حصفه
 رحمه الله لانصر الى الهالك الى العفو والى النصار الاخير وعند ابو يوسف رحمه الله بخلافه اربع اشخاص بنت
 بنت مخاض لانصر الى النصب شايعا وعند محمد رحمه الله بخلافه اربع اشخاص بنت مخاض وسقط ثلاثة اسباعا
 قول **له** بحقنا لليسر وهذا لان حر النصار موجود وغيره موهوم والاحبار في المخرج ليس يسقط بذلك
 محله كهلاك العبد الحاني بسقط الدفع بذلك وانما يطول بالاداء الى نائب الشارع في القبض وهو الفقير في
 الاموال الباطنه والساع في الاموال الظاهره والامور بالاداء الى النائب انما ضمن بالامتناع من الاداء بعد الطلب
 ممن يعين نايبا حتى لو قال ردو دعوى الى اي عبد شئت من عمدي فامتنع من الاداء بعد الطلب من عبد عمده
 لا ضمن لان لم يعين نايبا وانما يعين الفقير نايبا لتعير المالا ولم يوجد بعد طلب الساعي قبل ان يعين لانه نايب
 متعير وهو قول الاخر رحمه الله وقيل لا يضمن وهو قول الظاهر والراس والي سهل الزجاج رحمه الله لانه
 امتناع من اداء الحق لا يفي بحقيقه المالا بخلاف الاستملاك لان الحق بحقيقه المالا في النصب بالاحتلاك
 بخلط الامر على الحاني بخلاف الوديعه فانه لو امتنع من الاداء بعد الطلب من النائب المتعير يضمن لان حقيقه
 المالا بما عدا ما لا يبرها جرد الحق فلا تقاس عليه قول **له** وحوز التجمل وحوز تجمل الزوجه قبل الحول
 لسنه واحده او اكثر للزوجه شرط ان يكون مال النصار عند تمام الحول والالتزم نطوعا ورضا حوز التجمل للنصب
 اذا كان في ملكه نصاب واحد لان النصار الاول هو الاصل في السبيليه الا يري انه يضم اليه ويبر في الحول الاول
 ١٦٥

١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

فاد اصح الضم انضطه يكونه حوليا من الابتداء فكونه تجملا بعد السبيل قول **له** والفقير ورز سبعة دنانير
 الدرهم على عبد عمر رضي الله عنه مختلفه فيها عشرة دراهم على ورز عشرة مائيل وعشرة على سته عشره
 على خمسة مائيل فاخر عمر رضي الله عنه من نوع ثلثه لئلا يظهر الخصم في الاخذ والاعطاء وثلثه عشره ثلاثه
 وثلث سته اثنان وثلث حصفه درهم وثلثان فالجميع سبعة دنانير شئت فاجمع الجميع فلو كان احدى عشر
 فثلث الجميع سبعة دنانير قول **له** قيراطان فالقيراط خمس شعيران على مذهب العرب وثلثا مائيل
 قيراطا وربع عشر مائيل قيراطان فبحر في اربعة مائيل قيراطان قول **له** لا بد منه في ابتداءه لا انتقاد
 وهذا كالتعليق الطلاق والعاق بالشروط بعد الملاء وقت الانتقاد وقت الشرط لانه وقت نزول الحرام فاما
 فيما بين ذلك لا يشترط الملاء فان قيل هلاك كل النصار في اثناء الحول وجاز لا يمنع الوجوب حان زوال
 الملاء بعد المير لا يسطر المير فله عمل المير من ماله كالحالف وانما شرط الملاء زمان التعليق لتحقيق معنى المير
 وهو لزوم الحرام محققا وفي حال وجود الشرط لنزول الحرام فاما الزوجه متعلقه بالنصار لان زوجه ماله والقياس
 ان يسقط وجوب الزوجه باسقاط النصار في اثناءه لاشترط الحول فيه الا انه يشترط اعتبار المال في اثناءه
 لان المال سعة معلوف وقت ويرخص في وقت فلو لم يسقط اعتبار النصار لوجب على المالا ان يخرج العرق
 التي للجاره في كل يوم وليعلم سعة انه هل يبلغ نصابا ام لا وفيه من الحجج ما لا يخفى قول **له** حتى لا يجزى
 مصوغ والفرق لا في حصفه رحمه الله ان العمه انما تعبر عن المتقابله بغيرها لا عند انفراقها وانما اعتبار القيمة
 عند الانقسام دور حاله لانفراد **باب** فيمن يبر على العاشر بمال قول **له** اصنعه منذ سنه
 اشهر او يدار لا يكون في يده مال آخر من جنس النصار قد حال عليه الحول فاما لو كان في يده مال لا يملك
 العاشر الى قوله وياخذ من هذا المال الذي لم يعمل عليه الحول لان المستفاد عندنا انما هو ما عند من النصار
 الا ان يكون من المال الزوجه حينئذ لا يباخر العاشر منه باعتبار نصاب آخر عده حال عليه الحول وفي قوله علي دين
 المراد منه من العباد قال سمع الامم الحولاني اطلق في الدار وهو علي دين والاصح ان العاشر يسأل عن
 قدر دينه فان اخبر بما يستغزو النصار فحينئذ صدقه والا فلا قول **له** هو الصحيح لان الزوجه عماده
 محضه لله تعالى فيجب الصرف الى ما هو نايب عن الله تعالى والامام قد انا به الله تعالى فيجب الصرف اليه قول **له** العشر عاشر المائده من العشر
 خفيفا للتضعيف لان ما يخل منهم ضعف ما يخل من مال الصالح خري على ذلك وانما يحقق التضعيف ان لو اخذ
 في شرائط الوجوب ولا صدق الحرف في شيء من ذلك فلو ادعي الدين لا يملك الله لانه لا عبره بدوام الامر
 ان العاشر لا يسطر في حصصهم فيما دار بين بعضهم بعضا بخلاف اهل الدرهم وذا اذا قال لم يعمل عليه الحول لم يملك
 اليه لان الحول انما اعتبر في حق الذي لتمام الحمايه وانما انتفى الى الحمايه لاستثناء ماله ومدة الاستثناء الحول

قول **له** الزوجه واحدة في كل
 النكاح باينه ما بان الا لا اذ
 فان وطقتا عشرة اوجاج
 دة الطلوي وذا صاحب
 الاسرار والنايب والميراث
 وعمره لو اشترى ارض عشر
 النكاح خذ الزوجه مع العشر
 عدا في الساعة ادا اشترى
 للنكاح حتى يصير النكاح
 دة في المبسوط

وفي المبسوط العاشر من نكاحه
 الانام الاخر الصدق فان من النكاح
 وهو اسم فاعلم من عشرة ادا
 عشر ماله الذي خرب فيه الزوجه
 وانما النكاح عقا مطلقا للمعاوض
 من قطاع الطريق والصوص
 وما روي من دم النصار محمول
 على ما يخل اموال الاس ظلمها
 وعدوا وانا وسميه احد ربع
 العشر عاشر المائده من العشر

والجرح من له الخيش في البر ولا خمس فيه وعند بعضهم العنبر صمغ شجرة ولا خمس في الشجر وعند بعضهم
هو غير شمع في العنبر فلا خمس فيه واما اللؤلؤ اصله الماء ومحلله الصدفة وهو حيوان
بازرودة الزروع والثمار **قول** في سحابة اي ساحتها والفتح الذهب يعني يدخل الما من
غير اليد يعني سقى الماء انما **قول** في تصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يري بعد ان يكون
المجمع الفا وما في من **قول** في موهما اي قوله عليه السلام ليس في الخضروات يجوز ان لا يلابس
للعنبر في الاخذ اذ امر بالخضروات على العنبر وهذا قول يوجب العلة لان الاخذ للحمايه والخضروات
تافده في اصلها فلا يحتاج الى الحمايه وقال سمس الائمة الحلواني رحمه الله في قوله ليست لها ثمره باقية المراد
من الباقية تبقى عند سنده **قول** في الذريرة وهو قصير في عدم الهند سميت بها لانها تقطع ذرة
ذرة وتبقى في الدواء **قول** في دفع ما الهوام وفيه ما يزرع على الميت اي ينثر **قول** في على القولين
اي على حسب احاد القولين وجب نصف العنبر عند ابي حنيفة رحمه الله فلهذا كان او كثيرا ما يابا او غير
باق وعندهما جرح بعد ان كان كثيرا ما يابا **قول** في عشر قرب يعني طرفة نصف من يورده قوله في المبسوط
حي يبلغ عشرة اوطال والوطال نصف من **قول** في نبي سياره وفي المغرب بنو شيبان اذ ابو سياره وهو
رجل كان عليه السلام يقول له ادر العنبر من العسل وشو شيبان قوم من خثعم كان ينسب اليهم العسل **قول**
فلا معنى لرفعها عن الشرع لما حكم بتفاوت الواجب لتفاوت الموزن فكل رفع الموند مرة من حيث المعنى حيث
قال الواجب للثمة الموند فلا معنى لرفعها ثانيا ومن الناس من قال ينظر الى قيمة الموند من الخارج فسلم له ادر العنبر
ثم بعث لان قدر الموند عنده السلام العنبر كان اشترائه عنده زرع الغاصب سلم له من الخارج بقدر ما غرم وطاب
له بانه اشترائه ونحوه فسلم بالنص ولا قياس مع النقص ولا من الموند لم يرفع في نصاب الزكوة مع تكرار الواجب في
نصار واحد فلا يرفع فيما لم يندر الواجب اولى **قول** في لا تغير تغير المالا بالمسلم اذ استرى
ارضاً حرجية بقي حرجية واراشتها منه ذي سقى على حالها عند من لا الذي من اهل التضعيف في الجملة
ما اذ امر على العنبر في التجارة بوجده منه ضعف ما لو دخل من المسلم ولا اذا اشترها منه مسلم او اسلام
العلمي عند ابي حنيفة رحمه الله لان العنبر المضعف حراج مقاسمه مع غيره بل في قول عمر رضي الله عنه هذه حرجية
ستوها ما شئتم من المالا حرجية من اموال التجارة والسواك حرجية معني لان الاصل وضع الحرجية على الاخر
والحراج ينقل الى المسلم فكذا العنبر المضعف سواء كان التضعيف حاداً ثانياً بان اشترى العلم ارضاً عشرية من
المسلم واصلياً بان كان التضعيف على هذا الاثر بوضع عمر رضي الله عنه ثم توارثوه الى الآن وعن ابي يوسف
رحمه الله يعود الى عشر واحد لان الاصل في الاحكام النامية بالعوارض يعود الى اصلها عند زوال العارض

والجرح من له الخيش في البر ولا خمس فيه وعند بعضهم العنبر صمغ شجرة ولا خمس في الشجر وعند بعضهم هو غير شمع في العنبر فلا خمس فيه واما اللؤلؤ اصله الماء ومحلله الصدفة وهو حيوان بازرودة الزروع والثمار قول في سحابة اي ساحتها والفتح الذهب يعني يدخل الما من غير اليد يعني سقى الماء انما قول في تصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يري بعد ان يكون المجمع الفا وما في من قول في موهما اي قوله عليه السلام ليس في الخضروات يجوز ان لا يلابس للعنبر في الاخذ اذ امر بالخضروات على العنبر وهذا قول يوجب العلة لان الاخذ للحمايه والخضروات تافده في اصلها فلا يحتاج الى الحمايه وقال سمس الائمة الحلواني رحمه الله في قوله ليست لها ثمره باقية المراد من الباقية تبقى عند سنده قول في الذريرة وهو قصير في عدم الهند سميت بها لانها تقطع ذرة ذرة وتبقى في الدواء قول في دفع ما الهوام وفيه ما يزرع على الميت اي ينثر قول في على القولين اي على حسب احاد القولين وجب نصف العنبر عند ابي حنيفة رحمه الله فلهذا كان او كثيرا ما يابا او غير باق وعندهما جرح بعد ان كان كثيرا ما يابا قول في عشر قرب يعني طرفة نصف من يورده قوله في المبسوط حي يبلغ عشرة اوطال والوطال نصف من قول في نبي سياره وفي المغرب بنو شيبان اذ ابو سياره وهو رجل كان عليه السلام يقول له ادر العنبر من العسل وشو شيبان قوم من خثعم كان ينسب اليهم العسل قول فلا معنى لرفعها عن الشرع لما حكم بتفاوت الواجب لتفاوت الموزن فكل رفع الموند مرة من حيث المعنى حيث قال الواجب للثمة الموند فلا معنى لرفعها ثانياً ومن الناس من قال ينظر الى قيمة الموند من الخارج فسلم له ادر العنبر ثم بعث لان قدر الموند عنده السلام العنبر كان اشترائه عنده زرع الغاصب سلم له من الخارج بقدر ما غرم وطاب له بانه اشترائه ونحوه فسلم بالنص ولا قياس مع النقص ولا من الموند لم يرفع في نصاب الزكوة مع تكرار الواجب في نصار واحد فلا يرفع فيما لم يندر الواجب اولى قول في لا تغير تغير المالا بالمسلم اذ استرى ارضاً حرجية بقي حرجية واراشتها منه ذي سقى على حالها عند من لا الذي من اهل التضعيف في الجملة ما اذ امر على العنبر في التجارة بوجده منه ضعف ما لو دخل من المسلم ولا اذا اشترها منه مسلم او اسلام العلمي عند ابي حنيفة رحمه الله لان العنبر المضعف حراج مقاسمه مع غيره بل في قول عمر رضي الله عنه هذه حرجية ستوها ما شئتم من المالا حرجية من اموال التجارة والسواك حرجية معني لان الاصل وضع الحرجية على الاخر والحراج ينقل الى المسلم فكذا العنبر المضعف سواء كان التضعيف حاداً ثانياً بان اشترى العلم ارضاً عشرية من المسلم واصلياً بان كان التضعيف على هذا الاثر بوضع عمر رضي الله عنه ثم توارثوه الى الآن وعن ابي يوسف رحمه الله يعود الى عشر واحد لان الاصل في الاحكام النامية بالعوارض يعود الى اصلها عند زوال العارض

الحجرات

بالعلم له سواء وغيرها من اموال التجارة عليه ضعف ما على المسلم بعارض الصلح فاد الاسلام عاد الى
الاصل بالاجماع **قول** في احلف النسخ يعني احلف المشايخ رحمهم الله في بيان قوله قال بعضهم ان كانت
اصلية في حكم التضعيف يعني كذا قال ابو حنيفة رحمه الله وان كان حاداً ثانياً بان اشترها من مسلم يعود الى
عشر واحد كما قال ابو يوسف رحمه الله وكان هذا القابل اعتمد على ما روي عنه ان العلم اذ استرى
ارضاً عشرية تضعف عليه العنبر وقال بعضهم التضعيف الحاد في لا يتصور عند محمد رحمه الله وهو اختيار
الراجح وهو الاصح لان الصحاح من مذهب محمد رحمه الله ان العلم اذ استرى ارضاً عشرية من المسلم لا تضعف
عليه العنبر فاذ لم يثبت التضعيف لثمة في السقوط **قول** في لان الموند في مثله اي فيما لم يكن في الارض
وطيفه قبل ذلك فان قيل لو لم يخرج بالحق في الما بالحق بل وضع الحراج على المسلم ابتداء فلما
سقاها بما الحراج فقد التزمه بنفسه فيلزمه ما في الحرجة وبلزمها عند مباشرة اسماها الا ترى ان الارض
لو كانت حرجية وانقطع ماؤها وشقي ماء العنبر نصير عشرية ولا يقال الحراج وطيفه الارض لا وطيفه
الماء لان الارض سبب باعتبار وصف الماء والله حصل بالماء فسد الارض حرجية لا بتبدل الوصف الذي سقى عليه
الوجوب وهو الماء وهذا السبب باعتبار الماء لا باعتبار الماء وهذا الخلاف ما وجد في المجزئة اذ استبان
حرجية لا بمن اعتبار الاستنباط بالماء لان العنبر معنى العادة والفرق بينهما في الحراج معي العقوبة والاحكام
لانا فيما من كل وجه **بازر** من حرجية مع الصدقة اليه **قول** في وقد سقط منها الموند قلوبهم
وهم قوم من روم وساء قرش بعضهم اسلموا وكان يعطى لهم لاستدانتهم على الاسلام وبعضهم وعدوا الاسلام فيعطونهم
ليسلموا ويسلم قومهم باسلامهم وقوم كان يعطونهم دفعة للضرر عن اهل الاسلام ودفعة مديهم لان السبب
الله عليه وسلم حرافهم لان الدنيا علم السلام في الحنيفة لا خوف من سوى الله تعالى فلما اعز الله الاسلام واغني
عنهم سقط اسمهم لانها علمت ولا الاعطاء بعد اعز الله تعالى الاسلام منه فلو الاعطاء اعاد اعلى
موضوعه بالنقص وروي ان ابا بكر رضي الله عنه سب لهم دابة لاخل ما لهم من الصدقة فجاءوا الى عمر رضي الله عنه
لموقع في ذلك الدابة فاخل عمر رضي الله عنه ذلك الدابة فخرقه وقال ان الله اعز الاسلام واغني عنهم فعادوا
الي ابي بكر رضي الله عنه وقالوا انت الخليفة ام عمر فقال ان شاء الله هو وعز مولانا شمس الدين الارمني رحمه الله
كان لعمر رضي الله عنه حرجية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمروا بالقرن حكمة وكان نسخ الدابة
بالحرجية قبل المسلمين من له اذ في شيء قال الله تعالى اما السفينة وكانت لمساكين والفقير من لا شيء وقيل
على العنبر وعليه العامة قال الله تعالى مسيداً اذ امر به اي ملته قابلاً للزاد وحول الارض اذ اراد الله السفينة
قيل كانت عارية في ايدي المساكين وقيل كانوا اجراً **قول** في غير مقدور الثمن وقال الشافعي رحمه الله

[illegible]

وقت الصوم فان الصائم يصفى بالصوم والفطر على ان المراد بصدقة الفطر ليس فطر الصائم فانه لو افطر في غير رمضان لا يلزم له الصدقة وانما المراد فطر هو صفة الوقت والليل لا يتصف بصوم شرعا والفطر يتا عليه فلا يتصور بدونه حتى اليوم وقاله **كتاب الصوم** قول في طريق سبب وجوب صومه لان الصوم طريق عام على حدة وبين كل يومين وقت غير صالح للصوم ولا بد للعبادة من سبب فلو لم يكن يوم سببا لزم الاختيار ان السبب شي من بعض الشهور الا ترى ان من كان معقبا في اول ليلة من رمضان ثم جرح جنونا مستوعبا نقيه رمضان فعليه صوم رمضان **قول** في محمول على نفي الفضيلة لان قوله لا يصيام يحتمل في اصل الوجوه لقوله عليه السلام لا تفتح الاستسود وتحمل في المال كما قال لاسيف الادو الفقار ولا تقي الاعلى وما درنا غير محتمل فيحمل ما رواه على في الفضيلة بوفيقا بين الحديثين وتحمل ايضا ان يكون المراد لا يصيام لمن لم سوا صومه من اوجز من اليوم الذي يلا في الجزا الاخير من الليل وتحمل ايضا لا يصيام لمن لم ينو صوم غيره لآخر الليل يعني اذا نوي صوم الغد في عصر صومه فلا يصيام له على انه خسر عن هذا الحديث النقل فكذا المسارع فيه بل اولى لان ادراك الفرض اهم من ادراك النقل ولا بد يوم معين لصوم رمضان فوجب ان يوقف الامساك في اول اليوم على افتراض النية بالنية لصير صوما لا يفوت الصوم المشروع في الوقت كما في النقل خارج رمضان لان النقل والفرض سائر في استدعاء النية لصيرورة الامساك صوما وهذا لان الصوم ركن واحد عند توقف امساك اول اليوم على ما هو الاصل في هذا اليوم وهو الفرض والنية شرطت لتمام العبادة من العادة فمحتمل فتران النية بالنية فتران النية بطله الحاقا لانها بالاثبات بالنقل بخلاف الصلوة والحج لان كل واحد منهما اداء واحد متعده فلا بد من افتراض النية بالعقد على الاداء وهو الفرض عند النية المتأخرة لا يعمل فيما مضى لاختلاف اركانها وحل في صوم القضاء والعبادة لانه توقف امساك اول اليوم على ما هو الاصل في ذلك اليوم وهو النقل فلم يجمع بين الفرض والنقل في يوم واحد بخلاف ما بعد الزوال لانه لم يوجد فتران النية بالاكثر الذي له حكم الكل **قول** في خلاف الروا رحمة الله فان غلبة المقيم لا تحتاج الى النية والمسافر لا يجوز صومه عن رمضان الا بالنية من الليل وانما لا يفتقر فان لان المسافر انما يفتقر المقيم في الترخص فادرك الترخص صار المقيم ملزما ليليل يدل على الحكم في المقيم فهو بعينه دليل على الحكم في المسافر **قول** في تحققة الحال فانه لو مات بواحد يترك واجبا اخر ولم يواحد يترك اذا رمضان لانه مخير فيه بين الاداء في الحال وبين تأخيرها الى ادراك غلظة من ايام اخر وعنده المكنت ثبت الفرق بينه وبين النطوع فان في النطوع لم يصرف الوقت الى ما هو حتم عليه **قول** في دور الاول في الداراه لان ذرارة الاول ثابتة بالنظر والمعقول وهو الشبهة باهل الدار وقد اسقى قسم المعقول فيما اذا نوي

واجبا اخر فلو كان في الاول في الكراهة قول **له** وهو الاصح لان النهي اذا صوم رمضان قبل رمضان
لان نفس الصوم فيه غير ملهى بالليل سريع في صوم النفل فيه وحقيقة ان هذا اليوم اما ان يكون من رمضان
او من شعبان فان كان من رمضان فالصوم فيه فرض وان كان من شعبان فالصوم فيه مندور فيعلم انه محل
للصوم على ذلك المقدور وانما هو عن نية صوم رمضان لاحتمال انه من شعبان صحيح منه بتمام الصوم وهو
حرام الا ان الفرض الاخر من جنس ما نهي عنه في الوجوب فالحق في الكراهة لانه لم يرجع اليه الاحتياط
ومن حيث انه ليس بغيره بتمام صوم رمضان لانه قلنا بنوع كراهة اعماله لا بصورة النهي لانه لو كان في نقصان
الصوم كما في الصلوة في الارض المخصوصة بل في كل صلوة في الارض المخصوصة مكررة فمضاهة ونفلا ومع
ذلك يجوز قضاء الفائتة في الارض المخصوصة وهذا النفل غير مكررة فاولا لا يمنع القضاء وهذا الخلاف
صوم يوم العيد لان النهي عنه ذكر احباب دعوة الله تعالى بالانكسار للصوم ولا يتحقق الصوم بدونه فصار
فاسدا للعدة اصال الفقيه به فلم يحضر فيه الى القضاء قول **له** بغير الله لانه لو اقي للعامه
بأنه النفل يقع عنهم انه محال الحديث ويلا نقح في قولهم قوم جواز الزيادة على رمضان لان العوام لا
يميزون بين رمضان وغيره بل يقولون نحن نصوم رمضان فان قيل فيه مخالفة ظاهر النهي فلفظ بلون افضل
ومخالفة صورة النهي بل في الكراهة الا ترى ان الصورة اذا كانت من يري المصلي تكرر الصلوة بصورة التعبد
وان لم يتر عابد للصورة في الحقيقة قلنا اما قوله عليه السلام من صام يوم الشك فقد عصى اما القسم معارض
بقوله عليه السلام لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان الا تطوعا واما قوله عليه السلام لا تستقروا
رمضان بصوم يوم وليلتين قلنا المراد بنية اداء رمضان لا التقديم على الشيء بالشيء انما يحق من جنس
ذلك بلون التقديم على رمضان بصوم رمضان كما اذا تقدم الظاهر على الظاهر بلون بنية صلوة
اخرى فان قيل لو كان المراد منه ما ذكرنا فالقاعدة في تخصيصه يوم ويومين قلنا والله اعلم يوم ويومين
قلنا فتبين ان القليل عفو عما عفي في كثير من الاحكام وقوله في الحديث الا ان يوافق صوما حوزا بلون استنادا مقطعا
معنى لا اذا وافق صوما كان بصوم احكام فيصوم عن التطوع اما اذا اطلق النية في يوم الشك فيكون لان
المطلق شامل للمقادير قول **له** وهذه العادة من يري بالتبنيان انما خصت هذه العادة بالسقوط
بالشبهة لانهما وجه لاجل الزجر فان الجهر حصل باخبار القضاة فاشابه العقوبات من هذا الوجه فالتحقق
بما هو من خصائصها وهو السقوط بالشبهة قول **له** احلف المشايخ قال بعضهم يجب ان يعلم رد
القاضي وهو الشبهة وقال بعضهم لا يجب لقوله عليه السلام صوم يوم تصومون ولم تصوموا في هذا اليوم
فاوردت شبهة عدمه قول **له** لانه شهادة من وجه وهذا يشترط حضوره الى مجلس القاضي ولا حاجة

الله

اليد في الاجازة فان ما وجب القضاء قول **له** لو جرد ما صار الصوم وما يعلو استفاضة
بطريق المناقاة لا ينافون بين النسيان والقصد وجه الاستقصان ان قول صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم
فانما اطعم الله وسقاه الله اشارة الى ان فعل العبد مغلوب والمغلوب في مقابلة الغالب وحكم العدم فلم يصح
الصيام حتى يضاف بلفظه الى صاحبه ولا ينافون من وقوع مثله في القضاء ففتح في الحرج لاستدراك طريق
الحرج عن عمدة السلف ولا نسلم وجوب قضاء الصوم فالصوم هو الامسك المفروز بالنية فضاة الاكل مع النية
فان قيل هذا الحديث معارض بقوله عليه السلام الفطر مما دخل وهو مشهورا بقوله تعالى واتوا الصيام
قلنا اما الحديث فخص منه الفغار والدخان وغير المخصوص خير من المخصوص واما الدخان والحديث فمعه صوما
حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم على صومك والدخان لم يعرض لك الا قول **له** طعام صغير فاشبه
الفطر بالهم المنير ولا يوجب حمله ان هذا من جنس ما لا يغري به لانه تعافى الطباع اي يكرهه فاشبه
الترار قول **له** تعلقت بحايته بالافطار بدلالة انما اسمى فارة الافطار لا فارة الجماع والدخان انضاف
الى اسبابها ككفارة القتل والطهار بدلالة انه اذا جامع ناسيا لم يجب له الفطر وان وجد الجماع وكان
صاحب الشرع اوجب الفارة عند سوال الاعراب عن الحايث على الصوم بقوله هلك والحايث بالافطار اشارة
لفصلين فان قيل من الجواز صاحب الشرع انما اوجب الفارة على الاعراب للونه اريد في القبح من حيث انه
مفسد لصوم نفسه وصوم غيره قلنا لا يدخل في العلية لونه مفسد لصوم غيره الا ترى انما اذا كانت
ناسية لم يفسد صوما وحج عليه الفارة وذا الوان المرأة ملهه لانفسه صوما بعد السامعي رحمه الله
وحج على الرجل الفارة وفي هذا الحديث خص الاعراب باحكام بلنحة حجاز الاطعام حالة القدرة على
الصوم وصرفه الى نفسه والاكتفا بحسنة عشر صاعا وهو تنوز منا والسامعي رحمه الله يحج عند الحديث
ويقول ان وطيفة ط مسكين مل وهو ربع الصاع وعدا بمقدار نصف الصاع كما في صدقة الفطر والظهار
وفي التغير بالتم لا بد من مائتين واربعمائة قول **له** ابلغ في الحايث لانه جناية على الصوم والشهر جمعها
وفي غير رمضان جناية على الصوم لا غير ولا يلزم من سبوت الحزم في الاقوي سوت في الادني قول **له** والذي
يصل هو الرطب انما قيد الحزم بالرطب لان في طاهر الرواية في قايين الرطب واللباس ولان الرطب مسانحة اعلى
ان العبرة بالوصول لطبايا او اباسا عند ان حقه الله وانما في الرطب بناء على العلامة انه يصل طاهر
دون اللباس يؤيد هذا رواية المظومة حيث قال في الحوز من جانيه ادا وصل ونصر في سرج الطحاوي
رحمه الله انه لو وصل اللباس الى الحوز افطر ولا فرق بينهما ودر في الانصاح ما يصل الله من الخارق المعاد
فانه فطر سواء كان من الغم او من الحقة وما وصل الى الحوز او الدماغ من غير الخارق المعاد حوزا نصل من

الاصحاح الثاني

حرامه فان فطر عند الله وحده الله والا لا يفطر لان الصوم هو الامساك والامساك انما يقع عن
الحارق والمغادر والسبح معاذ لا يعبر امساكاً وانما هو حقه الله تعالى في الصوم قول في الامساك من قبله او لا
ما احدث ولم يجعله احداً فانه في اقتداء المضع تنقبت فيصير الجوف قد قول في روز الربذ فان الربذ للنساء
والطير للرجال فاي امره حرم مع التطيب فقل عرضت نفسها للزنا قول ولا يباس بالسؤال الرطب انما
فيه بالرطب فعاقول من طال الله مروه وهو قول الله قول ولا فرق بين الاخضر والمملول
بالماء وعن ابو يوسف رحمه الله انه يكره المملول بالماء لما فيه من احوال الماء في الفم الا ان هذا لا يربو على المضطه
فصل قول في اذ ان مرضه واصلح لا قوله تعالى فمن كان منكم مرضاً او على سفر فعاده العلماء على
ان هذه الرخصة لا تتعلق بسفر المرض ولا المرض متوعد منه ما ينفعه الصوم ومنه ما يضره والمراد منه هذا
بالصوم لما كان متوعدا لا متعلقا بحديث نفس الصوم بل صوم هو سبب لاسترخاء المفاصل ثم عدا المراد منه مرض
براد بالصوم وعند الشافعي رحمه الله مرض حار بالصوم تلف النفس او العضو نظيره السم خلاو السفر في
الرخصة متعلقة بنفس السفر وهو غير متوعد به هو سبب للمشقة لا حاله قول في علي حاله الجمد اي
عند حرق المشقة فانه روي ان النبي صلى الله عليه واله راي رجلا مغشيا عليه والناس احتموا حوله فقال النبي
عليه السلام عن ذلك فقالوا صائم ودار لا مسافر فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم ليس من البر الحديث فمن كان
مثلا لا الرجل في حرق المشقة اياه فالفطر افضل قول في وانما الخلق في النذر اي في نذر المرض
وصورته اذا نذر في رجب وهو رمضان الصوم شعبان قد جاسعاز وهو صحيح ومضى يوم او يومان ولم
يصم ثم ما نذرنا الا بالقد التمام شعبان عندها خلافه الحمد رحمه الله له ان اجار العبد معصيا بحجاب
الله تعالى ولها ان سبب الجميع موجود وهو النذر في حق الخلف مع القدرة على ان ايامه على البدل
خلاو ما اصابه دلا البعض وخلاو المرض في رمضان لان السبب محقق اذ لا علة من ايام اخر فاما
الصحيح اذ ان الصوم شهر ثم ما نذر غام الشهر بل نذر ان يصوم بالاجماع لمحمد رحمه الله ان الصوم الشهر محرم في
حمة الصحيح فوجر عليه فغيره منه بالخلف عند تعدد الاصل خلاو المرض لانه ليس له دمه صح محرم في التمام
اذا الصوم حرم في اوله والى ما لا يحتمل ان لم يدر شي من المنذر فصار نظيره قضا رمضان قول في له
ان يتطوع يعني عقب انقضاء رمضان ولا يات به فاعلم ان وجوبه ليس بمصوم ولا فدية عليه عند الاطلاق
القضاء عن قتل الفداء وعند الشافعي رحمه الله الفداء بمد طعام للذي يوم بنا على ان القضاء عند موقت بما
ين رمضان فلم ينعص بهما الناحية بحج الفداء وهو معتد على حديث عائشة رضي الله عنها انها قضت
ايام حيفها رمضان في شعبان من السنة القابلة فعلم انه موقت به وقلنا انما كانت تفعل كذلك
من

لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم شعبان كله فلو صامت قبل شعبان ودرما الحرام النبي
صلى الله عليه وسلم اليها فيلزم افطارها الحاجه التي عليه السلام او نزل اجابته للرسول عليه السلام قول
فيما اذا خاف على الولد يعني بحج علهما القدي مع القضاء والشيخ الفاني والجامع بينهما ان الافطار في
الفصلين لتفجع نفس لا يدره القضاء اوله الافطار في الفصلين سبب نفس عاجز عن الصوم مخلقه لا عله
ولما ان القدي يثبت في الشيخ الفاني خلاف القياس لانه لا تماثل بينهما فان الصوم بحج نفسه والقدر تشييع
غيره وما ثبت خلاف القياس فغيره لا تقاس عليه الا اذا كان في معناه من طر وجهه والفطر بسبب الولد
لنفس معناه لان الشيخ الفاني عاجز بعد الوجوب في وجهه الخطا عليه فصار الى القدر الذي هو خلف
عن الصوم الواجب والولد لا وجوب عليه اصلا فلف تصور الخلف بدور الاصل ولان الشيخ الفاني يجب
عليه الصوم ويلزم مغلط او منتفعا بافطاره والولد لا يجب عليه الصوم ولا يكون مغلط او منتفعا
ما افطار الام فلا يلزم في معناه ولا يدره لاجل الفداء ما له اذا كان له مال ولو كان وجوب الفداء باعقبا والولد
لوجب في ماله كنفقة وفي الاخيرة المراد من الموضع الطير في لا يمل من الامتناع عن الارضاع لوجوبه عليها
تعتل الاجارة واما الام فليس عليها الارضاع فاذا امتنع على الاب استبحار موضع اخر قول في
معناه لا يطبقونه نظيره قوله تعالى بين الله لم ان تفلوا اي ليلا تفلوا وقوله تعالى ان تعبدوا الله لعلكم تتقون
ثم وهذا لان مراعاة العبر الاختصار اذا كان المحذور مما لا يحق قول في لا بد من الايصاء يعني للوجوب
على الولي ان يطعم عنه لا يصح اطعام الولي عنه حتى لو تبرع الولي بدلا من غير اصابه حر وانما يصح وهو
الصحيح لا ادره في الاصح قول في ثم هو تبرع لانه لا يجب الاب الوصية فاشبهه التقوع من هذا الوجه
وانما لم يحيد في الوصية لانه لا يصير العباد جبرية او تبرعها الحق الوتر لانه تعلق حقه بماله في
المرض والروية ليست بل مطلقا فان الواجب هو الفعل والمال الذي خلاو من العباد ولا في جعل المال
ميراثا مراحاة الحقيق من وجهه على اعتبار ان تبرع به الوارث قول في باستحسان المشايخ النص
بالفداء وان ورد في الصوم وانته غير معقول والفاقر ان يقتصر على الصوم لان النص الوارث في الصوم جازان
يكون معلول بعلة مشهورة من الصلوة والصوم وان كان لا يدره عقولنا والصلوة نظير الصوم بل اهم منه فامر
المساح رحم الله بالفداء في الصلوة احتياطا لم يحكموا اجازة قطعا مثل ما حكموا به في الصوم بل قالوا بحرية
ان سأل الله تعالى ما لو تبرع به الوارث في الصوم قول في فضا الحق الوقت بالتشبه والاصل في ذلك ان
من صام في آخر النهار صفة لو كان في اوله لم يدره الادع على التشبه بالسافر اذا اقام بعد الزوال او قبله وقد
اخذ والمراد اصح على هذه الصفة او طارر الحايض او النفساء في بعض اليوم والاصح يبلغ في بعض اليوم والافضل يسلم

كذلك والمراد من قوله قبل الزوال قبل نصف النهار انما دلل في الباب على ما عرف قوله والصبي اهل الله فلا
يلزم على الصبي والافر المحذور فانه لو افاق في نهار رمضان قبل الزوال ولم يزل اكل شيئا فنوى الصوم حيث
نفع صومه عن الغرض لان المحذور اذا استوعب لاسنان اهل الله الوجور اما الصبا والفر هنا في اول النهار ينافيان
اهلية الوجور قوله في هذا اول بيان الاوليه انما اعتبرنا جانب الاقامة فيما اذا كان مقيما في اول اليوم ثم
سافر مع وجور المحصر وهو السفر فلا يغير جانب الاقامة فيما اذا كان مسافرا في اول اليوم ثم اقام مع زوال
المحصر كان اول قوله والاهلية بالدم وهذا لان المحذور لا ينافي الوجور ولا الانسان في اداء الفريضة
ولا ينافي دليله لنوى الصوم في الليل ثم حرى النهار نفع صومه فرضا اذا لم يابل شيئا ولو حرم ثم حرى
المري فيضا حتى لو افاق قبل مضي الوقت لا يجب عليه ثانيا فان المحذور بمنزلة المرض وعنده الصبي من جهة
ولهذا الصبي مولاه على المحذور بالصبي بخلاف المرض وما تردد بين شيئين يحوي في حظه ما قلنا تشبهه بالمرض
اذا لم يستوعب الشهر محرم عليه القضاء وتشبهه بالصبا اذا استوعب الاجر القضا المعنى وهو ان الحرج مسقط للاحكام
شرعا فاد اقصى الميز في وجور القضاء حرج واد اطلاق يوزن في الاداء حرج وجعلنا الفاصل بينهما التشبه لانه
مدبر وما دونه قصير كما في السلام والخلف وما درنا من الوصف عدله الشرع حتى يحرم على المحصر قضا الصوم لعدم
الحرج ولا يحرم قضا الصلوة لوجور الحرج وهذا خلاف الاعمال فانه محرم القضاء وان استوعب الشهر لان ثوبه محرم
عليه ثم انما ادرك القول بوجور القضاء لا يورد في الحرج والمحذور بذكر هذا المتفاد فلهذا اقر قائم الاعمال المحقق
بالمحذور في الصلوة ان قصر اجر القضاء وان ظا الا بان زاد على يوم ويلي له لاجب القضاء لغيره في التثنية
والثالثة قوله ومن لم ينص صوم رمضان وقد نوع اشتغال وهو ان من اعجز عليه بعد ما دخل اول ليلة من رمضان
انه يصير صائما في يوم تلك الليلة باعتبار ظاهر حال المسلم انه لا يخلو عن النية في ايام رمضان فلما اذا جعل
صائما مما عجز فيه باعتبار الظاهر ايضا فلما اتا وبله فمما عجز فيه ان يكون مرضا او مسافرا او ممتنعا اعتاد الفطر
فلم يصلح حاله دليل عجزه عن خلاف ما تقدم لانه محرم متورع فصلاح حاله دليل على عجزه عن الصوم قوله
او نفست نعم النور صار نفسا ونفست النور يعني حاصت فضت الصوم دون الصلوة الحرج في قضا الصلوة
دون الصوم ومعنى اخر وهو ان اشتراط الطهارة عن الحضر والنفس للصوم بخلاف العاس الذي لا يجوز الصوم
للمحصر فيصير على مودده وهو اذا الصوم دون قضائه في حرج القضاء بان الطهارة لم يزل شرط للاداء
وصار المحذور والاعمال ادا قصر جعل عذما في حرج القضاء قوله في الفطر متعمدا يعني التشبه حلو عن
الصوم فلا يحل الحلق الاعلى من حرج عليه الاصل كما في الفطر عمد احب عليه التشبه لانه محرم عليه الصوم في هذا
اليوم وقوله او مخطيا الاستنقاع على قوله لانه لا يفسد صومه عنه فلهذا يحتاج الى التشبه لانه محرم ان اراد بقوله

او مخطيا على ما فهم اولون في الخطي عند روايتنا ونسأل الله الشبهة وحج قضا الحق الوقت اصلا لا خلافا عن
الصوم مما يحل الكفاية بالافطار عند الحق الوقت الذي لا يحج حارج رمضان واد اذان السبب في الوقت
لا ينعقد وجوبه الى وجور الصوم بخلاف المرض والمسافر والحاضر والنفسا فانه محرم المانع في حرجهم من وجوب
النسبة حسب محققه عن وجور الصوم بانه ان المانع عن وجور الصوم في حق المرض والمسافر هو الضرر
والضرر متحقق في النسبة حسب محققه في الصوم فلما منع وجور الصوم مع محضه عذره فلا ينع وجوب
النسبة اولي واما الحاضر والنفسا فلهذا لان المانع عن الصوم في حقهما حرمه صومها مع الحضر والنفسا فادا
حرم صومها حرم تشبها بالصوم ايضا التشبه بالحكم حرم علم الله محقق المانع عن النسبة في حقهما حسب
حق المانع عن الصوم قوله في ما عجزنا اي ما قلنا بان ان مودن فافطر عمر رضي الله عنه ثم ظهر انه
افطر قبل وقد قال هذا القول قوله في الاصل ان يدع وفي شرح الطحاوي الاصل ان يتسحر اذا شك
قوله في قيام التشبه بالحكمة نظر الى الدليل التشبه نوعا تشبهه دليل وشبهه اشتباه تشبهه الدليل
هي ما في حرج الدليل السري على ذلك مع خلق المذلول عند ما في الاكل ناسيا وحل الدليل على فسادده وهو القياس
في تحقيق التشبه في الحكم بالنظر اليه ولا يحلف المذلول عن هذا القياس لوجور الضرر المخالف له وهو حرج
الاغراء قال له النبي عليه السلام ثم على صوم الحرج وفي هذه التشبه العبرة لوجورها لا اعتداد المذنب
لان الموت في اسقاط الكفاية الدليل الشرعي ودلا لا ينفذون من ان يعلم حرج الاغراء او لم يعلم لان زوال
الاشتباه لا يوجب زوال التشبه كما اذا وطى حاربه ابنه لاجل سوا علم بالحرمه ولم يعلم فاما تشبهه
الاشتباه وهو محرم التشبه لانه لا ينافي ما بين يديه بطلان معتبرا والا فلا لان اد وطى حاربه ابنه
ان قال طنت انما محلى سقط الحرج والا فلا وقوله الا اذا اقامه فقيه اشارة الى ان المفتي سعي ان يكون ممن
يؤخذ من الفقه ويعتمد عليه في البلاد في الفتوى هذا هو المروي عن اصحابنا رحمهم الله واد اذان المفتي على
هذه الصفة وعلى العاري تقليده وان كان المفتي اخطا في ذلك قوله وان عجز وتأويله انما يدل حرج
الحكامه انه عليه السلام ثم هما وهما عذما بان فقال عليه السلام افطر الحاجم والمحجم اي ذهب ثوبان صومهما
بالغيبه وقبل الصوم انه عشي على المحجم فصبت الحاجم الما في حلقه فقال عليه السلام افطر المحجم اي فطره عما
صنع فوقع عن الراوي انه قال افطر الحاجم والمحجم وادرك في البسوط اما الغيبة قال بعضهم هو مثل الحكامه
بلافاون وعامة المشايخ على ان في الغيبة عذره ما بان لان حرج الغيبة مؤل بالاتفاق بذهاب
الاخر وحديث الحكامه اخذ به بعض العلماء بالا وراعي وان لم يزل معتبرا فصار تشبهه في موضع التشبهه
قار ما يوجب الصيام والاصل في شرط صحة النذر ان لا يكون المذنب واجبا ولا من جنسه لله

تعال واجتهد في العبادة ان يحذر ما متواثر التواتر نعمة في كل لحظة وسابع
احسانه في كل لمح الا ان الله تعالى انفي بالحجاب حصر صلوات في كل يوم وليلة تيسير الامر على عباده والعباد
منه يرد ان يسكن بالعبادة ويحكي المنزلة وما هو الواجب من شرط الحاق الشيء بالشيء ان يحقق ذلك
الشيء فقلنا قصد الاتباع لانه بالنظر الى عبادة ليس بواجب فلم يزل الحاقا بالواجب بل بعينه مباح والنداء
بالمباح لا يصح ولهذا لا يصح النداء بالوضوء ولا تفراغ القرآن لانهما اوجبا للصلوة وليس من جلسهما واجب
لعينه فلا يلزم صحة النداء بالاعتقاد فان من جلسه وهو الشئ واجب على العباد لعينه وهو الوقوف في
الصلوة والثاني ان النداء بالاعتقاد انما يصح لوئله اذ الله للصلوة وادامه الصلوة واجبه لعينه ولهذا لم
يصح الاعتقاد في غير المسجد **قوله** بصوم مشروع وهذا لان المعنى الذي لا جله في الصوم مشروع
في سائر الايام لونه مسادا للنفس الشهوية عن مقتضاتنا وهذا المعنى في هذه الايام اشد واوثر لان
الامتناع عن مقتضات النفس مع اقدار الخلق على ذلك اشد على النفس لئلا تنكر اجابة دعوة الله بحصله
فلون فيما اعراضه عن ضيافة الله تعالى لا لعبير الصوم **قوله** بتقصيده لعينه وهذا لان الاحجاب
بوعان لجان لعينه وهو النداء لان هذه اللفظة للاجبار والاحجاب لغيره وهو المسمى لانه انما يجزى المحلوف عليه
صيانته لحرمة اسم الله تعالى عن الففك ولا منافاة بينهما فان الفعل الواحد يجوز ان يكون واجبا لعينه وواجبا
لغيره من حيث لصلوات ظهر هذا اليوم في الوقت فيحذر اذ الطهر في الوقت لعينه ولغيره حتى يحجب القضا باعتبار
انه واجب لعينه والعبادة باعتبار انه واجب لغيره ولا يسمى هذا محاربا بل هو عمل بالليلين في العبد بشرط
العوض جعل هبة في القبول لفظ الهبة وسعافى الاستدلال الدلالة المعارضة **قوله** في قصير مرتبة التمامي
وهذا لان وجوب القضا مبني على وجوب الاتمام وجوب الاتمام مبني على وجوب صيانته ما ادى عن البطالة
وما ادى واجر الابطال لونه منبها عنه فلا يجوز ان يكون واجبا لصيانته فلا يجب عليه القضا وهذا خلاف
النداء بصوم هذه الايام والشروع في الصلوة في الاوقات المكرهه لانه لا يصير مرتبة التمامي بنفس النداء فيجب
صيانته ولا نفس الشروع في الصلوة ما لم يتم ركعه ولهذا لم يحتج في عينه لا يصلي عاود الركعة وفي
الصوم تحت الصوم ساعده في صيانته المؤدى هنا الخلو عن ارتداد التمامي ولانه عند اداء الصلوة تنحايما عن
الركعة استدله الشروع الى ارتفاع الشمس فيجوز التعمد لها خلاف الصوم فانه لا يمكن اتمام ما شرع فيه في
يوم اخر فلا يلزم الشروع سببا للزوم ولا في الشروع في الصلوة ما لم يتم ركعه وهو غير الصلوة قصير ساعده في
الصلوة غير مرتبة التمامي فيجوز عليه اتمام خلاف الصوم لان الوجوب بالشروع في الصوم والشروع في الصوم
صوم وان الجز الذي انصاه الشروع صوما فلون منبها لونه صوما فلون واجب الابطال

تحت

باب الاعتقاد **قوله** تفريح القلب الى الله تعالى من الزيادة ملازمة من الله تعالى
والحصر حصص فلون مستحبا او مستحبا مولدة فان قيل لا يلزم واجبا وقد راطب النبي عليه السلام
عليه قلب الله عليه السلام لم ينكر على تاركه وهذا اماره عدم الوجوب ولانه روى الله عليه السلام امر بقية في
المسجد لعينه فيه فدخل المسجد وراى قتيبا اخر او من فسأل عنهما فقبل قتيبا عاشره وحفصه رضي الله عنهما
فغضب وقال التبريد بذلك ورواية يرون ذلك اي يظن فامر بنقص قتيبه وترك الاعتقاد في تلك السجدة
فعلم بذلك انه ليس بواجب لان دليل الوجوب هو المواظبة بدور التزل **قوله** وبله الصمت المراد صمت
باعتقاد المعلف قربة **قوله** في الفرفة لا محظورة بقربة من وحمير احدها ان الوطى محظور الاعتقاد
لان محظور الشيء ما يكون محظور السبب والشيء بالصيد محظور الاحرام لانه محظور بسببه فاما غير ان فاما
لان الشيء ما يقوم به ذلك الشيء ونعم وجوب الشيء بانعدام ركنه باللفظ عن الجماع لما كان ركنه للصوم لا معنى
وجوب الصوم عند انعدام اللفظ عن الجماع علم ان الوطى محظور الاعتقاد لمحذور واعيه به لان الشيء يلحق بالشيء
في الحرام بالشمعة احتياطاً بخلاف الصوم فان اللفظ عن الجماع ورفقه فلو حرم الرواى لان اللفظ عندها
اضا فلو لم تعديه الركبة من الوطى الى روايه ودلائل باطل لانه يكون زياده عن النص والوجه الثاني ان
الصوم عبادة واللفظ عن الجماع ركنه وركن العبادة محذور بان يكون باللفظ عن الفعل الحلال لان الامتناع من الحرم لا
يلون من باب العبادة ولهذا لا يصح التذرية في الجماع في الصوم حاله لعينه حراما لغيره وهو لونه مغوبا
لركن الصوم فلا تنعزى الحرمه الى الرواى الا اذا خاف الوقوع في الجماع المفوز لركن الصوم لان الرواى
جليل استدل على معنى النفوت امر الركن في باب الاعتقاد هو الشئ في المسجد والجماع من محظورات الله
بالتام فلون محظور من كل وجه فتعزى الحرمه الى الرواى ويحفظه حرمة الوقوع في الاعتقاد ثبت
بالتام فقلنا قال الله تعالى ولا تناسروهن وفي الصوم ضمنا لانه ثبت في ضمن الامر بالصوم فتعزى الحرمه الى
الرواى في الاعتقاد ووز الصوم اطمار التفاد من مائت قصدا وضمنا الا ترى انه لما حرم الوقوع في باب
الاحرام بالتام فقلنا في قوله تعالى فلا رف تعزى الحرمه الى روايه ايضا **قوله** في تناول ما اذا انما من
اللبالي لان الله تعالى قال في قصه زكريا تارة ثلاث ايام الامر من تارة ثلاث لئلا سويما عبر عنها تارة بالايام
وتارة بالليالي ولولا ان الامر على ما قلنا والا لان الحلف لا ما تعالى الله عن ذلك ولو نوى الايام دون الليالي
صح يتيه لانه نوى حقيقه طامه بخلاف ما لو قال شهر ونوى الليل والنهار على الحصر لا يصح يتيه لان
الشهر يتناول الصفر جميعا فلا يصح التخصيص بالتيه بالاستثناء الا اذا صرح به بان قال شهر بالنهار
فحينئذ يصح لانه غير الاستثناء وانما يصح موصولا **كتاب الحج** **قوله** ما يدل

وقوله
قَالَ الْجِبَالُ وَلَسْ هَذَا مَا بَعْدَ رَمِي عَامٍ وَاحِدٍ هَذَا لَوْلَا عَلِيٌّ شَوْنَهُ أَدْرِي إِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْإِلَهِ
مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ صَاحِبِهِ وَأَمَّا بَقِيَّةُ طَائِفَةِ مَنْ يَدْعُو إِلَى تَعْلِيمِ الْقِيَامَةِ وَفِي الْمَرَاتِ قَوْلُهُ فِي مَقَامِ الْوُضُو
مَقَامُهُ يَعْنِي الْغُسْلَ لِلْأَحْرَامِ لِمَا مَلَكَ مِنْ فُضَاهَا إِنْ يَقُومُ الْوُضُو مَقَامُهُ لَغُسْلِ الْجَمْعَةِ وَالْعَرَسِ مَحَلُّ الْغُسْلِ
الْمَرْحُومَةِ حَتَّى لَا يَقُومَ الْوُضُو مَقَامُهُ وَأَمَّا قَامُ الْوُضُو مَقَامُ الْغُسْلِ هَذَا فِي حَقِّ أَقَامَةِ السَّنَةِ لَا فِي الْفَضْلِيَّةِ
قَوْلُهُ مَا بَقِيَ عِنْدَهُ لَأَخْلَافُ مَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ وَبَقِيَ رَأْيُهُ أَنْهُ لَا يَلْزَمُ وَأَمَّا الْخِلَافُ فِي الَّذِي سَقَى
عِنْدَهُ وَفِي الْبَاقِي بَعْدَ الْأَحْرَامِ فَالْمُتَابِعُ لَهُ مِمَّا أَتَى سَلْبَهُ وَصَارَ فِي حَقِّ الْعِلْمِ نَحْوُ غَضَبِ سَاحِدَةٍ وَأَدْخِلَهَا
فِي شَيْءٍ صَارَ وَصْفًا لِلنِّسَاءِ وَهَذَا لَا مَعْنَى خِلَافُ الثَّوْبِ الْمَحِيطُ وَالْمُورِسُ وَالْمَرْغُورِ حَتَّى لَا يَحُوزَ لِلِسَمَاءِ لِلْحَجْمِ
لَا فِي الثَّوْبِ مَا يَرَى عَنْهُ فَلَمْ يَكُنْ جَعَلَهُ نَبْعًا قَوْلُهُ وَالتَّجْلِيدُ إِلَى آخِرِهِ قِيلَ أَنْهُ مُسْتَقَدِّمٌ قَوْلُهُ إِلَى الرَّجُلِ
فِي مَحَلٍّ فَعَادَهُ أَنَا مُقِيمٌ عَلَى طَاعَتِكَ وَقِيلَ أَنْهُ مُسْتَقَدِّمٌ قَوْلُهُ دَارِي بَلَدِي أَرَأَيْتَ إِنْ تَوَاجَعَا مَعْنَى قَوْلِهِ
لَسَا الْجَاهِي بِبَلَدِي وَقِيلَ هُوَ مُسْتَقَدِّمٌ قَوْلُهُ أَمْرًا أَنْهُ إِيَّاهُ لَوْ سَمِعَا مَعْنَاهُ مَحْنَى لَا يَأْتِي كَرَانِي
الْمُسَوِّطُ وَفِيهِ أَنْهُ فِي التَّجْلِيدِ مَلْسُورَةٌ أَدْفَعَتْهُ جَعَلَهَا مَعْلُوقَةً بِمَا سَبَقَ قَوْلُهُ لَيْسَ لَنَا الْحَدُّ وَالنَّعْمَةُ
لَا وَالْكَسْرُ يَصِيرُ دُرًّا مُسْتَدْفَانًا أَوَّلِي قَوْلُهُ فِي الْقَصْدِ رَوَى أَنْهُ لَمَّا فَرَعَ الْخَلِيلُ مِنْ بَنَاتِ الْأَعْبَةِ
أَمْرًا يَدْعُو النَّاسَ إِلَى الْحَجِّ فَصَعِدَ أَبَا قَيْسٍ فَقَالَ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَمْرًا سَأَلْتُ لَهُ وَقَدْ بَنَى الْحَجَّ أَفْلَحَ
اللَّهُ تَعَالَى صَوْنَهُ إِلَى النَّاسِ فِي أَصْلَانِ أَبَائِهِمْ وَأَرْحَامِ أُمَّهَاتِهِمْ فَمِنْ أَجْلِ مَرَّةٍ وَمِنْ أَجْلِ مَرَّةٍ وَتَزَمَنَ
ذَلِكَ عَلَى حَسْبِ حُجَّتِهِمْ كَحُزْنِ وَسَانِ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى وَارْزُقْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ الْآيَةُ فَالتَّجْلِيدُ أَجَابَهُ لِرَعَايَةِ الْخَلِيلِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ لَدَى الْمُسَوِّطِ قَوْلُهُ فِي بَدْعِهِ وَفِي الْحَجِّ رَوَى عَنْ عَمَّاهُ أَنْهُ قَالَ قَدْ اسْتَقَرَّ الْحَقُّ فِي رَأْيِ الْحَجِّ فَلَا
جُرْأَلَ مَعْدُودَ الْإِنْشَاءِ كَانُوا أَحْمَرُ عَامِينَ فِي رَأْيِ الْقَعْدَةِ وَعَامِينَ فِي رَأْيِ الْحَجِّ فَلَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَلَّةَ بَنِي الْأَبَرِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَجِّ بِالنَّاسِ فَوَاقَ دَلَالَةَ عَامِي رَأْيِ الْقَعْدَةِ فَلَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ وَوَاقَ دَلَالَةَ عَامِي رَأْيِ الْحَجِّ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ أَرَادَ الزَّمَانُ اسْتِدْرَاجَ هَيْدِ
يَوْمَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَعْنِي رَجْعَ أَمْرٍ إِلَى رَأْيِ الْحَجِّ جَاءَ بِهَذَا وَاجْتِرَالُ فِي الْحَجِّ لَدَى تَفْسِيرِ الْفَقْهَةِ
إِلَى اللَّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ الْوَدَاعُ وَفِيهِ لَدَى طَبِيعِ الرَّاحِدِ وَفِي الْقَانُونِ شَيْءٌ أَسْمَرُ شَبَّهِ حَقِّ الْعَمَلِ وَهُوَ
مَحَلُّ مَرَّةٍ لَدَى الْمَرْحُومَةِ لَأَنْفَاقِ طَبِيعِهِ وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَغْتَسِلَ لِأَنْ يَحْجَرَ الْغُسْلَ لِأَنْ يَزِيلَ الشَّعْثَ الْإِنْرِي
أَنْ مِنْ خِلِّ الْحَامِ وَلَمْ يَغْسِلْ رَأْسَهُ بِرَدِّ تَلْبَسَ شَعْرَةً وَبَزَادَ وَبَحْنَةً شَدَّةً مَا دَاعَى بَنِي النَّبِيِّ لِيَلْبَسُوا مِنْ الْأَعْبَةِ
هِيَ الْمَقْصُودُ بِالْعِبَادَةِ قَوْلُهُ وَبَرَفَ يَدِي أَيْ مَحَلُّ بَاطِنِ كَوْنِهِ إِلَى الْحَجِّ لَا إِلَى السَّمَاءِ جَاهُ الْمَجْمُودِ فِي وَقْتِ
الرَّعَايَةِ السَّلَامَةِ الْحَجِّ وَالْإِسْتِغْلَامَ طَلَبَهُ قَوْلُهُ الْحَطْمُ مِنَ النَّبِيِّ رَوَى أَنْ عَامِسَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَذَرَّتْ أَنْ

١٩

الحج
الذي
هو
الذي
هو
الذي
هو

وقوله
فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى مَلَّةَ عَلِيٍّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَصَلِّيَ فِي النَّبِيِّ رَأْيُهُ فَخَلَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَا وَأَدْخَلَهَا فِي الْحَطْمِ وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى هَذَا فَانْ حَطْمُ مِنَ النَّبِيِّ لَدَى الْمُسَوِّطِ
فَلَمَّا فِي حَقِّهِ الرُّمْلُ الْيَوْمَ أَرَادَ الْقُوَّةَ وَالْجَلَالَهَ فِي الطَّاعَةِ وَأَنْهُ حَسْبُ خُصُوصًا فِي عِبَادَةِ تَحْمِلِ مِنْهَا الْمَشْأَلِ
فَبَرَى أَنْ هَذَا الْأَمْرَ سَمِلَ فِي مَقَابِلِهِ مَا وَعَدَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْمَغْفِرَةِ وَالرَّضْوَانِ وَقِيلَ أَنَّهُ رَأَى السَّيْطَانَ بِأَنَّهُ مَا
أَضْنَانَا السَّفَرُ حَتَّى يَنْقَطِعَ طَمَعُهُ عَنْ شَوْسَتِنَا فِي الْمَنَاسِكِ قَوْلُهُ يَعْزُزُ وَالْغُسْلُ الْإِنْرِي الْأَخْفَافِي
صَلَاةُ الظَّاهِرِ وَالْعَصْرِ كَانِ لِرَمْعِ شَوْسَتِ الْأَعْرَةِ وَابْدَاءِ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي صَلَوَتِهِمْ وَسَقَى كَذَلِكَ
يَعْزُزُ وَالْغُسْلُ وَلَكِنْ هَذَا أَيْ هُوَ سَبَبُ الْوُجُودِ وَلَمْ يَكُنْ فِي مَعْنَى الْعِلَّةِ فَمَا السَّبَبُ الَّذِي هُوَ فِي مَعْنَى الْعِلَّةِ
كَالنَّصَارِ لَوْ جُودَ الزُّكُوةُ فَانْتَقَا هَذَا السَّبَبُ يَنْفَعِي الْحَكْمَ قَوْلُهُ وَلَا يَسْتَلِمُ غَيْرَهَا وَفِي الْحَدِيثِ اسْتَلِمَ الْأَرَاكَ
وَلَكِنْ يَفْعَلُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْهُ اسْتَلِمَ غَيْرَهَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَرَاكَ اسْتِلَامُ الْحَجْرِ وَالرُّكْنِ
الْبَاقِي لَا يَغْنِي عَنْهَا دُرُّ الْحَجِّ وَارَادَهُ الْمُنَى قَوْلُهُ وَالْأَصْلُ فَمِنْ أَنْ كُلَّ طَوَافٍ بَعْدَهُ سَجْدَةٌ يَعُودُ إِلَى اسْتِلَامِ
الْحَجْرِ لِيَكُونَ أَفْصَحَ السَّجْدَةِ بِالْإِسْتِلَامِ جَاءَ كَانِ أَفْصَحَ الطَّوَافِ بِهِ وَهَذَا الْأَنْ سَجْدَةُ الطَّوَافِ وَكَانَ مُتَصِلًا بِالشَّوْاطِ
وَالسَّنَةِ أَنْ يَسْتَلِمَ بَيْنَ كِلَيْهِمَا شَوْطِينَ فَكَانَ الطَّوَافُ وَالسَّجْدَةُ قَوْلُهُ سَبَبًا لِلصَّفَا وَحُجَّتُ الْمَرْوَةِ كَانَ زَهَابًا مِنْ
الصَّفَا إِلَى الْمَرْوَةِ شَوْطٌ وَرَجُوعُهُ مِنَ الْمَرْوَةِ شَوْطٌ آخَرُ مَعْنَى قَوْلِهِ سَبَبًا لِلصَّفَا أَيْ يَنْتَهِى الشَّوْطُ الْأَوَّلُ مِنَ الصَّفَا
وَحُجَّتُ الشَّوْطِ السَّابِعِ بِالْمَرْوَةِ وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا قَالَهُ الطَّاهِرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ زَهَابَ الرَّجُوعِ شَوْطٌ وَاحِدٌ
لَقَالَ سَبَبًا لِلصَّفَا لَدَى الْمُسَوِّطِ فَانْ قِيلَ الْوَاجِبُ الطَّوَافُ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى مَا يَدْرِيهِ حَتَّى يَعُدَّ شَوْطًا
وَاحِدًا فَلَمَّا الطَّوَافُ هُوَ الدُّورُ وَانْ حَوْلَ النَّبِيِّ فَلَا يَزِيدُ وَرَجُوعُهُ إِلَى اللَّهِ وَهَذَا السَّجْدَةُ حَقٌّ فِي كُلِّ مَرَّةٍ
قَوْلُهُ عَدُّ لَنَا عَدُّهُ فِي الْحَجَّارِ بِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ فِي مَا وَرَدَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَأَمَّا دُرُّ هَذَا اللَّغْظِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
لَا زِلَّ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا أَحْمَرُ وَرَزَقَ الطَّوَافُ عَمَّا كَانَ الصَّنَمُ عَلَيْهِمَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَسَافًا وَنَابِلَةً
فَأَنزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ يَنْبَغِي فِي الْآيَةِ أَنَّ الْمَقْصُودَ حَجَّ النَّبِيِّ فَقَوْلُهُ تَعَالَى فَمَنْ حَجَّ النَّبِيَّ وَكَانَ لَدَى الْإِلَهِ
أَنْ لَا يَنْتَصِلَ بِالنَّبِيِّ مِنَ الطَّوَافِ لَوْ تَعَالَى هُوَ مُتَصِلٌ بِهِ فَلَا يَبْلُغُ رَجْعَهُ السَّبْعَ رَجْعَهُ الْأَصْلَ فَمَنْ فَتَحَ
الْوُجُودَ لَا الرَّئِيبَ وَكَانَ السَّجْدَةُ مَعَ الطَّوَافِ بِالنَّبِيِّ بِطَبِيعِ الْوُقُوفِ بِالشَّعْرِ الْحَرَامِ مَعَ الْوُقُوفِ بَعْدَهُ وَدَلَالُ وَاجِبُ لَا
رَبِّ فَمِنْ هَذَا لَدَى الْمُسَوِّطِ قَوْلُهُ هَذَا سَانِ الْأَوَّلِيَّةِ يَعْنِي التَّوَجُّهَ إِلَى عَرَفَاتٍ بَعْدَ مَا صَلَّى الْفَجْرَ
يَوْمَ عَرَفَةَ عَنَّا أَوَّلِي أَقْدَرُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَا لَوْ تَوَجَّهَ إِلَى عَرَفَاتٍ مَا زَالَ عَمَلُهُ أَوْ قَبْلَ أَنْ
يَصَلِّيَ الْفَجْرَ يَوْمَ عَرَفَةَ مِمَّا أَجْزَاهُ لِمَا دَرَأَ اللَّهُ لَأَسْأَلُ عَنْ هَذِهِ الْأَقَامَةِ مَنَاسِكُ قَوْلُهُ مَعَ الْإِلَهَامِ يَعْنِي
مَعَ الْإِلَهَامِ الْأَبَرِ لَا يَحْزَنُ لَهَا جَمْعُ عَزَائِي حَسْبُ رَحْمَةِ اللَّهِ حَمَانِي الْمَعْرُوفُ قَوْلُهُ أَدْلَا مَنَافَاةً يَعْنِي لَمَنَافَاةً



الحج
الذي
هو
الذي
هو

من الصلوة والوقوف فان المصلي واقف الا ترى ان النوم والخلل والشرب وسائر الافعال لا يكون منافية للوقوف
فالصلوة او لا لا يكون منافية علم ان تقدم العصر على وقته ليس بالحاجة الى امتداد الوقوف بل الصيانة
للمجاعة فانه يعسر عليهم الاجتماع بعد ما بقوا في الموقف ففان الجماعة في العصر فتقدم على وقته احراز
لفضيلة الجماعة او يقول سلمنا ان حوز التقدم للحاجة الى امتداد الوقوف ولان المنع غير محتاج الى تقدم
العصر لاستدامة الوقوف لانه عكس ان صلى العصر ووقف في موضع وقوفه او لا يقطع وقوفه بالصلوة
خلافا للمصلي بالجماعة حيث لا علمهم اذا الصلوة بالجماعة في الموقف لانه موضع هبوط وصعود لا يمكن تسوية
الصفوف فيها فتحا حوز الى الخروج منه والاجتماع لصلوة العصر فيقطع وقوفهم وامتداد الوقوف في الموقف
الى غروب الشمس واجز قول **ان ورد الآثار** روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اصل دعائي
ودعا الانبياء قلبي بعهد الله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير
وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري
واعوذ بك من الهم والحزن ومن الجبن والبخل ومن سوء الفطن ومن سوء التوفيق ومن سوء العاقبة ومن سوء الحساب
من سوء الرياح قول **في غلبته** وهو ظلمة آخر الليل المراد هنا الظلمة الناقصة من طمان الليل بعد طلوع
البحر قول **في ظلمة** ضعفة اهله يعني من رزق الله في الدنيا ما هو رزقها في الآخرة والمذكور في الدار مجرّد الزلزال
وانه ليس من كمال الاجماع فهو ضعفه او لا لا يكون رزقا لانه غير مقصود قول **في الحديث** طاهر بالرحم قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم رحم الله الخلقين قبلي والمقصود فقال والمخلقين حتى قال في الرابعة والمقصود
فقط طاهر في الدعاء لان مرار الخلقين قد الله افضل لان في المسبوق قول **في عطف الطوارق** قال الله تعالى فكلوا
منها واطعموا البائس الفقير ثم لقضوا نعمهم ولو فؤادهم وليطوفوا عطف قضا التفت بهم على الاكل من
القرايس والمراد قضا التفت في يوم النحر بالاجماع فكل الطوارق المعطوف بالواو بالطريق الاولى لان في التاخير
ولا تاخير في حرر الواو قول **من الغن** يريد به اليوم الثالث يعني عند اليوم الثاني النفر الاول في اليوم الثالث
من ايام النحر وهو آخر ايامه والنفر الثاني في اليوم الرابع قول **في يومين** المراد الثاني والثالث من ايام النحر
فانه اذا تعجل في آخر اليوم الثاني من هذين اليومين كان متعجلا في يومين قول **فاد اراد ان يعجل النفر**
الى اخره يعني اذا اراد الرجوع بعد ما رى الحجار الثلث في اليوم الثالث من ايام النحر لانه لعله تعالى من تعجل
في يومين يعني من نفر بعد ما رى الحجار الثلث في اليوم الثالث من ايام النحر فلا اثم عليه ومن تاخر في نفرة حتى رى
في اليوم الرابع من ايام النحر فلا اثم عليه بل اهل الجاهلية فريقان منهم من جعل التعجل اثمًا ومنهم من جعل
التاخير اثمًا فورد النص في الماغم عنهما تعجل واستعجل احرام مطاوعين ومتعجلين والمطاوعة او فوق بقوله

ومن

ومن تاخر قول **في وقته** حلاق السافعي رحمه الله الضمير يرجع الى قوله له ان ينفر ما لم يطلع الفجر فان
خيار النفر الى مكة عند طلوع النحر من اليوم الرابع عندنا وليس له ان ينفر بعد ذلك وقت الذي وعند
السافعي رحمه الله عند غروب الشمس من اليوم الثالث وهو المراد بالحلل المذكور هناك ان اليوم الرابع محل
الذي وانما سقط بنفر وجز في يومين بالنصر ولم يوجد النفر في يومين فلا يسقط ولما الله وحل النفر في اليوم
الثاني عشر اعتبارا وحكما بل لئلا يترك الذي في النهار وري في الليل حاز فكذا في حرم النفر جعل للموجود في
النهار قول **في سائر الايام** اراد به اليوم الثاني والثالث لا اليوم الاول لانه لا يجوز الذي فيه الا بعد طلوع النحر
قول **في الليلة الثانية** يعني بانوا لم ير مواعد الزوال وامر عليه السلام بالقضاء في تلك اليوم قول **في**
ولاشي عليه لانه لما استرخى في الرعدة لا يحل بالتاخير شي من الواظطر المبرور والمساوي في رمضان لا يحل
ما قطارها شي من الحرام قول **في فعله** يعني بالاداء والتفان وهو متاع الرجل واهله قول **في نزل** بالخصب
وهي ارض وان حصى يقر من مكة يقال له ابطح والخصيب النزول في قول **في هو الاصح** كان ابن عباس رضي
الله عنهما يقول النزول فيه ليست بسنة ولكنه موضع نزول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه اتفاقا قول **في**
خيف حقيق من دانه حقه الثاني عطف بيان وانما عطف عطف بيان لئلا يتوهم خوف من ان المسرور احتجوا
في المحصر وتقاسموا واتفقوا الحمد فيما بينهم ان لا ينزلوا النحر ان ينزلوا النحر الى بني هاشم ولا حال الطوم ولا
ساحلهم حتى يضطروا فيسأمو رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم فلما انصرف الله تعالى رسوله عليه السلام
وجعل المسرور مغمورين قال **انا نازلون** غدا ان سال الله تعالى بذلك الموضع الذي تقاسم فيه المشركون عرقا
انه نزل به فصار اراه للمسرور لطيف صنع الله تعالى به فصار ذلك سنة بالزل والاصطباع قول **في**
وقف بعد الزوال دار الله تعالى مجل في بيان اول وقت الوقوف واخره فعلة بعد الزوال بيان اوله وقوله
عليه السلام من ادرك عرفه بليل بيان اخره قول **في دلالة والادب** دلالة على ان الاذن انما احاط في
شرب ماء السقياية ونحوه بعد على الاذن وحل فيه اللحم واوقد النيران تحت فجا انسان فطحنه لم
يكن ضامنا لوجود الاذن دلالة قول **في فاهدا** الكافي يعني لما كان الهدى في التمتع والقران يسلم من
منازل الحج وضعا وجب شتر النعمة الوقوف في الجمع بين العبادتين وغيره فربح بالحجابه ولا يختص بمكة
فاهدا الكافي بالتوجه فيه وفي غيره توقف على الادراك والسوق على ان الهدى المتعة من التاخير في الاحرام
باليسر لغيرة ولهذا الوساو التمتع الهدى لمتعة لا باح له التحلل عن احرام العمرة قبل احرام الحج قول **في**
غير معاد لان من عادة العرب ان لا تقلدوا الشياه وقال ابن عمر رضي الله عنهما لا تقلد الشياه وانما تقلد
البدنه ومن في حكمه التقليد الله بيبه الله عن قرب يصير جلده مثل قطعة هذا النعل

٢

٢

والنحوه الى عرفان ليس بركن فان التمتع
عن المتعة فقال معناه كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا انما عنهما متعة النساء
ومتعة الحج وتاويله انه ذكره ان خلقوا من الزوار في شيء من الاوقات لان يكون التمتع مروه عند بليل
حلت ضي من بعد قول في عمرة القضاء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احرم للعمرة فاني مكنه منعده
اهل مكة ورجع صلى الله عليه وسلم ثم وقع الصلح بينهم فمضى تلك العمرة قول في غزاهما الذي اول
مناسك الحج في هذا اليوم الذي تجاز اول مناسك العمرة هو الطواف ثم الحاج فطعنوا في التلبية عند افتتاح الذي لا
قبله لانه هو المفصول فلا لا المعتمر يقطعها عند افتتاح الطواف قول في خلاف المفرد لان المفرد عليه طواف
القدم وفي طواف القدم نوى بالرمل بخلاف التمتع فانه لا يات به بطواف القدم قول في بعد انعقاد سببه
وهذا الامر السبب الموجب لهذا الحكم هو التمتع ودلا واقع بالعمرة لا بالحج لان الحج يقع في وقتا والعمرة في
اشهر الحج كان بعد من البر البايير والحج الفجر من الله علينا وشرع العمرة في هذا الوقت فادعاه هذا التقدير
العمرة هي الاصل في باب التمتع اذ الترفه والتزوق حصل بشرعا في وقت الحج فادعاهما بعد ما احرم بالعمرة
وجاز يجوز لانه بعد انعقاد سببه وهذا الخلاف ينسب على اصل وهو ان هذا الدم الذي كان الصوم خلفا عنه
دم شدة لعمدة التمتع من العبادات وعند دم حرام ما عدا من النقص في سفر الحج اذ الامور عند افضل
فعل الاحرام بالحج لا يحقق النقص قول في اتفاقا وذكر لان الهدايا كانت مهيأة الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم وكان يدخل بها يعبر من قبل الروس وكان الرمح سمه لا محالة كان يقع الطهر او لا على يسار العبر
الذي هو على يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يعطى على يمينه واشهر الاحرام من قبل يمين العبر اتفاقا
فصار الامر القصدى احوالا اعتبار ادا ان العبر واحدا قول في يوم التزويد وهذا السر بلازم حتى لو احرم
يوم عرفه يجوز ولان احرام اهل مكة يوم التزويد فلعلة خصه به لهذا المعنى قول في او استقبلت استقبل
الامر واوله اي استأنفه واستأنه كان النبي صلى الله عليه وسلم منع وساق الهدى ولما فرغ من افعال العمرة امر اصحابه
ان يخلعوا رؤسهم ويخلعوا وهم بطور ان النبي صلى الله عليه وسلم هل يخلع عن العمرة ام يصبغ بافعال الحج فقال عليه
السلام لو استقبلت من امري يعني لو علمت في استأشروني في العمرة ما استدرت اى ما علمت الا ان هذا
العارض يعرض في هذا الوقت لما سقت الهدى ولما علمت ما كنت به عمرة وتخللت منها فاعل شاعلا اعرض
لنبي عليه السلام بحاج الى التخلل قل محي او انه فقال عليه السلام هذا القول والله سمى التخلل عند سوق الهدى
ولان الحلال يصير بالسوق محرما في الاستئذان ولا في سقى الاحرام به اول قول في حلق يوم الحرة التخلل بالخلق
عند ابي حنيفة رحمه الله موقف بالحرم وبانام الحرة وحوا وعند محمد رحمه الله بالحرم وحوا وبانام الحرة استحبابا

باب الفرائض الاوان ان يورد في سفر على حدة ولا الواردى العمرة في
غير اشهر الحج والحج في وقت او لا ثم اعتمر بعد الفراع من الحج قول في لان الجمع قد جمعوا في الجمع بينهما
والاحرام قبل اداها لان الاكل اداها فاما فادلهم يطف للعمرة اصلا قول في ولا اخر دلا في الدعاء اي
في دعاء التيسير بان يقول اللهم اني ارد الحج والعمرة فيسرها لي لا بأس به لان الواو والجمع وان كان الاول يقدم
العمرة لانهما تقدم فعلا وكذا ذكر في قوله تعالى فمن جمع بالعمرة الى الحج قول في وتخلل عندنا بالخلق لا
بالحج وعند الشافعي رحمه الله يخلل بالحج روى انه عليه السلام قال فلا يخلل منها حتى احل منهما وفي
رواية لا احل حتى احرم وعنده الرواية مسلم الشافعي رحمه الله وقال يخلل العارز يكون بالحج وقلنا التخلل
حاصل بالخلق في المفرد وتاويل الحديث حتى احرم اخلق بعمرة على ما روينا انه عليه السلام خلق راسه
بعد حج الهدايا قول في ضي من بعد وقصته انه قال اني كنت امر انصرانيا فاسلمت فوانت العمرة والحج
واجنس على فاحرمت وانك بطوافين وسعير واني بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
هذا اصل من يعبري يعني لم يدخل افعال العمرة في افعال الحج فاحرم من بدل عمرة صلى الله عليه فقال
هذه ليست بشئ قول في مفقوده النص او يدخله النقص يعني قوله تعالى بلنذ انام في الحج صار
مقرا بغير هذه الايام المسمدة فصار بقدره تضام بلنذ انام في الحج غير هذه الايام اولان هذا التام
المشهور على نقض ما في صوم هذه الايام فلا مادي عدا الايام ثم لا يوردى بعدها لانه بدل والابدال
لا يضر بالري والشرع ما جعل الصوم بدلا الا في وقت الحج وهذا الخلاف الذي لا يكون بدلا لا يكون
اصلا والنص ببقاء نوى الحج حيث قال في التيسير من الهدى قول في دم التمتع ودم التخلل
انما يكون لوقوع التخلل قبل اوانه قول في التوجه متوجه لانه ما مود بعض الطاهر ما دار الجمعية والسعي
الى الجمعية سبب متوصلا الى الجمعية فاقم مقام المسبب في اعاده الطاهر فاما القارن والمصحب فمعيان
عن التوجه الى عرفان قبل اداء العمرة فلم يكن سببا متوصلا الى رفض العمرة شرعا فليق مقام
الوقوف بعرفان ورفق اخر اذا الجمعية مناف لبقاء الطهر والسعي من ضرور ان الجمعية وما كان من ضرور
الشيء الحثي من وجده الضيافة التيسير الحقت بالتجارة في بار الاذن بالتجارة فجعل السعي ملحقا بالجمعية
من وجده فصار منافيا لبقاء الطهر من وجده والشيء لا يام مع وجود ما نافذ من وجده اذ الجمع بين
النافعين مستحيل من وجده فحقق المسبب من وجده مستحيل فلم يبق الطهر مع السعي فاما الوقوف بعرفه
لانافي بقاء العمرة صحه فاما في صحه في حق القارن والمصحب بعد الوقوف بعرفه وانما
الحاجه هنا الى مراعاة الترتيب في الافعال فاما لو رما هو الركن من الحج قبل ركن العمرة لم يوجب فوات الترتيب

والوجه

١٥

والتمتع قل صح ان عمر رضي الله عنه على الناس
عن المتعة فقال معناه كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا انما عنهما متعة النساء
ومتعة الحج وتاويله انه ذكره ان خلقوا من الزوار في شيء من الاوقات لان يكون التمتع مروه عند بليل
حلت ضي من بعد قول في عمرة القضاء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احرم للعمرة فاني مكنه منعده
اهل مكة ورجع صلى الله عليه وسلم ثم وقع الصلح بينهم فمضى تلك العمرة قول في غزاهما الذي اول
مناسك الحج في هذا اليوم الذي تجاز اول مناسك العمرة هو الطواف ثم الحاج فطعنوا في التلبية عند افتتاح الذي لا
قبله لانه هو المفصول فلا لا المعتمر يقطعها عند افتتاح الطواف قول في خلاف المفرد لان المفرد عليه طواف
القدم وفي طواف القدم نوى بالرمل بخلاف التمتع فانه لا يات به بطواف القدم قول في بعد انعقاد سببه
وهذا الامر السبب الموجب لهذا الحكم هو التمتع ودلا واقع بالعمرة لا بالحج لان الحج يقع في وقتا والعمرة في
اشهر الحج كان بعد من البر البايير والحج الفجر من الله علينا وشرع العمرة في هذا الوقت فادعاه هذا التقدير
العمرة هي الاصل في باب التمتع اذ الترفه والتزوق حصل بشرعا في وقت الحج فادعاهما بعد ما احرم بالعمرة
وجاز يجوز لانه بعد انعقاد سببه وهذا الخلاف ينسب على اصل وهو ان هذا الدم الذي كان الصوم خلفا عنه
دم شدة لعمدة التمتع من العبادات وعند دم حرام ما عدا من النقص في سفر الحج اذ الامور عند افضل
فعل الاحرام بالحج لا يحقق النقص قول في اتفاقا وذكر لان الهدايا كانت مهيأة الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم وكان يدخل بها يعبر من قبل الروس وكان الرمح سمه لا محالة كان يقع الطهر او لا على يسار العبر
الذي هو على يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يعطى على يمينه واشهر الاحرام من قبل يمين العبر اتفاقا
فصار الامر القصدى احوالا اعتبار ادا ان العبر واحدا قول في يوم التزويد وهذا السر بلازم حتى لو احرم
يوم عرفه يجوز ولان احرام اهل مكة يوم التزويد فلعلة خصه به لهذا المعنى قول في او استقبلت استقبل
الامر واوله اي استأنفه واستأنه كان النبي صلى الله عليه وسلم منع وساق الهدى ولما فرغ من افعال العمرة امر اصحابه
ان يخلعوا رؤسهم ويخلعوا وهم بطور ان النبي صلى الله عليه وسلم هل يخلع عن العمرة ام يصبغ بافعال الحج فقال عليه
السلام لو استقبلت من امري يعني لو علمت في استأشروني في العمرة ما استدرت اى ما علمت الا ان هذا
العارض يعرض في هذا الوقت لما سقت الهدى ولما علمت ما كنت به عمرة وتخللت منها فاعل شاعلا اعرض
لنبي عليه السلام بحاج الى التخلل قل محي او انه فقال عليه السلام هذا القول والله سمى التخلل عند سوق الهدى
ولان الحلال يصير بالسوق محرما في الاستئذان ولا في سقى الاحرام به اول قول في حلق يوم الحرة التخلل بالخلق
عند ابي حنيفة رحمه الله موقف بالحرم وبانام الحرة وحوا وعند محمد رحمه الله بالحرم وحوا وبانام الحرة استحبابا

١٤

وعند ابو يوسف رحمه الله هما جميعا استجابا قول **قوله** مستحق عليه بعض لاصل الخلق لانه خلقه موقفا بالحكم
وجوابا على قول ابو حنيفة رحمه الله وعند ابو يوسف رحمه الله استجابا بان العود مستحقا عليه وجوبا
واستجابا واستحقاق العود منع صحة الامام **قوله** في السقرة الاولى قاعه لانه وان اخرج ملكه او البصره
دلو الى ارتفاعه بالعود الى منزله لان الانسان اذا خرج من وطنه ما دام من دياره في سفره يعد للبلد سفرا
واحدا وان اضر ان يلزم انشا السفر من الوطن ولهذا الواوحي يارح عنده من وطنه وادانقت السفره
الاولى من وجهه او من طرجه وقد حصل له نسيان في هذا السفر في الدرع احتياط لان العادة ثبتت
بالشبهات ثم لو هما ميقا يثبتان لا يخرج عن نونه ممتعا لان هذه النكبة لبيان ان ميقان الممتع في الحج ميقان
اهل ملكه ولو ان المني اخرج من الحرم واخرج بصير محرما بالاجتماع وان كان ميقانه الحرم فلا هذا وهذا
لان الاصل في الممتع ان يكون حجة عليه وللزواجر خارج الحرم يصير ممتعا على ان المني ممتعه حصول
النسيان في سفر واحد والشبهة لا يسقط بعرض لو هما ميقا يثبتان **قوله** في اهل البصرة دارا يعني بعد
ما دخل اقليم الحج فاما اذا خرج من الميقان قبل اقليم الحج واهل البصرة دارا ثم اعتمر وجع من عامه دلل فهو
متمتع في قوله جميعا **قوله** في بان على سفره وهذا لانه ما فساد العزم خرجت السفره الاولى عن صلاحه
التمتع وهو ما لم يعد الى وطنه على تلك السفره من وجهه وهو ان لم يخرج من ملكه عنده فان هو عن العزم الثانيه
منزله المكي فلا يعود متمتعا بالشك وهذا لانه ما اذا اهل البصرة دارا قبل اقليم الحج والمسئلة كالحال لان
العزم الموراد قبل اقليم الحج لم يفسد فسادها لا يخرج السفره الاولى عن صلاحه الممتع والحاصل
ان خرج الى البصرة بمنزله رجوعه الى وطنه عندها ومنزله لسته في ملكه عنده **قوله** واما ما تمتعت الى
اخره دم الممتع واجب بسبب اخر ودم الاضحية بسبب اخر والواجب ان يغاير ان لا يكون احدهما عن الاخر
والرجل والمراد فيها الا انه وضع المسئلة في المراد لان فيه الاضحية في دم المتعة جمل وذكر الترمذي ما قيل
انما كانت واقعة امره فافتى ابو حنيفة على حسب الاستفتاء فصار دلا روايه **باب الجنائيات**

القضارة

القضارة او ان ترار الخط ان يشد على وسطه فاشد فوطه الحام **قوله** وقال ابو يوسف رحمه
رحمه الله هذا قول ابو حنيفة رحمه الله ايضا ومثله في الشك **قوله** في كون من ربح الحجة وهذا
اعتبار الاخرى بالجزء الذي قال عبد الله المحمدي هذا قول محمد رحمه الله فانه يعتبر الاجزاء وان حصة رحمه
الله لم يعتبر دلا بل يقول في مثله بالصدق **قوله** في خلق الطير فان قيل ينبغي ان يحرم عليه دمان فلبس
الاصلي في حيايه الحرم اذا كان من حرس واحد ان يحرم ضمان واحد الا ترى انه لو سورت جميع الدرر فعليه دم واحد
قوله في حله طومه عدل فان قيل الشارب عضو مقصور ولهذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببعض
الشارب واعفا الحجة وهو تركها حتى يطول من سبهما في الحكم فليس ان يحرم الدم بقصده وهو رواه عن ابو حنيفة
رحمه الله فلبس انه يتبع الحجة لانه متصل بما في الحجة **قوله** في من نوع واحد لان الاطافير طين نوع واحد
حامي خلق شعير الراس وهو انواع بالنسبة الى الاعضاء المتميزة عن الاخر بالابط والراس والعانة وعلمنا بالشبهتين
في الحالين تشبه الاتحاد عند اتحاد المجلس وتشبه الاتحاد عند اختلافه كما في تكرار لوة ايه السجدة
قوله لان الغالب فيه معنى العبادة لان حمة العبادة لازمة فيه وهو استراط النية اما حمة العقوبة
غير لازمة فيه لما ان حمة العقوبة مبنية على وصفة العمل فيه وصف العمل فيه غير لازمة فيه لانه ما يجب
على العامد مح على الناس ايضا **قوله** في سلق الجماع وهذا لان المنهى عنه الوقت وهو
اسم الجماع وما سعلق بعين الجماع من العقوبة لا سعلق بما ذكره في المانع ما يجب في الحج القضاء فلو نظير
العبادة في الصوم ولا يجب العبادة بالجماع فيما دون الفرج اجما فذلك لا يجب القضاء هنا الا ان قد معنى الاستمتاع
بالمراه ودلا محظور الاحرام ويلزمه الدم ان اول من اخل بالجماع في الصوم لان الزنى فيه الف من قضاء الشهوة
ولم يوجد دون الاثر فيما دون الفرج فلم يحرم وعند الاثر في وجب قضاء اهل الشهوة للزنى مع النقضات
يفسد الصوم ولا يجب العبادة **قوله** في غير القبيل منها الى من الرجل والمراد او من السبيلين ومراده الذم
قوله في الخطر يعلم على العواض بناء على اصله ان الاكراه متى اباح الفعل انعدم اصل الفعل من المكروه
في الاحكام والصوم بعدم اصل الفعل من النائم ولهذا قال لا يفسد الصوم بهذا الفعل في حاله الاكراه او النائم فذلك لا
الاحرام وعندنا بان هذه العواض في رفع الائم لا في اعدام اصل الفعل الا ترى انه يلزمه الاعتسار ونست به
حرمه المصاهرة فذلك لا سعلق به فساد النسك وسوى ان كان الزوج محرما او حلالا بالغا او صغيرا عاقل او
مجنونا او يلو المراه مخونه او صغيرة لان فساد النسك سعلق بالجماع ودلا لا يمنع بهذه العواض **قوله**
لما وجد الحابر على الطائف بغير طهارة علم ان الطهارة ما وجد في المسجد وحيث ايضا حتى نفس الطواف لانه
صلوة من وجهه وبذل عليه حوا وحول المسجد المحزن والرواية في الاسرار فان قيل لو كان كذا لما عطل في منع

قوله وليس عليه ان يعاقب
امر الله الى اخره وهذا لان
الاقتناء ليس سلا في الادا
فدا في القضاء ولا يحل الاحرام
بالمفارقة بالاداء ولا في الادا
لان في اقتناء اخر الوقوع
في الوقوع في الاقتناء خوف
الوقوع في الزنا فلو كان الاحرام
عنه

2

هذه أو أكثره ويقوم الدم مقام هذه أو أكثره كطواف الصدر بحج الصدقة بترك أفاءه قول مستحق الإعادة
 الأصل المستحق تجده إذا وقع في وقته تصرف إلى جهته ونظرت عليه على خلاف ذلك إذا سجد في
 الصلوة ونوى الطوع يقع عن المستحق وإذا أنزل سجدة من الركعة وسجد السهم وهو يعلم بالأولى
 سجدة أخرى سجد في السهم عن الصليبه وإن كان نوى السهم وإذا صرف طواف الصدر إلى ما عليه فالمعتمد
 من الفرض هو الأول حتى حل الأول والثاني حيزا له عند الشئح أو الحسن الخرجي وقال الفقيه أبو بكر الرازي
 رحمه الله المعتمد هو الثاني حتى يحل الأول بدليل أنه بحج من تأخير طواف الزيارة عند أبي حنيفة رحمه
 الله في هذه المسألة ولو كان المعتمد هو الأول لم يكن مؤخر الطواف الزيارة هذا حتى قرأ الفاعله ولم يقرأ السورة
 ورجع إن لم يعمل إلى القيام صار هذا الرجوع مغذافا عن عاد إلى القيام وقرأ السورة ورجع فالمعتمد هو الثاني
 حتى لو لم يرجع فسدت صلواته والجامع بينهما أن الرجوع مستحق الإعادة بالعود إلى القيام والقراءة بالطواف
 مستحق الإعادة بسبب الخبايه ونسأ منه الفرق بينهما إذا طاف طواف الزيارة جباها هذا ونسأ إذا طاف
 محدثا أنه لم يسقط طواف الصدر إليه لأن الإعادة ثمه مسيح لا مستحق فطواف الصدر واجب فلا يجوز صرف
 الواجب إلى ما ليس بواجب والثاني أن صرف طواف الصدر إلى طواف الزيارة في فصل الحمايه غير مفيد لأن
 دم نقصان طواف الزيارة أن سقط سقط طواف الصدر إليه لله بحج من آخر ترك طواف الصدر وفي صرف
 طواف الصدر إلى طواف الزيارة في فصل الحمايه فأيده سقوط المحرور وإن وجبت شاه بترك طواف
 الصدر والمعنى في حوار نقط طواف الصدر إلى طواف الزيارة أن طواف الزيارة ركن واعتباره وحيز لا
 يشترط فيه النيء أصلا وإن كان الصلوة والوقوف يعرفه لاستطرافه النيء أصلا ومع تونه رشا كان عبادة
 مقصوده ولهذا صح السفل به خلاف الوقوف وعند الاعتبار وجاز استطرافه النيء المعينه فقلنا
 بالانقضاء بحج النيء فده عملا بالوجيبين وإذا شترط فيه أصل النيء لا غير حاز أن يكون الواقع بئنه الصدر
 واقعا عنده قول في فعله دم لترك الطهارة فإن لم يترك الطهارة في طواف الزيارة بحج الدم أيضا
 فيلزم الاستواء في الموحى في الأفرق في الموحى فلف هذا نظير وجوب سجدة في السهم في الفرض والفق
 في الصلوة بترك الواجب أو تأخيرها لأن الحار نوع واحد من حيث أن ترك الواجب بوجوب الدم لا الصدقة كما
 بوجوب سجدة في السهم في الصلوة فصار الحار نوعا واحدا فإن قيل سئل عما إذا طاف طواف الصدر محدثا
 عليه صدقة فلف الانسجام ففي رواية أبي حفص الديبر عليه الشاه قول في بعيدهما فإن قيل لم يعرج
 وأنه لا حجاج إلى الطهارة لعدم بعلقه بالنت فلف بعيد السعي لسعده الطواف إذا السعي بدور الطواف
 غير مشروع فإن تبعه والتبع لا يعطي له حكم نفسه بل حكم أصله قول في أعاده لا شيء عليه ولا يقال هذا

وهو طاروا الى اقامتها والصلوات طاروا الى اقامتها من
 الصلوات الى طاروا الى اقامتها من الصلوات الى طاروا الى اقامتها من
 وعليه من اقامتها من الصلوات الى طاروا الى اقامتها من
 وله طاروا من اقامتها من الصلوات الى طاروا الى اقامتها من
 وصلوا من اقامتها من الصلوات الى طاروا الى اقامتها من
 من طاروا من اقامتها من الصلوات الى طاروا الى اقامتها من

السعي بفعل من وجده السفل بالسعي غير مشروع لان السفل بالسعي عقبة طواف السفل مشروع الا انه لا
سعي في اطوفه الحج الامره واحده اما فيما رواه الطوقه الحج جزيده قول **قوله** ولم يعد السعي في الصحيح لا
يجز عليه شيء لان الطواف اصل والسعي تبع ادلا وجود السعي الاعقب الطواف والطواف واراعيد
فالمغني به هو الاول لان الاعاده بسبب الحزن لا يرفع الاول وقد حقق السعي عقبة طواف معتد به فلا
يجب تكرار اعاده السعي شيء **قوله** لان المنزلة لا يصير مستردا فان قيل وجاز سقط ولا يحج عليه
شي لانه لو ترك الوقوف بالنهار اصل لا يحس شيء وان لا يحج هذا اولى وهذا رواه عوالي حنفه رحمه الله رواه
ابو سجع قلنا الوقوف بالنهار شرع معتد الى وقت الغروب فاذا وقف بالنهار فقد التزم الامتنان فاذا
ترك بعزم التزم صارت اثاره للواجب فاما من وقف ليلا في باصل الوقوف ولا امتداد عليه فلا يلزم شيء فان
قيل الوقوف بالنهار لما دار مقدار او بالليل غير مقدار فاما لو حوّل الوقوف بالنهار بالمقدار الذي قدر به وجب
او لا يعتد بساير العبادات المقدره وهو قول مال رحمه الله والحج ارض الوقوف ليس بمقدار مما في الليل
الا انه حرج امتداد خبر الواحد **قوله** في ما في الحلق فان قيل ادخلوا ريع الراس ثم حلقوا لا يلزم
في ازمان متفرقه حرج عليه اربعة ما سعي ارج عليه ثلاثة ههنا قلنا التكرار انما يحجب غروب الشمس من
اليوم الثالث لانه ان لم يرم في اليوم الاول لم يرم في الثاني على الترتيب بان يرمي حمار اليوم
الاول او لا ثم حمار اليوم الثاني فعلم انه لا يتحقق البرك الا بغروب الشمس من اليوم الثالث وعند ذلك يحد
جنس الجنائده فالحج الموحى حلقه راسه او طيب جميع بدنه وهذا بخلاف الحلق لا حلقه ريع
جنائده من جبهه وجود الدم فاذا اختلفت ازمان وجب ههنا ان لا يترك احلاف المذبح في تلاوة اية
السجدة فلا يترك الحلق فاما ترك الذي انما يحقق في زمان واحد وهو غروب الشمس من ايام الرمي فصار
ممنوله تكرر التلاوة في مجلس واحد **قوله** ولا يجب مع القضاء شيء آخر مما لو اصر الصلوة عن وقتها
ولا يوجب حنفه رحمه الله ان الماخير عن المذبح بوجوب الدم فذلك الماخير عن الزمان والحامع بينهما ان
الماخير نقصان ونقصان الحج بغيره بالدم على ان تاخير الواجب في احوال الجبر ملحق بتكرارها خيرا الواجب
ملحق بتكرار الواجب في احوال سحر السجود والصلوة والحج عن قولها انه لا يجب مع القضاء شيء آخر انه
اخره انما اراد ان الحج ملزمه القضاء مع جبر النقصان مما لو اصر من اركان الصلوة بلزمه القضاء مع
سحر في السجود **قوله** في الحاصل الحلق يخص بالمذبح والزمان عند ان حنفه رحمه الله المذبح هو الحرم
والزمان ايام الحرف وقال ابو يوسف رحمه الله لا يخص بهما وقال محمد رحمه الله يخص بالمذبح والزمان
لان اختصاص المناسك بالمذبح هو اختصاصها بالزمان لان جميع المناسك مخصوصة بما اكتمل ومن

المناسك

المناسك ما يقع قضاء في غير وقتها فغير المذبح ولا يعتبر الزمان ولا يوجب حنفه رحمه الله ان الحلق
حلق خروج عن العبادة والخروج انما يقع بما يصاد الركن وما يصاد به لا يخص بواحد منهما ولا ي
حنف به رحمه الله ان اراد الحج محصنه بالزمان بل ليل انه لو وقع في غير وقتها يقع قضاء ادا وقوله
انه خروج عن العبادة قلنا نعم ولله منى عنده فاعتبرناه من حيث انه منى وعنده الاعتبار بمرور
الحلق ههنا من له السلام في باب الصلوة في المعنى الذي شرع له فاذا اصره عن الزمان والمذبح فقد علم
النقص فوجب جبره بالدم **قوله** فعليه دمان عند ان حنفه رحمه الله اختلف
المشايع رحمه الله في حرج هذه المسئلة بعضهم قالوا عليه دم واحد لحلم القرآن ثم انه اصر الدم عن
الحلق ومن حقه التقدم على ما قال عليه السلام ان اول سندا في هذا اليوم ان يرمي ثم يحد ثم حلق وتأخير
النسك عن وقته بوجوب الدم عند ان حنفه رحمه الله خلافها فاهلها عليه دمان عند ان حنفه رحمه الله
الله وعليه دم واحد عندهما وبعضهم قالوا دم القرآن واجز اجماعا ويجزى دم اخر ايضا بالاجماع بسبب
الجنائده على الاحرام لان الحلق لا يحل الا بعد الدم وقالوا يجب دم اخر وتأخير الدم عن الحلق عند ان
حنف به رحمه الله خلافها وهذا الشارح الى ان الواجب عليه دمان عند ان حنفه رحمه الله سوى
دم القرآن وقال **قوله** الجامع المجزى عليه دمان دم للقرآن ودم للحلق قبل الدم وقال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله ليس عليه الا دم القرآن وقال **قوله** سجد الاسلام خواهر زادة رحمه الله في ميسوطه
عليه دمان عند ان حنفه رحمه الله احدهما دم القرآن والاخر دم الجنائده على احد الاحرامين على سبيل
التمام فلو جنائده على الاخر ولم يجب تأخير الدم عن الحلق شيء لان هذا ليس بتأخير عن وقته لان ايام
الحرف وقتها ولم يؤخر عنهما انما ترك ترتيب الدم على الحلق وترك الترتيب لاجل الدم عند حلقه
الطواف على الحلق او ترك الترتيب في الحمار لا يلزمه شيء والدم الواجب بالحلق لا يترك الترتيب بل الحرف وحده
عن احد الاحرامين على سبيل التمام بالحلق وهو جنائده على الاحرام الاخر فلو لم يترك الدم لهذا الترتيب
الترتيب تقوية ان القرآن والتمتع الذي يسوق الهدى محرم باحرامه فاحاج الى التحليل على ط واحد
من الاحرامين على سبيل التمام ولا يملك التحلل عن الاحرامين على سبيل التمام بالتحليل لان الحلق محظور
الاحرام وانما يصير نسبا بالتحلل فاذا حلق لتحلل عن احد الاحرامين لا يحلل عن الاخر فلو كان الحلق
الاول جنائده على الاحرام الاخر ولما عجز عن التحلل عن الاحرامين على سبيل التمام بالتحليل علق الشرع
التحلل عن احدهما بالدم والدم مما يقع به التحلل مما في دم الاحصار والتحلل عن الاخر بالحلق اذ لا يقع
التحلل عن الاحرامين على الوجه المشروع الا تقدم الدم على الحلق لتحلل عن احد الاحرامين بالدم

وهو مشروع غير جائز وعن الآخر بالخلق فهو اقدم بالخلق نصيبا عن احد الاحرامين ونصير
بعينه جباية عن الاحرام الذي لم يقع به عند التخلل ولا يلزم على هذا المخرج ان يعلم الخلو وباحير الحج
سعي ان يحيط واحدهما اذ ان على ما هو الاصل في جباية القارن انما مضمونه بالدينين لما ذكرنا ان
الخلق منه يكون جباية على احد الاحرامين ووزن الآخر والذبح ليس بجباية اصلا وانما يلزم هذا الاشتغال
على من جعل الخلق والذبح جباية باعتبار قواض الترتيب كما قال في متن الدار فاعليه حرام من بالخلق
في غير اوله ودم تاخير الذبح وعلى ان جاز عنه ان الذبح والخلق في يوم الذبح ليس بجباية من حيث ان
كل واحد منهما موقت بسوم الحج ولكنه جباية من حيث انه فوز الترتيب الذي يصح عليه رسول الله صلى
الله عليه وسلم قوله ان اول نسنا الجرح فلو جباية من وجه دون وجه ولا يوجب الادما
واحد احلا في سائر جبايات القارن فصل ذكر في الايصاح ما يايوي البحر ويتوالد في البر
من صيد البر وما يتوالد في البحر ولو في البر بالصفحة من صيد البحر لا في التوالد هو الاصل والسنون
بعد ذلك امر عارض مع جباية الاصل والعارض قول في الحديث ان قتادة كان الوقت اذ رضى الله عنه
حلالا واصحابه محرمون فقتل صيدا فجاء اليهم فسألو في الصيد هل يحل لهم التناول منه ام لا فسألو رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام لا يصح هذا اشترط هذا للتم قالوا الا والى عليه السلام فطلبوا
سوي بين الدلالة والاشارة والاشارة من محطو ان الاحرام يكون الدلالة لا قول في الدار العامد
والناسي والبتدي والعايد سوا قال ابن عباس رضى الله عنه ليس في قتال الصيد خطا جرح الظاهر قوله تعالى
ومن قتل منهم متعمدا فالتقيد بالعمد لا بجرح الجرح منع وجوبه عن الخطي والحوار ان يقيده بالعمد
ليس لاجل الجرح بل لاجل المذكور في آخر الآية ليدرك وبال امره او يقول لا تجزى الدار بقول الذي عمدا
فتوهم ذلك ان قتل الصيد وجب ان يكون للدلالة بالنسبة بالعمد لا لانه هذا الوهم او قال هذا الكلام خارج
مخرج العادة وكان ابن عباس رضى الله عنهما يقول يحل الجرح على المسدي بقتل الصيد فاما العايد اليه لا
يلزم الجرح ولا يقال له اذهب فنتقم الله منك والحوار ان المراد من النص والله اعلم من عاد بعد العلم بالحرمه
ما في قوله تعالى في ايد الربوا ومن عاد فاول اصحاب النار يعني من عاد الى المباشرة بعد العلم بالحرمه لان
يلو المراد به العود الى العمل بعد القتل معناه من المبسوط قول في الدار الذي قلده اغنبر في هذا
الدار من الصيد وفي الاصل اعتبر الزمان ايضا وهو الاصح لانه لا يعمد في المحل باحلال المباح بحلف ايضا
باحلال الزمان قول في يعب ويهدر هذا الكلام اداصون والعبي شر الماء من غير ان يقطع الجرحه قوله
لا يملن الحمل عليه ودلالة وجه واحد ان لا يحل في النعمان نعامه مع ان النما له مع اتحاد الجنس البالغ والثاني

انه لا يعتبر المماثلة في المنظر عندنا وفي القدمه عند الحكم فاعلم ان المنظر لا غير علمت انه لا يملن الحمل
على المثلي صورة ومعنى معين الحمل على المثل المعنوي للوند محمود اذ في حقوق العباد كحقوقه ان التخلل انما
يصار اليه فيما احتاج الى التأمل والنظر والعدل انما شرطه لا خلاه الواجب عن طرفي الغلو والتقصير
ونقد الامر على المنسوط ودلا فيما يدرى بالتأمل والنظر لا فيما يدرى بالحس ودلا في المعنى لا في الصورة
قول في الوند مراد بالاجماع اي فيما لا يكون للقول مثل صورة مثل الحصفور وحجوه ودلا قال محمد
والسامعي رحمه الله فيما اذا قل بعامة عظيمة سميت بحج الوند لدلالة ان كانت صغيرة ضعيفة او
كانت غير ولد بعين في الوند لدلالة ان الجوارح الحكم الطعام فيما لا صورة من حيث الحلقه والمنظر
يعبر عنه المقبول فدل ان المثل من حيث المعنى مراد اعمدا النص والمثل اسم مشترك يطلق على المثل من حيث
المعنى وعلى المثل من حيث الصورة وهما معنيان مختلفان حرا وحفده فلو مشترك لا عام الا العام ما
يتناول افراد متفردة كحرد ومن شأن المشترك ان يرد اريد منه احد المعنيين لا يرد الاخر قول
اولا فانه من النعم يعني في حمل المثل على المثل المعنوي وهو القيمة عملا بجموع النص من غير ان تنصرف في التخصيص
وفي الحمل على المثل من حيث الحلقه والمنظر سطر وقد التخصيص وان الحمل على ما ذكرنا اولي قول في حرا
قدمه ما قل من النعم الوحي هذا جواب عما قاله الدار بعضي ان يكون الجرح من النعم قال الله تعالى حرا مثل ما
قل من النعم والقدم لا يكون نعمة او عما نقل النعم اسم للاهلي ونقل الاهلي لا يحل الجرح بالاجماع فعلم ان المراد
ان يكون الجرح من النعم لا ان يكون المقبول من النعم فاجاز ان المراد قدمه ما قل من النعم والدار انما يقتضي وجوب
الجرح من النعم ان لو كانت له من في قوله تعالى من النعم معقله بالجرح وهي عندنا لا تتعلق به وانما تتعلق
بقوله من النعم ايضا الهابة عايد ما في الباب ان هذا يعتمد اطلاق اسم النعم على الوحي لله منطلق عليه فانه اسم
للوحي والاهلي قول والمراد عاروي التقدير يعني قوله عليه السلام وفيه شاه وذا الجرح الصحا به
رضي الله عنهم هذه النظائر لا باعتبار اعيانها بل باعتبار القيمة الا انهم كانوا ارباب المواشي وكان ذلك اليسر
عليهم من السفور فان ذلك التقدير الواجب لا لتعيينه وهو نظير ما قاله على رضى الله عنه في ولد المغرور ونقل
الغلام بالعلم والجارية بالجارية والمراد القيمة قول في حكم به دواعل بسداد ان الصمير في قوله
حكم به منصرف الى الجرح دليل انه صعب هديا يحكم لانه يسير له او مفعول فعل الحكم ثم عطف على الهدي
الطعام والصام بهلمه او كان الحكم ان حكم بالجرح والجرح مفسر باحد الاشياء الثلاثة وكان له ان حكم باحد الاشياء
الثلاثة وقلب الصمير في قوله حكم به منصرف الى المثل لانه اقرب فدان عليه حرا مفسر باحد الاشياء الثلاثة
التي منها المثل الذي حكم به دواعل وهو دليل على ان الحكم الحكم بالمثل لا غير بل عليه على ان الاختيار انما

شرع نظر المرء عليه الجواز أو الحظر أو القاتل ولهذا عطف على قوله فخر قوله أو فخره أو عدله أو صياها
ولو كان الأمر جازا لكانا معطوفان على الهدى وجاز أن يكونا منصوبين ولا عكس لهما ما تصار ههنا لأنه
منصور له لا محالة عن جازيه أو بدله على قراءة من نصب مثل معناه أن جرى جازا مثل ما قبل وهو ما بدله أو لونه
محكوم الحكم لأن نقدره لا تعدد فيكون حكم الحكم راجعا إلى بيان مقدار الهدى لا إلى التعيين ونحن نقول
بأن الحكم يحكم بمقدار قيمة الهدى أيضا قولنا وإن رجع الهدى بالوفد أجراه إلى آخره هذا
اللفظ لا يفي وجوب التصديق فمما إذا رجع ماله بالحق عليه الصدق أيضا والفرق بينهما من وجوب
أخر أحدهما أنه إذا رجع بالوفد وسرو المذبح لا يخرج عن عمدة الواجب لما أتت ما صار مقبلا للواجب
بعد فقي الواجب معطوفا بمتدحمان ولا لئلا إذا رجع ماله ثم سرق المذبح فإنه يخرج عن العمدة لأن
الهدى قد بلغ محله ونق وجوب التصديق معطوفا بعين المذبح باعتبار أنه صار لله تعالى فستقط عداك
الحال بالزوجة والعبد الجاني إذا هلك من غير صنع والفرق الثاني أن التصديق بالهبة المذبح بالوفد إنما يجزئ
عن الطعام بشرط أن يكون في اللحم وفانقمة الطعام ومعناه أن يفي هذا اللحم بعمدة المقبول طعاما وإن عطي
للأسل من اللحم ما يبلغ قيمته نصف صاع من البر على قياس هبة الهبة أو أكسا عشرة مسالين ثوبا واحدا
أجراه من الطعام إذا كانت قيمته ما صار كل مسلين نصف صاع من البر والتصدق بالهبة المذبح ماله غير مقيد
بعمدة الشرط لما أتت من الزكاة على ما ذكرنا ونعمه إلا غير مقيد بهذه الشرط ولهذا الوصف
بالل على مسلين واحد جاز لما أتت بغير مقام الطعام حتى تسترط منه الفرق على المسالين معاملة المسلوب
قولنا وله عصبه أن يصير صيدا فإن ياتلفه ما نعا حروص الصيدية قد محله المتلف بعد الحروص بمنزلة
المغرور بصحة الولاية لأنه منع حروص الرق فيه قولنا ماله فمتان وهذا خلاف ما إذا ضرب
نظر امرأه فالتقت حننا متنا وامت الأم لما وجب عليه ضمان الأم بحب صمان الجيز لأن الجيز في حكم النفس
من وجه وفي حكم الجيز من وجه والضمان الواجب نحو العمد غير مبني على الاحتياط فلا يحجب في موضع
الشك فاما جاز الصيد مبني على الاحتياط فتخرج شبهة النفسية في الجيز ولهذا جازها قولنا
ولست بمنزلة يعني هذه الأشياء ليست بصيود ولا هي متولدة من البدن وعلة وجوب الجواز هو الصيدية
مرة ولونه متولدة من البدن أخرى فلهذا جازها الجواز لا لونهما صيدا بل لونهما متولدة من البدن والشعر
فإن قلنا في معنى أن الله التفت ثم مع ما لم يوجد فيها علة وجوب الجواز وحدها علة سقوط الجواز وهي
لونهما من يد بطبا عموما وما لم يكن موديا منها لا يحل قتله والنظر إلى هذا المعنى وجاز الجواز الجواز
القتل المحذور للواجب الجواز لا يحرم الصيدية وقوله هان البدن قولنا بطلان العدد فإن قلنا

الحق

الحق بمالحس غير هذا أيضا قلنا الحقنا بما هو في معناها من كل وجه فإن أدى الفواسق سعدى الدنيا
لأنها أسل في بيوتنا وبالقرب من الجوارح الحق ما هو في معناها عموما فاما الحاق السباع المسبوقة عموما بالحق الفواسق
بعلة الأذاعير مستقيم لأن أدى الفواسق سعدى الدنيا وأدى السباع لا سعدى الدنيا لأن أسل في بيوتنا
ولا بالقرب من الجوارح لأن السافعي رحمه الله اعتبر نفس الأذى ونحن اعتبرناه بصفه التعدي الشاغل اعتبر
نفس الأذى في أياحه القتل ونحن نعتبر الأذى المقتضى إلى الجرح قولنا العرفا إلى أي أذى في استجدار اللفظ
إلى المتعارف وهو أفعال من الملك كان المعروف بمل هذا اللفظ وعسلة ولا محله إلى محل آخر قولنا لأنه
محارب معناه أن يقوم ما هو له من الصيود بسبب الإحرام من كل وجه لونه غير موزي وما كان موزيا من
السباع عموما الناس لم يسبق لهم ولا يحكم ولا بالإحرام بالحق الفواسق وإنما ثبت بقومها بالإحرام لأنها لا
حالة الناس فلا يحكم إذا هاديات ملحقه بالصيود المباحة بهذا الاعتبار فوجب اعتبار بقومها بما سفع
منه بالصيود المباحة لأن لونه محاربا والنعوم بهذا الاعتبار لا يرد على الشاهد طاهرا وهذا لأن زيادة
القيمة في القتل والتمزق والأسل بمعنى تفاخر الملوك بما لا معنى للصيدية ولا غير معارف في حق المحرم قوله
أنا استدناه هذا التعليق من عمر رضي الله عنه دليل على وجوب الجواز عند عدم الصول والامتنان لهذا التعليق
فأبدره فإن قيل تخصيص الشيء بالذلة لا يدل على نفي الحكم عما عداه قلنا سمسر الله رحمه الله في
السير الكبير أن لا في حطمان الشرع فاما في متعام الناس وعرفهم وفي المعاملات والعقليات يدل قولنا
على ما لونه وهو قوله تعالى فمن كان مسلم مرضا أو به أذى من رأسه ففدية يعني بعد ما حلق بهذا السبب
النصر وإن ورد في فصل الحلق ولأن قتل الصيد عند الاضطراب في معناه باعتبار أن كل واحد محظور
أحراره وأقد سماوية مضافه إلى من له الحق فالحق فله ولا لئلا فصل السبع لأن الله تعالى لم يلزم
الحرم عمل إذا الصيد لونه الله إذا يده محظور أحراره فإن مباحا قولنا قام مقام المميز يعني الذبح الشرع
عرف سببا لأفاده الحل بالنص بخلاف القياس لأن الذبح لا يفسد خروج كل الدم النجس للنجس الطيب من
النجس وهو المحل في الحقيقة إلا أن الشرع أقام الذبح المشروع مقام خروج كل النجس يفسد ولهذا الوجه
ولم يسأل الله فقي ما لم يكن مشروع عا على أصل القياس فنعدم الحل عند انعدام مشروع وعية الذبح حقيقته
أن المحل هو الذبوة والذبح وفعل المحرم قلنا قال الله تعالى ومن قتلهم وقوله تعالى ولا تقتلوا الصيد
فإن بأحراره حرج الصيد في حقه عن أن يكون محلا للذبوة بالخبر والأذى وهذا لأن الله تعالى أضاف
الشرع إلى الصيد بقوله وحرم عليهم صيد البر والحرم في أصناف العيزر لا دل على عدم الحل فيه بقوله حرم
عليكم أمانكم قوله ماله الوسائط وهذا لأن الجمل إنما صار ميتة محرمة قتله وحرمه قتله بسبب خروج الصيد

عن الحلي والراجح عن اهل البيت والاسماء في سنة لا يعود ذاك الامن بخلاف الماخوذ قبل الاحرام لانه
لا يستحق الامن بحاله الاخر وانما يستحق ترك التعرض بعد ما احرم وذلك يحصل بازالة اليد الحقيقية بدون
ازالة ملا الرقبة وذلك لانه لا يقع في هذا الصيد حقان حرم الاخر وهو ملكه وهو ملكه وهو ملكه وهو ملكه وهو ملكه
فعملهما صحيح عليا ترك التعرض بازالة اليد الحقيقية نظر الجانب العبد لا بارساله مطلقا نظر الجانب
المال لا بول في حق حقوق العباد فان قيل قد امكن بحقوق المعاوضة في حقهم ليعود البدل الى من له
المال في المبدل فليس الفقير نائب عن الله تعالى في اخذ الصدقات فيجعل المال في حياض الحرم فيستحق
المعاوضة على انه وحده سبب الملا وهو القطع والاحراز الا انه حرم حرمة الحرم فاداء الحرم باداء
الصمان صار ملا له من وقت القطع فليس يحوز بغيره مطلقا الا ان فيه محذور من قطع اشجار الحرم
وسغير صيوده فان صيد الحرم يادى الى اشجار الحرم فيستظل بظلها ويختل الوبر في اغصانها فقلنا يحوز
البيع مع الراهدة قول في الاجماع لان الناس يزعمون ويحسدون في الحرم من لزم رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى يومنا هذا من غير يلمز منكر ولا جرح ولا حرمان الحرم هو المصاف الى الحرم والانتساب الى الحرم على سبيل
الامان باقطاع النسبة عن الغير بالامان فان شجر الحرم ما ينبت بنفسه مما لا ينبت الناس عادة ليس له حرمة
الحرم سواء انبتت انسان او نبت بنفسه وما لا ينبت الناس اذ انبتت انسان فلا يسي في قطعه لان ملكه الحق
فعله مما ينبت الناس عادة قول في لو نبت بنفسه يعني مما لا ينبت الناس عادة فان قيل الضمير عائد
الى الخشب والحشيش اذ انبتت بنفسه في غير الحرم لا لعله صاحب الارض فلا في الحرم فليس الاسلام عود
الصمان الى الحشيش بل الى السج والسج الدابت في غير الحرم مملوك للمال الا ان يرضى وتبين شانه والفرق
ان الحشيش في ارضنا نبت بمحاطة السج غير مضمون عن التعرض فلم يزل المال اولى من غيره بخلاف حشيش
الحرم فانه نبت بمضمونا عن التعرض فلم يزل المال اولى من غيره فان قيل انتساب الحشيش الى المال لا
يوجب قصورا في انتسابه الى الحرم فليس لان الحرم هو التعرض لسان الحرم وهذه الاضافة اختلت واسقطت
باضافة النبات الى غير الحرم بالامان فاما اضافة الى غير الحرم بالمملوكية لا تنافي كونه نبات الحرم بالصيد
المملوك في الحرم لا تنافي كونه صيد الحرم قول في وما جف فان قيل قوله عليه السلام لا تخلي خلاها
مطلق قلنا في اخر ما جف منه الحرم لانه اذا قطع ما جف نبت ما لم يخضر فان هدم المسجد للبناء
ما حسن من ذلك وقطع الصلوة ليوذي عباد الجماعة الامري ان الشوك التي نبت في المقابر لا يحل قطعها ما دامت
خضر لانما تنسج الله تعالى ما اخضرز وبعد ما جف لا قطعها ولانه لو جف الضمان سضر اهل الحرم
في انقار النار ولا نجا جف غير له الميت من صيد الحرم قول في دم الحية ودم العرته فان قيل لا ينبغي بدم

مضمون
مضمونا

عن الحلي والراجح عن اهل البيت والاسماء في سنة لا يعود ذاك الامن بخلاف الماخوذ قبل الاحرام لانه
لا يستحق الامن بحاله الاخر وانما يستحق ترك التعرض بعد ما احرم وذلك يحصل بازالة اليد الحقيقية بدون
ازالة ملا الرقبة وذلك لانه لا يقع في هذا الصيد حقان حرم الاخر وهو ملكه وهو ملكه وهو ملكه وهو ملكه وهو ملكه
فعملهما صحيح عليا ترك التعرض بازالة اليد الحقيقية نظر الجانب العبد لا بارساله مطلقا نظر الجانب
المال لا بول في حق حقوق العباد فان قيل قد امكن بحقوق المعاوضة في حقهم ليعود البدل الى من له
المال في المبدل فليس الفقير نائب عن الله تعالى في اخذ الصدقات فيجعل المال في حياض الحرم فيستحق
المعاوضة على انه وحده سبب الملا وهو القطع والاحراز الا انه حرم حرمة الحرم فاداء الحرم باداء
الصمان صار ملا له من وقت القطع فليس يحوز بغيره مطلقا الا ان فيه محذور من قطع اشجار الحرم
وسغير صيوده فان صيد الحرم يادى الى اشجار الحرم فيستظل بظلها ويختل الوبر في اغصانها فقلنا يحوز
البيع مع الراهدة قول في الاجماع لان الناس يزعمون ويحسدون في الحرم من لزم رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى يومنا هذا من غير يلمز منكر ولا جرح ولا حرمان الحرم هو المصاف الى الحرم والانتساب الى الحرم على سبيل
الامان باقطاع النسبة عن الغير بالامان فان شجر الحرم ما ينبت بنفسه مما لا ينبت الناس عادة ليس له حرمة
الحرم سواء انبتت انسان او نبت بنفسه وما لا ينبت الناس اذ انبتت انسان فلا يسي في قطعه لان ملكه الحق
فعله مما ينبت الناس عادة قول في لو نبت بنفسه يعني مما لا ينبت الناس عادة فان قيل الضمير عائد
الى الخشب والحشيش اذ انبتت بنفسه في غير الحرم لا لعله صاحب الارض فلا في الحرم فليس الاسلام عود
الصمان الى الحشيش بل الى السج والسج الدابت في غير الحرم مملوك للمال الا ان يرضى وتبين شانه والفرق
ان الحشيش في ارضنا نبت بمحاطة السج غير مضمون عن التعرض فلم يزل المال اولى من غيره بخلاف حشيش
الحرم فانه نبت بمضمونا عن التعرض فلم يزل المال اولى من غيره فان قيل انتساب الحشيش الى المال لا
يوجب قصورا في انتسابه الى الحرم فليس لان الحرم هو التعرض لسان الحرم وهذه الاضافة اختلت واسقطت
باضافة النبات الى غير الحرم بالامان فاما اضافة الى غير الحرم بالمملوكية لا تنافي كونه نبات الحرم بالصيد
المملوك في الحرم لا تنافي كونه صيد الحرم قول في وما جف فان قيل قوله عليه السلام لا تخلي خلاها
مطلق قلنا في اخر ما جف منه الحرم لانه اذا قطع ما جف نبت ما لم يخضر فان هدم المسجد للبناء
ما حسن من ذلك وقطع الصلوة ليوذي عباد الجماعة الامري ان الشوك التي نبت في المقابر لا يحل قطعها ما دامت
خضر لانما تنسج الله تعالى ما اخضرز وبعد ما جف لا قطعها ولانه لو جف الضمان سضر اهل الحرم
في انقار النار ولا نجا جف غير له الميت من صيد الحرم قول في دم الحية ودم العرته فان قيل لا ينبغي بدم

واحد اذ قيل الحرم صيد الحرم قلنا لان صيد الحرم والاحرام تنافيا في الاحكام لان صيد الحرم علوي
ورصد الاحرام وصيد الاحرام مستند ورصد الحرم فلما تعاضا وتنافيا تحكما الاحرام على الحرم
واكتفينا بحجاء واحد خلافا للحج والعمرة لانما فيهما مفعلا بموجب الاحرامين قول في تفسيره الى
الولاء ولا يلزم على هذا ما ذكرنا من ايراد الغصب فانما غير مضمونه على الغاصب لان المنع حقوقا يعترض
منه الحق لان حرمه صيد الحرم في الشارع وانما طالب الحقوق في الرمان اجمع وفي رواية الغصب لو منع بعد
طلبه بالادب ضمن ايضا ولا سبب وجوب صغار الغصب هو الغصب وانما عبارة عن نفوت اليد المحقة ولم
يوجد في رواية الغصوب وسبب وجوب الضمان هنا العرض بصيد نسب الحرم باثبات اليد عليه
لانه من بعهه عن ادي الناس وقد حقق هذا السبب في الاولاد فافتقر قابا بما يجاوز الوقت بغير احرام
الوقت اسم للزمان استعمال في المكان قول لم يرفع بالعمرة لان الواجب عليه انشاء التلبس عند الاحرام لا
بعده فهو وارث في عقد المقات فاما التي تلبسه غير واجب فلا يصير به متداركا قول في عمر ما لم يلبس لان
مقات الا في رتبة اهله عزه ما فده من عظيم ملة قال الله تعالى واتموا الحج والعمرة لله قال ابن
سعود رضي الله عنهما اعماما ان حرم عمام من رتبة اهله فادخلوا العمرة صارت مقابلة ثم فادخلوا
الاحرام الى المقات بعمر اخر العمام وهو المقات لانشاء الاحرام ولا احرام يذرون التلبس على ان حقه في
محاورته عمر ما لم يلبس فان التلبس في عودته لولا لم يلبس وانما سقط بعوده لان الحاشية سفوت حرم المقات
لا اصل الحاشية من حرم التمر من الشجر وهو نفوت حرم المقات لان نفوته بالشروع في افعال العمرة لان
الاحرام وسيلة والاداء هو المقصود فاداء الفعل بالاداء فقد حصل المقصود فلم يبق الاحرام الذي شرع
وسيلة عند حصول المقصود قابلا للتدارك فاداء عاد الى المقات قبل الشروع في الافعال فقد تدارك
حرم المقات في اوانه فلا يلزم منه شيء بالحرم اذا اخذ صيدا ثم ارسله لانه لم يذره شيء وان عاد الى المقات قبل ان
يحم سقط الدم بالاتفاق لانه بلا في المتروك بانشاء التلبس في ابتداء احرامه عند المقات قول في
فكره روى عن ابي يوسف رحمه الله انه قال هذا اذا نوى الإقامة في الستة عشر يوما فاما اذا نوى
مادور لا يسر له ان يدخل ملة الاباحرام وفي ظاهر الرواية لا فرق بينهما قول في دخول ملة
بغير احرام اذ لا اثر في النفاق للعبة قال الله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي والمسجد الحرام
فانها ملة فالمسجد الحرام والحرم فاملد والمواقف اقيده الحرم فلا يجوز ان يحاورها الانسان الا بحرام
الحمار الحرمه تلك النجاسة الامري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتد يوم فتح مكة حين خطبها وعلى
راسه مخفر فقال ان ملة حرمها الله تعالى من خلق السموات والارض لم يحل لاحد قبلي ولا لاحد بعدي

وانما احلت في ساعده من نهاره هي حرام الى يوم القيمة وقال صلى الله عليه وسلم لا يحل دخول مكة بغير
احرام وانما احصر اهل الحرم ومن تبعهم لمعنى خصهم وهو الحج البين ثم قال في حرمه الله ما كان حراما
سببا للزوم الحجة او العمرة بان مباشرة ذلك السبب منه التواما للحج او العمرة بمنزلة التبريد والتدوير سقط
بجدة الاسلام فكذا ما لو لم يدخل مكة وصار حلالا لم تحلت السنة ولما الله بلا في المتروك وفي وقتها كان الواجب
عليه عظيم باحرام مطلق لا يحرام على حجة لان الاحرام شرط والشروط قراعي وجودها في نفسه بالوضو
شرط للصلاة لا بشرط ان يكون الوضوء تلك الصلاة والصوم شرط الاعتقاد لا بشرط ان يكون الصوم
واجبا بالاعتقاد حتى لو تدارك اعتقاد رمضان حجة اذا الاعتقاد المتدور بصوم رمضان الا ترى انه لو دخل
مكة امتد باحرام حجة عليه بنور عمارة يدخل مكة وهذا من حرم المسجد وادي العرض بنور حرام حجة
المسجد وهذا خلافا لما لو تحلت السنة لانه صار دينيا في حرمه فلا ينوب عن حرمه الاسلام من تدارك اعتقاد شهر
رمضان حجة اذا داه في رمضان الاول ولا يجوز قضاؤه في رمضان الثاني وهذا الله حين اتي الى المقات بان
حق المقات في احرام يودي افعاله في تلك السنة لا في السنة الاخرى فادرجع الى المقات في تلك السنة واحرم
فقد اتي بما عليه الا ترى انه لو دخل مكة بغير احرام ثم خرج وعاد الى المقات الذي لم يدخل مكة صار حقه
مقتضيا ولا شيء عليه فكذا اذا احرم حجة عليه وبعث ما حلت السنة لم يصير متلافا للمتروك وانما لو احرم
بالحج في السنة الاولى لم يلزمه ان يودي الحج بدلا من الاحرام في السنة الثانية فعرفنا انه لا يصير متلافا للمتروك
في السنة الثانية قال واصافة الاحرام الى الاحرام قول في عندها لان العمرة هي الداخل في
اسم الحج ونسبته حصل المعصية او لان العمرة اخف مونة لانها اقل عملا لانه طواف وسعي والحج طواف
وسعي والوقوف بعرفة والعمرة يسرها ايضا لانها اقل في كل السنة سوى يوم النحر واما التشرية والحج لا
يقتضي الا في اسم الحج فبان رفض العمرة اولى وقد وقع في بعض النسخ والادلة عند ابي حنيفة رحمه الله وهذا
غير صحيح فان قيل نفى عن رفض الحج وهو لازم قلنا بادن الشارع مما في المحصر لتعدد المضي فيما قول في
الهي لا يمنع حقوق الفعالي التي لغيره لا يمنع حقوق الشرع عليه لصوم يوم النحر والصلاة في الارض المقصود
ونهي المكي عن التمتع ليس لمعنى في غير النماه عنده بل لغيره وهو من اجتهاد المكي الاتفاقي في اسم الحج في العمرة لانه
لا ضرورة له في اداء العمرة في وقت الحج لشرعيا في عامة الاوقات قول في وان مضى عليها اجزاء الج
اخره فان قيل لم لا يلزمه حرام حرام من الاحرامين قلنا لانه غير ممنوع عن احدهما فانقصان
متى ما تمكن فاما يتأمل في احدهما فلا هذا الذي يدم واحدا قول في ثم احرم يوم النحر بحجة اخرى اصله ان
الحج بين احرام الحج واحرام العمرة حرام وهو نعت من ابر الباي كذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم

فاد احرى بالتحسين لمراته عند الوصف رحمه الله وعند محمد والسافعي رحمه الله بلزوم
احدهما فالظاهر مع الشافعي رحمه الله بناء على ان الاحرام عند من الاداء وعندنا الاحرام شرط الاداء ومحمد
رحمه الله يقول التيمم شرع في الافعال والاحكام او غير ذلك مما لا يتصور ولا يتصور الاحكام لهما ايضا
والتميم في الصلوة وهما يقولان الاحرام التيمم محض في الدلالة على ان يصح مفصلا عن الاداء والاداء تسع حججا
كثيرة فصارت من هذا الوجه نظير النذر بخلاف التيمم للصلوة فلا يتصور مفصلا عن الاداء الا انه لا بد
من فرض احدهما عندهما اما ان يترعا عن ارتداد المني عنه او لتعدد الاداء جميعا عند ابي حنيفة اذا توجه
الي احدهما يصير رافضا للآخرى وقال ابو يوسف رحمه الله اذا فرغ من الاحرامين يصير رافضا لهما
وقايله الخلاف نظير فيما اذا قل صيدا قبل ان يتوجه الي احدهما على قول ابي حنيفة رحمه الله عليه فيمتان
وعلى قول ابو يوسف رحمه الله قيمة واحدا فان قلت في مسأله الدار احاطت الاولى قبل ان يحرم
بالثانية لزمته الثانية ولا شيء عليه وان لم يحل في الاولى حتى احرم بالثانية لزمته الثانية وعليه دم عند ابي
حنيفة رحمه الله قصر او لم يقصر ان لم يقصر بسبب التاخير في الاحرام الاول وان قصر بسبب الجباية على الاحرام
الثاني لزمه التقصير ما كان الحلق وعليه قولها ان قصر او حلق في هذه السنة ضحية دم لجبايته على الاحرام
الثاني وان لم يقصر ولم يحلق في هذه السنة فلا شيء عليه عندنا لان تاخير الحلق غير مضمون عندهما قول
ثم احرم بعمرة ومعنى المسألة الا فاق احرام محبة ثم بعمرة قبل ادائها من افعال الحج لزمه الصلوة ودها من اهله
لان امر افعال العمرة قبل افعال الحج وانما الترتيب فان فيها هو وسيلة والعمرة المقصود لذلك ترك السنة
لان القارن من محرم بالحج والعمرة معا او تقدم احرام العمرة فيصير ينكر هذا الترتيب مسأله قولنا تغرداوها
ووجه التغرد طوقان احدهما ما قال في الدليل انه لو اتى بالعمرة صار انما العمرة على المحبة وهذا غير مشروع
لان النبي عليه السلام دخل على عائشة رضي الله عنها اسرو وهي تنبلي فقال ما يبكيك لعلة نفست قالت نعم قال
عليه السلام هذا شيء شديدا لله علي بنات ادم فانقصي راسك وامشطي واصنعي ما يصنع الكاهن غير انك لا تطوف
بالبيت فلو لم تغرد العمرة بعد الوقوف لما امرها برض العمرة فقالت عائشة رضي الله عنها حين الانصراف يا رسول
الله اهل نسايل ينصرفون يسليين وانا انصرف فيسكن واحدا فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم اخاهما عبد الرحمن
بن ابي بكر رضي الله عنهما ان يعمرهما من التعميم فضا للعمرة الغاية وقال بعضهم وجه تغرد العمرة بعد الوقوف
يعرف ان لا يرد العمرة قبل الحج وانماها بالحج بالنظر والشي لا يقي بعد اعتنايه فان توجه الى عرفان لم يصير رافضا
حتى يغفر وقال الطحاوي يصير رافضا للحج والعمرة على قول ابي حنيفة رحمه الله ما اذا توجه الى الجمعة
بعد ادائها والظاهر والفرق على الاستحسان من جميع احدهما انه ما من بالتوجه الى الجمعة وهذا هو مذهب

التوجه الى عرفان والمأمور اقوي من المني والماني انه امر سقض الظاهر بالجمعة فجمعنا رافضا ما في ما يتحقق
منه وهذا مذهب عن فرض العمرة فلا يحل رافضا الا باقضي ما يمكن وقد ذكرناه قولنا وهو الصحيح فمن
اصحابنا رحمه الله من يقول انه دم فسد وهو دم القران وصار الاحرام بالعمرة بعد طواف التيمم عند الاحرام
قباطواف التيمم قولنا فان مضى عليها احرامه لان الراهه لمعنى في غير العمرة وهو مخلص الوقت للحج
فيحتمل الامرة وعظما الشانه والى هذا المعنى اشار قوله تعالى يوم الحج الاكبر والعمرة هي الحجة الصغرى على ما
ورد به الاثر اضاف الصوم الى الحج والاضافة بمعنى الاختصاص قولنا لجمعة بينهما اما في الاحرام يعني
على اعتبار انه احرم بالعمرة قبل الحلق او في الافعال الباقية من رمي الجمار وغيرها لو احرم بالعمرة بعد الحلق
قولنا واحترار اعني المني روز عاشد رضي الله عنهما الذي عن العمرة في هذه الايام والله الذي لا اله الا هو
في غير المني عند الامتناع المشروعة في ذلك اليوم بالوضوء امتناعا عن ارتداد المني عنه من شدة في صوم يوم
الحج انه يوم بالظن احتراز عن المعصية الا ان بينهما ما قام وجه اخر وهو انه اذا فرض العمرة يلزمه
قضاؤها ولو اطر بعد ما شرع في صوم الحج لا يلزمه قضاؤه لان الشروع بالصوم متصل بالمعصية فان ما مورا
بالقطع من له الصوم فبر العبد عن عمدته فاما احرام العمرة غير متصل بالمعصية لان المني عند ادائها
والاحرام ليس بعمرة فصارت واجبة في الدية فلهذا القضا بالقطع قولنا فان فاته الحج ثم احرم بحج او عمرة
الى اخره انما وجب فرضها لان احرام الحج باق وهو يتخلل بافعال العمرة في احرام الحج من غير ان يتقلب احرامه
احرام العمرة فصارت معتمة في حق الافعال حاجاتي في حق الاحرام فلو لم يرض الحج صار جامعين للحج احراما
ولو لم يرض العمرة صار جامعين للعمرة افعالا لزمه الرضح الواحرم بعمرة او بحج

باب الاحصار

قال السافعي رحمه الله الاحصار لا يكون الا بالعدو ولا بالخلا
شرع في حق المحصر لئلا يحصره بالخلا انما يجبر من العدو ولا من المرض والمراد من الاحصار في
الدار العدو لانه نزل في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم اجمعين وهم احصوا
بالعدو وهذا حكم لا يعرف بالقياس فيقتصر الحكم على مورد على ان المرض في المنع دور العدو لان العدو يمنع
من المضى بعد مدة ومشيئة محمله والمرض لا يمنع من المضى بالمحل فلا يمنع الحاق المرض بالعدو وليس ان المراد
بالايدى المرض باجماع اهل اللغة فانهم قالوا احصره المرض وحصره العدو ولا يقول يشون الحكم في حق النبي
عليه السلام واصحابه بظاهر الاية بل بالدلالة القطعية فان الاحصار بالعدو اقوي حيث لا يزل بالاداء والمحل
والاحصار بالمرض يزول عند زوال الغالب والخلا قبل او انه شرع لرفع حرج امتداد الاحرام عند تغرد المضى
في الحج والعمرة لا التحصيل الفجاء عما احصر به بدليل ان العدو اذا احاطوا من جوانبه لا يبرحه او حبسه في

موضع لا يزيل ياب بالتحلل ولا يحصل له النجاسة من شرمه ومع ذلك ثبت له التحلل علم ان سرع التحلل
لما ذكرنا من دفع ضرر امتداد الاحرام وامتداد الاحرام للنجس الناسي المضر الذي ضرر اذعي الى هذا التخصيص
ولعل مراد المصنف قدس سره من قوله باجماع اهل اللغة اجماع النعم فان المنقول عن الفرائض الاحصار
ما ينشأ به في طريق الحج من عذر او مضر وقال ابو عبيد رحمه الله في قوله احصر اي قام بعينه او في زادهم
او مضمون قول في هذه حم الاحصار فيه مقصوده في نفسه لا في غيره لان قوله معنى الجبر والنفادة من
حين ان شرع للتحلل قبل اوانه فلهذا لا يجوز الاطراف منه قول في عليه ولا عند ابو يوسف رحمه الله عليه
الحلق وان لم يفعل فلا شيء عليه وهذا يدل على ان الحلق مندوب اليه للمحصر وليس بواجب ولا مستنون عليه وان
المراد من قوله عليه استحبابا لا عبرة لا ترك الواجب بوجوب الدم وترك السند لوجوب الاساءة ولم يذكر واحدا
من الامرين ووجه ان الحلق في الحج بالنسبة في الصلوة لان طهيمما محلا لان ثم التحلل في الصلوة متى وقع شيء
آخر سوى السلام لاسيما السلام بعدة مسنونا ولا عند ربا اليد فان القياس ان لا يبقى الحلق مندوبا اليه بعد ما
وقع التحلل بدخ الهدى الا اننا نرى القياس محدثا بحدوده وظن بالندرج في ميسوطا خواهر زاده ان
على هذه الرواية لا يتحقق الحلق وانما يتحقق الحلق على ما روي في النوادر عن ابو يوسف رحمه الله ان عليه
الحلق وان لم يحلق فعليه دم قول في استخدام عزيمتهم لما احصر النبي عليه السلام واصحابه رضي الله عنهم
امرهم بالحلق وهم يتوقعون في ذلك رجاء اتمام ما عزموا من النسي حتى ان عمر رضي الله عنه لم يزل يحلف الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم والى ابو بكر رضي الله عنه وكان يقول الشنا على الحق واعدا الله تعالى
بعد من الاصنام في بيت الله تعالى فمالنا نمتنع عن مقاتلتهم ولم يلتفت رسول الله صلى الله عليه وسلم الى قوله
لاننا كان ما مود من الله تعالى بالتحلل وترك معارضة الاعدا فانما امرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحلق
للتحقق عنهم عزيمتهم على الانصراف وامن المشركين من جانيهم فلا يشتغلون بمعية اخرى بعد الصلح قول في
عن ابراهيم فان قيل احراز شئ بهدي واحل لهدى شرع للتحلل والتحلل عن ابراهيم يقع بالتحلل
واحل الحلق قبل الزبح بعد اداء الافعال والحوار ليس هذا الحلق لان الحلق في الاصل محظور الاحرام وانما
صار قربة بسبب التحلل فان قربة بمعنى في غيره لا يجزئ فينبو الواحد عن اثنين بالطهارة الواحدة تلغى
اصلا كثيرة والنسليم الواحد في باب الصلوة يلقى للتحلل عن صلوة كثيرة فاما الهدى شرع للتحلل الا انما
قربة مقصودة بنفسها بدون التحلل كما في الاضحية وما شرع قربة بنفسها الاثنى الواحد عن اثنين بافعال
الصلوة قول في اعتبار اعدى المتعة بصلوة الا في يوم النحر وقوله يجوز المحصر بالعمرة متى شأ حسوسهما
قول في تحلل الحلق لانه في اوانه يعني الحلق انما جعل محلا لمرتب على افعال الحج وهذا هو اوانه والولن

الاعظم

الاعظم في الحج هو الوقوف بعرفة وقد انتهى بطلان النحر من يوم النحر فيناخر التحلل بالخلق ضرورة محي
اوانه او شرعية ما هو مرتب على شيء قبل وجود ذلك الشيء محال ولا دلالة التحلل بالهدى في حق المحصر لانه لا
موقوف على اداء افعال الحج بالاجماع على انه شرع للتحلل قبل اوانه للتحقق والتوقيت فالزمان محال للتحقق
فكيف يجوز الحاق ما هو ثابت بالضرورة بما هو ثابت عند انعدامها ولا ان الهدى مطلق عن قيد الزمان في قوله تعالى
فما استيسر من الهدى وان كان مقيدا بالمكان اما باقتضا اسم الهدى فانه اسم ما يهدي الى ماله او بقوله تعالى ولا
خلقوا وسكتهم حتى بلغ الهدى محله والمراد بالحلل الحرم بدليل قوله تعالى ثم جعلنا الى البيت العتيق من وقت
التحليل يوم النحر فقد زاد على دار الله تعالى والزيادة على دار الله تعالى بعد السج فلا يجوز الادبيل في السج
به ولم يوجد قول في العمرة فان قيل العمرة للتحلل في فائت الحج وقد حصل التحلل بالهدى هنا فليت فائت
الحج بحج عليه افعال العمرة ونعت حم الاحصار لاستحالة التحلل ودفع ضرر دوام الاحرام لاسقوط ما انجب
عليه فبأن الحج على انه وجب الدم بالدار والعمرة بالانحر قول في ذلك فان قيل لما اذا لا يلزم التحلل بافعال
العمرة وانما واجب وله القدرة على ذلك لانه قد فاته المقصود الاعظم وهو الحج وقد رخص الله تعالى له
التحلل بعد الهدى فجاز له ان ياتى بذلك الرخصة فان قيل وجب ان ياتي بالعمرة التي وجب عليها بالشروع في
القران وهو قادر عليها قلنا لا نقدر على اداء ما وجب بالقران لان العمرة الواحدة بالقران هي التي تتعقبا
افعال الحج وبفواز الحج نفوز ذلك قول في وان كان يترك الهدى في ذلك هذا على قولها غير مقصود
لان الهدى موقت يوم النحر وقت الحج انتهى بل هو على قول ابو حنيفة رحمه الله صورته فيما اذا واعدهم
ان يذبحوه بعد محي يوم النحر قول في لعدم لزوم يوم النحر والقران لهما ان حم الاحصار في الحج
انما توقف يوم النحر ضرورة كون الحج موقتا به والتحلل بالهدى حلف عن افعال الحج موقت بالاصل وافعال
العمرة غير موقت بالاجماع فذلك يراها وهو الهدى قول في لم يلزم محصر ان ياتي بالهدى
وهذا لان حم الاحصار انما ثبت باحل معينين اما الفواز الحج او امتداد الاحرام ولم يوجد هنا شيء من ذلك
لان ما هو الركن الاصل في صامودي قال عليه السلام من وقف بعرفة فقد حجه ولا احصار بعد التمام
وما عليه بعد الوقوف قبل الحلق من الوقوف بعرفة وروي البخاري ان تحلل بالخلق يذوق اديهما وان كان
واجبا عند القدرة عليهما فلا يلزم تحلل يذوق اديهما مع العجز اولي فان قيل في الاحرام في حق النساء حتى
يظن وطوا الزيادة فله ان يتحلل بالهدى بالمحصر قبل الوقوف بعرفة قلنا امتداد الاحرام في حق النساء لا
يشتمل على زيادة ضرر الا ترى ان من الناس من يخار العروسة ولا دلالة الاحصار قبل الوقوف بعرفة لانه
متما اصل الاحرام ولا محل له شيء من المحظورات وفيه حج عظيم ولا ان التحلل بالدم في الاحصار ثبت شرعا بخلاف

القياس عند امتداد الاحرام الحرم بجميع المحظورات وامدادها في حق النساء قصر اعليه ليس في معنى ما
ورد به الشيخ مقتصر الحكم على مورد قول **قوله** وان قدر على احدهما فليس يحصر لانه بايها احصر فله ان
يأتي بالآخر ويحلق ويحلق فلا يمتد عليه حكم الاحرام وقوله في الدار في تغليب هذه المسألة وان قايست المحل
بالطواف وفي حق المحصر الدم بدل عن الطواف في التحلل العجوة عن الطواف فمقتل الحرام فشرع التحلل بالهدى
في حقه لا يرفع ضرر امتداد الاحرام وهذا المثل له التحلل عما هو الاصل فيه لا يشرع له التحلل بالخلف **قوله**
خلاف روي ان ابانوسف رحمه الله قال سالت ابا حنيفة رحمه الله عن المحصر بالحرم فقال ليس يحصر قلت الم
محصر النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم بالحديد وهو من الحرم قال نعم ولكن كانت ملكه حينئذ
دار الحرم فتحقق الاحتصار اما اليوم فهي دار الاسلام والمنع عن جميع الافعال بعد صدوره ملة دار الاسلام
نادر فلا يعتبر فلا يتحقق الاحتصار وقال ابو يوسف رحمه الله لما عدي فالا حصار بالحرم متحقق
باب الحج عن الغير **قوله** والشرط الحج الايام فان قل ادان الالحج عن الغير
بغير فروع المأمور عن الحج وجب ان لا يحل الاعادة على الامر بالمصلي بالنهي اذ قد راعى الماء بعد الفراغ من
الصلوة وهذا رواه عن ابانوسف رحمه الله والحواشي الاصل استقرار العزم عن الاصل لحواشي الخلف كما في الشيخ
القاضي وللخلف الحكم عن هذا الاصل في باب النهي لما منع محضه وهو استقرار العزم عن الماء وان شرط الحواشي
النهي امتنع حواشي النهي لاستحالة عدم وجوب الماء بقية عمره في العادة **قوله** بالقدية في باب الصوم
القدية في باب الصوم اقيم مقام الصوم في حق سقوط الصوم فكذا الاتفاق هنا اقيم مقام الافعال في حق سقوط
الافعال وهذا لان الاتفاق سبب لاداء الحج واقامه السبب مقام المسبب اصل في الشرع هذا هو اللام في
حج الفرض فاما اذا امر رجل رجلا ان يحج عنه تطوعا فحج المأمور فالحج يقع عن المأمور ولا اثر ثواب الفقه
لان الاصل وقوع الحج عن الحاج والحج عن الغير انما وقع بالنهي في الفرض حيث قالت الختمية ان في نية الحج
اذ رتب في النفل على اصل القياس **قوله** بخلاف ما اذا حج عن ابويه لان الوارث غير مأمور بالحج
ون حج عن غيره غير امره لا يكون طاعة بل يكون جاعلا ثواب الحج له فاداهل بحج عنه يثبت في نية الحج
لهما لا الحجة الواحدة لا يكون عن اثنين اما سقي له اصل الحج وعمله يكون سببا للثواب فيبقى خياره بعد وقوعه
سببا للثواب عما كان قبله اما هنا فاعمل ما فعل حكم الامر والحج يقع عن الغير من وجهه بدليل انه لم يخرج
الحاج عن حجة الاسلام فان مأمورا بايقاع الحجة لا واحد منهما على الخلو من دون الاشتراك فيقع عن نفسه
للتخالف لهما واحد منهما بعد ما وقع عن نفسه لا يمكنه ان يقع عن غيره **قوله** لان الملتزم محمول على
احادهم الاحرام من غير تعيين حجة او عمدة فان الملتزم محمول وفيما اذا اهتم الاحرام عن احادهم المحمول هناك

له الحق وزد الملتزم وجماله الملتزم لا يمنع صحة الالتزام بخلاف جماله المستحق فان الالتزام محمول معلوم
يصح ويعلم محمول لا يصح على انه يثبت بالنص حواشي الالتزام من غير تعيين الملتزم وهو ما روي ان
عليه رضي الله عنه انه لما قدم من اليمن عام الحديبية قال له النبي صلى الله عليه وسلم ما اهلكت قال اهلكت بما اهل
به رسول الله وما اهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم غير معلوم ولم يذكر عليه دلالة رسول الله صلى الله عليه
وسلم دلالة على حواشي الاحرام مع جماله الملتزم ولا على الحواشي جماله المستحق بل ما ذكرنا من الفرق وحده الاستحسان
ان جماله الاحرام لا يجرى عن الامتثال فان الاحرام وسيلة لا مقصود فان في بدو حجت الشرطية ولا يعتبر فيه
الاسام والتعيين اذ المثل الامتثال وهذا امكن مما لو اهتم الاحرام ولم يعين احدا فانه يصح التعيين بالاجماع قيل
الشرع في الفعل بخلاف ما لو ادي الافعال على الجماع لان المولى لا يحتمل التعيين فالحاصل ان الاسام في الفعل
يمنع الامتثال لان الفعل هو المقصود وفي الاحرام لا يمنع الامتثال لانه وسيلة لا مقصود واعتبره بالوضو
مع الصلوة فان قصور الوضو بانعدام النية وعدم الاهلية لا يمنع الامتثال وفي الصلوة يمنع حتى لا يحوز الصلوة
بدون النية والاهلية **قوله** دفع الضرر امتداد الاحرام وهذا لان تقع الخلاص عن ضرر امتداد
الاحرام لما كان راجعا الى المأمور وجب ان يكون الدم عليه لكون الغرم بالغرم على ان قايست المحل بافعال
العمرة وعند العزم عما تقوم الدم مقامها وافعال العمرة عليه فكذا ما قام مقامه فصار كمن المتعده والقران
ودم الجانيان ولهم الله لاصنع للمأمور في الترام هذا الدم وانما يجب ضروره خروجه عن الاحرام والامر
هو الذي او تعده في هذه الورطة فان عليه اخراجه بخلاف المستشهد به لان ما وجب وجب بصحته
قوله لانه صله بالركوة طما وجب لا بمقابلته ما لسمي صله بفقده المحام وجميع التبرعات والركوة
لانه يتوصل به الى رحمة الله تعالى وميل من جميع المال لان ذلك حقا للعباد وحقوق العباد تعتبر من
جميع المال فالدينون **قوله** ولا في حنفية رحمه الله ان القسمة لا تصح الا بالتسليم الى اخوة وهذا لان
القسمة لا تتم الا بالتسليم الى الموصي له وهذا الموصي له هو الحج معنى فلا تتم القسمة الا بالصرف الى الحج الا ان
انه لو اوصى بثلث ماله معقول الثلث الى الموصي له فملك قبل الوصول اليه سعت اليه بثلث ما بقي وذل الوهله
ثانيا والثاني ان يبقى حجه ولا يقال الحاج النائب هو الموصي له لان منفعة هذا المال يرجع اليه وهو الاتفاق
على نفسه لا نقول لاصح النائب ان يكون موصي له لانه محمول وجماله الموصي له يمنع صحة الوصية
نظير ما قال ابو حنيفة رحمه الله رجل اوصى ان يعق عنه سبعة ومان فاشترى واعدا ما مني حرم فان العبد
قد ان يعق فاعلم ان ستر واعدا اخر من بثلث ما بقي وذل الوهله ثانيا والثاني ان يبقى من المال حجه والفقده
فيه ما ذكرنا ان القسمة انما تصح بالتسليم الى الوجه الذي سماه **باب الهدى** **قوله**

كفارة والمعنى في ذلك العادة شرع جرح المجانيه فيليب عبد الحمار عن الاسعاف عند نه لزيادة
الوجع ولو جاز له به الاسعاف لانقلب العسر يسرا قول **هـ** صار دلا اصلا اذ لا تفاوت بين القارن
في معنى الجرح والجاء فادانت وجوب التبليغ في البعض بالنسبة وجوب التبليغ في الباقي بل لا يشك
قول **هـ** ولا يجوز التعريف اذ اراد به ان يذهب عما اقره وان يعرفها بعلامه مثل التقليد وهذا ليس
بواجب الا انه حسن في هدي المنعجه قول **هـ** ومن ساق هذا ثم قال وادع طيب البدنه الى اخوة صارت
المسئلة مكررة في الظاهر والحوار الاول في الهدي وهذه في البدنه حصها بالذکر بعد ما دخلت في
دلالة العموم وهذا نظير ما هو ابد من ذلك الاصول على سبيل الامتداد ثم الشروع في بيان تفصيلها او نقول
در في الاول انه قد عليه غيره ام لا وفصل بين النطوع والواجب حتى هذا الحكم ولم يبين انه ماذا يفعل
بالذي عبط فاعاد لبيان انه ما يفعل به وفصل في حق هذا الحكم ايضا بين النطوع والواجب غير انه اعاد
قوله وان كانت واجبه اقام غيرها تائيدا ومحملا ان الاول في الذي عبط ولم يسمي الله الذي الذي لم
يستغل ببيان ما يصنع والثاني في الذي يهيأ الله دلا والله اعلم وقوله اذا عبط اي قرب اليه قول **هـ**
والستر البتة ما قال النبي صلى الله عليه وسلم من اصاب منكم شيئا من هذه القادورات فليست بستر
الله تعالى قول **هـ** يعلم فائدة التقليد على ما تقدم يعني قد ذكرنا فيما سبق ان تقليد الشاة غير
معتاد وفائدة التقليد ان يعلم الناس انه هدي فياخذ منه الفقراء ووز الاغنيا والحل للاغنيا انما
يكون اذ ابلى الهدي محله والتقليد انما يفيد فائدة التعريف ان لو كان معتادا فيما بين الناس فتقليد
الساده اذ لم يكن معتادا لم يفد فائدة التعريف بل هو هديا قول **هـ** شهادة قامت على النفي
وعلى ما لا دخل تحت الحكم على بعد الجموع فلا يلزمه البعض ما لو شهد انه لم يستثن الزوج عند
قوله انت طالق لانما لم نقل قول النضاري عند قوله المسح ابن الله والروح يدعي دلا لان هذه
الشهادة وان قامت على النفي لم يمتدح في القضاء فلا ترد نقضا وتأثيره ان الشهادة انما
صار حجة وشهادة عند القاضي فادان فيما لا دخل تحت قضاء القاضي وغيره سواء لم يشهد به ولا ان
الاحترار عن الخطا في هذا الباب والقد اراد به ما وقع فيه غير ممكن فوجب ان يكتفي بذلك ما روي انه عليه
السلام قال ع ولم يعم بغيره فادان به والله اعلم انهم اذا خطوا وهذا الباب لا يمكن الاحتراز عن الخطا
بله فان علمهم التذكرة تذكروا والا فلا شيء عليهم هذا في المشايخ رحمهم الله في تاويل الحديث قول **هـ**
طجرة فريده سفسها بديل الله بذكر في طجرة جبر على حدة وليس البعض يتبع البعض اضافة
يتوقف حوال البعض على البعض خلاف ما اذا اقم السعي على الطواف لانه السعي يتبع للطواف ودونه الخوة

عن البيت ولهذا لو ذكر طواف الزيادة بقي محرم عن النساء ابدا ولو ترك السعي ثم حجه ولم سق محرم عن
النساء وان لم ينزك دم فادان السعي تبعا فلو كان قبل الطواف صار اصلا وهذا لا يجوز وخلاف ما
اذا ابد من المروة حجت محرم لا السعي من الصف والمروة فريده واحدة بل انهما بالصفاء وختمها بالمروة
بالنصر فلا يجوز البديهة بالحكم ولا يلزم الترتيب في الصلوات لان ذلك القياس بالنصر ولا يصحها فصار ري
الحجارة هناك الاعضاء الا بعد في الوضوء لا شرط الترتيب فيها قول **هـ** اشارة الى الوجوب يعني
قوله فانه لا يرد اشارة الى وجوب المشي فان قيل لا يخرج المشي بالانكسار ومن شرطه ان يكون لله تعالى على عباده
واجب قلنا لا يخرج على العقب الذي علمه وهو لا يجد الراحة المشي المعروف وانما لا يرد حتى يطوف طواف
الزيادة لانه يتحمل عن الاحرام بالليله فاما طواف الصلوات فليس باصل بل هو للوراء ولهذا لا يخرج على الملمى
ولو رد اراقه ما روي ان عقبة بن عامر رضي الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحتله
بلد من ارض ما شئ به فقال عليه السلام ان الله تعالى عن غيري خير مني فلو كان فيك ولدي لم يولد لولدي
ولانه اخل نقصا فيه فبحر بالدم فان قيل ان الله اوحى له المشي في الحج فليف يكون افضل قلنا انما اراد الجمع
من الصوم والمشى لانه اذا فعل ذلك فقد ساخلفه محاد وفقد والله تعالى عن امر عاص رضي الله عنهما
انه يعرف ما في بصره وانما ساف على شيء فاسف على انك لم تحج ماشيا لان الله تعالى قدم المساه فقال يا تولى
رجالا وعلى كل ضام وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من حج ماشيا لم يزل خطوه حسنة
من حسنات الحرم فعيل يا رسول الله وما حسنات الحرم قال واحدة تسبح بحمده علم ان الحج ماشيا افضل
قول **هـ** لا يكون للسترى ذلك وهذا لا لزوم بدت ملا النكاح على الحاربه ولا يمتن احد من ابطال
حقه بخلاف الحاربه المحرمه لانه لم يثبت لها على المولى حق وليس من يستحق على المولى شيئا حتى المولى
تعلق بها واستدل له الاحرام حتى الله تعالى فقدم حق العبد الحاجة فذلك على المولى من حليلها خلاف
الحاربه المنكحة لانه تطوق بها حتى الزوج فقدم حق الزوج على حق المولى **كتاب النكاح**
قال الامام بدر الدين الورسكي رحمه الله النكاح عبارة عن معنى شرعي بين رجل وامرأة زوج
وتزوجت الله انفعلا دلا المعنى الشرعي وقوله في الكتاب سيعقد بالايجار والقبول يشير الى هذا المعنى
اذ الباء تدرج في الالة يقال كتبت بالقلم وضربت بالسوط ولهذا لا نقول ان الله تعالى عالم بالعلم كذا نقولهم
ان العلم الذي نقول انه علم وله علم اراد بالايجار اصدار الصيغة الصالحة لا فاده عقد النكاح كانه
سماة ايجار الله بوجوب حتى العقد اذا اقبل بالقبول قول **هـ** جعلت للانسا شرعا وهذا لان
الاخبار لاظهار ما كان او سيكون لا لبيان ما لم يكن الا ان يقولوا قد وقعت لا يوجد القيام والقعود

فكذلك يقولون روحه لا يثبت التزوج بحسب دلالة الوضع لانه في الوضع ليس لثبات ما لم يكن وانما
 ثبت النكاح بهذا اللفظ لانه جعل انشاء في الشرع للحاجة قول **له** وبالاخر عن المستقبل مثل ان يقول
 الرجل تزوجتك فقال تزوجت او قلت يتعقد النكاح فاما قوله في الدار زوجي فذلك لا يكون من شرط
 العقد بل قول الآخر روحه يصح بشرط العقل لا بواسطة التوكل السابق فجعل التوكل بمنزلة أحد الشطرين
 للزبط الواضح ما ذكرنا قول **له** التملك ليس فيه حقيقة ولا محاراة وهذا لان النكاح والتزوج يثبتان
 عن الضم لغة وعلى وفق الانباء ثبتت موجبا وهو الانضمام والاداء واج بين الزوجين شرعا بمنزلة
 زوجي الحق وزوجي المقراض ومصرعي الدار وبصير الزوجان لشخص واحد فيما يرجع الى اقامة المصالح
 المطلوبة من النكاح فاما الالفاظ الموضوعه لملك الرقاب فغير مفيدة عن الانضمام والاداء واج اصلا
 فلا يجوز اطلاقها على النكاح لاحصائه ولا محاراة الانضمام المتشابهة ولما ان اللفظ المفيد لملك الرقبة
 على التاميد بعيدا لانه لا محالة بواسطة ملك الرقبة عند حلول المحل عن المانع الشرعي فيجاز اطلاق
 اسم السبب على المسبب لانه ليس فيه اقامة لفظ مقام لفظ اخر لا فائدة حكم ذلك اللفظ وهذا سابع في اللغة
 والشرع الا ترى ان قول المولى لبعده وهبت نفسك منك اعناق وقول الرجل لا امرأته طلاق وقوله
 لها بعت منك نفسك بالفرخ والحوالة مشروط المطالبة من الاصيل كماله والكمال بسبب ابراه الاصيل
 حواله ولا سلام بان المولى الاصل للنكاح هو الضم بالملك المتعة والانضمام والاداء واج من ثمر ذلك
 الملك وفوائده واما بلفظ الاجارة حتى عن الرجل رحمه الله انه قال يتعقد لان المولى منفعة البضع
 والاجارة وضعت لملك المتعة والاصح انه لا يتعقد لان الاجارة ما وضعت لملك البضع وانما وضعت
 لتمليك المتعة مؤقتا والنكاح لا يتعقد الاقويما بصورة المسئلة ان يقول انسان اخر اجرت ابنتي منك
 ويؤي بالنكاح واعلم ان الشهود الذين حضروا ذلك واما اذا جعل الحرة اجرة في الاجارة باز قال
 انسان اخر استاجر زورا منك بابتني هذه وقبل الآخر ينبغي ان يتعقد النكاح وكذلك اذا جعلت المرأة
 واسمال السلم ينبغي ان يتعقد النكاح فانه روي عن محمد رحمه الله انه قال كل لفظ يملأ به الرقاب يتعقد
 به النكاح كذا في شرح الكافي قول **له** ولا بد من مقلد وهذا لان الامة بعد الخلفاء الراشدين
 رضي الله عنهم قلما تخلو واحد منهم عن فسق والقول محروجه عن ان يكون اماما يورث في الفساد عظيم
 ومن ضرورة توبه اهلا للامامة توبه اهلا للقضاء والسماحة لان من يصلح لاعلى المراسم فلا ان
 يصلح للادي او لم يحققه ان الله تعالى امرنا بالسنن والتبيين على اختلاف القرآنيين في بناء القاسق
 وهو الوقف وطلب الصحة في خبره ولوم سبق للفاسق شهادة لا يجب الوقف ولا طلب الصحة

ولا

كما لا يجب في خبر الكافي والعبد هذا الاختلاف ما على ان الفسوق لا ينقص من اليمان شيئا اذا افعال ليس
 من اليمان عندنا خلافا له على ما عرفت قول **له** ولها ان الشهادة شرط في باب النكاح اطفا والخط
 المحل الذي ورد عليه النكاح اذا النساء اما الله تعالى وورد عقد النكاح علما وصيرا وتما مصدرة لفضله
 مستفردة لشعر برقهها وهو انما افترض الشهود لورد الملك عليها تضيقا للطريق الوصول اليها اذا اليه
 لهو انما وجب التقصا انما فاما الثابت من جانب الزوج بالعقد وجوب المهر في ذمته ولا يشترط الشهادة في
 وجوب المال قلت بذلك ان صلاحية الشهادة عليها ينبغي بذلك ولا يشترط صلاحية الشهادة عليه وهذا
 بخلاف ما اذا لم يسع اطلاق الزوج لان وورد الملك علما انما يكون بالعقد والعقد انما يتعقد بلامها فيشترط
 سماع اهلها قول **له** محال مباشر الاختلاف المجلس اصلا ان الوكيل في باب النكاح سفير ومهتر فاذا كان
 الادب حاضر هذا العقد من الوكيل صورة ومن الادب معنى من حيث ان الحق يرجع الى الاب كان الادب زوجا
 معنى الوكيل من روح حقيقة فليقل هذا العقد الى الاب من حيث الصورة كان الاب من زوجا من كل وجه ففي
 الوكيل شاهد او الشئ انما انقدر حكما اذا تصور حقيقة والادب اذا كان في المجلس امكن ان يكون زوجا حقيقة
 فامكن ان يحكم من وجا تقدير او اذا كان الادب غائبا فهو زوج معنى من حيث ان الحق يرجع اليه لكن لا يمكن
 ان يحكم من وجا من كل وجه حكما لانه لا يتصور حقيقة اذ لو قل عقد الوكيل اليه لطل العقد لان العقد انما يصح
 بالاجاز والقبول في مجلس واحد ولو نقل اليه وهو غائب لموقع الاجاز في مجلس والقبول في مجلس اخر
 فاذا لم يمكن ان يحكم من وجا حقيقة لا يحكم من وجا حكما لان الشئ انما انقدر حكما اذا تصور حقيقة ولذلك
 جعل الزوج واطيا في الخلوة الصحيحة تقدير في حق ممل المهر لانه تصور حقيقة ولو كان الزوج عاجزا
 عن الوطى حسا او شرعا لم يجعل واطيا تقدير او كذا الجاهل بالحكام الشرع في دار الاسلام يجعل عالما تقدير
 لصورة حقيقة وفي دار الحرب لم يجعل عالما لعدم التصور حقيقة حتى لا يجب عليه الصلوة والركعة
فصل في المحرمات قول **له** الام هو الاصل لعدة او شئ من غير انما هذا انتمسك باحد الدليلين
 وهو من دار اهل النظر وهذا طريق حسن التفسير الامر على نفسه وتعبيره على السبيل ودفع الاشكال الوارد
 عليه وهذا لا يدرى على التمسك في تحريم اليمان والحدان هذه النص انما جمع بين الحقيقة والحجاز وهذا
 لا يخفى وعلى المصنف رحمه الله بهذا الطريق وقال احد الامم من لازم وهو امامنا الامام اصلا في اللغة حكما
 وجدنا الاستعمال فيه يقال ملكت ام القرى لانها اصل الارض لان الارض حيث من تحتها اوسيت حرمه الحجاز
 بالاجماع لا بعد النص وعلى التقدير لا يلزمنا الجمع بين الحقيقة والحجاز وهذا لان الام ان كان اسما الاصل
 في اللغة لا يثبت الجمع بين الحقيقة والحجاز لانه صار تقدير قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم حرمت عليكم اصولكم

فصل

فقدنا والحق حقيقة وان لم يكن اسما للاصل في اللغة فحليل لا يصيف حمة الحداد الى هذا الصواب الى
 الاجتماع فلا يميزنا الجمع من الحصة والمجاز في لفظ واحد والمسك عند الطريق بعينه عن اسان لو ان الام
 اصلا في اللغة قول **من غير قيد الدخول** روى عن علي رضي الله عنه ان ام المراء لا يحرم الا بالدخول
 بالبيت وقيل ان ما لا حمة الله اخذ بقول علي رضي الله عنه فان قيل الكلام متى ذكر معطوفا بعينه
 على بعضه وروى في اخره شرط صرف الى جميع ما تقدم قال في ذلك طالق وعمره طالق وان دخلت
 الدار سعلت طلاقهما بدخول الدار ذاهما هنا ادراك المراء ثم عطف عليها الرتبة ثم اعقبها بشرط الدخول
 فنصرف شرط الدخول اليهما والحوار في الدخول ليس بشرط فان التعليق لا يصح بالموجود والدخول موجود
 فان الله تعالى قال **من نسائكم الا في حلقهم** عن فلم ينسأ بغير عطف موصوفه على غير موصوفه لانه ذكر
 الام مطلقا ووصف الرتبة بكونها من امراء مدخول عينا وعطفها على الام وجمعها في الحرمه وهذا العطف
 اجتماعهما في الحرمه لان في تلك الصفة من قال **رب طالق وعمره القايمة** تقع الطلاق عليهما اذ كانت العرة
 قائمه ولا تستلزم صفة القيام في رتبة لو وقع الطلاق عليهما فلما هذا الذي شرحه في الاقوال **في محرم**
 العادة ان الرتبة كانت في حجر زوج امها ولهذا ينبغي في موضع الاحلال في الدخول وان ينفي الحجر في قوله
 فان لم يكونوا دخلتم من فلا جناح عليهم ولو كان الحجر شرطاً للحرمه الرتبة لدخول امها لدخول في موضع
 الاحلال كما ذكر في الدخول فان قيل انا لا يكون حرمه الرتبة متعلقه بشرطين احدهما لو زامها مدخولا
 بما والاني كونها في حجر زوج امها والجمع باي حرمه شرط الحرمه فلا حاجة للحال الى نفي الجمع
 جملة طلب الحوار عند من حرمين احدهما روى الله عليه السلام قال **من تزوج امرأة ودخل بها حوت عليه**
 ابتها اطلق النبي عليه السلام حرمه البنات بزوج الام التي حرمه عن غير ذكر الحجر على ان الحجر ليس بشرط
 والاني ان ذكر الحجر ان كان للعادة كما ذكرنا لا يثبت وجوز نكاح وبه ليست في حمة عن ما كانت امها مدخولا
 بما للنصر قطعاً وان كان ذكر الحجر للشرط بعت شحمه عن الحوار انما بالنظر الى وجود احد شرطيه الحرمه
 وهو لو زامها مدخولا بما مع ما ان القياس بانى جواز نكاح الحمة على ما عرفت اذ وقع التعارض بين دليل
 الحال والحرمه بوجوب الحرمه احتياطاً عند محار ليل الحرمه او في قول **ولا سقط اعتبار التبتى** ولا يقال
 ان حمة مستفاد من قصه زيد في قوله تعالى **فلما قضى زيد منها وطراً** الا انه لا زال الحال هناك لم يصر حراً فصاح
 بقوله تعالى **واحل لكم ما وراكم** قول **في الملوحة موطوءة** كما قال في النكاح لو كان وطياً حكاماً وجب
 ان لا يجوز هذا النكاح كيلا يصير جامعاً بينهما او طياً فلما انفس النكاح ليس بوطي وانما يصير وطياً عند شوب
 حكمه وهو حوطي وحكم النكاح يثبت بعدة فالنكاح حال وجوده ليس بوطي فيصح لصدره من اهله في

لا

في محله ثم لا يجوز له وطئ احداهما الا انه لو جامع المنكوحه بصير جامعاً لهما في الوطئ حقيقة ولو جامع
 الموقوفه بصير جامعاً بينهما في الوطئ حقيقة وحكم الحقيقة في الموقوفه والحكم في المنكوحه فان كان لم يطأ
 المملوكه محل له وطئ المنكوحه لانه لا يصير جامعاً بينهما في الوطئ لا حقيقة ولا حكماً قول **في عدم القايمة**
 او للضرر يعني لعدم القايمة في حقه او للضرر في حقها لانما تصير كالمعلقة وهي التي لها زوج اعرض عنها
 ولا ينفك اليها الا يتفجع هي به ولا تزوجها رجل سواه لانها في عقدة وعلى ان يقال عدم القايمة والضرر شامل
 لهما قول **في قول الامير دعوى** قال ابو جعفر الهندواني معنى المسألة اذا ادعت كل واحدة الاولى
 ولا يحدها انقص نصف المهر لهما اما اذا قالنا لا يدرى اي العقد اول فلا ينقص بينهما شيء حتى يصلحوا ويتفقا
 على احدهما نصف المهر والفرق ان دعوى الاولى منها ان تزوج واحدة شركة الاخرى في نصف المهر وهذا
 راضية قول **في قوله عليه السلام لا تنكح المرأة على عمتها** الحديث ذكر النبي من الجانبين اما المبالغة او
 في لاد الله الاشكال لانه دعا يظن ظان ان نكاح ابنة الاخ على العمه لا يجوز ونكاح العمه على ابنة الاخ يجوز
 لتفصيل العمه لا يجوز نكاح الامه على الحمة وحوز نكاح الحمة على الامه في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 شوب هذه الحرمه من الجانبين كما في المبسوط قول **في القرايد المحرمه للنكاح** حرمه القطع هذا الاستدلال
 حرمه النكاح بينهما على حمة قطع تلك القرايد ووجه ذلك ان نكاح القربى انما يحرم صيانة للقرايد عن القطع
 اذ النكاح اشتمل على معنى الادقاق والادلال وذلك لا يجوز قطع القرايد فان امتناع جواز النكاح بينهما دليل
 على كون تلك القرايد واجبة الصيانة ثم القطع فصار هذا اصلاً في الباب ان كل شخص لا يجوز نكاح احدهما
 للاخر بحكم القرايد بالاختين مثلاً لا يجوز الجمع بينهما باحد الا بالجمع بينهما في النكاح ينقص الى قطع قرايد حرم
 قطعها والمقصود الى الحرام حرام ولا يلزم على هذا الجمع من امراء وابنة زوج دار لها من قبل حيث يجوز الجمع
 بينهما وان كان لا يجوز التزوج بامراء امه لوقدرت ابنة الزوج انما لا الشرط ان تصور ذلك من كل جانب وهذا
 الشرط مقصور في صورة النقص فان امراء الار لو صور كما ذكرنا لكان الشرط ان تصور ذلك من كل جانب وهذا
 لو كان احدهما مدخولاً اشارة الى الشرط ان تصور ذلك من الجانبين لانه طبعه احري عامه عن افراد دليل
 انه لو حلف لا يملك احد هذين الرجلين واحدي هاتين المرأتين حث بلام احدهما ان كان من قبل فيما ذكرتم
 معارضة قوله تعالى **واحل لكم ما وراكم** دلالة ما وراكم وهو ما ذكرتم من الدليل طلب المواد ما وراكم نصاً واشارته
 ومحرم الامتنان والبنان والاخوان اشارة الى ما ذكرنا من الدليل على انه حرم من النص الجمع من المراء وعمتها او
 خالتهما بالخبر والنص اذ صار مخصوصاً بما حرمه بالقياس الصحيح قول **في الوطئ سبب الحمة**
 بواسطة الولد وهذا الولد مخلوق من مائهما فاذا اختلط الماكن وصار شيئاً واحداً واغلق الولد منهما

وهو بكسبه ضاف الوطى واحدا من الابواب فحصلت الحزبه ثلثها من هذا الوجه فصار اصلا واحدا منها في
معنى اصل الآخر وفرد في معنى فرد ثم اقمنا السبب القضي اليه مقام حتى لو كان المسر لا يقضي بان الزل او
كان الوطى في غير محل الحزب بان اناها في الموضع المذكورة او في محل لا يثبت في الحال بان كانت صغيرة لا يثبت
الحزبه وادان ثبوت الحزبه بهذا الطريق لا يختلف الحكم بان يكون الوطى حلالا او حراما لان شيمه البعديه
انما توجب الحزبه في غير موضع الضرورة وفي حق الموطوءه ضروره فان الموطوءه اذا حرمت بوطيه واحده لا
يحقق ما هو المقصود من التوالد والتناسل الا ترى ان حواظك من ادم عليه السلام كانت بعصه وهي حلال
له ولذا المرد بها الا حرم على الزاني لان الحرام ملحق بالحلال فلا يثبت هاهنا الاما نثبت في الحلال قول
والوطى محرم من حيث انه سبب للولد هذا جواب عما قاله هذه نعمه فلا تنال بالمحذور فاجاب ان الوطى محرم لان
حيث انه محذور من حيث انه سبب للولد وحاز ان يكون للفعل الواحد جهتان سفرد كل جهه حكم على حده
واما شيمه التزم ان يحصى قول وقال السافعي رحمه الله لا يجوز وصودته ما اذا مست امتد بالشهوة ثم
اعتقها هل ان يتزوج بانيتها او من متلوحه ثم طلقها هل ان يتزوج بانيتها قال الشافعي رحمه الله له
ذلك لان المسر والنظر دون الوطى فلا يلحقان به وهذا التعليل انما يستقيم ان لو صورنا المسله فمادنا اذ لو
صورناها في الاجنبية والزنا بالاجنبية لا يوجب حرمه المصاهرة عنده فلف سقيم قوله فلا يلحقان به قول
والمعتبر النظر الى الفرج وهذا لان النظر عنده الصفه سبب للولد ومن الفرج عنده فيجب ان يقوم مقام الوطى
في حق الحزبه كالتحريم خلاص النظر الى الفرج لاعلى هذه الصفه والنظر الى سائر البدن فانه يعجز الاحتراز
عنه او تعسر مسقط اعتباره قول والمنع والفرش يعني يجب عليهما ان يسكن في بيت الزوج مادامت
في العدة وكذا الفرش باق حتى لو كان بولاد لا فم من سنة اشهر يثبت نسبته من الزوج والقاطع وهو الطلاق
ناشر عنه الى انقضاء العدة ولهذا بقى الفيد يعني الحجر عن الاستزال باق وقيام النكاح من وجه موثر في حرم الجمع
قول الامم اثم ان مشتركه تعني النكاح ما شرع الا للثمن المشترك من المالكية في الطرفين حتى كان
لها ان تطالب بالوطى حال ان يطالبها بالتمكين وكذا لها ان تطالبه بالصفه حاله حق المنع من الخروج والبروز
وملا احد همار قبه صاحبه سفي وقوع الثمرة على الشركه اذ المملوكية تنافي المالكية لان المالكية عماره عن القدره
والمملوكية عماره عن العجز وبها يتبين ان المراه اذا كانت مملوكه لعبد هادي جميع اجزاها ماله له فلو صح النكاح
بينهما اصدار البضع المالك لحكم ملا الممن مملوكا حكم ملا النكاح واذا امتنع وقوع الثمرة على الشركه امتنع ملا
النكاح لان الملاك ما يملك في بار النكاح لعبد وانما يثبت لتحقيق الثمن المشترك له قول ويجوز تزوج الدائيات
وفي بعض النسخ تزوج الدائيات وهو المراد في المسله فاما معنى الروح المراد تزوج الرجل الدائيه من نفسه
نكر

وتكون الدائيه من العفاف ليس بشرط الحواز النكاح بل ذكرها في الدان بنا على العاده لان العده شرط وليس
كان شرطاً فالشرط لا يدل على الاستفاء عندنا فثبت الحواز في الامه العفيفه عند الضرر وفي غير العفيفه بالضرورة
المطلقه قول وما رواه محمد بن علي الوطى يعني لا يبطا المحرم ولا يجعل المحرمه حلالا واطمينا وحوز اسقاط
نا الثاني عن محمد بن علي بن ابي النضر وانما حمل على هذا الحمل بوصفاين الدائيات قول لا اوراقه هذا
لان الارفاق يعمل سق الحزبه ولا يوصف النطفه بالحزبه ليلو ان اقمنا في الامه ليلو امتناعا عن تحصيل صفه
الحزبه في الولد وله ان لا يحصل الولد اصلا بان لا يزوج اصلا او يزوج امرأه عفيفه فالامتناع عن تحصيل
الوصف اول قول وحاله الانفراد دون حاله الانضمام حاله الانفراد ما لو تزوج الامه ولم يكن تحت حرة
وحاله الانضمام يستل الفضلين وهو ما اذا جمع بين الحزبه والامه في عقد النكاح او تزوج الامه على الحزبه
قول لان المقصود ان لا يدخل غيرها في قسمها فان قيل لم قلتم بان النكاح من تزوج الامه على الحزبه ليس
لا يدخل قسمها في قسم الحزبه والظاهر ان النكاح لا يجمع بينهما بل انما يجوز الجمع بينهما اذا اقرمت الامه
ملك النكاح ان كان الجمع لا يجوز في نكاح المراه في عدة نكاح اختها عن طلاق ما بان وان كان لا يدخل القسمه
بحوز فقد وقع الشك في حواز نكاح الامه فلا يثبت الحواز بالشك وهذا خلاص النكاح لان نكاح الخالف جازي يبين
ووقع الشك في طلاقها او في الحزب في عينه بهذا الاعتبار فلا يطلق قول والتصحيح على العلة
منع الزيادة وعز ابن ابي ليلى وادراهم النكاحي رحمه الله وبعض الروايف ان نكاح الجمع بين تسع نسوة
ممسد عند الضرر والحواز عند ان العجابه عن التسع عند اخله في النكاح والسحق فان من اراد ان
يقول اعطها لانا تسعة درهم فقال اعطه درهم وثلاثة واربعه كان صحيحا جاهلا فعلم انه اراد
اشير اشير وبلانا بلانا واربعه اربعه اقول له تعالى اولي احمد مشي وبلان وربع ومعنى قول القايل اشير
اسير هو القصير على العذر المدبر وفعلوا عز اشير اشير الى مشي ليلو المدبر اليد الاعلى ما في ضمنه
من معنى التكرار لتاثير الحصر على العذر المدبر والمنع عن تجاوزه الى غيرها ولانه لو كان المراد الزوج عسى
وبلان وربع على الاختراع لم يكن لقوله فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة معنى لان عند الحوز من ترك العزل
في نكاح التسع لا يجب ان يترك الواحدة بمره لان بينهما وسائط فعلم ان المراد اما مشي واما بلان واما
رباع ثم قال فان خفتم ان لا تعدلوا في واحدة من هذه الاعداد فواحدة بحقه ان الله تعالى اباح كل جملة
موصوفه بصفة الجملة الاولى بلو نكاحي والثانيه يكونا بلان والثالثه يكونا رباع وانما يصير كل
جملة موصوفه بصفة الله تعالى به اذا كان المراد بالواو او حتى يفرط كل جملة عن الاخرى فاما اذا
اريد به الواو وهي كلمة الجمع لا يصير كل جملة من هذه الاعداد موصوفه بالوصف الذي وصفه الله تعالى

به فان المتعين اذ اجمع باللائق بلون خماسا واذا اجمع بين الثلاث والرابع صار سباعا علمنا بذلك
هذه الصفات ان المراد هو الجهر من هذه الاعداد لا اجمع في علمنا بالوصف المذكور بل جملة وهم عملوا
بحقيقة الواو وترى الوصف للجملة وطلعه الواو تحت الحجاز والعمل بالحجاز جابر فاما ترك الوصف اصلا
من الاجتزاف انه حدد صار لغوا وطلعه الحليم تحت الحجاز ولا تحت اللغو وانما اجمع بين هذه الاعداد بالواو
والله اعلم لاننا لا نستعمل الا في الجهر والجهر على الحقيقة لا يدخل في العدد وما دونه بطريق البعيد فان
من اوجب عليه لاسم له الاربع يدخل فيه ما دونه حتما قول **له الحق صاحب الماء** هذا الشرع على سبيل الدعوى
لحقاق الى الدليل ولا على سبيل المنع بمعنى المقضي لحواز النباح لما كان موجودا وهو النقص المطلق فلا
وقع التعارض من كون الامتناع في باب السبب لمحمد الحمل او لمحمد صاحب الحق المقضي للحجاز سالما اقيمت
الحواجز حقوقا لان امتناع حواجز النباح مع قيام المقضي للحواجز لا يكون الا لحق صاحب الماء لان النباح وصف
الحواجز يقتضي الوطى وجنيد لا يشترط صاحب الماء بل هو الولد من لا يقوم محضاته وترتبه مضيع الولد ولو
كان الامتناع للجميع المرد من الامرين ولم يوجبه احد فثبتت الحواجز عملا بالمقتضي السلام ايضا قول **له**
في الحامل من السبي النباح فاسد في الحامل من المولى باطل الباطل والفاصل من النباح يستويان في علم
الملا والحرمه لان السبب الفاسد لا يثبت الا للملا الحرام وموجب النباح ملا الحمل وبين الحمل والحرمه منافاه
فادانته اشارة الملا الحلال بالسبب الفاسد فقد خلا السبب عن الحكم والاسباب السريعه انما تعتبر لاحكامها
فليس سبب خلا عن الحكم لان لغوا حلالا في السبع لانه يمتنع مع الحرمه اذا اشترى اخذه الوضاعه او الامه
المحوسبه على في المسائير يكونا فاشا في النباح اما شرع للاستفراش فادانته فاشا في الغير طوحي هذا
النباح بان اجمع بين الفرائش وفيه اشتباه بالنسب وتضييع الولد وهذا لا يجوز بحلاله الحامل من الزنا
فانه لا يورثي الى الاشتباه وتضييع الولد لانه لا فاشا في الزنا ولا ولد له الحرج على ما قال عليه السلام
الولد للفراش وللعاهر الحجر وانما حرم الوطى لان هذا الحمل وان لم يثبت النسب فهو زرع غيره وعي السبي
صلى الله عليه وسلم عن سقي زرع غيره علم عندنا ان المانع لحواجز النباح لو كان فاشا في الغير غير ان الفرائش انواع
ثلاثة فاشا كامل متاخر ثبت النسب فيه غير دعوه ولا تنفي بالنفي بدور اللعان وهو فاشا في المنكوحه وفاشا
ضعيف وهو فاشا في الامه لا ثبت نسب ولا هاهنا غير دعوه وسقي تنفيه بدور اللعان وفاشا متوسط ثبت
النسب فيه غير دعوه ولا تنفي بالنفي بدور اللعان فلو كان هذا الفرائش متوسطا بين الطرفين فلو كانت ادانته
حاملا لا يجوز نكاحها بالشبهة المكنى وان لم يلق حاملا لا يجوز نكاحها بالمزوجه ولا نقال ببيع لا يجوز
نكاحها اصلا رجحا للحرم فلو اجمع بين المعارضتين مقدم على الترخيص على ما عرفت قول **له ولها ان**

الحا

الحكم حواجز النباح وهذا لان الشرع ما شرع النباح الاعلى رجح فارغاه او بعد الماء الغده في الاحتياط لمعرفه
الفرغ حتى جعلت العده ثلاثه اقراء وهي تدين على مده الاستبراء فلا حاجة الى الاستبراء بعدة حلالا في الشرع
ولما كان الشغل والفرغ باطنا امدار الحكم على النباح والشرع اعلى ما هو الاصل ان الدليل يقوم مقام المدلول
عند حفا المدلول ويدور الحكم على الدليل وجودا وعدا قول **له الحق** بمعنى المنع ولا يلزم على هذا ان اذا
شرطا الطلاق بعد شهر فانه يجوز النباح ويبطل الشرط لان عدل الشرط لم يصرف في معنى المنع لان الطلاق
فاطع للنباح فاستراط الطلاق القاطع بعد شهر يسقط به النباح دليل على انما عقد العقد موبدا
قول **في الشروط الفاسده** ومدار الفرق بين السبع والنباح ان الشرط في السبع منهي عنه لما انده عليه السلام
عن عبيد بن رافع ولا يعلق البيع بالشرط جعل البيع في معنى الفناء لانه تعليق التملك بشرط فيه خطر
وهذا حلالا في النباح لان الشرط فيه غير منهي عنه ولم يحمله في معنى الفناء لان حكم النباح اسقاط العصمه
والحرمه التي كانت ثابتة للمرأة قبل النباح فكان في حكم الاسقاط فلا نفهده الشروط حاسبا في الاسقاطات
قول **في حواجز الاملاك** المرسله اي المطلقة يعني اذا ادعى مولا واميرين سبيته واقام البيئه على ذلك
شهادة الزور لاسفد قضا القاضي باطنا بالاجماع والفرق لا في حقه رحمه الله ان الملك من الحواجز ولا يملك
من الاسباب وفي الاسباب تراجم ولا دليل للغير البعض فلا يملك القضا بالملك بسبب فلا يحاطب القاضي بذلك
وانما يقتضي باليد ولا يلزم من شهود اليد الملا فاما هاهنا حرج على القاضي الحكم بالنباح لقيام الحجة الشرعيه فان
حجة القضا شهادة شهود صدقه عند تعدد الوقوف على حقيقه الصدق والذبح فلو كان ما موردا للقضا
غير ان القضا بالنباح لا يصح بدور النباح فقصم القضا بالنباح بامر الشرع اسما للنباح عليها وفي وسع
القاضي ان يحلها ووجه له بطريق الاطهار ان كان بينهما عقد سابق وبطريق الانسان لم يلق بينهما عقد سابق
في الحمله فوجب سفيد ما امكن بحلاله شهادة الكافر والعبد والمحرور في القدر لان الوقوف عليها متيسر فان
العبد يعرفون سبيهم ولذا المحرور في القدر لا قامة الحق على ملا من الناس وللغار في دار الاسلام علامان
يعرفون عما وان قبل الوكان قضاؤه غير انه انشا العقد يبيع ان يشترط حضور الشهود عند قوله نصبت قلنا
القول باننا النباح هنا مقتضى صحة القضا لان القاضي لا يملك انشا النباح في الحمله وما ثبت بطريق الاقضاء لا
مراعي فيه شرائطه وادانته على انه يشترط حضور الشاهدين عند القضا على قول **له الحق** رحمه الله عند بعض
المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله منهم الزعفراني **باب الاوليا والاكفا** قول **له حمل**
باللوع يعني بالنظر الى الدليل وهذا لان ما لا يعرف حاله ونقصانه يفسده يرجع الى دليله والشرع جعل
اللوع عن عقل امارة اعتدله فاذا وجد ذلك كان دليلا على العقل ولهذا اعتبر حاله في حق بوجه الخطاب

عليها وهو الاصل وما عدا ذلك من الاحكام تابع ومن المحال ان يصير داما لا مما هو الاصل ثم يظهر اثر
القصور في حق التتابع **قول** وهو الصحيح لان ذكر المهر ليس بشرط لصحة النكاح فلا يشترط فيه
الاستيثار وهذا لان الاستيثار لما كان من مقدار ما كان النكاح كان ملحقا به فالمقبوض على سبب الشرائع
حقه فقد الشرائع كان مضمونا بهلاكه في يد المشتري وبعضهم قالوا لا يكون رضا المهر عسى لا يرضى بلا
مهر او بطل المهر والصحيح ان المهر اذا كان ايا او الجرا او الارض كزوج بكنى لانه لا ينقص عن المهر الا
لغيره فوق المهر منعه **قول** في عايد اليها يعني ما حذر اشتقاق اسم الثيب من العود ومنه المثوبة
لجرا عايد العود الى العبد والمباينة للثيب الذي يعود اليه الناس في كل سنة والتثويب للعود الى الاعلام
بعل الاعلام فان الثيب اسم المهر كان مصيها عايدا اليها والتي تدارت بالزنا كان مصيها عايدا اليها
فكون مباحا حقه **قول** في مطلق سكوتها فان في هذا التحليل اطال حكم المنصوح وهو قوله
عليه السلام الثيب تشاور قلنا اخبر من النص الامه والصغيرة فكذلك المتنازع فيه بالقياس فان قيل حال البكر
حيال الم الطبيعية والحائض من ظهور الفاحشة ولا غير ما ورد في النص فيكون هذا السلوك غير السلوك
الذي اقامه الشرع مقام النطق ولو تعطل مصالهما هذا لان زلال المعصية قلنا صاحب الشرع جعل سكوت
البكر رضا للبداهة بل لعاد الحياء وعاد الحياء ما جوزه فاعلمنا وان انتهت بالزنا مرة لفظ الشهوة او اكرهت
على الزنا لان عدم حياءها لا يرد لان في الاستيطان ظهور فاحشيتها وهي ستم من زلال غاية الحياء
او خافت من تعير الناس وتعييبهم اشد الخوف وهي عدا الحياء او الخوف تستر على نفسها وانما ما ورد
بالسنة من عدا عن اشاعة الفاحشة والخوف والحياء من ظهور المعصية من عدم الطبيعة وحسن العقيدة
انما ويسل هذا الفعل انما لا يستنطق لان زلال دليل رغبتها في الرجال وهو عت فيهما فاداسقط
النطق في موضع بلون النطق دليل رغبتها في الرجال على احسن الوجوه وان سقطت نطقها في موضع
بلون النطق دليل رغبتها في الرجال على احسن الوجوه فان اولي وهذا خلاف الموطوءة بشبهة او بنكاح
فاسد لان الشرع ما عدا عن اظهار الوطى بشبهة حذر علق به الاحكام من المهر والنسب والعدة والحقة
بالحلال في هذه الاحكام ولانما الاستسح عن اظهار مثل هذا الوطى **قول** ولان مكره وهذا لما
عزى الى الدعوى اذا اخلت عن البينة تعتبر فيها المعنى دون الصورة ففي حق الشهادة تعتبر الصورة
لان السموات لا يعرفون الا الطاهر وفي حق المهر تعتبر المعنى لانها تعرفان حقيقة الحال والمواة هنا
مدعى صورة مكره معني المودع في دعوى رد المودع مدعى صورة مكره معني ثم في المودعة
القول قول المودع في دعوى رد المودع فلانها القول قول المرأة في دعوى رد النكاح اذا العبرة

للمعنى لا للصورة في الفصلين وهذا خلاف مسلمة الجرا لان لزوم البيع قد تحقق معي المدة قبل الطهار
الرد ويحل لزوم البيع لا يمكنه الرد وتطيرها فيما نحن فيه ان البكر لو قال لها وليها فلا زنا مكره فسلكت
فزوجها فعالت لا ارضى بعد النكاح فالنكاح جائز لانما رد بعد نكاح **قول** والولي هو
العصبة والمعنى في زلال الزنا نوع ولان لا بد لانه خلف الموارث ملكا ونصرفا ولها السباب من الفرضية
والعصبة والقرابة والى اقوي اسبابا العصبة لانه لا خلاف فيها وما استحق جميع المال فلهما
وتدنا الوليد هنا علمنا **قول** في دفع ضرر خفي وهو يمكن التحلل الناشئ من بعد القرابة وذكر الامر
باطن عاملون واما لا يكون مصير الرد الزنا على الخصم وليس لها ولان الزنا وهذا لان النكاح
المفيد للحاقام واما الفات وصف المال وهو صفة الزوم ورفع الوصف لا يجوز رفع الاصل كذا
يصير المتبوع تبعا واما احاد الى رفع هذا الوصف فلا يتبع في الضرر الدائم ولا حصول لرفع الوصف
الان دفع الاصل وهو النكاح ولا ولانها فلا بد من الدفع الى من له الوليد العامة وهو القاضي من رفع
العقود دفع الضرر في الحجب والعبد واللعان فاما في المرقوفة العقد على نصف الحلال الزنا المصنف
والعقود يعقل على النصف الاخر فلما ان منع من الانعقاد على النصف الاخر ولا تقدر على ذلك الا برفع ما
كان باثما وليس قد جعل المتبوع تبعا لان واحد من النصير مثل لصاحبه فاعتبر دفع النكاح دفع
نصف الملاك عن نفسها والرفع لا يحتاج الى العضا ونظيرة الاجارة فانما يفسخ بدون القضا اذا كان العاد
واضحا والضرر ظاهر اجمالا وانقطع شرر الضيعة او انقطع المانع الزنا وان غير ظاهر من استاجر دانا
في السوق ليخبره فذهب ماله او من اجر دانا او داراهم اقلس ولو من دون لا يقدر على قضائها الا من ما
اجريه حاج فيه الى فتح القاضي على ما اختار بعض المشايخ رحمه الله وهذا لان رفع النكاح والاجارة اتمل
على معنى دفع الضرر عن نفسه وعلى معنى الزام دفع العقد في حق صاحبه ولا عمل اعتبار المعنيين جميعا لان
الرفع لا يقتصر الى القضا والالزام يقتصر الى مودعي الاقفاار وعدم الاقفاار فلا بد من التوفيق فيقول
اذا كان الضرر جليا اعتبر معنى الدفع فلا يقتصر الى القضا غير انه الرد بالعيب قبل القبض في باب البيع وان
كان خفيا اعتبر معنى الالزام فيقتصر الى القضا وهذا التقدير اوفق بما ذكر في المتن **قول** في اعتبار الهدية
الحالة بصي خيار البكر بطل بجز السلوك وخيار الغلام والحائض التي دخل بها الزوج قبل البلوغ لا يبطل
بالسكون بل سقى الى ان يوجد منها قوله رضى او ما جرى مجرى هذا القول في الدلالة على الرضا اعتبارا
لهذه الحالة بانها النكاح فان في اشتداد النكاح علمهم بحوز نكاح البكر المانعة من سكوتها ولا يجوز انما بعد
بلوغها ما لم يصحها بالرضا **قول** وخيار البلوغ في حق البكر لا يمتد الى اخرها لانه يبطل بجز السلوك

ولا سطر خيار البلوغ في حق الغلام والثبوت بالقيام عن المجلس لانه ثابت بان الزوج لا يثبتان الشرع لتوهم
الخلل في المقاصد بخلاف خيار الخيرة لان الزوج هو الذي ملكها والزوج ملك الطلاق وتعليقه بخلاف
خيار العتق لانه ثابت بان الزوج لا يثبتان المولى لان هذا الخيار حكم العتق ولهذا اضيف اليه والعتق ثابت بان الزوج
الخيار الى المولى تسيباً وان كان من بعد العتق والخيار هو الشرع والحاصل ان الخيار الثابت بانثبات
العقد هو الذي يفسد الخيار في المجلس لانه غير التملك وخيار التملك ينص على المجلس عز وجل لا يجمع
الصحابه رضي الله عنهم قولهم لها ما رويناه قوله عليه السلام الانجاب الى العصيان والتمسك به انه جعل
كل النكاح الى العصيان لان النكاح على ما لا يملك واللام يستغنى عن جسد ولو كان لغير العصبه ولا يملك لمن
كل النكاح مفوضاً اليهم وخياره الى حقه رحمه الله انه مفيد بحال وجود العصبه بدليل ولان القاضي
والسلطان عند علم الاقرب اجتماعاً وتزويده بالولاية لغير العصبه عند ان حقه رحمه الله الام ثم الجدة ثم
الاخت ثم واه ثم الاخت ثم الام ثم الاخوات ثم العمان ثم الاخوات ثم اولادهم ثم عمات
الاب ثم عمات الام واعمامها والاخوات والخالات ثم الطرفين ثم اولادهم كذا في المبسوط قولهم ولا ولاية
للابعد مع ولايته وهذا لان الابعد لما صار محجوباً بولاية الاقرب لا يجوز له هنا فانه لو كان حاضراً
ولا ولاية له بان كان صغيراً او محجوباً بولاية الابعد وبالعصبه لا تزول ولا يندفع وطناً هذه ولاية
نظريه وليس من النظر ايها الولايه لمن لا ينفذ ما يريه وهذا لان راي الابعد خلف عن راي الاقرب وفي
ثبوت الحكم للخلف لا فرق بين ان يعلم الاصل وبين توبته غير مستفح به الا ترى ان القرار لما كان خلفاً لحوز
القيم عند محسوس الما حوز عند عدم الما فصل قوله بطر بطر يعني لا عبره لفصل العوض على
العوض فيما بين قرشي حوزانها شبيهة لوزجته نفسها من قرشي غيرها سمي لا يكون لاوليائها حق
الاعتراض مع ان الهاشميه افضل من القرشي وغير القرشي من العرب لا يكون كقول القرشي حتى لو زوجت
قرشيه لغير القرشي من العرب كان لاوليائها حق الاعتراض والعرب بعضهم اهل العصبه قبيله بقبيله ولا اعتبار
لفصل بعض القبائل على البعض الا انما ياهله فاعلم ليسوا باهلاً من غيرهم من العرب لحسابتهم وكنائهم واما
الموالي وهم الاعمام سمي موال لان بلادهم فتحها يدي العرب والعرب ولا يندفع ما قام فاذا تركهم احراراً
مع القدرة على الاسترقاق فاعلم ملكهم ثم اعتقهم والموالي هم المعتقون وقيل انما سمو موالاً لانهم نصروا
العرب على قتل اهل الحرب والناصري مولى قال الله تعالى ولا الكافرين لا مولى لهم وهم اهل اعصم
لبعض رجل رجل يعني لا يعتبر بهم النسب لانهم ضيعوا انسابهم ولا ينفقون بالنسب وانما افتخارهم
بالاسلام والحريه معتبر ولا فيما بينهم من كان له ابوان في الاسلام او الحريه يكون له ابوان له ابائهم ما
له

لان النسب بالادب وعامه باجل فاداناً مسلمين لا يحتاج الى الانتساب بالادب فاما اذا كان احد طرفي النكاح
الى رجل الكافر ولا غير مستحق الا ترى ان رجلاً ذكر في النسبه تسعد بابيه في الكاهليه من ربي كونه
الله صلى الله عليه وسلم كرهه وقال هو عاشرهم في النار وهذا خلاف العرب فاعلم يتعاضدون بالنسب
فيعدون بالنسب فنوا النسب اخذ انا مسلمين وان كان لاحدهما اب في الاسلام ولا اب الاخر في الاسلام في اسلم
منهم بنفسه يكون كقولنا له اب في الاسلام قولهم هو الصحيح راجع الى هذه الروايه عنهما فنعلم ان ابائهم
اخرى ان في هذه المسئله ذكر الشيخ الامام السرخسي رحمه الله ان العاقه في الروايه غير معتبره عند ان حقه
رحمه الله في الصحيح لان الفسق ليس بلان لانه عند الانتقال عنه وعمره في يوسف رحمه الله ان الفاسق اذا
كان زاجراً ومروءة دعوا السلطان لا يسقط عنه العاقه كذا في الاوضح وذكر في الاوضح روي عن ان
يوسف رحمه الله ان الفسق المستنزل لا تنقح في العاقه فعلى الروايه المذكوره في الباب لوزج رجل ابنته الصغيره
من رجل على طر اند صالح وقالوا الله لا نشر الحمى ثم وجد ابن شريكاً مدماً ثم بورت البنت فقالت لا ارضي
فالنكاح باطل عند هذا في ما روي فاصحى حان قال السمع الامام البردوي الفقيه يكون فوا للعلوي
لان شرف الحسب فوق شرف النسب وقال ابو يوسف رحمه الله المعتق اذا احرز من الفضائل ما يقابل النسب
الاخر يكون فوا له ولذا في الرجل يسلم ويعتق المراه قال هو فوا له ولو نقص في كل واحد منهما وعلى هذا
يكون العالم الحمى فوا للعربي الكاهل ولذا الفقيه الفقير يكون فوا للغني الكاهل قولهم لا يحوز العقد
عندهما من بعض مشايخنا رحمه الله ان الزيادة والنقصان لا يحوز واما اصل النكاح فصحيح لان المانع ها هنا
من قبل المسمى وفساد التسمية لا يمنع فساد النكاح كما لو ترك التسمية اصلاً ولان الاصح ان النكاح لا يحوز
فصل في الوالد في النكاح قولهم دون العبير يعني المرافة من كون الشخص الواحد علماً
ومثلاً وانما يكون في حكم هذا من اللفظين لاني العبير عما اذا الشخص الواحد حاز ان يعبر بلفظ التملك
والتملك والاحكام في عقد النكاح راجع الى الزوج والزوج لا الى الوالد الذي هو معتبر الا ترى انه لا يستغنى
عن اضافة العقد الى الزوجين وعندنا يظهر الفرق بينه وبين الوالد بالبيع فانه يستغنى عن اضافة العقد
الى الغير فبان مباشراً ولا يتصور مباشرة عقد التملك من واحد قولهم فاذا كان فضولاً يتوقف لان
الفرق بين المامور وغيره في التفاد لا في الانعتاد وهذا المذموم الواحد في باب النكاح ملحق بلام الاثنين
لان هذا الواحد منهم من الكاهن بلام واحد حتماً ولو منهم من الكاهن صريحاً ساقف باز قال وروى فالا
من فلان وقبلت عن فلان فكذا انهم من الكاهن حتماً ولها ان الموجد شرط العقد حقيقه ولا احكاماً
لانه ليس يناسب عن الغائب يكون ناقلاً عما رويته فلو العقد من الاثنين حكماً ولها يكون شرطاً عند حضرته

فقد اعتمد غيرة خلاف المأمور من الجائدين لانه ينتقل طامعه الى العاقبة مما لم يكن عقداً تاماً حكماً وخللاً
 الخلع واخيه لانه تعليل الطلاق والعراق بقول المال وانتهى من جانبه حتى يكون لازماً ولا يمكن من
 الرجوع عن ذلك والمهر يتم بالحالف وانما قول المراه شرط الحث فلو كان عقداً تاماً حتى لو كان الخلع من جانب
 يقول اختلفت نفسي بك امي زوجي وهو غائب لا توقف على اجازته لانه من جانبها معاوضه
 يكون شرط العقد ولا يتم على هذا ما قال الزوج محض من طلقك بك لا فقامت عن المجلس قبل القبول
 فانه يبطل ولو كان تعليقاً بالشروط لما بطل بقاء ما عمن المجلس لان التعليق انما يقتصر على وجود الشرط
 في المجلس لقوله لها انت طالق ان شئت يقتصر على وجود المشيئة في المجلس فهذا مثله قول **والجمله**
 ولا يلزم الطلاق والعراق حيث صح في المحمول لانها احتمل ان التعليق يساير الشروط فلا يشرط البيان
 والنداح مما لا قبل التعليق بالشروط بل هو صحيح في المحمول لتعلق النداح بالبيان فلو تعلق النداح بالشروط وهذا
 لا يجوز وعي ابو يوسف رحمه الله انه ينفذ واحدة منهما وسعين ببيان الزوج وهذا جائز ما اذا طلق احدي
 امراته الا ان الصحيح ظاهر الرواية وعمد المعلق بالبيان الطلاق الذي هو قابل للتعليق بالشروط الا ان
 المطلقة اذا عينت بالبيان بعينت المتكلمة ايضا في الاصح قول **رجوعا الى اطلاق اللفظ** اللفظ
 مطلق والتمه متيقنه لان الامة ليست للولد المولود منها فعمل بعموم اللفظ فيما واد التمه وهما قيدان
 اللفظ المطلق الى المتعارف وقلنا انما يتقيد اذا كانت العادة مستمرة وليس كذلك العرف مشترك فان
 الرجل يزوج اللق وغير اللق او يقول المتعارف في الفعل لا في اللفظ فان اسم المراه لا يتقيد بالحجة عرفاً
 والطلاق ينصرف الى المتعارف تسمية لا عملاً الا ترى ان من حلف لا طلاقاً لم يحنك بل لم يحنك والادبي
 للعارف تسمية وان لم يكن معارفاً فلا في **استدل** بما اذا وطر بشر الله المتقيد بالذي ان كان مقيماً
 وبالمطبخ والمشوي ان كان مسافراً وهذا عرف عملي يقيد به لفظ اللحم فلو العرف هنا مسمى وفي المشايخ
 فيه مشترك على ان من تمسك باحد الدليلين فايراد النقص على احدهما غير متوجه عليه وقد سبق نظيره
قول استحسن عند هاتين المشايخ من قال **لان** هذه المسئلة على ان الغاية في النساء معتبرة عندهما
 حث لا يجوز الا اللق وقال اخرون الغاية غير معتبرة في جانب النساء لا خلافاً لان المراد لا يخطه زيادة
 الفاش وانما لا يجوز غير اللق عندهما باعتبار التعارف لا باعتبار ان الغاية معتبرة عندهما ويؤيد هذا
 القول ما ذكر في الوالد ان اعتبار الغاية في هذا الاستحسان عندهما والقياس يقتضي الجواز ولو كان التقيد
 باللغز عندهما باعتبار الغاية في جانبها وجاز لا يجوز هذا النداح عندهما قياساً واستحساناً لما لو كان
 التودد من جانبها فان التودد من جانبها يتقيد باللغز على قول **اللا** في الصحيح وقيل هذا قولها والاصح انه

قول **اللا** ولو كان لغواً الا انه اعم او مقعداً او صبي او معتق او خصي او عيب فهو جائز لا يوازي
 فاضى خان رحمه الله **باب المهر** **قول** وفيه خلاف ما لا رحمه الله يعني في
 حواز النكاح عند نفي المهر اعتبر النكاح بالبيع وكان القياس ان يفسد النكاح اذا ترك التسمية بما في البيع ولما
 انه ترك القياس بالنصر وهو ما روي انه عليه السلام اوجب مهر المثل في نكاح لا تسمية فيه ولا المهر وجهاً
 حق الشرع فلم يصح نفي المهر من العقد واذا لم يصح نفي المهر من العقد كان وجود النفي بعد بيان منافع البضع حق
 الله تعالى بل لا بد انما اذا استوفيت بغير العقد وجب الحد حق الله تعالى خالصاً ولا لا يعمل بها فيها
 ولها انصاف مما حق اعتبار منافع سائر الاعضاء فان ابدال منافع سائر الاعضاء حقها على الخلو وادراك
 لذلك جعلنا الزوج حق الله تعالى والواجب حقها عملاً بالليلين والواجب حقها في الاصل لا يتفقد بالواجب
 دور الزوجين فلهذا من اسقاط الواجب دور الزوجين **قول** في حق الشرع وهذا لا يضر الا ان تمام العشرة
 حق الشرع وما زاد على ذلك حقها فادار ضمت بالحسنة فقد اسقطت ما هو حقها وبعض ما هو حق الشرع
 فيعمل اسقاطها في حقها وهو الزايد على العشرة ولا يعمل فيما هو حق الشرع **قول** ولا يعتبر بالعدم
 التسمية هذا جواب عما قاله في رحمه الله ان تسمية ما لا يصلح مهر اذا نكح امرأه وعند انعدام التسمية اصلاً
 يجب المهر المثل فلا يرد عند تسمية ما لا يصلح مهر اذا نكح امرأه لا ينعزل اعتبار تسمية ما لا يصلح مهر اذا نكح امرأه
 التسمية لان هذا نص في العوض اليسير وفيما ادالم اسم نصت بعدم العوض اصلاً وراساً اظهاراً للسجادة
 والكرم وهذا لا يجوز الهوان فلا يلزم من الرضا بعدم العوض وفيه التجانب عن الحسد والهوان الرضا بالعوض
 اليسير وفيه الحسد والهوان فادار من سحا وتمايم المثل لا فاقنا حق مهر الشرع وانما لا ترضى باليسير
 من العوض فلهذا حقها المهر **قول** وفيه نفوس الزوج هذا بيان لاقيسة المتعارضة يعني فيه
 نفويت الزوج ملاك النكاح عن نفسه طابعاً وهذا يقتضي ان لا يسقط شيء من المهر بالمشتري الا لفظ المبيع
 في يد البايع وفيه ايضا عود المعقود عليه الى المراه سالماً وهذا يقتضي سقوط جميع المهر بالسع اذا اقالا
 فل القبض واذا وقع التعارض بين القياسين نصفنا المهر سقوطاً وثبوتاً رجوعاً الى النص فان **قول**
 الرجوع الى النص بعد تعارض القياسين انما يستقيم ان لو كان القياس مقدماً على النص فلو العمل بالقياس
 في معارضة النص المحصور جائز وهذا النص هو منه الطلاق قبل السيسر بعد الخلو فيستقيم الرجوع
 الى النص المحصور بعد ما تعذر العمل بالقياس فان قيل ليس من شأن التعارض بين القياسين تركهما بل
 العمل باحدهما فلو العمل باحدهما انما يجوز اذا لم يخالفهما نص على ان التضييق عمل به واحد منهما من وجه
قول رجوعاً الى الامر وفيه خلاف ما لا رحمه الله هو قول سيار النص يدل على انه ليس بواجب وهو

وهو قوله تعالى المحسنين والمحسن هو المتطوع وقد قال تعالى ما على المحسنين من سبيل ولو كانت
المتعة واجبة لم يكن لتخصيص المتطوع بالزينة فائدة وقلنا ما خص المتطوع لنفسه من غير ما للمباغدة
فانه لما وجب على المتطوع مع ما يعطى ما ليس عليه فلا ربح على غيره وهو لا يعطى الا بعد الزوج اولى
بقوله تعالى انما انتم بشر من خنثاه وهذا للمباغدة ايضا اعني لما جعلناك منكر من خنثى ففي حق
من لا خنثى وهو ارجح الى الانذار اولى قول لا يتراد على نصف من مثله اعتبارا بالمسمى حيث لا يجر الزيادة
على نصف المسمى مع ان العقد مع المسمى اقوى للونه مما عليه لان لا يتراد على نصف من المثل وانه اضعف
اولي واما الاداات المتعة مثل نصف المسمى من المتعة لانها مضمرة عليها فاجتماعا اولى من اجزاء نصف
المهر ولا ينقص المتعة عن خمسة دراهم اعتبارا بالمسمى فانه اقل ما يجب في المسمى بالطلاق قبل الدخول فانقص
المتعة عن اقل ما يجب في المسمى احقا فالغير المضمون قدره المضمون قدره ولا يتراد قبل الدخول موجب
نصف المهر والمهر السري اقله عشرة دراهم بالنص فلو نقصنا المتعة عن خمسة دراهم لم يكن ما دون
العشرة مبرا شرعا قول يعين للواجب وهذا لان الواجب الاصل في النكاح هو المثل والتسمية
منها بعد العقد يعين قدره لان الواجب وهذا التخييل عند المسمى اذا دخل بها او ما عندها فلو كان المسمى
بعد العقد غير ما يجب بالعقد لوجب عليه المسمى ومهر المثل ايضا اذا قامت التسمية مقام مهر المثل ومهر
المثل لا ينصف فكذا ما قام مقامه قول والمراد عاتلي الفرض في العقد هذا احوار عما يقال قوله مهر
المثل لا ينصف فكذا ما انزل من قوله هذا العمل بالراي على مخالفة النص واجاز ان المراد بالنص المفروض في
العقد لا بعينه فلم يرد هذا الراي مخالفا للنص وانما لا ينصف المتعة لان النصف من حلال القياس
عند وجوب المسمى في العقد ففي ما ورداه على اصل القياس قول بخلاف العيين يعني لا يمكن
الاطلاع على قدره العيين وعمره حقيقة فادبر الحكم على سلامة الآلهة خلاف المرض وغيره من العوارض
قول في التسليم في حق النكاح وهذا لان تأكد المهر متعلق بالتسليم الذي هو فعلها اما ان تأكد حق البايع
في الثمن متعلق بالتسليم من البايع وهو التخليه لا حقيقة القبض الذي هو تسليم لان لا يسري وسعه
كذاها تسليم الزوج وهو الوطى ليس في وسعها وقد ابي باقضي ما في وسعها من التخليه المقدور لها وليس
بالوسعة والزوج عزم او صام يصوم الفرض او مرض او غير ذلك في وسعها تسليمها بابلغ من هذا بعد
روا هذه العوارض قول في سحر المتعة لان مطلقه المطلقان اربع مطلقه قبل الدخول ولم يسم
لها مبرا وهي التي يجب لها المتعة ومطلقه بعد الدخول وقد سمي لها مبرا والتي لم يسم لها مبرا فاما المتعة لها
سبعة والرابع قبل الدخول وقد سمي لها مبرا لا يجب ولا يستحق ايضا على اختيار القدرين وان كان

اجاز

اختيار غيره انما استجده لان الله الامام بدر الدين وحيد الدين قول بطريقه طريق المتعة هذا على اختيار
نقص المتأخر من اصحابنا رحمهم الله لان الطلاق قبل الدخول يسقط جميع المسمى لانه في هذه الحالة وانما
يجب نصفه على طريق المتعة فاما الاخر من منهم فلو ابا انه سقى نصف المسمى وسقط نصفه بالطلاق لقوله تعالى
نصف ما فرضتم فيه دليل ان الواجب نصف المفروض لا شيء اخر قول في المتعة خلق وهذا لان الواجب من الم
في نكاح المفوض اي التي لا فرض في نكاحها بالطلاق قبل الدخول يسقط مهر المثل ولم ينصف لان النصف
انما يليق بالشئ المعلوم ومهر المثل مجهول فوجب المتعة خلقا فانما يجب عند علمه وانما يجب قبل الدخول العقد عن
الواجب فنقص وجوبه بانما لا يجب فيه شيء اخر على انه لما كان خلقا وحلف لاجتماع الاصل ولا سيما منه فلا
يجب مع شيء من المهر وانه غير حاز في الاحاش لان الطلاق مشروع فلم يدر الاحاش في ضمن امر مشروع مضمونا
بالمتعة الواجب له لو فعل كان لا فضلا قول في النصف من لوجه وهذا لان ما جعل الله من لوجه الاخر
صداقا لانه افضى ولا انقسام منافع بعضها علمها اضعف فصار النصف منها للزوج علم النكاح والنصف
لبنته علم المهر ولان الاسترا في المنافع قول في ليس مال او لا يستحق فيه حال فقره ان خدمة الزوج اذا
كان حرا لا يجوز استحقاقا بعقد النكاح ودلا لاجل الزوجين اما اعتبار ان الخدمة منافع معلومة والمعلوم
ليس مال وبعد الزوج لا ينصف بالمالية ايضا قبل الاحراز ولا احراز بدور البقاء لانها اعراض ما حدثت انعدمت
ولهذا لا تضمن بالعصب والمشروع هو الابتعا بالمال بالنص واما اعتبار ان الخدمة وان جعلت مالا مستغنا
عند ورود العقد عليها للحاجة اذا افااد العقد الاستحقاق وهذا المالم بعد الاستحقاق لما كان المناقضة
والزوج خدمة الزوج الحراز اما لانه فصار له ما ليس مال فلم يظهر ما لبته في حكم التسمية بخلاف تسمية
عبد الغير او داره لان العقد بعد الاستحقاق على اعتبار اجاره المالا وحلا في اذ ان الزوج عبد لان
الخدمة لما كانت بامر المولى يكون خدمته للمولى معنى ولا ان العبد مال حراز ان يلقى منافعها ايضا صفة المالية
بالتبعية ولا منافع العبد خالص للمولى فيرد الاستحقاق على ملك المولى وانه ليس مالك للمراه ولا
يستخرج لها ولا يلزم ان فيه ثمر النص وهو قوله تعالى الرجال قوامون على النساء لانه يجوز ان يكون المراد
منه الحريد ليل سياق الآية وهو قوله تعالى وما العنق من اهل الم والعبد لمال الله وخلافه في العزم لانه
لم يخص خدمته لها بل هو خدمة لنفسه لا لغيره من الزوجين في منافع اموالها ولانه لا مناقضة في ذلك الا
يرى ان الامر اذا استاجر اياه لخدمته لا يجوز له ان يعمل اخر يجوز على انه ممنوع على احدي الروايتين عن محمد رحمه
الله وخلافه حرا لانه لا مناقضة في ذلك على انه قيل انما لا يستحق بالنكاح ولم يصح الا بايراد عقد النكاح
علما وقوله في الطار ولا دلالة الحراشده الى هذه الرواية والثانية الثانية على الرواية الاخرى وقد وقع

وفي بعض النسخ اذا استحق ما ارادوه ان يعطوا ودليل على ان الحكم ليس بمال لان القياس ياتي بقوم المنافع
 وما اليها وانما جعلت بالاستحقاق بالحق عند اطلاق الانتفاع والتملك من الاستيفاء عند العجز بقى الحكم على
 اصل القياس قول **ولا يباي** باختلاف السبب وهذا لان الشيء اذا استحق بحقه فباي جهده يولي به يقع
 عن سببه المستحق بالخاص اذ هو المقصود من المصنوع منه او اطعمه ولا يلزم على هذا ما اذا اشترى عبدا
 بالقر درهم ثم حط البايح عشر الثمن ثم وجد به عيبا ينقص عشر الثمن حيث يرجع بصفان العيب وان حصل
 له هذا بالخط لا بوجه العيب سقطت بعض الثمن وهذا لا يحصل بالخط لان الخطوط خارج من ان يكون مئنا
 فان قيل السبب يختلف باختلاف الاسباب فان الصدقة على بريرة رضي الله عنها حلت لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم باعتبار ان سيد المال رسول الله صلى الله عليه وسلم وصار العيب المملوك كذا عين اخرى وهذا
 الطلاق والابتناس مختلفان قلنا اصل عدم تغير المسبب بتغير اسبابه ولهذا لم يتغير حقيقة الان
 الاعيان بتغير صفاتها القائمة بها كالحل والحر والبر وغيره وانما حقيقة تغير صفاتها القائمة بها
 من الحلاوة والمرودة والحوضه بخلاف حلقه وتغير صفاتها باختلاف صفاتها حقيقة
 وفيما احر فيه المار وصف في الذمة والادوات لا تقبل التغير حقيقة بتغير صفاتها القائمة بها اذ قيام الصفه
 بالصفه محال فيبقى الذم على اصله لا يتغير المسبب بتغير السبب قول **فيما في تسمية الزاوية والهيبة**
 يعني في وجهها على الف وعلى ان يكون لها او يهدي لها هديته ثم لم يبق بالكرامة والهديته كان لها تمام من المثل
 ذراها هنا قول **في الواجب** في الطلاق قبل الدخول هذا جواز عمات قال الواجب قبل الطلاق الاول
 بدليل تصفد بالطلاق قبل الدخول فاجاز ان الواجب فيما لم يصح التسمية للجملة المتعد وانما يجب نصف
 الاول بطريق التعد لان التعد في الاعم والاعلى لا يزيد على نصف الاول بل يزيد نصف الاول على التعد
 في العادة والزوج لا يتردد به فان قيل اذا فسدت التسميتان عند ان حشفه رحمه الله ينبغي
 ان يحجر التعد في المسمى شيئا قلنا قد مر ان نصف الاول يجب بطريق التعد فان قيل ينبغي ان يحكم التعد كما
 حكم من المثل قبل الطلاق لان الموجب الاصلي بعد الطلاق قبل الدخول التعد فان الموجب الاصلي من المثل
 قبل الطلاق قلنا انما لا يحكم التعد لان التعد لا يتردد على نصف الاول في الغالب حتى لو كان زيد احكم التعد
 ايضا قول **في اختلاف معاني الاجناس** وهذا لان اجناس اسم يقع على الخيل والبغال والحمير وبينها من
 التفاوت ما لا يخفى ودلالة النصار اجناس مختلفة باختلاف اصولها من الفطن والذئب والحر والابريس وتختلف
 باختلاف الصفه ايضا فلا تعرف وسطها وهذه الجملة الفخس من جهاله من المثل فاجاز من المثل اولى
 وعند اعلام الجنس قلنا الجملة فان جهاله الفرس دون جهاله من المثل وذاتقوم الاموال اليسرى تقوم

الاضاع

الاضاع فان اجاز الوسط منه اولى وانما يتخير بين ارجح المسمى وقمته لان العيب اصل باعتبار التسمية
 والعمه اصل باعتبار ان الوسط لا تعرف الا بالتقوم وما لا يعرف لا يمكن انفاؤه ولان الفقه اصلا في الايقاف
 فاعتد لا يتخير بينهما قول **في الاصل** الى اخرى الاصل انه متى اشار وسمى ان كان المسمى من جنس المشار اليه
 سعلق العقد بالمشار اليه لان المسمى موجود في المشار اليه ذاتا لجانسها فان ما في التسمية موجود في
 الاشارة وما في الاشارة من قطع شركه الاغيار غير موجود في التسمية فان اعتبار الاشارة اولى وحصل
 التسمية وصفها المشار اليه والوصف تابع لما لو اشترى عبدا على انه كاتب فوجد غير كاتب بعلق العقد
 بالمشار اليه وان كان من خلاف جنسه بعلق العقد بالمسمى كما لو اشترى شخصا على انه عبد فاداه هو امه
 لان التسمية تاتى بها في تعريف الماهية وهي المقصودة والاشارة يعرفها من حيث الصورة دون الماهية
 فان اعتبار التسمية المعروفة للمقصود اولى اعلم ان هذا الاصل لا خلاف فيه بينهم الا ان محمدا رحمه الله
 يقول الحل والحر جنسان لفخس التفاد في المقاصد والحر والعبد جنس واحد لاتحادهما صورة ومعنى وانما
 يختلفان في المايل لا غير وقال ابو يوسف رحمه الله الحر والعبد جنسان ايضا لان اختلاف الجنس لا يكون باختلاف
 الصور والمعاني كما في الخيل والحمير والخطه والشعرين بل باختلاف المعاني مع الاتفاق في الصورة ايضا كما في
 العبد مع الاماء وقال ابو حنيفة رحمه الله الحر مع الكل والعبد جنس واحد لان الصورة الواحدة
 لا تصلح لاجناسين مختلفين لا مقدار الجنس من الصور بل والحرية مع الرقبة تتعاقبان على صورة واحدة
 فان الحر يسبي والرقم حر وذا الحاله مع الممان والحوضه مع المارة الا ترى ان الصغير مع الكبير جنس واحد
 لانها تتعاقبان على محل واحد بخلاف الذبذبه والانبوت فانها جنسان لا تتعاقبان على محل واحد فان قيل ما
 ذكرتم ينقص بالانبوت والذبذبه في غير نواحيهما لانها تتعاقبان على محل واحد ومع هذا ما جنس واحد قلنا
 نعم ولان ما يوجب الوفاق ثم غلب على ما يوجب الخلاف لانهما يتفقان صورة ومعنى وانما يختلفان في صفته
 الذبذبه والانبوت لا غير فلهذا انا جنسا واحدا ثم لوسي واشار وبعض المشار اليه لم يكن مالا لالتواء وجهها
 على هذين العبد فان احدى احل لغيرها الا العبد الباقي اذا ساوى عشرة دراهم عند ان حشفه رحمه الله
 لان الاصل عنده انه متى جمع من مالا يصلح وما يصلح بطلا مالا يصلح واستقر ما يصلح من جميع من امر ان لا يحل
 له نكاح احداهما اصح نكاح التي حل نكاحها وطلا نكاح الاخرى فلذا اذا جمع في الامهار بين ما يصلح وما لا يصلح
 كان المراد ما يصلح دون ما لا يصلح وهذه المسئلة مبني على المسئلة المقدمه وهي ما اذا تزوجها على هذا العبد
 فاداه هو حر عند ان حشفه رحمه الله محمدا من المثل وعند ابو يوسف محمدا من المثل فان عدا ووجه البناء
 ان تسمية العبد عند الاشارة الى الحر لغو في نكاح النكاح عندها لما ان الحر مع العبد جنس واحد ومغيبه غلب

ابو يوسف رحمه الله حتى ان تسمية العبد الواحد معتبرة وان اشار الى الحر فكذلك هنا اعتبر بسمه العبد من قول
عمر بن مسلم احدهما فحق فتم له لو كان عبدًا لورث جميعا على عذر فكل واحد منهما فان قيل لو كان هكذا ينبغي ان
يحب فتم له عذر وسط لا فتم له الحر لو كان عبدًا قلنا نعم انما يدل على الاشارة بقدر الامكان لان الاشارة ببعض
اعتبار المشار اليه والتسمية تقتضي اعتبار المسمى فعلا بما ولفظ الوجود العمدة باعتبار التسمية وبعبارة الحر
لو كان عبدًا اعتبار الاشارة ولما وجد المانع على قولهما ان تسمية العبد عند الاسارة الى الحر لغو عندهما في
بار النكاح وصار لورث جميعا ولم يسم لهما من اوهناك محرم المثل فكذلك هنا تسمية العبد عند الاشارة الى الحر
لغو فاذا لقي تسمية احد العبدين صار لورث جميعا على عذر واحد غير ان محمدا رحمه الله يقول انما لم يرضوا بكون
الواحد من ائمة لهما من المثل فمما للضرر عنهما ولا يلزم هذا على قول ابو حنيفة رحمه الله ما لورث جميعا امراده
بالفرع ثم على ان لا يخرج من المثل او يلزم لهما او يمدى لهما هدية عند فواز الشرط يصار الى مخرج المثل لان ذلك
الشرط استحق بعقد النكاح ولا بد في مسيلنا اذ الحكم استحق اصلا والفرق الثاني انه لا عمل الوقوف على
الشرط طمع المسمى في الحال لئلا يندفع على خطر الوجود فلو لا المصير الى الحال المسمى لم يضر ولا يمكن التوقي عند فاما
هنا عمل الوقوف على المشار اليه قبل النكاح بالتحقق ليطهر انه خرا وعبد فلو لم يضر لان تنقيصها
قول **و** انما يتقوم بالتسمية يعني في حق الزيادة على مخرج المثل وعند وقوع النقص عن مسيله المقوض او
بقول المراجع قوله **و** انما يتقوم بالتسمية يعني بتفاوت قيمتها باختلاف التسمية فترفع قيمتها بالتسمية
مساوية لولا المناقحة ومرة زائدة واخرى ناقصة فاما اصل القيمة وهو مخرج المثل لا يتفاوت في نفس الامر ولذا
لو لم يسم في النكاح الصحيح والفاسد حتى خرجا محرم المثل من غير تفاوت وهذا العبد فتم له الاصل وهو
المال المساوي للثبته لا يتفاوت في نفس الامر ولا باختلاف التسمية عند التقوم بتفاوت التسمية في النكاح
الفاسد لان ذلك على مخرج المثل المحرم الزيادة لعدم صحة التسمية وان نقصت عن مخرج المثل المحرم الزيادة على
المسمى لانعدام التسمية باعتبار التسمية ومنع الزيادة عن المسمى ولم يعتبر في احوال الزيادة على مخرج المثل والفرق
بينهما من وجوب احدهما ان التسمية اذا نقصت عن مخرج المثل لا يحل الفداء مخرج المثل بل يوافقها ويؤيدها باعتبار
لحسانا يدين بمؤيد وفيما اذا زاد على مخرج المثل لم يعتبر التسمية لانه خلفها مخرج المثل وهو الواجب الاصل
والثاني ان صحح الخط اعتقد وجود الرضا والتسمية بالنقصان تدل على الرضا صححها او فاسدها فاما
اخبار الزيادة على مخرج المثل يعتمد وجود الشرط الصالح للايجاب والفاسد يلزم صالحة وهذا خلاف
البيع اذ كان فاسدا حتى لا يعتبر فيه التسمية لا لاجبار الزائد على قيمته ولا لنقص الواجب عن قيمته
لان المبيع مال متقوم في نفسه ولا كذلك المستوفى بالنكاح فانه ليس مال حقيقته وانما اخذ حكم المال

البيع

فرد

تورود العقد عليه الا ترى انه لو استوفى بدور العقد لا يحل المال بل يحل الحر ولو لم اراد المصنف
بقوله وانما يتقوم بالتسمية العقد يعني يتقوم المستوفى بالعقد اذ العقد مشتق على التسمية اما حقيقته
واما حقه احقيقته المستوفى اذ المثل ما لا اول ولا ثلث ولا لا فاعتبار التسمية في منع المال مقابل ابد اولى
من اعتبارها في احوال المال مقابل ابد برفع النقص عند التاويل وما قرر في المتن بوافق هذا التاويل
قول **و** هو الصحيح قال **و** رحمه الله هو من آخر الوطيان لان المورث في الاجبار هو الوطى لا غيره
للعقد بدور الوطى ولان العبد انما يحل احوال الفرائض وانما يصير فرائضا بالعقد اذ انصا به الوطى
غير ان تسمية العقد وهو الفاسد من النكاح ملحق بالصحيح وان رفعها بالفرق قول **و** اضاف الى ما قبله
يعني اضاف الضمان الى ما قبل الضمان وهو المهر الدبر والذين قالوا لانه دور العبد الا ترى ان الفاسد بالبعد
وحمل البعير العبد لا يجوز وحملها اجابة اذ المثل البعير معينا قول **و** يصح ابراهمة يعني امر الامر المشتري
عن الثمن ولا عمل الار قبض الثمن اذ باع مال الصغير بعد بلوغ الصغير علم انه مباشر في بيع مال الصغير ولو
صح الضمان يصير ضامنا لنفسه وهذا خلاف النكاح الصغير حيث يكون الار صغيرا او معبرا فيه وولايه قض
المهر لار لا باعتبار انده مباشر في عقد النكاح بل باعتبار الابوة الا ترى انه على البعض بعد زوال الولايه
بالبلوغ فلو صح ضمانه لا يصير ضامنا لنفسه بل لغيره قول **و** فلا يخفى عن العوض اذ لو خلى يكون بدلا
واباحه وهذا لا يجري في الانضاع ابانده لخطئه الا ترى ان له ان يطالبها بالوطى مرة بعد اخرى الى اخرها
وولايه المطالبة انما تثبت في شيء يقابلها البذل قول **و** هو الصحيح قال بعضهم القليل ما دور عشرة
درهم ولا يلزم على هذا ما اذا اختلف البايع والمشتري في قدر الثمن والقول قول المشتري وان ادعى شيئا
قليل اجد انده منقوع فان ثمة القول قول البايع انصاعا عند ابو يوسف لانه في المبسوط قول **و** يبيده فان
يسل الزوج مكرما ليدعيه المراه ولا تدفع مالا للمراه تساعده في هذا الالف الا ان ادعى الزيادة والزوج
يتكدها على اي شيء يقيم البيده طلب الزوج يدعي النكاح بالفرق ويدعي وجوب تسليمها عند المقدار
والمراه تنكر ذلك النكاح بالفرق غير النكاح ما لغير ولد في اثبات ما يدعيه فابده وهو اسقاط الثمن عن نفسه
وانما يرجح بيده لانه ثبت الخط وخالفه الظاهر والبيده بيده من خالفه الظاهر قول **و** خرج
الوازي يعني اقصر الخالف على ما اذا كان مخرج المثل الفاضل ولامشاهدة له على دعوى احدهما
وجمده ان الخالف انما يصار اليه اذ المثل قول احدهما الحق بالقول الا ترى انهما اذا اختلفا في البيع
فادعى احدهما سائده وادعى الاخر خيار الشرط فادعوا القول قول من يدعي البات لان الاصل يشهد له
قول **و** في الفصول الثلاثة لان ظهور مخرج المثل عند علم التسمية ودلا انما يكون بعد الخالف

بطله فاعتبار الحقيقة في الجواز واعتبار الحكم بمنع فلا يثبت الجواز بالشك بخلاف منافع سائر الأعضاء
لأنها منفعة جمعة وحكمها بخلاف اعتبارها في جزمها فكذا في جزمها اعتبارها أو منفعة
قول في سمي طلاقاً فإن قيل سمي الطلاقاً لأن بطرق الجواز وحقيقته بطلان ملائحة العمل
بالحقيقة متى أمكن لأبصار الجواز قلب الحقيقة بترك عند قيام الدليل وهناك الدليل على عدم إرادة
الحقيقة وهو التمر على مولاه وقلة الالتفات إليها ولأن الرد أدنى من الإجازة لأن الرد تقرير
ما كان في الإجازة أثبات شيء لم يكن فلا يثبت الجواز بالشك والشبهة على أنه لم يصح الأمر بالنظر في المولى
لأن الأمر بما لا حقوق له يعتمد القدرة عليه والمولى هنا لا يقدر على البطاطس ولهذا قال العبد ثم يملك
بالمال أو تروح أربعاً لا يصح الأمر به لأنه لا مملأ بنفسه وإذا لم يصح الأمر بحل محاراً عن الأمر بالرد
الأمر بالنظر في الأمر بالرد بخلاف المولى وحده الفضولي أمره فقال له طلقها لترون إجازة لأنه
ملك البطاطس بالإجازة فيملك الأمر به فإن قيل إذا اشتري عبداً اشتراً فاسداً ثم أمر بالبيع باعتاقه صح ولو
اعتق نفسه لم يحرق قلب الأمر بالاعتاق يصح الأمر بالقبض عند اقتضائه فإن قضى المبيع بقض المشتري
ويحل قضى المشتري يصح اعتاقه فصح الأمر به وفي مسألتنا هذه لو قال له أوقع عليها بطلقة أو طلقها
بطلقة مملأ الرجعة بلون إجازة لا باعتبار صحة الأمر بالطلاق بل باعتبار أن الأمر بالطلاق الحقيقى
والطلاق الذي يعقب الرجعة وأنه من خصائص حوز النكاح يتضمن الإجازة فاما محرق قوله طلقها لا
بلون إجازة لأن الله على السخطة تصرفه في المأثرة قول في هذه الأمه قديم بالامه بنا على
العادة ولا مفارقة بينهما وبين المحرق في حكم المسألة قول في بعض المقاصد حاصل من ملك الاعتاق
وغيره فلا يتقيد بالصحيح لأن شرائط جواز البيع لا تستدعي الهاتل فقيه فضلاً عن العاقل فانصرف إلى
مطلق البيع فحق الجرح التمييز بخلاف النكاح فإنه عقد مستور توفي قد عر حمة الفساد وما شرت له
بلون على ملا من الناس فيباشر على وجه الصحة ظاهراً والناس لا يجمعون الناس على النكاح الفاسد عادة
فانصرف المطلق على ما هو عادة الناس ولأن النكاح الفاسد البالغ ضرراً لأن في البيع الفاسد يستطيع
إعادة بل واحد منهما إلى ماله بعض القبض من غير تسوية ولا تأخير ولا في حصة ردة الله أن اللفظ
مطلق يتناول الصحيح والفساد وبعض مقاصد النكاح يحصل به فإنه إذا اتصل به الوطى يثبت به النسب
وعبر العلة وجب المهر وهذا لأن الأمر بالنكاح من المولى ما يصح ما فيه من ملك البضع لأن العبد في ملك
البضع بقوا على أصل الحرية بدليل نكحتهم من أن الله هذا الملك بدور إجازة المولى وإنما احتج إلى الأمر
والأذن لما قدم من شغل ما يند بالمهر والنفقة فإنه في ما يند مملوك للمولى وإذا كان الاحتياج إلى الأمر

مؤثر

عند الاعتبار صارا الأمر بالنكاح في القدر ذاته قال اشغل وقتك بالمهر ولو فرض على ذلك ملا الشغل
بالنوعين فكذا هذا غاية ما في البار أن الظاهر من حال المسلم أنه لا يامر بالنكاح الفاسد فتقيد بالصحيح
فلم لا نقول بأنه يامر بالفساد بل الأمر بالنكاح مطلقاً والفساد إنما أراد به لا لأنه فاسد بل لأنه نكاح
ولذلك الصحيح فاعتبر هذا الأمر بتحرير الرقبة فإنه مطلق يتناول رقبته وحرته ولم يصر خصصه من
صفات ما لم يعتق ذممة أو مومنه أو هندية أو تركية فأنما يجوز للكونه رقبته لا لكونه ذمماً أو مومناً
المختلفة فكذا الأمر بالنكاح يتناول الصحيح والفساد لا لوصف الصحة والفساد بل لكونه نكاحاً وأصل
النكاح يوجب شغل حمة بالمهر قول في ملك الرقبة وهذا لأنه لا يحل الملك في الرقبة بل يحرق
الدين ولهذا لو كانت حرة مملأ وطيمناً ولو أحل الملك بالدين لما حل وطيمناً فيمنع صحة النكاح لأن
النكاح لا يلازم حق العرماً إلا في حق العرماً يتعلق بالمالية والنكاح يتعلق بالادمية فلم يكن ملائماً يتعلق
به حق العرماً والمهر وإن يتعلق بحل حق العرماً لئلا يثبت ضمناً لا قصد أفلم يعتبر لأن الأصل أن تصرف
المال متى لا في ملأه لا يمنع نفاده لضرر الحق الغير وإنما يمنع لضرر الحق غيره قصداً هذا معني
قوله في الدار نسب الأمر له فصار كاستملاك العبد المدين مال إنسان وتروح المرض المدينون
بدين بحيث يملكه أمراً به مثلها أسوة للعرماً قول في باق لأن الزوج يعقد النكاح بملك
الاستمتاع بها حرة كانت أو مملأ ما سواه فبقيت عامة منافعها سوى منفعة الاستمتاع
على ملا المولى فلا يجبر على تسليمها بالتوبة لأن النفقة والسكنى إنما يجبان بالاحتباس لثبوت
القضاة والولاية والامه في مال بنت المال ونفقة العاملين على الصدقات فمساواة الاحتباس متعلق
بالتسليم والتسليم متعلق بتبوت المولى فإن لم يوجد لا يحجب النفقة قول في المهر لها قيل هو مؤبد
لاحكامه لأن المهر لو وجب لوجبه لا لها فلا حاجة إلى نفى المهر لها ويحتمل أن لا يحجب لقضاء بينهما
أضاً لأن لا حق المولى بصرف المهر من رقبته رقبته فإذا بطل حقه لم يحجب لها قول في لأن
المقتول ميتاً باجته دليل أن من قال العبدان مت فانت حر فقتل بحق وإنما اعتبر القتل قطعاً
للحياة في حق القاتل حكم الضمان من ربه أو فضاير ولم يتعلق بقتل المولى أمته فلم من إحكام قطع
الحياة فاعتبر في حق المولى موتاً بالحرة إذا قتلت نفسها جعلت لا موتاً في حقها وصار كما إذا قتلتها
أجنبي ولا يقال بعلق بقتل المولى أمته القارة إذا كان القتل خطأ وإنما يحجب بقطع الحياة لا بالموت
لأننا نقول القارة محب حلاله تعالى وما يحجب حلاله تعالى لا يجعل القتل فيه قطعاً بالتأثير في الحرة
إذا قتلت نفسها ولا في حصة ردة الله أن القتل منع المبدل عن صاحب الحق محاربي منع البدل

والوارثان الحرة والحام القل في حق المولى ثابت من العارية والام وانما المح القصاص لا لان السب لم
يوجد بل لانه لا فائدة لانه لو وجد لوجب له على نفسه وهذا محال ولا كذلك الحرة اذا قلت نفسها لان القتل
انما يتم عند الموت وعند الموت لا يصح وصفها بفعل اختاري فيجعل بان القتل لم يوجد فلم يوجب سقوط البدل
ولو سلم كونها قاتلة الا ان منع من كنه البدل المبرر قبل التسليم يوجب سقوط البدل وهذا البدل ليس للمرأة على
الحقيقة بل للوارث فلا يوجب سقوطه بخلاف المولى لكن البدل له وقد فون المبرر قبل التسليم فيسقط البدل
ولا يلزم الصغيرة اذا ارتضعت من زوجها او المحرمة اذا قبلت ان زوجها بشهوة حتى يثبت منه لا يسقط
المهر لان منع البدل من مانع المبرر بطريق المحاراة لا بطريق الجبر لان ملك النكاح لا يضمن بالطلاق وهما اليسا
من اهل المحاراة حتى لو كان المولى صبياً جبراً لا يسقط المهر عند الحسد رحمه الله فان قيل اليس ان
الصغيرة اذا ارتدت بجاري يسقط المهر ان كان قبل الدخول بما قلنا انما الاجازي على افعال لا يكون مخطورة
في حقها والردة مخطورة من الصبي اذا كانت عاقلة بل دليل القبح عن الميراث بسبب الردة ولا تخفى
حتى توثق قول **في فعل الزيادة** فان قيل المرأة وان كانت افعلة للزيادة هي مطلقة حق الزوج عما
كان ثابتاً والزوج يستبقى ماله الثابت ثم يثوبه لان ضرورته لا فلما اذ ابرح جانب المرأة قلنا اعتبار
جانب المرأة اولى لانها تطلق حقها مشتركاً بينهما وبين الزوج لرفع زيادة حق عليها الزوج ونسب
لنفسه حقاً عليها الاستيفاء مشترك بينهما ولان الزوج رضي بعد الضرر حتى تزوج الامه بالموتزوج
صغيرة وزوجها غير الاب والجد اما الام لم ترض بهذا الضرر لانه لا اختيار لها في النكاح قول **في**
صح النكاح وهذا خلاف ما اذا اشترت الجارية شيئاً ثم اعتقت حيث سطل الشرا لان دلا الشرا انعقد
موجباً للملك للمولى فلو نفل بعد عقدها كان موجباً للملك لها وذلك لا يجوز فاما النكاح انعقد موجباً للحل
لها وبعد الحق انما ينفل بعد الصفة ايضاً وحلها ما اذا تزوج العبد بغير اذن مولاه ثم اذن له بالنكاح لا
يجوز النكاح المباشر برون الاجارة ولذا الفصولي اذا زوج رجلاً امرأة ثم وطئه بالنكاح لا يجوز النكاح
المباشر برون الاجارة ولذا الصغيرة اذا كان لها وليان احدهما اقرب والاخر بعد فزوجها الا بعد
حال قام الاقرب بوقف على اجارة الاقرب وان كان الاقرب او غار غيبه مقطوعه حتى تحل الولايه
الى الابعد لا يجوز الا باجارة مستأنفة ولذا المولى اذا زوج مملوكه الصغيرة من انسان بوقف النكاح
على اجارة بما كان اذن وعقبت لا يجوز دلا النكاح الا باجارة مستقبله والحوار اما الاول والثاني
فانما المحر بالاذن والتوديل دور الاجارة لان الاذن والتوديل كل المحر عن التصرف واطلاقه ولو
جاز نكاح المباشر قبل الاذن والتوديل لا يقع الاذن والتوديل فكاً واطلاقاً فمتنع الاذن والتوديل

فيمنع احوار وقضيه هذا لان لا يجوز باجارة مستقبله كما هو القياس الا اذا استحسنا وقلنا انا احوار
عد الاجارة لقيام الاجارة مقام النكاح واما الثالث ولان الابعد حين يشر النكاح لم يكن ولياً ومن لم يكن
ولياً في شيء لا ياتي في عواقبه بل يتوالت في دلائل الاعلى راي الاقرب فلم يشر النكاح على الوجه الاصلح
والانظر في بوقعة على اجارته بعد صيرورته ولياً عينا له من النكاح اصلح النكاحين وعند المحرف
يقع الانفصال عن الفصل الرابع والمسائل في القواعد قول **في** وجب المسمى هذا احوار الاستحسان
والقياس ان جبر مهران من العقد وهو بالدخول وجد الاستحسان ان نفاذ العقد استند الى الوقت وجوه
فلو وجب مهران احدهما بالدخول فبالواجب بالدخول واجب بالعقد ادولاه لوجب الحرفان الواجب بالدخول
مضافاً الى العقد فانه مهران بعقد واحد ودلا لا يجوز توضيح لمانه لو تزوج العبد بغير اذن المولى
ودخل بما احب المهر وبوجده بعد الحق ولو وجب المهر بالدخول وجب ان يزوج به في الحال لان المحر موافق
في الحال لصار الافعال فان قيل لم يجوز القول بالاستناد والمانع من الاستناد موجود لان زوال الملك
يقصر على الحق الاتري ان هذه الامه لا تخل لزوجها من قبل هذا الدخول ولو كان بطريق الاستناد
لحل على الزوج الاول قلنا املا المولى غير مانع لانه دليل ان المولى لو احاز قبل الحق يستند الى اصل
العقد والمانع الاضرار بالمولى فاد اعتوز الذا المانع فاستند ونظيره العبد المحر عليه اذ اجر نفسه
في عمل وسلم من العمل بخور العقد وبجبر المسمى وانما محل على الزوج الاول لان الاستناد لا يجوز بل
لان الاستناد يظهر في حق القيام لا في حق الفايته والمستوفى منها لا اش ولا يظهر الاستناد في حقه
ولهذا قلنا الواهب اذ ارجع في الجارية الموهوبه بعد ما وطئها الموهوب له مراراً لا يجب العقد على
الموهوب له وان كان الزوج في العبد فسخاً من الاصل فان قيل لو كان احوار بطريق الاستناد ينبغي ان
يلون المهر للمولى في الفصول قلنا احلم الاستناد اما يظهر فيها لا يختلف مستحقة وفيما اذا كان الدخول
بعد الحق اخلف لان المستحق زمان الثبوت هو الامه وزمان العقد هو المولى فلو استند هذا الاستحقاق
الى زمان العقد بطل هذا الاستحقاق زمان الثبوت فيبطل الاستناد من حيث ثبت قول **في** ولا بد من
نقد المالك على الوطي ولا يقع فعلة حراماً او للونه شرط الصحة الاستيلاء وشرط الشيء سبقه لا
محاله محالاً وطى الجارية المشتري لانه لا ضرورة الى اثبات الملك سابقاً على الوطي اذ الملك قد ثابت
وهذا القدر من الملك يفي لصحة الاستيلاء فلا في الوطي نصيب شريكه في نصف العقر حتى لو كانت
الجارية مشتركة بين الاب والابن فوطئها الاب فولدت ولداً وادعاه الاب ثبت النسب وبجبر العقد اجماعاً
لان المهر ملاصق الجارية يفي لصحة الاستيلاء فلا حاجة الى عمل نصيب الاب سابقاً ودلا الوطي

غير معلوم عن العقر اجماعاً لعدم علمها اصلاً لا بوصف التعلق ولا بوصف التام لا في ضرورة
صحة الاستيلاء فلا يثبت دون قول **قوله** في قول علي انتقام ملكه فان قيل قوله عليه السلام انت وما لا
لايكيد على ان لا يحق مال الارض قلب الوارث لا يحق في مال الارض وجب ان لا يحل للارث وطى جوارته
حالا محل للموت وطى ما قبله لما ان لها في نفسها حقاً على ان اول الحديث يقتضي خلوص المال للارث لانه
اضاف اليه وهو قوله وما لا وقوله لا يكيد محل على ان له حق الاستفاد مال الارض دفعاً للشاقر **قوله**
طلب التملك منه لان الاعتاق عنه لما لم يتصور بدور الملا فصار الامر بالاعتاق عنه مقتضياً ملكه في غير
بالفرهم ثم في وكيلي في اعتاقه وقول المأمور اعتقت مقتضياً نعم اعتقت بطريق الوالد وانما
نصار الى هذا الصحيح التصرف العاقل في قال لامرته طلقك هذا الكلام كذب من حيث الظاهر لانه ما طلقها
من حيث الحقيقة كما اذا قال صرتك ولم يصبر بها ومع هذا صح هذا الكلام ويضم ان طلاق هذه المرأة
قبله لتصح الاخبار عن الطلاق وان قيل الوصح بالمقتضى لانت الحق منها بالامر المأمور فادام الصرح
اولاً ان لا يقع منها قبل ان تم شي ثبوتاً ضمناً ولا يثبت قصداً فان صحح المحل لا يجوز ويجوز ضمناً بطريق
التبعيد كما اذا دللنا الاصحيه وذا الامان قصداً لانت بدور التصديق اصلاً لم يثبت ضمناً
بدور التصديق بطريق التبعيد للامور والدار والغارى فان قيل وجب ان لا يفسد النكاح لان
الملا لا يثبت بطلان وفساد النكاح بملا المهر انما كان لاستغايه عن ملا النكاح بملا المهر وذلك
فيما بقي لا فيما يزول الا ترى ان الويل اذا اشترى منك حته لا يفسد نكاحه لانه ثابت بطلان
قلت انما فسد النكاح هنا بالتعدد الجمع بين الملوك المتنافيين الا ترى ان من قال لامة تحتك ان
استرسل فانت حرة فاستراها اعتقت وفسد النكاح لما طلقا وانما لم يفسد نكاح الويل لانه تعلق
به حق الموطن فيما نحن فيه لم سئل به حق غيره فان قيل ما درهم من التحليل ينقض ما لو قال
لجدة لفرمسل بالمال او بزوج اربعاً لا يعتق وان كان الزوج بالاربع والنفق بالمال لا يتصور الا بعد
الحريه قلب الثابت بالمقتضى ضروري يتقدر بقدرها فتمت امكن اثبات المقتضى بقدر ما دعت الضرورة
الى اثباته ثبت ومتى لم يمكن اثباته على هذا الوجه لا يثبت وهذا لا يمكن اثبات الحق على وجه يظهر في
حق الملا دون غيره لان اثبات الحق على هذا الوجه منتهى شرعاً لان الحق مما لا يحتمل الحصول بان يكون
ثابتاً بالنظر الى البعض دون البعض فالضرورة في حق التملك من المهر بالمال والزوج بالاربع ان اوجب
ثبوت الحق فاستفادها في حق غيره منع الثبوت فلا يثبت فان قيل ما درهم متيقراً لفساد النكاح بثبوت
ملا المهر مقتضياً صحة الاعتاق عندها فلهذا فيما ادرك من الحكم ثابتاً على منافاة الدليل وملا النكاح ثابت

على

على منافاة الدليل لانه ثابت ضروري على ما عرفت **قوله** ولا يمكن اسقاطه بطريق الاقتضا لان العمل
بالمقتضى شرعي فانما يعمل في اسقاط ما حمل السقوط وشرط البعض لوقوع الملا في الهبة ثبت بالنظر لا
يحمل السقوط محال ولا لا يمكن اثباته ايضا لان القبض فعل حسي لا يمكن ان يحمل ثباتاً بعد ان كان معدوماً
حقيقه بخلاف البيع لانه تصرف شرعي امكن اثباته اقتضاً بخلاف ما اذا امر غيره بأداء الهبة عنه
لان العبد صار ثباتاً عن الامر في القبض فصار الامر بالتصدق بعن ما صار قابضاً الموهوب بقبض نائيه
ولا وجه لحمل العبد قابضاً بنفسه الامر لانه لم يسلّم له بالعق شي من ملك المولي لصير قابضاً له بل سلك
ملا المولي وثباتاً في الاعتاق بخلاف ما اذا قال انتعتك عني بالفرهم ورطل من خمر حيث صح
الاعتاق من المراه ونفس النكاح وان كان القبض شرط الثبوت للملا في البيع الفاسد لان البيع الفاسد
مسروع باصالة فاحتمل سقوط القبض بطريق الاقتضا لانه احراز نوعي البيع ولا دلالة الهبة لانه لا
يثبت الملا وهما دون القبض البتة **باب نكاح اهل الشرك** **قوله** وعامة وهذا
لان الخطأ لهذه هذه الانكحة سابع في دار الاسلام وهم من اهل دار الاسلام قال النبي صلى الله عليه
وسلم لا نكاح الا بشهر وانما رسول الله الى جميع الخلق قال الله تعالى يا ايها الناس اتوبوا الى رسول الله
الذي جميعا وقال تعالى وما ارسلنا الا رسلنا للناس بشراً او نبياً وقال عليه السلام بعثت الى الاسود
والاحمر فثبت الحكم على العموم كما في حق الامان فان الملا مخاطبون به غير انما لا يعرفونهم اهلانهم
واستخفافا بهم لا تقربوا لافعالهم القبيحة **قوله** لا يعتق وهذا لا يتم بل يكون المبيع وبر عيونه
انه لم يزل رسولاً وقد اعطيت ولديه الا لزام بالسفوف والمجاهد ملان عقداً للزوم وشيوع
الخطأ انما اعتبر في حق من يعتقل المبيع رسولاً وهذه النكحة اشارة الى ان العدة لم يثبت عندنا في حقه
رحمة الله وقال بعضهم ان العدة ثبتت للزوجة لا يمنع جواز النكاح كما اذا وطئت المتكوجة شهيدة هي
معتدة وضعفها لا يمنع نكاح الزوج **قوله** وقد فانت وهذا لان اسلام احدهما ان لم يقطع الاحكام
للزجرم الوطى بالاسلام فيفوت نكاح الزوجين من سبب صالح تبين الفرقه عليه والاسلام ليس صالحاً وكذا
نحو الاحراز الغير الاصل لانما في النكاح فلا بد من عرض الاسلام لتحصل المقاصد بالاسلام او بحق السبب
الصالح لاصافة الفرقه اليه **قوله** كما في حفيير البير يعني لما تعدد العرض على الاسلام ولم يوجد سبب
صالح لاصافة الفرقه اليه اقنا شرط الفرقه وهي مضي بلان حيز مقام السبب كما في حفيير البير هو شرط
للووقوع اقيم مقام السبب وحكم الضمان ومضي بلان حيز الفرقه في الجملة كما في الطلاق الرجعي فان
الطلاق الرجعي لا يزيل ملا النكاح كما لا يزيل اسلام احدهما فاذا انقضت بلان حيز الان علم بالبينونه ثم

فكذلك هذا وهذا الحيز لا يكون عدل مستوي فيها المدخل عدا وغير المدخل عدا ثم ينظر ان كان قبل الدخول
بان لا الى عدل وان كان بعد الدخول ينظر فان كانت المرأة حرة في دار الحرب والزوج هو الذي اسلم
فلان لا عدل عليها لان حكم الشرع لا يثبت فيها وان كانت المرأة هي المسلمة فلان لا عدل عليها عندنا حتى حقه
رحمة الله لان عدلها لا يحجب العدة على المسلمة من الدخول في مسلة المداخلة وعندها عجز عليه بل ان
حيض اخر لانقضاء العدة والشافعي رحمه الله يفصل بين المدخل عدا وغير المدخل عدا كما مر من اصله ان
النكاح ان لم يتأكد بالدخول ينقطع بنفس الاسلام وان تأكد لا بد من بلان حيض في الطلاق قول
رحمة النبي يعني اذا كان على المسيء دين في دار الحرب سقط عن دينه بالسبي ليصفو المسيء للسائي
وهذا لان السبي سبب ملك ما تحت الملك ومحل النكاح محل الملك فصير مملوكا للسائي فلو امتنع شرب الملك
انما امتنع لحرم الزوج وحقه ليس محترم حتى لو كانت المسيبة ملكا لمسلم او دي لا يبطال النكاح ايضا لان
حقه محترم قول **ولان في النكاح** يعني ملك الرقبة للسائي مما لا ينافي في نكاح الغير شرعا ابتداء فانه يجوز
نكاح المسيبة لغير السائي ابتداء فكذا بقاؤه وهذا لان سبب ملك الرقبة لا يجوز بطلان نكاح الغير قياسا
على الشر ان يطلان النكاح اما ان يكون بسبب وضع للفرقة واسباب ملائمة من موضوعه لطلب الملك
لا بطلان النكاح او باعتراض ما ينافي في النكاح ولا منافاة من ملائمة المهر ونكاح الغير شرعا لانها اجتماعان
والشافعيان لا يجتمعان واما مسلة الدين فان كان الدين على عبد سبي لم يسقط الدين منه في
المادون وان كان على حر فسبي يسقط لانه صار عبدا والدين لا يحجب على العبد الاشاعلا مالم يرد رقبته فكذلك
لا يبقى الاشاعلا للماليد وجير كان واجرا على الحر لم ينسأعلا للماليد الرقبة اذ لا ماليد في رقبته فلا يمكن
ابقاؤه الابتك الصفة وقد تعدد ابقاؤه بتلك الصفة بعد السبي كذا في المبسوط قول **والجامع ما بيناه**
وهو حصول الفرقة في صورتين بفعل منسوب الى الزوج وابو يوسف رحمه الله من اصله ان الفرقة اداء
كانت بسبب اشتراك فدية الزوجان لا يكون طلاقا وافرقت ابو حنيفة رحمه الله قال لا بطلاق والردة فسبح
لان الرد منافية للنكاح لو كانا نافيد للعصمة وملا النكاح لم يشرع الامعصومة فلو بقي معها لبقى غير معصوم
عملا بالردة وهذا لا يجوز وقوع الفرقة لما فاد من النكاح ومن الردة اذ النكاح لو حجب ان يكون ملائمة معصوما
محتوما والردة تنافي هذا المعنى ولان النكاح شرع للبقاء واسطة النسل والمرتد مستحق للقتل والاقباء
فلا شرع في حقه ما كان سببا للبقاء وما كان بطريق الشافعي لا يكون طلاقا لان الطلاق واقع للنكاح ورفع
الملل لمن له الملك فلو كان ملك الطلاق مستفاد بالنكاح ولو كان خيالا واستحج ان يكون احد المتنافيين حيا
لاخر وموجاهه الاتري انه لا يتوقف بالردة على القضاء وهذا الطلاق الرجعي لا يجوز الفرقة في الحال

ولو كان الطلاق منافيا للوقت لوجب المنافي فان من الردة لانا في ملك المهر بالصبر موقفا فملك
النكاح ينبغي ان يكون كذلك المقصود من ملك المهر كل جماع الردة ولهذا ثبت معه فاما الاجماع
المقصود من ملك النكاح ما ذكرنا من المناقاة ولهذا لا يجوز نكاحه اصلا قول **واقعا معا لجماله الثاني**
فان الاصل ان الدارح اذا كان محجورا لا يحل انهم ما ثامعا في الغري والحرق والهدى وهذا جواب عما
يقال لو لم يأمروا بالصداق فيكون النكاح والظاهر انهم يعاقبون في الارتداد وفيه اجتماع نفسا والنكاح والله
اعلم **كتاب الرضاع** قول **في خمس رضعات** يعني في خمس رضعات في خمس اوقات متفرقة
كذا في فتاوى قاضي خان والمسألة عند الحديث لقوله من هذا الاثبات مذهبنا مذهبنا من هذا
بنتيجة الاجماع وعلم ان يقال نفى عليه السلام التحريم عن اربع رضعات وهي المصتان والاملاختار لقلتها
فهم خمس رضعات لكن عند الاقتصار القلة في الاربع الحديث قول **وان كانت لشيمه** البعصية
هذا جواب عما يقال لان من الكثير لتحقيق الرضاع اذ الرضاع ما ثبت اللحم وانشر العظم عند اللفظ ورد الحديث
فاجاب ان الحرمه وان ثبتت لشيمه البعصية الدائمه بنشور العظم وانما اللحم لان امر باطن فاقيم
السبب وهو الرضاع مقام الاثبات والانتشار قول **قام المنقص** فان قلنا قلتم بان عدم تلك المدة
في الحمل باعتبار ان قام المنقص وانما يكون كذلك ان لو صلح حديث عائشة رضي الله عنها منقضا للمدة ثبتت
بدار الله تعالى قلنا تلك المدة لم تثبت بدار الله تعالى فصا وانما ثبتت استدلالا بالنظر فان من دار الله على اخر
الفرقة وعشرة دنابر فقال احلها ما شمر ان يكون الشمر اجلا للواحد منهما حلا وما كان عند الطريق
صلح ان يكون حديث عائشة رضي الله عنها معارضا له قول **لا بد من زيادة مدة** وهذا لان من
زيادة مدة تغير غدا وفيما من اللبن الى الطعام شيئا فشيئا جاز في الان النكاح فعد واحدة من اللبن الى
الطعام كذلك فقد رز تلك المدة بالذي هو الحمل وهو ستة اشهر وهذه مدة تصلح لتغير الغدا من نوع
النوع لان بعضها يصير للجنين صلاحية شرب اللبن وغدا الرضيع يغاير غدا الجنين كما يغاير غدا العقيم
مقدار عداها اعتبارا للائتما بالابتداء قول **وعليه حمل النص** الاجماع منعقد على ان مدة الرضاع
في استحقاق اجرة الرضاع على الاب مقدار حولين حتى ان الاب لا يجبر على اعطاء اجرة بعد الحولين ويجبر
في الحولين وانما حمل الدار على هذا استدلالا بسياقه وهو قوله تعالى فان اراد افعالا عن راض ولو
حرم الرضاع بعد الحولين لم ينزل قوله عن راض منها وتشاور فابده قول **وليس الفحل** ومن صورته هذه
مسألة رجل له امرتان فولدتا وارضع واحدة منهما صبيا والاخرى صبية عندنا لا تحوز المناكحة من
هذا الصبي والصبية وقال **فر رحمه الله** محذور وهو اخو قول الشافعي رحمه الله وكذا اخوان ليل واحد

في خمس رضعات

منها امرأه فولدتا فادعوا كل واحد منهما صبيته لا يجوز لهما ان يتزوجا من هذين الصبيتين
 لا رجل واحد منهما اما بنته او بنت الاخ ولو ارضعت احدهما صبيته والاخرى صبيته لهما الصبي ان يتزوج
 هاتين الصبيتين لان بنت العم الرضاع لا يجوز للرضيع نكاح موطوءة الفعل ونكاحه ولا للفعل نكاح موطوءة الرضاع
 ولا نكاحه قول في الشافعي رحمه الله لا يشترط ان يكون اللبن مقدار ما يحصل به حرس رضعات مشبعان
 على ما مر قول في غالبها وتفسير الغلبه ان يرى فيه لونه وطعمه وريحه او احدها في الخلط
 بالطعام الجامع فالان في الجامع زيادة استمسك ليس مثله في المايح واذا اختلط بالمايح صير المايح نكاحا
 للجامع ولهذا باطل ولا يشترط في حرسه ان يكون مشروبا ما اختلط به خلافا ما اذا اختلط بالمايح لانه ما صار تبعاً
 له مغلوباً حتى لو كان الطعام قليلاً بقي اللبن مشروباً فيه فشربه ثبت به حرمة الرضاع كما في سراج الداني
 قول في هو الصحيح قبل عندنا في حقه رحمه الله انما ثبت الحرمة باللبن المختلط بالطعام اذا لم يتقاطر اللبن
 عند رفع القمه وان كان يتقاطر ثبت الحرمة والاصح انما لا يثبت الحرمة وان تقاطر لان التعدي بالطعام قول
 لغويته انما جعل الراء في اللبن لصل اللبن بقوة الدوام الى ما يصل اليه وحده فان هذا البلع في حصول معنى
 التعدي به ذكر في قاضي فاضل خان ان كان اللبن مغلوباً باللبن ثبت الحرمة ثم فسره رحمه الله فقال ان لم
 يغير الراء اللبن ثبت الحرمة وان غير لا يثبت وقال ابو يوسف رحمه الله ان غير طعم اللبن ولونه لا يكون
 رضاعاً وان غير احدهما دون الاخر يكون رضاعاً وقيل على قول الى جعله رحمه الله اذا جعل اللبن في دواء
 وخطط بالماء لا يثبت الحرمة بل حال قول في الامان لو حلف لا يشرب من لبن هذه البقرة فخطط لبنها
 بل من بقره اخرى فشربه فهو على هذا الخلاف في المبسوط قول في خلافا للشافعي رحمه الله اصله
 ان حرمة المصاهرة في امة والحرام لا يصلح سبباً لها عندنا فانما هذا الحرام ليس الميتة حرام فلا يثبت به الحرمة
 عنده قول في فاقا في تيمم اياها بان الصغيرة المصعدة ان زوج قوما يصير محرمات للميتة فحرم
 لهما دفنهما وسميها محرمات لان الوطئ يوجبهما للوند مفيد للولاء المضاف الى كل واحد منهما
 على المال وذلك انما يكون في محل الحر وقدره بالوند قول في من الادى واليهما يعني الحرمة لشمه
 الحرمة المحقة شرعاً المحققة الحرمة كما اشار اليه النبي صلى الله عليه وسلم محرم من الرضاع ما عزم من
 النسب والشرع لا يجعل الادى حراً للبيته لما فيه من الزلل والحرمة باعتبار الحرمة من الموضع والرضيع
 قول في مسيبه فيه لان السبب ما يكون مقتضياً الى الحكم من غير ان يكون موضوعاً له وانه لا يكون مصادفاً
 لحكم المحل والعلة موضوعه للحكم ومصادف محله الرقية عليه لئلا والحياء لانه مصادف محله الحياء
 ويوجب دولا الحياء بلا واسطة وحفر البير لا يصادف محله الحياء لان بعضه الى الهلاك فيوجب قوا الحياء

واسطة

الرجح

بواسطة وارضاع البير لا يصادف النكاح ولا هو موضوع لافساد النكاح ولا ان موضوعاً لافساد
 النكاح ولا ان افساد النكاح لا يكون سبباً للزوم المهر بل سقوطه واذا كانت مسيبه وصمان التسبب بشي
 على صفة التعدي فان من حفر بيراً او وضع حشبة او حجر في ملكه لم يصح ان يلف به شيء لان هذا
 الفعل منه ليس بتعدي ثم انما يكون متعدياً اذا علمت بالنكاح وقصدت الفساد بالارضاع اما اذا قصدت
 دفع الهلاك لا يكون متعدياً لان الارضاع فرض اذا حافت هلاك الصغير ومستحق به اذا كان حياً
 ومباح اذا لم يقصد الفساد ولو علمت بالنكاح ولم تعلم بالفساد لا يكون متعدياً وهذا انما اعتبار الحمل
 لدفع قصد الفساد الذي يصير الفعل به تعدياً لانما لا يصير متعدياً لانه عالمه بالفساد لانما اذا لم
 تكن عالمه بالفساد لا تقصد الفساد والفعل انما يصير تعدياً بقصد هافا اعتباراً بالحمل لدفع قصد
 فعل حسي لا دفع الحكم الشرعي قول في لا تقبل الفصل عن زوال الملك في بار النكاح وزوال الملك ليس
 بالان في حرمة تناول اللحم فان قيل اذا اراد الرجل ان يخطب امرأة فسمعت امرأة انما ارصعتها طار في
 وسعد من نكاحها لو شهدت بعد النكاح وليس في شهدا تمام زوال الملك فوجرا ان يقبل في مسألة اللحم واما
 لو اخبر عن نكاحها لم يقبل ما قبلت مبنى الرضاع على الشهادة لان العادة فان عدم الاستعداد دليل على الثبوت
 فله تذكيراً لان العادة تدل على ما صار هذا الخبر الواحد فيما يعي به البلوى لا تقبل لان العادة تدل على هذا
 خلافاً للحاشية والرجح لان مبناها على الحفاء والستر عن اعين الناس ولا يكون له التكليف
كتاب الطلاق الطلاق في اللغة عبارة عن ازالة القيد وهو ما خرج من
 الاطلاق بقول الرجل اطلقت ابني واطلقت اسيري وطلقت امرأتي والطلاق من الاطلاق وانما اختص
 التفعيل برفع قيد النكاح لانه للمباينة ودلالة في رفع قيد النكاح لانه اذا لم يرفع القيد تنبئ الطلاق لا تنافي
 فيسجد بانها في الحال وهذا القول انك مطلقه بتسليم الطلاق لا تقع بدور البير لعدم الاستعمال فيه
 عرفاً ثم تقسم الطلاق على ثلاثة اوجه في المدخل عما انما جام من الاقصر على الواحد واختيار الوقت
 وعدم رعايته هذين الامرين لان نفس الطلاق وهذا لانه لو اقتصر على الواحد في طهر لم يحاط به
 هو احسن الطلاق لمراعاة سنة الوقت والعدد وان لم يقتصر على الواحد وللزراعي سنة الوقت والعدد
 وهو تفرق الطلقتان على الاطمار الحالية عن الوقاع هو حسن وان لم يراع السننتين فهو بدعي وفي غير
 المدخل عما السنة والبدعي انما ينشأ من الاقصر على الواحد وعنده قول في نظر الى دليلها وهذا
 لان الاقدام على الطلاق وفان التحد الرعية دليل حاجته الى الطلاق فيقوم الدليل مقام المدلول
 في اباحة الطلاق فيلزم الحكم مع الدليل وجوازه وانما سقط اعتبار حقيقة الحاجة قول في والحاجة

في نفسها باقية هذا حوائج عما يقال الشيء انما يغيب حيا ان لو تصور حقيقة فانما تقوم دليل الحاجة
 مقام الحاجة ان لو تصور بقا الحاجة حقيقة لمحقق حيا ان حوائج دليلها فاجاز ان الحاجة في نفسها
 باقية لتلك الملا فبما اذا الطلاق الرجعي لا يزول الملا ومن الجواز ان يظهر له طلب الخلاص منها فان قيل
 الاقدام على الثلاث دليل الحاجة الى انقضاء الثلاث جملة فوجز ان يقوم مقام الحاجة في اياها الثلاث
 قلبا مسلم ان دليل الحاجة الى الطلاق على اياها الثلاث ولذا العدة انما تعتبر اذا لم يخالف النص وقد
 روي ان رجلا طلق امراته الفاق قال النبي عليه السلام بان امراته ثلاث في معصية الله تعالى وفي
 تسع ابد وسبعة وتسعون وزرأ عليه قول ما ذكرنا معنى من قطع الناح بالليله وسد باب
 التدارك على نفسه عند الندم وفيه ايضا معارضة الشرع فالاستقاطان في الشرع لا يستلزم التعاق وغيره
 وانما جعل الطلاق متعددا للمعنى التدارك عند الندم فلا يجعل نفوت هذا المعنى على نفسه بعد ما نظر
 الشرع له واتقاع التبين ان كان لا يحصل به محرم البضع وسد باب التدارك الا انه يقرب منه وهذا القرب
 معتبر في الحكم الا اني ان المراد اذا قلت رجما طلقني ثلاثا باللفظ فطلقها واحدا بحرف ثلث الالف ولو
 طلقها ثلثين بحرف ثلث الالف وسد باب التدارك لما كان حراما فلما كان يقرب منه قول في خاصة وقد
 ظن بعض مسانخا رحمهم الله ان الشهر في حق التي لا تحض من له الحيض والطمهر في حق التي تحض وليس لئلا
 بل الشهر في حقها من له الحيض ويقوم مقام الحيض خاصة ولهذا انقدر الاستبراء بالحيض وبفصله بين
 طلاق السنة في حق الحيض وتقدير الاستبراء في حق التي لا تحض بالشهر مع ان الاستبراء بالحيض لا بالطهر
 علم ان الشهر يقوم مقام الحيض خاصة وهذا لان المعتبر في حق وان الاقراء الحيض ولذا لا تصور جملته الحيض
 الا تخلا الطهر وفي الشهر ينعدم هذا المعنى فان الشهر قائما مقام ما هو المعتبر قول لا اشتباه
 وجه العدة وهذا لان كراهية الايقاع عقيب الوقاع لا اشتباه امر العدة عليها وحوز الندم اذا ظهر
 بها جمل وهذا المعنى معلوم في حق الحامل وفي حق الاسبغ والصغيرة وهذا لان الفصل بين الوطى
 والطلاق محض حكم ثالث في الاصل وهو وان الاقراء لم يوجز ذلك الفاصل هنا فلم يمكن تعديه على
 هذا الاعتبار لانه لم يوجز في الفرع ولا على اعتبار ان جعل عشرة ايام وهو الشهر من الحيض من له الحيض
 الواحد في حق من لا يحض في حكم الفصل بين الوطى والطلاق لانه لم يوجز ذلك في الاصل فاذا اخلوا الاصل
 عن الفرع والفرع عن الاصل واثبات الحكم في فرع لا اصل له نصب الشرع بالقاس ابتداء ودلا باطلا لاقال
 العلامة شمس الدين الرازي رحمه الله فان قيل لا يفصل بين الوطى وطلاقهما شهر هنا وهو قائم مقام
 الحيض في حق غير الحيض كما يفصل بين الوطى والطلاق ما يحض في حق الحيض قلب ما ذكرنا ان في الحيض ولم

فصل

فصل في ما يحضه لشبه وجه العدة لاحتمال الحمل ولا احتمال الحمل هنا فانصال طلاقهما نواقعا لا يوجب
 اشتباه وجه العدة فلا يلزم الفصل قول ليس من فصول العدة وهذا لان الاصل في طلاق السنة
 ان فصل بين التطلقين فصل محسوب من فصول العدة كما في حق الاقراء والاسبغ والشهر في حق الحامل
 ليس فصل محسوب من فصول العدة فان مدة الحمل طالت او قصرت بمنزلة فصل واحد الا اني ان الاستبراء بقدر
 بها فصار بالمتد طهرها ولو ان المعتبر بحد زمان الزرع فملون اقرا فدل على الطلاق في هذا الوقت دليل
 على الحاجة الى الطلاق ومضى الشهر في حق الحامل يعمل هذا العمل ولا يغيب نفصول العدة بدليل الله لو قال
 لامرته الصغيرة انت طالق ثلاثا للسنة تقع علما بطلقه للحال فاذا مضى شهر يقع اخرى واذا مضى شهر
 وقعت اخرى ثم اذا مضى ثلثا السنة يقع علما بطلقه للحال فاذا مضى شهر يقع اخرى واذا مضى شهر
 لا يعتبر نفصول العدة ثم الحامل لا يحض والشهر في حق من لا يحض فصل من فصول العدة في حق انقضاء العدة
 وتفرق الطلاق ولذا هنا في حق انقضاء العدة وجز ما هو اقوى من الشهر وهو وضع الحمل في حق التفرق
 لم يجز ما هو اقوى من الشهر ففي الشهر فصلا من فصول العدة في حق تفرق الطلاق وان لم يمت في حق انقضاء
 العدة لئلا في المبسوط خلاف الممتد طهرها لان علم الحاجة الى الطلاق هو مجرد الطهر في حق الحيض وذلك
 من حوز في حق ممتد الطهر ولا يصار الى الخلف مع رجاء الاصل فالعلم بحد الطهر في حق الحامل علما بحد
 بحد الشهر في حقها علما بما في الاسبغ والصغيرة قول في عن يمينه وهذا لان سنة الطلاق على الاطلاق
 ان يكون من حيث الايقاع والوقوع ويحتمل ان يكون سنة من حيث الوقوع فقط دون الانقاع يعني بئس وقوع
 الثلاث بالسنة لان النبي عليه السلام حكم بوقوع الثلاث عند ايقاع الثلاث حيث قال للمطلق الفان لا تفعل
 والباقي رد عليك فلو لم يسيأ من هذا الوجه لانه قاصر ولو لم يحتمل اللفظ والاول من حيث اللفظ والموجب
 لا يقتضي اليه والمحملة يقتضي اليها او هو سنة لان وقوع الثلاث عند ايقاع الثلاث جملة مذهب اهل السنة
 والجماعة الا اني ان راد هذا الحكم من اهل الربيع فيكون سببا من هذا الوجه فصح نيته ولا يري عند
 راسل شهر واحده لانه لما صح منه ايقاع الثلاث جملة في حاله الحيض ولا يصح نيته عند راسل شهر وفيه
 احتمال الوقوع في الطهر او في خلاف ما لو قال انت طالق للسنة ولم ينص على الثلاث حيث لا يصح نيته الثلاث جملة
 لان فيه الثلاث في قوله انت طالق للسنة انما صح لان الام للوقت والمسنون من حيث الوقت هو المفرق
 على الاظهار فصار رادنا قال انت طالق ولا وقار السنة فتعزم الواقع لعموم الوقت فاذا نوي الجمع في الحال بطل
 تعزم الوقت لان عموم الوقت في الحال محال والثلاث انما ثبت في صميم عموم الوقت فاذا بطل المتضمن وهو قوله
 للسنة في قوله انت طالق وقد لا يصح نيته الثلاث فاما اذا نص على الثلاث وبطل قوله للسنة بئس الثلاث

في الساعد بقوله انت طالق لا تافق الثلاث **فصل** قوله هاهنا فان قيل الاختيار في
المره ناقص لانه يشوبه نوع اضطرار في التمسك به بخلاف هاهنا قلنا القصد والاختيار امر مطلق فيلزم الحكم
بوقوع الطلاق على احراز العلم الذي يقع به الطلاق على لسانه غايه ما في الباب انه لو لا الاكراه لما
طلق ولا هذا التقدير من النقصان في الاختيار غير محال بل اذا كان الحامل له على الطلاق امر اخر من
سؤ خلقها او فتح فعلها فاعلم انما لا ينفارقان وان تطلقهما للمفسده الواجبه فيهما النجاسه للن
المفسده الواجبه هنا قلنا المره اياه لا التطبيق ونم امر اخر قوله في زجره ولهذه بقى محاطا
بالشرائع قال الله تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى فان قلنا العقل اذا كان بسبب المعصيه
جعل العقل باقيا زجره لم لا يجعل الاقامه باقيه في حق المسافر العاصي حتى لا يترفع رخصه المسافر
زجره قلنا الرخصه متعلقه بالسفر ولا معصيه فيه فلا يجعل في حكم العدم معني حاوره وهو خسر
باطنه وهذا لان زوال الاقامه ليس بمعصيه لجعل الاقامه باقيه حكما زجره وهذا زوال العقل بالمعصيه
فجعل باقيا بقدر زجره ولهذا الشرع يظهر له ضلوع في العقل بسبب الضلوع لا يقع طلاقه لانه لا
معصيه في الضلوع فان قيل الشرع على الضلوع والحكم بما يضاف الى العلة يضاف ايضا الى علة العلة قلنا
متى امكن اضافته الى العلة لا يضاف الى علة العلة فان قيل انما يضاف الى علة العلة عند الضرورة
وسكن يقع طلاقه وان كان السكر هنا بسبب مباح قلنا زوال العقل بسبب محذور في الاصل فان حظر الفعل
او زال بالضرورة هنا ولزم السبب الذي للحظر قائم فادبر الحكم على قيام السبب في حق الطلاق اذ الثابت
بالضرورة تقدر بقدرها قوله ما لكينه اثر وابلغ اضل هذه المسله ان اعتبار الطلاق بالنساء عندنا
وبالرجال عند الشافعي رحمه الله وثمره الخلاف انما يظهر في موضعين في حرمته امد وعبد عته حرمه فعندنا
الحرمه بحكمه الله على التثنيه وعند الشافعي على الثلاث وهذا التعليل في الدار يرجع الى هذه الصوره
معني المالكه لما كانت نعمه وكرامه فوجب ان تكون للحرمه امد ما لكينه الثلاث لان المالكه الحرامه اذ
للق منصف للنعم ولما انزل حل المحليه نعمه في حقها ايضا فوجب ان يكون للامد على نصف ما يكون للحرمه الا ان
العقله لا يحرم فقامت عقدا ان هذا لان الطلاق صفه للمراه فوجب ان يعتبر بها اعتبارا باسباب الصفات
فار المقبر بالصفان هي الحال فان المتصف بالصفات محالها التي تقوم بها لا يثبتها ولان المالكه المتصرف في
مملوكه بقدر ماله من الملاك ولا يختلف باختلاف حال المراه في الرق والحريمه على ما ذكرنا الا ان المالكه
ملك المهر فتكون البطال الملاك بقدر ماله من الملاك فان مال العبد واحد مالا واحدا ومالا عديدا ملك
اعتاقه كذا هنا **باب** ايقاع الطلاق **قوله** ما علقه الشرع معني حكم الطلاق زوال

الملاك كذا مععلق بانقضاء العده ولم يزل في الحار والاملا بل ليل حل الوطى في الحال فاد اقصا البينونه
في الحال فقد اراد تغيير حكم الشرع فلا تغير ولا يلزم ما لو طلقها واحده ثم قال حلقه ما لا يند منوع على
قوله او بعد التسليم الفرق واضح فان اصل الطلاق لا يثبت بمجرد النيه فكذا وصفه واصل الطلاق ثبت
بالعبارة فكذا وصفه قوله في غير مقيد بالعمل بعني الطلاق رفع القيد ولا قيد في العمل لان العمل
ليس بقيد حقيقه ولا يستعمل لفظ الطلاق في العمل لاحققه ولا مجازا فلم يصح نيه وفي بعض نسخ
هذا الدار وهو غير مقيد ومعناه ان الزوج بعقد النكاح لم يقيد بالعمل ما وانما يقيد بها بقيد النكاح حتى
لا يكون لها ان يزوج باخر فلا يصح نيه العمل وعز الى حقه رحمه الله انه صدق في نيه لان العمل لكونه
مانعا من غيره من الاعمال والاستعمال ضرر من القيد مجازا ان يستعمل للتخلص عنه قوله لان
ذكر الطالق وهذا لان الطالق اسم مشتق من الطلاق فلون مذكور العده فان ذكر العالم ذكر للعالم لان
العالم مستق من العلم ولهذا يصح قرار العده منصوبا على التفسير او التمييز ولو لان العده من
محتملات اللفظ والامام اصح التفسير به ولما اذ نعت فرد للمراه حتى قيل للمثنى طالعان وللثلاث
طالق ولو كان نعت فرد للطلاق قلنا قال است طالق بطريقه او طلقه لا تصح نيه الثلاث وهذا اولي
وهذا لان قوله انت طالق اخبار لغه والاعمال يدل على ثبوت المحرمه سابقا لا ان ثبت به مقارنا هو لنا
انت علم وجالس وقام لا يثبت عند القول هذه الصفات في الخطاب الا ان قوله انت طالق لما جعل انشا
شرعا ثبت الطلاق في المراه عند القول بمقتضى الانشاء السري لا بمعنى الاخبار اللغوي على ما ذكرنا
والانشاء شرعا يقتضي وجود المصدر من جانب المثنى وهو الزوج ودلائل ثابت شرعا لا لغه والمصدر الذي
هو محل النيه من جانب الزوج لما كان ثبوت بطريق الاقضاء شرعا لا لغه والمقتضى لا عموم له على ما عرف
فلم يصح نيه العده فيه واما قوله ذكر الطالق ذكر للطلاق لغه قلنا مسلم وللطلاق هو صفه للمراه
وقام بما فانه مما لم يتم طلاق مما لم يصح وصفها بالطلاق لغه فان العلم مما لم يتم بذات لم يصح وصفها
بالعالمه لغه فاما ذكر الطالق ليس بذكر لطلاق هو تطبيق من الزوج لغه بل شرعا على ما ذكرنا والعده
الذي يقرر بقوله انت طالق نعت لمصدر محذوف وهو الطلاق اذ النعت يذوق المنحور لا يكون لغه ومنعونه
لا يكون نفس المراه للاستحالة ولا طالق لانه نعت فرد للمراه فتعبر المصدر المحذوف وصار تقدير الكلام بانه
قال انت طالق طلاقا لا لانها انتقال اعطيت به حرلا اي عطا جريلا للمصدر هنا منوي ولم يزل ملفوظا وصحة
النيه انما تكون في الملفوظ لا في المنوي او نقول معني قوله انت طالق بل انما انت طالق ثلاث لان الطالق
قد يكون بتطبيقه وتطبيقه وتطبيقه وتطبيقه وتطبيقه وتطبيقه وتطبيقه وتطبيقه وتطبيقه وتطبيقه

منها الاختلاف تلك المقادير في الحكم فقلنا نخرج في معرض الحاجة الى البيان محيط بياننا وانما التصب
اللائق بمرع الجار ولا يلزم على ما ذكرنا قول **ان** ما بين فانه يصح فيه الثلاث فيد لان النية ثمة لتبين
النوع من النوع لان النية من جوده في الحال متصلة بالمراد وهو نوعان خفيفه وغليظه فصح النية
لتبين احد نوعي المدد من الآخر وهذا اختلاف الطلاق لانه لا اتصال له بالمراد في الحال ولا يتبع الى
نوعين لان يميز النوع من النوع لا يكون باصل الدان بل بما زاد عليه والزائد على الدان في هذا المسمى علم
القيود والعدم لا يقع فيه ولا اختلاف لاستحالة قيام وصف البعض منه دون البعض علم انه لا يصح فيه
الثلاث لتبين النوع من النوع ولا يصح ايضا من حيث هي فيه العدد لان المنعوت بعدا للغير فربلا احتمال
التعدد لاستحالة ان تكون هي نفس المراد ثلاث طوائف فلم يصح فيه الثلاث اصلا قول **ان** في الفاظ الوحد
وهذا لان المصدر اسم وحاز فلا بد من اعتبار معنى التوحد فيه وهو نوع واحد من الحيوان ثم التوحد اما
من حيث الذات كزيد اي دان واحد من الرجال او من حيث النوع كالرجال او من حيث الجنس كحيوان فانه حيز
واحد من الاجناس ولا يقع في الطلاق فلا بد من مراعاة معنى التوحد في الجنسية او الفردية وهو التوحد
حسب الذات والمسمى معز عنها لانها لو حلت فيه التوحد بحسب الذات والاحسب الجنسية بل هو على محض
حتى لو كانت المراد امه وجنس طلاقا ثلثان يصح فيه التثنية ايضا باعتبار حقوق توحد الجنسية ثمة
قول **ان** ولا قيد في اليد يعني بطريق الاصله حتى لا يصح اضافته النكاح اليه فاما اليد ملكت بملل النكاح
تبعاما في الفصا ص وشر الرقبه وما ملكت يبعها لا يكون محلا للتصرف المملوك له حكم المملوك في الاصل
الاي ان تصرفات التي ملكها ملك الرقبه لا يصح اضافتها الى الاطراف ولا يلزم اد اطلق واسما او فرجها لانها
لم استحقاقا تبعاما على ان الطلاق لم يقع باعتبار حقيقة الراس والفرج حتى لو قال الراس ملك طالق لا يقع شي
بل باعتبار انه يعبر عما في جميع البدن ولا خلاف فيما يعبر عن جميع البدن انه يقع به الطلاق يذاكر او
رجلا بعد ما يستقيم دالا في اللغة او كان اليد عند قوم اسما لجميع البدن اذا اضاف واحد منهم الطلاق
اليه يقع ايضا وانما الخلاف فيما ملكه تبعاهل يصلح محلا لاضافه الطلاق اليه على حقيقة دون صورته
عمارة عن جميع البدن ولا يلزم قوله عليه السلام على البدن احد حتى ترد لانه من يار حذر المضاف
واقامه المضاف اليه مقامه اي على صاحب اليد لان يكون اليد عبارة عن جميع البدن ولان الاخذ باليد حقيقة
فاضيف اليها قول **ان** لان وصف تطلقين تطلقه فان قيل لو قال انت طالق ثلاثه اربع تطلقين
يقع ثنتان ولو استقام ما ذكرتم سعى ان يقع الثلاث هنا ايضا قلنا للتطبيقين ثلاثه اربع حقيقة
لان ثلاثه اربع تطلقين تطلقه ووصف تطلقه فلا حاجة لصحح هذا الكلام الى جعل كل ربع

تطبيقه

تطبيقه فاما لا يكون لتطبيقين ثلاثه انصاف حقيقه فلا بد لتصحح هذا الكلام من ان يقال فانه سمي
الواحد نصف تطلقين ثم جمع الواحدة فكون ثلاثا واذ في بعض الروايات انها يطلق تلتين فان ثلاثه
انصاف تطلقين تكون تطلقه ونصف فانه قال انت طالق تطلقه ونصف ولو قال اربعة انصاف
تطلقه او ثلاثه انصاف تطلقه تقع ثنتان فانه ثلاثه انصاف تطلقه تطلقه ونصف واربعة انصاف
تطلقه تطلقتان ولو قال خمسة انصاف تطلقه تقع ثلاث وطرقت التخرج ما ذكرنا اذ قال في الجامع
المجوزي قول **ان** طرقة الاباحه وهذا لان الاصل ان لا يدخل الغايه تحت المعيا لانها لم تدخل تحت الكلام
الموجب الا بديل معتبر واظهار السماح في الاباحه فربنه داله على اراده الدل وكذلك جعلنا الاعتسار
داخل تحت المي المسان حتى صار زمان الاعتسار من الحيض لانه قام دليل دخوله وهو قوله تعالى فاد اظهرن
وكذا الرجل يشراء عبد من ماله الى الالف يكون له الشرا بالالف لانه العرف وان من رضي بشرا شي بسمعيه
وسعه وتسعين لا يتعد رضاه بسبب زياده درهم وفي مسله الطلاق لم يوجد دليل حول الغايه الثانيه
بل وجد الدليل على عدم الدخول لان الاصل في الطلاق هو الخط واقاع الدان منى عنه وذا الانسان
يتوق عن اقاع الثالثه توقيعا عن سد باب التذكر ولان دل الدلالة على دخول الغايه الاولى لان الزوج
اوقع الثانيه واقاع الثانيه لا يكون بدور الاولى فلا بد من وقوع الاولى لتترب عليها وقوع الثانيه
مخلاف بيع ما بين الحايطين لان الغايه فيه شي محسوس موجود قبل البيع وذا المعيا موجود مشاهل فلا
تفتقر حول ما بين الحايطين في البيع الى دخول الحايطين اصلا قول **ان** وصف الطلاق بالطول فان قيل
كيف يستقيم هذا التعليل على اصله وعنده اذا وصف الطلاق بالطول صرحا كان رجعا قلنا احتمال ان يكون
عند روايتان في روايه يكون ثانيا فيستقيم التعليل على تلا الروايه فان لم يكن عنده روايه اخرى فحاج
الى الفرق ودلائل من جميع احدهما ان قوله من هاهنا الى الشام طويلا جدا فانه شبه الطلاق بما هو
طويلا في نفسه وعنده العبره للمشهد به فان كان عظيم يقع ما بينا ما في قوله انت طالق كجمل محلا في نفس
الطول لانه ليس فيه عظم والثاني انه وصف الطلاق بالطول هنا بطريق الدايه والدايه من التاثير والبلاده ما
ليس للصح ولولا عد قولهم فلا بد من غير الرماذ ابلغ في اظهار السخاوه من قولهم فلا بد جواد قول **ان** بقوه
به وهذا لانه اذا قال او اعدا كان هذا اضافه للطلاق الى وقت مستطر ولو يجرد ذكره اليوم لم يمت مضافا
وقوله اليوم ليس بنا سخم لحلم الاول لانه لا يستند والتاسخ مما سخم ان يكون مستند امرا خيرا وهذا
مخلاف ما اذا جاز الثلاث المعلق بشرط حيث ما حصل له التخيير صلحنا سخم قول **ان** والظرفه لا يقتضي
الاستيعاب يعني باعتبار الحقيقة فان حقيقة الظرف هو الذي استعمل في المكان وما استعمل في المكان

في الزمان وما وادخل لا يكون ظ فالأول ففعلك حقيقة ما ظ و طرف ففعلك أو طرف و طرف نفسك فان البيت
ظ فالله الذي يمكن فيه ظروف و لا لا اليوم طرف الزمان الذي في أوله للون ط الغد طرفا للطلاق واما
اذا اضاف الطلاق الى الغد حرف في وفي آخر النهار فقد نوى الظرف الحقيقي وهو الزمان الذي وقع فيه الطلاق
فكان الظرف حقيقة من الغد وهو غير معين وبعين الحزب الأول عند انعام النبي لسلامته عن المراجع فاذا
نوى آخر النهار فالغرض القصدي أو بالاعتبار وقوله يمكن تصحيحه اخبار وهذا لان الكلام متى أمكن تصحيحه
اخبار الايصار الى الانشاء لو قال لامرأته احرم طالق مراراً يقع الا واحدة لانها جعلت الثاني اخباراً
فان فعل اشكال ما اذا قال لامرأته بعد الدخول بما انت طالق مراراً يقع الثلاث وان لم يكن جعل الثاني والثالث
اخباراً قلنا لا يمكن لان القيد لا يزيل عنهما يعمى اليها فمتنع كون الثاني اخباراً وهذا عند بعضهم والمتأخرون
من مشايخنا رحمهم الله يقولون توقف زوال القيد عما على انقضاء العدة ولهذا لو قال لامرأته المدخول بما
انت طالق ثم قال طالق يقع عليها طلقه اخرى وهذا يدل على بقاء النكاح بعد الطلاق قبل انقضاء
العدة واذا كان كذلك تعد جعله اخباراً اخلاقاً المستشهد به لان القيد هناك زوال عن مسمى احدهما
فصله للاخبار بالعود لا تمنع وجوب العدة عليها اذ وجبها من وقت البيان قول هو الصحيح وقال
بعض مشايخنا لا يمنع في مؤتمدا لان اليأس لا يقع بموتها الا بتمام الموت فوجب الشرط عند انقضاء محل الطلاق
فاما اذا اشرف الزوج على الموت فقد جبر الشرط والمحل قائم والملاك باقي وليس من شروط الزوج الجرح التكم
ولا القدرة عليه والصحيح انما سألوا المراه اذا اشرف على الموت ونحو من حياتها ما لا يسع لصيغته
الكلام بالطلاق ودلالة القدرة من الزمان صالح لوقوع المعلق لانه يستغنى عن التكم فوجب الشرط والملاك
قائم والمحل باقي كذا قال الامام البردوسي قول هذه التعليل هذه التعليل التي هي شرط البرم
تقع المضاعف لانه جبر البرم وهو التعلق عقيب الميم بلا فصل غاية ما في الباب انه وجد زمان حال
عن التطبيق وهو قبل ان يفرغ عن قوله انت طالق الان هذا المقدم من الزمان مستثنى عن الامان فصار حاله
قال انت طالق ما لم اطلقك الا زمان انقاع الطلاق المنصل بالميم وهذا لان المقصود من الميم هو البر ولا
يمكن بحصول البر الاحتمال هذا القدر مستثنى من ميمته ولم يصح مستثنى محلو الميم عما هو المقصود قول يفعل
ممتد المراد بالميم التاقب بالصوم والامر باليدح ان يقال صحت يوماً وشهر أو امر بذكر شهر أو سنة فلو قال
لها انت طالق اذا صحت يوماً تطلق حين يغيب الشمس ولو قال امر بذكر يوم تقدم فلان لم يعلم تقدمه حتى
حرر الليل لا خيار لها لانه جعل اليوم معيار الامر باليدح لا خيار لها بعد انقضاء الامر وقوله يوم تزوجت فان
طالق اليوم هنا مقرون بفعل لا ممتد وهو الطلاق لانه لا يصح ان يقال طلقك شهر أو سنة ولو قال لا تبارك ولا

تؤخر

سوقت في اريد مطلق الوقت فينظم الليل والنهار وقوله في الدار والطلاق من هذا القبيل بل على ان
المعتبر في الامتداد وعدمه جانب الجرا الاجانب الشرط فان الامر باليدح مع الطلاق لما افترقا في الامتداد ففترقا
في الحكم وان اختلف شرطهما في عدم الامتداد وهكذا قال القاضي الامام طهيري والبر ومدرسه في بعض نسخ هذا الكتاب
وغيره والزوج لا يمتد وهذا يدل على ان المعتبر جانب الشرط وهذا قال الامام محمد والبر والحواشي عن الامر
باليدح حمل اليوم المقرر بالقدم والامر باليدح على بياض النهار ليس باعتبار ان المنظور اليه جانب الجرا فقط بل
باعتبار ان حمل اليوم على بياض النهار اولى بدليل ان اليوم اذا كان مقروناً بالامتداد من الشرط والجرا كقوله انت
طالق يوم تزوجت يوم ادخل الدار وفي بياض النهار من زمانه وقضا فمتد اذا دخل الشرط على اليوم دخل
عليه الجرا ايضا لانها شئ واحد والجرا الممتد وهو الامر باليدح يقتضي الى وقت ممتد للون معياراً له وهو بياض
النهار حمل عليه بدلالة الحال ولهذا لو قال لامرأته انت طالق يوم لا اطلقك لا تطلق ما لم مضى يوم لم يطلقها فيه
ولو كان المنظور اليه الجرا اطلقته حين سكت لان الجرا غير ممتد وهذا بخلاف ما لو قال انت طالق يوم لم اطلقك
او حين لم اطلقك او زمان لم اطلقك طلقت الساعة لان قوله لم اطلقك يعتمد علم التطبيق في الماضي وقد مضى
الا حين زمان ويوم حال عن التطبيق فيقع في الحال وقوله لا اطلقك للمستقبل لا لماضي فافترقا
فصل في وهو فيها دور الزوج لانه ينطلق بعد النكاح الى ما شاء ويستمتع بما ابدت وبلاش
سواها فان قيل الزوج ايضا ممنوع عن التزوج باختما وارباع سواها فلو لم يقيد قلب هذا ليس بقيد من
جانبها فان العاجز عن التصرف حكم انه لم يكن مشروفاً لا يكون مقيداً فان لم يكن انسان عاجز عن القضاء ما لم يقبل
وليس مقيد ولا الصبي عاجز عن التصرف وان ليس بمقيد فالمقيد الحقيقي من الامن الا ان السليمه يفعل
المشي والبطش وبسبب القيد متمنع عن ذلك فالمقيد الحلي هكذا سخي ان يكون له الا ان القدرة من العقل
والبلوغ ثم امتنع نفاد تصرفه مانع القيد والمراه تقيدت بقيد زوجها عليها ولا فرق في جانب الزوج ولله
ممنوع عن نكاح المحرم والجمع بين الاختيار قبل نكاح هذه فلا يكون حكماً لنكاح هذه المراه ولا امر ابره فكان
اضافه الطلاق الى الرجل وانما ازاله القيد والملاك لغة وسرعاً ولا قيد ولا ملك في الرجل اضافة الشئ
الى غير محله ويلغو احواف الابانة والفرج لان التحريم لا تبارك الحرمه والابانة لقطع الوصلة لغة والحل والوصلة
مشتركان بينهما فصح انضمام اليهما قول في المحل مشترك والطلاق وضع لابطال قلب الطلاق
ما وضع لابطال المحل بل لرفع القيد او الملاك والحل الدائم لها عليه يكون تبعاً لا قصد ابل ثبت صورته
ثبوت الحل له عليها قول في العدة نعتاً له وهذا لان الشك لما دخل في الواحدة وهو نعت للواقع لانه
بيان كنهه فاذا اطلقت الميمه والكيفية بدخول طمعه الشك بطل اصل الطلاق لانه لا يكون بدور الميمه والكيفية

فنهنا

قوله فطلق بعد العتق فان فصل الطلاق من آثار الاعتاق لتعلقهما بشرط واحد ويلزم من ذلك ان يكون
وقوع العتق والطلاق معا ضروريا معا فانه كل واحد من هذين المعلولين بطلان الآخر يستقيم قوله فطلق بعد
العتق قلنا الجواز عند من يجمع بينهما ان مشاخر جميعهم الله اختلافوا في ان الاحكام الشرعية هل تتأخر
عن علما او تغايرها في العقليات فجاز ان يختار محمد رحمه الله في الطلاق قوله من يقول يتأخر المعلول عن
علته في الشرعيات وفي الاعتاق قول اخر من يقول المعلول تغاير العلة في الشرعيات وانما اختار هذا
لان العتق اسرع شوتا لونه من ذوا والطلاق ايضا شوتا لونه مبعوضا اولان لا يلزم اثبات الحرمة الغليظة
بالشك على اننا نقول المعلق بالشرط والمرسل لري الشرط ولا شك بانه تقدم في الوجود او جرحها لفظا في الارسال
عند محي الغر فلا في التعليق وقوله انت حرة او حرة من قوله انت طالق تنهين فيستقيم قوله فطلق بعد
العتق والثاني محذور ان يكون المراد بقوله بعد العتق تمام المراد من قوله انت طالق مع عتق مولاك
ايك بعد عتق مولاك اياك في المسئلة المتقدمة وعلى هذا التاويل تنافي التعقيب ايضا لان وقوع الطلاق اذا
كان مصادفا لحال ثبوت العتق وهي حرة حال ثبوت العتق كالحكم بكون اسود حال اسوداده ويكون عالما
حال قيام العلم به فصار بمنزلة قوله انت طالق تنهين مع عتق مولاك ولهذا اعتد ثلاث حيز وهذا اليد لو نما
حرة حال الطلاق ولها ان اذا ثبتت المقارنة بين العتق والطلاق والعتق مصادفا وهي امه اذا عتق
العتق محال فيكون الطلاق مصادفا للامه ايضا والطلقتان محوران للامه حرة غليظة ولا نسلم لو نما حرة
وان ثبوت العتق بل الشيء في زمان ثبوته ليس ثابتا اجتماعا لا اختلاف بين العقلاء اولاده لما وقع التعارض
بين دليل الحرمة والحال تحت الحزم اخرا لا الاحتياط وانما يعتد ثلاث حيز احتياطا ايضا على ان العدة
وجبت بعد الطلاق وحال وجوب العدة هي حرة بخلاف قوله انت طالق تنهين مع عتق مولاك اياك لان هناك
جعل العتق شرطا للتطبيق لانه على الطلاق بمعدوم على خطر الوجود فهذا هو معنى الشرط وصار مع
معنى ان وقع كحي مع معنى بعد قال الله تعالى ان مع العسر يسرا واذ كان الاعتاق شرطا للطلاق
يقدم العتق على وجود الطلاق لا محالة **فصل** في اسرار ظهورها على جعل ظهير
الكفر الى مخاطب ويطون الاصابع الى نفسه قيل انما صار مشيرا بالضمومة من الاصابع لا بالمشورة منها
وانما يصير مشيرا بالمشورة ان اذا كان يطون الى مخاطب كذا العرف والعادة اما اذا لم يتلفظ بقوله
هكذا بقى مجرد الاشارة وهي لا تفيد العدة من غير تلفظ به ليني عن العدة وهو كذا او هكذا امقع واحلة
بقوله انت طالق قوله حتى تقع في الاولى تنهين يعني حتى يثبت ديانته في المستلين حتى يقع في المسئلة
الاولى تنهين لانه نوى الاشارة بالضموتين وفي المسئلة الثانية واحلة لانه نوى الاشارة باللفظ قوله

وصورة

وصفه ما احتمله فان قيل الوصف وصف قوله انت طالق بالبينونة وجوز ان يصح فيه البينونة في قوله انت
طالق قلنا قوله انت طالق محتمل ان يكون بانيا في الحال بان كان قبل الدخول بها او يكون على مال ومحتمل ان
يكون معلقا بانقضاء العدة وللعد ان ثبت الحكم باللفظ الموضوع له شرعا ولا يلزم له ان يغير المشروع
بنيته والبينونة بقوله انت طالق معلقه بانقضاء العدة شرعا وليس له ان يغير المشروع بنيته كما ليس له
ايقاع اصل الطلاق بمجرد النية وله ولاية ايقاع البينونة بقوله انت طالق فكذا له ايقاع وصف البينونة
بالرجعي بقوله انت طالق باین وهذا لان الباین لغو للمراد فينبغي ان يقع طلاقا لان كل واحد منهما يقتضي
المصدر الا ان الباین والنبته يصلحان نفي الطلاق الاول الثابت بطريق الاقضاء كما يصلحان لابتداء ايقاع
فادان كان كذلك وقع الشك في وقوع الثاني فلا يقع بالشك الا اذا نوى حيز يقع وانما قال في الثاني بطلان
بإثبات لان فائدة الرجعي ولاية الرجعة ولما وقعت البينونة بقوله باین بعد قوله انت طالق لا يثبت له
ولاية الرجعة فانا في حكم ناسن قوله في زياده وصف وهذا لان الاصل في الطلاق ان يكون قاطعا
للنكاح لان الطلاق وضع لقطع النكاح وانما لم يثبت الانقطاع في الطلاق المطلق بالنصر على القياس لان
القياس يقتضي اتصال السبب بالمستبب وحيث سببه الطلاق شيء اى سبب المسبب به لم يبق مطلقا فيكون
قاطعا جريا على اصل القياس **فصل** في تجانس ما قبلها فان مبني هذه المسئلة وما قبلها ان
العدد متى قرن بالوصف كان الواقع هو العدد لا الوصف قوله قبل واحدة او بعد واحدة الى اخره
هذه المسئلة مبني على اصول ثلاثة منها ان حروف الظروف وهو قبل وبعد هما من الاسماء المضافة متى توسط
بين شيئين ان قرن بها الدائبة كان صفة للمذكور اخر او ان لم يقرن بها الدائبة كان صفة للمذكور الاول او كان
من الاسماء الاضافية لان المتصانعا هنا متفقان بالاج والاح وفي قبل وبعد مختلفان بالعلو والسفل
ومنه ان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال لان الواقع في الماضي واقع في الحال فادان تعدر العمل بحقيقة اللفظ
يعمل بحجته ومنها ان غير المدخول بما لا تحتمل ايقاع التطبيقين متعاينان والاحلية بالواقع اولاهم سبق
على الباقي قوله الجمع المطلق يعني الجمع المطلق وان كان لا يتعرض للترتيب والقرار بحسب الوضع
ولان لا الجمع لا يخلو عن احد هذين الامرين في الوجود والوقوع وكل واحد منهما محتمل وعلى اعتبار ان يكون
مرتبا في الوقوع لا يقع الا واحدة فلا يقع الثانية بالشك بخلاف ما اذا صرح على الثلاث لانه تنصيص على
المقارنة بخلاف ما اذا اصر الشرط لانه وجد في اخر كلامه ما يغير اوله فيتوقف اول الكلام على اخره فيقع
حمله ليقع الاول بالشرط بلا واسطة قوله مقتضى طلاقا وهذا لان الامر بالاعتداد اذا نوى به
الاعتداد عن النكاح لا يستدعي سبق البينونة في الدلالة على الطلاق والدلالة على الطلاق من غير استدعا

البيوتية معقولة للرجوع وهذا التحليل يستقيم في المدخل عما ان الامر بالعدة يقتضي طلاقا سابقا تصحها
لهذا الامر فاما في غير المدخل عما لا عدة عليها المست الطلاق تصحها للامر بالعدة فان وقوع الطلاق عليها
بقوله اعتدى بطريق الاستحارة وهو في المسبب وادارة السبب على ما عرفت في اصول الفقه قوله
هو الصحيح قال بعضهم لو نصب واحدة يقع نكاح ولو رفع لا يقع شيء ولو سكر الواحدة فبقيت اللام
والصحة ان اللام سواء في ان لا يقع الا بالنية قوله وهذا فيما لا يصلح اذا يعني الحكم بوقوع الطلاق قصا
حالة مودة الطلاق بدور النية ليس على العموم في هذه الالفاظ بل يخص هذا الحكم لا يصلح رد امر هذه
الالفاظ قوله لما قلنا ان هذه الالفاظ احتمل الطلاق وغيره فلا بد من النية فاذا انكر النية
والظاهر شاهدا له وهو الاصل ان القول قوله قوله في حليته يريد هذه الالفاظ الثمانية مساوية من
حين ان الحكم لا يصلح جوابا ولا يصلح رد او لا الافتراق بين الخمسة الاولى والثلاثة الاخيرة ان الخمسة الاولى
صالحة للسبب في الثلاثة الاخيرة واثرة هذه التفرقة تظهر في حالة الغضب وبيان احتمال السبب في الخمسة
يعني انما حليته عن الخيرات او خليعة العدة او احيائها او يرد من الطاعة والحامد وبيان وشه عن كل رشد
وحرام او ملوثة مستحبة او حرام يحتملها المسوق خلقها وقبح فطرها ففي هذه الالفاظ تطلق ولا يصدق في
ترك النية حال مودة الطلاق اما في الثلاثة الاخيرة فظاهر لان النية انما تعتبر للتعيين وحالة مودة
الطلاق ادل على الطلاق من النية فان النية باطنية والحالة ظاهرة فبان الحال معينة لحمة الطلاق فاذا
قال لم اتفق اد اد ابطال حكم الظاهر فلا يصدق ودلالة في الخمسة الاولى فلما واز كانت صالحة للسبب
ولا تعتبر اذ اد الطلاق في هذه الحالة اذ الحال حال مودة الطلاق فالظاهر اذ ادته وصدق فيما يصلح
جوابا وردا من قوله اد هي واخرى وقوي فانه محتمل ان الامر بالخروج والقيام والرهان للحمود ومحتمل
ترك اللام اي ان في هذا اللام وقوله يقتضي تجري الامر بالخروج والقيام لانها حرم عليه وحتم الامر بذلك
ولا يقع بصر غيره عليها واذا احتمل الجواب والرد فالجواب على الرد وهو اد في اول قوله لاحتمال معنى
السبب وهذا لان قوله لا ملا في عليا محتمل ان اد في حال الممن ان انسبك الى نفسه بالملك ودرا قوله لا سبيل
لعليا اي لغيره وشو خلقه وذا خليت سبيلك وفارقك محتمل خليت سبيلك وفارقك لرا هتني عن
صحبك لفتح افعالا واجتماع الشرور في قوله والشرط تعيين احد نوعي البيوتية المراد من نوعي
البيوتية هنا البيوتية عن النكاح وعن غيره لا البيوتية عن النكاح خفيفة وغليظة هذا جوار عن قوله
الشافعي رضي الله عنه انه سطر طينة الطلاق ولو ان الواقع طلاق وهاية عن الطلاق والاما احتيج
الى نية الطلاق فاجار انه لا يشترط نية الطلاق وانما سطر طينة احد نوعي البيوتية عن النكاح والشرعي

والمقام

والمقام العدة لشون الطلاق في ضمن البيوتية قوله لا يصدق في نية النية فان قيل ينبغي ان
يصدق لانه اللام متى امكن حمل على الحقيقة لا يحمل على مجازة وهذا امكن حمل على الحقيقة لو حرم العدة
والظاهر انما طلب الطلاق صادرا عن قوله اعتدى فان خاطر بالبال فيحمل الثاني والثالث عليه
لان اللفظ انما يحمل على الحقيقة لحظ انما بالبال فما كان أشد خطورا بالبال كان اولي بالحمل
باب نفوذ الطلاق قوله باجماع الصحابة رحمهم الله نقل انهم قالوا الهاجرات
المجلس ما دامت في المجلس فان قامت من مجلسها لاجارها فان قيل ينبغي ان لا تنفي للزوج ولانها تطلق
بعد التعليل كما في ملك الاعيان قلنا هذا التعليل ثابت بطريق الضرورة اذ من الحال ان يقوم ملك المطلق
القيام بالزوج بعينه قائم بالمرأة بل يقوم بما مثل ما قام به فصار بمنزلة التوديع حيث يقيد الولايه للموطر وكان
القيام ان يفي بعد المجلس الا انه اقتصر على المجلس لما ذكرنا من اجماع الصحابة رحمهم الله على ان تقول النصاب
انما يكون في الاعيان المحسوسة فان العين المحسوسة اذا كان له عملها لا يحل استحالة الملا فيه لغيره فيلزم من
شون الملا للمهور له انقطاع ملا الواهب فلما لا ينافي في الولايات الشرعية الا يرى ان الاخير ثبت له
واحد منهما ولا يذبح في ترجيح احتمال قوله جوابا في المجلس وانما كان ذلك في فعلا الضرر المالا وهذا لان
الزوج انما خيرها لغيره رغبتا فيه عن رغبتها عنده وكذلك البائع يتضرر بخيار القبول بعد مرور الايام اذ
البائع لا يطلب مشورا اخر اعتمادا على قوله قوله في مقام نفسه فان قيل سلم انه ملا فلا ولا لانه اذا
ملا بهذا اللفظ قلنا اهرب ان اللفظ لا يفي بدلالة ولا في معناه لما كان شاملا في ذلك لا يثبت الحكم به لقوله تعالى
ولا تقل لها ان قوله لا يفتق عن نفس الاختيار لا يفتق من غير ان يضم اليها ضميمة اخرى وهو المحل
بخلاف البيوتية فانما تنفع من غير انضمام ضميمة اخرى اليها ولان البيوتية في اختيارها نفسها بطريق
الاقتضاء اذ لو لا البيوتية لانكروا بخياره نفسها ولا يفتق عن ضميمة والمقتضى لا عموم له فلا يقع الثلاثة
قوله في معنى الاتحاد وهذا لان الاختياره لما كانت للمرأة الواحدة وتعيين الواحدة انما يستقيم في
عمل يقبل التوحد والتعدد ودلالة في اختيارها نفسها لانه طلاق يتحد مرة ويتعدد اخرى فان ذكر
الاختياره لذكر النفس فلان مفسر من جانبه قوله في حياية الفعل الذي يحتمل الحال والاستقبال اصله
للحال فيما يصلح حياية عن الحال كما في طهمة الشهادة واذ الشهادة ودلالة في الاختيار لانه عمل القلب فيكون
الذكر باللسان حياية عن حال قائمه بالقلب فلما قوله اطلق او اعتق فليس حياية عن حال قاعة بالقلب لان
الطلاق والعاق ليسا من عمل القلب بل احراز وانقاع بنفس هذه الصيغة لانه اجار عن معنى ثابت فلا بد
من لفظ اد على ذلك وهو طلق واعتقت وذا لا بد من نية الزوج في قوله اختاري على ما ذكرنا في اول الباب

قول في حق البناء في قولها اخترت ففتح الثلاث على انه ما ذكرنا بالادلة الحال لانه صار جوابا لل
ما فوض اليها قول في علم الرجل وفي الجامع الصغير لغاضي خان يقع واحده بينه وذا في المبسوط
والزيادة والادخار ورحمة ان العامل بخير الزوج والواقع بالخير يكون ما بينا فان قيل سمع ان لا يقع
الطلاق بقولها اطلقت نفسي لان المفوض اليها الاختيار فلا يصلح التطبيق جوابا للخير كما لا يصلح قولها
اخترت جوابا لقوله اطلقت نفسي حتى لا يقع به شيء قلب الزوج ملاحا الاختيار قصد التطبيق ضمنا
فادانت بالتطبيق فقد انت سعض ما فوض اليها فاصلم جوابا عما اذا قال لها اطلقتي نفسك بل انما فطالقت
نفسها واحده بخلاف قولها اخترت نفسي في جواب اطلقتي نفسك فانه لا يفوض اليها الاختيار لا قصد ولا
ضمنا وذا الاختيار ليس من الفاظ الطلاق لموضعها ولا حكمها اما وضعها فلا لانه لا تقدر على انقاع الطلاق
بهذا اللفظ بطريق الاستبعاد واما حكمها فان الاختيار انما جعل من الفاظ الطلاق اذا خرج جوابا للخير
باسماع الصحابة رحمهم الله فاذا لم يصلح جوابا فخرج الامر من يدها لانها اشتغلت بما لا يعنيه
فصل في الامر باليد قول وهو في الاول الاختيار وفي الثانية التطبيق يعني المصدر
المحذوف في قوله اخترت نفسي بواحدة للاختيار لانه المصدر المحذوف لا بد ان يكون من جنس الفعل المذكور
ليدل عليه ولصح ان يصدر عنه والاختيار في المرة فلانما قالت اخترت نفسي مرة والامسان قد حتمت الثلاث
باربعة ففتح الثلاث واما المصدر المحذوف في قوله اطلقت نفسي واحده بالتطبيق لانها هي المصدر للفعل
المذكور فلم يقع الا واحدة لان اختيارها لم يحاوز الواحدة وانما يكون ما بينا ضرورة تفويض الامر بيدها
فانه لما فوض الامر اليها في نفسها وجاز لا تقدر الزوج التصرف عليها على كونه منها ولا ذل الابايبين
قول في وقعه في الليل هذا البيان ان الليل المتخلل بين اليوم والغد لا يكون فاطعا للمجلس ولون الغد
موتيا من اليوم حيث لم يوجع الفاطح بينهما فتخلل الليلة لاجلها ما بين من كان الغد ملحقا باليوم وهذا
لان الاصل في العطف وقوع الشك فيهما بعد المعطوف عليه من غير ان يفرد المعطوف بحرف آخر الا ترى ان
من قال لامر الله ان دخلت الدار فانت طالق وضررتك فان طلاقها يتعلق بدخول المرأة الاولى الدار وان
امكن ان يدخل في قوله وضررتك ان دخلت الدار وفي الفصل الاول لعل لان الزمان اذا بعد لعل ان يحق
بالحال **قول** في تعليق التطبيق منها وهذا لان التعليك لاسان الملك وهو الاقدار على التصرف الا ان
في الشرع يراد به القادر على التصرف برأيه واختياره وانما يقتصر على المجلس باجماع الصحابة رحمهم الله
وانما لعل الرجوع لاشتماله على معنى التعليق الذي ان الرجل لو قال لامرأة اجيبه زوجي نفسك
من قبل هو من الرجوع في المجلس وبعد وان كان التعليك موجدا على تفسيره بالخبر هذا التعليك عن

الحصيد

من

معنى التعليق ولذا نقول فمن قال للمدونة ابري فمكمل عن ربي يكون تعليق الرجوع ما ذكرنا من معنى
التعليك الا انه لعل الرجوع لغيره عن معنى التعليق ولا يقتصر على المجلس كما في تعليق الاعناق والاقتصار
على المجلس في تعليق الطلاق ثبت باجماع الصحابة رضي الله عنهم فان قيل هذا الاجماع مخالف للسنة لان النبي
صلى الله عليه وسلم قال لعائشة رضي الله عنها حين تزوجته ابيك بالخير فلا يجيبني حتى تستامري ابوك وابوكما
ليسما حاضران في المجلس وهذا دليل على ان الخيار لا يبطل بالقيام في المجلس فلو اجتمع مخالفوا السنة قلنا
اختيار الظن بالصحابة رضي الله عنهم فرض لا نألفنا الشريعة منهم فلا يجوز مخالفتهم بل الدليل وهذا الدليل لانه
ثبت للنبي صلى الله عليه وسلم ان يسألها الخيار مطلقا ومعنى الى غاية فصار دانه قال خيرتك الى غاية الانتشار
للابوين وذا من اقبلا ان كان الخيار مطلقا لم تكن السنة متعصدا لمطلق الخيار بل من اقبل الصواب رضي
الله عنهم **فصل في المشية قول** في وقعه عليها ولا يلزم على هذا قوله اطلقتك لانه انما يدل
على المصدر الماضي المتقدم بخلاف قوله اطلقتي على ان قوله اطلقت اخبار وضعها وانما يستقيم الخبر ان لو
سبق منه الطلاق واللام فيما سبق منه الطلاق فصا فلو ثبت السبق انما ثبت ضرورة صحة الخبر ولا
ضرورة في حق نية الثلاث **قول** لانه تعليق وهذا لان الزوج انما ملها بشرط الجواب في المجلس لانه
ملكها باخطار ودل مخلوق خاطب غيره بطلب الجواب في المجلس عادة فيقتصر على المجلس او لا تعليق
الطلاق يتم بالزوج فصار الاتيقاع وبعد الاتيقاع لا يملك الرجوع فذا بعد التعليك بخلاف سائر التعليلات
لانتم نفس الملك قبل قبول الاخر فاما الابانة لا تقتصر على المجلس وقبل الرجوع لا رجوع التحويل معطل
بعد النظر في حق التحويل لا تقدره الى الاعانة ودر عا ففتح الاستعانة عن الاعانة فلم يقبل الرجوع لعد
النظر ضرورة ولا يقتصر على المجلس لانه لا يقدر على الاعانة في المجلس وهو الظاهر لان الوكيل انما يباشر
في غيبه الموطا ظاهرا فلو اقتصر على المجلس لم يقد فأي رده **قول** لانه تعليق وهذا لان قوله اطلقتها يصلح
للوكيل والتعليك لان الزوج مالك يملك ابانة غيره وتعليكه على ما هو الاصل في الملك فاذا اطلق كان توكيلا
لان صرفه وقع التحويل واذا قيد بالمشية كان تعليلا لان المالك هو الذي يتصرف بمشيته وتذبيره واساره
والمالك فوض الامر اليه بالليله فتعلق بمشيته وتذبيره واساره واما قوله الصريح بالمشية لعدم لانه
سصرف عن مشيته قلنا المشية نوعان نوع يدبر ويراد به الاختيار في الفعل بمعنى نفي الغلبة ورفع
الاضطرار والوكيل موصوف بعد المشية والنوع الثاني الاشارة يقال ارشيت ففعلت كذا وارشيت لم
تفعل يعني ارشيت الفعل على التوك او ترك الفعل على الفعل والاشارة نفي عن استحسان الفعل
والتمسك له لزيادة رغبته فيه لحسنه وانه معنى اخر وذا المشية بمعنى نفي الغلبة والوكيل غير موصوف

بالمشيه بعد الاعتبار لان الموطر هو الذي يورث الفعل والتكرار الموجود من الموطر في حق الوديل ليس
الاستعارة للسان وحصيل العبارة باختارده من غير حصيل النظر في مصلحة الفعل وتزله فادفوض
الامر الى غيره وقطع تذييره ودرأه في مصلحة الامر وتزله وهذا صفة المالا لصفة الوديل فان قوله طلقها
ان شئت غلبا لا توجلا فبين هذا ان التصريح بالمشيه ليس بعينه فان يدرك المشيه صار غلبا بعد ان كان
توجلا وانما غير محموله على في الاضطرار بل على المعنى الثاني وهو الذي يوجبها الزوج وبنيتها صيانه
لصور العاقل عن الاعا او لو حملت على في الاضطرار لم يعد الاما افاده السلون وفيه الغائض
العاقل وهذا خلاف السبع لان غلبا الطلاق فيه معنى اليقين لان فيه تعليق الطلاق بالتطبيق وفي قوله
طلقا ان شئت غلبا فيه تعليق الطلاق بالمشيه والطلاق محمول دلا والسبع مما لا يحتمل التعليق بالشرط
فيلغى في المشيه فيه قول **في الملاء غير الواحدة وهذا لان الملاء غير الواحدة لفظا وكذا حكما**
لشور الحرمه الغليظه بالملاء دور الواحدة وكذا اختلاف في وقت الوقوع لان وقت وقوع الواحدة بعد
الفرار عن قوله طلق وقت وقوع الثاني بعد الفرار عن قوله ثلاثا فادانت المعايير بينهما في اللفظ
والحكم ووقت الوقوع يكون معرضا عما فوض اليها فيلغى في هذا ان المراه تصلح ان يكون محببه
للزوج بما في صلبه من الزوج ولا يصح ان يكون محببه بما في ضميرها لان الضمن شئت على حسب المضمين فاد
كانت مسئلة في المضمين اتصلح محبة في الضمن وهذا لان الواحدة من الملاء قائم بعبء الحمله فاذا لم يشك الحمله
لا شئت ما تقوم بما لان المضمين متى لم يشئت المضمون من شئت انه فالامر انه ان شئت عليه وسعد اخر انه قال ان
يؤيد في حال مراه الطلاق لا يقتضي شي لان المضمين لم يشك فطلب المرافقه في المضمون وهذا خلاف
اد اطلق الزوج الفاعل انه تصرف بحكم الملاء فيصح تصرفه فيما يملك ولغا فاما لا يملك الا ترى ان الزوج اذا اطلق
امرته غير السند تقع لانه حكم الملاء ولو قال لها طلق نفسك للسند وطلقت غير السند لا تقع لانها ملكت
بالعوض قبل ان يقدرا فوض اليها قول **في الصفة التي عنها الزوج وهذا لان الزوج فوض اليها ذات**
الطلاق مع الوصف وانما انت بذات ما فوض اليها وخالف في الوصف فصارت موافقة في الاصل مخالفة في
الوصف ولا يجوز ابطال الاصل للوصف فيقع الاصل ويستتبع الاصل الوصف الذي ذكر الزوج بحقه انها
لو اصررت على قولها طلق في المسلمين اعني اذا امرها بطلاق ملاء الزوج وطلقت باينه او على العكس
صلح حوا بالزوج في وقوع ما امر به الزوج وقولها باينه او رجعه فيلغى في الملاء المتقدمه فانما
ما ساء الملاء لم بان يعين ما فوض اليها على ما ذكرنا فلا يصح ان يكون محببه قول **في الكلام المراه في**
الطلاق فان قيل كلام المراه لما كان بما على كلام الزوج وفيه ذكر الطلاق فلو كان الطلاق مذكورا في كلام

المراه

المراه بقدر اطلاق الجوار يعتمد كلام المراه ودلائلها الخ لانه استعجال بما لا يعينها فبلغوا ما ينبغي عليه الا ان يقول
سيت طلاق وفي الطلاق وانما احتج الى البينه لان الارادة والمشييه يستعملان بمعنى واحد وقوله اردت
طلاقا لا تقع شي لان الارادة مشتقة من الرود وهو الطلب والميل ودلائلها لا ينسبان عن الطلاق ام المشيه
ما حوز من الشيء وهو الموجود بقوله شئت بمثله قوله اردت فلهذا يقع الطلاق بقوله سيت طلاق ولم
يقع بقوله اردت طلاق قول **في فلا يحج بالشك فان قيل وجب ان يحمل على الشرط في هذه الصورة فصحتها**
للرد طنا انما حمل على الشرط اذا كان الرد صادرا من يكون التعليق صادرا منه لكون ارادة الشرط او الحمل عليه
مصححا للتصرف نفسه وهذا ارادة الشرط مختص بالزوج وتصرف الرد من المراه فلا يحمل كلام الزوج على الشرط
تصحيحا للتصرف غيره قول **في جملة جمعا وهذا لان طنا انما يقع في الفعل صادرا عنه قال وقت مشيتها**
انت طالق ودلا لا يحتمل الملاء فصار الطلاق معلقا بمشيتهها صفة الفرد ودلا لا يحتمل الملاء كما قال
انت طالق كما حدثت الاراد فدخلت مرة لا يحتمل ان تقع الملاء لانه صار طانه قال عدل دخول انت طالق فذلك
هنا وهل يقع واحدة وعلى الاختلاف قول **في فلو ان قيل اذا الغي طنه حيث وان في قوله انت طالق شئت**
مسعى ان يقع في الحال فلهذا من الشرط والمشرط اتصال جميع الظروف والمطروف فلو كان الطرف دايمة عن الشرط
مجازا وهذا لان مقتضى قوله انت طالق حيث شئت او ان شئت ان تطلق في المكان الذي يشا فيه الطلاق فاذا بطل
تعليقه بالمكان بقي التعليق بالمشييه اعما لا تعليق الزوج وتصرفه على الوجه الذي تصرف فان قيل انقص
على المجلس ولا يحمل طانه قال اد اشئت او متى شئت طنا لان اصل في الشرط وهو حاضره فان جعلها
مجازا عن ان اولي خلاف الزمان لان الطلاق بالزمان معلقا لان الطلاق فعل وافعالها تكون زمانيا لا مكانيا
فوجب اعتبار الزمان في الطلاق خصوصا اذا خصه ببعض الزمان بقوله انت طالق عدل وعموما فيما اذا
اطلقه قول **في فاما قالوا اجريا على موجب التحير قال بعض مشايخنا رحمهم الله المتأخرين اذا لم سأل الزوج شيئا**
وشاة المراه ثلاثا او واحدة باينه وقع ما وقع بالاتفاق على اختلاف الاصلين اما على اصل الى حنفية
احمد الله فالان الزوج اقام امرته مقام نفسه في اتيان الوصف وللزوج ان يجعل الزوجي باينا وبلا فاكدا
للقائم مقامه واما على قولها فلتفويض الطلاق اليها على اي وصف شئت قول **في لا بد من تعلق اصل**
الطلاق بمشيتهها وهذا لانه متى تعلق جميع الاوصاف بمشيتهها ولا دلا لان بصير اصل الطلاق معلقا
بما وهذا كما قال لامرته انت طالق شئت يتعلق بمشيتهما اصل الطلاق ضرورة تعلق جميع الاعدا بها
اذ الطلاق جميع اعداده انما يتعلق بالمشييه اذ اعلق اصل الطلاق بها واذا اعلق اصل الطلاق بمشيتهما
لا يقع بر وعنا في جميع الاحوال قبل الدخول وبعدة قامت عن المجلس قبل ان نشأ او لم نشأ او لم نشأ او لم نشأ

في هذا الوصفين فان عند ان حصة راحة الله لا خيار لغير المدخول على الوقوع الطلاق قبل مشيتها وان كانت
 لا الى عده ولا اذا قامت عن المجلس قبل ان تشافى طالق بطلان راحة الله عند ان حصة راحة الله وعندها
 لم يقع شيء في الفصلين بل دون مشيتها ولا في حصة راحة الله ان الاسرار عن وصف الشيء لكان من ضروريته
 وجود اصله تقدم وجود اصل الطلاق في ضمن تقويض المشية في الصفه اليها وما قاله ابو حنيفة رحمه الله
 اول لان اتيان الموصوفين وان كان فيه تخصيص بعض الاوصاف عن التعليق لصحة الاستيقاض او لم يتعلق
 اصل الطلاق بالمشية وتعميم الاوصاف وفيه ابطال الاستيقاض لان الكلام محتمل للتخصيص ولا محتمل
 التعطيل واعتبر بالاستثناء فانه لا يصح استثناء الكلام من الكلام ويصح استثناء البعض منه وليس كما قال است
 طالق كم شئت لانها لم تدخل على اصل العدة اذ هو عبارة عن العدة عرفا لا تقييد اذ ايسلحتم على استقام
 الحواجز عن الواحد قول **في محمل على تغيير الجنس فان قيل لا محمل على التمييز هنا لانه لا مزاج للثلاث**
لان الطلاق لا يزيد على الثلاث قلت يمكن التمييز من سائر الاعداد لفظا لا تقييد ان من قال نسائي طواش
 الانسائي لا يصح الاستثناء وطلق لانه استثنى الكلام من الكلام ولو قال نسائي طواش الا هذه وهذه وهذه
 وهذه صح الاستثناء ولم يطلق واحده منها لما ذكرنا ان نسائي لفظا يتناول الاكثر من الاربعة فلو كان هذا
 استثناء البعض من الكل لفظا لاحكاما فكل واحد منها ما شئت يتناول اكثر من الثلاث فلو كان من يميز الثلاث من سائر
 الاعداد لفظا قول **في جعل عينا ودلائل بان مملكتها عااما وهو بيان من الثلاث هو بعض من**
الثلاث وعام بالنسبة الى الواحدة كما قال ابو حنيفة رحمه الله فمن قال لغيره اعنق من عبيدي من شئت
 عقد وهم عشرة مملكتهم امور اعتاق تسعة منهم وانما ايصار الى التمييز فيما فيه اتمام ولا اتمام هنا اختلاف
 المستشهد به فانه ترك فيه دلالة التبعيض معارض من خارج وهو دلالة اتمام السامع وصف
 البعض بصفه عامه وهي المشية فلو طلقت نفسها ثلاثا لم يقع شيء عند ابو حنيفة لما عرفت من مذهبه
باب الايمان في الطلاق قول **في محمل على نفي التحجير روي عن مكحول**
 والزهري وسالم والشعبي رحمهم الله انهم قالوا انوا يطلقون في الجاهلية قبل التزوج ويعيدون
 ذلك طلاقا فتعفى ولا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله لا طلاق قبل النكاح ولا في المبسو ط قول **في**
 عينا او انقاعا يعني عينا عندنا وانقاعا عند السامع رحمهم الله لما عرفت من الاصل المختلف بيننا وبين
 السامع رحمه الله ان المعلق بالشرط لا يكون سببا في الحال فلا يكون تعلقا بل هو في الحال عيني
 ومحلده عند الخالف وانما صار سببا وانقاعا للطلاق والعاق عند وجود الشرط وعند الشافعي
 رحمه الله المعلق في الحال سبب وانقاع وانما اثر المعلق في المنع من الوقوع قول **في الظاهر واحد**

هذه

هذا وهذا لان الحواجز ان يكون محققا متحقق معنى المهر وهو التقوى يد على منع النفس ولو لا الملك في
 الحال ولا اضافته الى الملك المحصل الفايده المطلوبه من المهر لانه لا حواجز في ملكه في الحال حتى يحجز عن الشرط
 ولا اضاف الى الملاك حتى يحجز عن تحصيل الملاك فادام بعد المهر فابعد عما لم يقع اصلا قول **في الا في كل ما**
قال العلامة شمس الدين المازني رحمه الله لا فرق بين طهه وطهها ما بين حن وحنما لان نشأ الفرق
 بينهما من وجه آخر وهو ان طهه كل اذا دخلت على المراه فوجبت عموم ما دخلت عليه مع اعلان النساء فاذا
 تزوج امرأه اخلت المهر في حقه ما انما اصابته من طهه كل حصتها وانما هي المحلوف عليها فقط فاذا تزوجها
 ثانيا فقد تزوجها بعد اخلال المهر فلا يقع ما لو قال ان تزوجت امرأة فمهر طالق فلا يطلق ثانيا التزوج الثاني
 واسا لها فانما دخلت على التزوج معقضي تعيم الزوج ويلزم من عموم التزوج عموم النساء لان الفعل يعقرب الى
 العين ولا يلزم من عموم النساء عموم الزوج في طهه كل لان العين لا تعقرب الى العرض قول **في حق العدة**
والغيبان وهو ما اذا طلقتا مالا فقلت انقضت عتري وتزوجت بزوج آخر ودخل في الزوج الثاني
 وطلعتي وانقضت عتري والمهر محتمل لكان الزوج ان يصدقها اذا غلب على طهه صدقها قول **في حين**
حاضته وعمره هذا يظهر مما اذا كانت غير مدخول بها من زوجة بعد رويده الدم قبل الامتداد الى ثلاثه
 ايام حار شرط الامتداد الى ثلاثه ايام وفيما كان عنق العبد معلقا بالحض حتى يورده الدم قبل الامتداد
 الى ثلاثه ايام او حتى عليه يعتبر فيه حلم خبايه الاحرار وحلم الجنايه على الاحرار اذا تم ثلاثه ايام من حين
 حاضته قول **في انما هي المانع** وهذا لان المهر اما يعقد المنع والمنع انما يتحقق اذا كان المعلق
 باعتبار مملكتهم قائم لا باعتبار ملك من هووم ووقوع الثلاث لم يوجب حلالا للطلاق المملوكه والشيء لا يثبت في
 غير محله لا في غير محله وهذا خلاف ما لو قال ان دخلت الدار فاستخر فباعته ثم استراها ثم دخل الدار
 عتق لان العبد محل للاعتاق في الحال وانما زال ملكه وقدر برجي وجوده في طهه فان عتقه ماله وانما
 بواحدة حيث لا يملك المهر لان الملاك اذا كان تاما حاله المعلق وحال وجود الشرط متردد عسي يوجب
 الشرط في الملاك وعسي لا يوجب فترجح الملك في الحال لان الاصل في الشيء اذا ثبت ووافقه واستقراده فزوال
 الملك بعد ذلك لا ينقضه اذا كان من جوار ووزان مسئلتا ما اذا قال لامته ان دخلت الدار فانت حرة فاعتقها
 ثم ارتدت والعيار بالله ثم سببت ثم ملكها ثم دخلت الدار لم يعق قول **في الموت** ينافي الموجب وزوال المصل
 وهذا لان الموت ينافي الاجبار والموجب المصل شرط للاحكام وكذا الاستثناء ينافي الموت والاعتناء
 ملائم فلا يبطل الاستثناء بوجود الموت لان الشيء انما يبطل بوجود ما ينافيه لا بوجود ما لا ينافيه
باب طلاق المريض قول **في ليست لسبب لا يرد عنها تعني الزوجيه في حال**

من الرزح ليس سبب لاريد عنها فيطل حد بالطلاق وهو لا يطل وقد رضى به بالاقدام على الطلاق
 وهذا لان الطلاق لا يعمل في اطلاق حو متعلق ولا يعمل في منع الحق عن التعليق لان من شيء يصلح مانعا ولا
 يصلح مانعا قول **في** والناخير لحقها يعني تاخير عمل الطلاق في بطلان ارتها الى انقضائها انما كان
 لحقها وقد رضى به لا فظهر عمل المطلق فان سواها الطلاق غير له قوله اسقطت الميراث ثم لا
 يسقط فذكر انها فلتا السقاط الميراث قصد الامتنان وليس سبب بطلان الميراث من حو الا انه جعل بان
 نكح في حق الميراث ففعل الضرر عنها فادارضت طهر عمل المطلق وسقط الميراث سبب انقطاع الزوجية
 لا نقولها قول **في** والحكم يدار على دليل التهمة لان التهمة امر باطن لا يمكن ادراكه الحكم عليه مقام السبب
 الداعي الى التهمة مقامها وهو النكاح والعدة ويدور الحكم معهما حو او عدمها ولم يوجب احدهما هنا
 فيصح تصرفه مطلقا قول **في** ولا موضع عادة في حق الزوجة معنى المواضع من الزوجين ليريد حتما
 في الزوجة امر متعاد خصوصاً اذا كان بينهما مودة فيرد نفياً للتهمة فاما المواضع بينهما في حق حل الزوجة
 او حل الزوج او قبول سهادتها او شهادتها لغير معتاد فلا تتم في حق هذه الاحكام فثبت هذه
 الاحكام تصادقهما قول **في** دليل على انه لا فرق من المشايخ رحمهم الله من قال اذا مات سبب اخر ينبغي ان
 لا يرث لانه صحيح حقيقته وانما يغلب عليه الهلاك عند السبب فيصح في غير ما اضطرب فيظهر
 عمل المطلق فلا يورث الا ترى ان المقتضي عليه بالقصاص اذ اقتله غير من له القصاص عن احكام القتل في حق
 القاتل لانه استحق هلاكه عند السبب فيبقى في غير هذا السبب معصوما وقال في الدار لا يورث سببا اذا مات
 بدلا السبب او سبب اخر لانه لما اتى بالمرض صار بمنزلة المرض اذا صار صاحب امر فاما ان اذ مات
 وهو في العدة سواء مات بدلا المرض او سبب اخر او قل فكذا هنا قول **في** ولا ظلم الا في قصيد وهذا لانه صفة
 للفعل والمعلق بالشرط صار مرسلا عند الشرط لا فعلا وقصد ولا في التعليق في الصحة انقلب بطلان في المرض
 والتعلق لم يزل ظاهرا فلا يقلب ظاهرا لان المتغير حاله التعليق الا ترى ان من علق وهو موقوف وحل الشرط بعد ما
 حو بطلان وان كان المحذور ليس من اهل التطبيق علم ان المتغير حاله التعليق قول **في** الفريد وهذا لان قوله مضطرا
 في مباشر الشرط لا يطل حو غيره لان حو غيره محتم معصوم وذلك لاستفاوت بين كون المتلف مختارا وبين
 كونه مضطرا الا ترى ان تلف مال الغير قاصدا او غطيا او اصابته محصه فاذ لم يال الغير لا يسقط عن فعله
 صفة العذر وان حتى تضمن ماله فكذا هنا قول **في** كما في الاكراه فان من الرزح مانع عن الفعل بالتعليق والمانع
 عن الفعل لا يكون حاملا على الفعل فلو لم يكن له الاكراه قلنا احل المكروه ان يكون مضطرا ليس سريرا والمكروه
 كذلك لانه ان مباشر الشرط تنصير لوقوع الطلاق وان امتنع تعاقب في دار الاخرة وهذا الاضطراب من

على

قبل الرزح فضاف فعلمنا اليد من الزوجة انما على اطلاق ماله ولا نكاحا عاملا للرزح من حو لانه ان امتنع
 عن الصلوة وطلام الارث لم ينفى الرزح مالم ينفى بقامه الصلوة وطلام الارث حصلت الرزح عن المام فليس فعلها
 اليد وهذا لان رزح التعليق متعلق حتما ماله قطعاً ولا سطل حتما الا بما سطله قطعاً وهو الشوط الذي
 لا يضاف الى الرزح بوجده من الوجوه وقد اصفى الى الرزح من حو قوله **في** انطلت اهلية الارث اذا لم يرد
 ليس باهل الارث واسقطت الخباية عن فعل الرزح ما اذا اسقطت الخباية عن فعله بسبب الها وبعد الاسلام
 لم يوجب سبب الارث فلم يورث والمطاوعة ما ابطلت اهلية الارث لان المطاوعة بوجوب الحرمة وما بقي من
 النكاح بعد الملاك في حق الارث لانه في الحرمة لان الارث بجميع الحرمة واذا كان الباقي بعد الطلاق الملاك
 هو الارث والحرمة لا تاتي في الارث فلم يوجب منها ما يوجب بطلان ارتها محققه ان الحرمة تنافي النكاح
 ورواها النكاح لم يثبت بفعلها بل بفعل الزوج وهو البطلان والنكاح في حتما في حق الارث والحرمة لا تنافي
 الارث في الارث وهذا لما قلنا ان اتيتم المسلم ثم ارتد والعياد بالله ثم اسلم نفي تيممه لان الباقي بعد التيمم
 صفة لونه طاهر او الفري لا تنافي في ذلك بخلاف ما اذا طأ وعنه زوجا حال قيام النكاح لان الفرقه حصلت
 بفعلها قول **في** وهو مرض لم يورث فان من الايلا وارثا في الصحة وهو متمكن من ابطال الايلا بالقي
 فادام بطلان صار كانه انشا الايلا في المرض حاله بطلان الطلاق في حو ففقطها الوالد في المرض فان
 لانه كان متمكنا من العزل فادام بطلان لا ينشأ الايلا هنا فلت لا يمكن ابطال الايلا الا بضرر بل يورثه
 فلم يثبت متمكنا مطلقا بخلاف مسألة الوالد **باب الرجعة** قول **في** فامسكوهن
 اول الآية قوله تعالى واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن والله اعلم قريبا بلوغ اجلهن بدليل قوله
 تعالى فامسكوهن او فارقوهن اذ الامساك ايها النكاح ولا تقابل الزوال ولا مفارقة ايضا بعد ثبوت الفراق
 بانقضاء العدة قول **في** خصوصاً في الحرة يعني حل هذه الافاعيل في حق الحرة لا يكون برون النكاح فاما
 في حق الامه يكون بالنكاح ويدور فيه ايضا الشر او غيره قول **في** فربما بالمفارقة يعني قرن المراجعة
 بالمفارقة في قوله فامسكوهن معروف او فارقوهن والاستمرار في المفارقة مسيح فكذا في المراجعة اذ
 الاصل ايجاد القضاء في المراء على ان هذا امر يعود منفعة الى العباد فلا يجب جلا يعود الامر على من صعد
 بالنقض قول **في** باقراة بعد الانقضاء فان من الوالدان قولها انقضت عني مقتضيا سبق الانقضاء
 فعوله طلقك او راجعتك بمعنى سبق الطلاق والرجعة ايضا قلنا ليس كذلك لان قوله طلقك او راجعتك
 انشا وهو ايمان امر لم يزل وقولها انقضت عني اخبار وهو اظهار امر بان مقتضى سبق الانقضاء ضرورة
 قول **في** حتى ثبت به من الاحكام وهذا لان التيم عند عدم الماسر من له الاعتسال عند حو الما فيها

سنة على الاحتياط بل حل إذا الصلوة وحل حول المسجد وقراه العزاز ومن المصحف وحكم سقوط
الرجعة بوجده عند الاحتياط الا ترى انما هو اغتسلت ونقبت على يديها لمعة تنقطع الرجعة عنها احتياطاً
وان لم يحل لها إذا الصلوة فيها اول ولا يلزم على هذا عدم حواز اقتدي المتوضي بالميتة لانه اعتبار
طهارة مطلقه في حكم بوجده بالاحتياط والاحتياط في بار الامد في عدم الحواز في الحواز ولا يكون
تناقضاً ولها ان السمت يثبت وتغير وهو ضد التطهر ولا يرفع الحدث من كل وجه حتى ان الميت اذا وجد
الماء ان محذراً بالحدث السابق وانما جعل طهارة حتم الضرورة الحاحاً الى أداء الصلوة والالتزام بالضرورة
لا يبعد من وضع الضرورة فان طهارة في حق الصلوة وبما هو من قواعد الصلوة خاصة لا حول المسجد ومن
المصحف وقراه العزاز ولا ضرورة في حكم الرجعة فان السمت في حق الرجعة عند عدم الماء فهو عند وجود الماء
بوضوح ان السمت مشروع لمقصود وهو أداء الصلوة الا ترى انه لا يستحق قبل الوقت وفي الوقت انما ينظر
اخر الوقت وما كان مشروعاً لمقصود قبل انضمام ذلك المقصود اليه كان ضعيفاً كسماهة الساهدين على
الطلاق لما كان المقصود وهو قضا العاظمي به فقبل ان ينضم اليها القضا لا يكون من لا للملك فكذا طهارة السمت
اذا كانت ضعيفة لا يكون من لا للملك الروح نفس الانقطاع بخلاف ما اذا بقي على يديها لمعة لان قطع الرجعة
لتوهم وصول الماء الى ذلك وسرعة الجفوف كانت طهارة قوية ولا يلزم علمها انما حواز اقتدي المتوضي
بالميتة لانما جعل السمت طهارة مطلقه عند انعدام الماء في حق الصلوة وتوابعها المساس بالحاجة ولا حاجة
في ابطال الملك الثابت للزوج عليها قول **له** قلته وهذا لان الجفاف انما يحصل شيئاً فشيئاً لا مرة فمرة فان
هذا موضع ابتداء الجفاف ويحصل عند عارضة فلا يتيقن لعدم وصول الماء اليه وفي العضو الباطل يستحل
ان يحصل الجفاف له بدون حصوله لموضع اخر عارضة ولا الاعتغال عن جفاف العضو الباطل عادة فافترقا
قول في سلب الشرع فان قيل سعي ان لا يكون له حق الرجعة ولا يلزم من توبته مدبراً شرعاً انما كان له
من اربعين لانسان ثم اشتراها ثم استحققت من يده ثم وصلت اليه بسبب امره بالسلم الى المقر له وان صار له
شرعاً فلما اسعق ما قرأه ها هنا حق الغير والموجب لرجعة وهو الطلاق بعد الدخول بخلاف الاقرار لانه
يعلق به حق المقر له بخلاف ما لو خلاها واغلق باباً وارحى ستره وقال **له** اجامعها م علل الرجعة لان حكم
الشارع باثبات النسب حكم بوجوه الوطى المحقق ان لا يصور الولد بدونه فان كان مكرهاً شرعاً فاما الخلوة اقامها
الشرع مقام الوطى في حق نال المهر وجوب العدة فان هذا اشارة من الشارع على عدم وجود الوطى حقيقة
فلا يكون مدبراً شرعاً على ان نال المهر ينفي على تسليم المبدل الاعلى القبض حقيقة لانما يحتاج الى التاكيد وليس
الدخول مدبراً فاقم السلم مقام الدخول كما اقم الخلوة في البيع مقام العضد لما كان حق البائع في المهر فاما

الرجوع



الرجعة في الزوج فلا ضرورة في حقه الى جعل اقامة التسليم مقام الوطى لان الوطى مدبر واما العدة بعد
الخلوة الصحيحة فالعز العز لا يحرم لما ذكرنا من عدم الدخول حقيقة الا ان القاضي يمنعها من الزوج لان
عدم الدخول في تلك الحالة خلاف الظاهر وقال بعضهم بان رجعة العدة ديانة وقضا وهو الاصح لان لا يلزم من وجوب
العدة احتياطاً شريطة الرجعة الا ترى ان الخلوة لما لم تقع مقام الدخول في حق الحمل على الروح الاول لا يحل
على الروح الاول الا بعد حقيقة الدخول **قول** في الدار وارحى ستره وقع على العادة لان احدهما كمال
وذكر في الاصل وارحى ستره وهو الصحيح **قول** في من بطن اخر ولدان يكون من الولدين سنة اسمهما فصاعداً
وان كان بينهما اقل من سنة اشهر يكون البطن مستقراً ويظهر ذلك فيما ذكرنا من توبته رجعة ولدان في حكم النفاس
حتى ان المراه لو ولدن ولدت بعد شهرين ولداً اخر لانتفاس للولدين الثاني بل ما تراه من الدم يكون حياً على قول
من جعل النفاس من الولد الاول ان ليس في البطن الواحد بما سان اجماعاً وان كان بينهما سنة اسمهما فصاعداً يكون
بطنين مختلفين حتى وجب لكل واحد منهما نفاس على حدة والمراد من اختلاف البطن ان تصور ان يكون الولد الثاني
من علوق اخر فيجعل من علوق اخر هو الظاهر وليس المراد منه استعماله علوقاً من ماء واحد فانه تصور ان يكون
الولدين من ماء واحد وبقي احدهما سنة اشهر والاخر سنة اشهر او اكثر ولا استحالة في ذلك لان الظاهر حصول
الولدين من ماء اخر فلا تصاد الى اتحاد الانغلاق الا عند عدم تصور الاختلاف **قول** في الولد الثالث صار مرجعاً
فان قيل بعد كل ولد نفاس والقول بالمراجع بعد حمل فعلها على الحرام لان الوطى في النفاس حرام قلنا لا يلتفت
الى هذا رعايه للنسب لان النسب مما احتاط في اياته والنفاس قد يوجد وقد لا يوجد وقد يقل وقد يكثر فلا
يتيقن بارتداد الحرام ولو ولدت بلائذ اولاد في بطن واحد والمسئلة بحالها فانما يطلق تبيين وانقضت العدة
بالولد الثالث لان علوق المراجعة واحدة ولا حاجة الى القول بالرجعة فاذا ولدت الاول وقعت واحدة
وجبت العدة فاذا ولدت الولد الثاني وهي معتدة تقع اخرها اولاد الثالث سقضي العدة بوضوح الحمل لانه
لا ولد في البطن والطلاق لا يقع مع انقضاء العدة **قول** في ولا يخرجهن الاية نزلت في المعتدات من الطلاق
الرجعي في سياق قوله واذا طلقت النساء قال ولا يخرجهن وصرح الطلاق رجعي بالاجماع فان من الرجعة
تصح بالدلالة فعل محض بالنكاح فام لا يكون اخر لهما المسافة رجعة بل هو دليل الرجعة لان الظاهر من حال
المسلم ان لا يربط المهر عده واحداً من بينهما بل يربط الرجعة منه عده تلك المسافة لا يكون اعلى من السنتين معاً
في مهر واحد ولا يكون دليل الرجعة نعم الظاهر من حال المسلم الاجتناب عن الحرام لان اذا كان ذلك ظاهر الا
خفي عليه والهي عن الاخراج في العدة ما يخفى على بعض العلماء فضلاً عن العوام على ان الطلاق في رجل نادى
بأعلى صوته انه لا يزوجها ولا عبرة للدلالة مع الصريح بخلاف قول **له** بوجوب مسداده به يعني بوجوب

الرجعة للروح بعد الطلاق لعمدة الدار عند التدم بوجوب استبداد الروح بذلك التدارك واستبداد الروح
بذلك الحق يشعر بكون ذلك الحق استبداده للنجاح الاول لا انشاء النجاح جديد اذ الدليل ينافي انشاء النجاح عليهما
بدون رضاهما لان القياس بان حواجز النجاح الحرة وان كان رضاهما الا انه ثبت بالنص بعد عدم الرضا في أصل
القياس والقاطع تاجر عمله اجماعا دليل انه عمل علمها الايلاء والظهار ويجري الميراث بينهما ولهذا سمي الله
الروح بعلا والبعل هو الروح والزوجية ثبتت الحل قال الله تعالى الاعلى ازواجهم وانظر للروح لعمدة
التدارك عند اعتراض التدام **فصل** في الاستنباط فان قيل يشهد مطلقه الصغرة فانه
محببها العدة وان علم الاستنباط قبله لا يشهد لاتزوج الروح الثاني سبب الاستنباط في الحمله فجار ان
يقوم مقام حقيقة الاستنباط ولهذا تجد الملا في الاما يقوم مقام شغل الروح في وجود الاستنباط على ان حمله
الحكم برأيي في الحس لا في كل قول **فصل** في حمل اللام على الافادة يعني حمل النجاح على الوط بعيد فائدة
نايله وحمله على العقل لا يفيد الا ما افادة اسم الروح فان حمله على الافادة اولى من حمله على الاعادة
ولا يقال هنا حمل النجاح على الوط محاذ لانما موطوء حقيقة لا نقول حمله على العقل محاذ ايضا لان حقيقته
للوطن فيما قلنا محاز وحقيقته وافادة وفيما قلنا محاز وحقيقته واعادة فان ما قلنا اولى قول **فصل**
في نجاح صحه قيل انما الحق اللعن مع حواجز النجاح لان النجاح شرع لحسن العشرة والسلي وهذا المقصود
فان مع نية الاحلال والتمني لبعض في غيره فلا يؤثر في النجاح قول **فصل** ولا انما المحرمه قبل الشؤن وهذا
لان هذه المحرمه موقفة بالروح الثاني وتوهمها موقفة وصف لها والوصف لا يتصور بدون الاصل وقيل وجود
اللائق لا يجوز الاصل فلفظ روح الوصف لا يتصور بدون الاصل فان وجود الروح الثاني وعدمه
عن له واجزه ولهما قوله عليه السلام لعن الله المحلل والمحلل له سماء محلا والمحلل اسم لمن ثبت الحل
بالملا اسم لمن ثبت الملا والمسود اسم لمن ثبت السواد فان قيل انما ثبت لونه محلا عند النص عند التحقيق
اللعن فلفظ التحليل عند عدمه فلفظ الماتت التحليل مع استحقاق اللعن وان ثبت التحليل عند عدمه
اولي على ان التحليل من حيث انه روح واستحقاق اللعن ليس عند الاعتبار بل بامر اخر ولما كان محلا وان كان
يكون مفيد الحل لا يؤول الاطلاق في المتنازع فله او يقول لما كان مفيد الاصل الحل وان يكون ممكلا
الحل اولى لان اثنان الوصف الثمن اثنان الاصل ولا ذلك لعدم الطلقة والطلقتين فان قيل الروح الثاني
غايه للمحرمه تبارك الله تعالى فتي جعلناه مبتلا للحل مطلقا يلزم تغيير نصيب الدار ومن جعلناه غايه
للمحرمه يكون عملا بحقيقته الدار ومحاز الخير وهذا اولى من العمل بحقيقته الخير ومحاز الدار قلنا نحن
نعمل بحقيقتهما لان الدار جعله غايه وخير جعله محلا والدار سائر عند جعلناه

محلا

محلا فان هذا عملا بحقيقتهما وانتم علمت بحقيقته الدار ومحاز الخير فان ما ذهبنا اليه اولى فان قيل
جعلناه محلا للحل بمعنى الغايه لان غايه الشيء ما ينتمي به الشيء من غير ان يكون مؤثرا في شيء ومبتدئا لشيء قلنا
لانما فانه ينتمي له الشيء كما ينتمي معنى وقد ينتمى بوجوه صفة بالصوم ينتمى بحج الليل ودار وجود صفة
وهو الاكل ودار الحيوة تنتمى بوجوه صفة وهو الموت ودار الرق ينتمى بوجوه صفة وهو العتق فكل
المحرمه هنا ينتمى بوجوه الروح الثاني لانه بوجوه صفة وهو الحل وهذا لان الشيء قد يكون غايه بصورته
وقد يكون غايه معناه فحله غايه معناه ولا يشهد بذلك وهذا بالنص المحلل اذ ورد لم يبق النص
الحرم لان النص المحلل واقع للنص المحرم لان هذا لا على الله تعالى وللتبيين به ان النص المحرم بوقت هذا
الوقت فان غايه معناه لانه ثبتت صفة وهو الحل فكذا هنا يدل عليه قوله تعالى حتى تغتسلوا ولا تشرك
الاعتسال كما ينتمى به المحرم ثبتت به الطهارة الجديدة فان قيل الروح الثاني انما صار محلا للحاجة
ولا حاجة هنا فان عن له المعهود اذ اتوا اخر وقت الظاهر بعد ما صلى الطاهر وانقطع الدم ينقض وضوءه
بالسلا في وقت العصر لعدم حاجته الى تلك الطهارة قلنا انما يستقيم هذا ان لو كان يؤخذ مبتدئا للحل لمكان
الحاجة وليس كذلك الا ترى انه لو تزوجها على قصد ان لا يطلقها ابدا ولم يكن من قصد الاول ان لا يزوجها ابدا
ثبت الحل محلا وطهارة صاحب العدة فانما شرعت للمحاذ **باب** الايلاء **فصل** في
الى انقضاء المدة والمعنى في ذلك ان ترك النفي في المدة عن عدم الطلاق على ما قال عليه السلام عن عدم الطلاق
مضى اربعة اشهر فعندها الظاهر الروح من نفسه انه غير مريد لها فتبين نصيبه مدة العدة في الطلاق
الرجعي فان الروح بالطلاق يظهر كاهتماما بصير بانه علق البيئته معنى المدة قبل الرجعة وهذا يمينه
يظهر كاهتماما بصير بانه علق البيئته معنى المدة قبل ان يفي اليها وانما جعلنا الواقع باينا لان المقصود
دفع الضرر عنها وهو ضرر التعلق ودلالا لا يحصل بالرجعي فان قيل قوله للذين يولون من نسائهم اربعة اشهر
اشهر تصرح بان الاشهر لهم ولو وقعت البيئته بغير اربعة اشهر لكانت الاشهر لهم بل يكون علمهم ولانه
تعال قال فان فاعرف التعقيب بعد اربعة اشهر ودارا قال وان عزموا الطلاق وهذا انما يستقيم ان لو كان
الطلاق مطوع الوقوع بايقاع الروح او بغيره القاضي بعد اربعة اشهر حتى ان الروح ان لم يفي اليها ولم
يطلقها تبارك القاضي منابه في الحرج مع انه عاجز عن اتصال جميعا وهذا قادر لان نوب منابه اولى قلنا
الايلاء في الجاهلية كان طلاقا محلا من غير ان يكون له التدارك في تلك المدة فاد التثبت الشارع للروح التدارك
في المدة تكون المدة له لا عليه وعن عدم الطلاق مضى اربعة اشهر بدون النفي قال عليه السلام عن عدم الطلاق
مضى اربعة اشهر والقاضي يعقب الايلاء لا يعقب المدة نفي للتعارض بينه وبين المأثور من الصحابة

وحمل المروي عنهم على الصحيح قول **له** بطلاق هذا الملك لان قوله والله لا اقربك من له قوله ان مضت
اربعه اشهر ولم اقرب فانت طالق على مذهبنا فتقبل بطلاق هذا الملك على مسأله النجاشي فيمنع الممن
الشرعي ثلاث تطبيقات ونصف الممن اللغوي حتى لو قرعنا حب العادة وهذا لانه انما يريد على اللغوي السري
دفع الظلم عنها لمنع حقها وثلاث تطبيقات لم يسق حقها فلا يحق الظلم فبطل الممن في حق وقوع الطلاق
ويقتضي حق وجوب العادة ولا يلزم من نقا الممن في حق العادة بقاها في حق الطلاق على الاستدراك فانه لو
قال لا يجيد والله لا اقربك ان عقد وجوب العادة ولو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق لم يعقل في حق
الطلاق قول **له** في اثر المدة بلا مانع قبل وضع المسأله في الاصل فيما اذا حلف ان لا تقربا شهر او تحليل
الدار تحليل تلك المسأله لان المانع معروض في ثلاث اشهر وهي اثر هذه المدة وصاحب الدار او رد التحليل
هنا من غير ان اراد الوضع ومن المراد من اثر المدة بعض المدة واحسن ما قيل فيه ان المراد من اثر المدة اربعة
اشهر وهذا اثر مرقه الايلا فان مدة ايلا الاثني عشران وهذه المدة الثمينة بولي عيا وهذا اشارة الى
الحواشي عن قول من اني اني يصير موليا اذا حلف على اقل من اربعة اشهر بشرط الوطى في اربعة اشهر فقال
الامتناع عن قربانها في اربعة اشهر بلا مانع لان الممن اذا كانت على ما دون هذه المدة فالامتناع عن قربانها في
جميع هذه المدة بلا مانع الممن والامتناع بلا مانع الممن لانقع الطلاق اذا امتنع سبب ثبوت بلا مبن
قول **له** بلفظ الجمع ولا يلزم على هذا قوله انت طالق واحده وواحدة لغير المدخول بها لان عدم وقوع
الثانية لانعدام المحل وزوال الزوج لا الى عدم الواحدة الاولى قبل اللفظ الثانية لان الجمع
حرف الجمع ليس بالجمع بلفظه حتى لو كانت مدخولا بعد وقت تنان قال انت طالق تنين ودر الايلزم
قوله لا اقربك شهرين ولا شهرين حيث لم يكن موليا لارسل واحده من المدين افردت بحرف النفي فكان كل
واحد منهما منفصلا عن الآخر ويمينا على حدة فانه قال والله لا اقربك شهرين والله لا اقربك شهرين فها
بمبان يقصيان عدة واحده ولو قرعنا في شهرين يلزمه فان كان له عدد الممن قول **له** يوم مني وواحد
السنة معروفة فلا تناوله التكرار ولا يلزم انصافه الى اخر السنة في الاجارة والممن واحال الدون لان
انصرافه الى اخر السنة وهذا لا يلائم في هذه التصرف اما اساسا لغيره ومقصود والذين انما يوجب
للتزويج والاحارة انما يعقد لا انتفاع والممن اما اساسا للحمل او المنع والتزويج بالتاجيل انما يحصل بانقطاع
ولا يله الطالبد ولم يصرف منصرف الاستثناء عن التاجيل الى اخر السنة يمكن صاحب الدين من الاستيفاء
متى شاء واداد هذا القياس في عينه لا اهلك سنة الاثني عشران انما يحق الحمل والمنع في الممن بصرف الاستثناء
الى اخر السنة والاجارة لا صحة لها دون صرف الاستثناء الى اخر السنة وفي صرف الاستثناء الى اخر السنة في

الايلا

الايلا يلزمه احد المكرهين اما العادة واما الطلاق فلم يوجب فيه دلاله صرف الاستثناء الى اخر السنة
قول **له** البيع موهوم يعني نادر فانه لا بد للبيع من مشتر واما الاجل مشتر فالا منع البيع الموهوم ما فتنه
هذه الممن عن قربانها فيكون موليا قول **له** سببها مسافة ودلائل بان يكون بينهما مسافة اربعة اشهر فصاعدا
وفيه اشكال حجة الامام طهير الدين المرعيني رحمه الله وهو انه ينبغي ان لا يكون فيه باللسان لا قدره
واحد منهما على الخروج فيلتقيان فيما دون اربعة اشهر والحواشي ان الزوج غير قادر نفسه على ذلك وقدره
الغير غير معتبره اما على اصل ان حصة رحمه الله فظاهر لما عرفت في مسأله الحج والجمعة واما على اصلها
فان الزوج فيما نحن فيه لا يوصف بالاقتدار على التجاب سبب الاقتدار على ذلك خلاف مسأله الجمعة والحج لانه
موصوف بذلك على ما عرفت قول **له** لا يجاري بالطلاق لان وقوع الطلاق عند مضي المدة باعتبار معنى
الانصراف ودلائل ينعدم بالنفي باللسان عند العجز عن الجماع لانه لا يجوز لها في الجماع حاله العجز فان الظلم في
هذه الحالة احاشها باللسان لا غير فارتفع بالوعد باللسان ان التوبة بحسب الجناية واما العادة تجزى عنك
حرمة الاسم ولا يهلك في النفي باللسان يحققه ان النفي باللسان حلف عن النفي بالوطى في حق رفع الظلم دون
وجوب العادة والشئ قد يصلح خلفا من جهة دون وجهه بالوطى حلف عن الاب في صرف المال دون وجه
الصغار وكذا النفي باللسان جعل خلفا في حق التوبة عن الظلم دون الاحتش قول **له** قبل حصول التصريح
بالحلف وهذا لان المقصود من النفي باللسان علم ثبوت البينونة بمضي اربعة اشهر ودلائل انما يترتب على مضي
هذه المدة فقبل مضي هذه المدة اذا صح صار ظالما يمنع حقها في الجماع فبطل النفي باللسان للقدرة على
الاصل قبل حصول المقصود بالحلف لان القدرة على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل سقط اعتبار البدل
بالمتميم اذا وجد الماء قبل الفراغ من الصلوة قول **له** يصير به موليا لان اقل اسباب الحرمة اليمن لان حرمتها
معيانة الى العادة بخلاف الحرمة بالطلاق وفي الظاهر ان ارتفع حرمة العادة لثبوت فارة الممن ليس لان
الحرمة في الممن لغيره بخلاف الظاهر حتى يحل له مباشرتها بعد الايلا بخلاف الظاهر **باب الخلع**
قول **له** صار من العايات فانه لو قال خالعك ونوي الطلاق يقع الا ان ذكر المال يعينه عن النية ههنا لان
الخلع قد يكون عن النكاح وعن غيره فلتسوغ حجاج فله الى النية قول **له** لمعارض فان قيل حدث امره
ثابت من فليس خبر الواحد واطلاق قوله تعالى فلا جناح يدر على حل الزيادة فكيف يعارضه خبر الواحد
قلنا اخبر من الاية الفصل على المهر اذا كان الشئ من قبله لقوله تعالى وان اردتم استبدال زوج مكان
زوج فانه يدر الفصل على المهر بالاجماع محار خصصه خبر الواحد قول **له** في حالة الدخول متقوم
المتقوم هو المملوك دون الملك الوارد عليه وان تقوم له لظهار خطر لا المحل حتى يكون مضمونا عن الاستبدال

قيامها في مجلس آخر وفي جانب الزوج يمين لانه يعلق الطلاق بشرط قبولها المال ولهذا لا يصح رجوعه وفي
قوله خالعك على كذا على ما ورد في المجلس واذا كان الخلع من جانبها يمين له البيع صح شرط الخيار فيه والبيع
يصح شرط المهر في الوفاق ان يعتك هذا العبد فامر الله بالطلاق فدللها قبولها المال شرط الخلع وهو في
نفسه قليل يعوض فصح استراط الخيار فيه من حيث انه قليل لان المال في باب الخلع مقصور والمال مما جرى
فيه الفسخ والخيار شرع للفسخ اذا كان المال مقصورا ولهذا فارق الخلع النكاح في ان الخيار لا يصح فيه لان
المال فيه تابع والاصل ان الشيء اذا ثبت تبعاً عطى له حكم المبيع والنكاح اصل لا يخل الفسخ فينبغي له المال
فيه فاما المال ليس بتابع في الحكم فمفرد محله ولا يلزم على ما ذكرنا قوله ان دخلت الدار وانت طالق على ان في
الخيار او على انك الخيار فلا بد ايام حيث لا يصح الخيار من الجانبين لان هذا شرط الخيار في الطلاق لا في قول
المال فان مثل ثوب الخيار ثبت بخلاف القياس فغيره عليه لا يقاس فثبت ان ثوب الخيار هنا بدلالة النص لا
بالقياس فان ثوب الخيار في البيع لرفع الغبن في الاموال والغبن في النفوس اضر والحاجة الى التامل
والتروي فيه اكثر فانه ربما يفوت هذا الازدواج على وجه لا يحتمل لها مثلاً لا ابدأ فصح فيه الخيار للتامل
والتروي وهذا المعنى يعرفه كل لغوي فلو ان ثوباً بدلالة النص قول لا يسقطان كل حق صورة المسألة
اذا خالع امرأه او بارها بمال معلوم فان الزوج ما سمي ولم يتوكلها على الاخر دعوى في المهر مقوضا ان
او غير مقبوض قبل الدخول بعد او بعده فسقط حق طلب المهر للمرأة ان لم يكن مقبوضاً وحق الرجوع بنصف
المهر للزوج قبل الدخول ان كان مقبوضاً وان خالعها عن المهر يرى الزوج عن المهر ان لم يكن مقبوضاً ويرت
المراه عما يستحق الزوج بالطلاق قبل الدخول ان كان مقبوضاً وان لم يذكر البدل في الخلع عن المهر حتى حقه
الله وانيان والصحيح براهل واحد منهما عن صاحبه وعندهما لم يذكر مال فاضى خان وان خالعها على
بعض المهر ولم يكن مقبوضاً سقط له عند ان حقه رحمه الله البعض المدبر حكم الشرط والباقي يقتضي
الخلع وقوله من حقوق النكاح يعني من حل الاستمتاع والمهر وهذا احتراز عن من واجب نسباً آخر
فانه لا يسقط على طاهر الرواية وبفقه العدة لا يسقط ايضا الا بالتسمية لانما غير واجبه وقت الخلع
قول لا بد لانه العرض وهذا لان الخلع انما يكون عند النشور وسبب النشور الوصله التي بينهما بسبب
النكاح فتمام انقطاع المنارعه والنشور انما يكون باسقاط ما وجب باعتبار تلك الوصله وان حقه رحمه الله
لم يذكر اطلاق اللفظ وحقيقه الكلام مثل تلك الدلالة ما لم يكن المحققه معصية وقد يذكر الخلع والمباراة
التري عن النكاح وعن جميع الحقوق الواجبه به فلا يترك حقيقه الكلام قول لا على انه صام لم يرد به
الغالبه عن الصغير لان الزوج لم يستحق عليها ما لا للفسخ فيصان التام الالف ابتداء الجملة النكاح

والايمان ولا يملك بجانها فان ما يملك المرء بجانها لا يعظم خطره عنده وهذا خلاف حاله الخرج لانه لا يملك
عليها شيئاً بل يملك الروح عنها ونفسه قد اسرف فلا حاجة الى الجار المال الجبر العصفان الا ترى ان ما
شرط لخطر المحل عند التملك من الشهور والولي لا يسترط شي من عند الخرج قول لان الكلام محتمل برونه
وهذا لان الاصل ان الكلام اذا لم يصح برونه لم يملك فيه صلته لصحة الكلام بقوله خالعك على ما في يدي
من درهم او من الدرهم ومتى صح الكلام برونه جعل للتعويض لتحصل الفائدة احدى بقوله ان كان في يدي
درهم فبعده حر او امرته طالق فادان من درهم جعل للتعويض لانه صح الكلام برونه فان قيل سعي ان
يجر عليها درهم لان الجمع اذا دخله لم التعريف صار للجنس ما اذا دخل لا يزوج النسا قلنا انما يصار الي
الجنس اذا امكن العمل بالجنس وهذا عند العمل به بالاضافه الى ما في يدها لان كل جنس الدرهم لا يكون في يدها
واد العاخر التعريف هنا لا بد من اعتبار صيغة الجمع على ان لم التعريف انما يصرف الى الجنس اذا امكن تعد
مفعول وهذا معنونه وهو قوله ما في يدها او قول لأم التعريف انما يسطر معنى الجمعيه اذا كان المقصود
والنظر ما دخل عليه لأم التعريف اما اذا كان تفسير الشيء واحداً غير مقصود فلا يسطر معنى الجمعيه
لا سيما عند وجود المعنى وهو طبع ما وهذا خلاف ما لو قال العبد اعفني على ما في يدي من درهم او زوج
امره على ما في يدي من درهم ولم يكن في يده شيء يصار الى معنى المثال في النكاح والى قيمة العبد في العتق لان في
النكاح من جملة اصلياً وهو معنى المثال وانما يعمل عند التسمية شيء معلوم والمسمى محمول هنا فيصير الى
الموجب ولا لا في العتق لان العمده محرر اصلي للرقبة قول لا اذا الاصل فيها الاستقلال وهذا لان
الاصل ان الحمله تامه اذا عطف على جمله تامه فان كل واحد منهما منفصله عن صاحبه الا اذا قام الدليل
على اتصالها بما قبلها الا ترى انه لو قال ان دخلت الدار وانت طالق وضرتك طالق طلقت الضر في الحال
لانعام دليل الاتصال ولو عطف على الحمله الاولى حرية العبد بان قال وعبدي حر بعتك حرية العبد
لدخول الدار لان الحمله الثانيه وان كانت تامه لان في حكم الشرط ناقصه فشارك الحمله الاولى في المعان
بالشرط بخلاف المسألة الاولى لان عرضه لو كان هو المعلق لاقتصر على قوله وضرتك وفي حرية العبد لا يملكه
الاقتصار على المبتدأ الاحلاف المحزن وفي مسئلتنا الموجه الدلالة لانه شرع بمال وبغير مال بل عاده
اللام في ذلك الامتناع من قول العوض على ان قوله وعبدك الف محتمل ان يرد بطريق الرشوة ومحتمل
ان يكون اقراء عن الالف عليها بطريق الدعوى ولا ثبت العوضيه بالشك قول لا يمين له البيع لانه
يملك مال يعوض حق صحح عما بعد قولها خلع نفسي من زوجي على كذا قبل القبول وكذا يتوقف المجلس
حتى لو قامت عن المجلس بعد هذا القول قبل القبول بطل هذا القول من المراه ولم يصح قول الزوج بعد

واجاز ذلك الخلع على الاجنبي صحه فعلى الاب او المهر بما يحب على الاب لاجلها شي ولم يحب على الاجنبي
قط خلا في اشتراط بدل العتق على الاجنبي فانه لا يصح والفرق ان الساقط بالاعتاق مال يقبل التمثيل من
الغير فان مهره البيع والبيع بشرط التمر على غير المشتري لا يصح فكذا اشتراط بدل العتق على غير العبد
الا انه اذا بطل العتق في العتق في اعتاقا بلا بدل فقع مجانا ولو زوج بشرط المهر على غيره لا يصح الشرط
لكن المهر ما يقابل بالملل بمهره التمر فلا يصح اشتراطه على غيره واذا بطل الشرط بقى باطلا لم يضر فله
مهر المثل اما في البيع اذا لم يصح في العتق بقى معتلا ثمن والبيع بلا ثمن فاسد اما بدل الخلع مال يقابل
الاستقاط دون التملك لان ملا النكاح ضروري يقبل الاستقاط دون التملك ووجود المال على الاجنبي بمقابلته
الاستقاط جاز الا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حوز قضا الدين من الاجنبي وانه استقاط محض وليس
بتملك لان تملك الدين غير من عليه الدين باطل والمعنى في ذلك ان المرأة والاجنبي سوائهما لا يحصل لهما
بالخلع شي ودلا لانكالات ماله لنفسها الا انه ثبت فيها نوع قبل فادارت فقع القيد بعمل المالكه السابقه
عملها ولهذا الملوحة اذا طيت بشهده يكون المهر لها لا للزوج فادار استويا في هذا المعنى استويا في
اشتراط بدل الخلع واذا صح قبل الاب وقع الطلاق ولا توقف على قولها وان شرط الالف عليها توقف
على قولها ان كانت عاقله وان قبلت وقع الطلاق ولا يحج المال وان قبله الاب عنها ففي وقوع الطلاق
روايتان وللزواج المال وانه واحد وذا ان خالعا على مهرها لم يضمن الاب المهر توقف على قولها
ان قبلت طلقت ولم يسقط المهر وان قبل الاب عنها ففي وقوع الطلاق روايتان ايضا وان ضمن الاب المهر
وهو الف والقياس ان يحجر عليه الالف باعتبار القبول وفي الاستحسان يلزمه حسمه لا غير اذ المراد بالخلع
على المهر ما هو الواجب والمهر الواجب بالنكاح المفقود بالطلاق قبل الدخول حسمه فلهذا الخلع على
المهر خلعاً حسمه واصلا هذا ان المرأة البتة اذا اختلفت على مهرها وهو الف قبل الدخول والمهر غير
مقبوض ففي القياس يجب عليها حسمه زايده لان الصدق اذا لم يكن مقبوضا استحق الزوج عليها الف
باعتبار القبول في الخلع ولها على الزوج حسمه بالطلاق قبل الدخول فتصير حسمه قصاصاً حسمه ما به
يقبض للزوج عليها حسمه زايده وفي الاستحسان لا شيء عليها لانه خالعا على المهر والمهر اسم للواجب
بالنكاح والواجب بالنكاح للمرأة قبل الدخول نصف المسمى وهو حسمه فادام لم يكن المهر مقبوضا كان لها على
الزوج بالنكاح حسمه وعليها للزوج علم الخلع مثله لا يقتضيان فلا يرجع عليها شي فاما اذا المهر
مقبوضا طه استحق الزوج عليها الخلع الف درهم وبالطلاق قبل الدخول حسمه فجميع عليها بالشيين
الف وحسمه باقي الظهار

هكذا

هكذا واحرمنا عليهم اخبار ان الظلم صار سببا للحرمة ما بان حلالا لهم علم ان ارتداد اكرام يصلح سببا للحرمة الحلال
فان فصل اكرام المحض لا يصلح وسيله الى الفارة فلهذا الفارة لا يحج عنها مجرد الظهار بل بالظهار والعقد
ولهذا ذكر الفارة عقيبها وقال الشافعي رحمه الله العتق هو الامساك فاداست عن طلاقها عقيب الظهار
فقد صار مسدا لها مستقر عليه الفارة ولذا يقول المراد بقوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان باقى نضد موجب
لانه وموجب طهده الحرمة لا ازاله الملال فاستداه الملال لان نضد ماله صده العزم على الجماع الذي هو
استحلال ويجوز العزم عند الاستفاد الفارة ايضا حتى لو اباها بعد هذا او مات لم يلزمه الفارة والحاصل ان
عند الشافعي رحمه الله معنى العقوبة تخرج في الفارة فيفسر الظهار الذي هو محظور محض الا انه يفكر من
استقامت بان يصل الطلاق بلامه شرعا فاذ لم يفعل سقر عليه الفارة وعندنا في الفارة معنى العجاجة
والعقوبة والمحظور المحض لا يكون سببا له وانما سببها ما يتردد من الخط والاباحه ودلالا عما يتحقق
بالعزم على الجماع الذي هو امساك العروق حتى يصير السبب مبررا اذ في المبسوط قول **وله** راسل علي
كظاري وال العلامة سمس الدين الرادري شوت الظهار مثل هذه اللفاظ لكون دلالة النص في النص ورو
في الظهار وانه في اللغة تشبيه الطهر بالظاهر وفي الشرع تشبيه حملها بظهور الام وهذه الاعضاء فوق الظاهر
او مثله في الحرمة مثبت الحكم فيها بالدلالة قول **وله** اذ في الحرمة لان حرمة الايلا ترتفع بالبحث بدون
اذا الفارة وحرمة الظهار لا ترتفع الا بآداء الفارة ولا سبب الحرمة في الظهار منكر من القول والحرمة الثانية
بالايلا بسبب مشروع في الحمل لان المهر مشروع في الحمل فاذا كان السبب اقوى في الحرمة كان الحكم اقوى
ضروره ولان الواجب في فارة البتة على التحريم من الاشياء الثلاثة ثم اذ اعجز عنها ما يتاخر يصوم ثلاثة ايام
والواحد في فارة الظهار على الترتيب لا على التحريم مع ان صياما وطعاما لا يزيلان تغلظ المحرم دليل تغلظ
النجاسة والحرمة ولهذا حرمه العجاجة في فارة المهر غلبه حتى لا يتدخل في فارة الظهار بحري التداخل قوله
لكن اجمعا الطلاق ينفذ والظهار بالنصح به ولا يصدق قضا في صرف اللام عن ظاهره مهره قوله رتب
طالق وله امرأة معروفة بهذا الاسم فقال له امرأه اخرى اياها عنتت فقع الطلاق على تلك بينته وعلى هذه
المعروفة بالظاهر وللزواج هذا ضعف فان الطلاق لو وقع بقوله انت علي حرام كان منتهما بقوله انت علي كظهر
اي بعد ما بان والظهار بعد البتة لا يصح لاني المبسوط قول **وله** ثم هو محرم وهذا لان الحرمان انواع حرمة
الا يلا وحرمة الطلاق وحرمة الظهار وحرمة الظهار ترجح على ما عداها بالتشبيه بظهور الام وكان القول
محما في حرمة الظهار فعمل المحتمل على الحكم بخلاف ما اذا قال انت علي حرام ما هي حرمته يصح فيه الطلاق
لان الظهار مفسر بقوله انت علي كظاري ولا يكون مفسرا بقوله انت علي ما هي حرمته في الظهار في

أها

الاول دون الثاني الا ترى انه لو صح فيه الطلاق في قوله است على ظاهر ابي يلزم رد حكم النص لان هذا القابل
 داخل تحت قوله تعالى والذين يظاهرون قول في تابع وهذا الحد جرمه الظاهر عرفت نص القرآن معلوما
 يكونه من اهل القول باعتبار النكاح شرع لا فادرجه في الوطى الذي هو سبب التوالد والتناسل فدانست
 الزوجية في اعلى درجات المحل تحت لا يجوز خلف الحرمة عنها فان منكر من القول ورواها في الحد في التابع ولا يكون
 مقصورا ولهذا حاز خلف المحل عن ملا الهم فلم يكن تشبيها بالام في كونه منكر امثل تشبيه المتزوج بالام
 فلم يلحق بالمتزوج في حكم النص قول في ليس محرم من حقوقه وهذا لان الظاهر مثبت للحرمة والنكاح مثبت
 للمحل بينهما اتانف وذا النكاح مشروع والظاهر محرم فلا يصلح ان يكون غير المشروع من حقوق المشروع
 وتوابعه بخلاف الاعناق لانه من ملك ومقرر له الا ترى انه يعقب الولاء وهو من اهل الملك ولا منافاة بينهما
 وذا الاعناق مشروع فحاز ان يكون من حقوق الملك فوقف اعناق المشتري من الغاصب يتوقف الملك في
 العبد وسفل نقادة **قول** في يملك من الطاعة وهذا لانه بالاعناق اراه محاسن
 الاسلام حيث في حقه راحان العبد يصير مستقلا لا يملك المهره على محاسن الاسلام فيسلم ويعبد الله
 تعالى ثم لو ارتكبت المعصية اضاف الى سوء اختياره ثم القياس على الرقبة واس المصوم على المصوم وهذا
 فاسد لان من شرط صحة القياس عدم النص في المقيس **قول** في عله متعذر وعني المشي متعذر على من كان
 مقطوع اليد والرجل من جانب وفوات حسن المنفعة في الادى لمحقه بالعدم من وجه الا ترى انه يحرم فيه
 من الارش ما يحرم في كل البدن والرقبة اسم للبدن الموجه من كل وجه فلا سائر ما يكون معدوما من وجه
 بخلاف ما اذا قطع يد ورجله من خلاف لان ذلك لا يخلل بالمنفعة لانفوسهما والخلل غير مانع لان الرقبة
 فلما اخلوا عن الخلل الا ترى انه لو اعق رقبة محمودة بخلافه كان المحي فيها خلا فان قيل الاعناق ازاله
 الملك عند ارحمة الله والملا فمما امل فقصار الرق لا يمنع حال الاعناق فلب اهدر الرواية
 من ربه وبعد السلام الاعناق ازاله الملك المستانم لزال الرق وانما كان اعناق الرق لزال الرق
 الملك بل لا بد لا تصور الاعناق بدور في المحل ولو كان الاعناق ازاله الملك وجب ان يصح في المملوك
 بدور رقه بحقه ان الاعناق اثبات الحق والعق مع الرق متضادان لانهما عبارتان عن القوة والضعف
 الحكمي بظاهر القوة في ثبوت الولايات الشرعية واثبات الضدين في المحل لا
 تصور بدور ازاله الضد الاخر فثبت ان الاعناق ازاله الرق فادان الرق ناقصا لا يتصور الاعناق
 كما لا قول في لار اعناقهم بلون مبدل ولهذا ثبوت من رقة واسترداد الحدان وحده رفا وهذا انه

ان م

البدي

البدي ومن شأن البدل ان يكون مقابلا بالبدل آخر مجزء والقياس ان يحصل للعبد من البدل بقدر ما يصل
 الى الولي من البدل وهذا قول على رضي الله عنه انه يعق بقدر ما ادى وهذا الورث شبيهه مانعة من حوز
 التكفير قول في فاشبه المدين فيه نظر لان عله محرم فيغده فليف لا يجوز اغناقه عن العاقبة عله ومحمول
 ان المراد من قوله فاشبه المدين يعني على رعلم قول في لا ينافيه الى اخره يعني الدابة لا تنافي الرق لانها في
 الحر من له الاذن في التجارة الا انه يعرض وان لازما من جهة المولى فيجوز اغناقه باعناق العبد المادون
 عن التكفير ولم سلمنا ان الدابة تمنع حوز التكفير للز منفسح مقتضى الاعناق اذ عقد الدابة محتمل الانفساخ
 رضا المالك صرحا او دلاله وقد وجد دلاله الرضا بنفسه الدابة لان من رضي بحصول الحق بالبدل كان
 ارضى بحصول المقصود وسقوط البدل لان لم يوجد دلاله الرضا بنفسه الدابة في حق الاشساب والاولاد
 لان فسح الدابة في حق نفسه تقع محض وفي حق الاولاد والاشساب ضرر ومخص لانه عاد الى قدم ملك المولى
 فبعد دلاله القرب من حمير احدها ان الحق في حق العبد جعل دانه حاصل بالدابة لسلام له الاشساب
 والاولاد وهذا لان الحق في حق المالك واحدا والاعناق من المولى لمحق جهاته فيما يرجع الى حق المالك
 جعل دلاله الحق من جهة الدابة لونه متحدا وفي حق المولى جعل اعناق الجدة العاقبة لانه قصد دلاله او
 نقول فسح الدابة انما ثبت بمقتضى الاعناق والثبات بالمقتضى ضروري لا عموم له فيظهر فسح الدابة في حق
 العبد بنفسه لمحصل له الحق محاربا لرضاه بنفسه الدابة في حق هذا الحكم ولم يظهر الفسخ في حق الاشساب
 والاولاد لعدم الرضا بنفسه الدابة في حق الاشساب والاولاد قول في ينقص على ملله فان قيل لما
 صم صارا الى الصف المصوم من وقت الاعناق بطريق الاستناد فحصل اعناق رقبته كاملة على ملله قلنا
 الثالث بالاستناد ثابت من وجه دون وجه فلم يظهر ذلك في حق المتعاقدين دون غيرها وهو العاقبة
 لما عرفت ان الثالث بالضرورة يتقدر بقدرها والضرورة في ثبوت الملك للصام دون غيره وهو العاقبة
 فلم يحز احتياطا قول في نعدم به وهذا لان مقتضى النص شيان احدهما التقدم والثاني الاحلال وهنا
 ان تعدد التقدم لان اسعد الاحلال فوج العمل بما قدر عليه وان سقط عنه ما لم يعدر وهذا هو الجواب لاني
 حصة راحة الله فيما سبق انه لو اعق نصف عبده عن ثبوت رقة ثم جامع التي طاهر منها ثم اعق باقيه لم يحز
 علة لهذا المعنى انه قادر على الاعناق الحالي عن السيس فوجب عله ذلك قول في لمحصل المقصود وهو
 دفع حاجته يومه وذا الجنس مخير من حر الطعم ومن حره من غير ان البز والشعير بخلاف ما لو اعق
 عن طهار واحد نصف رقبته وصام شهر او اطعم ثلاثين سيدا لان نصف الرقبة ليس رقبته واحال الاصل بالبدل
 غير على لانهما لا يحتج بان ولا يجوز احوال احدهما بالآخر قول في والقبر واضل له او لا يقال كيف يجعل

نائياً وهو محمول والوضا يكونه نائياً شرط لاننا نقول انما يراد بشرائط النيابة اذ كانت قصده فاما اذا
 ثبتت صحتها فلا ماعرف ان ما ثبتت ضمننا لا يراد بشرائطه وصار هذا من امر انسانا باذا الربوة من مال المأمور
 بصير المسلم نائياً عن الامر بالقض لثبت المال لا يتم بصير فاضا لنفسه ثم في ظاهر الرواية لا يرجع في
 المسلمين على الامر لو ادى لانه محتمل العبد والعرض فلا ثبتت العرض بالشك وعزاي يوسف الله يرجع للمدعي
 اذا امر انسانا بقضاء حقه والفرق على ظاهر الرواية ان الدين يملو في حقه المدعي للدين والامر بقضاء
 حقه امر بان يملكه حقه يعرض في الرجوع بالامر بالشراء وهذا ليس بحقه المملوك للامر
 من مطالبه وانما يحل عليه بطريق الفتوى فلم يزل امره بتمليك الدين يعرض بل امر بالتبرع بظاهره
 فلا يرجع الا بشرط الرجوع قول في غدهم وعشاهم المغيرة في طعام الاباحه ان يطعمهم الكثير
 مشبعين غدا وعشا لان الواجب هو الاطعام التام ودل في كل يوم بدفعه عاده وكذا اذا غداهم
 وسحرم او غداهم غداين او عشاهم عشان كذا في المبسوط ما حصل ان كل ليلة مشبعة في طعام
 الاباحه من لاه من من الخطه او من من الشجر والاكلان يقومان مقام نصف صاع وما وقع في بعض
 النسخ او عشاهم فاوله ان يغدهم غداين او يغدهم عشان او يغدهم او يغدهم مائة وعشرين يوماً
 فليلا او اطوا او شرا بعد ما وضع بين ايديهم الاكلة المشبعة ولا يلزم على هذا عدم حواز التعدي والتعشي
 للصبي العظيم باعتبار انه لا يستوفي كماله لان الشرع جعل الاطعام قارة بطريق الجزر والامتحان وهذا
 المعنى لا يتحقق في الصبي العظيم لاعتماد الملقح علم ملسه من استيفاء الطعام كماله فلا يحصل له الوجع
 والامتحان قول في الحسن الواحد لغو لانه ما صادف محلها لانه شرعت للتمييز بين الاجناس المختلفة
 ولا شك ان الشرا اذ لم يصادف محلها بلغو فان لم يوافق عدا عن احدى الظاهرين بعينه يصح فيه التعيين
 حتى حل له وطى التي اعنى عندنا قلنا تعلق بتعيين احدى الظاهرين عرض صحيح وهو جمع الحزمة عن ادها
 ومال اليها فان قيل تعلق بنسب الظاهرين هنا ايضا عرض وهو انما الحزمين فلما اعتاق الرقبة يصلح قارة
 عن اهل الظاهرين قدرا او محلا فيصح نيته فاما اطعام ستمين مسكينا بصاع ان كان يصلح عن الظاهرين قدرا الا
 يصلح لهما محلا لان عمل اطعام الظاهرين مائة وعشرين مسكينا عند عدم التفريق في الرفع فادار اذ في
 الوطيفة ونقص عن المحل وجب ان يعتبر قدر المحل احتياطا لا اعطى ثلاثين مسكينا في قارة واحدة كل
 مسكين صاعا الا ان في قارة الميز لو دفع تسعين دفعة واحدة لمسكين واحد لا يجوز الاعن لسوء واحدة
 ولان الستين من المساكين يكون محلا للظاهرين واحد عند عدم تفريق الرفع واتحاد الحسن في السبب والمودي
 لهم ما يصلح للظاهرين قدرا يصلح للظاهرين واحدا لان التقدير نصف الصاع لمنع النقصان لمنع الزيادة

فصل

فصار الصاع المودي لهم من نصف الصاع وفيه الظاهرين عند اذ نصف الصاع لغو حتى كان لهما من جعل كل
 عن لهما شافدا لهما على ان المراد بقوله في الدار النبوية في الحسن الواحد لغو بجمع الحسن باليد هكذا فسر
 القاضي الامام طهيري الذي فيه اهل الظاهرين لا يرد بقضاء على هذا التفسير وكذا اشتغال اليد الطاهرة على
 قابضة انما الحزمين غير معتبر ايضا لان الشرع لما سقط اعتبار اليد التعيين والتوزيع في الحسن المتحل وان
 كان الحزمة فيه خلوها عن القابضة سقط اعتبار المعنى في كل فرد ويزور الحكم مع اتحاد الحسن وجودا
 وعن اهل على ما عرف **باب اللعان** قول من اهل الشهادة والمراد منه اهل ادا
 الشهادة بل ليل ما قال في شرح الا في ان اللعان محرم بين الفاسق وامر انه لان الفاسق اهل لا ادا الشهادة
 عندنا الا انه لا يقبل في بعض المواضع لثمة اللاب وهذه الشهادة لا تدر ثمة اللاب لانها مشروعة في
 موضع التهمة ولا يري محرم بين الاعي والبصير لان الاعي اهل للشهادة وادعيها الا انه لا يقبل اذ الشهادة
 منه العجزة عن الفصل بين المشهور له والمشهور عليه الا نقول غيره وهذا تقدير ان فصل بين نفسه وزوجه
 فلو كان اهل لا ادا هذه الشهادة وشرط ان تكون المراد من محل قارة فها هي لو كانا من اهل الشهادة والاب
 المراد من المحل قارة فان كان محمدا ولذا السرة اب معروف لا يحل اللعان في مقام حذر الزنا في
 حتما لان الزوج ابنت زناها بلعانه فحل المراد ولما اعتد به وذهبت نفسها عن فعل الزنا كان الرجل حل حذ
 القدر بلعانه وهذا اذ اللعان محرم في قوله تعالى فشهادة احدى والعا للجزا وجزا الجائتين الحدان
 وهذا مسترط في المراد احصان القدر ومحرم في الولد لان في ولاها عن صاحب القرائن قد زنا بها فان حث
 الظاهر ولا يعتبر احتمال كون الولد من وطى الغير عن شبهة ما اذا انفي الاجنبى بسببه عن ابيه المعروف وهذا
 لان الاصل في النسب هو الصحيح والفاسد عارض غير مقرر بالحكم بل هو ملحق بالصحيح حتى ثبت النسب بالطريق
 مع الشبهة جازت بالطريق لامع الشبهة فجعل في الولد عن القرائن نسبها الى الزنا المحض وجعل ذلك
 العارض مالم يبق الدليل عليه فاذا ظهر ذلك بدليله فيجوز جعل في الولد عن القرائن نسبها الى الزنا مع الشبهة
 الثالث بدليله وحديث لا لا يكون قدرا قول في او با فصورته ان يكونا فوهن فاسلم امراته فقل فها قبل
 ان يعرض الاسلام عليه قول في معنى من جهة ولا يقال امتناع حرمان اللعان من جانبها ايضا لان اصل القدر
 يكون من الرجل واللعان يدين من جانبه او لا وانما نظار حكم المانع من جانبها لعدم قيام الاهلية في جانب الرجل فاما
 بدون الاهلية في جانبه لا ينظر الى جانبها وفي كل موضع يمنع اللعان لمعنى من جهة بخلافه قيل انما ذكر
 العصبية في جانبها في المرء الخامسة والاداعى لانه يستعمل اللعان كثيرا معساهن محرم لسقوط وقعه عن
 فلو من ذلك العصبية في جانبها في المرء الخامسة وانما افرد الخامسة لانها ليست من حسن الشهادة ان العلم ذكر

مورد

الشهادة فيها قول **له** دل عليه فعله لا الملائكة عن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت علمها برسول الله ان
اسكنها هي طالق هذا صحيح قوله ثبت علمها جزاء مقدم على الشرط وهو قوله ان اسكنها وقوله هو طالق لا
طالع مستأنف بقوله ان اسكنها ثبت علمها ثم قال هو طالق لا طالع لا يصير محسدا لها المسلم به انه اعتقد
قيام النكاح بعقد اللعان ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم ان الفرق لا تقع بنفس اللعان فان قيل قد
انكر فانه روي انه قال لا سبيل الا عليها فلما هذا لا يدل على الرد فان عندنا لا سبيل له عليهما مع قيام النكاح لاجل
حرمة الاستمتاع بما اذا سلم احد الزوجين والنكاح قائم ولا سبيل له عليهما قول **له** لا يلزم لها وهذا ان حقيقته
اسم المتلاعنين حال تعاظمهما باللعان بالمقابلين ومن حيث المحاذاة اسميا متلاعين ما في اللعان بينهما احكاما
وعندنا لا يمتنعان ما في اللعان حكما فانه متى اذكر نفسه بقدم عليه الحمل لا تارة وبعد اقامة الحمل لا يمتنع احكاما
اللعان ولا الوافر المراد بالزنا او زنت فخر او قدو احدهما الاخر فخر فخر القدر لا يمتنع الانفعال جميع من
اهلية اللعان حكمه فلا يكون اجتماعهما اجتماع المتلاعنين لا حقيقة ولا محازا قول **له** لمن قد وافى الحال
لنورد فيه وانما عرفون قد فاما المعنى وحده بعد هذا فانه لا يمتنع الشرط والعدول المعلق بالشرط
لا يوجب الحمل ولا اللعان لانه في معنى الحمل ولا يقال هذا ليس يعلق به هو موقوف حتى يبين في بابي الحال انه
موجود عند النبي او معدوم لانا نقول فيه شبهة التعليق لما ذكرنا وشبهة التعليق بحري بحري التعليق في
الحرور **باب العتير** قول **له** لا تقبل الفسح يعني بعد تمام العقد ونظيره ثمة هذا
الحال في رد المتزوج بالعتير والفسح بعدم القاء او خيار البلوغ قبل تمام العقد للحال في ولاية الحمل
فلو في معنى الاختناع من تمامه والفسح بخيار العتق امتناع مع التزم زيادة الملاءة في المبسوط قول **له**
ما قول قوله والقاس ان يكون القول قولها لانما تنكر الوصول الا ان الزوج منكر في المعنى ثبوت حق الفرقه
بالحايل والعبارة للمعنى لا للصورة بالمورد اذ ادعي رد الوديعه والقول قوله لانه منكر في وان كان
مدعى صورة فكذاها قول **له** حيز لان شهادتين هما تائيدت بالاصل اذ البتة اصل من ثبتت قولهن
خير من وان قلن هي ثبتت السابعة ايضا لان مع ذلك خلف الرجل لانه ليس من ضرورة اليابسة الوصول اليها
لاحتمال رد الالبارة شي اخر فلم يثبت شهادتين الوصول فلهذا خلف الزوج خلاف البتة وان شهادتين
ثبتت البتة ومن ضرورة عدم الوصول فلهذا خيرون ولم يحجج الى شي اخر وانما خيرون لانما قصدت بالنكاح
ان تستحق ولا تحصل لها العفة بهذا الزوج وبغيره مع قيام هذا النكاح فلم يخبر بان تعرضها لها على
الزنا قول **له** هو الصحيح وقال بعض المشايخ بوجوب حل سنده شمسية اخذ بالاحتياط فربما وافقه العلاج
في الايام التي يقع التفاوت بينهما وقال اللام خواهر زاده انما يراى بالشمسية السند بالايام لا بالاهله

وغير

وحتسب بايام الحضر وشهر رمضان لان الصحابة رضي الله عنهم لما قدروا اجل الروح بسند على علمهم بان
السنة لا تخلو عنها دل على احتسابهم بها عن مدة الاجل خلاف مرضها المانع عن الوفاق لان السنة قد خلوت عن
مرضها وعن النبي يوسف رحمه الله ان نصف الشهر فاخرونه محسوب اعتبارا بمرضاها فانه محسوب مع العجز عن الجماع
في نصفه وما زاد على نصف الشهر غير محسوب وعن محمد بن عبد الله ان ما دون الشهر محسوب لانه قليل وان جلس
الروح بينهما او بدنه غيرهما فان ثبت من وطئها في السج بان لا يمنع المرأة من الذهاب الى السج تحتسب مدة
الحبس والا فلا واذا وطئها الروح مرة ثم لم يصار بعد ذلك لا يكون لها حق الفرقه لان الزنا على المرة الواحدة مستحق
ديانة لا قضاء ولو تزوجا ودخل عينا ثم طلقها ثم تزوجا ولم يصل اليها في النكاح الثاني يكون لها حق الخصومة
والفرقة لعدم وضو المستحق بالنكاح الثاني اليها كما في الاصح **باب العدة** قول **له**
لمسرحا لان الطلاق انقاعه في الطهر فلو كان المراد من الاطهار سقضي العدة بما بقي من الطهر والطهرين
اخرين هما من مذهب الشافعي رحمه الله فلا يحقق معنى الجمع ولا بد من اعتبارها لان الله تعالى لما ذكر جمعا مقرونا
بالعدن اقصى الكوامل منه كقوله تعالى فاجلوا واحلوا ما بينه جلدته مع ارادة الانسان وبعض الثالث
حوز من لفظ الجمع والار في جمع غير مقرون بالعدن بقوله تعالى الخ اشهر معلومات فاما في جمع مقرون بالعدن
فلا بد من الكوامل قول **له** اربعة اشهر وعشرا والمغرب عشرة ايام وعشر ليال من الشهر الخامس عندنا وقال
عبد الله بن عمرو بن العاص عشرة ليال وتسعة ايام حتى يحل لها الروح في اليوم العاشر بظاهر قوله تعالى وعشرا
فان جمع الموتين يجمع المذكر نون فقال عشرة ايام وعشر ليال فلما قال هذا وعشرا عرفنا ان المراد الليالي
ولما نقول هو ذلك لان ذكر احد العددين من الايام والليالي بعبارة الجمع يقتضي حولا ما يراى من العدة
الاخر ذكر في المبسوط قول **له** احتياط وهذا لانما اعطيتها الميراث باعتبار ان النكاح بمزلة القيام بينهما
حكما الى وقت موته او باعتبار اقامة العدة مقام اصل النكاح كما اذا لم ينقضي السبب عند الموت لاستحقاق
الميراث والميراث لا يثبت بالشك والعدة يثبت بالشك فادخل في حكم الميراث النكاح بالمتهم بالموت كما في
حكم العدة او في كذا في المبسوط قول **له** تحوزا عن الجمع ولا يلزم على هذا المصلي اذا سبقه الحزن ولم يحرم فانه
يقيم ويبنى ويدعو عن الركوع والسجود في صلواته نوي ويبنى لان الصلوة بالسنة ليست بيدل عن الصلوة بالوضو
اما البدلية في الطهارة ولا يمل احداهما بالآخر قط وهذا الايماء ليس بيدل عن الركوع والسجود فاما العدة بالشهر
بدل عن العدة بالحض واحال الاصل بالبدل غير منقول **له** وقد اجل تفسير قيام الحمل يوم الموت ان تاتي
بولا لاف من سنة اشهر بعد موته وانما يعرف حيز الحمل بعد موته بان تضعه لسنة اشهر فصاعدا عند عامه
المساح رحمهم الله وقال بعضهم ان تاتي به لاكثر من سنتين والاول اصح لانا قال فخر الاسلام البردوي قول **له**

ولا يلزم امره الكبير اذا حدث لها الحمل بعد الموت لو كان هذا الكلام محمولاً على حقيقته لا مفارقة بين امره
الصغير والكبير في ان الحادث بعد موتها ليس بمنها بل من الزنا فلا يتغير به حكم العدة ولذا المراد من الحادث بعد
الموت الذي تصعب الام بعد الموت لاكثر من ستة اشهر والفرق بينهما ان امره الكبير اذا ولدت لا فطر من سنين اسدينا
العلق الى ما قبل الموت اشهر من الولد من فطر من القام حيا عند الموت وفي امره الصغير لا يستدل العلق الى
ما قبل الموت وانما يستدل الى اقرب الاوقات لعدم احاطة شوق النسب وقد حكمنا بفرار رحمها عند الموت حملاً
لامرهما على الصلاح والزناهما العدة بالشهور حقاً للناح فلا تعين محذور الحمل قولاً واذا وطئت
المعتدة بشبهة بان زفت هذه المرأة الى رجل وقالت النساء انما زوجك وكذا اذا وطئ مطلقه الثلاث
واذ في الشبهة بان قال طئت انما تحل لي بحب عليهما استئناف العدة بدل وطاء وسد اخراج الدار وعني
التمسك بالعتدة اذا وطئت بشبهة قبل ان يحض حصاً بحب عليهما الاعتداسية حض فاذا حضت
لنا سور عن صفة حض ولو حضت لا اولى حضته وطئت عليهما عدة اخرى لان حض وبقيت
من العدة الاولى حضتان بحب عليهما الاعتداسية فاذا حضت حضتين احتسبتا من بقية العدة
الاولى واحتسبتا من العدة الثانية فحق عليهما حصته وعند السامع رحمه الله لا يدخل في العدة
وحصل الخلاف راجع الى اصل وهو ان الزن في العدة الفعل ام ترك الفعل مع ان المقصود حصل بالطريقين
وهو صيانة الانسان عن الاستنباه وعند الزن هو الفعل ولا يتصور فعلان في وقت واحد بالصوم وعندنا
الركن ترك الفعل ومعنى العادة تابع في تصور ترك افعال الشبهة في وقت واحد ترك مطالبان لشدة في
وقت واحد ولهذا يحرم علي من لا يفعل عليه اصلاً بالصبيبة والمخونه قولاً في نفي التهمة الواضحة
بعض لواق الزن فانه طلقاً قبل ستة اشهر مثلاً فانه يعتبر العدة من هذا الوقت لانه ممتد فيه فانه
دعا ان تذكر المراد محرمه حرمه عليه فينواضعان على هذا الاقرار حتى يمتلئ من التعليل في الحال ولا يحج
عليها العدة فلهذا قلنا يعتبر المدة من وقت الاقرار قولاً مع حوار وجود غيره هذا
حوار عما قاله في رحمه الله ان سبب وجوب العدة الوطئ الاخير فقال لو نه آخر الوطيان انما ثبتت
بالمراكذ او بعزم ترك الوطئ بان قال عزم ترك وطئاً موقوفاً انما العدة على احد هذين الامرين ضرورة
قولاً في التمسك على وجه الشبهة مقام مقام الوطئ لان الوطئ امر محتمل لا يقع عليه احد ومست الحاجة
الى معرفة انقضاء العدة في حق من اراد ان يزوجه بعد انقضاء العدة فلا بد من اقامة الامر الظاهر مقام
الوطئ الباطن لمعرفة الحكم في حق غيره من الارواح فان قيل التمسك على وجه الشبهة لوقام مقام الوطئ
لوحت العدة اذا فارقها قبل الدخول فلما انما جعلناه في حكم الوطئ لمنع العدة من الانقضاء بعد وجوب

السببية

سبب وجوبها فيها ذكرتم الحاجة الى اثبات السبب والحجاب العدة ابتداء ولا يلزم من كون الشيء مانعاً لكونه
سبباً قولاً في حالوا شري ام ولد يعني اشترى ام ولد بعد ما طلقها ثم اعتقها بحال العدة التي
وجبت بالطلاق دون علة العتاق قولاً في باب ذلك القبض وهذا لان الاصل ان القبض المضمون
شوب عن القبض المضمون فاذا جرد النكاح ينوب ذلك القبض عن القبض المستحق بالنكاح الثاني
بالغاصب اذا اشترى المغصوب ينوب قبضه عن القبض المستحق بالعقل فلو ان الطلاق بعد القبض
المستحق بالعد الثاني فوجب حال المهر والعدة فان لم يقبض فعلى ايام فاما يصير قابضاً باستمرار
القبض بعد الشراء الا ان ينوب القبض العصب عن قبض الشراء فلو ان الحوا من وجهي احدهما انما عرض
الكلام فيما اذا لم يبق المغصوب في يد الغاصب بعد الشراء ان عصبه اخر من يده فالغاصب الاول لو استراه
من الا لا يصير قابضاً بحجج الشراء الثاني ان استرا منه العصب لا يعتبر به في افاضة القبض بل ان قبض
الامانة لا ينوب عن قبض الشراء ولو كان استرا منه العصب معتبر في حق القبض بالشراء وجب ان يصير
الموجع قابضاً بالشراء والغاصب ولا يفاوت الحكم بين ان يكون المسمى غاصباً او موجعاً قولاً في قوله
بالحال لا خارج عليهم في الحجاج عن تزوجهما بعد الحجج مطلقاً من غير فصل هذا يدل على عدم وجوب
العدة وفي احوال العدة عليها مساكن بعصمة الدار ولا يمتنع عنده ولا يتباين الدارين حقيقة وحالاً
حاشا في حصة النكاح بينهما وبين زوجها الحوي ينافي حو النكاح بينهما وهو العدة بمنزلة الحوي
اذا سببت ووعت الفرقة بينهما من غير علة فكذا لهما ما في قول في المسببة وحب ما يعم مقام العدة
وهو الاستبراء في مسلسل المحب فحب العدة فلو ادعى عرق في حصة رحمه الله ايمان روح بعد الاستبراء
ودوى عده انه محرم التزوج والى لا يقر بما زوجهما الا بعد الاستبراء وان كان حاملاً لا يجوز تزوجهما
عدا في حصة رحمه الله هو الاصح لا لانهما معتدة بل لان في بطنها ولد ابانت النسب وهذا لا يقتضي
لونهما معتدة فان ام الولد اذا مات حاملاً لا يجوز تزوجهما مع انهما لم ينقضه ولا يمكن حمله بل لان
في بطنها ولدا ابانت النسب فكذا هذا **فصل** في علة السلام لا تحل صح هذا الحديث
في الصحاح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحل لامرأة يوم باله واليوم الاخران محرم على من
فرق بل انه ايام الاعلى زوجهما فاما محرم عليه اربعة اشهر وعشر اهدا امر يصغره الاخبار والدرما
يلون من الاوامر ان يكون يصغره الاحار والى وقع المحرم في الحديث في كتب العقدة وهذا نقل
عن الامام سرو الدين العقباني قولاً في ان لها ان يفسله وهذا يدل على ان حكم النكاح باق بعد
الموت الى انقضاء العدة عن باق بعد السنة فاذا مات الامانة اقطع من الموت كان الحداد وهو

الناس فيها الولد قول لا الحظار موضوع ولا يان على هذا وجوب العدة على الصغيرة لانها لا
 خاطب بالولد الخاطب بان لا يزوجها حتى يرضى عنها على ان العدة مجرد مص المدة مبنية على
 في حقها لا يورث الى بوجده خطاب الشريعة خلاف الحلال وان قيل وجب ان يزوجها بالتمتع عن الخروج
 كما يزوج غيرها عن محرمات الشريعة فلما في امر الولد بالتمتع عن الخروج وتترك الزينة لا يحصل المقصود وهو
 اظهار الناسف لان الصغيرة لا تناسف لها خلاف المانع عن محرمات الشريعة فانه اشتمل على المقصود وهو الاختلاف
 عن القبيح قول قبل الفاحشة نفس الخروج ومعنى الابد على هذا القول لا يخرج من الجن اذا خرج من بلون
 الخروج فاحشده وهذا على الخروج بابلح الوجوه كما يقال لا يورث الا فاسق يعني وهو فاسق نفس الزنا
 فكل من لا يكون الخروج فاحشده مبيته وهذا الاول يدل على ان الصغيرة لم يورث اخله تحت المهر عن الخروج وهو
 احرار بل لا يورثه الا ان ياتى بفاحشة مبيته والفاحشة المبيته هي نفس الخروج على هذا التناول وافعال
 الصغيرة لا توصف بكونها فاحشة مبيته لان فعلها لا يوصف بالعصيان فضلا عن الفاحشة
باب ثبوت النسب قول بان تزوجها وهو خاطبها ومن المشايخ من قال لا حاجة الى
 هذا التكليف وقيام الفراش لصاح المائنة لا يثبت النسب ولا يغير ايمان الدخول الا يورث له لو تزوج امرأة
 فيهما مسيرة سنة بخلاف قول لستد اشهر بثبت النسب عند الدخول فاصحى خان قول بحكم الشريعة بالانقضاء
 ولا يقال في هذا قطع النسب لان قول النسب لا يقطع بالشك اذا وجد سبب النسب وفيما قلتم جعل بالنسب
 سببا بالشك لان النكاح في الصغيرة ما كان سببا قبل البلوغ لعدم ما المرأة وانما يصير سببا بعد البلوغ فلا
 جعل سببا بالشك قول في حال النكاح وهذا لان شهادة النساء في المعاملات لم يورث حجة الامويين والمويديين
 في المعاملات انضمام شهادة رجل بشهادتين في المويديين فيما نحن فيه قيام الفراش او اقرار الزوج بالحل او ظهور
 الحل ولم يوجب فيما نحن فيه شي منها لانها لما ولدت فقد اقرت بانقضاء العدة والمنقضي لا يصلح حجة خلاف
 ما اذا كان المويدي موجودا لانه ثبت النسب قبل الولادة والحاحد بعد ذلك الى اثنان الولادة وتعيين
 الولد لان الحكم بقول العدة خرج ميتا او مات بعد الخروج والذي حث به غير ذلك وشهادة القابلة حجة في
 اثنان الولادة وتعيين الولد بالاجماع فان قيل كيف يشترط شهادة رجلين او رجل وامرأتين ولا محل للرجل النظر
 الى موضع الولادة فلما قبلت شهادة امهم انقولوا تعذرا بالنظر ولان وقوع الاقناعا وهم راوا امرأة في بيت
 وقد علموا انه ليس فيه غيرهما اخرجت ولما شهدوا انها ولدت على اننا نقول بياخ النظر لتحمل الشهادة كما في الزنا
 ادا قالوا تعذرا بالنظر فثبت شهادة قول وليس من ضرورته وجود الولد هذا جواب عما يقال اللعان هنا
 انما يجب في الولد والولد ثبت بشهادة القابلة فيكون اللعان ناسبا بواسطة شهادة قدام ولا وجه اليه لان اللعان

في معنى الحرد والحدوث لا يثبت بشهادة النساء فاجاب ان اللعان انما يجب بالقذف وليس من ضرورية اللعان
 وجود الولد فانه يصح اللعان بدون الولد قول لا ينفك عنها وهذا لان الطلاق مما قبل الفصل عن الولادة
 في الحلال هذا انما يشترط الحاح فاخبره مسلم عدل انه شهد المحرم قبل قوله في حرمه الاصل وللن لا يثبت
 تمسج الدامح في حق الرجوع على البايح حتى لا يرجع على بايحه بدلا الخبر وهذا خلاف ما اذا ثبت كون شهر رمضان
 شهادة رجل وامرأتين او امرأة واحدة ثم افطر رجل في ذلك اليوم حث عليه العدة مع انها تندرى بالشهادات
 لان وجوب العدة على من افطر متعمدا من لوازم الرضاينة ولا ينفك عنها بخلاف ما اذا اقر الزوج بالحل حيث
 طلق بدون الشهادة لان الولد الثاني في البطن ينفصل عن الام لا محالة كما ان او ميتا فثبت حرم المرأة من غير
 شهادة ما اذا علق طلاقا بالحض فقالت حضرت ولديها الروح بل اولي لان الولادة لازمة للولد الثاني باقرار
 الزوج والحض وما لا يوجب من المرأة اصلا قول في نكاح الحادث الى اقرار وقده وهذا لان المرأة اذا اجلت
 بولد والوطى حلال تقضي بالعلوق من اقرب الاوقات لان فيما زاد على ذلك شك ولا يقال ان العدة من طلاق وان
 لا محل له الوطى فيها قلنا نعم ولكن بالسر انما تفتت العدة في حقه خلاف ما اذا كان الطلاق تنهين حيث
 ثبت النسب به وان جاز لستد اشهر فصاعدا لانه يضاف العلوق ثم الى بعد الاوقات وهو ما قبل الطلاق
 حلالا لها على الصلاح وقبل الطلاق كانت متلوحدة وثبت نسب ولد المتلوحدة من غير عده وهذا لانه
 اذا اشترها بعد ما حرمت حرمه غليظة لا محل له ما لم يزوج بالنسب قول لان الحاحد الى تعيين الولد
 يعني الحاحد الى تعيين الولد لا غير بعد ما ثبت النسب يدعى المويدي لو كان في بطنها ولد فهو منه فان هذا اقرارا
 بامويه الولد او لان امويه الولد لازم لثبوت نسب ولها منه قول في النكاح صحيح وهذا لانه لما اقر انه
 ابنه منها فحتم مطلق اقراره على سبب صحيح وهو النكاح الصحيح الجابر لان الظاهر من حال المسلم ان لا يترك حراما
 فلو كان هذا اقرارا لولدها متلوحدة له بطريق الاقضاء الا ان المقضي وهو النكاح غير مسنون فان الثابت بالاقضاء
 بالثابت صرحا فثبت بما هو من لوازمه وهو الاثر ولم يعلم انها حرة ولا امرأت لها لان الحرة الثانية بظاهر
 الحال حجة في دفع الرق ولا في استحقاق المالك المنقوض جعل حيا في الاستحقاق في حق الدفع حتى لا يورث عنه
 ولم يجعل حيا في حرة عن غيره وهذا المدعي عليه لوقال الشهور المدعي انهم عبيد يقال للمدعي ام يبيته على
 انهم احرار لان ظاهر الحال ان كان يصلح حجة في دفع الرق عن العقيم للان يصلح حجة لا يثبت الحق على المدعي عليه
باب الولد من احمه قول في تقديم الاخت لا بام على قول زفر رحمه الله واستدلوا
 لان ثبوت هذا الحق بقرابة الام وهما في ذلك سواء ولما نقول ان قرابة الاح لا بام من حصين والسفقة بالقرابة
 ولقرابتهم بلون اشفق وجوز الرجوع عما لا يكون علة الاستحقاق الا ترى ان الاح لا بام مقدم في العصى

عمر

على الاخ لا بسبب قربة الام وقربة الاب لا بسبب استحقاق العصبية في الميسر قول **له** اذا
اعتقت بالحكم يعني المولى اذا اعتق اولاده وبناته ولا صغيره والمولى وهو الابن يريد ان يكون المولى عنده وام
الولادة لا يكون عندها هي بالحكم الاصلية في حق الولد في هذه الحالة خلاف ما قبل اعتق الام لهما مشغولة
خلده المولى وهذا الزوج لا خير له في الولد قول **له** احسن بولدها المسلم يعني اذا اسلم الزوج ووقع
الفرقة بينهما ولم يزلوا من بعد ان يكون الولد عنده فالامير احسن لان هذا الحق مني على الشفقة وهما
في الشفقة شيان فمير الولد عندها ما بالفرقة فادخلف عليه ولا يزوج عنها قول **له** عرفا وشرا
اما عرفا فان من تزوج امرأة ببلدة وهي منها بقصد المقام ببلدة ولا اعتبار المرأة لا يزوج من اخر اجتماع
واما شرعا فالان العقد في حيز في مكان يحصل اتمام العقد في ذلك المكان ولهذا وجب تسليم المبيع
والمن في مكان العقد في بار المبيع اذا كان المعقود عليه في مكان العقد قول **له** ولهذا يصير الحري يد حرا
يعني يصير الحري بالانتماء دمي فمما استدلال بان الانتماء امر في لزوم المقام بعد ما ابدت انه بالنزوح التزم المقام
في موضع الزوج عرفا فان قلنا انها ببلدة ان كان التزما للمقام وجب ان يصير الحري يد حرا وليس
لدلالة وان لم يكن التزما للمقام فبمعنى الاستدلال به وتنف بصير المسلم بالتزوج في ببلدة ملتزما للمقام فيها
فلا الاستدلال بالانتماء الصريح من الحري للمقام لا بالناهل منه ثم جاز ان الناهل من الحري في دار الاسلام
لا يكون دليل التزما للمقام لضيق المعاشرة له في دار قوم غرو له وضيقه اخلا الجزية منه بطريق الصغار
والهوان خلاف الناهل من المسلم في ببلدة من دار الاسلام دليل التزما للمقام عرفا وشرا لانتماء هذه
المواقع قول **له** اشار في الدار يعني لما شرط في الدار لخروجها بولدها من المصر ان يكون ذلك الموضع
وطيئها وان الزوج فيه والمعلق بالشروط لا يتوقف عند وجود احداهما **باب النفقة**
قول **له** اذا سلمت نفسها الى منزله في الميسر والنفقة واجبة لها وان لم ينتقل الى بيت زوجها في
رواية عن ابي يوسف رحمه الله انما قبل الدخول لو اختلفت نفسها لاستيقاها مهرها ولا نفقة لها فدل
على هذه الرواية ان الزوج لو حجب النفقة اسفلها الى بيت الزوج فادام الزوج ذلك لا سحر النفقة
ابتدا فاما بعد ما اسفلت الى بيته وجب لها النفقة لاستيفائها لا لانتمائها نفسها بخير من نقل عن
السبح الامام بدر الدين القدر في اختار قول ابي يوسف رحمه الله وعلى هذا يخرج قوله فان امتعت
من مسلم نفسها حتى يعطيها مهرها فلها النفقة لانها امتعت من التسليم بعد ما تحولت الى بيت الزوج
والا فلا نفقة لها دون التحول على هذه الرواية او حمل قوله فان امتعت الى اخره على طاهر الرواية ان
لها النفقة وان لم يسفل الى بيت الزوج قول **له** بموجب النص يعني اذا قلنا باعتبار حالها في احوال النفقة
قول

نفقة وفيما هو جرب قوله تعالى السفق ووسع من سعة فان الزوج اذا كان معسرا والمراد موسرا او جينا
عليه نفقة دون نفقة الموسر فوق نفقة المعسر وقيل بان الزوج مخاطب بادا ما في وسعه في الحال
والباقي في رتبته فان هذا الجواب الانفاق ما في وسعه واعمال النصير او لم يترك احدهما قول **له** المهر
عوض عن الملاك فلا يجب النفقة لاجل ذلك لا يجمع العوضان لمعوض واحد وهذا الذي ما يكون عوضا عن الملاك في
المحل يجب حمله لان الملاك في المحل حصل للزوج حمله علم ان وجوبه للاحتباس الموصول الى المستحق بالنكاح
قول **له** وفي لفظ الهار ما يشير اليه يعني قوله وان مرضت في منزل الزوج الى قول ابي يوسف رحمه الله ان
النفقة في المرض انما يجب ان يكون من مرضها بعد تسليم نفسها قول **له** والمراد عند اي المراد بذكر الموسر هنا بيان
وجوب نفقة الحادم والاجب نفقة المرأة موسرا ان الزوج او معسرا قول **له** استندني عليه خلاف
سائر الذين فان اذا اعجز عن عليه لا يوم من الدار بالاستدانة عليه والفرق من اوجدها احدهما انما لم يور
بالاستدانة حتى يموت احدهما سقط حقها في النفقة ولم يستطع سائر الذين يموت احدهما والباقي ان النفقة
شرعت في الاصل لثباتها الحال فلا تقبل الانتظار قول **له** بقدر نفقة لم يجب وهذا لان النفقة يجب
سياسة اعتبار حاله في كل وقت وقدر ان عليه القضا سقطت النفقة المعسر لغز المعسر واذا زال المعسر بطل
دليله شرع في صوم العادة للحسنة اليسر ان عليه التبرع بالمال قول **له** لان النفقة صله وهذا لان
النفقة لم يجب لادع ملك البضع اما لان المهر يد له والسي الواحد لا زوج يد له وانما يجب لادع ملك
البضع يجب حمله ثلث الملاك في البضع حمله ادا الاصل حمله هو المساواة بين البدر والمبدل في التملك ولا
يجوز ان يكون عوضا عن الاستمتاع والقيام عليهما لان ذلك لا يصف منه في مله ولا زوج عليه عوضا فعرنا
ان طريقة طهر الصلة وتلكها اما بالقضا او بالصالح وانما اقوى من القضا لان ولادة القضا يفتقر الى
البينة ولا يتيها على انفسهما لا يفتقر اليها او يقول ان النفقة لها سنة الصلة والعوض من حيث ان
النفقة باز الاحتباس ومنفعة مشتركة بينهما بالنسبة الى منفعة الزوج يكون عوضا بالنسبة الى
منفعة زوج اليها فان صله عملا بالشبهين وقيل ان قبل القضا والرضا بالصالح بان في حكم الصلة سقطت عن
المدة وبعد ما لا سقط اعتبار السنة العوضيه قوله سقطت فان قيل المولى انما زال ذلك بخوله فلماذا
لا يحمل هذه الحجة اذا حبست نفسها الصداق قلنا الحجة اذا حبست نفسها الصداق والنفقة انما
كجائر الزوج حتى امتنع من اتمام الزم لنفقت الى بيته واما النفقة هنا ليس من هذه الزوج بل من حله
المولى **فصل** قول **له** مقرونا بالنفقة وهو قوله تعالى اسكنوهن من حيث سلكتم من وكرم
قال الامام ابو منصور الماوردي رحمه الله تاويل هذه الآية اسكنوهن من حيث سلكتم وانفقوا عليهن

لاب وام واخت لار واخت لأم والأوليان موسريان والآخران معسريان بحسب العقدة على الام
 والآخر لاب وام ارباعا فاعتبرنا المعسرين موسريان حتى يوزع على سبعة اسمهم على قدر ميراثهم ثم
 سقط نصيب المعسرين بالاعسار فبقى اربعة اسمهم وهو نصيب الموسرين في كل العقدة على ما ارباعا
 ثلاثة اسمهم على الاخت وسهم على الام ولا يلحق المعسريان بالاقربان ولا لوجبت العقدة على الموسرين
 احما ساجها على الام ولا لانه الاخت على الاخت قول **لانه لا ولي له** نعم يعني لا ولي له في
 حال الصغر لسبق اترها بعد البلوغ فاما الابل له الولايه في حاله الصغر فسبق اترها بعد البلوغ في مع ماله
 من العوض عند العبد كما سبق اتر ولا يند في استنباط اجابته اتر عند خضته ٥ والله اعلم بالصواب
كتاب الخاق قيل في معنى الحديث ان الرق من اثار الفقر وهو عقوبة على
 الرقوق وكان جزا المعصية عن عقوبة الرق بالاعتاق من عقوبة النازح ارباعا فاهذا هو له عليه السلام استبر هو
 من البول فان عامدا عن اب الفير منه والمواقفة من الحامد والحر ان الطهارة مقدمه للصلوة التي هي عماد
 الدين والاحتلال عند بوجز المجازاة في مقدمه احكام الآخرة قول **لانه لا سلطان عبادته عن اليد عن**
 الراجي رحمه الله انه قال في عمري وما اوضح في وجه الفرق بين نفى السبيل والسلطان والفرق على
 ما قيل من وجوب احدهما ان السلطان عبارة عن المحجة عن اليد ونفي كل واحد منهما لا يستدعي نفى الملال
 كالماتبة لثبوت الملال للمولى في يد رز اليد فاما نفى السبيل من كل وجه يستدعي العقوبة فان للمولى على
 ماله سبيل من حيث المطالبة بدل العاقبة حتى لو اسفي الى الابد بعد موت النافي ان العقوبة في نفى
 السبيل محتمل وفي نفى السلطان محتمل المحتمل باعتبار الاول دون الثاني بيانه ان نفى السلطان محتمل
 في المحجة ونفى اليد في الملال في المحتمل في غيره فاما نفى السبيل محتمل انتفاء بالعقوبة
 وبغيره يعني لا سبيل الى علي في اللوم والعقوبة لذلك وفيه بما امرت ولا يقال بانه اذا لم يوجد البيع
 سابقا وجاز تعين العقوبة اذا فلا يحتاج الى النية كما في دولة هذا مولاي لان هذا الظاهر بحسب الشرع
 بل انشاء بحسب الانشاء بل انفسه لا يفسد الامم بالعقوبة وعدمه وان يقول الملال في علي لا ياعتقل او
 لا يملك من فلان فلا بد من النية لسعي المراء خلاف قوله مولاي لان الدخا في امكانه بحسب الانشاء عليه
 ليس معناه قول **لانه لا معنى** ام نقل اخطا او غلطت في ميسر اسم الامم لوالد المولى
 نفسه في قوله هذا النبي وليس للعبد نسب معروف بل الحق ثانيا فعلى هذا قوله وثبت على ذلك وقع اتفاقا
 او بغير معناه وثبت النسب على لا يعني لاجل اقراره هذا فان لم يرد على قد نفي معنى الام وهذا لان الثبات
 على الامم ليس بشرط ادا ان اقراره على نفسه ودر في بعض المواضع ان شرط الثبات لشؤون النسب

لا لشؤون العقوبة اذ الرجوع عن العقوبة لا يصح عن النسب يصح وهذا خلاف ما لو قال لامرأته هذه ابنتي وهي
 معروفة بالنسب من الغير فانه لا يقع الفرق بينهما لان هاتين صارتا مكررا شرعا في حكم النسب ولو كان نفسه
 بان والغلط لا يقع الفرق وان لم يكن لها نسب معروف فلان اذا صار مكررا شرعا وهما الوالد المولى
 نفسه في حق من لا نسب له فان الحق باننا مكررا شرعا وحقيقة المعنى فيه انه في قوله هذه
 ابنتي غير مقرر على نفسه شي ولا يند مقرر على المحل بصفة الحرمة ولا يند جعله محاربا عن الطلاق لانه لا يند
 ان يكون البنينة سببا لارتفاع النكاح وقوله هذا ابني امكن جعله محاربا عن الحرمة اطلاقا لاسم السبب
 على السبب قول **لانه** وان كان له نسب معروف لا يند سببه ونحو اعمال اللفظ في مجازة وذكر
 السبب الامام على البردوي رحمه الله في اصول العقدة انه ثبت السبب في حق المقر ونحو حقيقة دون
 مجازة لان ذلك على السبب قد ثبت من زيد وشتم من عمرو وبلون المقر مصدقا في حق نفسه واليه
 اشار في الدعوى والحق ان الام نصير ام ولا يند قول **لانه** ينظم الناصر وال الله تعالى لان الله
 مولى الدين امنوا وقال تعالى استموا لوالديكم والعلو قال تعالى في حق المولى من وراي وراي اطلاق
 اسم المولى على الموالاة في الدين لا بطريق المحار لان الموالاة من المولى وهو القرين وليس من المشرقي
 والمغرب قرين حقيقة فلو ان القرين من حيث الاتحاد في الدين والربانته مراد ان اسم المولى يطلق على
 المعق والمعق جمعوا واللفظ ادا ان مشنرا فقد تعين الواحد منه مراد ابد لاله الحال واذا تعين
 صار الحكم ثانيا باعتبار الحقيقة وهما يعين الحق مراد فان بمنزلة الصريح الذي لا يحتمل غيره وسواء
 ذكره على سبيل الوصف او على سبيل التذاه ولا يحتاج الى النية وهذا خلاف قوله باسدي باما المولى لان
 هذا اللفظ ليس اسم المعق حقيقة لسعي هو مراد عند انتفا المراجع وان محمول على التذاه على سبيل
 الاكرام خلاف المولى لانه اسم المعق حقيقة فلا يصار الى المحار مع امكان العمل بالحقيقة قول **لانه** كلما
 اجتماعا او صلة للقرابة يعني النبوة في المملوك سبب لحرته اما اجتماعا على حسب الاختلاف بيننا وبين
 الشافعي رحمه الله فيما هو العلة فان علة الحرية فانه الولاد علة وعلة القرابة الحرمة للنكاح فقال
 اما اجتماعا اي علة فان او العلة التي قلنا وهي صلة القرابة الحرمة للنكاح ونف ما كان النبوة في المملوك
 سبب لحرته واطلاق اسم السبب على السبب جاز مجازا خلاف قوله اعني قل ان اخلق او خلق
 فانه اضاف الحق الى حاله تنافي تصور الاعاق منه اصلا وراسا مع من الالغا وحلا وما اذا افر
 بقطع يد صحح اليد لان قطع اليد خطا سبب لوجوب مال فلف في السنتين لا يند احباده بدون القطع
 وما امكن احباده من مطلق الملال لا يكون القطع سببا له فتعد جعل الاوار بقطع اليد مجازا عن الاوار

لشوق العز لها وعلت عليها في بعض المحل صحف الضرورة الى ملا نصيب صاحب اد العلم بالعلم في البعض
دون البعض غير مشروع من استولى على مباح واذا انتمك البعض دون البعض وعلل مال الغير عند الضرورة
بذل بعز له جاز في الحصة وهذا خلاف ما اذا استولوا بها بالفتح لان ثم لم تعلم العلم في سعيها وانما
عمل العلم الزمان وجوز الشرط جاز قول **له** يرجع الى حرفين والحرف الثاني يرجع الى الحرف الاول لان
الاتفاق لما كان يجري في بعض نصيب السائل وتبقى ملوكه لان نصفه الفساد لا يجوز بيعه وهبته وقد وجد
حتم الصمان من الحق بالفساد بطرق التسبب والثاني احتباس المالك في يد العبد فيميل السائل الى انهما
شاو عندهما لما كان لا يجري عن الحق فلا يصور احتباس المالك في يد العبد عن ان المعقوان كان مؤسرا فعليه
الصمان وان كان معسرا فعليه السعاية بالنص في الوجهين على ما ذكره في الباب ثم اختلفت الرواية عن ان
حسنة رحمه الله في رواية الصمان هو الاصل وفي رواية الواجب احدهما غير عين فاذا اختار العتق او
السعاية علم انه هو الواجب من الاصل وعندهما الصمان هو الاصل ونحوه الخلاف في ظاهرهما اذ ان العتق او
المعقوق المورس قبل التضمين او الاستسعاء فعلى الرواية الاولى له حق الصمان لان الصمان هو الاصل فلا تسقط
بالموت جازي الغصب وعلى الرواية الثانية للسر له لان الصمان ثبت بشرط ملا المصون ودل لا يتصور بعد
الموت ودل الوفاة العتق وترك السعاية على الرواية الاولى للسر له اخل الاكسار بطرق السعاية لان الصمان
هو الاصل فلو استكسبا بعد ودل لا يجوز بعد موت العبد وعلى الرواية الثانية له ان باخل الاكسار لان
الواجب احدهما ما قبل ان الواجب من الاصل هو الاستسعاء فلو استكسبا قبل الموت وموت المالك لا
ينظر الثاني داخل الاكسار قول **له** الولاء في الوجهين يعني ولا نصيبه لان العتق في نصيبه من حتمه
في الوجهين على اصل الى حسنة رحمه الله ولا يرجع المستسعي على المعقوق بالاختلاف بل على ما يارحم الله الله لانه
يسعى لظن رقبته على اصل الى حسنة رحمه الله او باعتبار انه لا يرضى من اعلى المعقوق على قولها اخل او المهور
اذا اعتقد الراهن المعسر حرج يرجع على المعقوق باعتبار انه يسعى في رقبته قد فلت على قول الى حسنة رحمه الله
وباعتبار انه يسعى من المعقوق على قولها وقول السامعي رحمه الله في المورس بقولها وفي المعسر يعق نصيبه
ويبقى نصيب السائل عبد المالك محو سعة وهبته وهذا مخالف النص وهو قوله عليه السلام من اعق شقفا
من عتق ذلك للسر له قد شرب وقوله عليه السلام في اخر حديث اخر طعن عن نصيبه ولو بقي في قفلا كان ايلف
عن نصيبه وقال ابن ابي ليلى اذ استسعى العبد يرجع على المعقوق لانه الزم في هذه العمدة وقلنا هذا ضمان
لبدل وهو حصول العتق له وكل ضمان لبدل لا يثبت الرجوع او لانه لم يزم هذه العمدة قصدا وانما يلزمه
هذا في ضمن محد نصرة المالك ومن ثم ثبت ضمانا واركان لا يجوز قصدا قول زور رحمه الله لعل ابي

بذل

له الى الاعتدال في حقه الله يرجع المعقوق على العبد ايضا وعند ابن ابي ليلى لا يرجع المعقوق على العبد لانه صامن
بصحة وقال سجع وهو استاذ مالار حقه الله اذا اعق احد السرايين لا يصح اطلاقه لا يصح شربه وقد قال
عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وقلنا ان هذا النص مشتق من الدلالة فانه لو ائنفد تصرفه في ملاله التام
لتضرر وروي ان ابا يوسف رحمه الله ناظر مع الربيع في هذه المسئلة فقال ارايت لو رضى به صاحبه فحجر به
الربيع وانما يحجر لانه لو قال جاز كان فيقتل مدهبه ولو قال لم يحرك كان فيدأ بالقتل عليه وقال بشر بعقوله حيا
والا الا ان الصمان على المعقوق مورا كان او معسرا قياسا على اطلاق سائر الاموال ومحرر القياس بالنص وهو
قوله عليه السلام من اعق شقفا من عبد يتيه ومن غيره ان كان مورا ضمن نصيب صاحبه والاستسعي العبد غير
مستقوق عليه اي على العبد وهذه المسئلة مسدسة لما فيها من الاقوال الست قول **له** داريا او صادقا
لانه ان كان صادقا كان العبد مورا له المالك وجعله على حسنة رحمه الله وان كان داريا كان العبد مورا له
وانما كان فله ولا يله استسعايه واستكسبايه ولا يحلف بالسيار والاعسار لان حقه حالي السار والاعسار
في احد شيئين التضمين او السعاية ولا يمكن لغير واحد منهما ان يضمن التضمين لا يجوز التضمين الا عتاق من جهة معينة
السعاية ويلون الولاء بينهما لان كل واحد منهما يعتبر ان نصف الولاء لصاحبه بالاعتاق والنصف له بالسعاية
فلون الامر في حقهما على ما اتفقا عليه وذكر في الايضاح هذا بغير ان يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه
لان كل واحد منهما ادعى العتق على صاحبه ووجب الصمان له او السعاية على العبد وصاحبه سئل فحلف
كل واحد منهما للاخر قول **له** ودل اذا ورثه صورة له امره اشترى ابن زوجا ثم ماتت عن زوجها وعن
اختها ودل الوفاة لرحلين وله جارية وورثها احدهما فولدت ولدا ثم ماتت عن الوفاة على الوفاة ولا ضمان
عليه قول **له** ضمان افساد ضمان افساد نصيب السائل يكون ضمان التسبب ودل لا مبني على صحة التقدي
فاذا حلف بالسيار والاعسار او المورس متعدي لانه يكون لاحرار ثواب الاعتاق له طريق اخر وهو اعتاق عبد
غير مشترك فلا يكون مضطرا في دلا والمعسر مضطرا اليه فلا يكون متعديا قول **له** فلول واحد منهما ومعنى
ثبوت هذه الحجرات ان تصح من هذه التصرفات ان فعل اما لا يورث له في الاعتاق والاستسعاء لما فيه من
افساد نصيب السرايين لانه ان متعديا من الاستسعاء نصيبه على ملاله الى وقت الموت وبعد الاعتاق والاستسعاء لا
تملى فاذا اعتقد الاخر بقية هذه الحجرات للسائل وقد وجد جناسان في ملاله الديبر والاعتاق والديبر سري
الى نصيبه حتى لا يعلل البيع والهبة من غير المالك والفساد بالاعتاق ما ذكرنا الا ان له ان ضمن المورس دون المعقوق
لان ضمان الديبر ضمان معاوضة وضمن الاعتاق ضمان فمأخوذ فيه ضمان عدوان لان وقت الاعتاق لم يكن محلا
للتقليد وضمن المعاوضة اقوى لما فيه من رعاية العادله والمماثلة من الجانبين اعني الصمان والمضمون به

والسائر ان يصير الميراث منتهى فالله حين حرر الاول فان العبد قد اصابه من الميراث ان يصير الميراث منتهى
 من الاول الاعاق وجده وهو من جملته في عصب الميراث ولا يمكن ان يجعل ضمان معاوضة لان
 الميراث لا يحمل الثقل من ملاك الميراث في جملته لان قبل اعتاق الميراث كان مستغنيا في حق الميراث من حيث
 الاستقلال وغيره وبالاغراق من مستغنيا في حق الميراث لان قبل اعتاق الميراث كان مستغنيا في حق الميراث من حيث
 حيث ان ثبت ان اعتاق الصانع لم يكن ثابتا قبله من حرره ان يستدل بالسبب وجوب ضمان يكون ثابتا
 قبل اعتاق الضمان فيكون ثابتا من وجه دون وجه فظهر في حق الضمان والمضمون له دون غيره الماعرف
 ان الثابت بالضرورة يتقرر بغيرها ان العتق لو كان ضمانا لان ضمانا لصنعه وهو الاعاق
 وصنعه حصل لاني ملاك الميراث فلا يجوز تضمينه صنعه وجده قبل ملكه اذ الحكم لا يستحق السبب حقيقة ان
 الميراث استفاد ملاك هذا الملك من السائل وليس للسائل ولا يضمن العتق فدل على ان مقامه واستفاد الملك
 من جهة الميراث ان يستحق في هذا الملك لانه دام مقام السائل والسائل ولانه استسعى العبد فدل على
 للميراث ولولا العتق لولا ان استسعى العبد في الملك الذي ضمن للميراث فادى العبد السعي اليهما
 بعتق وهذا كله قول ابي حنيفة رحمه الله وبالا العبد له الذي حرره اول مرة ويضمن ثلثي قيمته لشريكه
 فان لم يعثر الماعرف ان الميراث لا يجري عندها من ضرورة صيرورة ذلك من اعلل نصيب الشريك وضمان
 التملك لا يحلف باليسار والاعسار ضمان استبدال الجارية المسترلة خلافا ضمان الاعاق لانه ضمان خباية
 لان الاعاق انا لا المالك والنقوم في نصيبه فضل اذ نصيب شريكه ضمانا والموسر في الاجاز دون العسر
 على ما مر خلافا للميراث فانه ليس بالمال المالك والنقوم في ملكه مال الغير لما جاز في حاله المصلحة
 وبذلك الاستبدال على هذا قول ابي حنيفة رحمه الله وهذا لان الثقل الاقرار على نفسه فانه اقر على
 نفسه بالاستبدال ولو اقر بالاستبدال لكان لصاحبه ولانه استسعى الجارية وادام الميراث الميراث ولانه اخذ منه
 الجارية صار المال المالك له مجبوسه عند الجارية على وجه لا يملك نصيب الغير لان الشريك المعسر بالاستبدال
 لا يملك نصيب الشريك الجارية بالاستبدال والجارية مستغنية لصيرورة المالك مجبوسه عندها فباعتبار
 للضمان دام ولا النضر في اذ اسلمت ولا يحنف رحمه الله ان الميراث كان صادقا فيكون له الجارية للميراث
 وان كان له بالثمن له نصف الجارية فيقتضي نصف الجارية وشكنا في نصف ثلثي الميراث دون المشرك
 واذا كان له نصف الجارية كان نصيبه مستغنيا في حق فلا يكون له ولانه الاستسعى خلافا لما اقر على بايعه
 بالعق او اقر احد الشريكين على صاحبه بالعق لانه على تقدير الصدق لا يكون للمشرك شيء من الجارية وليف
 وان الاقرار باسمه الميراث بالنسبة وبذلك الثقل الاقرار على نفسه حتى ان اقر بنسبة صغير

كثير

لوحظ اذ عاده لنفسه لا يصح وان لانه الميراث في قول ابي حنيفة بالنقوم بالاحراز الا ان يصير ما لا
 متقوم بالاحراز ولا يكون متقوما قبله والادى في الاصل لم يكن ما لا لانه مخلوق لكون ما لا المال الا انه ما
 صح احرازه على فضل الثمن صار ما لا فاد استولاهم من حرر الاحراز على فضل الثمن وانما احرازها للنسب
 والاستمتاع بها احراز المنكوحات لا احراز المملوك فان الاحراز في حق النقوم يتعاقب على مضمونا وهذا لان
 سبب الحرمة محقق في الحال لان اضافة الولد الواحد الى واحد واحد منها على الحال لملل اتحاد النفسين
 على ما عرفت في حرمة المصاهرة واذا كان حرمة تحقق عليه ففسده اولى الا انه لم يظهر عمل هذا السبب في الحال
 في افاضة حصة العتق فظهر في حق سقوط النقوم بخلاف الميراث فان السبب غده انما يعقل بعد الموت فلهذا
 سقى النقوم في الحال وانتاع السعي فيه لتحقيق مقصوده وعلم ان يقال يعقل السبب في تحقيق العتق بعد
 الموت على ما هو الاصل في التعليقات ان يكون سببا عند وجود الشرط حتى يفي بقومته ولا يستحق الحرمة في
 الحال حتى امتنع بغيره ولا يلزم على هذا من الوجهان حواشي بيع عبد علق عقده بشرط اخروا الموت لو حرره
 الفرق بين علق العتق بالموت وبين سائر التعليقات من وجهين احدهما ان العلق للتمنع من الحر في الاصل
 على ما عرفت والمانع لا يصلح سببا وعلق العتق بالموت ليس بمنع الجارية اذ الموت لا يستطيع الانتفاع عنه
 والثاني ان هذا العلق بشرط ان لا يحال له جاز ان يعلق هذا العلق للعتق في وقته بحيث لا يمكن
 ابطاله البيع واما ام ولد النضر في اذ اسلمت فقد قضينا بشايتنا دفع الضرر من الحائزين بالقدر المألوف
 وبذلك الدابة لا يقتصر في جوده الى النقوم لان الدابة عقلم لانه باخر من ملكه ما يكتسبه وهو ملك المولى
 اذ العبد وما في يده لمولاه ولان بدل الدابة مقابل بفك الحجر واندر لسر مال متقوم على ان وجوب السعي به
 على ام ولد النضر في بعد اسلامها باعتبار ديانته فانما ما مودون بترك وما يدعون لاعتبار انما متقومه
 على الحقيقة فحافظنا وجوب الضمان على متلف عملا بديانته باق عتق احد العتدين
قول في المستحق الاول لخاف ان قيل ان النصف ما اصاب الثابت من الاجابة الثاني النصف الفارغ
 تصحح النصف بقدر الامكان كما في عقد الصرف قلنا لو صرف الحسن الى خلافة في عقد الصرف يلزم
 بطلان اصل العقد وهذا ان لم يصرف العتق الى نصفه الفارغ لم يطل اصل الاعاق ولا من مقصود العاقد من
 تصحيح تصرفه فانه ما كان من المراد من الاجابة الثاني الاخبار لا الاشياء على اعتبار ان يكون المراد
 بالاول هو الثابت فادام يتحقق بكونه فاصد الاشياء في الاجابة الثاني حرره على نصيبه شيوع الكلام **قول** في
 وفرد في الفرق وهو ان الاعاق عداى حنيفة رحمه الله تجري فالثابت اذ اصابه بالاجابة الاول نصف
 العتق ومعنى البعض عنده مائة نصيب جماعة بين المالك وبين العتق فادام احد ما حرر فيصير الاجابة الثاني

باعتبار

بل حال فان جرحه فبصدف الداخل نصفه واما الطلاق الاخر فالسابعة اذ الصامع بالاحجار الاول
نصف الطلاق طلق كما انصار جامعاً من المطلقة والمنكوحه فابداً احداً طالق فصيح هذا الاحجار من
وجه دون وجه فاجرحه سقوط نصف المهر في حال ولا تخرج سقوط شيء في حال فبصدف النصف
فصار الربع واما من الثانية والداخله فبصدف طر واحد منهما المهر وهذا على مذهب الحنفية رحمه الله
مستقيم للون الاعتاق متحرراً ولا يستقيم على اصل يوسف رحمه الله لان الاعتاق لا يجري عنده الطلاق
والفرق انه لو جرح شخص واحد متردد الحال من الحرمة والزوج المات فكون محلاً لانشاء الحق فامكن
ان يجعل الاحجار الثاني صحته في حق الداخل فبصدف نصف الحق في الطلاق لم يوجر شخص متردد
الحال من نوعاً منكونه ومنايه فكون الاحجار الثاني صحته من وجه دون وجه لا محالة ووفق اخر لهما ان
اللام الاول يعتبر تعليقاً في حق الداخل في حق حمل التعلق ووقع الحق بحمل التعلق اما المرأة
عن المهر لا يحتمل التعلق حتى لو قالت لزوجي ان فعلت كذا فانت بري من المهر لا يصح فاعتبر اللام بتخييرا
في حق هذا الحكم واداً اعتبر بتخيير اذن اللام الثاني متردد اقول **في المعنيين** يعني للمعنيين المذكورين
في التخيير فان بالاستيلاء لم يقع الحق من كل وجه في التخيير والاستيلاء اضراراً بانها الانفعال
الموتد في كل واحد منهما دلالة التخيير وذر التسليم في الهبة والصدقة ووقع اتفاقاً لانه لا يكون
ادخاً الا من العرض على البيع كذا في الانصاح والمعنى في البذل ان هذه الصفقات كلها استلزام المثلل
والاعتاق لانه الملاءمة ما يتوافق ليلون هذا بياناً دلالة والبيان في الصحيح صريحاً دلالة والبيان انما
من وجه ولا تصور الانشاء في المست فلهذا تعين الاخر للقول في احدها محلاً ما اذا استمر احد
العدلين وسمى لكل واحد منهما ثمناً وشرط الخيار لنفسه ثم مات احدهما تعين السع في الهلاك والحق
هنا تعين في العام والفرق انه حين اسروا احدهما على الهلاك تعين البيع فيه لتعذر رده مما مضى
فانما تعين للسع وهو محتمل لا مت وهو الوتعين الحق قد تعين بعد الموت لانه لا يشترط على الهلاك
لا يخرج عن حلية الحق وبعد الموت هو ليس بحل الحق فعين العايم ضرورة كذا في المبسوط **قول**
ثم يقال الحق غير بازل الى اخره هذا البيان ما ادعاه من حل الوطى لان الحلال ثابتاً فلو زال انما
يرور بالحق والعق المهر معلق بسط السان ولهذا المعنى لو قال العبد احدكما حرم شيئا فوقع
الحق على احدهما كان له ما للمولى او يقال ان كان نارا انما يبرأ في المنكر مظهر في حق فعل
تقبل السليق بالبيع ومحوه فاما الوطى لا يصادر في المعينة لا محالة ففي حق الوطى كانه غير بازل
فلم يكن سائلاً بخلاف الوطى لان العرض المطلق من وطى المنكوحات الولد الذي يحمي به الانسان يعني

فمن

المشهور

بعد موته وذلك لروايع تعاون الاثني على تربيته وهذا يدل على استيفاء ملاء النكاح في الموطوع
فلون بياناً بطلان الغرض فاما الغرض من وطى الحواشي فضا الشهوة وهو متوفر على هذا الوطى
بغيره الاخرى للحق او لم تعين حواش وطى احدي الاثني لو كان متعلقاً بان سائلاً بالاتفاق لانها
صارت لم ولد ولان وطى احدي امرايين انما جعل بياناً ضرورة حل الوطى ادخل الوطى في الحرمة خصوصاً بالنكاح
فالانكاح على الوطى يبرأ على انه لم يرد بها الاحجار الاول اما هنا حل الوطى لا يختص بملاك المهر ولا يقال لم يوجر
الحل هنا الاملاك الرقبة لانعدام النكاح من ضرورة انتفاء الملاء الرقبة انتفاء الحل لان ما كان طرفه طوبى الضرورة
يعتبر فيه الحمل لا الاحوال فان احادية المبيعة اذا ولدت لاقول من ستة اشهر فقطعت يد الولد واشترى الارش
ثم ادعى البايع نسب الولد بطل البيع وحل مخرجه الولد من الاصل وفي الارش سائلاً المسترعى ولا سبب في هذا الوضع
بملك الارش سوى ملك الرقبة ثم نظر الى الحمل لا الى الاحوال واذ لو اشترى الحواش فاحترق على الله سبحانه المحرم
تناوله ولم يثبت له حق الرجوع على البايع لان حرمة التناول يقبل الفصل عن زوال الملك في الحمل وان كان باعتبار
الحال لا يقبل الفصل فلا هنا حل الوطى مقصود بكونه مع الحق في الحمل فلا يكون من ضرورة حل وطى ما يعين الحق
في الاخرى **قول** دون الحواشيه وهذا لان النكاح ضرورة لانه ليس الا الاستماع والسكون والحلف والسكر
ليس محلاً قصداً وانما يصير محلاً باعتبار الدعوى والدعوى لم يوجر اليد والام كذا في عقنما ولو ادعت لا تعتبر
حتى لو كانت الحواشيه صغيرة تعق الحواشيه ايضا لانها كانت عاصرة عن الدعوى نفسها محل دعوى الام دعوى
بعضها نظراً لها وتكون مغيرة ايضا وليس فيه تحريم الفرج خصوصاً اذ لم يعرف لها باب ولا يقال بان الام اذا عقت
عققت البنات ضرورة وان كانت كبيرة لان شرط عتق الام ولادة الغلام او لا فادعت الام من شرط قبضت عتق
البنات ضمناً واما في شرطه فلا يشترط ادعواها لانا لانها ان عتق الام باعتبار وجود الشرط بل باعتبار
كون النكاح بلا عتق الى حنفية رحمه الله فيكون المولى تارداً لاسمها ويكون اقراراً عندها فحوزان يكون اقراراً بها
خبره بدور وجود الشرط **قول** لا توجب تحريم الفرج فان قيل اذا كانت هي اخذت من الرضاع قبلت الشهادة
على عقنما مع محررها وليس فيه تحريم الفرج قلت افيد معنى الزنا لان فعل المولى قبل الحق لا يلزمه المحرم وبعد الحق
يلزمه على ان الامه في انكار الحق تنهه لما لها من الخط في الصبي مع المولى ولا مغير بانها انما في انكاره فجعلت
كالمعينة وهذا الشهادة القائمة بالمال على الصبي مع اقرار الوصي وانما يقبل وان كانت الشهادة انما يقبل في حق
المنكر دون المقر الا ان اقراره مردود شرعاً فان منكره معنى فكذا انكاره من الامه لما كان مردوداً شرعاً الشهادة فصارت
مردودة تقدير **قول** استحسنانا والاستحسان وسمان احدها ان التدبير جئنا ووقع والعق في مرض الموت وصيه
واحكم الوصيه هو المولى لانه ثبت حقاله وعنده حلف معلوم وانما يجبر على البيان اذا انكر لان حق غيره يتعلق

عزله فجعل مدعيه لا يكون دعوى العبد شطآن جعل مدعيه عليه حتى يحجر على البيان توفير الخفين والثاني
 ان احبار الحق لاحد ما بعد الموت احبار لهما لانه ان جرب الحق لاحدهما في حال عجزه عن البيان فان احبا بالها فصح
 دعواها على ان الوصية مختل من الجماله ما لا يحتمل غيرها **باب ان الحلف بالحق قول**
 احبار عتق ووصيه وهذا لان قوله ملوكي فهو حرج احبار عتق وقوله بعد موتي وصيه والاصل في الوصيه
 ان ينصرف الما ووجز وقت موت الموصي كما ينصرف الما في جرد في الحال اذ اني وقت موته بدليل صحة الوصيه
 بالثالث ولم يزل له مال عند الوصيه ثم حصل له مال عند الموت ودر الواصي ثلث ماله فلا ماله لا ينظر الوصيه
 ولو انصرف الى ثلث ماله للحال ليطرأ الوصي بثلث مال معين فهلك حال المال ودر الوصيه لا ولا فلا ينصرف
 الى ولا يجوز قبل الموت سواء قبل الوصيه او بعدها والاصل في احبار العتق ان لا يصح الا في الملك او مضافا الى
 سبب المالا وقوله ملوكي ليس فيه اضافه الى المالا في المستقبل وانما هو اضافه الى ملك في الحال فلو صرفناه الى
 ما علة عند الموت فافق المعنى في باب الوصيه للحي احبار العتق صرفنا هذا الكلام الى المملوك للحال ليصح احبار
 العتق واذا انصرف الى المملوك للحال واحبار العتق بعد الموت وصيه فصار هو لا مدر في الحال اماما يملكه في
 المال فاما ان دخل تحت هذا الاحبار حكم الوصيه لا حكم احبار العتق لان الوصيه اضيفت الى مال مطلق لا الى عين
 مشار اليه والوصيه في مثل هذا ينصرف الى ما يملكه عند الموت وان كان المالا في الحال معزوما اذ الوصيه تصح بالمعزوم
 فدخل ما علة تحت هذا الاحبار حكم الوصيه لا حكم الاحبار ودخل ما يملكه للحال باعتبار الاحبار لا حكم الوصيه
 فلم يزل جمعنا من الحال والاستقبال بسبب واحد بل بسببين مختلفين فانه جابر واذا دخل ما يملك في المستقبل
 فانما ينعتق له سبب العتق عند الموت فيكون سببه قبل ذلك وهذا خلاف ما لو قال ملوكي في يوم حر بعد شهر فانه
 يعتق ما كان في يده وقت الشهر ولم يعق ما يملكه بعد الشهر وان بقي الى يوم الشهر لانه ليس فيه معنى الوصيه حتى
 يراي وقت يوم الشهر **باب العتق على جعل قول** في معاوضه انما فان قيل لا يمكن
 جعله معاوضه لان البذل والمبدل عند الاداء فله للمولى فلما ثبت عند الاداء معنى الدايه ثبت ما هو شرط
 صحته اقتضا وهو ان يصير العبد احق بالمودي سابقا على الاداء وصار للماتب على نفسه وماله اذ ادي بطل
 الدايه مما التسه قبل الدايه فانه يصير احق بالمال حتى ياديه فان قيل العبد المعلق عتقه باء المال لو
 صار احق بمكاسبه وجاز لا يرجع المولى عليه ثانيا اذ ادي من مال التسه قبل العتق كما في الماتب اذ ادي
 من مال التسه قبل الدايه قلت انما جعل المعلق معاوضه في الاتفا ضرورية دفع الغرور عن العبد حتى يحجر المولى
 على القبول والباب بالضرورية تنفذ قدرها فلا يظهر ان ياديه حتى يمنع المولى من الرجوع باسا
 اذ احل المودي مما التسه قبل العتق وان كان يظهر في حق جبر المولى على القبول ليزول العتق لان حصول

بالعقل

الاداء

الاداء من مال المولى لا يمنع صحة الاداء في حق حصول العتق المستحق بغير المولى فان مغضوا قول به يحجر
 على القبول وفي مسوط خواجه زاده رحمه الله انه لا يحجر على القبول لانه معنى الدايه عند التسه حيث
 انه عتق بمال اذ احل المولى وانما يعق باء جميع المال فاما ان جاز اجميعه لا يست معنى الدايه قول به كما اذا
 حظ البعض وادى الباقي ولا يلزم الماتب فانه يعق باء البعض وادى الباقي من بدل الدايه لان بدل الدايه واجب
 على الماتب ويعلق عتقه براءه فانه فاد حصل البراءه بالاداء والاصل حصل العتق وهما العتق يتعلق بوجوب
 الشرط والمعلق بالشرط عدم قبل وجوده والمال لا يحج على العبد لتحقيق الحق والاداء قول به يقتصر على
 المجلس وروي عن بشر بن الروسف رحمه الله انه لا يقتصر حكمه على المجلس بمنزله اذ اومتى حتى لو باعده ثم اشتراه
 ثم بقره يعق وان اشبع المالا من القبول اعتبارا بالحق بشرط الدخول وغيره والحوار ما بينا من اختصاص هذا
 المعلقين معنى المعاوضه خلافه اذ اومتى لانا خالفنا قضيه المعاوضه ثم دلالة اللفظ على عموم الاداء في
 الاصح قول به بعد الموت لاضافه الاحبار وهذا لانه انما يعتبر القبول عند نزول الاحبار كما لو قال انت حر عند
 علي ان يعتبر القبول في العتق حتى لو قبل قبل عي الغريم جاعدا ولم يقبل منه لا يعق واذا قبل بعد الموت ينبغي ان
 يعق لانه ينبغي على ملك الميت الحاجه واهليه الاعتاق بشرط حال اصداره هذا التصرف لا عند نزول الحراج المفق
 اذ اعلق عتق عبد بشرط ثم جرد الشرط والعبد في ملكه يعق ومن المتأخرين من قال ينبغي ان لا يعق ما لم يعقده
 الورثه لان عتقه لم يتعلق بمطلق الموت بل بالقبول بعد الموت وفي مثل هذا ما لم يعقده الورثه لا يعق كما اذا قال
 انت حر بعد موتي شهر او انت حر بعد موتي ان شئت والفرق المتأخرين ان زمان نزول الحراج المعلق باق في ملا المحزون
 بلا تردد وفي مسله الدار فجد الموت وهو سبب انتقال المالا من المورد الى الوارث فافترقا وهذا خلاف قوله
 انت حر علي الف لانه احبار التدبير في الحال فيكون القبول اليد في الحال ايضا قول به وجبت حصه ما سلم له
 فان قيل وجب ان لا يعق الامه قبل الفسخ لا في البيع فاسد فيها لانه بيع بالحصه من الامه لو قسم عليها وعلى
 منافع بعضها وان فاسد والفاصل لا يفيد الملك قبل القبض فيجوز ان لا ير البيع هنا في ضمن الاعتاق عند فسخ
 حكمه لما عرفت ان المقضي تبع للمقضي والبيع انما يفسد بالشرط الفاسد اذ اوضع قصدا الا ان هذا يشكل
 بما لو قال اعتق عبدك علي بالف درهم وطر من خر فانه قال في الدار هذا بيع فاسد وقال شمس الامه السرخسي ان
 الامه تنفع بعهده الاعتاق من هذا الوجه بصير فاصه نفسها اذ في قبض ولان اذ في القبض يلغى البيع الفاسد ولا
 يكتفى للهدى بالقبض مع الشيوع فيما احتمل التسميه ومع اتصال الثمار على روس الاشجار يلغى لوقوع الملك في البيع
 الفاسد دون الهدى فهذا يوضح الفرق **باب التدبير قول** في سائر التعليقات لانها
 للمنع عاده عن مباشره الشرط والمانع من الشرط مانع من الحكم المتعلق به والمانع من الحكم لا يكون سببا للحكم

فتعد اعتباره سببا قبل وجود الشرط وأمكن اعتباره سببا بعد الشرط للوثر المتصرف اهلا للسبب
 الزمان فليت سببا بعده ويطبق الحق للموت ليس المنع ولا يمكن تأخير السبب إلى زمان الشرط لانعدام الاهلية
 جليل فلهذا اقرنا على ان هذا التعليق الحق للموت وهذا لا يمكن لاحاله وان سبب الخلافه فهو هذا التعليق
 يكون مثلا للملك الخلافه في الحال في رقبه بعد موته على وجه يصير محجورا عن ابطاله جان الموت صار
 محجورا عن ابطال الخلافه الثابت للوارث بالموت بعد تحقق سببه وهو المرض وتقوي هذا السبب يكون هذه
 الخلافه في الحق الذي لا يحتمل الابطال بعد موته وكون الموت دائما لاحاله وهذا لا يحتمل الابطال بخلاف
 سائر الشروط لان دخول الدار وخروجها ليس بدار لاحاله والتعلق ان كان كحج الشجر فلا يسبب الخلافه
 قول ولان وصيه التبرير انما يصح للجد من حيث انه وصيه له برقبته لا من حيث انه تعليق بدار الذي يحق
 بعد الموت مع ان التعليق بدار الملك لا يصح قالوا ان هذا فانت حر والوصيه انما تحققت سببا للملك في الحال
 كما انك ان تصدق بداره غدا انما يصح سببا للحال حتى اذا عمل محجور ومتى انقضى سبب الحق انقضى لازما
 لا يمكن فسخه بالخروج نكاحا بالبيع **باب الاستيلاء** قول اعتقدا ولدها قاله
 عليه السلام لما ربه القبطيه لما ولدته ابراهيم رضي الله عنه وحدث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انما امه ولدت من سيدها في معتقه عن غيره منه صار بيان ان المراد بقوله اعتقدا ولدها اي
 اثبت هذا الحق الحريد قول ولان الحريد قد حصلت الى اخره وهذا لان المأين قد اخطأ تحت لامل المسير
 بينهما واليه اشار عمر رضي الله عنه في قوله وقد اخطأت لحوم لم يلحق من ودماء من يد ما بين ولم يرد به نفس
 الاختلاط بل ان الاستيلاء لو كان بالزنا لانصير ام ولده حين ملكها وانما اراد به ما ثبت سبب الاختلاط
 وهو حريد الولد للشرط ان يكون الولد منسوبا اليها بل ان المولي لو اعتق ما في بطن حماره ثبت لها حق
 الحق ولو كان ثبوت حق الحق لها باعتبار الاتصال بالولد الحر ثبت هنا وجبت لم تثبت ذل انه غير منسب علي
 هذا بل هو منسب على حريه حصلت بين الواطي والموطوء بواسطة الولد بل حصل الاتحاد بينهما لان اضافة الواحد
 الولد واحد منهما على سبيل المثال ليل اتحادها والحريه والاتحاد واحد منهما انما هو حريد الحريد لان هذا
 الاتحاد حلي غير حقيقي موجب حق الحريد لا حقيقته وبعد الانفصال ايضا في الحريد حقا لا حقيقته
 فاحر حرا من حلال ما بعد الموت ونفا الحريد حرا انما يكون علم حريه موده بشأن النسب والاصل في ثبات
 النسب هو الاب فان الولد ينسب الى ابيه والام تنسب اليه بواسطة الولد يقال ام ولده فلواتبنا هذا الحكم في
 جانبه احتجوا ان النسب اليها بواسطة الولد فيكون تغيير الحكم قول روايتان اخوان عن ابي يوسف
 ان كان يطاهام حصنها احرا وان يعتز ولا الوطى اذا وجد احتمال ان يكون الولد منه فلا ينفية بالشك وقال

معنى

لم

محمد رحمه الله احرا وان يعتز ولدها واستنتج عما اذا كان اعتقدا لان التزام النسب بالشك غير واجب لان
 يعتز الولد جلا يستتر به بالشك واعتق الام بعد موته جلا يستتر بالشك والظاهر ما قال ابو حنيفة رحمه الله
 لانه اذا وطئها ولم يعتز وحصنها فالظاهر ان الولد منه فيلزم ان يعتز واذا لم يحصر او عول فقل وقع
 الاحتمال فلا يلزم الاعتز بالشك لاني الايضاح قول **باب** امر يعتق حتى علم يعتق اذ الامر يجوز ان يراد
 به الحكم بما يجوز ان يراد الامر بالحكم في قوله تعالى وقضى ربك اي امر يدرك عليه ما روى عنه عليه السلام في رواية
 اخرى انه قال مستمتع بما اذ انما في حريه قول **باب** وما ليدام الولد حرا على ان يعتق عليه رحمه الله
 ان ما ليدام الولد غير متقوم عندنا فاجاز ان ما ليدام الولد متقوم في اعتقاد الذي فيك وما يعتق حرا في
 ما ليدام الحر والثاني ان ما ليدام الولد وان لم يكن متقومه ولكن ملله فيها معتق وقد اخبر عندها معنى من
 جهتها وهذا في لوجور الضمان والقصاص فانه ليس بمال متقوم ثم اذا حبس نصيب احد الشرطين يعفو صاحبه
 يلزم بدله ولم يبين مقدار قيمتها في الدار وقيل قيمتها ثلث قيمتها فانه وقيد المدبره ثلثا قيمتها فانه لان
 للمال في مملوكه لان منافع الاستعمال والاسترباح بالبيع وقضا حريته من ماله بوجه وبالدين يعلم من
 واحسن هذه المعاني وهو الاسترباح وبقي منفعتان والاستيلاء بعدم اثنان وبقي اصل فتوزع القيمة
 على ثلاث في الميسر قول **باب** نظيره يعني نظير ام الولد من الزنا الاخ من الزنا فانه يعتق عليه لان الاخ
 انما ينسب اليه بواسطة انسابه الى ابيه وتلك النسبه غير ثابتة بالزنا حتى لو كان الاخ لام عتق عليه لان
 وجوز الزنا في بعض النسخ فلان ام الولد انما نسبت الى الولد باعتبار نسبه الولد اليه وتلك النسبه غير ثابتة
 اذ كان من الزنا فلا يعتق عليه بخلاف الولد من الزنا لانه وان انعدم النسبه الى الزنا في شرعا وان وجد معنى
 اخر وهو الحريه حقيقه فاعدا لا تعلم بالزنا والانسان لا يستعمل الملك على حريه فلهذا يعتق على الزنا اذا
 ملكه قول **باب** حاربه ابناءه انما ذكر الحاربه ليتبين انما محل التملك حتى لو كانت مذبذبة او ام ولد الزنا حريه
 لا ينقل الى الاب بالعمه قد عوا به باطله ثم دعوة الاب انما يصح بشرط ان الحاربه في ملا الاب وقت العلوق
 ووقت الدعوة وان لا يخرج من ملا الاب فيما بين ذلك حتى يمتلئ استناد الملال الى ما قبل الاستيلاء قول **باب**
 وليس عليه عقرها فان قيل القتل انما ثبت ضرورة فصاح الاستيلاء فثبت سابقا عليه متقي ما وجد
 من فعل الوطى سابقا على العلوق في غير الملال فليس في حق العقول ان الاستيلاء عبارة عن جميع الفعل
 الذي حصل به الولد فلم يعتبر بعد الفعل مع اتحاد المطالب فقدم الملال على جملة الفعل فيقع الوطى
 في الملال قول **باب** ولو كان ميتا هذا اذا ولد بعد موت الاب فستد اسهر فصاعدا ولو كان قبل سته
 اسهر لا يثبت النسب من احد الشقين بان العلوق ان لا يولد له بعد في الاستيلاء قول **باب** قول الفرافه

جمع القاييف مع جملة تعرفون فاعلم تعرفون اولاد الناس بالنسبة تسكن الشافعي رحمه الله عما قالت عائشة
رضي الله عنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم واسأله عن السرور وقال اما ترى يا
عائشة عجز المرحوم يا سامة وزيد وهما نائمان تحت لحاف واحد فاعطيا رؤسهما وبرز اقرانهما فقال
هذه الاقدام بعضها من بعض فسرور رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول القاييف هذا على ان قوله محبة
في النسب وقلت ان قول القاييف رحمه بالغيب ودعوى عما استأثر الله بعلمه في قوله تعالى ويعلم ما في الارحام
ولا يرهان لم يبق قوله مع انه كان في قوله قد في المحضات ونسبة الاولاد الى غير الاباء ويجوز النسبة غيره
مغيب الا ترى ان الله تعالى حكم باللعان بين الزوجين عند نفي النسب ولم يامر بالرجوع الى قول القاييف واعتبار
النسبة وانما سر به عليه السلام لان القادر انواطعون في نسب اسامه ان زيد لا خلاف لو علموا وكانوا يعتقدون
ان عند القاييف علم ابد لا فدان قول القاييف في الطعن القادر فانما سر عليه السلام بهذا لان قول القاييف
محبة في النسب شرعا في المسوط **كتاب الايمان** قول في ثلاثه اضرب
بمعنى الميم بالله تعالى فان نفس الميم لم تحصر في الثلاثة واطلاق اسم الميم على العموس مجاز لان الميم عقل مشروع
وهذه ديرة محضه والرسامه مينا لان ارتداد هذه الديرة باستعمال صورة الميم كما سمي بيع الحر بيع الاستعمال
صورة البيع فيه والخلاف في معنى العموس انما ينشأ من الخلاف في محل الميم فحذف محل الميم الموحدة للكفارة خير
حتم الصدق والكذب وشرطه الحشم اذا احتل بزمه الكفارة خلفا عن البر الواجب بالميم لاحكام اصليا للميم
وعند السامعي رحمه الله محل الميم الموحدة للكفارة مطلقا وخبر وشرطه انعقاد الميم عن قصص واذا احتل بزمه
الكفارة حكم اصليا للميم حتى كان للميم غلبة حكام وجوب البر وجوب الكفارة قول في امر ماض ليس للتخصيص
فانه لو عمل الامر على الحال فهو عموس ايضا لقوله والله ما لهذا على من وهو عالم بوجوب البر في سماها في الدار كبره
والديرة ما جافها زاجر في الشرع مثل الحدود او اقترن بها بغير مثل ساما فانوا يعملون او يسر منقول عن الشيخ
العلامة رحمه الله الميم المعقودة في وجوب الحفظ على اربعة انواع نوع منها حجب تمام البر فيها وهو ان يعقل على
فعل الطاعة او الامتناع عن المعصية ونوع لا يجوز حفظها وهو ان يحلف على ترك طاعة او فعل معصية لقوله
عليه السلام من حلف ان يطيع الله تعالى فليطعه ومن حلف ان يعصى الله تعالى فلا يعصه ونوع تنجيز منه بين البر
والخبر والخبر خير من البر وهو ان يري غيرها خيرا منها على ما ورد به الخبر لانه امر وادوى حبان الامر
الذي ونوع يسوي فيه البر والخبر في الاباحه فتخير فيها وحفظ الميم اولي لظاهر قوله تعالى واحفظوا
وحفظ الميم يكون بعد وجوبها فعرفنا ان المراد حفظ البر كذا في شمس الائمة السرخسي قول في الا انه
علقه بالرجاء انما يقال في المواخره باللغو منصوص في كتاب الله تعالى والمنصوص مقطوع به فاعني بعليقه

الراجح

بالرجاء ان صورة من اللغو مختلف فيها بين العلماء فانما علق بالرجاء في المواخره باللغو في الصورة التي
ذكرها ولا غير معلوم بالنص قطعاً انما بعليقه بالرجاء قول في الناسي نقول عن الشيخ بزر الذين رحمه الله
النسيان في الميم ان يكون من هويا عن التلقظ انما تم بذكر ان يلفظ بالميم ناسيا فانه يكون مينا لوجوده حقيقة
وعلى ان يقال ان الناسي غير القاصد فان جرى على لسانه من غير قصد **باب ما يكون مينا وما لا يكون**
قول في لانه غير متعارف الاصل ان كل ما تعارفه العرب مينا ولم تدر الشريعة بالميم عند كان مينا وطل ما لم
تتعارف العرب مينا لا يكون مينا اهله طريقه الفقهاء ثم العرب لم تتعارف مينا بقوله ورحمة الله وعصيه
وسخطه وعلم الله وسكران القرآن كذا في شرح الطحاوي رحمه الله قول في حواشي عن الشيخ الامام اسجد
الزاهد انه لو نسي مينا لانه مطلقا ولم يدره مضافا الى الله تعالى فكون مينا كالحق والظاهر انه لا يكون مينا
لانه ذكر منكر واسما الله تعالى لهما معروفة فعلمنا ان لاله التكبر انه لم يدر اسم الله تعالى لان التكرار في اسم الله
تعالى لا يتصور اذ التكرار انما يكون فيما فيه التجرد قول في بقا الله فكون المعنى لبقا الله والبقا من صفات
الله تعالى يكون هو هذا اللفظ التيم بما هو منصوص القسم فحجب قسما بمنزلة قوله والله الباقي الا ترى انه لو قال
لغيره جعلت لهذا القيد لولا بالف درهم كان بيعا تصرحه بما هو مقصود البيع وجعل ذلك بمنزلة التصريح بالبيع
قول في على نذر او نذر الله ها هنا ادخ مساييل هو نذر مطلقا بان قال على نذر او نذر الله محسب فعليه كفارة
مير وهذا التزام كفارة الميم انما علة العبارة قال النووي صلى الله عليه وسلم من نذر نذرا ولم يسم فعليه كفارة
مير والثانية ان يقول على صوم يوم الجمعة مثلا فعليه الوفاة والثالثة ان يقول نذره بشرط والرابعة
ان يقول على نذر او نذر الله ان افعل كذا او لا افعل فهذا ساقط مينا ومن حجب الميم كذا والامام بزر
الذين قول في امن القول بوجوبه لغيره بجعله مينا فان قيل يشك بما اذا قال ان فعلت كذا فعلى غضب
الله او سخطه فانه لا يجعل مينا وان جعله علما على الغضب وعصب الله تعالى واجب الاختيار لان الغضب
قد تحقق بارتداد المخطووات التي هي من فروع الدين وحرمة هذه الاشياء مما احتمل التمسك والتبديل عقلا فلم يكن
في معنى حرمة الاسم فلا يجعل مينا **فصل** قول في باعتبار القيمة يعني نوي او لم يور وروي عن ابي يوسف
رحمة الله اذ لم ينو لا يجزى عن الطعام وقال في لا يجزى وان نوي لانه منصوص عليه فلا يصلح بلام الواوي
نصف صاع من تمر لا يجعل بلام عن الخطه لان الدار بمنزلة التبع وما يكون اصلا لا يكون سعاف في ذلك الباب
وقلت التمر لا يصلح بلام عن الخطه لونه اصلا ولو عينا شيئا واحدا من حيث المعنى ويصلح بلام من حيث
انما احسن فان المانع شبيهين فترجح المانع وفي النسبة مع الطعام ترجح الموجب للجواز لا خلاف
الجنسين ولا خلافا في المقصود قول في ما صار اصلا في بار لا يجعل تعاقبه قلنا لا يجعل الكسوة بلام

وهو
عن الكسرة حتى يصير بلا فيما صار أصلاً وانما جعلناه بدلاً في البسوط قولاً ولا جاز
للمعصية في صفة بمعنى فيما قلنا من محبت المير يلزم ارتداد نفوت البر يستلزم حرمة الاسم للمع الجاز وهو
العداوة ولا جاز لمعصية البر في هذه الايمان فكان الحث اولى من البر والمراد من المير في قوله عليه السلام
من حلف على غير محله وهو المحلوف عليه فان هذا الاطلاق اسم المحل على المحل او اطلاق اسم الكل على البعض
اذ المير ليس له من محلوف به ومحلوف عليه قولاً ليس باهل المير ولا يلزم استعماله في المظالم والخصوص
بانه مشروع في حقه لانه من اهل مقصود الاستحلال وهو النكول لا التوار ولا هو من اهل المير بالاطلاق
والعراق ولانه من اهل حكمها واما هذه المير موجهة التعظيم حرمة اسم الله تعالى والظاهر ليس من اهلها وبعد
الحث موجهة العداوة والظاهر ليس من اهلها قولاً وقد امكن اعماله يعني سلمنا ان تحريم الحلال ليس الى
الجهاد لما لا الحرم والمحل هو الله تعالى ولان اثبات الحرمة لغيره بمباشرة سببه وهو المير وسعد فادق
حلال الله على حرمان صار حراماً عن قدر ما جعل اليد من التحريم بالمير فيلزم قدر ما جعل اليد محرمة بالمير
فاد الاستباح مما حرمة بالمير يعني اقدم على دلال الفعل وعده بما حاشا وهو المراد بالاستباحة عليه فاد
عمن قولاً فيلزم في محبة وقال ملا رحمه الله يلزم حكم المير والذلل لان الاثر لها من حيث الله تعالى
فلا يعبر بذكر حكم اللام وان عاين رحمه الله يقول محذور الاستئذان وان كان مفضلاً لقوله تعالى واذكر ربك
اذ انسييت يعني اذ انسييت الاستئذان مفضلاً فاستثنى مفضلاً لانا في الحكم الاول ما روي في الثاني قوله
تعالى حتى تكفر رجاء غيره بين حكم التخليد بالروح الثاني بعد الطلقات الثلاث ولو صح الاستئذان المفضول لكان
للمطلين ان يستثنى اذ انهم فلا حاجة الى المحلل ومعنى قوله اذ انسييت اي اذ لم تذكر في اول كلامه فادكره في
اخر كلامه مفضلاً في البسوط باب المير في الدخول قولاً وقيل اذ انسييت الصفة
من اصحابنا من يقول هذا الجواب بناء على عرف اهل اللوف لان الصفة عند اسم البيت يسكنونه ومثله في بلادنا
يسمى كاشانه قال الامام ابو حاتم كانت المسئلة مشككة حتى دخلت اللوف فابتن صفافهم موبدة فعلمت
ان وضع المسئلة في عرفهم فاما الصفة في ديارنا لا يطلق عليه اسم البيت والصحاح ان الجواب محي على اطلاقه
لان البيت اسم لمسي مسقف من خلد من جانب واحد وهو مبنى للبيت به فده وهذا من جود في الصفة الا ان
من خلد او سمع من دخل البيوت المعروفة فان اسم البيت متناولاً فمحت بسنداه الا ان يوي البيوت دون
الصفاف قولاً اسم للعرصة يعني بعد ان كانت معجورة مبنية سقى الاسم عليها وان اتممت فاما العرصة
فلانها لا تسمى دار الاثري او الفاو والمزارع لا تسمى داراً قولاً الصفة في الحاضر لغو ولا يلزم على هذا
ما لو حلف ان لا ياكل من هذا الرطب فانه لم يحث بالاكل بعد ما صار ثملاً لان المحققين من اصحابنا قالوا ان الصفة

وهو
في المعين انما يكون لغو اذ لم تكن الصفة داعية الى المير حلف لا يعلم صاحب هذا الطيلسان او لا ياكل لحم
هذا الحمل والرطوبة تصلح داعية وبعض شرطوا ان لا يكون الصفة بطريق الشرط حتى لو قال ان دخلت هذه
المرأة والبدن هذه الدار في طالق اطلق ادخلت ماشية لانها درت بطريق الشرط وفيما نحن فيه اشار الى
غير نصف موعوبه وهو البناء والعمارة وانما عذر ذلك الوصف للعرصة فوجز ان يكون الوصف لغو انما اشار اليه
لان لا يكون من كونه بطريق الشرط ولا يصلح داعية الى المير ينزل الدخول في المير يكون وصف البناء معتبراً
حلف لا يعلم صاحب طيلسان او لا يعلم صبياً فقيد الثمن بالصفة المذكورة فيهما فان قيل قال محمد في ذاب
الودالة لو دخل رجل اشترى داراً فاستترى داراً اخرى يلزم المير ولو كانت الصفة في المنزلة معتبرة وجب ان لا
يلزم قلنا الصفة انما اعتبرت في المنكر من وجه والدار في الودالة تعرف من وجه لان الودالة بشر الدار
انما يصح بعد بيان الثمن والمحل فان قيل لو حلف لا يعلم رجلاً لا تقيد بصفة ما فوجز ان لا تقيد الدار بصفة
البناء انما قلنا صفة البناء معتبرة للدار فحاز ان يكون مراده حكم العرف والصفاف في الرجل متواحدة
وجميع الصفاف باسرها معتبرة للنضار وليس النضار اولى من البعض فلهذا افتراقا والسقف في البيت
عزله البناء في الدار اعتبر في المنزلة دون المير قولاً لها دوام وهذا لان الدوب والسلي واللبس
اعراض وانما قصير ممتدة باقية يتجدد امتاها فيكون الدوام ابتداء حقيقة فمحت الا ان معنى الاشتراك الخالص
فيصدق ولا محث بالثبات والدوام وهذا محذور الدخول حيث لا محث بالدوام لانه عبارة عن الانفصال
من الخارج الى الداخل وهذا لا يقبل الدوام والفاصل بين فعل ممتد وبين فعل لا يمتد ان كل فعل محتمل
اقتدار المرة به فهو ممتد وكل فعل لا محتمل لا يمتد لا يقال دخل يوماً وخرج يوماً ولا يقال
دخلت يوماً وليس يوماً وخرجت يوماً قولاً ولم يرد الرجوع اليها حيث هذا اذا كان الخلف في خذ يا فاما
اذا كان في عيال غيره او اياك امير اسلمن مع ابيد في دارة او كان الخلف امرأة خرج بنفسه ومترك فاشانه
فيه على نية عدم العود لم يحث لان ذلك السلي مضاف الى غيره فاعتبر سلونه فقط كذا ذكره صاحب
المخطط وقال صدر السمين رحمه الله في واقعاته هذا اذا اعتل المير بالعربية اما اذ انسييت بالفارسية
خرج بنفسه على نية عدم العود لم يحث وان كان لم يسفل متاعه وهو اختيار الفقهاء الى البيت وخالفه غيره
فلو منع من التحول ومنعوا متاعه وقهره واثقوه لم يحث لانه مسفل وليس يسفل ولو حلف بالليل تعدد الى
انفجار الصبح ولو اخذ في النقل سوا محل او لم يحل بان كان غنيا ففقد بنفسه ولم يستاجر المحل حتى بقي
في النقل ثم لم يحث اذا لم يعط ودل بان ينقل ما ينقل الناس اما اذا نقل لا ينقل الناس حث وذا اذا
كان في طلب منزل ولم يجد منزلاً حتى بقي في ذلك الدار اياماً لم يحث اذ لم يترك الطلب لانه لا يملكه التقا الامتعة

والطريق وأصله أن ما ليس بوسع العباد عادة فهو مستثنى عن الأمان قول **له ما نفي شيء منه وهذا**
لما عرفت من أصله أن الحكم إذا ثبت لعلة نفي سقاج من العلة وإن قلنا في العيص لا تخم ما بقي من العيص
وأما يصير خرا إذا قروا بالزبد وما قال الحكم في الزبوة سقاج من النصاب وإن قلنا إذا كان في طرفي
الحمل نأما وما قال في دار الإسلام لا يصير دار الحرب ما نفي مسلم وأحرارنا بالأمان الأول وقال بعض
المساح أنما استمر طر عن أبي حنيفة رحمه الله نقل الكل ما انفصل به السلي ما إذا لم يتصل ما لا انفصل به
السلي بالوتر والمكسدة وقطعة حصير في عينة قول **له** إذا هذا قال الفقيه أبو الليث رحمه الله
هذا إذا لم يسلم الدار أما إذا سلم الدار المستأجرة إلى صاحبها وإن كان هو والمتاع في السلة أو في
المسجد **باب النحر في الخروج والائتان** قول **له** بالامر لا يجوز الرضا بليل أن من امر أسانا
ناتلاف ماله فالتلف لم يضمن وإن أتلفه وصاحب المال سالت لا ينداه يضمن لأن فعله لم ينقل إلى صاحب المال
ولو أكرهه على الخروج فخرج بقدر ماله في الدار وأختلف المشايخ فيه قال بعضهم بحث لو جرد الخروج
وقال بعضهم لا بحث لأن فعله مضاف إلى المله وقال بعضهم أن المله الانتفاع عنه بحث وإن لم يملكه الانتفاع
لا بحث قول **له** بحث لو جرد الخروج هذا إذا خرج وجاور عمران المصروع دجج أما إذا رجع قبل أن
يحاور عمران المصر لا بحث قول **له** لأنه عبارة عن الروال قال الله تعالى إنما يريد الله ليهب علم الزجر أي
ليزيل ويستعمل استعمال الخروج يقال أخرجوه من دارهم فيقولون لا يزيلونهم وقال ابن زيد هب فيقال إلى
كذا لأنه يحمل معنى الايتان أيضا قال الله تعالى أخرجهم من دارهم فيقولون لا يزيلونهم وقال ابن زيد هب فيقال إلى
ينته وإن لم ينشأ كان بمنزلة الخروج في الأصح على ما ذكرنا قول **له** وإن غنى استطاعة القضاء والمراد
بأستطاعة القضاء القدرة الحقيقية التي يحركها الله تعالى في العبد مقدار الفعل الاختياري فإذا لم يأت
لم يوجر الاستطاعة فلم يثبت لأن الايتان بدون الاستطاعة الحقيقية لا يتصور لأنه يقارن الفعل ولا يتقدم
جامع مذهب أهل السنة والجماعة قول **له** المستثنى خروج مقرون بالأذن أصله أن المله في النفي
تعم وإن الفعل يقتضي المصدر وإن المستثنى من جنس المستثنى منه وإن البال لا يصاق مقتضى ملصقا به
فصار نقدره لا يخرج أمره الآخر جاملصقا بآدني فإلم بل ملصقا بآدني من خروجهما في داخل تحت الخطر
العام خلاف قوله إلا أن أدن لا لأن مع الفعل معنى المصدر فصار نقدره الآدني ولا عمل استثناء
لعدم المجامسة ولا عمل نقدره الخروج فأنك لو قلت الآخر جأ أن أدن لا خروج جأ أدني كان ذلكا محلا محلا
محاذرا عن الغاية لأن الاستثناء بأس الغاية فإن حكم المصدر انتهى بالمستثناء انتهى الغاية قول **له**
عين فور معنى تعلق البحث بوجوب الفعل في الحال وتفرغ أبو حنيفة رحمه الله به ولم يستفد أحد في هذا وقالوا

قل هذا اليمير نوعان مودع لا يفعل كذا وموقته لا يفعل اليوم وخرج وقال أبو حنيفة رحمه الله نوعا
بالأمر مودع لفظا موقته معنى وإنما استخرج هذا من أفعال الصحابة رضي الله عنهم فإن جابر بن عبد الله وأبيه
رحمهما إلى نصرة رجل خلفا أن لا ينصرا ثم نصرا بعد ذلك ولم يحتسبا **باب اليمير في الأكل والشرب**
قول **له** أكله أكل البسر والطيب الأري أنه لو مير ذلك القدر وأكله بحث وإن كان قليلا لما الله مقصود في
الأكل ما إذا أكلها ما أكله بحث علف ما قال والله لا أشرب المايح فخطبه بالماء والماء غلب لم بحث لأنه صار
في معنى المستعمل لما عرفت أن المغلوب بمنزلة المعرور وأما هنا ما كان منه رطبا أو سرا فهو معين ولا يقال
أن المغلوب صار مستملا إذا مضى ما أكله لأنه بمنزلة طعم كل واحد منهما فلم يصير مستملا قول **له** بحث
في شحم الظاهر أحلف المشايخ رحمه الله في تغيير محل النزاع قال بعضهم الخلاف في اللحم السمير على الظاهر
وقال بعضهم الخلاف في الشحم المتصل بالظاهر من الداخل فإن كان الخلاف في اللحم السمير فلهذا أبو حنيفة رحمه
الظاهر وإن كان الخلاف في الشحم المتصل فلا يهنا فيه الظاهر وقد رسمت الأئمة السرخسي رحمه الله إذا حلف لا
يسرى شحم الأخت شحم الظاهر في قولهم جميعا إذا في الجامع لقاضي خان وبان لا بحث في فصل الشر لا يدل
على أنه ليس شحم عندها لأن الشر لا يتم إلا بالمبايع وباع شحم الظاهر يسمى لحاما لا شحاما بخلاف الأكل عند هالان
الأطيم بالأكل وحده وشحم الظاهر شحم عندها فقد أكل الشحم بحث الأري أن من حلف لا يسرى طعاما فاشترى
لم بحث لأن بايعه يسمى لحاما ولو حلف لا يأكل طعاما بحث ما أكل اللحم لأن الأكل يتم بالأكل وحده ومن حلف لا يسرى
حديدا فاشترى دعاما حديد لم بحث لأن بايعه يسمى زبدا إذا حلف لا يسرى حديد فاشترى دعاما بحث
لأن السريه وحده ومن المتأخرين من قال فصل الشر أعلى الخلاف وهو اختيار صاحب الدار قول **له** حقيقة
مستعملة فوجب أن لا يصار إلى المجاز بما لو حلف لا يأكل من هذا العنب لا بحث ما لم يبيده أو حلف لا يأكل من هذه
الشاة لا بحث ما لم يشها وكذا لو حلف لا يسلح امرأة أو أمته لا بحث بالعقد وهذا الخلاف فيما إذا لم ينوشيا
أما إذا نوي الحبر أو أكلها قصما فهو على ما نوي إذا قال قاضي خان والحوار أبو حنيفة رحمه الله عن قولها أن
الحاز متعارف هنا أن التعارف في الخطه المطلقة لا في هذه الخطه معاني هذا إذا حلف لا يأكل الخطه عجب
أن لا بحث ما لم الخطه عندهم جميعا إذا ذكره شيخ الإسلام خواهر زاده على أن الحقيقة إذا كانت مستعملة كان
متعارفا في الجملة فشارك الحقيقة الحاز في التعارف والحاز لا يشارك الحقيقة في أصل الوضع وجوب
أضراف الفهم إليه عند الاطلاع فكانت الحقيقة أولى قول **له** فوجب قصور في معنى التلف وهذا لأن
الفائدة اسم لما نوي بغيره أصلا من وجه من حيث أنه يصلح للعدا والدين ولا يتناول اسم الفائدة لأن جملة
الإضافة فيه أو حيث قصور في معناه فلا يتناول اسم السبع ولا يتناول اسم اللحم السمير وما لا يتناول

الخلاف

الاسم المنبذ عن حال مساه القاصر والجم لا يتناول السبل والمثل لا يتناول الملائك ولهذا كان الياس منها من
القول كالتسويق والتميز من الواصل الى الزمان فانه يلقى في القدر على ان الله تعالى عطف الرطب والرماد على الفانده
في قوله فاما فانه وخل ورماد وعطف الفانده على العبد وقوله تعالى وجاء عتبا الانية والاصل في العطف
الغايه خصوصاً في زمان المنه فانه لا يلبس في بعده بجاذبين في موضع الامتنان وان نوي هذه الاشياء بحث
في عينه لانه يسمى فانه وان كان ناقصاً في معنى الفانده فالنوي في السبل في عينه لساناً لمحا قول في النسخه
في الاختلاف وهذا الان اذ ادم من الموارده وهي الموافقه والابان يصير مع الخبر شي واحداً فمعه ويقوم به
والبعده حقيقه بالاختلاف وحما بان لا يوطئ الاستعجال والخبر والادام على الصفة مراد منه الميم وهو حقيقه
فلا يكون المتنازع منه مراداً لانه محاذ وهذا الميم المطلق لا يحذف فيه الحالف الا باستيفان صفات يعرض بها
الميم والادام حقيقه ما ذكرنا فاما ما يوطئ بنفسه ويضع موضع الخبر ويتصلع ابتداءه من غير ان يكون باعاً
بحل معنى الادام في قصار هذه الاشياء بمنزلة المحار من حقيقه في استحقاق هذا الاسم قول في على ما تقر
منه معنى السحر ما خور من السحر وان اسم اخر الليل قبل طلوع الفجر كان مصف الليل في زمان السحر فيطلق
عليه اسم السحر قول في والمقتضى لا يعم له ولا يقال انه مدلول المدلول لان دلالة اللفظ ما يكون اللفظ
بالمعنى اللغوي يتناول له لا اللفظ فقلنا ان حرمه الضرر يتناول قول في تعالى ولا تقل لها ان معناه اللغوي
لان اللفظ لان التانيق ليس بضر لفظاً ولان معنى التانيق الذي في المعنى يتناول الضرر والشم وهذا
المدلول وهو اللبس واللبس معناه اللغوي لا يتناول الثوب لان اللبس عرض والثوب عين وروي عن ابي يوسف
رحمه الله انه يصرف في بانه لان محل الفعل مفهوم من هذا الفعل فوجه ظاهر الرواية ان فيه تخصيص اللفظ
له لا يصح فالسبح الامام المعروف ومحاوره رحمه الله في هذا الذي ان من قال ان الله تعالى يعلم موسى كسر
وان قال غيبته في هذا الزمان لما انه نوي بالاحتمال اللفظ والاصل فيه عندنا انه منى في الفعل ونوي
التخصيص في المعنوي شبه التخصيص في الملبوس والمطعم والمشروب فمسئله الدار لا يصح بینه ولا النوي
تخصيص الحال بان يقول لرجل وهو قائم والله لا الهه ونوي حاله قائمه لا يصح الا ان يقول في عينه لا الهه هذا
الرجل القائم ولا النوي تخصيص الصفة بان يقول لا تزوج امرأه ونوي توفيقه او ضرره لغت بینه ولا نوي
عجبه او حشيه علم بینه فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوي التخصيص بالجنس وذلك في لفظه لا في المبسوط
قول في فرق بين المطلق والمقيّد اعلم انهم في قوا بين المطلق والمقيّد غير ان ابا يوسف رحمه الله فرق بينهما في
نحو الخبر وما خور فقال في المطلق ينجز الخبر بما فرغ من الميم في الموقت باليوم ما خور الخبر الى اخر اليوم وهما
فرقا ايضا بينهما في الخبر وعدمه لكن في صورة واحدة وهو ما اذا كان الما موجوداً وقت الميم ثم اهرق فقال لا

في المطلق بحث وفي الموقت باليوم لا بحث وجه الفرق لا يوسف رحمه الله ان في الميم المطلق خبر البر ما فرغ
من الميم والباقي للتوسع ولا بحث الفعل الا في اخر الوقت وان قيل التوقيت انما يكون للتوسع ان لو وجب
الفعل عليه في الحال لولا ان الوقت وليس كذلك فان من عطف ميمه على الفعل مطلقاً بحث عليه في اخر عمره كما في
قوله لياتين البصره فيكون الباقي على هذا التضييق لا للتوسع قلنا انما ينسب اخر العمر في فعل من يجرى حقيقه كما
في قوله لياتين البصره وهذا معقول من ذلك لانه لا يجرى شر الما المعزوم فلا فائدة في الانتظار في الفعل في الحال
ووجه الفرق لها لا لان في المطلق خبر البر ما فرغ من الميم ففوان المحلوف عليه بعد وجوب البر لا يمنع البحث
كما اذا مان الحالف والماباق واما في الوقت خبر البر في اخر الوقت لا يعرف ان الميم منى عقول على فعل لا
معد مضام الى وقت تعيين الخبر الاخير للزوم الفعل ولا بحث في ذلك الفعل المحلوف عليه قبل ذلك الوقت صار
ظرفاً له لا معياراً فليكن في زمن ذلك الوقت وتعين اخره بصلوة الظاهر في وقت الظاهر تعيين في اخر الوقت للزوم
الفعل حتى لو مان قبل اخر الوقت لا شيء عليه فذلك لانه اذا مان الحالف قبل اخر الوقت لا بحث بالاجماع وكذا اذا
هلك المحلوف عليه قبل اخر الوقت لا بحث في الحال بالاجماع انما الحالف في الحث بعد مضي الوقت
علاى يوسف رحمه الله بحث وعندها لا بحث واذا ثبت ان البر يجب في اخر الوقت في الموقت وعند ذلك لم يبق
محلوه البر لا فائدة لما قبل ذلك فلا يلزم البر ويطلب الميم فان قبل بغي ان سقى الميم ولا يسطل لان اعاده ذلك
الما مقدور وعقد الميم ابتداء على تلك القدرة خارجاً اذا حلف ليقبل هذا المحرّدها فاولى ان سقى المعقود
على تلك القدرة فلما ابتداء الميم انعقدت على الثور على الممان في الظاهر وعند الادارة ما بقي ذلك الملمر يمكن
فلا سقى الميم على خلاف ما انعقدت لاما مسله المحرّ الميم انعقدت ابتداء على القدرة في الحمله لا على الزمان
الظاهر قول في ما اذا مان الحالف يعني اذا مان الحالف قبل تحقيق البر فانه بحث وبحر العادة خلفا عن
البر الحلم العجز الثابت عادة وان كان البر متصوراً باعادة الحجومه فذلك لانه بعد الفراغ عن الميم وجران بحث
بالعجز الثابت عادة وبحر العادة وان كان البر متصوراً باعادة الما فان قيل العجز من حيث العادة عقيب الميم
لما كان يرفع الممان والعجز المتعارف للميم اولى ان يمنحهما من الاعتقاد لان المنع اسهل من الرفع فلما انما تغاير العجزان
حازان لكون الطاري رافعا والمقارن غير مانع بالسمع الغافي عجزه عن الصوم لا يمنع وجوب الصوم عليه ثم
عجزه يرفع الواجب حتى ينتقل الى الفدا ولا التزوج امرأه بغير اذن مولاهما انعقد النكاح ولا يكون حق
المولى مانعاً من الاعتقاد فاذا اشتوها من عمل له وطيمما يصير حق المشتري رافعا لذلك العقد ولا يعمل الاجارة
لما عرف ان الحل المار اذا طرأ على حل موقوف انطله فان قيل اذا حلف ليقبل فلا وهو عالم بموته انعقد
بمينه على حياته محدث فله باحسان الله تعالى لم لا يعقد الميم في مسله الكور على ما علق الله تعالى في الثور بعد

المير فلان الله تعالى لو خلق الما في الكون لم يزل هذا الما مخلوقا عليه اذا مخلوق عليه هو الما الذي في النور
وقت المير خلاف مسألة القتل فان الله تعالى لو خلق الحيوة في الميت الغلابي كان فلا يبعثه ولهذا لا فرق في
مسألة النور من ان يكون الما بغير الما في النور او لم يكن الما وقت المير في الصحاح من الخواب فان قيل هلا قل
مبينه فانه قال لا يشترط الما الذي في هذا النور ان يخلق فيه ما في مسألة القتل ان كان عالما بموته فلنا ان قوله
لا يشترط الما الذي في هذا النور عبارة عن وجوده كانه اشار والاشارة الى المعزوم لا يصح واذا كان هذا عبارة عن
الموجود يعتبر بالنور عليه ولو فرض عليه وقال لا يشترط الما الموجود في هذا النور ان يخلق لا يستقيم ويكون
وصفا منه للشي الواحد بالوجود والعدم فلا يثبت اقتضاها ما في مسألة القتل لو فرض عليه وقال لا يخلق فلانا ان
عبارة الله الحيوة ان مستقيما واملن اسانده اقضاء **باب القسمة في اللام** **قول** عرفنا
وشرعا فان من قوله عليه السلام ان صلواتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس لانهم من ذكركم القراءة في الصلوة
على انه وان كان كلاما حقيقته لا يصار مستندي عن مبيته بدلالة الحال لان الخالف يقتضي مبيته البرودون
الحث والقراءة في الصلوة لا بد منها فلم يصح مستندي عن مبيته لا يعمد البرود فارق القراءة خارج الصلوة
قول اللام لا يمتد فان قيل اللام عند الضرر قلنا اللام عرض والعرض لا يقبل الامتداد بدلالة وانما
جعل من امتداد امثاله الجلس والوقوف والركوب وغير ذلك لان الثاني مثل الاول صورة ومعنى فحمل
كما العين الممتد واما اللام الثاني يفيد غير ما يفيد الاول فلم يستقم القول فيه بتجديد الامثال **قول** لا يمتد
غايه لان الان اذا دخل على ما يتوقف بواحدة الغايه قال الله تعالى لا يدخلون البيوت النبي الان يوزن لهم
والمير مما يتوقف خلاف قوله انت طالق الان يقدم فلان صار يتقدمه ان لم يقدم فلا حتى لو قدم فلا لا
تطلق وان كان قبل القدم وطلقت لان كلمة الاستئنا حقيقته وبين الغايه مما سببه من حيث ان حكم ما قبل
الغايه مخالف حكم ما بعدها اما ان حكم ما قبل الاستئنا مخالف ما بعده فان تعدد جملة على الاستئنا ينظر ان
دخل على ما يتوقف حمل على الغايه في مسألة الداء وان دخل على ما يتوقف بالطلاق حمل على الشرط لان
من الاستئنا والشرط مناسبه ايضا من حيث ان حكم ما قبل الشرط مخالف حكم ما بعده الان مناسبه الغايه
الشرط في الاستئنا حكم اللام ثابت في المستئنا منه في الحال ويدل على ذلك ما في المعنى قبل وجود الغايه
اما في الشرط لا حكم اللام قبل وجود الشرط فليدل على الشرط ما لم يتعد جملة على الغايه وانما جعل محاراجا عن
اشتراط عدم القدم لما بين استئنا الشيء واشتراط عدمه من المشايعة فان الشيء اذا استئنا عن حكم فلا الحجة لا
ثبت عند وجوده وانما يثبت عند عدمه فيجعل استئنا القدم محاراجا عن اشتراط عدم القدم **قوله** فانه قال
انت طالق لم يقدم فلان **قول** لا يمتد بالادنى والقدم معنى المنوع باليمين كلام ينهي معناه بالادنى والقدم

وبينه

وبعد امامات فلان لم يتو اللام هذه الصفة متصور الوجوه فسقط التمسح في مسألة النور **قول** والدرع
لمعنى في المضاف اليه غير ظاهر محلا وما تقدم وقوله محلا وما تقدم حمل جميع احدهما ان الداعي لمعنى في المضاف
اليه غير ظاهر لان المرأة والصدق جميعا غير مبيح لغيره بل مبيح لغيره فادرجع من الاشارة والاضافة بغير العهر لغيره
اذ لو كان العهران لغيره لا يقتصر على الاضافة فان الداعي لمعنى في المضاف اليه غير ظاهر محلا والمضاف لان
الداعي فيه ظاهر ولما ذكرنا وهو المراد بقوله ما تقدم والوجه الثاني ان الداعي لمعنى في المضاف اليه غير ظاهر في
اضافة النسبة والمرأة والصدق لان المرأة والصدق من اهل ان يعادى لهما لان الحر من اهل ان يعادى لهما
وقد ثبت الاشارة الى المضاف على ان الداعي الى المير عطف الحقة من جهة كانت الاضافة هنا للتعريف وهذا
خلاف ما تقدم من اضافة المملوك الى المالك لان المملوك ليس من اهل ان يعادى لهما فانه الداعي لمعنى في المضاف
الده لا محالة وقد عرفت وهذه العبارة في الشيخ بغير ان يتخذ في نفسه وشبهها على الخاشي لصاحب اللام وللزاملين
صحيح المير يهدى من جميع فلا حاجة الى التعبير **قوله** هو الصحيح قال بعضهم الدهر
العرف باللام لا يبدى بالمدى عنه وانما قال ابو حمزة رحمه الله لا ادري احتشاما لقوله عليه السلام لا
تسبوا الدهر فان الدهر هو الدهر وتاويل الحديث ان العرب كانوا يسمون الدهر هو المملك على ما قال الله تعالى
وما يهلكها الا الدهر وكانوا يسمون الدهر والشيء الذي عليه وسلم قال لا تسبوا مفعلا الخلق ومفاهيم بان الله هو
المملك الا انه مع هذا احتشم وحفظ لسانه عن الكلام في الدهر والصحيح انه انما قال لا ادري في المنكر لاني المير
فان الدهر المعروف عبارة عن اللبد وانما توقف في المنكر لانه وجد استعمال الناس مختلفا فيه فلا تقف على مراد
المتكلم عند الاطلاق والسوقف عند تعارض الادلة وترك الترجيح من غير دليل لا يكون الامر في العلم والورع
والاحتياط ولهذا اسيل النبي صلى الله عليه وسلم عن افضل البقاع فقال لا ادري حتى اسال جبريل عليه السلام
فسال جبريل عليه السلام فقال لا ادري حتى اسال في فقال فذهب وجاء وقال سالت في فقال جل جلاله
خير البقاع المساجد وخير اهلها اولئك وخلاوا خرم حرمها واهلها الخرم حرمها واهلها حرمها **قوله**
عشرة لان اسم الايام ينهي بالعشرة فان في العشرة سمي اياما مطلقا ومقرونا بالعدد يقال ثمانية ايام وعشرة
ايام فاذا جاوز العشرة لا يسمى اياما مقرونا بالعدد يقال احد عشر يوما ولا يقال احد عشر اياما فثبت ان معهود
الايام عشرة وذلك الخواب علة في الجمع والسير انه يصرف الى العشرة لان العشرة معهود للفظ الايام ومحوها
لانها التي ما تطلق عليه صيغة الجمع فادخل فيه لانه العرف تناول ما هو الاكثر حملا على الاستعارة وهذا
لان الخط من الايام عشرة والاقول ثلاثة والخط من الايام عشرة من الخاص والاصل في العام هو العموم ما لم يسم
الدليل على الخصوص فيحمل على الكل ما لم يسم الدليل على الاقل فان الصرف الى يعرف هذا المعهود او لم يعرف

التي تعرف الاسبوع فان الاسبوع ينقسم بايامها بالاسبوع واللام انما دخلت على الايام والصرف الي
تعريفها وانفسها اولى فان قيل انما تنقسم الايام الى عشرة اجزاء فمقر ونه بالعدل لا مطلقه قال
الله تعالى في الايام نواولها لا يراد بها العشرة فصر على ايامها والايام هنا دون مطلقه عن العدل فلب اسم
الجمع للعشرة وما دونها الى الثلاثة حصصه حالي الاطلاق واقتضاه بالعدل وهو اسم لما زاد على العشرة
عند الاطلاق لا عند الاقتران بالعدل والاسم متى كان اسما للشيء في جميع الاحوال كان اثبت مما هو اسم له في
حال دون حال ولان الزيادة على العشرة ايام عند الاطلاق وتوهم عند اقتضائه بالعدل فلم يدخل تحت الايام التي
هي اسم جنس من وجه فان قيل ادخل في الزوج النساء والاشياء العبد لا يصرف الى العشرة بل الى
الواحد قلنا الفرق بين جمع الايمان من وجهين احدهما انه بعد الصرف الى واحد الخمسة وجمع
الايمان يصرف الى الاخرى لا محالة وبما ان كان معنى الجمع لو كان معينا في جميع الاعيان فالحق في الوجود
مفتقر الى دلالة الفعل في كل فرد من افراد الاعيان بخلاف جمع الايمان لان الحق في وجوده غير مفتقر الى وجود
دلالة الفعل في كل فرد من افراد الايمان بل لا بد من حلف لانهم ايام تحت طهره في يوم منها ولو
حلف لا يشترى عشرة انوات لم تحت شرائ ثوب واحد والثاني ان في سائر جموع الاعيان لو بقي معنى الجمع
وصرف حلال اللفظ الى عدل من الاعمال بقي جمعا مستكرا فيبطل حرف التعريف حينئذ بخلاف جمع الايمان لانه
تعيين ما يلى وقت الحلف من الزمان فلا يكون منكرا فامل العمل بحقيقة التعريف مع تمام معنى الجمع من كل
وجه وانما في الضرورة الداعية الى سقوط اعتبار الجمع ثم عدلها في الجمع والسبب في صرفه الى العشرة
في قوله لا تزوج النساء اسم يصرف الى جميع نساء العالم لان مقصوده من الممنوع الزوج وحده ليس في
وسعه فلا يمنع نفسه عنه وهذا الوجه على منع نفسه عن التكلم مرة عمدة تحت طهره واحل فقيد الممنوع فابره
فاقره وقول لا تلهن ما يتينا ولد اسم الايام وهذا الالام ذكر النثرة تبين انه لم يرد به اقل الجمع وليس بعض
الاعداد فوق الثلاث ياولي من البعض فصرف الى المعهود بلفظ الايام قول لا يدر بلفظ الفرد دون الجمع
بمعنى بلفظ الفارسية لا تفاوت بين ما فوق العشرة وما تحتها فانه يقال زرة وريادة رور فام يصرف
لفظ الجمع الى العشرة ولا دلالة العربية في الحاصل ان احصاه رحمه الله انما يصرف الايام الى العشرة
باعتبار ان العشرة اقصى ما ينطلق عليه اسم الجمع وهذا عدم في الفارسية م
باب الممنوع في العتق والطلاق قول لا اسم الولد تقيد بوصف الحيوة تصحها الظاهر
العاقلة اذ لو لم تقيد بالحيوة صار لغوا فصار ما لو قال ان ضرورية فلا تقيد بضرورية حيا تصحها للشروط
اذ معنى الضرر وهو الايام بعد الموت لا يحقق بخلاف ما اذا كان الحرف اطلاقا او حرمانا الولد لانه لا

لا

يصلح مقيد او بخلافه قال ان اشترى عبد فهو حر فاشترى عبد الغيرة احملة عليه ولم تقيد عليه
بالشر النفس لان المشتري الغيرة محل الاعتناق وان كان لا ينقل الا باجارة المالا ولا يحتاج الى السبق ليعيد
قول لا وحده في الحال لانه لا يولد وحده يقتضي التوحد والانفراد في الفعل المقرون به وانقطع مشاركة
غيره اياه حال تملكه الا ترى انه لا يستقيم ان يقال في الدار رجل وحده اذا كان معه غيره حال تملكه في الدار
وبالتالي سائر في هذا الوصف معقول ما لو قال اول عبد اشترى به بالدرهم فهو حر فاشترى عبد بالدرهم ثم اشترى
عبد بالدرهم عتق الثاني اما في مسله الاولى اضاف العتق الى اول عبد اشترى به ولم تستعرض نصفه العقد في اعي
الانفراد في دار العبد لا في نصفه العقد فلهذا لم ينعق الا ترى انه لو قال ما في الدار واحد وفيها رجلان كان
حاذيا لو قال ما في الدار رجل وحده وفيها رجلان كان صادقا ولو اشترى عبد ونصف عبد عتق لان
للاول اسم لفرد سائق لا يشترط له غيره من جنسه ونصف العبد ليس بعبد فلو ان العبد فردا سابقا لا يشترط له
عبد اخر معقول بخلاف العبد من لانه اشترى الفرد به فلم ينعق واحد منهما بخلاف ما لو قال اول كرام ملك
فهو هري فاشترى كراما ونصف كرامه لا يحجب عليه التصديق لا تنقلا الفرد به في الكرام لان الدرام
لا يعين تغييرا وهو لا ينعين لم احمد نصف الكرامه بخلاف العبد لانه معين قول لا كان الشرط
محققا عند الموت الى اخرى وهذا لان الاخرى انما ثبتت بعلم شرائ اخرى وصار دانه قال ان لم اشتر
عبد اخر والثاني ح ولو قال لا ينعق عند الموت فكذا هنا ولا في حصه رحمه الله ان الثاني اخر الوتد
فردا لاحقا لا يشترط له غيره من جنسه وانما يبطل عنه نصفه الاخرى بشرائه اخرى فادام المشتري
كان اخر من وقت الشرائ ما لو قال لامرته اذا حاضت فالتق فارت الدم فان استمر لانه ايام حكمه لو وقع
الطلاق من حين حاضت فقوله ان الحق يتعلق بعلم شرائ اخرى قلنا لا دلالة لانه لم يجعل هذا شرطا
صريح ولا دلالة لم يجعل شرطا بلا علامه على ثبوت الحكم واستمرار الدم في الحوض فاذا وجد العلامه
ثبت الحكم سابقا على وجود العلامه على ما هو الحكم في العلامه لانه معروف لا يوجد الحكم عنده فثبت
العلامه شرطا لعلمنا بوجود الحكم وشرطه سابقا فدان الموت مع فالوجود شرط الاخرى من زمان الشراء
فيستند الحكم في مسله الحوض قول لا ولما الشرائ شرطه ولا يقال بان قوله فهو حر انما يصير علة
عند الشراء اذا المعلق بالشرط صار علة عند وجود الشرط محقق فان الشبه بطله العتق لان الاهلية
يشترط وقت الممنوع لا عند وجود الشرط حتى لو حجب الممنوع ووجد الشرط ثبت الحكم عليه وان لم
يلزم من اهله فدلالة الشبه بشرط وقت الممنوع قول لا جعل نفس الشراء عتقا لانه ذكر الاعتناق
حرف الفاعل عتق الشراء والفعل اذا ذكر عقيب فعل آخر فان الثاني عن الاول يقال سقاء فارواه

وماه فقتله ضربه فاجعه والمعنى في ذلك ان العتق في القريب يتعلق بالقرابة والملا والواحد منها
 تأثير في الصلاة اما القرابة فلا في صلة الرحم واجبه واما الملا فلا في صلة لاجل ملا النصاب والحكم
 اذا تعلق بعله هو وان وصغير نصاب الحكم الى اخرها وجوز الوضع المن الاخير في السفينة نصاب العرق
 اليه والملا اخرها وجوز انها في نصاب العتق اليه فان شر القريب اعتنا قول **له** يستحق بالاستيلاء
 يحصل العتق بشيئين الاستيلاء وقوله انت حرة مضاف العتق الى كل واحد منها واختلفت الاضافة الى
 المهر بخلاف شر الاب عليه القارة لانه عتق بالشراء وانتهى بعله العتق مضاف الحكم اليه على ما ذكرنا وشر
 ام الولد شرط محض لا اثر له في الاعتناق فلو ان العتق حاصل بالشبيبة على ما ذكرنا قول **له** وكان ذكره
 ذكر الملا ولا يقال بانه لا يقول بالاقضاء لان شئ لم يذكر لم يخص بالاقضاء بل جاز ان يثبت بطريق
 اخر اما بالاضمار او بالدلالة لان الدلالة ما ثبت بمعنى اللفظ من غير تأمل ولا اجتهاد فهم المخاطبة حرة
 الضرب والستم من بني النافق وفهم الملاك من التسري لا ذكر لصحة الحجر لان الثابت بالضرورة يتعد
 بقدرها ولا يظهر في حق صحة الحجر وفما قال لا يجدي ان يطلق بعد وجوبه الترخيص مذكور الصحة
 الشرط ايضا لصحة الحجر واما العتق العبد لانه اصاب العتق الى مملوكة في الحال وفيما هي فيه اصف
 العتق الى مملوكة في الحال ولا الى سبيته لان التسري ليس من اسباب الملا لانه اما من السر وهو الجماع او من
 السرور وان سرها باحد ما سره او بغيرها سره لان التسري هو السيد وكل من السر من اسباب
 الملا فصار بانه قال ان جامع امه او احد من امه سبيته في حرة ووزان مسئلتنا ما لو قال ان طلق
 واحرة فانت طالق لانها فكمها وطلقها واحرة لم يقع الملاك لان ذكر الطلاق في ذلك النسخ لصحة الطلاق
 فلم يظهر في ذلك النسخ في صحة الحجر وهو وقوع الملاك وما قاله لا يصح فانه لو كان ذكر التسري في الملاك
 صار بقدر الكلام ان ملكت حرة وتسريتها في حرة ولو كان كذلك لكان لا يصح اذا تسري حرة كانت
 وقت الحلف **باب المهر في البيع والشراء** **قوله** يعرف بان يثوب معنى الضرب والبيع
 فعلا من عرفان بانها المحسوس في المحل ولاشك ان الاثر المحسوس في المحل انما حصل بفعل الدراج
 والصار به ان هذا الفعل حقيقة لها والنسبة الى الامر بالتسديد مجازا فاداني الفعل بنفسه فقبل
 نوى حقيقة طامه فيدر بانه وقضا علق الطلاق والعتاق لانه ليس الاكلام بقضي الى وقوع الطلاق
 والعتاق والموكل بل لا مثل اللفظ به فيظهرها اللفظ حقيقة فاداني التلفظ بسفسه قد نوى
 المقدر المطلق والخص من العموم وانه حلاو الظاهر فيدر بانه لا قضا والضابط لا صحابنا اجمع
 الله فيما نحن بفعل المأمور وفيما لا نحن سياتر احدهما ان كل فعل يرجع الحقوق فيه الى المباشرة

فالحالف

وهو لا

فالحالف لا تحت مباشرة المأمور وان كان الحقوق فيه يرجع الى من وقع حكم الفعل لا تحت والثاني
 ان كل فعل يحمل حمله الامتثال الى غيره تحت الحالف مباشرة المأمور وما افلا ويسلط بالاستغنى
 المأمور في مباشرة عن اضافة الى الامر تحت الامر مباشرة المأمور والفقه فيه ان العتق متى رجعت
 حقوقه الى من وقع العتق له مقصود الحالف التوق عن حكم العتق وعن حقوقه ولا يهاجر جعان الله ومي
 رجعت حقوقه الى العاقد مقصود من الحلف التوق عن رجوع الحقوق اليه ومتى لم يرجع اليه فلا يرجع
 لذكره القاضي الامام طهبر الدر **قوله** منعه ضرب الولد عايدة اليه لان الولد انما يضرب لينا برب ويتعلم
 وشوحر عن القبايح وان كان فيه منفعة الوالد فاليسر بمقصود وفعل الانسان انما ينقل الى غيره حكم
 المنفعة فادام العبد الله المنفعة لا ينقل اليه والعبد انما يضرب لينا برب لينا برب فادام
 كان تعود المنفعة اليه كان ضرب غيره ضربه ولان الاشراق لا يضربون العبد بانفسهم لمحتسبهم وضربون
 الاولاد بانفسهم صيانته لهم عن الهوان **قوله** في محلاف الاكل والشرب وضرب العلام فان قيل ضرب
 العلام محرم فيه النيابة والودالة فاسبق ان من حلف لا يضرب عبده تحت ضرب مأموره فلو المراد
 من حرمان الودالة والنيابة ودالة ونيابة تتعلق بما حقوق يرجع الودل بالحققة من العتق عن الموكل
 وهما التسري لضرب العبد حقوق بلحق الودل يرجع عما على الموكل ولا يملك الضرب بعقد ما كان بالاكل
 والشرب وبلا المسئلة تنهوا فيما بينهم من قال تحت وهو قول محمد رحمه الله ومعه من قال انما تحت اذا
 كان الحالف ممن لا يضرب العبد وقال القاضي الامام طهبر الدر **قوله** الذي يقول عدا الفرق بين الولد
 والعبد في مسلة الضرب بين ان المراد بقوله ان كان فعلا لا محرم فيه النيابة لضرب العلام الولد
 دون العبد والعلام يطلق على الولد قال الله تعالى بعلام اسمه محمي والاصل في هذه المسائل
 ان الاضافة الى المحلوف عليه محرف الالام اذ اختلفت على العبر اقتضت اختصاصا بالعين وذلك
 عملا بالعين لا تحت بالفعل في العين المملوكة له سواء كان الفعل مأمورا او لم يكن وان دخلت على الفعل
 فان كان فعلا محرم فيه النيابة وعملا بالحقوق يقتضي اختصاصا بالفعل ودلا بوقوع الفعل انما
 يكون مأمورا فان لم يوجد الامر تحت وان وجد تحت سواء كان العين مملوكة للمحلوف عليه او لم يكن وان
 كان فعلا لا محرم فيه النيابة ولا يملك بالحقوق بالاكل والشرب والاضافة المقترنة للاختصاص
 لا يملن انما الها في هذا الفعل مضمون الى العين مقتضى كون العين مملوكة للمحلوف عليه ولحق
 هذا ما اذا كانت الاضافة داخله على العين صرحا ولو عني يا إدخال الاضافة على الفعل اذ خالها
 على العين او يا إدخالها على العين اذ خالها على الفعل بصدق بانه وقضا فيما منه تغليظ عليه

وروايت لاقتضا فيما فيه حقيقه لان كلامه محتمل لذلك القدم والتاخير الذي هو جابر في كلام العرب
 قول في المعلق بالخيار فان قيل وجب ان لا يعتق لان الخيار ثابت قطعا والمعلق بالخيار محتمل لا حقيقه
 فلا يطل الخيار الا في حود المبطل حقيقه اذا قال لا امر الله وهو صحيح اذا جاز اس الشئ فان قلت طالت بنا
 فجاز اس الشئ وهو من غير ما في العدم لم يتر وادان المعلق بالخيار محتمل لو رقت قلب الموحب
 لم يوان الميراث من حود وهو التعليلات الثلاث لا بامرها وانما ثبت الارث بعد زوال الزجر بخلاف القياس
 مقتصر على مورد الشرع وهو قصد ابطال حقدان فان تعاقبهما باله وهو فعل الطلاق في الموضع ولم يوجد
 هنا الطلاق في الموضع حقيقه فمضى على اصل القياس اما هنا الموحب لشئ الملك من حود وهو الشراء والخيار
 ثبت فيه بخلاف القياس فحمل الثابت من وجهه كالثابت من وجهه علاما هو الاصل والقياس فالأورد
 مع هذه الصورة في طر في بعض فلم يجر الحاق احدهما بالآخر ولو كان الشراء فاسدا فان كان المشتري مقبوضا
 عنق والا فلا ولا في ثمن البيع ان كان البيع فاسدا ان كان المبيع مقبوضا للمشتري لا يعتق ولو كان ملاذ وان
 لم يكن مقبوضا للمشتري عنق لو حود الشرط وقيام الملك قول في عنوان الحلية فان قيل لم يبع الميراث لحوار
 اتصال قضا القاضي بد فنفذ ولا في الجارية لان نفوت الحلية لحوار انما تترد فتسبي فيملكها هذا الرجل
 ويبيعها قلنا امسح حوازيع الميراث على ما هو الاصل وقضا القاضي ببيع الميراث فيمنح للتدبير فلو لم يبع القن
 والاحكام لا تبني على ما يوجد عند قضا القاضي في المحتمل لان لا موهوم والاحكام لا تبني على ما هو الموهوم
 واما ارتداد الجارية فانه ما علق بمينه على مطلق البيع بل على البيع بحكم هذا الملك على ما عرفت في مسأله التجري
باب التمس في الحج قول في فعله بحجة او غيره لان الناس تعارفوا ولا وهذا لان
 هذا الكلام جعل عبارة عن التزام الاحرام باحد النسب بطريق الدايه لان الاحرام بالحج والعمرة لا يتحقق
 بدور المشي فلو لم يمشي من لوازم الاحرام ودر الاقام وادارة المأزوم دايه وفي الدايه يبيع عين اللفظ
 لا المعنى الا ترى ان الضرير سمي ابا العينا بطريق الدايه ولا سمي البصير بدلا بطريق الاولى والحشي سمي
 دافورا بطريق الدايه والايضا ولو ان سمي دافورا لان الدايه لا يثبت الا بالاصطلاح فصار دالاسا الموضوعه ولا
 مدخل للقياس فيه بخلاف الخيار لانه ثابت بطريق المعنى وعند اخرج الحوازي عن قوله على الخروج او الذهاب الى
 بيت الله وقوله على المشي الى الحرم او الى الصفا والمروة او الى المسجد الحرام على قول الى حنفية رحمه الله لما ذكرنا ان
 في الدايان يلع اللفظ لا المعنى قول في التمييز بين نفى ونفى وان قيل لو شهد شاهدان على رجل انه قال
 المسيح ابن الله ولم يقل قول النصارى تقبل هذه الشهادة وتبين منه امر الله قلنا لا شهادة على السكوت
 عقيب قوله المسيح ابن الله ولا في نفى في ثلث الشهادة فصل فيما يرجع الى البيهونه لانا اذا قلنا ان فلا يقول

فمن

لا ولا فليس معناه انه نظم بين هذه الالفاظ بل معناه انه حقق معنى هذه الالفاظ وافهمها بما شام
 العبارة ولو حقق بنوه المسبح وافهمها بما ساعدته من العبارة ثبت نفى وتبين امر الله وان قيل الشهادة على
 النفي اذا كان مقرونا بالاثبات صحيحا لو شهد وان هذا وارث الميت لا تعلم له وارث اخر غيره تقبل هذه الشهادة
 حتى يدفع كل المال الى الحاضر وفيما نحن فيه الشهادة على النفي مقرونة بالاثبات التصحيد في حوازي تقبل قلنا
 التصحيد وان كان امر او حود بالثبوت على الابد دخل تحت القضا فلم يترد اعتبار النفي مقبوضا فاما الارث مما
 يدخل تحت القضا فيكون معتبرا وثبت النفي في ضمن ذلك فان قيل لو قال رجل عبدة ان لم يدخل الدار اليوم
 فانت حر فشهد شاهدان انه لم يدخل العبد الدار في اليوم تقبل هذه الشهادة ونقصي بحقه هذا ادره شمس
 الامه السرخسي رحمه الله في كتاب الدعوى فانه قال الشهادة على النفي في الشرط مسموعة واستشهد به هذه
 المسألة قلنا الشهادة في ثلث الصورة تضمن ثبوت العنق وفيما نحن فيه يصح في الحج فافترقا قول في لو حود
 الشرط لان الصوم محقق عند المناد وما زاد عليه تكرار وتكرار المحلوف عليه ليس بشرط التحقق الحث بخلاف ما لو
 حلف لا يصوم صوما ولا يقال ان المصدر مذكور هنا ايضا قلنا بل لا يشرع عند ذكر المصدر صرحا
 ينصرف الى الكلام وهو الصوم لغرضه **باب البيه في القتل** قول في هذا القطع لم يزل
 مذكورا يعني انما صرفنا مطلق بذكره الى قطع هو ملك الزوج لانه هو المقاد ومطلق الذكر تنقيب عما هو معتاد
 فلهذا احتج اذا غرقت بقطر ملول له وقت النار حتى لو كان القطع مذكورا فان اضافت الى نفسه بان قال
 ان لست من غيري قطي فهو هي الجماعة وان اضافت الى المرأة بان قال ان لست من غيري قطي لا
 يكون ههنا جماعة قول في ليس تخلي عروفا ولا شرعا حتى انما استعماله ههنا دليل على انه ليس حليا دالما
 لان الحلي ما يستعمل للزين والحكم متى كان من قصد ما يستعمل للزين يستعمل لغيره وهو اقامة السنه والتمتع
 به ولهذا حل للرجل التمتع بخاتم الفضة ولو كان حليا محرم عليهم لان الزين بالذهب والفضه حرام على
 الرجال واداد ان استعماله للحلي ولعرض اخر بان قضا في معنى الحلي فلا يدخل تحت مطلق الاسم كما قال
 ابو حنيفة رحمه الله في الغائبة على ما مر **باب البيه في القتل والضرب** قول في هذا الاطلا
 يقال حسا الامير فلانا اذا اخلع عليه وملكه وحمل على التمليد في دار الله تعالى او لسوءهم بخلاف ما لو
 حلف لا تلبس فلانا باللبسة بعد ما ماتت حيث لان الالباس هو الستر والميت يستر حاشا له قول في
 لان المقصود من الكلام الاحكام ولا يلزم قوله عليه السلام للموتى وهم قتل يدروا انه لما روي المشركون
 في القليب فام رسول الله صلى الله عليه وسلم الى القليب وقال هل وجدتم ما وعد ربكم حقا وقذو هذا
 ما وعدنا ربنا حقا فقل انهم المنت يا رسول الله فقال ما التمس باسهم منهم بعدا لانه روي عن عائشة

رضي الله عنه انما ادرك ذلك بقوله تعالى ان لا تسمع الموتى او كان ذلك لا يسمع الموتى او كان ذلك لا يسمع الموتى او كان ذلك لا يسمع الموتى
فلا يشك في حق غيره او كان ذلك وعظا لا يحيا باروي عن علي رضي الله عنه انه كان اذا في المقابر يقول
يا قوم موثني اما نسائم فقل نعم واما اولئك فقل لا سمعتم واما اولئك فقل لا سمعتم واما اولئك فقل لا سمعتم
وكان يقول سل الارض من شئ انما اراك ومن غيري اسجدوا ومن جني ثمارك فان لم يجزك حوايا اجابتك اعتبارا
قول له وقد حقق الايام قال القاضي الامام طهيري الذي يخالف في ميمته بحث في جنس هذه المسائل
اذا وجد ما هو شرط البحث لفظا وعرفا اما اذا وجد احدهما دون الآخر فلا يبيانه انه لو قال ان يفتي هذا
العبد بعسرة فعبده حلوا بعبده يتسعد لا بحث لانه وان وجد شرط البحث عرفا لم يوجب لفظا ولو باعده
باجل عشر بحث ايضا لانه وان وجد شرط البحث لفظا لانه لو وجد عرفا لم يوجب لفظا ولو باعده
الفرق بين مسئلة العمل ومسئلة الدين فيما تقدم **باب المهر في تقاضي الدرهم** قول له ولا يرتفع
برده جواز عما يقال لما ارد المقتضى استقص قبضه من الاصل وصار ان المهر يقال بلى انتقص القبض بعد
الصحة لان المقتضى جنس حقه فيظهر نقض القبض في حق علم قبض الاستقراض والبر لا يحتمل الاستقراض لان
المهر قد اختلف به قول له لم يبر لو اراد به البحث مشكل فيما اذا كان المهر موقفا باليوم لان الدين لما
سقط قبل مضي اليوم لم يستقض الدين مصورا فمطلبت المهر عند ان حنفه وحمل ربحها الله في مسئلة
الكور واراد به انه لا بحث لبطان المهر لعدم الدين وهو صحيح لان المهر اذا بطلت لم يبر بارا ولا حاتا
فحمل على هذا الصحيح لما ذكر في الباب ولانه لا يمكن ان يصير قابضا للدين بالهبة لان الهبة استقاط الدين
وهو فعل ربي الدين وقضا الدين فعل المدين فلا يمكن ان يجعل قضا وقيل ذكر اليوم في وضع المسئلة وقع
سواء من الجانبين وذكر في الاسلام على البردوي والسيح الامام سمر القنده السرحسي رحمه الله والشيخ
الامام ابو المعين النسفي رحمه الله هذه المسئلة في ثبوتهم مطلقه غير موقفة باليوم قول له لا يشترحانا
الرحان اسم لما له راحة طيبة ولا موجود في الداسير والورد الا انه في عرفهم اسم لما لا تقوم على الساق
من البقول مما له راحة طيبة ويزرع في كل السنة بخلاف الورد والياسمين لانهما لا يزرعان في السنة
لشجرهما وقواع اللغز تطرد ولا تنطرس والرحان اسم لما له راحة طيبة وليس له راحة طيبة رحانا
بالنفاح والسفرجل قول له والعرق مقرر له يعني العرق في اسم الورد مقرر للوضع فان الورد
اسم للورد وصفا وعرفا وفي النسخ العرق مخالف للوضع لانه في الوضع اسم للورد وفي العرق يقع
على هذه العرق راجح على الوضع **كتاب الحدود** قول له قال في
الاصل بحسبه فان لم يوجده من القبل فلا يلزم الاحتياط فيما سمي على الدر والاحتياط في

الحسن

الحسن اظهره فاحسبه ليس بطريق الاحتياط بل بطريق التعرير لانه صار منهما ايات تبارك الفاحشه فحسبه
تعريرا قول له واحصان الرحم الاحصان الدخول في الحصن والادخال ايضا يقال احصت اي عفت واحصنا
اي اغفنا ويقال احصرت رجل الحصن واحصت المرأة اذا دخلت الحصن وانما يعتبر الانسان دخلا في الحصن عن
الزنا اذا هو من عليه النعم الزوج والعقل فانه زاجر عن ارتكابه ما له عاقبة خبيثة والذين زاجروا الزنا لما فيه
من الهوى عن الفاحشه فان سببا الاعتقاد الحرمة او موكد الدلالة الاعتقاد ولا لا الحرمة زاجره لانه محرمه
يستلزم عن اتباع الرواوي ولذا لا يلزم زاجره لا ينفق على زوجته وعاقبه والدخول بالنكاح الصحيح زاجر
لانه يحصل له العسرة من الحرام غير ان العقل والبلوغ لا يلزم شرط الاحصان على الخصوص بل شرط الاهلية
العقوبة ايضا لان غير المختاط لا يلزم اهلا لا لزام شي من العقوبات فمذهبت شرط العقل والحرمة والبلوغ
والدخول بالنكاح الصحيح وهذه اربعة لاحلاف فيها فاما الاسلام وكون كل واحد من الزوجين موضوعا لهذه
الشرائط حاله الدخول بالنكاح الصحيح ففي هذه اختلاف فبعدنا شرط وعند السامعي رحمه الله ليس بشرط
قول له والاصابة شبيهة بالوطء المحلل عن السمع العلانية يعني الاصابة بطريق الحلال يحصل الشبه قول له
رجوعا الى حرف الفاء والى قوله المذكور وهذا لان الفاء الجواز اعمه اللغز قالوا ان المهر يغير الله تعالى
در شرطه وخرامه فسر والشرط ما ادخل فيه ان والخرام اسم احل فيه حرف الفاء والخرام اسم لما يقع به الفايده
نقال جازية اي دافئة ومنه المجازاة والمطافاة وكذا قوله عليه السلام محمول ولا يحرم احد بعدك وانما يقع به
العاقبة اذا لم يحرمه شيء اخر اذ لو وجب مع شيء اخر لا يلزم دافيا ولا نه دافيا ولا نه دافيا ولا نه دافيا ولا نه دافيا
شي اخر واجبا لذكره لان الحكيم عما شرع في بيان حكم حادثة لم يقتصر على بعض الحكم وكان السلوك في موضع الحاجة
الى البيان بيان ان غير المحل غير مشروع وانه قال فاحلوا ولا يغربوا فان اثنان التعرير سبحانه للكتاب بالخبر
وهذا لا يجوز قول له ثم قيد قطع مواد البقاع في التعرير لانه تعرض لها على هذه الفاحشه برفع الموانع
ونشوة الدواعي فانما اذا منع عن الاكل والوطء احوحها انقطاع مادة المعاش عنها الى التمسك بالزنا
وهو قطع مادة البقاع تصيب الماد علق ولا يقوم احد بتبنيه والى هذا المعنى اشار على رضي الله عنه
بقوله في النقي فتد فلور هذا الحمد من قوله رضي الله عنه قول له والحديث منسوخ كمنسوخ لير هذا
اثبات النسخ بالقياس فانه لا يجوز ولا انتساح احد شرطه دليل تقدمه على انه المحلل فيلزم الحديث بشرطه بانه
المحلل استصحى قصده الاية في حق المسام المحصن بحديث ما عر واستقر الشريعة م
باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب قول له في غايته مواضع حادثة ابدا واما الى اخره فتشبه
الاستنباه فانه قرب ما بينه وبين الوطء واحد وهذا القرب يوجب شبهة حكمية في حق جازية لان لقوله عليه

السلام انت وما لك لا يكفيس الامر على الذي لا يرى ان مال الابن حال الابن في حق عدم قبول الشهادة في
الطرفين فلو كان في موضع الاشتباه وذا جارية زوجه لما انتفع بها وطبا وغيره فمطل حل وطى
جارية فتعذر في حق الحد وكذا وطى المطلقة بلا اذن واحدة بما لا وهي في العدة لانها منوطه من وجه من
حسب حرم النفقة والمسلم وحرمه نكاح الاخت وادبع سواها غير منوطه في حق الارث وعدم صحته
اللعان والابلا فيشبهه عليه حل الوطى فيعقسه على نكاحه فان في النكاح فلو كان في موضع الاشتباه ولا
يعتبر قول المخالف وهم الرافض في مطلقه الثلاث ان يقع الثلاث لم يقع الا واحدة لانه خلاف لا اختلاف
وكذا المولى اذا وطى امه وولده في عدة العنق لانهما فاش له وذا جارية المولى في حق العدة لانه بسوطه في مال
مولاه من الخول في زاده واحل ما له بقدر الحاحه وذا الجارية المهره في حق المهر من على رواية حاب
الحزور لانهما مملوك له يدا وبنتها مستغولة بدينه رقبه فحق ان يغلط فيظنهما حلالا فتعذر في حق الحد
ولو لا علمت انما على حرام فطيرة الحد في جميع هذه المسائل لمحض الحرمة وعليه المهر ولا يثبت النسب وان
ادعى لانه زنا ولا حد فادفع ايضا فاما الشبهة في المحل في ستة مواضع جارية ابنة لانتصاب دليل شرعي
على ثبوت الملا له فيما وان خلف الملول فيعد لانه جلت الحاربه وادعى ان تصير الحاربه ام ولله وعليه
قيمتها ولا مهر عليه لتقدم الملا على الوطى وان لم تجل فعليه المهر لانه وطى ملا الغير وقد سقط الحد بالشبهة
ولذا المطلقه باينا بالدايان وان نوى عدة الانفاظ بلانا لاحلاف الصحابة رضي الله عنهم في ان هذه الالفاظ
بوابين او راجع فقد عزم رضي الله عنه انما راجع ولا تصح سنة الثلاث فانصب دليل شرعي على قيام الحل
وان كان من وجوه اعتداف كانت الشبهة في المحل ولا يحل الا أصلا والحاربه المبيعة قبل التسليم والحاربه
الممورة قبل التسليم لو حوز الشبهة في المحل وهو انما في صمان البايع والزوج قبل التسليم حتى لو هلك هلك
من مال البايع والزوج وهذا الاعتداف له قبل السع والامهار وان زال ملا الرقبه لم يزل ملا اليد فانصب
دليل على كونها ملا له فانت الشبهة في المحل وذا الجارية المشتريه بدينه وغيره لان الملا قائم من كل وجه
في النصف مودث شبيهه اريه المحل والمهره في حق المهر من رواية حاب الرهن لان الرهن من اسباب
الملاك الاترى انما لو هلك يصير مستوفيا للدينه من حين الرهن وهو معنى قول المشايخ رحمهم الله بل المهر من
يد استيفاء عاقبه فلو كان الرهن سببا للملاك وان خلف حكمه فلو كان الشبهة في المحل كما اذا وطى جارية
اشترها على ان الحار البايع لاحل وان قال علمت انما على حرام لو حوز سبب الملا وان خلف الحكم عند الجواب
عنه على رواية حاب الحد وان الرهن لم يقع سببا للملاك المتعه السه فام ينصب دليل على حل الوطى اصلا
لان ملا الرقبه لما كان سببا للملاك المتعه في الحمله فاشبهه عليه فاذا قال ظننت انما محل في تعذر في حق

الحز

المرأة

الحز وذا الجارية اذا قالت ظننت انه محل في حق الحد لان الفعل واحد وهذا لان شبهة الاشتباه
عند الاشتباه مقبولة بالشبهة الحميه ودعوى الشبهة الحميه مقبولة في احدها سقط عنها الحد فكذا
شبهة الاشتباه قول لا ولا نقبل المسلم ولا الذي يدعي لا نقبل المسلم والذي نقبل المستامن لانه السب
من اهل دارنا وانما دخل دارنا ليقضي حاجته بالمعاملة فلو لم يتزما ما اتصل بالمعاملة من حقوق العباد محلا
الذي لانه صار من اهل دارنا بالتزام الجارية قول لا نظير هذا الاختلاف اذ ان في المهر بالمطأ ووجه
قولها ما ذكر في المسلمين اعني زنا المستامن بالمومنه او بالمريره وزنا المكره بالمطأ ووجه ما ذكر في المتن ان فعل
الرجل اصل وفعل المرأة تبع فالامتناع في الاصل هو حرم الامتناع في التبع بالصبي والمجنون اذ ان زنا امرأه طأ وعنه
ولا في حقه رحمه الله ان فعل المستامن زنا حقيقة لانه مخاطب بالحرمات وذا فعل المكره زنا ولهذا لا
حل له الاقدام على ذلك ولو اقدم بامه لان الاكراه مخصص بالحمله فثبت شبهة الرخصة في حقه وان لم يكن
رخصة حقه فلو امتنع الحد من جانب المرأة لان هذا شبهة الشبهة والحد لا يدرى بشبهة الشبهة محلا
الصبي والمجنون فان فعلهما النصف بالباحة فاذا كان الفعل من جانبهما كان في حقهما شبهة الاباحه معتبر
وفعل المرأة تابع لفعل الرجل في نفس الفعل لا في الحكم الا ترى ان غير المحصن اذ ان في محصنه محرم علمها الزوج
ورن الرجل قول لا ومريعا عدا وانما سميت زانية محاز التسمية للمفعول باسم الفاعل فلو لم يرد اسم وليل
بام وقام وعاد صام وقدم مصر فاما محبت المحل عليها لونها من ثيابها او مستندة بالتميل من فعل الزنا وذا انما
يتحقق اذا حرم من الرجل فعل الزنا وفعل الصبي والمجنون ليس بام لم يكن المرأة من مباحها بالضرورة والمقتول
ايضا يتصف بهذا الوصف اذا كان الفعل الواقع عليه ضربا وقتلا وفعل الصبي والمجنون لا يكون زنا ولا
يلون موصوفا بحرمة وان كانا ممنوعين عن ذلك لا محققا بل لان الحرمة انما يثبت بالنهي ولا نهى
في حقهما فثبت في حق المرأة شبهة الاباحه وان كان حرما والمحذور بالاشبهات واذا كان الرجل بالغاً
عاقلا يكون فعله زنا والمرأة وان كانت مجنوناً او صبيته يكون مريعا بما وقع فعل الزنا عليها وان لم تكن
معاقبة بعد ان يكون المحل صالحا للوقوع فعل الزنا فيه قول لا وجوب المهر ولا يقال بان المرأة ذاعمة انها
زانية ولا عقرها لان الحد اسقط بدعوى النكاح من الرجل وجب العقر وبطلان دعواها اذا المهر من الله تعالى
في ابتداء النكاح بدليل وجوب المهر في المفوضة فاذا نكح النكاح وسقط الحد وجب العقر بعظم الخطر المحل
قول لا لانه ضمان دم وهذا لان ضمان الدم انما يحجب من حيث انه ادعى لغيره من حيث انه مال فلا يكون سببا
للملاك ولو كان زوج الملا فانما لو حوز في غير الحاربه فاني ههنا من السارق لانه المنافع المستوفاه فانما
لا نقبل الملا لان فعلهما الذي انه لو ربي حرة ثم تزوجها لا يسقط الحد وان ربي بامه ثم ملكها لا يسقط

الحرف في قول محمد رحمه الله واخرى الروايات عن ابي حنيفة رحمه الله وفي رواية يسقط وهو قول ابي
يوسف رحمه الله وهذا خلاف ما اذا زني بامرأة فادهن بصرها عليه قيمتها وسقط الحر لا حرمة العما
علا والضمان نصير ولا شهيد في اسقاط الحر فاما اذا قتلها فاعنا حر ضمان القيمة بالحماية وضمان القيمة
الحماية بغير النفس فلا حر الملاك لا حر جوعها بعد تقرر الحماية بالموت وهي ليست محل للملا بعد الموت
وخلاف ما اذا قطع يدرجل فمات حيا ضمان القطع لا الزنا ليس بموضع للقتل وتعلق الحق
بالباحية الاولى وانما حصل القتل باحر الفعل فصار لرجل حر رجل فبراه قتله بواحد ضمان كل واحد
منهما فذكر هنا خلاف القطع لان القطع جرح والحج يصلح ان يكون سببا للموت بخلاف الزنا فان قبل
على تقرير من الدار انه فرق بين الحاربه المقتولة بالزنا وبين الحاربه العما بالزنا ان الملا ثبت في الحاربه
العما وهي عن فاورت شهيدته بعن ما اسم ان الضمان في الحر الملاك في الحاربه المقتولة ايضا وتنف يستقيم
الفرق بين الضمان بالامر المشترك بينهما فان الحاربه عنده من ضمان احدهما ان سلمنا ثبوت الملا في
الحاربه في الضمان للملاك في الحاربه المقتولة ضرورة نصير الضمان معاوضة مع ثوان محل الملا من
وقت تحقق سبب الضمان فلا يظهر في المنافع المستوفاة واقامة الحر باعتبارها ولا نصير شهيدته سبب
وجوب الحر بخلاف الحاربه العما فان الملا فيها ثابت مطلقا لقيام المحل فحاز ان يظهر في المنافع المستوفاة
والثاني سلمنا وجوب الموجه للملاك في الحاربه المقتولة لا وجود الملا فيها حقيقة لعدم تصوره وعلى
تقدير كون الضمان موحيا لم ثبت في الحاربه المقتولة لا الموجه لاشبهه الملا وعند حقيقة الملا
في الحاربه العما ثبت في المنافع المستوفاة منها شهيدته الملا بعد شهيدته الملا في نفس الحاربه المقتولة
بترك الشهيد في المنفعة الى شهيدته الشهيد والشهيد هي المعبرة ذون النار عنهما
باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها **قول** ليس بشرط المحل يعني الشهود يتمكنون من الشهادة
على السرقة لحبسهم الامام حتى يوجب الدعوى موقف استيفاء الحق على الدعوى بخلاف حد القذف فان
الغاضي لا يحبس القاذف **قول** لا يلزم الحكم بدار على كون الحر حقا لله تعالى وهذا لان
معنى التهمة باطن التقادم فيما كان لله بورث التهمة فوجب ان يدار الحكم على كون الحر حقا لله تعالى
وجعل صورة التقادم مطلقا له من غير النظر الى كون التقادم في شهادة السرقة موزنا للتهمة او لم يكن
لان الحرف في الحاربه تسقط بصورة المسقط جاسقط معناه فان التلاح الفاسد يسقط الحر معناه
ودعواه تسقط بصورة ومن مشاخرهم الله من اجاب بطريق اخر وهو ان الشهادة بسرقة متفاديه
طلت لطلان الدعوى ودلان المدعى في السرقة غير ان محسب في دعواه اقامة الحر فسر مال

موضع

مطله

في التقادم المحل وسقط عهده ماله وان شاخره ان السرقة فادعى الاخر فصور ستره ولا سدر ماله
فان اخذ الحاربه حر عليه التاخير فان اخذ ان يدا على ترك حمة الحاربه فان عا بدعي السرقة لم يصح
دعواه السرقة بعد ما رتبته التهمة وسقطت ولا يثبت في دعوى السرقة لاقامة المحل حمة مطلق الشهادة
افضل من هذا قلت شهادة في حق المال لا لو شمل دخل وامر انان بالسرقة بقيل في حق المال وور القطع
والاصري بطلان الشهادة بالتقادم ما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال انما قوم شهدوا على زنا لم
يشهدوا عند حضرته فهم شهود ضغن ولا شهادة لهم ولا نقال ان عمر رضي الله عنه انما قال لا لانه
شهادة على الشهادة وحمل قوله انهم لم يشهدوا عند حضرته اي لم يكونوا حاضرين عند الزنا ومن كان
حاضرا اشهدهم على شهادته فبطلان عمر رضي الله عنه على الدلالة لانه شهود ضغن وهذا بطلان
قلم من المعنى اذ لو كان لا نقال انه شهادة على الشهادة **قول** في الامضاء القضا وهذا لان فيما
حج حقا لله تعالى خالصا لتمام القضا بالاستيفاء فان الاستيفاء من تمت القضا ولهذا كان الى الامام
حققة ان القضا انما يكون لاعلام من له الحق حقيقة او لتمكينه من الاستيفاء وذلك لا يتصور في حقوق
الله تعالى فان المعبر في حقوق الله تعالى هو النيابة في الاستيفاء واما انتم دلل حقيقة الاستيفاء فذلك
التقادم قبل الاستيفاء بالتقادم قبل القضا والتقادم قبل القضا مانع وكذا قبل الاستيفاء **قول** في
ولا معبر بالموتوم يعني سببه الشهادة وان حقيقة دعواها التلاح شهيدته فهو دعواها شبهه
الشهيد والحر لا يثبت وشهيدته الشهيد اذ لانه لا يهايد لها فوردى الى انسداد اقامة المحل ودر محلاف ما اذا
كان الموقوف منه غايبا حيث لا يقطع لانه شبهه الشهيد ذاربه بل لا يشور السرقة سوقف على
الدعوى **قول** لا يحفى عليه امره او امره ومعنى اخر وهو ان المقر ان المقر على نفسه ان يقر ماله
سببه والساهد اشهد على غيره لانه شهد عليه عند الاستيفاء **قول** في احلف المشهور
عليه اراد بالمشهور عليه المشهور به وعلى معنى الباقي قوله تعالى حقق على ان لا اقول على الله الا
الحق يعني جدر ان لا اقول على الله الا الصدق واما ان الامام يحرم الدبر في نفسه وبيان اختلاف المشهور
به ان احل الفرقين اثبت فعل المردة والفرق الاخر اثبت غير فعل المردة ولا شملان فعل المردة بخلاف
فعل غير المردة او اثبت احل الفرقين كل الفعل من الرجل لانه لا فعل للمردة حقيقة اذ هي محل الفعل ولا
حكم لانه لا اثم لها والفرق الاخر اثبت الشرح في الفعل ولا شملان الفعل المشتر غير ما تقر به
الرجل والزنا وان كان فخلين من حيث الحكم اما في الحقيقة الفعل واحل يقوم بهما ولم يوجب على واحد
منهما انصاب الشهادة فادامت الشهيد من احد الجانبين نصير ولا شبهه في اسقاط الحد عن الآخر

ولان الذين شهدوا عند صدار اقرارهم لها ملزمين من القدر لولا سعادته الاخير ان في بها
وهي له صدار احصائهم في اثنان لا الزوال دفع من القدر عن انفسهم ولا الشهادة الخصم وانما لا يحل حد
القدر في شهادة اخرين من قديم امره ثم اقام ساهدين اهازنت وهي مكرهه سقط المحر عن القادر
لسقوط احصائهم عند الشهادة قول في الموقوف على ولا يقال بان هذا احتمال الوجوب المحل لا نقول
هذا احتمال لقبول الشهادة ولا مشروع ما اذا سجد اربعة على رجل الله في ثقله بقبول وان احتمال
ان يكون له واحد منهم شهد على رعا على حرة ومع ذلك بقبول وتعمل على ان كل واحد منهم شهد على ما شهد به
صاحبه المحلة ودير هذين علقان بالتوفيق فان قيل الاحتمال في المستشهد به مسكون عنه وفيما نحن
فيه مصوص عليه قلنا التوفيق مشروع على ما اذا كان الاختلاف مصوصا عليه فمن شهد عليه اثنان ان في
بامره ايضا وسجد اخر ان في بامره سجد بقبول الشهادة وكذا لو شهد اثنان ان في بها وعليه ثوب
احمر وشهد اثنان ان في بها وعليه ثوب اصفر وهذا قول علمائنا وفيه خلاف في رده الله وكذا اراء
اختلفوا في الطول والقصر والسمانة والفرار فان قيل الموقوف ملزم في مسأله الاكراه والطواعية بان يكون
ابتداء الفعل عن الاكراه وانتمناه عن طواعية فلم لا يحل على هذا احتمال لقبول الشهادة طلب الزنا حقيقته
وحال الاتقان من ان يكون في هذه الزاوية من اليد او في تلك الزاوية فيصار الى التوفيق لا اتحاد الشهود
حقيقته وحكم اما المشهور به محله حكم حقيقته في مسأله الاكراه على ما مر فلا يصار الى التوفيق قول
الزنا ثبت بالاداء اذ لم يثبت الاكراه لا يقع سعادتهم حسب لاقامة المحل يقع قد فاعل في الفساد لانهم
من اهل الشهادة محلا واذا واهل الوقعي القاضي بشهادة الفاسق جاز للزنا اذ به قصور لسبب العسق يقع
سعادتهم حسب قول في فصوص الرجوع لانه طهر كدعهم في سعادتهم فاما اذا وجدوا واحدا من عبدان
داورا او محلا في قدر لا يمل احبار الصمان على الشاهد لانه لا يثبت له لان العبد والداور والمحرور في
القدر قد يكون عدلا في قوله وعند عدم الصمان عليهم محرر الصمان على بيت المال لان الضرر انما يثبت سعادتهم
والسهادة انما يثبت بقضا القاضي الا انه لا يمل احبار الصمان على الوقعي ايضا لانه يعمل له تعالى فيكون الصمان
علمي وقع له القضا والقضا وقع للعامة لان المحرور شرع زواج له بغير جرم العوام عن ارتكاب مثل هذه العادول
فاداءت المنفعة تعود اليهم بكون الغرم عليهم ومال بيت المال مال العامة ولا في حقه رده الله ان الحرج
للمر من حرج الشهادة لان الحرج غير لازم للضرر ولذا الموت والضرر هو المأمور به لا الحرج ولا القتل
لان الحرج مما افضى اليه الشهادة وما افضى اليه الشهادة لا ضمان فيه ما اذا شهد وانسب فورث السهو له
المشهور عليه رجح السهو لم يصح ما وورث لان الادرث للسر من موجبات الشهادة فلو الحرج والموت مقصورا

على الصار لا تغد الى الشاهد ومع ذلك لا يضمن الضارب في الصحيح بل لا يملك اقامة المحل خلاف الرجوع
والقصاص لانه مضاف الى سعادتهم فصوص الرجوع وعند عدم الرجوع محرم على بيت المال لما ذكرنا انما يظهر
لهم في الشهادة قول في ردت من وجهه وهذا لان القاضي قضى سعادتهم فلو ان اصلا من هذا الوجه ويرحت
انهم يملوا سعادة الاصول بامرهم ويحجمون بكونهم رجوع سعادتهم في الاصول من هذا الوجه فان الفاسق
اذا ردت سعادته بفسقه لا يقبل سعادته في بلا الحادثة بعد السويده خلاف العبد اذا ردت سعادته ثم عتق
يقبل سعادته في بلا الحادثة لانه ليس للعبد سعادة بل له خبر ورد المحر لا يوجب رد الشهادة فاما الفاسق
له شهادة بدليل ان يعمل الرجوع لو ظهر ان الشهود فسقه لا ضمان على احد ولو ثبت اعم عيدين او عيدين على
بيت المال قول في فقل بطل الموت بعوان دار الشهادة قد فامور في المحر ومن قدر حيا بطل المحر
عموت المقر في لان حر القدر لا يورث وارثا الرجوع عن الشهادة قد فامور في المحر وعلم القاضي
فاورث لا شهادته في حر المحر فالوقد في غير الشاهد خلاف ما اذا كان المحر حيا لان المقر في حر
اقامة المحر عليه الا يرى ان يكون طهر احد السهو عبد المحل الموقوف من القدر ولو ان الشهادة مقلد
قد فاما الرجوع في الحال لان امران معنى الشهادة بداره مسعود من ان يكون قد فاما انما يقع معنى الشهادة من
قد فاما عند رجوعه فيصير بداره السابق الذي قد فاما لا يطلب تولى علة لوقوع الطلاق للامران الشرط به منع
توبته تطليقا فاذا وجد الشرط يكون تطليعا حال وجود السروط لا حال وجود العلم فصار قادر في
الحال ومن قدر ميتا لم يرد المحر وقول لانه محرم علم القاضي قلنا هو محرم علم الحكم سعادتهم وهو عمن
سعادتهم ليست محرم وزعمه معتبر في حق نفسه فانسحق المحر في حقه فانسحق بما ينسحق عليه وهو القضاء في
حقه فلا يورث الشهادة خلاف قد في غيره لانه محرم في الظاهر بعضا القاضي ولم يثبت توبته من حرم ما يعبر عن
فكون شهادته فلا يحل المحر عليه قول في لان الامضاء من القضاء اذا ما هو المحر من شرع المحر وهو الزجر محصل
به والقضاء من الزوايد الا يرى ان القاضي لو علم يقينا بكون الرجل زانيا فله حرة وان لم يضمن به المحر عليه
قول في وغر ما ربح الزاوية ولا يقال بان الزاوية الاولى لا يضمن شيئا فان رجح الاخر لو ضمن الاول انما ضمن
رجوع الثاني بل يضمن بداره لان تقاضا محال العبد مانع فاذا رجح الثاني ارتفع المانع بقي لهما قد فاعر ما
وليس احدهما او لم من الاخر فاشترى واعلمنا حل العبد بانفساخ الشهادة في حقهما قول في
معنى علة العلة لان الزنا اظهر واعلمه ثبوت الزنا وهو الشهادة لان الزنا انما يثبت بالشهادة والسهادة انما
تصير حجة بتعلمهم فقل انما علة طهر الزنا والحكم مانع الى العلة فاضاف الى علة العلة ما اضيف
الحق الى شر القرب في قوله عليه السلام شر القرب اعناق وانه علة المال والمال في القرب علة الحق

والحكم اذا تعذر اضافته الى العلة نضاف الى علة العلة وهذا الصمان على الشهور معتد لان دلائلهم انفع
 شهادة مضاف الى الحكم اليما لان العلة قد يكون عدلا والمحمور قد يكون صدقة ولم يعرف منهم الذي مضاف
 الى علة ظهور الشهادة وهو التزكية والشاهد اذا جمع ضمن لانه علة ظهور الزنا فلا هذا التزكية علة ظهور
 الشهادة فحاز ان يكون سببا للصمان عند التعدي وقد ثبت التعدي بخلاف ظهور الاحصان لانه عبارة
 عن احوال الحمرة وهو لا يصلح سببا للحقوق ولا علة الاتي ان الشهادة على الزنا دون الاحصان فوجب
 العقوبة في مضاف الاحصان ما جعلوا غير المجرم موجبا للشهادة بدور التزكية لا بوجوب سبب
 الدلائل وسبب الدلائل الشهادة وانما صار من جهة التزكية فثبت التزكية علة العلة وقوله في الباب الاحصان
 محض الشرط العلة اراد به العلامة فانه في اصول الفقه ان الاحصان ليس بشرط لان الشرط ما هو من العلة
 صورتهما وسوق انعقاده على وجوه في هذه الدار في علم الطلاق والعاقبة فاما الزنا قبل
 الاحصان لم يوجبه صورة وسوق انعقاده على وجوب الرجوع على الاحصان بعد ذلك لكون شرطه والاحصان
 عبارة عن حالة الزنا في صير الزنا في تلك الحالة موجبا للرجوع والحكم غير مضاف الى الاحمال سواء ولا وجود اعنده
 فلو كان علامة محض على وجوب الرجوع عند وجود الزنا قول في ضرورة تحمل الشهادة وهذا لانهم اذا اخارا
 اقامه الحسبة لا بد وان يطلق لهم النظر اذ لا وجود لولا الا بالنظر والشيء اذا ثبت ثبوتها هو ضرورة ان
 ما يطلق تحمل النظر لهذا الا يصح الطعن على السهو لان هذا القول ينافي تحمل الشهادة حال لو بد ساهيا وهذا
 لا يجوز اذ السهو والنسيان قد يصلحان افعالا للحكم الطفيف وهو الامم فليس يصلح الحليف بفعل وجوبه سموا
 قول في وانما ما نعت وهذا لان احوال الحمرة الموجبة في المحصن من الاسلام وغيره طهارة واجرة وموافقة
 عن الزنا والمانع عن الشيء لا يكون سببا له لان ادنى درجات السبب ان يكون مفضيا اليه فلا يكون الاحصان
 معنى العلة بل هو علامة على وجوب الرجوع عند وجود الزنا من المحصن والحكم لا يضاف الى العلامة لا وجوب ولا
 وجود اذ ان الشهادة بالاحصان في هذه الحالة بمنزلة الشهادة به في غير هذه الحالة فلا يستلزم فيها التزكية
 بخلاف المستشهد به لان شهادة اهل الامة فيما يتصور به المسلم غير مقبولة وفي ثبوت عقوبة المسلم قبل الزنا
 اضرايا المسلم شهادة الذي فاما شهادة النساء فيما عدا الحرم ومقبولة في حق المسلم وان قصوره المسلم
 فان حل الشرب قول في قد يكون من غيره فان من استلزم السفر حل او التفاح يوجب
 منه واحد مما قال الشاعر واذا كان ذللا لا يمكن ان يجعل الواحد دليله لان الاعتبار بالتقدم بالزمان في
 الزنا قول في شبهة البراءة فلا الله تعالى فان لم يجر جليل في رجل وامرأتان ومن المعنى فيه ان تصل احدهما
 فذكر احدهما الاخرى ومثل هذا الكلام انما يستعمل في الدار حقيقة كما في اية السم سمادة رجل وامرأتين

شاهيا

لا يكون الا عن شهادة رجلين حقيقة حتى يجوز اقامه هذه المحجة مع العدة على ذلك فثبت الصورة التعليق
 شبهة البراءة بان حد القذف قول في قد لا يمتد وهذا لان قوله ليس لآب
 الذي خلقت من نايه وانما اسقطت شهادته عن صاحب الما ان لو كانت امدا منه لان الولد انما سفي نفسه ارجل
 بالزنا وفي هذا القذف نوع اشتباه لانه محتمل ان ينسب النسب عن الاب بالوطى بالشبهة من غيره الا ان الامة
 اجمعت على وجوب الحق بشرط اعتبار ذلك الشبهة وقد مر في العان فان قيل هذا غاية في العرف فليجوز ان لا يحل
 فلما علم وجوب الحق بالاية لاستتار المراه اما ادم لم يستتر الداية بمنزلة الصريح حاله في القادر وهو ما
 قلت فانه محتمل وان لم ينزل صرحا قول في وهو الولد والولد يعني الولد وان علا والولد ذكران وانما وان
 سفل فثبت الحق لني بنيد وبنات اسد وليس لولد البنت حق عند محمد رحمه الله ولا من المستحق لحقيقة الولد
 وليس لام الام ولا الاب الام لعدم حقيقة الولد ولعدم النسب وهذا لان المطالبة انما تثبت بسبب عار وشين
 المحتمل ودلا بالولاد والنسب قول في ليعتبر على المال وهذا لان القذف يناول الميت صورة وتناوله
 معنى التعدي اليه والشيء اذا تعدي من محل الى محل يتعدى على الوصف الذي كان ثابتا في ذلك المحل فاذا كان القذف
 محصنا تعدي اليه بصفه المال وان كان المقدوف غير محصن لا على التعدي بصفه المال فاعتبرنا حال الاحمال
 في حق من تناوله القذف صرحا ليلون التعدي كما لا يخفى من تناوله معنى قول في سبب الاحكام فانه
 لا يسقط بالقادم ويقوم القاضي بعلم نفسه ولا يصح الرجوع عنه بعد الاقرار ويقام على المستامن في دار الاسلام
 وبشرط قيد الخصومة وبعض الاحكام يزل على انه حق الله تعالى فانه لا يباح باباحة العبد وليس له اشاعة فاحته
 نفسه ويستوفيه الامام دون المقدوف ولا يحلف القادر فيه قول في والاول اظهر وهذا لان القذف
 حارم لهتك عري من المحصن حرم اظهار الزنا وان كان حرام حقا لله تعالى بما يشهد الزنا الا يرى انه حرم قذف غير
 المحصن فان المستول بسبب القذف تلك حرمان حرمان الله تعالى وحرمة المقدوف بما ينافي اظهار الزنا حرام حقا
 لله تعالى وفيه هتك حرمة العرض وفي عرضه حقا لله تعالى وحق العبد على الله تعالى فيه ام واحمل من حق
 العبد في عرضه قول في لقب به ما السماسم لرجل متدبر في العرب كان يلبس طوبى ثوبا جديدا ويمضي في اخر
 اليوم جلا يلبسه غيره كذا قال العلامة رحمه الله قول في معروفا بطله على وهذا لان اذ يريد الصريح
 فصله على يقال صعد على الحبل ولا يقال في الحبل الا لضرورة الشعر فان قوله في الحبل بيان مكان الفاحشة
 كالتدابر ولهذا الوفا لنت في الحبل باليا والى عنت به الصريح لا يصدق فكذا في المهور لانها اسوأ
 الا ترى انه لو لم يعين به الصريح حرم الاجماع قول في فحتمال للزنا وهذا لانه متى اجمع الحرام في البراءة
 ما حرمها ابطال لا حرم البراءة بل لزم الحرج وهذا في البراءة بالحكم على المراه بطلان العان انما نصير

اي لاصلك

محرور في القدر ولا يحري اللعان من الزوج ومن امر الله المحرور في القدر وفي الداي باللعان لا يسقط
حد العرف عن المرأة اذ حد القدر يحري على الملاعة فوج الداي بالحل على المرأة قول **له** وقع الشك في
كل واحد منهما لان داران المراد بقوله ريت على الناحي علم احدا العرف دور اللعان لخصاصه قد
اقرت بالزنا وانظم المصدر من له في ريت لكان المراد بعد الناحي لاجب علم احدا العرف لانها اما
اقرت بالزنا بل جعلت العقل بعد الناحي لان المراد الزوج اداؤها واعضاها هي بخلافه لا يقول لها ريت
اي زناي ما كان معك في الناحي وبعد الاعتبار بحري اللعان دور المحل في حد القدر ومنه عدم المصدر منها قول **له**
معانته العفة وهذا لان شرط الاحصان العفة عن الزنا وقد وقع الشبهة في هذه المرأة تصورت
بصورة الزانية وصورة المسقط مسقط للحرم وقيام ولد لا لانه صورة ولد الزنا فلا يحري حد القدر في قول **له**
فان حنفية رحمه الله يشترط ان تكون الحرة المودة ثابتة بالاجماع او بالحديث المشهور بانه ممن قبل امره ونه
بنتها ووطيها لم يسقط احصانها ولا لو اشترى امه فظن الى فرجها ابوة او ابنة شبهة ووطيها وعندهما
زوال احصانها لان هذا وطى حرام لعن ملاء المتعة من وجه فوج زوال الاحصان بالآخر من الرضا عنه ووطي
امه ووطيها ابوة او ابنة حلالا او حراما ووطي امه استراها بعد ما طلقها اثنتين وكهما ووطي امرأته تزوجها
بغير سمح او في عدة الغير ولا اعتبار للكونه مختلفا فانه لو قال لامرأته انت باين او خلية ونوي الثلاث
تزوجها قبل اصابه زوج ثان ووطيها فانه يزول احصانها مع اختلاف السلف في ذلك ولا يوطى المطلقة طلاقا
بايما في العدة يزول احصانها والعلم اختلفوا في بقا الناحي ورواه وابو حنيفة رحمه الله ذهب في ذلك الى
ان هذا وطى حصل في عقد اختلف العلماء في حوازه وفساده ولم يرجع واحدا منهم الى دليل يوجب العلم من داب
الله او خبر متواتر او مشهور او اجماع وانما رجعوا الى ضرب احتمال او خبر واحد والوطى الحاصل عقيب
مثل هذا العقل لا يوجب زوال الاحصان مما تزوج امه في عدة حرة وخالوا اشترى جاريد شرا فاسدا
وهذا المعنى وهو ان حرمه المصاهرة بالمس والنظر ثبت دليل لا يوجب العلم وهو خبر الواحد والقياس
فلو حرمه المصاهرة في حق العمل لا في حق العلم وملا المتعة في المرأة انما تنفي بعد وجود سببه فيما سببه
احرمه فادانته احرمه ثابتة في حق العمل غير ثابتة في حق العلم تنفي ملك المتعة في حق العمل لا في حق العلم
والوطى الحاصل مع قيام الملك في حق العلم دور العمل مما لا يزيل الاحصان كما في الامه المحسنة وامراته
الحاضر فالملك ثابت فيها علما لا حتى لا يحل ووطيها ولا تزول احصانها ووطيها محلا الاخت من الرضا
لان الحرة ثابتة فيها دليل يوجب العلم وهو الداب والاجماع وحلاف موطوءه الا لان وطى الاث ان
كان حلالا والحرة ثابتة بالداب والاجماع وان كان زني بما ابوة ثم عقد لها الابن وان كان هذا مختلفا لان

كبر

الذي قال بفساد هذا العقد يرجع الى نفي جرح العلم وهو قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم وحلاف
ما لو تزوج بغير شهود لان من قال بفساده يرجع الى نفي جرح العلم وهو قوله عليه السلام لا نكح الا
بشهود فانه مشهور والمشهور والمتواتر وحلاف ما اذا اشترى الامه المطلقة طلاقا فانها لان الحل
فايت هنا بالنصر والاجماع والمقدور لا لانها في حكم المتكوجة وحرمه المتكوجة ثابتة بالنصر والاجماع
وحلاف ما لو قال لها انت باين ونوي الثلاث تزوجها لان قول عمر رضي الله عنه صادر من داب والاجماع والاجماع
رجح علم اليقين بالنصر فان من ادعى ما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل قول علي رضي الله عنه ورد قول
عمر رضي الله عنه ولو كان ذلك لكان الثاني يقول علي رضي الله عنه ثابتا علما وعلا الا انه لا يحري الحد من هذا
في حق بعض العلماء اذ ان في الرتبة دور الاجماع الذي هو حرم بالاتفاق من نوع شبهة منقول من الحد ولل
لان في بقا الاحصان كما في الناحي الفاسد وحلاف ما لو طلق امرأته طلاقا بايما لان قول من قال ان الناحي يزول
بطلاق الباين يقتضي في ذلك اجماعا ودلالة بقوله بان الاجماع انعقد من الفقهاء ان خيار الرجعة عقيب صريح
الطلاق ثابت بحلاف القياس والنصر ورد في مطلق الطلاق فلا يجعل واردا في الطلاق الموصوف بالبينونة كما
لم يعتبر واردا في الطلاق بعوض واذا لم يعتبر النص واردا فيه دلالة في هذا في الجرح القطع في اخلاص
الاجماع والاجماع يوجب العلم والعمل جميعا نقل معاه من مسوط اخره زيادة رحمه الله قول **له** هو الصحيح
وقال الاخرى رحمه الله انه لا يسقط الاحصان لان حرمه الفعل مع قيام الملك الذي هو قيم وللصحيح ما ذكر
في الداب لان ملا الرقية لا يوجب ملا المتعة في الاخر من الرضا عنه لانه انما حرمه انما حرمه ملا الرقية في افاده
ملا المتعة عن ما ملون فعلة زنا من وجه باعتبار هذا المعنى حلاف ووطي امه المحسنة او امرأته حاضر او
ماتت لان الوطى صادر ملاء من وجه والوطى انما حرم بعرض على شرف الزوال وله الزوال العارض
لمحتج الى محرم سبب فلم يثبت بفعله شبهة الزنا فلم يسقط احصانها قول **له** حكم الصحة فيما بينهم
هذا اتفاق منهم على ان الوطى بالناكح الفاسد يسقط الاحصان اما عندهما فلا يشك واما عندنا في حنفية
رحمهم الله فلا لان الله علل لوجوب حد القدر بصحة النكاح فان هذا من قولنا ان الوطى في نكاح الفاسد
يسقط الاحصان قول **له** وان ضرب سوطا في قرفها هنا ثلاث مسايل احدها هذه والثانية اذ اقر
ثم اسلم ثم ضرب الحد بعد الاسلام لا يقبل شهادته بالاتفاق والثالثة اذ ضرب قبل الاسلام والبعض
بعده اختلفوا فيه روي عن ابي حنيفة رحمه الله وهو قوله الاول اذ ضرب سوطا بعد الاسلام وتسعه
وسعين قبل الاسلام لا يقبل شهادته لان السوط الاخير حكم حال الحد الا ان يرد له لو ضرب سعة وسعين
سوطا ثم ذروا اسنانا اخر ثم ضرب سوطا اخر لا يضرب الاخر وشراخل جمانه اخل بالحد والحد وروي عنه اذا

اقيم القدر قبل الاسلام والاقل بعد لا يرد وعلى العكس يرد والقول الاول اصح لان رد الشهادة وصف للحد وهو
 الحد ليس بحد قول الله تعالى لا تدينوا بالحد والحد هو الحد الذي لا يرد فيه من الله تعالى
 السبب ومما يحرم الحد بعد الاسباب من الحد الذي لا يرد فيه من الله تعالى شرب خمر ثانيا ولو كان الحد اخل
 في السبب لما وجب ثانيا كما في سجدة التلاوة وهذا الحد يرد في الحد بعد ان حرر ما مورده بالشبهة والحدادة
 بعد ما وجب الحد في القول بالاستقاط لان الحدادة مما انحاط في اثباتها فلفظ انحاط الاستقاط اذا ثبت هذا اذا
 رد في بامره مرارا فحد موده يسقط الباقي لان الحد انما شرع زاحرا فاذا وجد مرة محتمل ان يحصل المقصود به
 فلان الحد الثاني خاليا عما شرع له الحد وهو الانجرار يسقط الهدية الشبهة بخلاف ما اذا رد في حد ثانيا
 لانا سنا يعلم الانجرار بخلاف ما اذا رد في وقت وشرب لانه لا يرد اخل في الحدس المختلف واما حد القذف
 فالمغلب فيه حد الله تعالى عندنا فان لم يمتدح الشرف المحرم والزنا وعند الشافعي رحمه الله الغالب فيه حد العبد
 ولا يرد اخل فيه واما اذا رد في الاول مرارا ثانيا واحدا في حد واحد اخل في التعبير التعزير
 العظيم والتظهير ايضا وهو المراد هنا قول الله عليه السلام بلغ حدنا بالحكم لا بالتشديد لانه من البلوغ لا
 من التلويح لان معناه والله اعلم ان لا يبلغ الامام غير الحد حد اذا بلغ في التعزير حد فهو معتدل والتشديد
 صار معناه ان لا يبلغ الحد غير الحد وهذا غير مستقيم قول الله وهو ما يؤثر على رضى الله عنه في رواية
 ان عليا رضي الله عنه كان يعقل لكل خمسة عقدة فلما بلغ خمسة وسبعين عقدة لم يعقل في الباقي وهو اربع
 حلل ان لا يبلغ خمسة اظن الراوي انه اقصر على خمسة وسبعين **كتاب السرقة**
 قول الله على الجمار يعني لئلا لا يكثر السرقات تصير معاينة في الامتداد اذ ان لئلا لانه وقت لا يفتقه
 الغوث فلم يفتقه بالخفية وقت الاخر لا تمتنع القطع في الاخر بخلاف ما اذا ثبت في النمار لانه وقت
 بالحقة الغوث فلا يصير معاينة وقت الاخر كما في الذخيرة قول الله حرز لا يشبه فيه لان السرقة محرز
 محفوظ لا يكون اخله سرقة لانه لم يسارق من الحافظ فشرط ما يقتضيه اسم السرقة ولا الاخذ بالثبوت
 الماخوذ والامتناع له خطر لان غير الخطير لا يحزر ولا يكون مقصودا بالاخل ولا ممنوعا عنه فلم يحقوقي
 السرقة قول الله وان كان رهبا فاقبل الذهب منصوص عليه فهل لا يغير اصلا بنفسه قلنا ادرك الشرح
 الاسلام ان يرد العشرة تبين ان المراد بالربا الدنار المتقوم بعينه السعرة لا بغيره الوقت لان اعتبار
 الوقت قد يبلغ منه الدنار بلا ريب او اربع مئزر في القدر كانه قال لا يقطع الدر الا في ثلث او اربعين
 او عشرة وبيان النصارى على هذا الوجه لا يستقيم فعلم ان المراد بالدنار الدنار المتقوم بالعشرة قول الله
 والرجوع في حق المال لا يصح قال القاضي الامام الزمخري رحمه الله في تبيان هذه المسئلة على قولها ان

ماثل

محميا

الاول

الاقرار في المرة الاولى ان كان بوجوب القطع صح الاقرار ثم المرام وان لم يوجب القطع صح الضمان لا ريب فلما
 وجب الضمان باقراره الاول ولو وجب القطع باقراره الثاني سقط الضمان الواجب والامتناع بالاستقاط
 الضمان الواجب بقوله وان الشئ ان يرد محرم الفضل رحمه الله يقول العجز عن ان يوسع رحمه الله ان ثبانه
 على وارتفع عنه المسئلة حين كان حامل الزدكان في مجلس هارون الرشيد فاني يسارق فقالوا للسارق انت
 سرق هذا المال فقال انا اخذ هذا المال فاتفق القضاة من اهل المظالم ان لا يقطع فقال ابو يوسف رحمه الله لا
 يقطع لانه ما اقر بالسرقه وانما اقر بالاحد والاخر بوجوب الضمان ووجوب القطع محاروا وتخلوا واقر وان ما
 قاله حران قالوا انساله ثانيا فسالوه هل سرق قال نعم سرق فقالوا الله اكبر الان يقطع فقال ابو يوسف لا
 يقطع لان الضمان وجب عليه بالاقرار فاذا اقر ان يسقط الضمان عن نفسه واقر اهل المظالم من السبب
 والنسابة ان الحق ما قاله قول الله وان اصابه اقل من القطع ولا يلزم على هذا وجوب القصاص على جماعه
 قتلوا واحدا لان العقل بطرق الغالب غالب فاجتنب الى شرع الزاجر لتقليله ولان سرقة ما لا نصيب له
 واحد منهم الاسمي قليل لان الزهق الروح غير مجبر مضاعف الحد واحد منهم محلا لانه الانتاح لا اوليا
 المستور بدرجة **ان ما يقطع فيه وما لا يقطع** قول الله ولهذا المعنى يعني الشرع في
 وجوب القطع في سرقة ما دون النصارى المعنى وجوب ذلك المعنى في سرقة ما بوجوب مباحا غير مرغوب فيه
 لحقارته وهو ان يقطع شرع للرجوع صيانة للاموال على ما لا يكره او انما احاج الله فيما لا يشترط فيه
 لا فيما يقرر غنيمته اليد قول الله على وفاق عاداتهم يعني انما ثبت القطع فيما اواه الحرز بنا على عاداتهم انهم
 كانوا الاصحون في الحرز الا الناس فاصرف اللفظ الى الناس فلا يكون محله علينا الا انقول بوجوب القطع
 في الناس وقال مشايخنا رحمهم الله في سنة القحط لا يقطع سرقة طعام مطلقا من غير تفصيل
 لانه رخص له تناول مال الغير بالقيمة عند المحصنة قول الله في الاثام الحسار لان ما فيها غير مقصود
 بالاخذ لا يتعلق به الاصلحة شخص معين فان المقصود الكواعدة والجلود بخلاف كتب الفقهاء لان
 المقصود ما فيها من الاحكام الشرعية وان لم يمس بها فلا يقطع مما هو متبع له من الجلود والاوراق ولو كان من
 كتب الادب يقطع عن بعضها لانه ليس منه من الاحكام الشرعية وقيل لا يقطع لانه حجاج الى النظر فيه لئلا
 يهدى الى الاحكام الشرعية ولو سرق ثوبا خلقا لا يساوي عشرة دراهم وفي طرفة دهب مشدود والسارق لا
 يعلم به الاخذ بالقطع لاجل الذهب وان كان ثوبا لانه متبع فيما هو مقصود السارق قول الله في غير
 الرب يعني من الاثام فاما ان كان منصوصا على الحياض خارج الدار لا يقطع لانه غير محرز لان الحرز ما يجمع
 وصول اليد الى المال فيصير المال محصنا ونظيره القسطا ان كان منصوصا لا يقطع في سرقة واركان مفوضا

من يريه نطق لانه مال محرر قول بعض العلماء قال ان في المولى كان له ان ياخذ منه خلاف من حرس
حقه لو حرم الحائض باعتبار المالىه ومن العلماء من يقول ياخذ من هذا الحق قول لا يستند الى دليل
ظاهر لانه لا يثبت له حقيقة الاباح ولا شبهتها لان حقيقة الاباح انما ثبت اذا كان من حرس حق
والدين حال وشبهه الاباح في حرس حق اذا كان الدين مؤجلا فيقطع حاله بل عليه ان يكون مزار الدين
الحال غير السارق فيست السروق منه فسرق ما الاخر سوى ذلك فلا بد من الدعوى لانه ان كان قال انما اردت
اخره هذا الحق في الحرس شبهه احلاف العلماء فيصير هذا من شبهه الاستنباط قول لا يثبت شبهه
السقوط وهذا لانه وان طهر المالىه والنقود في حقه بالاستمرار حتى ما سبق من سقوط العصمة مؤثرا
لشبهه وهو نظير ما يجوز مباح الاصل في دار الاسلام اذا اخرج انسان صار لا متقومًا ومع ذلك لم يقطع
السارق فيه باعتبار الاصل في دار الاسلام وانما اذا ابعدهم اشتراه فيه اختلاف المسامحة رحمهم الله وبعد التسليم
العين تبدل حكمًا باختلاف الاسباب على ما عرفت وان حرمه العين يكون بما لكما صار اختلاف المالك باختلاف
العينين **فصل قول** له المعنى الثاني وهو اباحه الدخول في بيت حرى رحم منه ولهذا
اباح الله النظر الى مواضع الزينة الطاهرة منهن لكن الاحتراز عن ذلك مع كثرة الدخول عليهم مستلزم للخرج
فلم يرد حرز في حقه خلاف الصديقين لكن بالسرقه من هذه البيت نيز ان لا يصادق بينهما لان السرقة
من فعل الاعدا لا من فعل الاصدقاء وفيه خلاف السامعي رحمه الله فانه الحزبه القرابة الموسطة بالقرابة
البعيدة في حكم العتق فلا في حكم القطع ونحن لمحقا انقرايد الولاد في وجوب الصون عن القطيعة باستيفاء
الرق فحجب صوننا عن القطيعة ايضا بدليل القطع اذ القطع بالسرقه ينفي الى قطيعة الرحم قول له واقرب
من ذلك معنى الاقرب من الزنا والتفصيل عن الشهوة بالمسارعة فيه الاحتراز عن الرضاع فان الام والاخت من الرضاع
تتساوي وتتساويان فان محرمتهما ثبت بالرضاع فلما لم يثبت الاحدية بالرضاع مؤثرا في اسقاط القطع
فكر الامه والمعنى ما ذكر في الدار ان لا يسلطه من المحارم بالرضاع لان عدم الشهوة احتراز اعن التهمة بخلاف
السبق قول له لا تغيب الاحراز بالحفاظ لانه محرم يرد فيه فان قبل المتاع محررا صار دور البيت بالحفاظ
فلسا المحرم بالمكان اوى لانه منع وحفي والحفاظ يمنع ولا يخفى واذا اخرج وند كان كالبدر عنده ولا اعتبار
للدل مع الاصل وفي الحزب بالحفاظ ضمن محرم الاخذ وفي المكان لا ضمن الاناخراج لان الاخذ لا يتم الا به
لان الدار عامتها بيد المالك كما قول له فان المكان حرزا ومعنى الحزب فيها من اخلا بالادب فاذن لا
حرز اصلا فلا يقطع وحفظ الاموال غير مقصود من بنا المساجل فلم يزل المسجل حرزا مادانيا فيغير معه
الحزب بالحفاظ قول له حرز على حدة والواهد في الدار العظيمة التي تستغنى اهل المنازل عن الاستفعا لصح

الدار

الدار وانما يستغنى لصح الدار استغناء السكك اما اذا كان دونهما بحيث لا يستغنى اهل المنازل عن الاستفعا
لصح الدار بل يستغنى لصح الدار استغناء المنازل فيمن له دار واحدة فلا يقطع لها قال الامام فاضل خان
رحمه الله قول له ولو اغار انسان المراد منه لو سرق في داره وعده ولو اغار انسان من اهل المقاصير
انسانا على مناع في مقصورة اخرى بانه الاصح قال القاضي الامام طهيري رحمه الله الاغارة اهل
المال في محاربة ومدايرة ولا يكون استعمالها الا في باب السرقة والمقصورة حجرة من حجر دار واسعة
محصنة محيطان قول له على الدار لانه ثم هلك الحرز منه فصار المال محررا فاعمله او معاونه فعليه
القطع على كل حال فاما الحاج انما اخرج بالغير حرز وان اخل الحاج بده قنا ولها من يد الدار
معلمها القطع عن يوسف رحمه الله بناء على مسلة اخرى وهو ان السارق اذا اقترب البيت وادخل بده
في البيت واخرج المتاع يقطع عنه لانه لا يسلط لهك الحرز دخول حامي الصندوق وشق الخالق ولها
ان لا يسلط في كل حرز وان قبله من العتق احتياالا للدار والحوال لا قبل الاذلال فاما البيت بقل العتق بالدخول
فيسلط دلا وفي الجامع لغير الاسلام رحمه الله وفي يوسف رحمه الله ان اخل الحاج بده لم يقطع واحل
منهما وان اخرج الدار بده قطع الدار خاصة وفي الجامع لقاضي خان عن يوسف رحمه الله ان اخل
اخراج بده في الدار فاوله صاحبه في الدار قطع الحاج وان اخرج الدار بده وباوله صاحبه خارج الدار
قطع الدار قول له نعلس الحزم لانعدام العلة حاصله ان فعل المالك على وجهه اما ان وضع المال على
ظاهر الكم وريظه من داخل او وضعه في باطن الكم وريظه من خارج وفعل السارق انما طر الصرة او حاد باطلها
ففي طر الصرة يحجب القطع ان كان الطر داخل الكم دون خارج لانه الطران كان في الامتقع المال في كفه
داخل الكم وهو حرز وان كان في خارج الامتقع فله خارج الكم وهو ليس حرز وروان مكان الطر حال الرباط
نعلس الحزب في الوجوه يعني حجب القطع اذا كان حل الرباط خارج الكم دون داخله لانعدام العلة
فان الحل اذا كان خارج الكم لم يزل المال من اجله وانه حرز وان لم يزل الحل داخل الكم لم يزل المال
من خارج الكم وانه ليس حرز قول له وانما قصده قطع المسافة يعني قصد المالك قطع المسافة حال توبه
ما شيا او الاستراحة حال توبه فاعدا فلم يزل في قصده الحفظ فلو لم يزل المال محررا بالكم لا صاحبه فاد قطع الام
واحد المال من خارج الكم لا يحجب القطع لان هذا سرقة الحرز والقطع انما يحجب سرقة الحرز من الحرز فصار
الحال في حجب القطع شقة واحل المالك منه ولا يحجب سرقة الحو الو ادالم يزل له حافظ قول له الحو الو
في هذا حرز يعني فيما اذا كان السارق خوف محرم صاحبه حامي مسلة الدار فانه قال في الاسلام
في جامعنا انما تغيب الحو الو حرزا اذا خيف محرم صاحبه فان الحو الو حرزا ولا يكون حرزا الا الحرز اما

بالحفاظ او الممان والحوال ليس محرزا للممان ولا بالحفاظ قصد ولا محرز القطع بسرقته والاصل فيه قوله عليه
السلام لا قطع في حريمه الجمل وهو شاه تحرس في الجمل الذي لا يحز القطع وان كان الراعي حاصرا الان الراعي
يفضل الراعي لا الحفظ فكل الحفظ تنعنا والبيع له شبهة علم الحفظ فكل مقصود القاييد والسائق القود
والسوق لا الحفظ فيتميز النقصان في الحفظ ولا يحز القطع **فصل** في كيفية القطع **قوله** في قوله
ان مسعودي رحمه الله عنده وهذه الفراه من الفراه المشهورة من له المقيد من المطلق فصيرون انه قال فاقطعوا
اما ما من الذي فلا تناول الرجل ولا اليد اليسرى والليل عليه انه في المرة الثانية لا تقطع يده اليسرى
ومع نقا المقصود لا يحز العزول عند الوغرة ولو كان النضر متناولا لليد اليسرى لم يحز ترك قطع اليد مع نقا
اليدين واليدى وان كانت بلفظ الجمع فالاصل ان ما هو من خلق الانسان تشبه بعارة الجمع قال الله تعالى
فقد صغت قلوبهم يقال ملائكة يطوعها وضربت ظهورها ولما كان الجمع المضاف الى جماعه تناول الفرد من كل
واحد يقال دكر القوم واعم مصير معنى الايدى والله اعلم فاقطعوا اي من كل سارق وسارق وقطع الرجل
اليسرى اما اثبت بالاجماع **قوله** في الاجتهاد موضوع بدليل قوله تعالى ما قطعتم من لبيده وتركتوها
فانه فادان الله اثنتي الاخر فيهما مع ان الاخر عند الله احدهما فان قيل الخطا لا يوجب انتفا الضمان في حقوق
العباد فلما احوال عند من وضمن احدهما الله ما قطع يساره والسارق سالت لا تخبره بانه يساره
باد لا يساره فلا تضمن محلا والى قال هذا يسار فلا تقطعه حيث تضمن لا يملك يساره والثاني ان قطع
اليسار يحلف من وجه دون وجه وهو ان الممن صار مستحقا للقطع فقطع اليسار سلمت منه فلو
خلف عن الممن فلا تضمن لان الاتفاق اما وجب الضمان اذ لم يحلف من وجه لان الحلف انما يكون ان لو حصل له
هذا الفعل والممن كانت حاصله له قبل قطع اليسار فعملنا بالحلف في الخطا وبعد الحلف في العمل عملا
بالشبهين **قوله** وان كان في المجتهدين لانه نايب الحام والحام ضمير في عمد الظلم دون الخطا **قوله**
انلف واخلف من جنس ما هو خير منه وهذا لان الممن خير من اليسار ويقطع اليسار سلمت منه المستحقه
للقطع لانه لا تقطع منه بعد قطع اليسار بخلاف ما اذا قطع رجله اليسرى او فعا عينه او جرح انفه حيث
تضمن بالاتفاق لان هذا الاتفاق لا خلاف لان الممن تقطع بعده ولا وانه لقطع الرجل اليمنى حاز ان يقال
تضمن لانه فون اليسر من جنس اليد وحاز ان يقال لا تضمن لسلامه اليمنى تقطعه فلو خلفا **قوله** في
الخطا الا على هذه الطريقة اي على الطريقة التي اعتبرها الله وحفظه رحمه الله وهو ان تلف واخلف ما هو
خير منه فلو ان الضمان ساقطا باعتبار انه انلاف مع الاخلاف لا باعتبار انه وقع حرا حقا لله تعالى فحفظ
صمان المال المسروق سواء كان قطع اليسار عمدا او خطأ لان وقوع الخطا حرا حقا لله تعالى هو المانع لوجوب

الضمان

الضمان حقا للبعد وعلى طريقة الاحتياط الذي قلنا مع رفر رحمه الله انه اخطا في اجتهاده حيث زعم
ان الدواب مطلق عن قيد اليدين بلون قطع اليسار واقعا عن الحد الذي المجتهد معذور في اخطائه فلا يحز الضمان
اذ القطع حقا لله تعالى مع الضمان لا يحتمل **قوله** في حال قيام الرهن يعني انما تقطع حصوه الرهن
حال قيام الرهن في يد السارق قبل قضا الدين او بعده لانه ليس للرهن المطالبه بالرهون الا عند قيامه لان
بالفعل ان صار قاضيا دينه فلم يتوكل حق فدية وفي المسقى ليس للرهن القطع الا بعد قضا الدين وبعد
هلال الرهن في يد السارق وان قطع للرهن لا للرهن في الجماع المحض في القطع للرهن لان للرهن لان للرهن
حق الاسترداد لا للرهن **قوله** في الاعتبار لاحتكام الى الاسترداد لان صاحب اليد ان كان امينا احتاج
اليه لاداء الامانة وان كان ضميما احتاج اليه لاسقاط الضمان عن نفسه فلو كان له الخصومة باعتبار حقه لاعتبار
ملا الغير الا ترى انه يستغنى عن اضافة الخصومة الى غيره محققة ان اليد مقصودة بالملك بدليل وجوب
الضمان على الغاصب تنقيب اليد ولو من كان خصما في اثبات اذ الله يده ان خصما في اثبات سبب الازالة الا
تري ان من ادعى عينا في يد انسان انه اشتراه من فلان واقام على ذلك بينة قلت يشته حتى لو حضر الغائب
وانكر البيع لم يلتفت اليه لانه لا يملك ما كان خصما لاثبات الملك لنفسه ان خصما في اثبات سببه وسبب الازالة
هنا السرقه مطهر خصوصية عند الاعمال بلا شبهة على ان الخصومة شرط التصير البينة حجة في المحل في الوجه
في حق الغاصب فشرط اجمال المحل لاجل الشرط ورفر رحمه الله سوي بين العلة والشرط كما في مسألة الاحصاء
قوله في المقصود احياء حقه وهذا لان صاحب اليد يملك الخصومة يريد احياء حق المالك فان القطع
مشروع بطريق الزجر فاداعلم السارق انه لا تقطع خصوصية الموضع في حال غيبه المالك يحترى على سرقته
الودائع فلو لم يكن من باب الحفظ احدا فقصاص فانه امانه وللزجر حجة بطريق الزجر سقوط عصمه
المالك من ضرورة استيفاء القطع حقا لله تعالى ولا اعتبار لما ثبت ضمنا **قوله** في ولا يعتبر لشبهه هذا
جواب عما قال لو استوفى القطع خصوصية هو لا عند غيبه المالك بلزم استيفاءه مع الشبهة لان الشبهة
لا توافر المالك اذا حضر ناسه فاجار انه لا اعتبار بشبهة فهو موقوف الاعتراض وهذا لان المومن شبهه يوم
وجرحها في الحال فاما ما يتوهم اعتراضا لا يعتبر الا ترى ان القطع يستوفي بالاثبات وان كان يتوهم الرجوع
من المقر ولا المالك اذ كان حاضرا وغاب الموضع يستوفي القطع وان كان يتوهم ان يحضر الموضع فيقر ان لا
ضيقا عنه والمراد من صاحب اليد الذي يشترى دينارين يدينار له ان يحاصم في القطع اذ اسرق منه ما
اخذه بطريق الربوا لان الربا يبيع فاسد وفيه شبهة المالك وان لم يسطر ولانه محتاج الى الاسترداد ليرده
على البايع اذ هو واجب الرد شرعا واما المعطي لم يرد في الدواب والحوال ان لم يرد له الخاصه لانه لا ماله

في الربوا أصلاً قول في سطر الظهور السرقة يعني بالبيدة فان البيدة انما جعلت محجة على من افاد الدليل
ضرورة قطع الخصومة وقيل انقطع الخصومة بالرد الى المالك قبل الارتقاء الى الحكم يعني قبل اقامة البيدة
فلا يبقى البيدة محجة بعد ذلك لان نظام الشرط خلاف ما ارادها من اقامة البيدة لان الخصومة لم تنقطع لان
نهايتيها الخصوم مقصودها فان المقصود من الخصومة بعد اقامة البيدة اسرار العيون حاله
واستيفاء القطع حقا لله تعالى والشئ اذا انتهى عما يتدبره فتنقضي الخصومة بقدر اعتبار اسرار السرقة
والذي لو صح انه لو لم يسقط الخصومة منها تقدير امان ان باعتبار اقامة البيدة او باعتبار اسرار السرقة
لا وجه للاول لانه جليل بل في اسرار انما القطع لانه ما من صورة الا وان يكون اقامة البيدة قبل الامضا
فقط انقطع الخصومة محجة البيدة والامضا يحتاج الى الخصومة لما ندم القضاء وان لا اسرار جرم ولا
وجه للثاني لما ذكرنا ان الخصومة مقصودها سرقة خلاف الرد قبل اقامة البيدة لما ان المقصود من
الخصومة قبل البيدة التمسك من الاتيان والرد بينا فيه فلا يبقى الخصومة ثم بعد ذلك خلاف ما اراد المالك
المسرور من السارق او هذه سبب وسبب جعل الغضا بالبيدة فانه لا يقطع لانهما الخصومة وهي المسئلة التي
تلي هذه المسئلة في الدار والفرق ان الرد غير مناف للخصومة لان الخصومة ليست الا ان يقول هذا املي
سرقة في رد الرد عليه ان يقول هذا املي سرقة في خلاف الهبة والبيع فانما ينافي ان الخصومة لا ينافي
عنه ان يقول هذا املي وان الرد مقصود بالخصومة دون البيع والهبة لانهما احصوا السرقة السارق لا يملك
او بيع المالا السرور من السارق يبقى الخصومة بعد الخصوم مقصودها في الرد دون البيع والهبة
قول في ولا تعتبر في حوزة الشبهة وفيه معنى اخر ايضا وهو ان السرقة اذا ثبتت على الغائب كان
اجنبيا وبن عوي الاجنبى لا يثبت الشبهة وان احتمال دعوى الشبهة شبهة ولا تعتبر قوله من
حت ان ادعى وهذا لان الحوا انما يحرم عليه سبب الحمايه والحمايه انما يحق بواسطة الشك والكيلف
انما يحق من حيث ان ادعى لا من حيث انه مال قول في مقبول على الغير شهادة المنفرد بربيه الهالك
قول في رد القطع مثل ان يقول اشع المالا وسئل عن طلب القطع فانه يسمع وحاز ان ثبت المالا دون
القطع كما اذا شهد رجل وامرأتان على السرقة ولا علم ان ثبت القطع دون المالا وفي عكسه مثل ان يقول
اطلب القطع ولا اطلب المالا لا يسمع علم ان المالا اصل فيه قول في السرقة من الموضع معناه لا ضرورة
لوجوه القطع في صورة اقرار اخر الى كون السرور ملا للمقر له بالسرقة منه لانه السرور منه لو كان مودعا
عنه القطع بالسرقة منه ولا كذا لها فان لاستيفاء القطع ضرورة الى كون السرور ملا للغير المولى
اذ لا يحرم القطع بسرقة من مال المولى فان يلزم من صحة اقراره بالقطع كون المالا لغير المولى قول في لا يبقى

مقصودا

مقصودا وهذا لان المالا كان معصوما حقا للبعد بالاحراز ولو بقيت عصمته حقا للبعد كان مباحا في
نفسه لان الحرمة للحق البعد لا توجب حرمة عينه وما كان حلالا في نفسه لا يصلح سببا للعقوبة لشرب
عصير الغير واحراز مال الغير عصبا انما الموجب للعقوبة فعل هو حرام لعينه لشرب الخمر فلا بد من انتقال
العصمة من البعد الى السر قبل السرقة لكون رد الحمايه على حق الله تعالى فانتمض سببا للعقوبة
هي حق الله تعالى فسقوط العصمة وان كان حراما للسرقة ولا حاز تقدم الحكم على سببه اذ كان شرط الله
لتقدم الشرع على العرف في قوله اعترى عدل عنى بالوديع وادام من معصوما حقا للبعد الحق في حق البعد بما لا
قيمه له ولا في هذا لا يقرر الاستيفاء القطع لان ما عجز الله تعالى فتمامه بالاستيفاء فان لم احرز اعيان
استوفى القطع تبين ان حرمة الحمايه في رد الفعل كان لله تعالى فلا يحرم الضمان للبعد لعصير المسلم اذا حرم
بقوله في التقوم والضمن حقا للبعد وان تعدل استيفاء القطع تبين ان حرمة المايله والتقوم كان للبعد صح
الضمن وان قبل القطع شرع لصيانة الاموال على اربابها وفي ابطال عصمتها ابطال صيانتها في رد عود الامر على
موضوعه بالنقص فلما افايده القطع فهو ضرر سقوط قيم المايله فان المايله وان سقطت المكان فاما لا ياق
حما في الخمر وان لا حق الاسترداد والقيمة يعود بالاسترداد وهذا كما سمي الله تعالى القصاص حوزة لما يتعلق
به من الحيوة بسبب ان جاز الناس عن القتل مخافة القصاص فذاها شرع القطع زاجر عن السرقة لصيانة الاموال
محفوظه بسبب ان جاز السارق مخافة القطع ثم سقوط العصمة حقا للبعد لمعنى محقول وهو ان المالا انما
مقوم بالاحراز والصيانة لما عرفت فاذا اضاف الله تعالى الصيانة والاحراز الى نفسه حال عقله صاحبه في
حق اخر السارق لم لا يحترق السارق وحيث جعل حرمة هذه الحرمة لنفسه انعدم الصيانة والاحراز
من البعد فلم يسقط معصوما حقا لله تعالى العصور اذ انحر وحرمة حقا لله تعالى لم تسقط المايله والتقوم للحق البعد ولا
يلزم على هذا البرية مع الفارة لان الفارة ليست بعقوبة تنادي بالشبهات ولاننا حاز الفعل من غير اعتبار
وصف المحل ففي المحل محرم ما الحق البعد ووجوب الفارة لا يستدعي فعلا هو حرام العيون الا ترى انها
محرم في الخطا ولا لا الحرام مع القيمة في الصيد المملوك فانه لا يعتبر بالمايله والتقوم في احوال الخمر ولهذا
الحرام قتل صيد نفسه والفارة تقتل عند نفسه وذلك في شرب الخمر لا يعتبر بالمال والتقوم في احوال الخمر ولهذا
محرم شرب خمر نفسه فقيت المايله والتقوم في المحل حقا للبدى لان مع ثبائه الفعل محرم العيون بما حذر من
صفه الحرمة في المحل ولا يلزم على ما ذكرنا المالا للمالا لان وجوب القطع باعتبار المايله والتقوم في المحل
فاما المالا صفه المالا لان الفعل يكون محرم العيون مع ثبائه المالا لشرب خمر نفسه يكون محرم العيون وليس من
ضرورة اعدام المايله والتقوم اعدام المالا كالتشاه اذا ماتت في ملا صاحبها في حلالها وان لم يسقط المايله

والنقود وادانت ان المالك والنقود صار حقا لله تعالى خالصا لمولود ضمان انما يحل لله تعالى وقد
وجب القطع لله تعالى فلم يحرم ضمان الخرج حرمه واحده مما لا يجمع بين القصاص والدية في باب القتل
قول له الا ان العصمة لا تظهر وهذا لان سقوط العصمة عن المال انما بان ضرورة وان يصير فعل السرقة
حرما العينة فلا يظهر في حق فعل الخ وهو الاستملاك اذ الثاني بالضرورة يتقدر بقدرها **قول** له وكذا
الشبهة اي الشبهة الناشئة من نفا عصمة هذا المال حقا للرجل باعتبار انه محل الفعل حرما العينة
حالا للعينة انما تعتبر هذه الشبهة فيما هو السبب لوجوب الجزاء وهو فعل السرقة لا فعل الاستملاك
ففي المال معصوما في حق الاستملاك **قول** له ان الاستملاك اتمام المقصود لان مقصود السارق السرقة
انما هو الاستفاد به بالاستملاك فلو ان الاستملاك اتماما للسرقة لان يكون فعلا اخر فيعتبر الشبهة فيه **قول** له
لا تنافي الماتل معناه انه يلزم من سقوط الضمان في حق الهلاك سقوطه في حق الاستملاك لان الماتل
مضمون بالهلاك لا يكون مثلا لما يكون مضمونا بالهلاك فاذا لامتناع بين المسروق ومال السارق لان مال
السارق مضمون بالهلاك فتعذر ايجابه بمقابلته السرقة عند الاستملاك لا تنافي الماتل وذكر في الايضاح
السارق اذ استملاك العين يبقى ادا الضمان فيما سنده وبين الله تعالى وكذا فاطع الطريق اذا قتل انسانا بعضا
يومر يا ابا الدريد الى وليه وكذا الباغي اذا تلف مال العادل والاصل ان كل فعل انعقد سببا لوجوب الضمان
وتعذر ايجابه لعارض ظهر اثر ذلك العارض في حق الحكم اما في الفتوى بينه وبين الله تعالى يعتبر قصبة السبب
قول له فلم تظهر السرقة في الغايين بل انهم لو حضروا وادعوا السرقة منهم لا يباخرون اموالهم وان كانت
قائمة بل اقامت البينة فادام ثبت السرقة منهم لا يقع القطع لهم فثبت اموالهم معصومة ولا يحد حقه
الله ان القطع وقع عن السرقة لانما بان حقيقته ولا ساحت بالاقطع واحل للداخل والخصوصية شرط
للظهور عن القاضي ومن له الحق وهو الله تعالى لا يخفى عليه خافية فاذا استوفى القطع وهو الحق فيقع
عن المال خلاص المال لانه حق العباد فيشرط الخصومة من كل واحد منهم لثبوت المال لهم وهذا لان الواجب حسب
القطع منح من القضا الحاضر قضا الغائب وحسب السرقة ارباب المال متعذر فام ين القضا الحاضر قضا
للغائب **باب ما يحدث السارق في السرقة** **قول** له وهو ساوي عشرة دراهم قبله بعد الله
ان لم يسق قيمة عشرة بعد الشق لا يحل القطع بالاتفاق لانه عت السرقة والتصاب غير موجوب **قول** له ومثله
لا يورث الشبهة يعني الشق لسبب المال قصدا وانما ثبت الملا به اذا اختار المالك تضمين القيمة فثبت
الملاك الذي شق الثوب ضرورة ثبوت الملا في البر لصاحب الثوب فلا يجمع البر والميل في ملا واحد فان
السق سببا للملا بطريق الضرورة فاما اذا اختار المالا اخل الثوب وهو المتعارف فيه لم ين الشق سببا لوضع

والمعروف

لا اعتبارا طارضا للشرع

ولا ضرورة غايه ما في الدار انه سبب في الحمله على اعتبار اختيار الضمان الا ان مثله لا يصلح شبهة لنفس
الاحل فان احتمال ثبوت الملا بالاحل عند وجوب الضمان قائم ولا يمنع القطع وكذا لو سرق الدايح المبيع المعجب
من المسروق في القطع وان احتمل ان يصير المبيع مالا للبايع بالرجوع بالبيع ثم اذا قطع عنهما اهل بضم نقصان
الثوب قال بعضهم لانه انما الضمن باعتبار ما في بعد الشق ولهذا اعتبر صاحب السرقة بعد الشق فلو ان
صمان النقصان صمان غير المسروق فلو ان الله السارق مالا في دار المسروق منه واخرج مالا اخر فانه يقطع
ويضمن المثل فكذا هنا والصحيح ان لا يضمن النقصان لان القطع مع الضمان لا يضمنان وضمان النقصان ضمان
هذا الثوب المسروق فصار له ملك ما ضمن فلو ان الثوب مشترا بينهما فلا يحل القطع فلا يضمن النقصان كذا
يؤدى الى هذا **قول** له في تحا جانب السارق وان قيل انما يقطع عن المالك للملك السارق من حين صنعه
وجازل يقطع فله انما هو حق القطع باعتبار الثوب الا ان وهو ملكه بوجه من الوجوه فصار لحظه
لحظه السارق في القطع وان ملا الدقيق لان القطع انما يحل سرقة الحظه والصحي على الدقيق دون الحظه
محققه ان ثبوت الملا للسارق لم يحل الصنع بلونه متقوما دون الثوب وعدم تقويم الثوب بعد القطع فلا يكون
الملاك ثانيا قبله **باب قطع الطريق** **قول** له اخذوا مال مسلم او ديني فان قيل ان اول الله
في قوم جاورين في الاسلام فلم يشترط ان يكون مسلما او دينيا قلنا بل اسلموا لجاورين في الهجرة لتعلم احكام
الاسلام وقيل جاورا على قصد ان يسلموا ومن هذا قصده ووصل الى دار الاسلام فهو بمنزلة اهل الدار **قول** له
در السرقة والرجم يعني الذي بالرجم مع اختلاف الحياتين فعند اتحاد الجانيه او **قول** له لاني حد واحد
يعني لا يدر اخل في احرا واحد وان قيل الامام اذا اختار القتل في هذا اخل في احرا الحد فله اليس
كلا بل لا يدر في البديده بالقتل ثم اذا استوفى القتل سقط القطع لقول محله قال في ارجل خمسين
وان يترك ما بقي لعدم الغايه فلم ين هذا اخل ولا هذه جانيه واحده من وجه لان الجانيه قطع
الطريق وجانيان باعتبار اخل المال فان شأنا الى جهة الاختلاف ويجمع بين القتل والقطع وان شأنا
مال الى جهة الاتحاد فيقتل ولا يقطع **قول** له وانما الشرط القتل من واحد وهذا لان سبب وجوب
هذا الحد محاربه اولي الله تعالى فان السارق في المفاد في امان الله تعالى وحفظه معتمد اعلى ربه متوقفا
عليه وما ذكر في الايدي من القطع والقتل والصلب والنفى حرمانا للجانيه الا ان القتل شرط لثبوت هذا الحد
فادان جرم البعض فقد وجد الشرط والمحاربه ثابتة من الدليل يضاف الحكم الى السبب دون الشرط فصار
ماضاه استحقاق التخيير في دار الحرب والمعيير والمباشر سواء القيام الحرب بالدليل **قول** له ما سقطت عصمه
المال فان قيل اخرج فعل سوي اخل المال قلنا بل الفعل واحد وهو قطع الطريق وبالفعل الواحد اوجب

حق الله تعالى سقط حرم العبد في السرقة بخلاف المحرم اذا قل صيدا مملوكا حرم العبد حقا لله تعالى
وقبيل الصيد حقا للعبد لان حرم الصيد حرم الفعل وحرم العبد حرم المحرم في السر وهو قوله تعالى
الا الذين تابوا من قبل ان يعزلوا عنهم فان قيل الا الذين تابوا في قصده القدر في صرف الحمله التي تليها وهو
قوله وانزلهم الفاسقون حتى لا تقبل سمادهم بعد التوبه لم لا ينصرف الاستثناء هنا الى الحمله التي تليها وهو
قوله ولهم في الآخرة عذاب عظيم حتى تقام عليه الحزم بعد التوبه فلهذا ان قوله تعالى وانزلهم الفاسقون
لا يصلح حرم الجنايه القدر لان توبه فاسقا لا يكون حرم القدر مما لا يكون حرم الزنا وشرب الخمر وادام يصلح
حرم افعال فاصلا من الحرام والاستثناء اخرج الاستثناء اليه فاما هنا القطع او القتل حرم افعاله وذا العذاب
في الآخرة فيصرف الاستثناء اليها هذا الجواب منقول عن مولانا شمس الاعنه الزردي رحمه الله تعالى ان
تقييد التوبه بما قبل الطفر عليهم يدل على ان تأثيرها في اسقاط عذاب الدنيا لا في تأثيرها في اسقاط عذاب
الآخرة لان من قيد احوال يكون مطلقا قوله حرم واحد فلو كان هذا نظير ما اذا دخل بيتا يسلمه
اخره واجنبى وسرق مال الاجنبى لا يحرم القطع عليه لخلل في الحرم فاما اذا كان فيهم مستامن فامتناع الحد
في حرم المستامن لخلل في العصمه وهو محصنه فسقوط العصمه في مال المستامن لا يمنع الحد من سرق مال
المستامن مع مال المستامن من بيت يستهان فيه حرم القطع على السارق لو حرم تمام السرقة لو حرم مال معصوم
من الحرم فاما الحلال في الحرم منع تمامها **كتاب السير** قوله فاول هذا
السلام معنى قوله الحمد واجز الان المسلمين في سعة هذا اشاره الى الوجوب على العايد واحده وهو
قوله حتى يحاج اليهم اشاره الى امتناع الحكم السعده واما بعض البعض بالنظر العام فانه حينئذ صاد
رضاعين العوله تعالى انهم واخفا فاقبل فاقبل معناه اخرجوا الى القتال خفا فاشيا باغيا وثقالا
شيوا فاقبل اعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مأمورا في الابتداء بالصريح والاعراض ثم بالردا
الى الدين بالموعظه والمجادله بالاحسن ثم امر بالقتال اذا كان البرايه منهم مما يطوب به الداب ثم بدون ذلك
قال الله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى
يعولوا الا الله الا الله واستقر الامر عليه واهم اصحاب الاعذار ينزلون اية التخلية فنزل قوله تعالى
ليس على الاعمي حرج الاية قوله عليه السلام حتى يعولوا الا الله الا الله عدة الله بصير الكافر مسلما
في حقتا وان اصدق بقلبه لانه قال في آخر الحديث عصموا مني دماي واموالي ولم يقتل مني الله وقبيل
منه هذه الله وان لم يقتل مني الله لان معتقدهم لما كان هو الشرك فقولهم هذه الله دليل
على انهم صدقوا محمد عليه السلام قوله يقتل النساء والصبيان يعني لا غرامة في قتلهم وان كان

او نفراج
او صافه

منها

منها قوله ولا تدن من البيد قال الله تعالى واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء اي على
سواء منهم ومنهم في العلم بدلائل فخرنا الله لا محل قاله قبل البيد وقيل ان يعلموا بدلائل يعودوا على ما
دانوا من الحزم حرم العبد **فصل** قوله عليه السلام المسلمين تتكلموا دماؤهم اي تتكلموا
في حكم القصاص والدية لا فضل لسريته على وصيحه فلو كان دلائل على مساواة العبد الحر في حكم القصاص
ويستلحق بدمتهم اذناهم اي اذا اعطى اذني رجل امانا فليس للباقي بقصد سبل محمد رحمه الله عن ذلك
فقال اذني المسلمين العبد ولنا نقول اذناهم اي اقلهم قال الله تعالى ولا ادري من ذلك ولا انشر فيكون
دلائل على صحة امان الواحد وقيل المراد الفاسق لانه لا يظن برسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينسب العبد النوع
الى الذبابة وقيل معناه اقرهم الى اهل الحرب وهم من يسلمون التور مستحقين الدين وهو القران لان الذبابة تداء في المسوط
قوله ملاقاته محله ودلائل امان ائمان الامن ودلائل تحصى بالخوف والخوف محقق من هوم اهل القتال فلو كان
الامان ملاقاته محله ثم تعدى الى غيره ولان هذا الحكم باب في حق الكل فلو علم بالترامم هذا الحكم من الشارع لا
انه يلزم عليهم قوله في توليد الانداح يعني اذا زوج الصغير واحد من اخواته ينقد في حق الكل لعدم حرم
سبب هذه الولايه وهو الآخوه فلهذا السبب وهذا ولايه الامان بسبب الامان وهو غير منجز فلهذا محله
قوله والمؤمن من الامان اي العبد المحرر اذا عاقب مع واحد من اهل الحرب او مع جماعة منهم عقد الدية والمراد
من الدية العبد موقفا اذ هو موبدا وقبلوا الجزية صاروا اذيين حتى يمتنعوا من الرجوع الى دار الحرب قوله
فالايمان للونه شرط اعني اما شرط الامان لصحة الامان لان الامان شرط للعبادة والحمد عبادته والامان
جماد معنوي فلهذا شرط الامان لصحة الامان قوله والامان نوع قال وفيه ما ذكرناه يعني من
احتمال الحق الصور بالموتى في امانه كما في قتاله فان سلم الامان فهو قاتل فلهذا المقصود من شرع القتال
اعلاطه الحق ونبذ اعراضه تعالى ودلائل المعنى قد حصل بالقتال تارة عند توهم مستعدين للحارب
والامان والصالح اخرى عند شوكه العار وعدم الاستعداد للمسلمين في الحال الا ترى ان المشرك لما احاطوا
بالخذل وصار المسلمون كما قال الله تعالى هنالا ابتلى المؤمنين وولوا لولا ان الاشد ابعث رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى عبيده رخصين وظل من ان يرجع عن معصية على ان يعطيه كل سنة ثمار المدينة فلما
حضر رسوله ليشوا من يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم قام سيد الانصار سعد بن معاذ وسعد بن عباد
فقالا يا رسول الله ان كان هذا عن حرج فامض امرنا به وان كان عن رأي رايته فقد نأخر وهم في الجاهلية
لم يزلوا ولا لهم دين وانا لا يطعنون من ثمار المدينة الا بشر او ثمارا اذا اعزنا الله في الدين ونعنا رسوله
يعطيهم الدية لا يعطيهم الا سيف قال النبي صلى الله عليه وسلم اني قد رايت العرب قد رمتكم عن قوس واحد

فاجتنب ان اصرفهم عنكم فاذ البتة لا قد اكاد هبوا لا يعطيه الا السيف فقد مال رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الصلح في الابتداء لما احس الضعف بالمسلمين حين راي القوة فيهم بما قاله سعد بن رضى الله عنهما استمع من دلا والله اعلم بان الغايه وقسمتها **قول** في فعل عمر رضى الله عنه هذا يدل على ان ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم باهل جند بل بل حتما لا زما والا لما خالفه عمر رضى الله عنه **قول** في لم يحسن خالفه روى ان عمر رضى الله عنه قال في مجلس الشورى اما اني تلون ايدى من دار الله تعالى واستغيت بما عي احتمل علم وتلي قوله تعالى للفقراء المهاجرين الية وفسره على الفخر الذي قال في الدار فلم يرو من خالفه احب بعد الية الا بالارضى الله عنه واصحابه رضى الله عنهم لقلة بصيرتهم بفقده الية واثنا الصحابة الطاهر دون المعنى وان خلافهم لا يعتبر مع اجماع اهل الفقه فيهم وروى ان عمر رضى الله عنه قال اللهم اني بالارضى واصحابه فلم يرو عن دلا سنة حتى ماتوا جميعا **قول** في وما رواه منسوخ مما تلونا ما حاصل ان المفاداة بالاسارى لا يجوز اصلا عند ابي حنيفة رحمه الله لا بالمال ولا باسارى المسلمين ولا بان يبيعهم بالرد وعندها يجوز المفاداة باسارى المسلمين للز لا يجوز بالمال ولا بالمر عليهم بالرد وعند الشافعي رحمه الله يجوز بالمر منسدا بقصده بذكر وثب انه منسوخ بعله تعالى اقلوا المشركين وانه تناول الاسير بديل سياقه وهو قوله تعالى فان تابوا واقاموا الصلوة فخلوا سبيهم **قول** في عده من المساييل منها اذا الختم مد قبل اخراج الغايه الى دار الاسلام هل يشاركون فيها ام لا ومنه ان احل الغايه اخذ ما قبل القسمة هل يورث حصته ام لا ومنها اذا وطئ حارسه قبل القسمة كان يولد هل يورث من الغايه ام لا **قول** في والخلاف في ترسب الاحكام يعني الخلاف في ترسب احكام قسمة الملاء على المقتوم في دار الحرب لا عن اجتهاد في الحواز لان القسمة حكم الملاء فلا يثبت بذكر الملاء واما اذا قسمها وامضى فصلا محتقرا فيه يجوز لان قضا المجهول في المجهول نافذ وهذا لان الخلاف في سبب القسمة وهو الملاء انه هل يتم بنفس الاحكام لا فاد انقله باحتماذ فان صحاحا اذا قضى شهاده الاعى والمجور في القدر **قول** في وقبل الراهيه يعني قبل الاخلاف في الراهيه لابي الطالان وانما راهيه القسمة في دار الحرب لما فيها من قطع شره الملاء فقل به دعيتهم في الحقوق بالحشر ولانه اذا قسم قروا فمات الش العرو على بعضهم وهذا امر واما ان يبد القسمة فلا يمنع جوازها ولهذا قال في المبسوط ان احتاجوا الى الدلا قسمها الامام بينهم في دار الحرب لان مواعاه حتم على حاجتهم او من مواعاه حو المرد ولا يدرى الملقى مع الملاء او لا يلحق وان لم يحاجوا الى الدلا لموت القسمة في دار الحرب وهذا اللفظ يدل على ان الخلاف في راهيه القسمة لابي الحواز ثم هذه الراهيه راهيه تزيده عند محمد رحمه الله حتى كانت القسمة في دار الحرب غير مستحب والافضل ان تقسمها في دار الاسلام وعندها الراهيه تحرم **قول** في

ان دليل الطالان راجح لما قرره في المتن من النهي الموجه لمحرمه القسمة الا انه يفاعل عن سلب الحواز اما الاجماع او بالطر الى الدليل المرجح هذا يقول في سور الهرة لما وقع التعارض بين الدليل الراجح والمرجوح في طهارة سور الهرة وخاسته ايسابو تحاز دليل الخامس راهيه السور **قول** في وتوفى ابيه الدابة توفى الراية بصلية جازمة بالشتم المذاب اذا حفر من ثوبه المشي اى روقه واثرا خطا لابي المغرب **قول** في لان يره ليست محترمة ولا يقال بان يره الموجه من المالك لا يره الموجه من المالك من وجه واحد والعصمه ما كانت يانه فالصير معصومه بالشك ولان يره المالك معصوم لاسلامه فلا يمل ان يجعل يره الحربي وهو غير معصوم يره المالك **فصل** في تقيده القسمة **قول** في تعارضت روايتاه ترجح روايه غيره وهذا لان من تعارضت روايتاه كان احتمال النسخ يره روايه نفسه ويره روايه غيره وخبر من لا تعارض في روايته لا يخل النسخ الا يره روايه غيره فان احتمال النسخ فيه اقل فلهذا اولى **قول** في من حنس واحل وهذا لان الغرم حنس الكر لان القرار انما يكون للحد فصد يكون الخضم غافلا ولا يعتبر نوعا اخر بل يعتبر زياده غنا والزياده لا سلق زياده الغنا بعضهم لسان يكون اغنى من بعض **قول** في نفسها قال لان الجهاد يكون بالقتل والادهاب واقاع الرعب والقتل وغير ذلك والادهاب واقاع الرعب يتحقق بالمجاورة والحال بعد ذلك حال بقا الجهاد ولا يعتبر عدل بل انه لا يعتبر ضروريه راجلا او فارسا بل الجاورة عندنا وبعد شهور الوقعه او انقضا الحرب عند المسافعي رحمه الله على اختلاف الاصلين ولذا بالاجماع لا يعتبر سيفا القوس الى حال تمام الاستحقاق حتى لو تقوسه بعد القتال قبل احرار القسمة استحق القوسان فان المعيار حال التقاد السبب ابتداء خلاف مود الفارس لانه المستحق ولا استحقاق بعد فوات المستحق ولانه ما يعسر الوقوف على حقيقة القتال بعسر الوقوف على سبب الوقعه فارسا او راجلا لانه حاله التقا الصفين وحاله استغلال واحد منهم بنفسه فيدار الحكم على السبب الذي لا يعسر الوقوف عليه بل يوقف عليه غالبا وهو مجاوزة الدرر فارسا فانه حر العاده بدم عرض الجيس عند المجاورة للوزن الدخول في دار الحرب والبيان فيها محسب من جاوز معه الدرر من الفرسان والرجاله ولو قاتل راجلا المضيق الممان بعد ما دخل فارسا استحق سهم الفرسان بالاجماع لان الموجه لاستحقاق الزيادة هو القتال على ابلغ وجهه عن في ايمان الحرب ودلا بالقتال فارسا ان امكن لاسماع الممان وبه القتال راجلا ان لم يمكن لصق الممان ثم المجاورة باعتبار انه سبب لدلا بباطنه حكم هذه العله وان لم يوجر حقيقة ما اذا وجدت حقيقة ما اذا اولى **قول** في يعلق الاحكام بالقتال يزل على امان الوقوف عليه فان من قتل في القتال سقط سهمه ودر غسلة الشهاده ودلا استحقاق رضى الصبي والجد والرى وانما رضى له اذا قاتل او دل على الطروق فاما المدعى انه بعد او بعسر الوقوف على قتال فلهذا

س

فلما

ان كان فارسا او راجلا في بلاد الكوفة فلا بد من اعتبار امر بنو نوفل عليه **قول** في عمل حال انهم لم يزلوا
معهم في قصبة عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم الخمس يوم خيبر وقسم سهم دورى القرى
بين بني هاشم وبين المطلب فلم يعمد بن عثمان وحيبر بن مطعم والاولا لا تترك فضل بني هاشم لما كان الذي وضع الله فيهم
والثاني واثمنا بنو المطلب الذي في النسب سواء فاما لا اعطيتهم وحرمتنا فقال انهم لم يبقوا في الجاهلية
والاسلام ومعنى الحر من اصل النسب هو عبد مناف طه له اربعة بنين هاشم ومطلب ونوفل وعبد شمس ورسول
الله صلى الله عليه وسلم كان من اولاد هاشم فانه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم فكان بنو هاشم اولاد جده
وجبير بن مطعم كان من بني نوفل وثمان بن عثمان كان من بني عبد شمس ولربما كان الاسان اقرب اليه من ولد
اخيه جده وهذا معنى قولهم لا يترك فضل بني هاشم فاما بنو نوفل وبنو عبد شمس كانوا مع بني المطلب في القرابة اسوة
وقبل بنو نوفل وبنو عبد شمس كانوا اقرب اليه من بني المطلب لان بنو نوفل وعبد شمس كانا اخوي هاشم لآب وام والمطلب
كان اخ هاشم لآب له لا لأمه ثم اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم لبني المطلب ولم يعط بنو نوفل وبنو عبد شمس
فاشكوا لآلهم ما قلنا سالاهم انزال اسما لما يدين عليه الاستحقاق اية النصرية دور القرابة ولم يرد نصرية
القتال بعد ان من حوزة بن عثمان وحيبر واما ايراد نصرية الاجتماع اليه للمواساة في حال ما هجره الناس علي ما
روي ان الله تعالى لما بعث رسوله في بني هاشم ودار العرش اثار الخير فيهم حسد بهم وتعاقبوا ان لا يحاسبوا
بنو هاشم ولا يظلموهم حتى ينفوا عنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لقتلوه وتعاقبوا بنو هاشم فيما بينهم علي
القيام بنصرية رسول الله صلى الله عليه وسلم ودخل بنو نوفل وبنو عبد شمس في عهد قرش ودخل بنو المطلب
في عهد بني هاشم حتى دخل معهم الشعب وكانوا في ثلاث سنين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في دار
المسوط **قول** في واما ذكر الله تعالى يعني قوله تعالى واعلموا ان ما غنمتم من شيء الاية كان بنو عباس رضي الله
عنه يقول سيم الله تعالى وسيم رسول الله صلى الله عليه وسلم واحل في اسم الله للتبرك ومفتاح الكلام وقيل سيم
الله تعالى صرفا الى عمارة اللجة ان كانت القسمة بالقرب منها والى عمارة الجامع في كل بلدة هي بالقرب من موضع
القسمة لان هذه البقاع مضافة الى الله تعالى وقلنا ذكر الله تعالى لسر الاستحقاق لان الدنيا بما فيها لله
تعالى ولان ذكر الله تعالى للتبرك وللشرف لهذا المال الذي اطيح بطريق فدا علاله الله تعالى واعزاز
دينه ولما سيم رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط بموتهم وقال السامعي رحمه الله هو باق يصرف الي
كل حليفه بعد ذلك لانه كان داخل حال حياته يستعير به في حوار الوفود والرسائل كما قال عليه السلام ما حمل
لي من غنائم الا خمس والخمس مائة وربعه والخليفة محتاج اليه ايضا لما يقول الحلفاء الراشدون لم ينفوا
هذا الخمس لانفسهم معروفا انه كان له من ربحه الرسالة لا بالقيام بامر الناس ولانه كان له من القيام ثلاث

تصنيف

حضور خمس الخمس والصفي والسهم ثم الخليفة لا تقوم مقامه في استحقاق الصفا ودار في خمس الخمس **قول** في
قول الذي رحمه الله كان الذي يقول انما سقط بموتهم سهم دورى القرى في حق الاغنياء منهم دور الفقراء لقوله
تعالى لا تملكون ولا تملكون من الاغنياء منهم من مضاف والخمس ثم من المعنى فيه وهو ان لا يكون سهم دور الاغنياء اوله
ايدهم واسم دورى القرى عام يتناول الاغنياء والفقراء فيجوز على الفقراء هذا الدليل وقال الطحاوي رحمه الله
سقط حق الفقراء والاغنياء جميعا اذ المراد بالاية بيان حوزة الصرف اليهم لا بيان حوزة الصرف اليهم وكان هذا
مشكلا فان الصدقة لما لم تحمل لهم فمشكلا انه هل يجوز صرف سيم من الغنيمة اليهم ولم يزل هذا الاشكال بيننا سيم
رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه ما كان يصرف الى حاجته نفسه فزال الله تعالى هذا الاشكال بقوله ولدى
القرى ثم نسخ هذا الاجماع الحلفاء الراشدون علي قسمة الخمس علي ثلاثة اسهم ولا يظن بهم انه حفي عليهم هذا النص
ولانهم منعوا حوزة دورى القرى معروفا باجماعهم انهم لم يبق استحقاق الاغنياء وفقرانهم كذا في المسوط **فضل**
في التفسير **قول** في بدل الماخوذ ودلا يار قال للعسكر جميعا ما اصبتهم فبذلك هذا الحوزة لان فدا ابطال
حق ضعف المسلمين وابطال تفضيل الفارس علي الراجل ولان الحريص انما يحصل اذا خسر البعض اما اداعهم
فلا **قول** في وقد قلنا معناه في حال كون الداف مقبلا لاحال كونهم من اعاد بالهزم **قول** في ما يطبق في النص
وهو قوله تعالى واعلموا انما غنمتم الاية وعذنا لا يجوز ورود الحضور متاخرا فيما عمل العمل بعونه والخبر انما
ورد يوم خيبر وانه الخمس كان اما قبل ذلك علي ان المعنى الفقهي معناه ان الاصابة وان كانت بالقتل فاما فصل
عليه الا نقود من وراثة لولاهم لما جاسر عليه ولما علق من الاثرى انه لو اسير اسير الم يزل له ولا الطليعة او
السيرة اذا اصابته الا كانت من الجمل لهذا المعنى وقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه قيل انه قال يوم
خيبر بعد ما اعظم المشركون فيكون القتل من اولا لا يستحق به الا خلافا قيل انه سفل لا نصب شرع به
باب استيلاء الكفار **قول** في ما استيلا نينا علي اموالهم وهذا لانه لا مفاد فيه يتناوب بينهم
في اسباب اصابة الدنيا بالبيع والهبه وسائر اسباب الملا بل حظهم او من حظنا لان الدنيا لهم ولا من مقصودهم
بالاخر انفسهم المال من لا تقصد به ذلك فاد اجعل الاخذ سببا للملا في حق المسلم بدور الفضل لان يكون
سببا للملا في حقهم مع حوزة القصد اولى وانما مفاد قوامنا فيما طرقه الخزانة وفاء العمل ودلال في ملك
وقار الاحرار لان الذي خلق المال لا يملوك اصفه المملوك يكون بواسطة ابطال صفة المالكية ودلال مشرع
في حقهم بطريق الخراء فانهم لما انكروا وحوزة الله تعالى جازاهم الله تعالى بان جعلهم عبيد عبيد ولا يجوز ذلك
في حق المسلمين **قول** في علي منافاة الدليل وهذا لان المال خلق مبتدلا لمباحا لا مباحا لغيره
والعصمة اما ثبت لتقرب المالك من الاسفاح مملوكه اذ لو لم يكن معصوما بل يترع من يده فلا يملكه الاستفاح فلما

استولى عليه الغار وحرزوه بدارهم زاله منه المالك عن الاسباع به بالهبة بخلاف المصوب والمسروق في دار الاسلام لان جازا الانتفاع به بان فادان التملك المالك عاد مباحا الا ترى انه لا يظهر العصبه في حقهم في حكم الضمان فانهم لا يصنعون ما اتفقوا من نفوس المسلمين واموالهم وباتير العصبه في احكام الضمان اظهر منه في دفع المالك فلما لم تظهر العصبه في حقهم في احكام الضمان فادان دفع المالك قول في المخطويعه في المخطويعه لغيره في المخطويعه بصلح سببا الثوار الاخره فان المظفر ياد الصلوة لو استغل بقره القرآن او ياد النافله عند صحو الوقت فادان ثار على ذلك وان كان الاستغلال في مخطويعه فلو لم ينفذ في وقت الوقت قول لان المالك فيه صحيح دليل حل الوطى للمشتري من الحافر فان قيل الارض بدار العين والغير لو كانت قائمه للمالك القديم ان اخذه بالعين فادان ثارها قلنا حق الاصل انما ثبت بالنصر وانته ودر في الاصل دون البذل وهذا لاننا نستدل بشيوع حق الاصل على قيام ملك المالك القديم وباجبار العوض على ذلك ولما اذ البذل لا يجب بمقابلته ملا نفسه وكان المالك ثابتا في حق الاصل بالنصر بخلاف القياس وما ثبت بالضرورة يتقرر بقدرها فلا يظهر في حق البذل قول في لا يقابلها شيء من الثمن دليل انه لو اشترى عبدا فذهب عنه قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن وله ان يبيعه مراحمه بالثمن الذي اشتراه وليس عليه ان يبر مع ان مبى المرامحه على الاحتياط بخلاف الشفعه لان الصفقة لما تحولت الى الشفعه كان المشتري في يد المشتري شرا فاسدا والوصاف في الشراء الفاسد ضمن حامي الغصب فان قيل الوصف انما لا يقابل شيء من الثمن اذ لم يصرف مقصودا بالانفاق الا ترى ان في مسله المرامحه لو فاق عينه انسان او فاقها بنفسه ثم باعها من احد من غير بيان ثم علم المشتري بذلك حط قسطا من الثمن فدللا على ان حط من ثمن العبد قدر الارش فلو المالك بل للمالك القديم حق اخذ الارش لما بينا صار في حقه من له الغايه لا من له المثل بخلاف مسله المرامحه لانه مملوك حقيقه ولو كان له قسط من الثمن حقيقه بان يكون المبيع شبيه حقيقه ليس له ان يراجع على احدها فادان ثبت للغير شبيهه المبيع ليس له ان يراجع على غير الغير التي اخذ منها لان الشبهه في المرامحه لمحقه بالحقه فاماها هنا حق الاخذ في العين بالنصر بخلاف القياس فلو بحق مما البذل قول في اخذه بهما فان قيل يتصور المالك بذلك وجاز يكون له حق الاخذ من المشتري الباقي فلا يتصور قلب الواحد من المشتري الباقي يتصور المشتري الاول ضرر الا عوض في مقابلته ولو اخذ المالك القديم من المشتري الاول يتصور للغير عوض فكل من هذا اولى قول في ظهر زينه لان العبد يدا صحبه فانه اذا مضى ما وهب له تم الهبه وادان اسرى نفسه من المولى ليجل لم يملك المولى جسده بالثمن فان قيل هو يظهر بده على نفسه وقد حلف بدي المولى ايده لان دار الحرب في ايدهم فلو كان من الدارين حل لالون في يد احد ولان يد الدار

بهم

يد حكم ويد العبد بد حقيقه فلا تندفع بيد الدار فان بد الحقيقه متى ظهر زينه في العاهر كما اذا ظهر زينه العبد بالهبة بخلاف المخطويعه في دار الاسلام لا يد المولى باقيد قول في خلاصه خلاف المرتد اذا دخل دار الحرب بعصبه المسلمين لان الله يصير ملكا للورثه او للغانمين متى قضى العاصي بالمحاق فلو عتقوا يلزم بطلان حقهم بخلاف ما لو اسلم عبد الحربي في دار الحرب لا ينصق بفسد الاسلام لان اقراره استحقاق العتق ما هو سبب لولا الملاك حتى لو اقر به فان باعه من اخر يعق عبد الى حقه رحمه الله وخلاف ما لو اسلم مكره او ام ولد له وكان الحربي مستأفيا في دار الاسلام فانهم لا يستحقون العتق بحال لان العبد يستحق العتق بغير ما دامت ماله ماله معصومه وفي مسله الدار بالاحرار تدار الحرب في ذلك العصبه فستحقه لا عوض قول في فادان حربي الاذنه في البيع بالدين والاستدانه هي الاتباع به وولم ادر ان تشدد الدلائل باب الاقوال اي قبل الدين ودان زنا اي صار عليه دين والدين غير القرض ذاك اسم لما تعارض معصوم وهذا اسم لما يصير في الذمه بالعقد لادان الطلبة ودر في دار الفاعله منها ان اسم الدين شامل للجميع ما حربي في الذمه بالعقد والاستقراض قول في لسته مستقبله يعني من وقت الوضع لان الاتصال الى ان وضع عليه الحراج دليل على انه ما اشترها للتجاره بل للاستغلال ودلائل دوام الاقامه فلو لم يمتد دوام الاقامه ولا دلل في دار الاسلام الا بالامه فلو لم يمتد ما عقد الذمه قول في تصرح بشروط الوضع فتخرج عليه احكام حمه ودللا لجرمان القصاص بقتله عدا ووجب الذمه بقتله خطا ووجب الضمان باذنه حمه ونحو ذلك من احكام اهل الذمه فانما يترتب عليه هذه الاحكام بعد وضع الحريه قول في باق في ماله الا ترى انه لو بعث من باخل الوديعة والعرض وجره التسليم اليه وهذا لان ماله الذي ارجله في دار الاسلام صار معصوما شبيها بالامان ولو بده في دار الاسلام فالرجوع وان ائتمى الامان في الاخر والشئ اذا انت شبيها بقي احدها الا ترى ان ماله الذي في دار الحرب لا يصير معصوما لادخله في دارنا بامان فلو لم يعال فان كان من قوم عدو لم اى من قوم عدو لم دارا وهو من هذه الايه سبقت لبيان انواع القتل ومن جانه فدل على المسلم في دار الاسلام واوجب بقتله الذمه والعاره ودر في قول الذي واوجب بقتله الذمه والعاره ودر في قول المسلم الذي لم يهاجر واوجب بقتله العاره ولم يوجب الذمه فدل على اعدام الوجوب لان الايه سبقت لبيان الحكم الواجب وهذا لان الله تعالى جعل كل من حرم قتل حرم رقبه عملا بملكه الفاء هو قد جعل على الحرا والحرا اسم للباقي من اوجب الذمه جعل حرم الرقبه بعض موجب القتل فلو لم يحا فان لم يحرم الرقبه ان كان هذا الواجب عند النصر والله بعض الواجب صراخر وهو قوله تعالى ومن قتل من منا خطا محرم رقبه مومنه ودر به مسله فلو محرم الرقبه هنا جازا حقيقه والحرا

الحق لا يجوز ان يكون بلا وعصا وانما يكون بعضا بعصيه فخر اذ ان لا الضر ناسخا لهذا النص
ولا عن القول بالنسخ لان الامة زلت عمدة واحدة والناسخ والمنسوخ لا يردان معا ولو تصور النسخ فقولنا
لا يجوز ان يكون ناسخا الاول على ان هذا الموضع غير خارج عن صدر الامة لانه افر له جميعا اخر لانه
لا يجوز العادة وفي صدر الامة جعل العادة بعض الخراج فلم يكن دخلا عن صدر الامة قولنا والعصمة
المؤتمدة بالادى ولا يلزم على هذا بطلان عصمة الخوفا لان العصمة الثابتة للادى بحكم الله مطلقا لا بشرط
العاصي فلما زال الشرع عاد عن العصمة الاصلية وكان الادى اصلا في العصمة المؤتمدة والاموال تابعة له
لانما حلت في قايده لا لنفس اما في العصمة المقومة فالاصل فيها الاموال لان معنى الخبز يحقق بالاموال
دور القوم فصار دور القوم ملحقا بما في هذه العصمة ثم تقوم اما بالنسبة في الاموال بالاحراز لان النعم بلبي
عن خطر المحل والخطر انما ثبت اذ ان منوعا عن الاخر واما اذ ان ثبت الايدي فصل اليها من غير منار عليه
ومر افعلم بل خطر الاموال والشراب فلهذا في القوم علنا النعم بالاحراز منعه المسلمين واستقطنا حكم
الاحراز منعه اهل الحرب بالشرع لان الشرع سلطانا على ابطالها واما الاسلام فلا يثبت في افادة العصمة
التقوية لان الدين ما وضع لاكتساب الدنيا وانما وضع لاكتساب الآخرة فادانت ان النعم بالاحراز
بالاسلام والمقتول في سلبنا معصوم بعصمة مؤتمدة وذلك حق الله تعالى فحق العادة لا تهاحق الله
تعالى وليس معصوم بعصمة متقومة فلا يجب القصاص والرياء لانه حق العباد قولنا لان شيا الامام
قله التحريم انما ثبت للامام بغير الله من استيفاء ما هو الاصل بخلاف ما اذا كان له وارث حيث تعين
القول لان عدم القاتل يحاوي القاتل من الورثة شيئا مهم للصود ودر الدثار مقص قلمهم ولا يحسم عنهم
مادة شره الانتقال فتعبر قلنا لا حيا الورثة حقيقة ولا حيا المورث معنى فان هو الاصل عينا
ما العشر والخراج قولنا منعه الف الف مائيل من اهل الشر بعد ما وضع

عشره

الحرب او اذها وتصير الدار دار الاسلام وحلمه ان يكون لافه المسلمين ولا خمس والغنيمه مائيل مهم
عزوه والحرب قائمه وحلمها ان خمس وسائرها بعد الخمس للعامة خاصة لذي المغرب قولنا والبصرة
عند عشرين عندي يوسف رحمه الله وانما خصه لانه على اصله محبان يكون خراجا لانه في
جوارض الخراج قولنا في غير هاشمي قال القاضي الامام ظهير الدين رحمه الله القفي من الخطه
او الشعير وفي شرح الطحاوي قفي ما نزع فيها وفي الدرحة الحرب اسم لستين دراعا في ستين دراعا
بدرع الملا ستة قضات ودلايل على دراع العامة بقضه قال الشيخ الامام رحمه الله حرب
الاراضي مختلفا بحلاف البلدان فتعبر بليله معارف اهلها والمعتبر من الصاع الذي كان على عهد

الادى

رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو اربعة امانا عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وهذا القفي من
الخطه هله اذكر في دار العشر والخراج ودر في موضع اخر يكون هذا القفي مما نزع في تلك الارض
قولنا فان التملن فان قبل الخراج ما يتعلق وجوبه بالتملن فلا الاخر يتعلق وجوبه بالتملن ثم لو
اصطلم الزرع افر في الارض المستأجرة للزراعه قبل تمام المدة سقط على المستأجر من الاجر بقدر ما عمن
بعدم الانتفاع ولا سقط الاخر له بالاصطلام فلما الاجر يجب شيئا فشيئا مقابل ما استيفاه المنفعة
ولا لولا الخراج فتعبر المدة التي حصل فيها الربيع قولنا لان التملن كان باقيا في المدة ولا يلزم العشر
لان العشر يتعلق وجوبه بالخراج بالنص فلو انتفاع من استبرال الارض بمنزلة الانتفاع من
اكتساب المال والخراج يتعلق وجوبه بالتملن من الاستبرال لانه لو يتعلق بحقيقته بل لم تعطيل حق
المقاتلة الذين قاموا بحمايتهم واستخلاصهم عن ايدي الكفرة ولا لولا العشر لان حق الفقرا وان يتعلق
بتلك وللز ما قاموا بحمايتهم واستخلاصهم عن ايدي الكفرة ولا لولا العشر لان حق الفقرا وان يتعلق
بحق العقوبة والاخر مؤتمدة في معنى العادة ومحل الخراج الزم ومحل العشر الخراج وسبب العشر
النما الحقيقي بوجود الخراج وسبب وجوب الخراج النما التقديري وهو التملن من الزراعه قولنا
الزروة مع اخوها يعني استوى ارض عشر او خراج للتجارة فقيما العشر او الخراج دور ذلك التجارة
لان الواجب حق الله تعالى متعلق بالارض ولذا الزروة فلا حتمان والعشر والخراج اولى بالاجاب
لانه اكر على معنى انه لا يسقط بعد ما والزروة تسقط بعد الصبا والحنون واذا كان اكر كان اولى
بالاجاب لرا في الايضاح فان الجزية قولنا فالحج في حقه اظهر فان قيل
على هذه وجب ان لا يقبل الجزية من العرب فان كانوا من اهل الدار فلما المراد بالعرب عرب في الاصل
واهل الدار وان سلبوا فيما بين العرب وتوالدوا فيهم ليسوا بعرب الاصل والى صلى الله عليه وسلم
صالح بن جحان على الف ومائتي حله كل سنة ودر اعمر رضي الله عنه اخذ الجزية من نصارى بني تغلب
وه عرب لان باعتبار سلوهم في ارض العرب لا باعتبار الاصل واما العرب في الاصل هم عبدة الاوثان
وانهم اميون ما وصفهم الله تعالى في كتابه من كان من اهل الدار فهم ليسوا بعرب باعتبار الاصل فحوز
استوفاه واخذ الجزية ولان الانبا بالاسترقاق واخذ الجزية منه على ما اعتقده للكون نوع تخفيف
في حقه واهل الدار خاتمهم في القر اخف من جباية عبدة الاوثان لا واره بعض الرسل والى الذي
انه محل مناخهم ودر حقه هذا العذر وكذا لا يثبت هذا النوع من التخفيف قولنا بل لا عن القول
او القتل فان قيل بلزمتا النصرة بالمال لو كانت مسلمة فكذا اذ انت فيه قلب الجزية ما شرعت

حلفاء النصارى في حقنا لا غير بل خلفاء النصارى في حقنا وعن القتال او عن القتل في حق الماخوذ منه
ولهذا الصواب الماخوذ الى المقاتلة تحصل النصارى ماله ما يحصل منه لو كان مسلما فادام من اهل القتل
والقتال والحرية عن الامر فلا يحجب باحد قول في حقنا وهذا لان اهل الدماء بصرونها
داروا والقيام بنصرة الدار واجرب على اهلها ولا يصلح ان اهلهم لهذه النصارى عليهم الى اهل الدار المعادية
اعتقادا فادحر الشريعة عليهم في امرهم حرية عقوبتهم على قهرهم بدلا عن القتل وخلفاء النصارى التي قامت
باصرارهم على الكفر في حقنا وعلى اعتبار الثاني لا يحجب الجزية على المملوك لانه لا يحجب عليه النصارى فلا يحجب
بالشكل قول في حامي الاجرة والصلح عن دم القتل يعني لو كانت الحرية بدلا عن السلي في معنى الاجرة
فلا سقط بالموت والاسلام حامي الاجرة ولو كان بدلا عن العصمة تكون في معنى بدل الصلح عن دم القتل ولا
لا سقط بالموت والاسلام فلا ما هو في معناه **قوله** باحد احكام المرتدين
الاعراب قال عليه السلام الحار فلا اخلاية في الحار ثلاثة ايام فان قيل المقادير لا تثبت قياسا قلنا
هذا يشبه الثابت بالدلالة النص فان العالم بالعبيد يعلم ان الحار ثمة بعد وهذا الرد والعدو واقع
فلو كانا قاتلا الصورة بطريق الدلالة **قوله** في اذ الرد سبب الموت وهذا لان الرد لما كانت سببا
للموت جعل موتا حيا فان اخر جز من اخر اسلامه اجر جز من اخر احسنه حيا فمرتد الوارث المسلم ما كان
ملا له في تلك الحالة اذ الوارث في اخر جز من اخر الحية وهو ورثته المسلم من المسلم لان الدافع تستند
الوارث في احبار الرد الى هذه الحالة وفاقصية الملاك المعصية للورث ولا في حصة رحمه الله ان
استناد الوارث في سبب الرد مستح لان علم سبب الرد قبل الرد ثم عند ان حصة رحمه الله انما يرتد من
كان وارثا عند الرد وعند الموت اعتبار الاستناد فان الاستناد في احد الحالتين والتقرر في الاخرى فلا
يضمن وجود الوارث فيها في رواية عنه وان قيام الوارث عند الرد يفي ولا يبطل استحقاقه بموته بل
خلفه وارثه فما استقل اليه اذ الرد موت حيا وعنده في رواية اخرى انه يعتبر وجود الوارث عند الموت
لان الحادث بعد انعقاد السبب قبل تمامه بالحادث قبل انعقاده بمنزلة الوارث الحادث من البيع قبل
قبضه اذا باع جارية فولدت قبل القبض كان للولد حصه من الثمن ويكون ملا للمشتري ولو كان موجدا
قبل البيع **قوله** في بصير فان قبل محو الرد يقع الفرق فلف بصير فارا وهو صحيح البدن فلان
الرد سبب للموت وحق الوارث سبب لموت باول سبب الموت حيا في المرض فثبت التعلق باول
اجز الرد ثم الينونة بعد تمامه وهو من اتمام الرد مختار فحق منه الابانة في حاله ما تعلق حقا بماله
بصير فارا وهذا بخلاف ارتداد المراه في صحته لان ارتدادها من سبب الموت اذ هي لا تعلق بالرد

تعلية

والمرتد

والمرتد اسم الوارث المسلم لانه لا حار من هنا فلم يصير ما هاهنا بل بقى على ملكها واحق الناس بها
ورثتها في غير هذا وجه المسلم ولا تعلق فيه ثورث المسلم من الباقي لان بعض احكام الاسلام في حق المرتد قائم فانه
يجوز على الاسلام وليس له ماله مقروء وله اقل اذ اول له ولد من امه مسلمة كان شريفا للورث فلا تناوله
مطلق اسم الكافر في قوله عليه السلام لان المرتد الكافر لا يختص المرتد باسم اخر **قوله** في النكاح والرد
لانه يعتمد الملاء وحل الرجم ونكاح المسلم واحد منهما يعتمد ماله سلق من ثار الله تعالى حتى لا يحل رجمه
غير اهل الدار ولا ما يحتمل المسلم فاما نكاح الكفار فيما بينهم يعتمد ماله لو كان من علمائهم من كان عليها
لان من رازينا هذا شأنه بقر على لا الدين وجيلك يتظم مصالح النكاح والتوارث والتنازل ثم المرتد لا
يلزم رينا بقر عليه ولذا المرتد يستثنى بالحسب ان المرتد يستثنى بالسيف فلا يجوز له انما في القواعد
قوله لا يفتقر الى حقيقة الملاء لان الطلاق يعمل بحد النكاح لا حقيقة الملاء لانه لا ملا له عليها
حقيقة وهذا الصحيح الطلاق بعد الخلع والطلاق على مال وار وقت الينونة بالاجماع وهذا الاستنباط
صحيح في الكارثة المستر له ولذا المتزوج نكاحا فاسدا اذا جاز بولر فادعاه ثبت النسب **قوله** لو
ولده ولد بعد الرد لست له شئ من امره مسلمة يرتد هذا الجواب انما يستقيم عند من اعتبر اهلية
الارت وقبض الموت او الكاوق هو احدى الروايات عن ابي حنيفة رحمه الله فاما عند من اعتبر اهلية عند
الرد ما هو المروي عن ابي حنيفة رحمه الله ايضا لانه هذا الولد **قوله** في حرى معصوم تحت ايدينا
بدل الحق حرا المحارب به وهو القتل وقدرنا له بالجبر على الاسلام فصار كالحري الاصلى اذ اقتضت
ايدينا توقف تصرفاته بالاجماع لتوقف حاله بين ان يسلم فيسلم ويتر ان ياتي عن الاسلام فقتل فكل المرتد
وجاز توقف تصرفاته بتعاليق النفس اذ المال تبع للنفس لما حاله وهذا الاخلاق في التصرف قبل الحق
بدل الحرب فاما بعد الحق بدلا الحرب قبل القضا توقف تصرفاته بالانفاق ثم استحقاق القتل للمرتد
والحري المعصوم لطلال سبب العصمة فيهما وهو بالنظر المعصية الى الحرب في حري خلا في اهلية التصرف
فاوجب الوقف بخلاف الراي وقائل العمل والمرتد حيث منع تصرفاته لان عدم الحلال والاهلية **قوله**
لان القضاء قد صح اعلم ان قضا القاضي شرط لشروط هذه الاحكام لان كون المرتد ميتا بالحق بدلا الحرب
مخففه فان عند السافعي رحمه الله الحق بمنزلة الخبيث اذ الدار واحدة عنده فله من القضا لئلا
يدين قبل القضا لونه ميتا غير مستقر لاحتمال ان يرجع الى دار الاسلام وتكون ميتا باعتبار عدم العود
فادام قضي به القاضي لان رجوعه عن الرجوع واهل الحرب اموات في حقنا ثبتت هذه الاحكام للفقهاء
اختلفوا قال بعضهم الشرط قضا القاضي بطله الاحكام وعامتهم على ان الشرط قضا القاضي بالحق فادام

عامة مسلم بعد العلم بما ازاله الوارث عن ملكه لا شيء عليه لانه اذا زال حال كونه ملكا له والحكم يقتضيه اعتبار
اولاده ومدرسته وحلول الدين نافذ لو خرج الموت حتما فصار الموت المحقق وما وجد قايما في
يد ورثته اخره لان الوارث خلف عن الميت لاستغنايه فاذا اجامسما حدثت له حياه حليمة وحديث
له حاجه فله ان اخره لان الخلافه تبطل بوجود الاصل وليس في هذا قول سقط قضا القاضي لان
قضا القاضي يكون الوارث خلفا عن الميت وفيما قلنا تقرير قضايه وجود الاصل يبطل الخلافه
فيما كان قايما لا فيما كان ماضيا واعتبر هذا بالميت اذ اقدر على استعمال المأوى فصح ان الوارث بعد
قضا القاضي اذ الميت عبد ثم جاسم لم تبطل حمايته وهو مات له تبيين ان الوراثه خلافه وان
كوبله ومحمد مسلم المستحقين اذ احياء الله تعالى وان جاسم قبل قضا القاضي فانه لم يزل مسلما
قوله لا يعقل المرتد ان وجوب الديره على العاقله بطريق الشاخص واحل لا ينصر المرتد فغير الوجوب
على العاقله فصار وجوب الديره وجبت بالصلح عن دم العبد قوله لان الاهل لا يلحقه الاعتبار
لرجل باع عبدا قبل قطعه بده قبل البيع وسلمه الى المشتري ثم رد عليه بعينه ثم مان من ذلك القطع لا
بأنه القاطع قيمته لان البيع ابر القاطع عن حكم السرايه فالعود لا يعود لان الساقط لا يعود اما
المعتبر جاز ان يهرق بالابران فدا بالرد وان لم يلحق بدار الحرب ولان اسلام ما من ذلك فخلية الديره
دامه عند حقه وادى يوسف خلافا للمحل والفرق لهما ان الحايه تمه وقعت في محل معصوم وتمت
في محل معصوم فخطا الرده لا يبطل العصمه لان الرده ليست حال انعقاد السبب ولا حال الحايه فصار
تقصير النصارى في اتنا الحول وحلل زوال الملل بعد ما وجد الملل حالي الميرر وجود الشوط فحصل
الرده فان لم تكن الا ترى انه جعل ان لم يكن مسلما في حق اتنا املا لانه اذا كان الاسلام قبل التحويل بدار
الحرب لانه مستحق الرجوع الى الاسلام فاذا اسلام جعل انه لم يزل مسلما وهذا لان الرده لم تكن ابراصا
وانما ثبت الرده ضمنا ضرورة سقوط العصمه بها فاذا ارتفعت الرده ارتفعت البراءه الثابته ضمنا
من صالح عن دين بعيد فلهذا العبد قبل التسليم يعود الدين لان البراءه ثبتت في ضمن الصالح فاذا بطل
الصالح بطل ما في ضمنه قوله لم يتوقف بالرده وهذا لان الرده لا تؤثر في القايه لانها لا تحل
والهلال الحقيقي لا يمنع الدايه فالحالي اولى ولهذا ينبغي تصريف المالك بعد لحاقه بدار الحرب لان
تصرفه لا يتوقف بالاقوى وهو الرق وانما يبلغ في منع التصرف من الرده لان الرق سالك للمالديه موجبه
تبدل المالديه بالملوكيه وبالرده لم يصير مملوكا فاذا لم يمنع الرق للمالك عن التصرف مع ان الرق اقوى ولان
لا منع الرده اولى واذا انقضى الاسار ملكا للمالك بعد الارتداد والحقاق قوي في مولاه بدل القايه

ومما

وما بقي لورثته فان قيل ادا علم بحريته في اخر جرح من احرأ حيوته فلو لم يسلم الحر وليس الحر المرتد في
حاله الرده في "عند ان حقه رحمه الله فله انما احتما لونه حرا اذا بدل القايه الى المولى في حق الحقوق
المستحقه بعقل الدايه وهو حرته وحرية اولاده وحقيقه الملل له به في حق اسايه وهذا من لوازم
عقل الدايه فاما فيما ورد اذ لا فهو عبد الا ترى ان الملائه اذ اوصى بوصيه ثم مان عن وفاء وحلم بحريته على
التفصيل الذي ذكرنا لا ينقل وصيته مما بقي من اسايه بل يدفع الى الورثه فصح ما ادعينا ان فيما وارث الحق
المستحق بعقل الدايه جعل انه عبد وصير ورثه لسببه في السر المستحق بعقل الدايه فحصل
في سببه في صير ورثه فاداه عبد وليس العبد المرتد لا يصير فاقوله في اربع مسائل وهي الاسلام ثبت
في الصغيره بتبعيه الانون واحدها ولا ثبت بتبعيه الجرح في ظاهر الروايه ولذا في صدقه الفطر اذ كان
الاب فقيرا او عبدا او جرحا مورا لا يجب فطره الحاف عليه ولذا معتقه تروحت بعد فولدت يكون
ولا ولدها مولاهما فارعت حر ولا ابنه وارعت الجرح دون الاب فكل ذلك في روايه الحسن وفي ظاهر
الروايه لا جرح ولذا اذ اعنق الحر والحاف حر والاب رق لا يكون ولا الحاف لمولى الجرح ولذا في
الوصيه اذ اوصى لورثه قرابته لا تدخل الوالدان فيها ولا تدخل الجرح ايضا في روايه الحسن وفي
ظاهر الروايه لا تدخل الرابعه ان ولد المرتد هل يجبر على الاسلام تبع الجرحه واصل التبعيه في
الاسلام ففي ظاهر الروايه لا يكون تبع الجرحه في الاسلام لان الاصل في الصفات الحقيقيه المعنويه انما اذا
لم يبق بقاء لم يتصف بثلث الدان تلك الصفه العلم اذ ايقم بقاء الصغير لم يصير عالما بعلم ابيه الا انه ثبت
تبعيه الولد للانون في الدين بالنص خلاف القياس على ما قال عليه السلام من مولود يولد على الفطره
فابواه يهودانه وينصرانه ويجسانه ومعه الله اعلم بعني تبعائه لليهود والنصر والتجسس
فوجب ان يقتصر على الانون ولا يتبع الى الاجراد اذ لو اعتبر اسلام جرحه في حق النافله كان الجرح الاعلى
والادنى في ذلك سواء قصير القادر لهم مرتدين يجبرون على الاسلام باسلام ادم ونوح علمهما الصلوة
والسلام ولذا لا يجوز اخذ الجرحه منهم ولا استرقاقهم ولم نقل به احد فان مردودا فان ولد الولد الاول
كان مرتدا فماذا لا يجعل الثاني تبعه لانه اذا جعلناه تابعه صار تابع الجرح لان تابع تابع السبي
تابعه الولد الاول جبر على الاسلام تبع الانون الا انه جبر على الاسلام بالحسن لا بالسيف بعد اللوغ
وقيل اللوغ لا يحسن ايضا لان الرده ثبتت بها حتما فظهر في حق الجبر على الاسلام لاني في القتل الا ترى
ان الام وارثه مرتدة حقيقه لا تسلم ويجبر على الاسلام بالحسن فلا يرد عنها ولا يجوز سببه لانه تبع للام
والام سرق فلا الولد لان الاصل ان هذا فلا يجوز قتله وليس يرد على حوز استرقاقه قوله في الصبي

ووه الذي يعقل ان يعرف ان الاسلام سبب النجاة ومخير الخبيث من الطيب والحلو من المرير قال في جامع
 السرخسي رحمه الله فاد الاسلام صحيح لان رضى الامان وجد من هو اهله بعد وجوب سببه وهو حذر العالم
 في جوب القول بصحة لان صحة الاداء ينسب على ما ذكرنا الاعلى لزوم الاداء لتجمل الدين الموحد وانما على
 رضى الله عنه بدلا مشهور على ما روى عنه سبقت الى الاسلام طراغاما ما بلغنا وان خفي ولا ينافي
 محققه الاسلام اذ الاقرار عن طوع ودليل الاعتقاد والحقيقة لا ترد الا حجة الشرع والحجج عن مثله باطل فان
 قيل الاعتبار باعتقاده بدليل انه اذا اسلم احد ابويه علم باسلامه تبعاً وان كان يعقل لنفسه فادالم
 تغير اعتقاده في انقضاء ما كان قلنا في اثبات ما لم يكن قلنا لم يعتبر اعتقاده توفير المنفعة عليه وهو ايدل
 على اعتباره اذا اسلم مع نفعها توفير المنفعة عليه وقوله ان تبعاً في الاسلام فلا يحمل اصلاً قلنا لا
 منافاة بين كونه اصلاً في حال وتبعاً في حالة اخرى وقد تبيّن طرق الاستقناع له وهذا قلنا الصبر ودية الصبي
 مسلم او حوها حسنة ان نصف الاسلام بنفسه وهو عاقل وان خرج الى دار الاسلام وان سلم ابوه او امه
 وان ملكه مسلم **باب البغاة** قوله ما ذكرنا يرجع الى قوله لان فاع الشر وانه لانه
 قال ان لم يكن فيه لم يجر على حجه لم يمت قتلهم ولم يتبع مولاهم لانه اندفع الشر بوزن لا فلا هنا
 لما امكن دفع شرهم بالحبس للامام ان يفعل ذلك قوله عن تاويل فاسل وياويلهم انهم من الخوارج ومذهب
 الخوارج ان المزيل للدين فيحل قتله واخذ ماله ثم ابوسف وحمد الله فرق بين حرمان الميراث وحرمان
 الضمان فقال ان التاويل الفاسد ان كان معتبراً في حكم دفع الضمان لكان اعتباراً في استحقاق الارث
 اذ دفع دون الاستحقاق الذي ان حوجه المفقود البائدة بالظاهر تصلح حجة لدفع ارث غيره عنه لا
 لاستحقاق الارث من غيره وهو انقولان في الارث دفع ايضا لان سبب استحقاق الارث وهو القرابة
 موجود فهو بالتاويل الفاسد يدفع الحرمان عن نفسه **كتاب اللقيط** اللقيط
 معنى اللقيط غلب استعماله في الادمي واللفظة في غيره قوله الا ان بامره القاضي به ولا ينبغي
 مجرد الامر في الاصح لان مطلقه قد يكون للرجوع والترغيب وانما في هذا الاحتمال اذ اشترط ان يكون ديناً
 عليه لادى المبسوط قوله على القياس والاستحسان وجد القياس انه ما قصر في طرده فقد رجم
 انه لقيط في بده وانه لا يكون ليطيأ في بده وجد الاستحسان ان التناقض لا يمنع دعوى النسب كالملاعن
 اذ الدرب نفسه لان سببه حتى فيما يشبهه عليه الامر ثم بين انه ولاية لادى المبسوط قوله الا ان قيم
 البينة فان لم ينف قبل هذه البينة ولا خصم عن اللقيط قلنا الملتقط خصم له باعتبار بده لانه رجم الله
 احق بحفظه لانه لقيطه ولا يتوصل المدعى الى استحقاق بده الا باقامة البينة على رده فلهذا كان حتماً

عنده مبسوط قوله لا نغرم سبب الولايه فان قلنا احياءه بالالتقاط والتميزه فوجبان ثبت
 له الولايه بالمعقوب ثبت له الولايه بالاعتناق الذي هو احياءه على الرق في صفه المالكه هالل
 والمعقوب محرم فلهذا الوصف واللعط كان جيا حقيقته ومن اهل الملال حيا والمملتقط لا يكون حيا له
 لا حقيقته ولا حيا قوله لا مالا ان لا ف منافعه فان قيل لما مالا سليمة في صناعة مع كونه مستقلاً
 على ان لا ف منافعه مجانا فوجبان على ان لا ف منافعه بالبدل لا اولى قلنا في التسليم في صناعة عارض
 بحمد الان لا ف حمة حصول التندب والتقيف به وكذا حصول صناعة كان بما قوامه في فصل الاجارة
 سلمت حمة الان لا ف عن هذه المعارض اما عن الثاني وهو حصول صناعة فظاهر ودرا عن الاول فان
 الظاهر ان الاجارة انما تعقل عليه بعد ظهور اثر التندب والتقيف ولا دلالة للسلم في الصناعة
كتاب اللقطه قوله واحدة كانت اللقطه او التبرع سوا كانت
 اللقطه من جنس واحد او من اجناس مختلفة كالذهب والفضة والثوب بغيره ان يقول من سمعتموه ينشد
 لقطه اي يطلبها ولا يحتاج الى الزيادة لان اللقطه اسم جنس فيتناول الجميع قوله المالك ثبت للفقير
 لانه حصل التصديق بادر الشرع دون ادر المالا اصلاً فاذا كان المصدق بادر الشرع دون ادر المالا
 ثبت له المالا دون الزوم عملاً بالشبهاء بخلاف الفضي اذ ابايع مال الغير لا ثبت المالا للمساوي اصلاً
 قبل الاجارة لان الفضي لا يكون ما ذونا بتقليد مال الغير الى الغير لاس حمة الشرع ولا من حمة المالا
 وانما يجبر المالا في التضمين لان الملتقط اسم ماله بغير ادرته والغير فرض بغير ادرته فصار الغاصب
 وغاصب الغاصب ولهما ضمن لم يرجع على الاخر شي اما المسلم فلا لانه عامل في القبض لنفسه واما
 الملتقط فلا لانه الضمان ملك المضمون فظاهر انه تصدق بملك نفسه فله ثوابها ولا ربح على المسلمين
 شي مبسوط قوله وهذه رواية بمعنى الرواية محفوفة انه انما يرجع اذا شرط القاضى الرجوع وانما
 قال ولم سمع اللقطه لان العاضى لو راي المصلحة في بيع اللقطه بعد ما انفق الملتقط عليها وما يوجب
 فله دلا ودون الملتقط لو راي من ثمن اللقطه لبيع ولا يكون له الرجوع على صاحبه وان عند السامع ربحه
 الله الملتقط لو كان عساً بعد مدة التعريف له ان يتفق به علم الغرض بملكه المصدق والامساك وعندنا
 ليس له ان يتفق علم الغرض لادى المبسوط قوله ابقاملا المالا من وجه من حيث انه بالتصدق
 يصل الى المالا عينه او بدله عاجلاً او اجلاً وتاويل الحديث انه لا محل للالتقاط الغير التعريف الا
 لمنشدها **كتاب الاباق** قوله فلا ينقض عنها فان عمل الزاد هنا
 في استحقاق جعل مقدار غير له عقد باسم مع المولى وما استحق جميع المعنى ولا ينظر الى قيمة العبد

فذلك هنا هو صحة ان ماليتها رقبته وان كان دون اربعين فاليه يسببه الذي حصل له في قديم
عليه قول **قوله** دام الولد والمدر عن له القربان قيل الجعل انما يستحق باحيا الما ليه ولا مال ليه في ام
الولد خصوصاً عند ان حقه رقبته قلب الاما ليه باعتبار الرقبه لان لها مال ليه باعتبار رقبته الله الحق
بكسبه وهذا لان المدر وام الولد عن له القربان في استحقاق الجعل لان راد القربان انما يستحق الجعل برحما
بالاعنه من ملا التصرف بالاناق وهذا المعنى موجود في المدر وام الولد لان بعض التصرفات والمنافع كان
زايلا بالاناق من الاجارة والوطى والاستفهام وقد عاين بالورد فاستحق الجعل كما في القربان بخلاف ما لو ورد
عليه المالك لان يستفاد في المالك ملاذ الاعد بالاناق حتى يصير معنى البايع فيه انما ملته من استيفاء
بذل الدار لا غير فان عن له ما لو ورد غريمه **قوله** وهو في عياله كمنه وحملا اخرهما هو ان يرجع الى
الراد معناه ان يكون الراد في عياله المراد وعليه سواء كان ابا او ابنا وحملة ان الراد اذا كان في عياله
المراد وعليه فالطاهر انه يتبرع عليه بعد القدر من العمل ولانه اذا كان يعيش عالة محب عليه حفظه
وصيانه لتكون الحراج بالصمان ولا جعل على اقله الواجب والوجه الثاني ان يرجع هو الى الان
معناه ان يكون الان في عياله وهذا قول بعض المشايخ ان الان لو كان في عياله الاب لا يستحق الجعل
على الاب ولو لم يكن في عياله يستحق عليه الجعل بخلاف الاب فانه لا يستحق الجعل على ابنته سواء كان في
عياله ام لم يكن والفرق بينهما ان الاب عامل لنفسه من وجه لما اراد له تاويل في مال الابن اما الان لا تاويل
لحق مال الاب فاستحق الجعل على الاب اذ لم يكن في عياله بالاخ والاخت وبصم قالوا على القلب
والعسر من هذا لان الراد وحفظ المال المراد وعليه وحفظ الان مال الابن من باب خدمه الاب وهي
واجبه على الان وهذا الواجب انما هو لخدمه لا يجوز ان يكون الابن بالرد مقيماً واجباً ولا جعل على
اقامه الواجب بخلاف الاب فان خدمه الاب غير واجبه على الاب ولهذا الواجب انما هو لخدمه البيت
حاز واذا عمل استحق الاجر وان كان بركة جميع دلائل ما فيه من الاخلال بتعظيم الاب فلم يكن الاب مقيماً
للوامر بخلاف ان يستحق عليه الجعل كذا في الاوضح **قوله** هو لا يتبرعون بالرد عادة فان قيل
دلالة العادة انما تعتبر اذا لم يوجد التصريح بخلافها قلنا من الجائز انه يكون متبرعاً ثم على صبيحه
ساعلى حرم واساه وحرم منه وعلى هذا الاعتبار لم يحب فلا يحجب بالشك **قوله** فلا يدخل تحت النهي
فان قيل هذا شبه البيع والشبهه بالحقيقة في الحرام قلنا انما يشبه بالشبهه لان رضا المالك لو كان
شرطاً تنصيصاً لان شبهه البيع واذا صح بزرز الرضا يكون اذ في حاله الذي يكون مع الرضا فيكون
شبهه الشبهه ولا يعتبر بما **قوله** لانه ردة لنفسه ميانه اذا ترك الاستناد وقت الاجل صار مضموناً

عليه

عليه طارده الى المولى يكون رد النفسه للحج نفسه عن العمده وصار هذا من اشد اشد من
الاخذ واتمته او وردت ردة على مولاه لا يكون له الجعل لانه انما احده لنفسه **قوله** وهي حقه
اذا الاستيفاء منها بعد اذ ارق المومن ساير الغنما فان المومن صار مستوفياً ما ليه في الحال بدينه
ولهذا الوهلا في يده يتقرر الاستيفاء لان سطل حقه بخلاف الغريم لانهم يصرون مستوفياً دينه من مال ليه
العبد المدبون بالرد بديل اند لو هلا قبل البيع سطل حق الغريم فلا يكون الراد احيا الما ليه في الحال لاني
حق الدار ولا في حق المالك مالم يحضر فاضا الدين **كتاب المفقود** **قوله** تضمن
الحكم به بعض الحكم بشئور الخصومة حتى في رين او عين ثبت بعد تولد المفقود ضمن القضاء على الغايب
لانه حينئذ لا بد ان يجعل هو خصماً في حق اقامه البينة على استيفاء الغايب او ابراه والقضاء على الغايب
لا يجوز الا اذا رأى القاضي حواز القضاء على الغايب وقضى به لانه محتمل فيه **قوله** لا تترك حفظ الصغيره
بخلاف الوصي في حق الوارث الكبير حيث يكون له بيع عرضة لان ولايته ثابتة فيما يرجع الى حق الوصي
وبخلاف الاب لان ولايته وان زالت بالبلوغ فقد بقي اثرها في استيفاء جاريه الان لحاجته وحاجته
الى النفقة لبقائه نفسه في حاجته الى الاستيفاء لبقائه نفسه فان الوصي في مال الكبير الغايب وهذا لا
ولاية للقاضي في مال المفقود **قوله** ومن الثاني الاخ والاخت والحال والحالة فانه لا يحل عليه نفقة
الاقتضائه لانه محتمل فيه ولهذا لم يكن الاخذ من غير قضاء او رضا وهذا لان حق الاخوة في النفقة
انما ثبت بالقربا به المحرمه للنكاح وحق الوارثين والمولودين بها وبالأولاد فثبت قبل القضاء بالظن
منه تلك القربا به ولذا نفقه الزوجه عوض من وجهه لانها لا تستحق الا باحتباس ينتفع به الزوج فلا
عوضاً وان صلة من حيث انما في الاحتباس عاملة لنفسها اذا الانسان في انقائها عليه عامل لنفسه وما
هو العوض من وجهه انما هو صلة من كل وجه **قوله** هو الصحيح ذكر هذه المسئلة في دار النكاح
وقال سقو عليهم اذ انا مقرين بالوديعه والدين والنكاح والنسب وهذا شرط الاقرار بما ليس بظاهر
منها وليس هذا اختلاف الرواية فان تاويل ما ذكر في دار النكاح انه لم يكن شئ منها ظاهراً عند القاضي
فقوله في الدار هو الصحيح اشار الى هذا التأويل وفي اختلاف الروايتين لان القاضي ولاية القضاء بعلمه
ما اذا اقر به بدينه ثم غاب **قوله** حجج بيانا يعني قول على رضى الله عنه حتى تستبين موزا وطلاق
حجج بيانا للبيان المدبور في الحديث المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم ان المراد من دلا البيان ظهور
موزا المفقود او طلاقه **كتاب الشك** **قوله** وقد بينا الفرق والفرق
ان حط الجنب بالجنس يصفه التعدي سبب لزال الملاك عن المخلوط الى الحالط واذا حصل بغير تعدي حصل

سبب الزوال من وجه دون وجه فاعتبر نصيب كل واحد منهما من الأرباح في حق البيع من الأجنبي
فلا يجوز لأرض الشريك غير زایل في حق البيع من الشريك عملاً بالشبهة وهذا أولى من عسده لأن الصرف
مع الشريك أسرع نفاذاً من الصرف مع الأجنبي بل لا يجوز أن يملك معن البعض من الشريك دون الأجنبي
فكذا الحازة المشاع من الشريك جائزة قول في الجملة مقوله تبعاً لحوار عن وجه القياس اعتباراً بضم
الودالة لمجمل الجنس والعدالة لمجمل فاجاز أن لا يثبت مقصوداً حازاً أن يثبت تبعاً للمضاربة
جازت بالاجماع وإن اشتملت على التوزيع بشرائط مجمل الجنس إذا لم يشأ نوعاً ومثل هذا أبو جهم
أيضاً في شرطه العنان فإن الوديل بشرائط مجمل الجنس لا يصح صحة شرطه العنان وإن تضمنت ذلك
محققاً أن هذه الشركة تتضمن الودالة والعدالة لتحقيق المقصود وهو الشرط في المال والعدالة لتحقيق
المساواة فيما هو من موجب التجارة وهو توجده المطالبه لحوار جميعاً واد واحد منهما قد لا في
صمان الشركة وأما الجملة فحينها لا يبطل العدالة واللين باضاً إلى المازعة ولا مع هذا لأن
واحد منها صار ضامناً عن صاحبه ما زمة تجارته وعند لزوم المضمون به والمضمون له معلوم قول
محوسباً ولا يلزم افتراقهما في بيع الموقوفه فإنه يجوز الصرف وهو المحسوس من أهل الدار لأن من جعل
الموقوفه ما لا يستقوم إلا بفصل فيه من العاقبة والمحسوس ولا يلزم أن لا يجرى نفسه للزوج
والنحية دون المحسوس لأن لكل واحد منهما أن ينفذ العمل على أن يقيمه نفسه أو يباينه وإجارة
المحسوس نفسه للزوج صحة سيوجب الآخر وإن كان لا محل لبحثه قول في الأمان المولى فإن قيل
لما أدركه المولى في العدالة ثبتت المساواة بينه وبين الحر فثبت لأنه لا يصح عدالة بادن
المولى إذا كان عليه دين فكذلك يجوز له أن يملك مقدار قيمته قول في ولو استنزلها مسلم
لا يصح والفرق لها أنه انعدم من المساواة بين المسلم والذمي في صحة شرائه والخبر في نفس الأمر
وفي الاعتقاد أيضاً فإن المسلم يعتقد أن ما اشتراه الذمي من الخمر والكحول يباح الشراء منه لا منى وجب
التمس عليه لا على خلاف الشفعوى مع الحنفى فإن ما اشتريه شفعوى المذهب من منزول التسمية عامداً
فشأوه جائز في حقه وفي حق شريله باعتقاده والتمس واجب علمهما باعتقاده فقد استويا في
اعتقاد الشفعوى في الصرف برأس المال وفي الصمان الواجب علمهما حكم التجارة ولم يصب هذا الشرط
باعتقاد حقي المذهب في حقهما والصمان غير واجب علمهما حكم التجارة باعتقاده فقد استويا في
اعتقاد الشفعوى في الصرف برأس المال وفي الصمان الواجب علمهما حكم التجارة ولم يصب هذا الشرط
باعتقاد حقي المذهب في حقهما والصمان غير واجب علمهما حكم التجارة فقد استويا برأس المال

والصمان

والصمان الواجب علم التجارة في اعتقاده واحداً منها وهذا افتراقاً على أنه فاقته الدلالة على أن
متروك التسمية عند أحكام ولا يجوز الصرف منه لا للحنفي ولا للشافعي وقد ثبت ولا يله الأثر
بالحاجة والدليل فثبتت المساواة بينهما حقيقة أو تقدير أهما ولا يله الأثر منقطعاً عن أهل
الزمة لأننا امرنا أن نتركهم وما يدعون فثبت المخالفه قول في وقد يكون عاماً معناه عقد الشركة
قد يكون خاصاً وقد يكون عاماً فهم المبرمجون عاماً وهو المعاوضة لفقد شرطها جعلها خاصاً وهو
العنان إذا لم يفقد شرطه تصحيحاً للصرف بقدر الأمان قول في بالنظر إلى البقاء وهذا لأن لزوم على
الشريك لا في بقاء العدالة لا ابتداءها والعدالة بالأمر في حالة البقاء معاوضة للوجوب بالمثل
على الأمر فلهذا تضمنت المعاوضة بقاء العدالة والنظر إلى الابتداء لم يصح من الصبي والعبد المأدوم والملاط
ابتداء لأن العدالة في الابتداء تبرع وهم ليسوا من أهل التبرع وقد أصبح من المضر في بيت ماله لا تبرع وإنما
اعتبر جهة التبرع في تلك الصورة لأن كل مناهضة في الابتداء وإنما شرع ابتداء فمستحق صحة لا وفان المانع
به فلهذا صحة العدالة ابتداء لا خلاف وإنما اللازم في حالة البقاء أنها هل تترك الشركة أم لا فلا بد من
اعتبار حالة البقاء هنا قول في للزوم غير لازم فإن أحد الشرطين إذا امتنع عن المضي على موجب الشرط
لا يجزى العاض على ذلك في الودالة وما لا يكون لازماً للبقاء علم ابتداء به فإنه يجرى ساعده فساداً فما
يلون شرطاً في الابتداء يكون شرطاً في البقاء والمساواة شرطاً في المعاوضة ابتداء بقا **قوله**
فيقتصر على مورد الشرع يعني حوار المضاربة على خلاف القياس لاشتمالها على ربح مالم تضمن فإن المضارب
يستحق ربح مالم لا يكون مضموناً عليه فيقتصر المضاربة على مورد الشرع وهو النقود ولما ان الشركة بغير
النقود يودي المخرج مالم تضمن فإنه لو باع أهلها عرصة باضعاو قيمته والآخر مثل قيمته فما استحق
هذا الشرط من الربح الزائد من مال صاحبه ربح مالم يملك ولم تضمن لأن العقد يتعلق بعين العرض لا بمثلها دينا
في الزمة والعرض ما يملك في بدل واحد منها بخلاف الزمان لأن ما اشتريه كل واحد برأس ماله لا يتعلق
الشرا برأس المال حتى لا يسطر العقد عملاً به وإنما يتعلق بمثله في الزمة وإذا كان يتعلق بمثله دينا في الزمة
بطلب الشرط أيضاً ما لا إذا انما متضمنه للعدالة فيكون ربح مالم تضمن وإذا استرط الفصل في الربح لاحتها
أن مفاضل الثمان علم أن الشريك بالعروض يودي إلى جهاله برأس مال كل واحد منهما وقت التسمية لأن
أقار رأس المال إنما يلون بالقيمة وإنما مجملها وإذا عكست الجملة في رأس المال تمس في الربح أيضاً قول في
هذا قول محمد رحمه الله لأن من أصله أن القيمة الثابتة بالاجماع لا يطل باصطلاحهما حتى لا يتغير بالتغير
ولا يجوز مع واحد بائني فإن لمحقاً بالنقود ومن أصلها أن القيمة ليست بلازمة فإنه بطل باصطلاحهما

فان في حكم العروض قول **في** وروى عن ابي يوسف مثل قول محمد بن يحيى في الشركة دون المضاربة فانه
روى عن ابي يوسف رحمه الله انه حوز الشركة عدوا لم حوز المضاربة لان في المضاربة لو اراد قسمه الربح
وقد سدر القلوب لا على دفع راس المال من المدين بالقيمة للوعدا مدركه بالحوز والظن ولا على بالعد
لما فيه من الاضرار برب المال ولا لادراك الشركة لان ثمة الربح بالعد عمل اذ لا ضرر فيه باجل
الطرفين لا يستولاهما في ذلك الا في الاوضح والاضاح قول **في** والاول اقيس بمعنى ان لا حوز الشركة
والمضاربة بما لا مدران بينهما بقدر ساعد فساعد وبصير ساعد فلو حوزنا الشركة بما ادى الى جماله
راس المال عند قسمه الربح اذ لا يعرف ما يتبعه بعد السداد الا بالحوز والظن قول **في** بالاضافة الى الحالكين
بمعنى حيل المدين والمورون في حكم الاثمان بعد الخلط لا قبله وانما جعل ذلك لان حوز كل واحد منهما بعد
الخلط غير متعين بالاثمان بخلاف ما قبله ولا قبل الخلط لا على تخيير الوالد التي يقتضيها عقد الشركة
فانه لو قال استر خطك على ان يكون يسام يصح وبعد الخلط على تحقيق هذا المعنى قول **في** بقدر ما
ثبت به الشركة صورته ان يكون لكل واحد منهما عشرة اوثاب وقيمة احدهما عشرة وقيمة الاخرى
حسنة مثلا واستوتت هذه الاثواب التي كانت لكل منهما يبيع صاحب الاقل ستة اوثاب وثلاثة اوثاب
اثنان وثلاث اوثاب عن صاحب الاكثر ولا الوباغ صاحب العروض نصفه ونصف درهم صاحبه ودر الو
كان الهام المختلط بالخطا الذي في الورق في كلاهما من حيل خلط افرقت بينهما شركة بالملازم بعد ان
عليهما ما عقد الشركة والحاحد الى العقل بعقد الشركة الملك لثبت توحيلا واحدا منهما صاحبه يبيع نصيبه
قول **في** فعملنا بشبه المضاربة انما اظهرنا شبه المضاربة في حق واحد زاده الربح غير ضمان لثمة العمل
بالشبهين فانما في اعتبارها مضاربة في استراطا علمها واطلنا هاهنا تصور استحقاق الربح اصلا حكم الشركة
فيتصور العمل بالشبهين قول **في** فحصل بدون ضمان في حصة بعض المضاربة فحصل الربح بدون ضمان في
حصة رب المال لان المضارب يستحق شيئا بقدر حصول الربح ولا يستحق شيئا عند عدمه بخلاف الاجارة فان
الاجير يستحق الاجر ببل حال قول **في** ويولد من صرف فيه انما يكون لكل واحد منهما المودل بالبيع والشرا
وان لم يكن للوحي ان يولد غير ذلك لان الشركة انما يحصل لتفصيل الربح والربح ما حصل بتصرفه حصل تصرف غيره
فصار مفضا الى رايه فان قيل لو صار بمزلة وجيل قبل له اعل بر ايل وجوابه ان الشركة منه ما لوصح به
والحوار ان البعض انما ثبت مقتضا تفصيل الربح فظهر في حق تصرفه فحصل الربح وليس فيه استحقاق
من الربح لغيرها بالارضاع بخلاف الشركة لان فيها استحقاق الربح للغير وان قيل وجوابه ان لاملل احدها دفع
المال مضاربة اذا لم يشترط ذلك في العقد قلنا ثمة اختلاف المشاع منهم من يقول بملل لانا دون الشركة لان في

المضاربة

المضاربة شركة في الربح اما الاسرلة في الوصعة ولا في راس المال والسريلا على ان ثبت لغيره ما عاله وان كان
منه استحقاق الربح فلا عمل مثله ولا تفرقة ولهذا عملل المفادض شركة العنان والمضاربة فان قيل المستعير والمالك
والمادون على ان يثبتوا لغيرهم ما مللوا فلا ولا الحواجر ان حال الشركة فوق حال الوكيل الخاص الذي لم يفرض
الى رايه لانه لا يملك لاسي للوحي لا في اصل المال ولا في الربح وللشريك نصيب في الربح ودور حال المستعير لان له الانتفاع
بالعارية والشريك لا يملك المنفعة في راس مال صاحبه فلو كان المستعير على المثل وما دونه لا ما فوقه ولو كان
بالوحي لا عمل مثله ولا مادونه فادان بينهما ملل وند لا مثله على السهمين قول **في** خلاف المال ودر
رحمهما الله لانه عند خلاف العمل كل واحد منهما عاجز عن العمل الذي يتقبله صاحبه لان ذلك ليس من صنع
كل واحد منهما هو مقصود الشركة ولذا نقول حواجر هذه الشركة باعتبار الوالد والتويل سقبل العمل
صحيح ممن حسن العمل ومن لا حسن لانه لا تعين على المتقبل اقامة العمل ببل له ان يقيم ما عوانه واجرايه
فلا ثبت العهر ثبت ان المعنى المحوز للشركة وهو صحة التويل لا تفاوت بين اتحاد العمل واختلافه قول **في**
بقدر العمل اعلم المشروط بدليل ان احل الشريكين لوم لم يعمل اصلا يستحق الاجر بقدر ما شرط عليه من العمل
وصار العامل معين له في العمل وادان الضمان مقدرا بالعمل المشروط والاستحقاق مني على الضمان
فيلزم من المساواة في العمل المشروط المساواة في الاستحقاق احتراز عن ربح مالم يصمن والحوار ما در في
المتر ان الربح انما يحصل عند اتحاد الحسرين الذي انما لو استاجر دارا بعشرة دراهم ثم احدها شوب مساوي
حسنة عشر حوز لان راس المال درهم والربح عرض فلذا هاهنا راس المال عمل والربح مال فان بدل العمل والعمل
انما تقوم بالتقوم فاستراط التفاوت في الربح يتضمن التفاوت في عموم علمها فبعد عمل كل واحد منهما بقدر
ما قوم به من الربح بخلاف شركة الوجوه لان المستري مقوم بنفسه فلا يصح من احدها اشتراك من ربح مال
صاحبه مع اتحاد الحسرين ولا في شركة النعل هما ما يعان للعمل ويولدون في العمل بينهما تفاوت فاما في شركة
الوجوه فهما مشتركان بشر في حصةهما فمع المساواة في ملك المستري لا يصح شرط التفاوت في الربح قول **في**
بالرفع اليها انهما ان فهدا طاهر في المفادضه يعني هذا الحواجر وهو ان يطالب كل واحد منهما بالعمل وبطال
بالاجوظا في المفادضه قياسا واستحسانا لاقتضا المفادضه العاليه فاما في شركة العنان هذا حواجر
الاستحسان والقياس خلاف ذلك لان الشركة وقعت مطلقه عن قيد العاليه وانما لا تقتضي العاليه وجهه
الاستحسان ان يقبل احدهما على صاحبه في حق الضمان واستحباب الاجر فلا في ضمان العمل واقتضا
البذل لان التفاوت لا يخص باجر الحسرين قول **في** لان مطلقه صرف اليها لا فقار المفادضه الى لفظه
المفادضه او الى ما يوجب منها من اللفظ الذي ياتي على جميع شرائطها بالتفصيل قول **في** لا يستحق الا

بالمال او بالعلم او بالفضل فان قيل يجوز ان يكون زيادة الروح لاجل زيادة اهتدائه وعمله في
شركه العان فلما اجمعت استراط زيادة الروح على زيادة الهدي والعلم في مال معلوم جازي شره
العيان والمصاريف ولم يوجز هنا قول لا يجوز في وصفه لان الله رضي بصفه المسمى بغير رضاه
في اسقاط حقه في المطالبه بالزيادة على ذلك لا يجوز استباحه حظه الى موضع لا يتغير منه
كان له اجر لا يجوز به ما سمي وهذا لا يقوم بالمنفعة باعتبار السميته وما زاد على المسمى لم يوجز السميته
ومحمد رحمه الله يقول لا على اعتبار السميته هنا لجماله فبقيت المنافع مستوفاه بعد فاسد فله اجر
مثله بالغام بالغ خلاو المستشهد به فان التقير منها معلوم **قوله** هذا اذا ادبنا
على التعاقب ودر في الزيادة ان الاحلاف ايضا فيما اذا اديا معا فعلا ان اديا معا ضمن كل واحد منهما
نص صاحب علم اوم يعلم عند ان حنفه وعند ما لا تضمن ادم العلم فان قيل ادا معا مع السعي ان لا
بحر الصمان عند ان حنفه رحمه الله لعدم سبق ادا الموطر فلم يقع فعل الوكيل فعلا فلو ادا الموطر ان لم
سبقه محققا لن سبقه اعتبارا او تقدم الان بصرف الموطر على نفسه او بغيره من صرف الوكيل لله فصرف
سابقا معني بالوطر بالبيع مع الموطر ادا معا ورجح الامان بما تقدم مع الموطر دون الوكيل **قوله**
لا علمان بعد دليلهما الوشرط التوافق في ملا المسترى لم يعتبر دلا مع عقد الشره فاشبه حال
علم الادن ادا الادن انما اعتبر فيما لا يثبت بدو اذنه وشرها احدها صحيح بدو اذنه شره ولولا الملك
في المسترى يكون لهما والتمز علمهما بدو اذنه الشره فثبت ان اعتبار اذنه في انفراد المسترى على الجارية
وللاطريقان اما نفس الشراء ودلا غير معلن مع قيام الشره بينهما واما عبده احدهما نصيبه لصاحبه
ودلا على فائتساءه بالطريق المعلن وهو الهبة الثابتة في ضمان الادن فغير بدلا انه ادى دينه علمهما من
مال مشترك لا دين عليه ولا يتم ادا اذنه احدهما صاحب الوط لا يثبت الملك للمادور له بالوطر ايضا
لان الادن بالوطر حرام شرعا ولا يثبت الملك له ايضا اما الادن بالسري ليطاها مباح مشروع تثبت
الملك بطر الهبة اقتضا ويون قابضا برام يده علمها جازي قوله لغرض عيني صار الفقير وديلا بالقبض
ثم بدو اذنه يصير قابضا لنفسه **كان الوقف** والاختلاف قد يبر الي
حيثه وصاحبه رحمه الله نيا على ان تقدم الوقف عند ان حنفه رحمه الله فانه قال حيث
الغير على مالي وتصدق بالخله المعروفة على المساكين ولو صحح به لا يصح ما لم يصف الى ما بعد
الموت وعندها تقدم الوقف فانه قال ازلت الغير عن مالي وجعلته محبوسا في حلم ملا الله تعالى
على وجه يصل منفعة الى العباد ولا يصير ملا للعباد ولو صحح به يصح وان لم يكن موصيا بما ولا

مضافا

مضافا الى ما بعد الموت والمراد من الصفة هو الزوم في الاصح **قوله** او بعلقه عند وهذا ليس
بسبب لزوم الملك في الصحيح على ما قال في الكتاب وانما هو سبب لزوم الوقف عند ان حنفه
رحمه الله ودلا بان حج عرج الوصية بان يقول اذنت فقد وقفت اذني او يقول ارضي هذه
صدقة محمد بن مودة حال حيوته وبعد ما تاد او تقول حبس مودة الى اخره ففي هذه الالفاظ
يصير لزم ما بالاتفاق والخلاف بين ان حنفه وصاحبه رحمه الله فيما اذا حذر الاضافه الى ما
بعد الموت ولو حذر التباين عن هذه الالفاظ يصير وقفا في قول عامه من حيز الوقف وفي قول
يوسف بن خالد السهمي البصري رحمه الله لا يصير وقفا ولو حذر الصدقة والوقف عن هذه
الالفاظ مثل ان يقول ارضي هذه حرمتها او حبستها لا يصير وقفا بالاتفاق ولو حذر الصدقة
عن هذه الالفاظ بان يقول ارضي هذه محرمه او محبوسه لا يصير وقفا الا في رواية عن ابو يوسف
رحمه الله لان در الوقف مطلقا ينصرف الى الفقراء ولو ان قوله موقوفه مشبه لا يدرى انما
موقوفه على الفقراء او على الورثة او على اسان بعينه فلا نزول ملاه بالشميه اما اذا قال وقفت
ارضى هذه ولم يرد على هذا روى عن ابو يوسف رحمه الله انه يصير وقفا بمنزلة قوله ارضى هذه
موقوفه كذا في الفتاوى **قوله** لا يبر الى الا انه صدق بمنافعه وهذا لان الوقف ادا لم
عرج العين من ان يكون مستغنا للواقف فان شيد الدايه لم تنجح عن ملكه فلا يمنع الارث
فيها الا باعتبار حق ائنه لنفسه بعد وفاته ودلا فيما اذا اضاف العقد الى ما بعد الموت فانه سمي
العين على حلم ملاه لشمله اياها الحاجة فصير بمنزلة الوصية بالمنافع على التاميل قال الطحاوي
رحمه الله ان الوقف في مرض الموت لان عند ان حنفه رحمه الله بالضاف الى ما بعد الموت حتى
يعبر من ثلثه وحصى صاهما لا يكون عليه بالعتق فانه يجعله موقوفا على ما يظهر عند موته والصحيح
ان ما بشره في المرض بمنزلة مباشرته في الصفة في انه لا يتعلق به الزوم فلا يمنع الارث بمنزلة العارضة
قوله لانه اسقاط الملك بخلاف الصدقة فانما تضمن التملك وهذا لان القبض انما يحضر من المقتل
او من نايبه لئلا يملك الادنى ان لا يعتبر مصر غير له بغير اذنه والصدقة الموقوفة لا يملكها احد
فلا معنى لاشتراط القبض فيها ولو صح ان المتولي مختار الواقف لا مختار الموقوف عليه فيقوم
مقام يد الواقف لامقام يد الموقوف فاذا كان يتم من اختياره الواقف فلا يبريد الواقف **قوله**
منزلة الزوجه والصدقة وهذا لان الوقف ان الله الملك بطريق التبرع فلولو منه قبل التسليم لصار بمنزلة
مستحقا عليه والتبرع لا يصلح سبيلا للاستحقاق على المتبرع في غير تبرع به فوجز ان يكون تبرعا

في ان الله يري ما في ازاله ملكه وذلك بان لم يتم الصدقة قبل التسليم بل هذا الذي من الصدقة المبررة فان
جواز ذلك متفق عليه بين العلماء وفي جواز الصدقة الموقوفة ولزومها خلاف ظاهر تلك الصدقة
مع قوتها لان التسليم بهذا القول لا يغيره بالهبة والصدقة المنفعة فان الهبة
والصدقة المنفعة لا يتم في مشاع تحتل القسمة ويتم في مشاع لا تحتل القسمة لان القسمة تمام الحيلة
وما لا تحتل القسمة لا يكون القسمة فيه جازية بل لا شيئا وانما لا المنفعة فكذلك الصدقة الموقوفة
تكون في مشاع لا تحتل القسمة دون ما تحتلها قول **له** وعلى هذا الهبة والصدقة المملوكة
لو استحق جزئيا من الهبة والصدقة المنفعة بطلت الهبة والصدقة لانها لا تستحقان بتبين ان
الهبة لاقت الشايخ وفي استحقاق المعبر لا يبطل لانعدام الشيوع كما في الوقف قول **له** لها
ان موجب الوقف زوال الملاذير والتقليد ليس هذا من هبة الى حصة رحمه الله ولزوم هذا من هبتهما
فلو انما تقليد محرم رحمه الله على اصلهما اقلون حجة على ابو يوسف رحمه الله قول **له** وعند
محمد رحمه الله في التابيد شرط لان هذا صدقة بالمنفعة او بالخلع ليس هذا قول محمد رحمه الله
وانما هو قول ابو حنيفة رحمه الله لان حكم الوقف عتق حريم العير على ملكه والتصدق بالثمرة
المعرومة وعندهما زوال العير الى الله فصار محجوباً في ملا الله تعالى على ان يصل منفعة الى
العباد فيكون التصديق بالمنفعة ثابتاً في ضمان ازاله العير الى الله تعالى فاعل هذا هو المراد
بالتقليد قول **له** ولا يعارض وهذا لان القياس ياتي جواز وقف المنقول لانه لا يتبادر بان الدوام
والدائرية وانما اثر القياس فيما له معارض من حيث السمع او التعامل لان التعامل مظنة الضرورة
فما لا تعامل فيه ولا يسمع في اصل القياس قول **له** بعد الاخر من جواز الاعتبر وانما اذا كانت
الارض الموقوفة على الفقراء متصلة ببوت مصر وعرب في استيجار بيوتها وبلون على ذلك فرق
على الارض دار النعيم ان يبنى بيوتاً ونواحيها لان الاستغلال عند الوجه بلون انفع للفقراء ومنهم
من قال ليس للقيم صرف الغلة الى زيادة العجالة ولهذا السبيل ان يشتري بالغلة داراً او ارضاً اخرى
ليضمها الى الاول وانما تلك المسألة فيها البيوت ليس من باب الزيادة انما لا يندرج هذه الاستغلال
بحجة هي خير من الاولى وان لا يندرج العجالة لا يندرج الزيادة لان وقف هلال رحمه الله
قول **له** في خير التردد يعني امتناعه عن العجالة متردداً بين ان يكون للرضا بطلان حقه او
لعدم الرضا بطلان حقه بانعدام الدار عند الامتناع متردداً بين ان يكون وبين
ان لا يكون فلا يكون الامتناع منه رضا بطلان حقه قول **له** بناء على الاختلاف في اشتراط القبض
لان

لان التسليم عليه شرط الحج المعبر عن ملكه الى الله تعالى ولا يقال بان تسليم العير الى المتولي بخلص
الملا لله تعالى لان المتولي في حق التصرف نائب الواقف في حق القبض نائب الموقوف عليه فاذا شرط
الغلة لنفسه صار نائباً من كل وجه ويده يده فلا يحقق التسليم قول **له** وهذا بناء على ما ذكرنا
بمعنى الاختلاف في شرط الخيار لنفسه وشرطه استبدال به بارض اخرى بناء على ما ذكرنا من الاختلاف
في شرط الواقف غلة الوقف لنفسه للوند بخلاف فيما اقتضاه الوقف لا يجوز هذا ان الشيطان ايضا غير ان
شرط الاستبدال لا يثبت في المنع من زوال ملكه والوقف يتم بدله ولا يمنع به معنى الباييد في اصل الوقف
فيم الوقف بشرطه في الاستبدال شرطاً فاسداً فلو كان باطلاً في نفسه لا يسجل ادا شرط الاستبدال
به او شرط ان يصلي قوم دون قوم فاما شرط الخيار في الوقف يمنع استحقاق القبض وتامه الا ترى
انه لا يجوز الخيار في عقد الصرف والسلم وبه فارق المسجل فالحق هنا ليس بشرط انما الشرط اقامه
الصلوة بما جماعه وقد حقق الامع شرط الخيار فلهذا نفس الشرط فيه والمعنى في ذلك ان ما يتعلق
بالخيار من الشرط فالفاسد منه يبطله وما لا فلا وشرط الواقف غير معتبر في الخيار المسجل بطل الشرط
الفاسد فيه ولا يبطله وعند ابو يوسف رحمه الله لما حاز الواقف ان يستبدل عليه الوقف لنفسه ما دام
حيا جاز ان يشترط الخيار لنفسه وهذا لان الوقف يتعلق بالزوم وليس تحتل القسمة سبب الاسباب
لانفسه لحق الشفيع ادا كان المشتري اذ اوقفها وادار الميراث اذ اوقف وعنده من يصح ثم بطل الحق
الغرماء علواً والعقوب فلون الوقف بمنزلة البيع في انه يجوز اشتراط الخيار فيه للتروي ولا يجوز شرط
الاستبدال لان هذا الشرط في الظاهر ان كان يوجب ابطال الوقف ولان في المعنى استبدال الارض
الوقف بالاصلح اشتغال الارض قد حذر فلا يغفل الا بمونده نوباً على قيمتها وعلتها فصار هذا
الشرط في المعنى شرط الاستسما والاحتيا في الارض الموقوفة لا ابطال الوقف **فصل** قوله وذلك
في المسجل بالصلوة لانه لا يندرج للمتولي في اختيار من يصلي في المسجد والاستغلال او علق باب المسجد
لان انكره ذلك فلهذا توقف التمام على اقامة الصلوة فيه قول **له** فشرط ادناه لان المسجد موضع
السجود وقد حصل لا بصلوة الواحد والواحد من المسلمين يتوب عن جماعة فيما هو حتم ولهذا
جعل امان الواحد من المسلمين امان الارض من شرط الجماعة قال المسجل يبنى لها والتبرع انما يتم بحصول
المقصود به دليل الصدقة بالمقصود بها اغنا المحتاج ثم لا يتم ما لم يحصل المقصود بالتسليم والمقصود من
المساجد اقامة الصلوة فيها بالجماعة لان جميع وجه الارض موضع الصلوة وانما يبنى المساجد بالجماعة
فلا يصير مسجد اهل حصول المقصود قول **له** ولا يجوز الى ملكه حتى ان محمد رحمه الله عز وجل قال

هذا مسجل ان يوسف يريد ان يملك ما لم يملك من قبله عند تطاول المدة ومراى
يوسف رحمه الله باصطبل فقال هذا مسجل محل معنى انه لما قال يوسف ملا فاعمله المالك
اصطبلان بعد ان كان مسجلا فاعله واحد منها استعمل من هب صاحبه عما اشار اليه لدا في المبسوط
كتاب البيوع قوله وقد مر الفرق هناك وهو ما ذكرنا قوله روحى
توكيل وكلام الواحد يصلح للعقد من الجانبين اذا كان مأمورا به في النكاح وفي البيع لا يتأتى مثل هذا
لان كلام الواحد لا ينعقد به البيع من الجانبين اذ لم يكن احدهما مولى عليه من الآخر وقرى اخر ان النكاح
يقدمه خطبة عادة وقوله روحى نفسا في مجلس العقل لا يحفل خطبه لان الخطبة قد تقدمته
فيجعل احدي شرطى العقد فاما البيع يقع بغيره من غير تقديم استينام فيجعل قوله معنى استينام فلا
يذكر لفظ العقد بعده وقوله في الكار لا ينعقد بلفظ احدهما لفظ المستقبل تصحيح بانه لا ينعقد
البيع بقوله اسجل وروى عن محمد بن عبد الله الهروي انما يكون قوله اسجل عدة اذ لم يرد به الاحتياط
في الحال اما اذا اراد فانه ينعقد كما اشار اليه الطحاوى رحمه الله فانه ذكر في شرحه لو قال اسجل
من هذا العبد بالغ واراد به ليجاز البيع في الحال فقال المشتري اشتريته او قبلت او تقبلت اخذ
واشتري منك هذا العبد بالغ فاراد به الاحتياط فقال البايع بعت ثم البيع بينهما او يكون في المسئلة
روايتان والصحيح ما ذكره الطحاوى رحمه الله لان المضارع في الاصل موضوع للحال ووقع في
الاستقبال ضرب من التجوز لدا في شرح الكافي قوله يودى معناه وهذا لان الاعطاء
بالبدل والرضا به يتضمن معنى البيع وهذا الامر بالاخذ بالبدل يستلزم سبق البيع وهذه الالفاظ
تتضمن معنى قوله بعت فزلت منزلة اذ العبرة للمعنى قوله له حلوه عن ابطال حق الغير
فان قيل يعلق به حق المشتري فوجب ان لا يتمل من ابطاله من محل الزهدة الى الساعي قبل تمام الحول
فانه لا يتمل من استرداده قبل تمام الحول ليعلق حق الفقير به ولا الوقضى المفعول عنه المال الى
القبيل قبل ان يعطى الى صاحب المال شيئا لسر المفعول عنه ان رجوع الى القبيل ليعلق حق القبيل
به على اعتبار قضائه الدين من ماله ملك اما الزهدة فالمصلحة قبل تمام الحول على شبه السبب
معلق حق الفقير بالمحل نظر الى وجود اصل العلة واما العاقلة فلا ان القبيل وجهه على
المفعول عنه مثلا ووجب للطالب عليه ولهذا صح ابر القبيل للمفعول عنه قبل ادا القبيل والاثر اع
الدين قبل الدين لا يصح الا ان المطالبة تناخر الى وقت الاداء فلو لم يملكه الدين الموحل فملا
تقصده فاما هنا محذور احباب البايع لم يثبت للمشتري في المبيع مالا ولا حق قبل شرايه غايه

غايه الامر انه ثبت للمشتري حق التملك والى هذا لا يعارض حقه الملك فلو لم يكن للموجب الرجوع
بالمعطى حق المالك لحق التملك وهذا لا يجوز الا ان لا يرد حق التملك في مال الدين ثم قبل بملكه
محوز له التصرف لغيره ما شاء واراد قوله في الدار والخطاب وذلك بان يثبت بعت من فلان من
فلان ذلك الشيء بكذا من المال وكرر في المبسوط انه اذا سأل الله بعتي لدا فاعله بعتي يتم البيع وقد
طعنوا في هذا ان البيع لا ينعقد عند اللغظ من الحاضر فلفظ من الغايب والحواب ان مراد محمد رحمه
الله هنا بيان الفرق بين النكاح والبيع في شرط الشهود وروى عن اللغظ الذي ينعقد به البيع او
نقول قوله بعتي من الحاضر يكون استينام اعاده فاما من الغايب اذ اشبه بقوله بعتي يكون احد
شروطي العقد فادانضم اليه الشرط الثاني يتم البيع قوله في قيد اشارة اليه وهذا لان الاحوال
ثلاثة قسم لا يوجب فيه الرهان وهو حاله الممدة وقسم وجب فيه الرهان وقسم وجب فيه احداهما دون
الآخر وهذا الاسم وهو نوعان متباينين قبل صدور الركنين وبعدة بطريق الحار وفيما اذا وجد احدهما
دون الآخر بطريق الحقيقة لانه حالة التشاغل بالبيع لا بعد الفراغ عنه فالمناظرين والمقابلين بحقه
ان الشارع نهي الاحتياط ما دام في المجلس ليصل بالقبول فان هذا حق بالحقيقة لانه ليس له حقيقة
سواه ليجعل هذا محذورا فان في الحديث اشارة الى ان المراد خيار القبول لانه الحقيقة وعنده مجازا
ويحتمل الحديث خيار القبول فوجب ان يحل عليه فلا يلزم ابطال حق الآخر والمراد من التفرق تفرق
الاقوال بمعنى اذا قال البايع بعت فاما نقل الاخر اشتري بعتي ان يكون لهما الخيار في الفسخ والامضاء
ودكر في المبسوط ان يوسف رحمه الله في الامالى تاويل هذا الحديث انه اذا قال بعتي السلعة بكذا
فمقول الاخر بعت وبه نقول ان بعد هذا الكلام قبل قول المشتري اشتريته لدا واحدا منهما الخيار مالم
سفر فاعند للا المجلس وهذا صحيح فاما متباينان في هذه الحالة لوجود التملك بالبيع مما قول
والاعراض المشار اليها اراد بكذا ما يقع العقد عليه بالاشارة سواء كان من القدر او غيرها والتقيد
بالبيع يكون احترازا عن السلم فان راس مال المسلم ادا ان مكبلا او موزونا بشرط معرفة مقدار
لجواز السلم عند يوسف رحمه الله ولا ينفى بالاشارة فيه والمراد بالامان المطلقه لا لا تقع العقد
عليه بالاشارة من اجل العوضين وانما دخل في العقد التسمية بالمشتري بالثمن الواجب في دينه
وهذا البايع في باب السلم لا بد من بيان قدره وصفته لجواز العقد قوله ومن اطلق الثمن المراد من
الاطلاق هنا ان يكون مطلقا عن قيد البدل وعن قيد وصف الثمن بعد ان سمي قدره بان قال بعت بدينار
او عشرة دراهم صرف المسمى الى غالب نقد البدل اصلا وصفا لانه المتعارف فيصرف اليه تحريا

الحوز ثم ان كانت النقود مختلفة في المايه فان لم يكن مستويها في الواج بل البعض منها اروج محوز البيع عند الاطلاق ايضا لانه تصرف المطلق الى الارض محزيا للحوز وان كان الحق في الواج سوا فان بين واحد منها محوز البيع والا فلا فان كانت في المايه سوا فان كان الواحد منها احاديا والاخر ثنائيا والثالث ثلاثيا وماليه كل واحد من هذه الجملة ذاتا مثلا فان ماله الواحد من الاحاد يساوي ماله الاخير والثلاث من الثنائى والثلاثي حاز البيع اذا اطلق اسم الدرهم من غير بيان للشرط ان لا يطلق اسم الدرهم في عرفهم على ما دون الدنانير فحسد تصرف الدرهم الى ما قدر به من اى نوع كان لانه لا مناره لعدم اختلاف الدرهم في المايه وان اختلفت في العدد وهذا هو الاختلاف في العدد الى حاز البيع اذا اطلق اسم الدرهم للشرط ان لا يسمى الواحد من العدد الى درهم في عرفهم قول **له** للمشتري الخيار لفرق الصفقة عليه فان قيل ينبغي ان يكون للبائع الخيار ايضا لفرق الصفقة عليه ايضا قلنا المعروف في حقه جاز من قبله لا منعه من البيل للبل فان راضيا به وان قيل ينبغي ان لا يكون للمشتري الخيار على قول **له** حقه رحمه الله لان الشراء الصبره هذا يقع على فقير واحد عنده فكانه استرعى فقير من صبره ولم لا يكون له الخيار قلنا هذه المسئلة محتمل فيها لا يعرف حلهما بل فقيه فيف العاوي فادام لمز المشتري عالما بان العقد واقع على فقير واحد وقدر علم الان ثبت الخيار عند العلم بالويل او سمي جملة ففراغنا في المجلس من ان يكون الخيار للمشتري فيما لم يره ثم راد قول **له** الذرع وصف في الثوب وهذا الذرع فيما يذرع له بشيئة الاوصاف فان الاسم لا يتغير بزيادة الذرع ونقصانه بل يتغير وصفه فيصير اطول واقصر وكذا يزيد في وجوده في قيمة الاصل وينقص في قيمة الاصل بعينه كالحبال في الحاربه والاصواف لانها لا يماشي من الثمن كما في اطراف الخوان الا انه محتمل ان يصير اصلا مقصودا لانه مستفيع به بنفسه فاذا لم تقابل الثمن بالذرعان بقي الذرع وصفا فان زاد في الذرعان سلم للمشتري من غير خيار وان انتقص خير المشتري من غير نقص شيء من الثمن بمنزلة من استرعى عبدا على انه معيب فوجد غير معيب لم يجبر واحد منهما وان وجد معيبا وقبل استحقة المشتري خيرا المشتري فكل لهما وان قال قابل كل ذراع درهم مثلا صح وصار كل ذراع دانه مبيع فان قيل الذراع لو صار اصلا على تقدير الاثر اذكر الثمن وجب ان يمنع دخول الزيادة في البيع كما اذا باع صبرة على انما عشرة اقعة قلنا الزيادة في مسلة الثوب ان لم يدخل فيه ففسد العقل لانه يصير بايعا بعض ثوب وان لا يجوز خلاف بعض الصبرة وفي شرح الطحاوي وذلك كل ذرع اذا كان في بيعه مضرة بالذرع والاكثار من فضة او نحاس او صفر وما اشبه ذلك اشتراط على ان وزنه كذا في قوله

البائع

اقل او اكثر فهو على التفصيل الذي ذكرنا في الذرع لان ذكر الوزن فيما في بيعه مضرة عبارة عن الصفقة لان الذرع في الذرع **قول** **له** وهو المعين وزن المشاع وهذا لان الذراع علما بان اسم المايه يذرع به المسوح وانما يستعار الحلة ومحلها هو المعين وزن المشاع اذ المشاع لا يصلح محلا للفعل الحسي الا ترى انه لا يمكن من صرف نصيبه من العبد المشترك وممن من يبعه كذا ماله من الملك في الحيل شايح فلو كان قابلا للفعل الشرعي وزن الحسي وادان الذراع اسما لما حله فانه حال في المعين لان الشايح كان يبعه كبيع بيت من بيوت هذه الدار وانه لا يجوز للونه محولا في حقه محلا في السهم فانه اسم للشايح **قول** **له** الجملة المبيع فيما اذا وجد في الذراع في البيع العدر المسوي والزايد محمدا وذلك محمول فيصير الباقي محمولا وجهالة الثمن فيما اذا وجد اقل لانه يحتاج الى ان يطرح من الواحد من حلة الثمن وهو محمول فيصار من الباقي محمولا لجملة حصة الغائب ولو بين ثمن كل واحد حاز في فصل النقصان بقدره لانه يطرح حصة الغائب من الثمن وحسنه معلوم فان حصة الباقي معلوما وللزلة الخيار لفرق الصفقة عليه ولم يحز في الزيادة لجملة المبيع وهذا الحكم في جميع العدرى المتفاوت حتى لو باع قطيع غنم على انما ماله لم يحز في فصل الزيادة سوا اسمي لكل واحدة منها ان اسم وفي فصل النقصان ان اسم ثمن كل واحد فذلك وان سمي محمولا مع الخيار وهذا خلاف ما لو باع قطيع غنم على ان كل شاة ثمن بلدي وسمى ثمنه فالباع فاسد وان وجد حصة حاسي لان ثمن كل واحد منهما محمول لانه حصة كل شاة من الثمن انما يعرف احصيت اليد شاة اخرى وكثيري اي شاة تضم اليها فان ضم اليها احد منها كان حصتها من الثمن وان ضمت اليها شاة اخرى منها كانت حصتها اقل فلذلك لا يجوز لذي شرح الطحاوي قول **له** ولا قبول بشرط في المعلوم يعني فيما اذا اشترى عبدا على انه عشرة وبين ثمن كل واحد من حلة تسعة محوز البيع في التسعة بالحصص المعلوم ولم يكن قبول البيع في العاشر المعلوم بشرط القبول البيع في التسعة لفسد البيع عند الشرط لان الداخل في البيع هو الذي كان موجودا في العدر وهو التسعة بخلاف ما لو اشترى ثوبين على انهما هرويان فاذا احدهما مروي لا يجوز البيع فيهما وان بين ثمن كل واحد لانه جعل القبول في المروي شرطا لقبول العقد في الهروي حيث اوجب البيع عليهما وهما موجودان والمروي منهما ليس بمبيع فكل شارطا لقبول المبيع قبول ما ليس بمبيع وانه مفسد للبيع للونه مخالفا مقتضى العقد **فصل** قوله في الصحيح قال بعضهم ان لم يكن له قيمة لم يدخل تبعا والصحيح انه لا يدخل في الحالين لان بيعه صحيح في اصح الروايتين وما صح بيعه منفردا لا يدخل في بيع غيره تبعا قول **له** ليسا منها لان

الحقوق والمرافق ترجع الى السر والظن ومسبل الماء الى السير والشرق قوله قبل ان يبدو
صلاحه بان كان لا ياب من العاهة والفساد كما ذكر في المبسوط وفي فتاوى فاضل خان عامه
المساح رحمهم الله لم يجوزوا بيع الثمار قبل ان يصير مستغلة لهن النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع
الثمار قبل ان يبدو صلاحها وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله جاز بيعها بعد ظهورها
والنهي محمول على بيعها قبل ظهور صلاحها لا لانتفاع في الثاني والتعليل ما قال في الدار انه ما كان
متقوم باعتبار الزمان الثاني فحوز بيعه ببيع الحشور في شرح القزويني انه محوز بعد ما طلعت لانه
منفعة بل في نافي الحال كما لو اشترى مولودا من ساعته او مملوكا من صاحبه او وليا رضيعا قوله
وهو اعاده او اجاره لانه اذا كان بمقابلته منفعة التركة بعدل فهو اجاره مشروطة في البيع والا
فهو اعاده مشروطة وكل واحد منهما مفسد للبيع واستحسن محمد رحمه الله شرط الترتيب على التخييل
بعد اتمامها عظمها لانه معقار ومدة الترتيب مع انه لا يرد من ملك البايع بعد هذا ولن
الشمس تنضج بتقدير الله تعالى وبأجل الوزن من القمر بتقدير الله تعالى والطعن من الواجب يتقن به
فلم يتقن فيه الاعمال الشمس والقمر والواجب خلاف ما قبل التناهي لانه في شرط الزيادة من ملك البايع
قوله في الاجارة باطله وهذا لان استيجار الشجر باطل لعدم التعامل وعدم مساس الحاجة فان
ما لا تعامل فيه لا مس الحاجة اليه فان باطلا بخلاف استيجار الارض فانه جائز للتعامل فيه ومساس
الحاجة الا انه فسد هاهنا الجملة وقت الادراك فانه يتعجل مرة وتاخر اخرى واد ابطال استيجار
الشجر في الارض معتبر لان الباطل في حكم العدم لا يصلح ان يكون متضمنا للارض مستتعا له بقي
الارض اصلا مقصودا بنفسه فلا حرج طار له الفضل فاما الاجارة الفاسدة ليست في حكم العدم
بل الفاسد موجود باصلا فايتم بوصفه فاملز جعله متضمنا للارض مستتعا له فيفسد الارض
بفساد ما تضمنه فاوردت حاشا في الفصل قوله عن بيع الخمل اي عن بيع الثمر على الخمل حتى
تزهى اي حتى تحمر ويمسكنا باخر الحديث وهو قوله حتى يصبغ في النهي الى هذه الحالة فيلحق النهي
بها فتجوز بيع السنبلة بعد ما ابيض والنهي في اول الحديث محمول على حقيقة عند من قال لا يجوز
بيع الثمرة قبل ان يبدو صلاحها من العاهة وعند من قال يجوز ان يبدو على ما قبل الظهور
باب خيار الشرط

قوله وهذا على الوجه الاول يعني هذا القول وهو انه يستحق
فاسدا ثم يرفع الفساد انما يستقيم على اعتبار النكته الاولى وهو انه اسقط المفسل قبل تقرر
فان هذه النكته تشير الى ان الفساد موجود لكنه غير متقرر والنكته الثانية تشير الى ان الفساد انما

ثبت في اليوم الرابع قوله وفي هذه المسئلة قاسا اخر وهو ان هذا بيع شرط فيه فاسده
وهو يعلق الاقوال بعدم التقيد واشترط الاقوال الصالح في البيع بفساد البيع فالفاسدة اولى
وفيما ذكرنا من الاستحسان جواب عن هذا القياس لان يعلق الاقوال بعدم التقيد في معنى شرط الخيار
لان التقيد بعدم التقيد يعلم الرضا بالمبيع ولو لم يعلم البيع وكان هذا اشتراطا للفساد على تقدير
عدم الرضا بالمبيع والبيع واشترط الامساك على تقدير الرضا بما كان في معنى اشتراط الخيار
فلحق به ولو اشترط ذلك لانه من يلائم ايام لا يجوز عند ان يفسد رحمه الله جازيا على اصله في الملحق
به في نفي الزيادة على الثلاث ومحمد رحمه الله من على اصله ويجوز في ذلك في الاصل الملحق به وان يفسد
رحمه الله في نفيها ما خلا الاثر في الاصل وهو ما روي ان ابن عمر رضي الله عنهما اجاز البيع الى
شهرين وفي الملحق بالقياس لسلامته عن معارضة الاثر قال القاضي للامام ظهير الدين هاهنا مسئلة
لا بد من حفظها وهي انه اذا لم ينقل الثمن الى يده ايام ففسد العقد ولا ينفسخ حتى لو اعقده المستوي
وهو في يده ففسد عقده وان كان في يد البايع لا ينفسخ وعلى هذا اذا اشترى عمدا ونقل الثمن على ان
البايع ان يرد الثمن فلا بيع بيننا جاز البيع بهذا الشرط بمنزلة شرط الخيار حتى ادا قبض المشتري يكون
مضمونا عليه بالقيمة ولو اعقده المشتري لا ينفسخ ولو اعقده البايع يفسد قوله وفيه القيمة
وقال ابو الولي رحمه الله لا شيء فيه لانه مقبوض ياد صاحبه والجواب ما قلنا انه مقبوض
لحمدة العقد والمقبوض لحمدة العقد يكون مضمونا بالقيمة المقبوض على سوم الشراء وهذا لان الضمان
الاصلي بالعقد هو القيمة وانما يتحول منها الى الثمن عند تمام الرضا ولو جرد ذلك هنا قوله ولا
اصل له في الشرع والجواب عن قولها ان زوال الملاك لا الى مالك غير مضمون ان العقد المشتري لخدمته
العبدة زایل عن ملك البايع غير داخل في ملك احد قوله والعقد موقوف معناه ان موجب
خيار المشتري انما هو الرجوع والتعيب بالعيب الحادث يمنع الرجوع بخيار المشتري فسقط الخيار
ويشترط العقد فيلزمه الثمن فاما موجب خيار البايع فهو الاسترداد جبراً والتعيب بالعيب الحادث
لا يمنع الرجوع بخيار البايع فيبقى العقد موقوفاً فيفسد بالهلاك فيلزمه القيمة قوله لا يتصور في
حق الغير ولا يلزم على هذا الطلاق والرجوع لان الطلاق اسقاط حق شخص للزوج الا ترى انه
لا يعتبر في شوقه رضا صاحبه وهذا الخيار لا يشترط رضا صاحبه ولا الرجوع فيه بغير حضره
المراة لان النكاح باق بعد الطلاق الرجعي على حاله فام لم يلزم في هذا نوع الزام وهذا لان موجب الخيار
وقع صفة الزوم لا الفسخ من غير علم صاحبه بل ليل انه لا يجوز شرط الخيار في العقود التي هي غير لازمة

كالوبال والمضاربة والشركة ولو كان شرط الخيار لتملن الفسخ من غير علم صاحبه وجب ان يصح شرط الخيار
في هذه العقود لونه محتاجا الى الفسخ بدور علم صاحبه قول **له** لا خلاط ماله على الغير فان قيل
الاخلاط مشترك فلم هو اولي بالتعيين من البايع قلنا ان مورد ملاك احد العبد على وجه يكون له
ولا يبد التميز والتعيين بالشرط فملكه الوارث كذلك خلاف البايع لا يكون له ملاك في احداهما هذه الصفة
قول **له** فقول **له** الخيار اقضا كقوله اعتق عبدك عني على الف فانه ثبت الملا سابقا على هذا بطريق
الاقتضا فان قيل شرط الثمن على الاجنبي وجب ان يصح بطريق الكفالة اقتضا ان يحج الثمن على
العاقب ولا ثم على الاجنبي بطريق الكفالة قلنا هذا لا يصح لان الاجنبي على العبد في الصحاح بل هو
في ذمه الاصيل والكفالة التزام المطالبة والمردود هنا الثمن على الاجنبي ويثور مقتضى التصحيح المقضي
والكفالة لو صح بطريق الاقتضا كان مبطالا للمقتضي فعاد على موضوعه بالنقض قول **له** ولما
ملا كل واحد منهما التصرف يعني بطريق الاصل لان الوكيل انما يتصرف باهلية نفسه من العقل
والبلوغ لان هذه الاهلية مستفاد من التوكيل لانه لا ينفذ لتعلق حق المالك بالتوكيل او تقع هذا
المانع فصار كالموكل ولما استويا وجب الترجيح من حال التصرف والنقض اقوى لان النقص بردي على
الاجازة والاجازة لا تدر على المنقوض والادنى مع الاقوى اذا وجد معا لا عبرة بالادنى كمنع الامتناع
نجاح الحرة فان نجاح الحرة يدر على نجاح الامة ونجاح الامة لا يدر على نجاح الحرة فاذا اجتمع نجاح
الحرة وبطلان نجاح الامة وفي الغوايب فان قيل هذا يشل بما اذا كان الخيار للبايع او للمشتري فيقال لا
البيع ثم هلك عند المشتري قبل ان يقبضه البايع علم الاقالة فعلى المشتري الثمن ان كان الخيار له والقيمة
ان كان الخيار للبايع لان تمام الفسخ بالتسليم الى البايع قال **شمس** الامة السرخسي رحمه الله وهذا لان
الفسخ حكم الخيار محتمل الفسخ في نفسه حتى لو تفا سحائم تراصيا على فسخ الفسخ جاز قبل له هذا لا ينضم
لاننا الاجازة لا تدر على المنقوض والاجازة مما ذكر فان قيل الاجازة توجب الحرة على البايع فان اولي
قبل له الاجازة تأثيرها في اتيان الحل والفسخ تأثيره في اتيان الحل فان اتيان اولي ولان اتيان مع الشك
لان الشيء مع الشك ولا يثبت مع الشك فان اعتبار الفسخ اولي قول **له** لان هذا غير مفسد يعني
اشرط قبول ما يكون خلافا في اصل العقد غير مفسد له فالوجه بين قول **له** في حوز البيع في القولين
اشرط قبول المرد اشرط قبول ما يكون خلافا في اصل العقد بدليل ان القاضي لو قضى بخوارة ينفذ
وعند افراق الوارثي ثوبين على انهما هويان وبين من حل واحد فاذا احدهما مروي لا يجوز البيع
في الهوي بالخصه لان اشرط قبول العقد في المروي اشرط قبول ما لم يكن خلافا في اصل العقد فان

اشرط

اشرط قبوله باشرط الحرف في بيع الثمن يكون مفسدا للبيع قول **له** ان جملة الثمن فان قيل جملة الثمن
في الابتداء يفسد البيع وفي النفا لا يفسده وهناك في حاله البقاء لان الخيار لا يمنع وقوع السبب فصار الثمن
والبيع معلوماً يسقط حصه الذي فيه الخيار فوجب ان يحوز ثمن باع عبداً ومرداً او ام ولد او المذنب
بالمفرد هم صح البيع في الثمن وان كان منه محمولاً ثم جعل هو لا داخل في البيع حتى ينقسم الثمن مع الله لا
حوز البيع فيما لا يدخل الذي فيه الخيار وهو ما حوز البيع فيه حتى ينقسم الثمن اولي قلنا ثم وقع البيع مطلقا
لا قيد فيه والمانع من ثبوت الحكم في هو لا معنى لالفاظ لان بيع هو لا انما امتنع لمعنى فهم وهو استحقا والعقود
وهو انما يبطل بالادخل في الحكم لان الادخل في العقد فلم يظهر المانع في حق ما ضم اليه فصار سببا بخصه بقا
لا ابتداء اما المانع من الحكم هنا مقتضى العقد لفظا ومعنى وهو شرط الخيار والاصل في السوط ان يمنع السبب
اصلا على ما عرفت من اصل ان اثر الشرط في منع السببية لانه لا يملن القول **له** في بار البيع حاميا عن
يعلق نفس البيع بالشرط لا يصير في معنى القمار ففي شرط الخيار فيما ضم اليه كان البيع لم ينعقد اصلا
جريا على اصل القياس فيما عدا الضرورة فصار تنعابا بخصه ابتداء ودلا لا يجوز نظيره المشتري من الغاصب
اذا اعتق ينفذ اذا اجاز المولى البيع والمشتري شرط الخيار للبايع اذا اعتق المشتري ثم احاز لا ينفذ رجل
استري ثوبين على ان يخرجهما سائبا عشرة وهو الخيار بله ايام هذا البيع شرط الخيار بله ايام حوز بله
خلاف ولذا روي ايام او الثمن عندهما وحلف المشاع على قول **له** حقه رحمه الله كان السرخسي
الارخي رحمه الله يقول لا يجوز على قوله لان هذا الخيار ملحوظ بخيار الشرط ولهذا قال لا يجوز بدور الوقت
وان ان سماع رحمه الله يقول لا يجوز لانه غير ملحوظ بخيار الشرط ولهذا قال لا بشرط الوقت وجده ما قاله
الارخي رحمه الله ان هذا الخيار لا يثبت الا بالشرط فان الوقت شرط والله مال شمس الامة الحلواني
وسمى الامة السرخسي رحمه الله وجده ما قاله اس سماع رحمه الله ان هذا خيار تميز الملاك فلا يكون الناقب
شرط الخيار التعيين وهل شرط خيار الشرط مع خيار التعيين احلف المشاع فيه وعلى قول من لم يشترط
خيار الشرط يلزم العقد في احدهما حتى لا يرد لها وعلى قول الارخي رحمه الله له ان يرد لها لان عند هذا الخيار
منه خيار الشرط لاني الغوايب قول **له** لا امتناع الردي بالتعبد وبعد افراق الطلاق والعراق المهم
فانه لو طلق او اعتق احدهما ثم مات احدهما تعين الباقي للطلاق والعراق لان العبد والمرأة حين اشرف
على الهلاك سقى محلا طلق وقعا انما يقع بعد الموت وبعد الموت لم يسبق محلا لدلا فاما الثوب حين اشرف على
الهلاك خرج من ان يكون محلا للردي لانه عجز عن رد ما اشترى كما اشترى فتعين العقد فيه وتعين الاختيار للردي
صروده ولو كان المشتري عذرا والمسألة محالها لا يرد الباقي فلا تنفرد الصفة على البايع قول **له**

فيكون الخياران ثابتان قبل ان يطرأ هذا بطلان الاستناد بيمين الاخذ بالشفعة اذا كان الخيار للبائع
قلم المشتري بشرط الخيار له ولا يده اثنان للملأ لنفسه باجازه البيع لا يتوقف على فعل غيره ولا
لا بد اذا كان الخيار للبائع واعتبره بالاعتقاد فانه سفوف المشتري اذا كان الخيار له واذا كان للبائع
لا ينفذ اعتقاد المشتري اذا اجاز البائع البيع وهذا التفسير لم يرد في حقه رحمه الله فاما على
قولها المشتري بشرط الخيار له الملأ فلا يحتاج الى هذا قول في وجه الزام ضرر زائد ولا يقال في
امتناع الرد ضرر على الراد ايضا لان هذا ضرر بالحققة عن اتحاد شرط الرد لا يضر في رد الغير ولا
يقال بان هذا العيب حدث في يد البائع لان مقتضى الملأ ثبت بالرد قبل القبض لانه اذا حدث في يد البائع
فاما حدث بفعل المشتري والمشتري ادعى الحق عليه في يد البائع لم يرد له ان يرد حكمة خياره
قول في فسق في العقد بالشرط ولا يقال هذا شرط مخالف لمقتضى العقد فوجب ان يكون مفسدا
لان هذا شرط يرجع الى بيان صفة المبيع وكل شرط يرجع الى بيان صفة الثمن او المثل فهو ملائم لا يفسد
به العقل بشرط لو ذكر او اثنى بشرط لو كان الثمن من هو با او موقوف لا بد باب خيار الرد
قول في مقتضى الحديث هذا جواز عاقل لو كان الخيار معلقا بالردية مما اقتضاه الحديث وهو
عبارة عن حق الفسخ والامضاء وجب ان لا يكون له حق الفسخ قبل الرد لان المعلق بالشرط عدم قبله فاجاز
ان حق الفسخ يحكم ان العقد غير لازم لا باقضا الحديث ذلك فكون حق الفسخ بمقتضى العقل لا بمقتضى
النص وهذا الماعرف ان الحكم المعلق بشرط لا يمنع ثبوته قبل الشرط اذا وجد له سبب اخر قبل وجود
الشرط على ان المعلق بالردية خيار الامضاء من الفسخ اذ لو لم يرد له الفسخ قبل الردية لصار العقد لازما
قبل الردية فيلزم امتناع الخيار بتقدير الردية والخيار ثابت بتقدير الردية بالنص فان ورد في الاستقايه هو
المتفق والمعنى في ذلك ان حق الفسخ لعدم الرضا وعدم الردية لا ينافي عدم الرضا بما لم يرد وحق الامضاء
للرضا والرضا لا يتحقق بدون الردية لان الرضا استحسان الشيء واسلا الاختيار وعدم الردية ينافيه
قول في معلق بالشرط فلا يثبت رد ولا يقال بانه لا يمكن اثبات الخيار في جانب البائع بطريق الدلالة
لان جانب البائع لا يشبه جانب المشتري لان المشتري يظنه خيرا مما اشترى فكان ردده لفوائ الوصف
المعروف والبائع لو ردده انما كان لكون المبيع ازيد مما ظنه فصار له الوفاء بشرط الله معيب فاداهو سليم
لم يثبت الخيار للبائع قول في ان القبض تام اصله ان القبض نوعان تام وناقص فملك النوعين من القبض
المطلوب اذ قبضه وهو ينظر اليه بطل خياره لان القبض انما يتم بطلان الخيار الا يري ان من اشترى
شيئا وقبضه قبل الردية ليس له ان يرد احداهما بخيار الردية بل يردهما او باخذهما والفرق انما يطل

قل القبض لا يبرح وهذا الاملا التفرق وان كان مقبوضا علم ان المقبوض قبل الردية لا مقبوض فاذا
قبضه مستورا اثبت الوالد بالناقض منه فلا يملك الرد بل يطل الخيار لصيرورته احيانا فاما ملك
ابطاله فاصل اختلاف المتنازع لانه انما يملك ابطال خيار الردية بمقتضى اتمام القبض ولم يثبت مقتضى
لا فصل اختلاف خيار العيب لانه لا يمنع تمام القبض وحلاف الرسول لانه لا يملك الا قبليخ الرسالة وصار
معبر اذ لم يرد له فله ان يرد له المرسلة تمامه فاما الرد هو الذي هو من الله الضرر ليعمل برأيه
ولهذا يجوز سلب اسم الرد عن الرسول صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى قلست عليهم يوذي قول في
منع ان تمام لان تمام الصفقة معلوم بالرضا والرضا لا يتم قبل الردية لانه محمول في رد القبض تفرق
الصفقة قبل التمام وذلك باطل والعرف في القبول وخيار الشرط في هذا الخيار الردية بل فوفد لان خيار
الشرط يمنع انعقاد العقد في حق الحكم وخيار الردية لا يمنع محلاف خيار العيب فانه لا يمنع تمام
الصفقة لانه رضى بالعقد على اعتبار السلامة والسلامة عن العيب ثابتة من حيث الظاهر فثبت الصفقة
تامة ولهذا لا يملك الرد بالعيب بعد القبض لا بقضاء الرضا وفي خيار الشرط والردية يفرد بالرد
باب خيار العيب قول في لا يسترط المعاودة وفي شرح الطحاوي قال بعض
مستأخرا الخون اذا وجد في يد البائع في حالة الصغر او الذي للمشتري ان يردده بدلا وان لم يرد
الخون في يده لان الخون اذا وجد مرة لا يرد ولا يرد وبقى اثاره ابد قول في هو الصحيح وفي الجامع لفخر
الاسلام يستحق البائع ان كان يعلو القبض يرد ينكوله وان كان قبل القبض فلدل في قياس طاهر الجواب
في البارة وعلى قياس ما روي عن محمد رحمه الله يرد من غير من البائع قول في يعبر الرجوع بالنقصان
ولا يقال بان الاوصاف لاحصاء لها من الثمن لانا اثبتنا هذه الاوصاف حصصا بالاجرا من الاستحقاق
لصورة جبر حقه سواء كان امتناع الرد لحق البائع كما اذا تعيب المبيع عند المشتري او لحق الشرع كما لو
اشترى ثوبا بخاططة او صبغة فصار الاوصاف اصولا في حق الاجراج وجاز ان يكون الوصف اصلا
بفعل محله كما صار اصلا بالافلا وحسنا فان البائع لو نقص المبيع بفعله قبل التسليم لسقط حصته
من الثمن قول في وعن هذا قلنا انما ذكرنا من الاصل ان امتناع الرد مما كان يملك المشتري لا يكون
له الرجوع بالنقصان لانه صار حائسا للمبيع بفعله وان كان امتناع الرد قبل التسليم لا يرد له الرجوع
بالنقصان لانه لا يصير حائسا بفعله فعلى هذا لو اشترى ثوبا وقطعه فصا لولده وخاططه ان كان
الولد صغيرا لا يكون له الرجوع بالنقصان لان التملك من الصغير قبل الخاططة يمنع الرد بالعيب بل لل
التمليك قبل الزيادة فلا رضاء الى الزيادة فلو كان هو الحائس للمبيع بتمليله ولو كان الولد كبيرا رجح

بالنقصان لان المملك منه تم التسليم والرد منع قبل التسليم بزيادة الخاطئة فلا تصير حاسبا وفي شرح الطحاوي التصريح من المسري بعد العلم بالعيب ان كان المبيع وقت التصرف بحاله لم يغير او تغير الى حال لو رد المسري ردده كان للبايع حق القبول مطلقا حتى الرجوع بالنقصان وان لم يكن للبايع حق القبول بان كان المبيع ثوبا وصغره المشتري او خاطئه فصرفه في هذه الحالة لا يبطل حق الرجوع بالنقصان ولو كان العلم بالعيب بعد فواز الرد ان كان فواز الرد من جهه المشتري بفعل مضمون بطل حقه الرجوع بحصه العيب ومتى امتنع الرد من جهه المشتري او منعه بفعل غير مضمون لا يبطل حقه الرجوع قال الزيادة اما ان يكون متصلا او منفصلا متولاه من الاصل او غير متولاه وطرد لا اما ان كان قبل القبض او بعده فان كان قبل القبض ان كانت متصلة متولاه من الاصل كاللبن والحسن والسمانه وانما ابيض العيون انه لا يمنع الرد بالعيب وان كانت غير متولاه من الاصل كالصبر والتمر والبنات في الساحه صارت المسري قابضا بالحزن الزيادة وانما يمنع الرد بالعيب ولو كانت منفصلة متولاه من الاصل كاللبن والتمر واللبن والصوف والارث والعقود فانها لا تمنع الرد وهو بالحجر ان شاردها جميعا واسترد الثمن وان شارضي بمما جميع الثمن وان وجد في الزيادة عيبا ليس له حق الرد لانه لا حصه لها من الثمن قبل القبض الا اذا كان حذر ثلا الزيادة قبل القبض تورث نقصان في المبيع حينئذ له خيار الرد لاحل النقصان في المبيع وان قبضها من رجل في المبيع عيبا له ان يرد المبيع خاصه حصته من الثمن بعد ما قسم الثمن على قيمه المبيع وقت العقد وعلى قيمه الزيادة وقت القبض ولو وجد بالزيادة دون المبيع له ان يرد ما حصته من الثمن لانه صار لها حصه من الثمن بعد القبض ولو كانت الزيادة غير متولاه من الاصل كالهبه والصدقه والاسب فان الزيادة لا تمنع الرد بالعيب فاذا رده الزيادة بلون المشتري بغير ثمن في قول الى حنفية رحمه الله لان لا يطيب له وعندهم للبايع ولا يطيب له ايضا فان رضي بالعيب واختار المبيع مع الزيادة له في قولهم وللان لا يطيب له هذا لانه اذا حدثت الزيادة قبل القبض فاما اذا حدثت بعده ثم اطلع على عيب له عند البايع ان كانت زياده متصلة متولاه من الاصل منع الرد على قول الى حنفية والى يوسف رحمه الله انه وله ان يرجع بالنقصان وقال محمد رحمه الله لا يمنع الرد ولو كانت الزيادة متصلة للغير متولاه من الاصل منع الرد بالاجماع وان كانت منفصلة متولاه من الاصل فلا يمنع الرد ثم لو هلك الزيادة بافد سوايه ثبت له الرد وانما لم يثبت له فصار للموثر لان الاعتاق وضع لانتان الحقوق فيكون انما للملك والشيء ان التماي يقرر لان حكم البيع المثلل والاعتاق يقرر الملك على المسري ولهذا

س

ثبت الوكلاء بالعق وان من اثار الملك فبهاؤه كبقاء الملك فيكون لانها بالعق قصد او با بعا لان الموت لم يوضع كلفها الملك لوجوده في الحر والعبد الا انه انتهت الماله لانها الحيوة اذ الماله بعد الموت لا يتحقق بانتهاء الملك الموت بعا اذ لم يمنع الرجوع بالاعتاق النهي للملك قصدا اولى ان لا يمنع خلاف البيع كان البيع قطع للملك كلفها بل هو نقل الملك الى الغير والمشتري منه حق الاستال فقام المشتري الثاني مقام بايعه في الاستال اذ هو حصل بتسليم البايع ولا كذلك ههنا لان بعد الاعتاق كما يتصور حبس الماله من البايع **قوله** الا بمضمونا وهذا لان القيد فعل بوجب الضمان لا بحاله وانما سقط الضمان عن المشتري ملكه في المحل اذ كفايته في وجوب الضمان له عليه فكان مستغفرا برأه ومنه عن الضمان بخلاف الاعتاق كانه لا بوجب الضمان على المطلق لان اعتاقه في ملك الغير كما يفيد من احد الشرطين ولو نفذ كيتعلق به الضمان مطلقا كما لو اعنى وهو معسر ولم يستغفر من ملكه حقيقه وحكما يؤيد ما ذكرنا ان العتق ليس بمضمون مسئله ذكرها في شرح الطحاوي وهي ان مشتري العبد لو قتل وكيفا يقتضيه قبل بعد الثمن فقبضه الوكيل بغير اذن البايع فمات في يد كان للبايع ان يضمن الوكيل قيمه وحبسها بالثمن ولو كان وكيفا بالاعتاق فاعتقه الوكيل جاز عتقه ويصير قابضا وليس للبايع ان يضمن الوكيل القيمة وله ان يطالب المشتري بالثمن ثبت ان العتق غير مضمون وكذلك قال ابو حنيفة رحمه الله المالك والمسلم فعل مضمون عليه وانما استغاد البراءه باعتبار ملكه في المحل وذلك معتوله عوض يحصل له **قوله** على ما قيل قال بعضهم انما يرجع بكل الثمن اذ الم يكن للعشر قيمه وان كان له قيمه يرجع من الثمن ما يخص اللبن ومنهم من قال يرد العشر ويرجع جميع الثمن لان ماله الجوز قبل المسرا باعتبار ماله اللبن دون العشر **قوله** باقرار او بيمين او باي يمين فان قيل لما باشر سبب الفسخ وهو النكول او كما قرار بالعيب فيكون راضيا بحكم السبب قلنا المسئله فيما اذا اقر بالعيب واما القبول ويرد عليه القاضي جبرا والفسخ لا يثبت باقراره بل بقضاء القاضي والرد عليه جبرا فكان كالمرد بالعيب قبل القبض في انه فسخ محض لان البيع ملك المال بالمال بالراضى والقاضى رد عليه جبرا فلا يتحقق معنى البيع كما يرى انه لا يثبت للشفيع حواله الشفعه فان قيل القاضي بعد نكوله واقراره مضطر في القضاء بالفسخ وهذا كما مضى له من جهة البايع **قوله** بسبب نكوله واقراره فيصير القاضي كالمسلم وفعل المالك منقول الى المالك حتى وجب القضاء على المالك وجب المالك ان يصير كانه باشر الفسخ بنفسه قلنا انما ينتقل الى المالك فيما يصلح المالك انه للمالك

كما في القتل والحد لا ترى انه لم ينتقل القتل الى المكن في حق الكا ثم يقصد القلب وكما
 تصور المكن في القصد كمن القصد بقلب الغير كما يتصور فكذلك القاضى لا يصلح انه في الفسخ
 كلام والتكلم بلسان الغير كما يتصور وفي الفوائد قال بعض شايخنا الجواب في فصل البينة والنكول
 محمول على ما اذا كان المشتري ساكتا فان البينة على الساكت مسنوعة والساكت يستخلف ايضا كما
 يتولد مثلا فاما اذا انكر المشتري الكا ولكون هذا العيب عند ثم كان الرد بالبينة او النكول على قول
 محمد رحمه الله ليس له ان يجامع بايعة لمكان التناقص وعلى قول ابي يوسف له ذلك لتكذيب القاضى اياه
 بالبينة وصار هذا كما قيل في الشفعة اذا قال المشتري من الدار الف وأخذها الشفيع بالي ثم ان
 البائع اقام البينة على ان الثمن القان رجع المشتري على الشفيع بالي اخرى وان كان جاحدا للمنف
 لبطان المحمود بقضاء القاضى وعامتهم على انه ان سبق منه المحمود نصا بان قال بعها وما به هذا
 العيب وانما حدث عندك ثم اقرب بعد ذلك واما القول والقاضى اجبر على القول لم يكن له ان
 يجامع بايعة **قوله** حتى يحلف البائع او يقيم المشتري البينة وفي الفوائد في هذا التركيب
 نظرا جعل اخذها غايه لتفي الجار على الاداء ونفي الجار على الاداء كما ينهي باقامة البينة
 بل يستمر وامكن تصحيح تقدير الجبر المذكور ثانيا ومعناه او يقيم البينة فليست صدم الجار وانما
 لم يجبر على الاداء كان القاضى لا يشتغل بما لا يفيد وكما ينقص شيئا ليفيد وامكن تحقيق هذا المعنى
 بالعلوم والانتظار الى انكشف الحال بخلاف ما لو قال المشتري شهودي بالشام حيث يحلف البائع ويجبر
 المشتري على دفع الثمن وان كان فيه احتمال انتقاض قضاء القاضى لانه لا حضار الشهود فاية معلومة
 ولا يدري اهو صادق ام كاذب فلا يترك ما هو المعلوم من وجوب تسليم الثمن عند قبض المبيع بما هو
 الموهوم وكذا كذلك اذا قال شهودي حضور كان الامهال هنا الى المجلس الثاني لينكشف الحال وليس
 فيه بطلان حق البائع وفيه صيانة قضاءه عن المنقض فلهذا يجبر عليه **قوله** لم يحلف البائع حتى
 يقيم المشتري البينة وفي الفوائد فرق بين هذا وبين ما ادعى على اخذ ثمن القاضى يا من المدعى عليه
 بالجواب وان لم يثبت قيام الدين وكما ان السلامة عن العيب اصل والعيب عارض فلذا سلامة الذمة
 عن الدين اصل والتشغل عارض والفرق انه لو شرط قيام الدين في الحال لاستماع الخصومة لم يتوصل
 المدعى الى احياء حقه لانه ربما يتعذر عليه اقامة البينة على ثبوت الدين ولو شرط قيام العيب للحال
 لاستماع الخصومة لا يتعذر توصل المشتري الى احياء حقه لان العيب مما يعرف بانارتعاين او بالرجوع
 الى قول الخطباء والفوائد ثم في دعوى السرقة والكا بقا ينبغي ان يكون تحلف البائع على الثبات

مع انه يحلف على فعل العبد والتمس الكا في الحلواني رحمه الله التحليف على فعل الغير على العلم
 يكون محذورا في جميع المسائل الكا في دعوى الكا بقا والسرقة وانما يحلف على الثبات كان البائع
 يدعى تسليم المبيع سليما فالا استحلاف يرجع الى ما ضمن بنفسه فذلك تحلف على الثبات والوجه
 الثاني ان التحليف على فعل الغير انما يكون على العلم ان لو ادعى الخالف انه لا علم له بذلك اما لو
 ادعى العلم به فيحلف على الثبات كما لو ادعى لو قال قبض المودع الوديعة وكما لو قيل مبيع العبد
 لو قال قبض الموكل من عبيد بعتة بحكم الوكا له فانهما يحلفان على الثبات كما دعاها العلم وان
 كان القبض فعلا لغيرهما قال القاضى الكا ما ظهر للذين هذا كما يقوى بسنتين احدهما باع رجلان
 عبدا من اخر بصفقة واحدة ثم مات احدهما وورثه البائع الكا حرم ادعى المبتاع عبدا فانه يحلف
 في نصيبه بالحرم وفي نصيب مورثه بالعلم عند محمد وان كان يدعى العلم بانتفاء العيب زمان
 البيع وكذلك المتفاوضان اذا باعا عبدا او غاب احدهما فلو ادعى المشتري عيبا يحلف الحاضر
 في نصيب نفسه على الحرز وفي نصيب الغير على العلم وان ادعى ان له علما بذلك ولو لم يجد
 المشتري بينه على قيام العيب واراد تحليف البائع يحلف عندهما واختلف المشايخ على قول ان
 مع الله والكا ظهرا به كما يحلف وحين اذا ادعى الوكا له ولم يكن له بينه واراد تحليف المدعى عليه
 عند اي حينه كما يحلف وعندهما يحلف كذلك ذكر المحققان ثم الفرق كما في حينه بين البينة والتحليف
 ان العا جاز عن اثبات العيب خصم في حق البينة دون التحليف ان التحليف الزام واستيفاء فلا يثبت
 الا المحض اما البينة تصح كاثبات كونه خصما كما لها ليست باستيفاء وهذا تصح اقامة البينة انه
 وارث فلان او وكيل فلان **قوله** دون قبض جميعه اصله ان تفرق الصفقة في الكا حجاب
 حرام كان من عاثة التجار ضم الجيد بالردى لترويج الردى فقول احدهما دون الكا اضرار
 بالبائع فيكون حراما ثم للقبض شبهة بالعقد لما ياكديه الملك فيكون التفرق في القبض تفرق
 الصفقة من وجه ثم كما ان سقوط حق البائع في قبض المبيع يتعلق باداء جميع الثمن فما بقي شيء
 من الثمن بقي وكما ان حيس كل المسع فلذلك هو هنا حل التفرق يتعلق بقبض تمام المسع فلا يثبت الحل
 بدون قبض الجميع **قوله** ولهذا الواضح احدهما هذا استدلال بان تفرق الصفقة بعد تمامها
 كما يكون متمعا اذا لو كان متمعا فلو استحق احدهما من بدل المشتري وجب ان يتمكن من رد الكا اخر
 وفي الفوائد قيل هذا في شئين يمكن افراد احدهما بالانتفاع اما اذا لم يكن كزوجي الحنف ومصرعي
 الباب فانه يردهما او يمسلهما حتى قال شايخنا رحمهم الله اذا اشترى رجل زوجه وتورق قبضها
 فوجد باحدهما عيبا وقد الف احدهما بالكا حريص كما يعمل بدونه كالمالك رد المعيب خاصة **قوله**

بانه
 عيبا

كشى واحد كان المالية والنقوم في الكلي والوزني باعتبار الاجتماع كان الحجة بانفرادها
ليست لما النقوم حتى لا يجوز بيعها فكان الكل كشى واحد ولهذا جعل رؤية البعض كروية الكل كروية
الثوب الواحد ولا يقال بأنه لو جعل كشى واحد وجب أن يكون للمشتري خيار عند استحقاق البعض
كما في الثوب الواحد لأنه اختلفت الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله في استحقاق بعضه وهو في وعاء
واحد بعد القبض في رواية يرد الباقي إن شأ كان الشركة في ذلك يوجب مؤنة العتمة وفي ذلك
ضرر والفرق على إحدى الروايتين أن ما بقي بعد الاستحقاق لا يتعيب بالاستحقاق بخلاف
الثوب وما يردّه بالعيب هنا يردّاد بعينه ليميز غير المعيب عنه **قوله** لأن ذلك دليل
قصده الاستيفاء وفي الفوائد فرق بين هذا وبين الاستخدام فانه إذا استخدم من بعد
العلم بالعيب لا يكون رضامع ما أن كل واحد من الركوب والاستخدام يصرف في المبيع ولهذا
يصير عاصبا بالاستخدام كما يصير عاصبا بالركوب والفرق أن الاستخدام ليس صرفا في المحل
فلو بطل حق الرد انما يبطل بالخدمة التي فعل العبد وانها آخر الأمر من فلا يبطل به حق الرد
وكان فيه ضرورة وبلوى كأنه إذا أراد أن يردّه كان بد منه أن يسأل ثابته أو يأم أن يسرج
دائمه وكل ما ضاقت من امتنع حكمه **قوله** وانه لا ينافي المالية لأن السبب الموجود عند
البائع انما اوجب الفعل في الدم والحياة لا تنافي المالية وانما ذهب المالية باستيفاء
العقل وذلك فعل انشاء المستوفي باختياره بعدما دخل المبيع في ضمان المشتري الا ترى
أن الحذر والقصاص لا يمنع نفاذ البيع بخلاف ما إذا استحق بملك أو حق رهن أو دين
لأن المستحق هناك ما تناوله البيع فينتقص به قبض المشتري من الأصل فاذا اقل المبيع في
يد المشتري تعذر رده وكذا إذا قطع لأن وجوب القطع عيب والامضاء زيادة عيب حادث
في ضمان المشتري ثبت له ولا ية الرجوع بالقصاص ولا ي حنيفة رحمه الله أن المبيع استحق
من يد المشتري ونصفه كان اليد من الأدمى نصفه لسبب كان في ضمان البائع وقيل ذلك منزلة
المطال عند البائع ونزل منزله الاستحقاق لأن السبب الموجود في يد البائع اوجب الاستحقاق
والاستحقاق اوجب الوجود والوجود يعوت المالية بمعنى علة العلة لغوات المالية فمن
هذا الوجه المستحق كأنه المالية نعم أن استحقاق النفس في حكم الاستيفاء فلماذا كان في
ضمان المشتري وأما إذا اقل فقد تم الاستحقاق وطلبت المالية وكما يبعد أن يظهر الاستحقاق
في حكم الاستيفاء دون غيره فملك الزوج في زوجته وملك من له القصاص في نفس من
عليه لا يظهر الا في حكم الاستيفاء حتى لو وطئت المنكوحه بالشبهة فالمرها وإذا اقل من عليه

القصاص فان الدية تكون لورثته دون من له القصاص وإذا كان زوال المالية مضافا
الى السبب السابق فيرجع باليمن كما لو استحق مالك أو من يرضى أو صاحب دين وكما إذا
قتل المعصوب أو قطع حنائه وجدت في يد الغاصب وفي الفوائد بخلاف الحلة إذا زوجها
مولاها وهي بكر ثم باعها ثم اقبضها الزوج في يد المشتري حيث لا يرجع بقصاص البكر
لأن البكره لا تستحق البيع بل الشرط حتى لو اشترى أمه فوجدها ثيبا كما يمكن من الرد
وكلامنا في استحقاق ما يستحق البيع وبخلاف ما لو اشترى عبدا محمومًا فمات في يد المشتري
لأنه لا يموت من الحي حتى انما يموت لضعف يعتريه عند الموت ولا يلزم جارية الجلي كما لها
ممنوعة على قول أبي حنيفة رحمه الله وبعد التسليم الموجود عند البائع يوجب انفصال
الولد كما هلك الحام إذا الغالب عند الوكالة السلامة ولا يموت بما حدث في يد
المشتري من الخاض والوكالة **قوله** في الصحيح عن أبي حنيفة رحمه الله روايتان في
رواية لا يرجع كالخال الدم كالغصب من وجه حتى يمنع صحة البيع فلهذا الشبهة لا يرجع
عند العلم به **قوله** فلا يكون مفسد وهذا لأن نفس الجهالة لا تمنع صحة الالتزام
ولكن جهالة تعضي الى المنازعة كما ترى أن التملكيات في هذا أضيق من الاستحقاقات
ثم الجهالة التي لا تعضي الى المنازعة لا تمنع صحة التملك لجهالة قيمة المبيع وجهالة الفقير
من الصبة فلان لا يمنع صحة الاستحقاق أولى **باب البيع الفاسد**
قوله والفرق في الفوائد المشرى بالحر والحرير منعقد عندنا في إيجاب الملك
في بدلها غير منعقد في إيجاب الملك فهما لأن شرط العقد هنا قائم من وجه
لقيام أهلية المتعاقدين وقيام المالية والنقوم فيما يقابلها وفي الحرير والحران وجد
المالية لم يوجد النقوم وبيان مالية الحر والحرير أن صفة المالية للشئ يتول الناس كانه
أو يتول البعض ياه والقيمة انما ثبت بإباحة الانتفاع بها شرعا ومتى وجد أحد هذين
الوصفين دون الآخر كما ثبت المالية بوصف النقوم فان حبه من الحنطة ليست مال حتى
لا يجوز بيعها وان كان مباح الانتفاع لعدم تول الناس أياها وإذا ثبت مالية الحر
دون النقوم ولو وجد العقد مفيد الملك البدلين ولو عدم ما لم يثبت العقد أصلا
فاذا وجد المالية دون النقوم يثبت العقد من وجه دون وجه فاعتبر منعقد
في حق بدلها غير منعقد فيها بخلاف بيع الدرهم بالدرهمين فانه يوجد العقد

من كل وجه لقيام المالك والنقود في البدلين فان عقد العقد مفيد للمالك في البدلين وحده
 ما اذا باع الخمر بالدرهم كان المبيع هو الما حصل في البيع وما هو الما حصل اذا لم يكن محلا للملك فيما
 هو البيع وهو كذلك **قوله** ولدي اذا باع الخمر بالتوب يعني كالتفاوت في الحلم بين ان يدخل
 الباقي الخمر او في التوب فانه يفسد البيع في الوجهين ولا يبطل كان هذا بيع مقايضة وفيها
 كل واحد من المتعاقدين يكون بايعا من وجه ومشتريا من وجه فمالك الخمر وان قال بعث
 الخمر بالتوب جعل كانه قال اشترت التوب بالخمر ليكون العقد فاسدا لا باطلا تصحيا كالا
 بالقدر المثلين **قوله** كمال المشتري يعني لو اشترى مال نفسه مع مال غيره بصفقة واحدة يدخل
 ماله في شراؤه في حق ما ضم اليه حتى يقسم الثمن المذكور على قيمتها فصار مشتريا مال الغير بخصته
 من الثمن فانما ماله لا يدخل في شراؤه منفردا عن مال الغير فلما هو لا يدخلون في البيع حالة
 الانضمام دون حالة الانفراد وهذا لان المقبوض اذا كان محبة كما بد من اعتبار تلك المحبة
 فيه فالمقبوض محبة البيع اذا لم يكن محلا له انهدرت هذه المحبة فيه فبقى مقبوضا باذن
 المالك فلا يجب الضمان **قوله** لا يمكن تسليمه الا بضرره ولا يقال بانه رضى بهذا الضرر
 حيث التزم ذلك لان التزامه بدون العقد غير معتبر والعقد لم يوجب عليه ضررا وفي
 الفوائد العقد مشروع والضرر غير مشروع فالعقد الذي فيه ضرر كما يكون مشروعا
 ولا يلزم المحاباة لانه ليس فيه تعويت باستهلاك المال ولا بيع الحجاب في الدار اذا لم يكن
 اخراجها الا بفتح الباب لانه ممنوع على ما اخذت البعض وبعد التسليم هنا يتعيب وعين
 ايضا وفي الحجاب يتعيب البناء دون الحجاب وفيما اذا اشترى محلا او شجرة على ان يقطع
 المشتري او زراعا على ان يحصد فالواجب ان يجوز لانه يمكن تسليمه من غير ان يتصل بالارض
 ضرره وفي هذا التعليل اشارة الى ان القول على ضرر يلزم في غير البيع وشراء الشجر
 بشرط القلع كما يجوز عند البعض لانه لا يمكن القطع الا بحفر الارض وعند البعض يجوز
 للتعامل فصار بيع الدار يجوز للتعامل وان كان القياس بان جواز لانه يتم ان يشغله
 فيحط السبع بعينه ولا تعامل في الصوف على ظهر الغنم فبقى على اصل القياس **قوله**
 العرية العطية وتأويله ان يجب الرجل ثمن محله من بستانه لرجل ثم يشق على المعري دخول
 المعري له في بستانه كل يوم لكون اهله في البستان فلا يرضى نفسه خلف الوعد والرجوع
 فيعطيه كان ذلك ثم اجد ود بالحرص ليدفع ضرره من نفسه ولا يكون خلفا للوعد وهذا
 عندنا جائز لان الموهوب لم يصرفه للموهوب له مادام متصلا بملك الواهب فما يعطيه

من

من الثمن لا يكون عوضا بل هبة مبتداه وانما سمي ذلك تبعا مجازا لانه في الصورة عوض
 يعطيه للمعري عن خلف الوعد والتفق ان ذلك ان يما دون خمسة اوسق فظن الراوي ان
 الرخصة مقصورة على هذا فعل كما وقع عند كذا في المبسوط **قوله** بما يخرج منه
 كما بعينه ولهذا فارق المهر والمخس حيث يكون كالتفانع لهما في المستقبل ولعله انما جعل
 الخلل من الهوام باعتبار هذا المعنى **قوله** لم يدخل في ضمانه لان الثمن قبل القبض لم يدخل
 في ضمان البائع فاذا اعاد اليه المبيع وتقابل خسراته في حصة فصار كما فيسلم للبائع
 خمس مائة مع سلامة الجارية له وهذه الرائدة ربح ما لم يضمن كالفاتسما من زيادة الثمن
 الاول على الثمن الثاني والثمن الاول لم يدخل في ضمانه بخلاف ما اذا باعه بالغرض كما لم
 يظهر الفصل عند اختلاف الجنس **قوله** لكونه مختلفا فيه فلا يظهر في حق ما ضم اليه
 كما لو اشترى عبد من احدى بآلف حالة والاخر بآلف مؤجلة باجل مجهول صح البيع
 في الذي ثمنه حال لان الفساد في الاخر ضعيف حتى لو اشغط ذلك الاجل صح البيع
 وفي الفوائد استصعب الامام السرخسي هذا التعليل في مبسوطه بمسئلة وهي ما اذا اسلم
 حنطة في شعير وزيت او اسلم قوهية في قوهية ومرونة كان البيع باطلا في قول ابي
 حنيفة رحمه الله خلافا لهما وفساد البيع في هذه المسئلة غير مجمع عليه ومع هذا يفسد
 العقد فيهما وبعض مشايخنا رحمه الله قالوا فساد العقد في البعض انما يوجب فساد
 العقد في الباقي اذا كان المفسد مقاربا اما اذا كان طارفا فلا وهذا المفسد طارفا لانه
 ما شرط في العقد ان يكون باراء ما باع اقل من الثمن الاول بالجاريين وهذه المقابلة
 صحيحة ولكن بعد ذلك الثمن يقسم على قيمتهما وقال الشيخ الامام رحمه الله البيع متى فسد
 بعضه عند ابي حنيفة انما يفسد كله اذا وجد في الباقي سبب الفساد وذلك لكون باحد
 الامر من ابا بن بصير الرابا مشروطا فيه كما في اسلام الحنطة في الشعير والزيت او بصير
 مشريا الباقي بالخصه ابتداء كما اذا اشترى عبد من واحد هاتر وعلى هذا يجوز البيع
 في التي لم يشترها من البائع لان الفساد في التي اشترها منه لا جل الربح الما حصل كما على
 ضمانه وهذا المعنى يقتصر عليها **قوله** هو الوكيل باهليته وهذا لان الوكيل اصيل
 في نفس هذا التصرف ولهذا يستغنى عن الاضافة الى الموكل ويرجع الحقوق اليه وانما
 ملك التصرف لكونه حرا عاقلا بالغا والحاجة الى الموكل لا تنقل حكم التصرف اليه والموكل

في البيع

أهل كمال قال ملك الخمر إليه وما واستبلا وكذا الواسع عبد النضري خمر يصير ملكا لموكله
المسلم فادأبت أهليه الوكيل للتصرف وأهليه الموكل بحكمه يجوز التوكيل به وجاز أن لا
يملك الإنسان التصرف بنفسه ويوكل به غيره كالوكيل بشيء بعينه جاز أن يوكل غيره
بشأن ذلك لنفسه ألا ترى أن المريض في مرض الموت إذا باع ما يتعين للناس في مثله وعليه
ديون مستغرة لماله لا يجوز ومن وصيته بعد موته يجوز ولدا الأم ليس لها بيع عروض
الولد ووصيته ماله أن يبيع العروض التي هي ميراث الأم وهذا بخلاف النضري إذا
استمرى خمرًا ولم يقبض حتى أسلم حيث لا يملك القبض بل يبطل البيع لأن القبض شبهها
بابتداء العقد كما توقيف ملك التصرف على القبض كما توقيف أصل الملك على العقد والمسلم
منه عن غليل الخمر وتملكه قصدًا والقبض قصدى وبخلاف ما لو وكل المسلم مجوسيًا أن
يزوج مجوسيته كان المسلم ليس من أهل حكم هذا التصرف وكان الوكيل في باب النكاح
سفيرًا ومعتبرًا بل إن الموكل بحث في عينة نكاح الوكيل دون بيعه ولا يقال بأن المسلم
كما منع من شراء الخمر منع بماله شبهة بدليل أنه يمنع من قبض خمره ملكًا بالشراء حال كفره لأن
القبض له شبهة بالعقد فوجب أن يمنع عن الوكالة التي يثبت لها أحكام الشرائع الموكل والوكيل
من الخالف عند التماجد واحتباس المبيع بالتمس والرد بالعيب كان هذا الأحكام مضاف إلى
الشراء إلى الوكالة والشراء واحد باختيار الوكيل كحكم الوكالة بخلاف القبض لأنه يثبت باختيار
ومتى جاز عند أي حين رحمه الله أن كان خمرًا تحلله وإن كان ثمن خمر تصدق به لأنه عوض الخمر
فتمثل الخمر فيه **قوله** كسر أن لا يبيع المشتري فهذا وأن الشرط منفعه للعقود عليه
وهو خلاصه عن تداول الأيدي فإنه يوجب العار وينقص القدر والقيمة ثم الشرط أن كان فيه
منفعة لأحد المتعاقدين بظاهر أو استماله عن الفصل الثاني عن العوض في أحد الجانبين وإن
المنفعة للعقود عليه فذلك أن نفع العقد يرجع إلى موكله ثم شرط في الكتاب أن يكون
المبيع من أهل الاستحقاق لغتًا البيع لوجود المنفعة محالة وهو أتم من نفع الشرط الخالي
عن العوض إذا التمس بمقابلته المبيع كالمقابل الشرط أو وجود النازع بسبب الشرط لأن من له الشرط
يطلب الوفاء بمقتضى الشرط ومن عليه امتنع عن ذلك عملاً بمقتضى العقد كان قضيته بالإطلاق
والخبر كالألزام حتمًا وحيد يعبري العقد عن مقصوده كان شرعية العقود لقطع النازع
وكل عقد يقضى إلى المنازع فهو بقوت المقصود فيلزم عود الأمر على موضوعه بالنقص والشرط

النازع لأحد المتعاقدين إنما يكون مفسدًا أو الم يكن فيه عرف ظاهر حتى لو كان فيه عرف
بأن اشترى بغلا على أن يخدمها البائع أو يشتره جاز أن الثالث بالعرف ثابت بدليل شرعي
وكان في الرجوع عن العادة الظاهر جازًا **قوله** يبيع العبد نفسه وهذا لأن الشرط
العقود متعارف في الوصايا بأن أوصى أن يباع عبده نسيته للعقود كان على الوارث أن يبيعه من
يعتقه أو يشتري عبداً ويعتق عنه فلذا هنا شر العبد بشرط العتق متعارف وقلنا تفسير
البيع نسيته أن يباع من يعلم أنه يعتقه أو وعد المشتري عتقه كما أن بشرط العتق في بيعه
قوله وأصل أن ما لا يصح إفراده بالعقد كما يصح استثنائه كان عدم جواز الإفراد
بالعقد يدل على أنه بمنزلة طرف من أطراف الحيوان واستثنائه الأطراف كما يصح كان الاستثناء
يصرف فيما يدخل تحت اللفظ قصدًا لا بيعًا والأطراف بمنزلة الأوصاف يكون دخولها تبعًا
وإذا لم يصح الاستثناء بقي شرطًا فاسدًا لأنه خلاف موجب العقد ثم استثنائه ما في البطن على
ثلاث مراتب في قسم الاستثناء فاسد والعقد فاسد وفي قسم العقد جائز والاستثناء فاسد
وفي قسم كلاهما جائز أن أما الذي فسد فيه الاستثناء والعقد البيع والجارية والرهن والكتابة
كأنها مما يبطل بالشرط الفاسد غير أن المفسد للكتابة من الشرط مما تملك في صلب العقد بشرط
استثناء الحمل هنا وإنما كان كذلك لأن الكتابة لها شبهة بالمبادلة وبالأعناق فليشبهها بالأعناق
كما يفسد بشرط لم يدخل في صلب العقد بشرط أن لا يخرج من البلد أو لا يجوز بالنسيه عملاً بالشهين
والقسم الذي فسد فيه الاستثناء وصح العقد الهبة والصدقة والنكاح والخلع والصلح عن دم
العبد كان هذه العقود كما تبطل بالشرط الفاسد وإذا بطل الاستثناء دخل الولد مع الأم
كما أنه صار كأن لم ييسر والقسم الثالث الوصية فإنه تصح الوصية بالجارية مع استثناء الولد
لأن المفسد للاستثناء لو استثنى للطرف والجين في حكم الوصية له حكم النفس حتى يجوز الو
له وبه على أن الوصية بغاؤها بعد موت الموصي ويجوز أن يبقى طرفًا حينئذ لا يفصله بالوصية
فيكون الحمل ميراثًا والجارية وصية لأن الوصية تحت الميراث والميراث بحسب في الجين فذلك
الوصية بخلاف ما إذا استثنى خدمتها أو غلبها حيث يبطل الاستثناء لأن الخدمة والغلة لا تحسب فيهما
الوارث ألا ترى أن الموصي بالخدمة والغلة لو مات بعد صحة الوصية يعود إلى ملك الموصي كما يصير
موروثًا عن الموصي له وكذا الواووصي برقبته كالإنسان وخدمتها لا خروقات الموصي له بالخدمة عاد
الخدمة إلى مالك الرقبة دون ورثة الموصي له بخلاف الوصية ما في البطن حيث يصير ميراثًا

عن الوحي له به والمسئلة في شرح الطحاوي **قوله** فصار كصنع الثوب معناه ان
القياس باي جواز البيع لهذا الشرط لانه شرط لا يقتضيه العقد الا ان تركنا القياس لدلالة العامل
كما في صنع الثوب فان القياس باي جواز هذه الاجارة لان الاجارة مع المنافع والصنع عين والاجارة الاستيلاء
العين كيجوز كذا اذا استاجر يقر لشرب لبنها الا انه جوزت هذه الاجارة للعامل وصار كدخول الحمام
واستجار الطير وذكر في الفوائد ان المستحق الاجارة على اخر المنافع دون الاعيان كما اذا كانت الاعيان
آلة الافادة العمل المستحق بالاجارة كالصنع في استجار الصباغ واللبن في استجار الطير لكونه آلة للحضارة **قوله**
لا خلاف في الصحابة يعني اختلاف الصحابة في جواز البيع الى هذه المواقف دليل على لزوم الجاهلية
يسير اذا خلاف كاجد في فساد البيع عند تفاضل الجهالة كالبيع الى هبوب الريح وبجي المطر **قوله**
ولانه معلوم الاصل يحتمل وجهين احدهما ان المكفول به وهو اصل الدين معلوم وانما المجهول وصفه وهو
الاجل والوصف تابع للاصل ثم الجهالة ان كانت في اصل الدين تحتمل الكفالة بان تكفل بماداة على فلان ففي الوصف
اولى والجهالة لا تحتمل في من المبيع فكذا في وصفه اذا الوصف مخالف للاصل والثاني ان اصل هذه الاشياء
معلوم الوقوع في تلك السنة وانما المجهول وصف التقدم والتأخر فكانت الجهالة يسيرة حتى لو كفل الى هبوب
الريح او بجي المطر لا يصح كان اصله غير معلوم في تلك السنة **قوله** الجهالة في شرط زائد ولا يلزم
ما اذا باع بشرط ان يطر السحاب او يهب الريح ثم اسقط الاجل لا يعود العقد جائزا لان السع يدل مؤجل جائز
والفسد هو الجهالة وانه معلوم باوله بمجهول باخره لانه يعلم يقينا ان زمان التسايس زمان الحصاد والفساد
وكذا قدوم الحاج يعلم ان ايام الموسم وما قبلها ليس وقت رجوع الحاج ولكن تحقق الجهالة بعد ذلك
فيكون الفسد موجودا من وجه دون وجه فاذا حدث الاجل قبل وقت المنازعة فقد انفصل الفسد
من العقد قبل تقرر ف يعود جائزا بخلاف شرط الاجل الى هبوب الريح وتزول المطر كان اصله
غير معلوم الوقوع اولان هذه عبارة عن وقت الريح ووقت المطر كما ان ذكر الحصاد والدراس
عبارة عن وقتها وما من وقت الا وهو وقت الريح والمطر فكانت الجهالة متمكنة في الحال والفسد متحققا
متصلا بالعقد فيقرر الفساد بمرته بجي وقت الحصاد والدراس حتى يصير يقرر الفساد فلا يعود جائزا
قوله وكذا في ام الولد عند ابي حنيفة والي يوسف وهذا يدل على ان جواز بيع ام الولد وام
الولد يختلف بين الصحابة جوزه على رضي الله عنه والباقيون لم يجوزوا ثم اجمع المتأخرون على عدم جواز بيع
ام الولد والاجماع المتأخرون رافعا للاختلاف المتقدم عند ابي حنيفة وعندهما لا يكون رافعا فلماذا
يجوز بيعها بقضا القاضي عندهما **فصل** قوله واجب الرفع يعني المبيع في البيع الفاسد بعد

القبض لما وجب قبض القبض بالاسترداد ورفع الفساد فلان ينعدم الملك قبل القبض لم يمنع
المطالبة بالتسليم كان اولى **قوله** فقد خرجناه وهو ما ذكر في اول الباب ان البيع هو المقصود
في البيع وفي جعل الخمر سبيعا مقصود اعزازه والسرع امر باهاثته وترك اعزازه فكان بيع الخمر باطلا
قوله وشي اخر يعني دليل اخر على بطلان بيع الخمر وهو ان الواجب في بيع الخمر هو القيمة وهذا لان الخمر اذا
جعل سبيعا فلو انعقد هذا البيع انما انعقد لوجوب القيمة ضرورة عجز المسلم عن تسليم الخمر وتملكه كالنصراني
اذا تزوج على خمر ثم اسلم بحب القيمة والقيمة الواجبة في الذمة لا تصلح سبيعا **قوله** فلن له الشرط دون
من عليه وفي الايضاح هو قول محمد لان منفعة الشرط اذا كانت عائدة اليه كان الفسخ منه صحيحا فاما اذا
فسخ الاخر فقد ابطال حقه لانه كان قادرا على تصحيح العقد بحذف الشرط وبها يقولون بان الفسخ يستحق شيئا
فانتفى الزوم عن العقد ومن له الشرط وان كان قادرا على التصحيح بالحذف ولكن الكلام قبل الحذف **قوله**
لزوال المانع وهذا انما يكون لو كان عجز المالك وقيل الرهن قبل قضا القاضي بالقيمة وكذا الرجوع في الهبة
بقضا القاضي او بدونه او رد عليه بالعيب في البيع قبل ان يقضي القاضي عليه بالقيمة يعود حق الاسترداد
للبيع وان كان بعد قضا القاضي فقد تحول الحق الى القيمة فلا يعود الى العين بعد ذلك كما لو باع الموصوف
نقضي القاضي بالقيمة على الغاصب ثم عاد كذا في المبسوط **قوله** كالراهن يعني اذا مات يقدم الرهن على
ورثته وغرمه بعد وفاته كما تقدم على الراهن حال حيوته فلذا المشتري بالشرا الفاسد لما تقدم على البائع
حال حيوته فكذا على ورثته وغرمه بل اولى لان المشتري يملك المبيع بالقبض ولا يملك الرهن الرهن حتى لو لم
يرك البائع شيئا سوى هذا المبيع كاشي للوارث وغرم اخر ما لم يفضل عن حق المشتري ولو كان الثمن قائما
بعد وفاة البائع وجب رد عينه لان الدرهم يتعين في البيع الفاسد في رواية اعتبارا بالغصب لشيء
به وفي رواية كاشيتين كما في المبيع الصحيح فلا يجب رد ما قبض بل يجوز رد مثله **قوله** واقواها اولى
وهذا لان حق البائع في الاسترداد لفساد المبيع اقوى من حق الشفيع ولهذا ثبت حق البائع في الاسترداد
من غير رضا المشتري وغير قضا القاضي ونورث هذا الحق وكما يورث حق الشفعة وكذا حق البائع انضم
اليه حق الشراء حتى يجب عليها بقض هذا البيع ولا يجب على الشفيع الاخذ بالشفعة ثم يقض بين المشتري
لحق الشفيع فلحق البائع اولى وكما في حنيفة ان البناء والغرس مما يقصده الدوام اذ البناء ليس للقبض
ليس للقلع والمشتري يتضرر بقض البناء والغرس ضررا لا جازر والبائع يتضرر مع جازر مع انه حصل
بتسليمه فكان رعاية حق المشتري اولى فينقطع للبائع حق الاسترداد كما لو باع المشتري سبيعا صحيحا
بخلاف الشفيع لانه لم يحصل البناء بتسليم الشفيع ولا يقال لما انفصل البناء لحق الشفيع عند ابي حنيفة

وجب ان يعود حق البائع كان نقض البناء وقلع الغرس بعدما يملك الشئع بالشفعة فكيف يعود حق الثاني
 وملك الغير مانع عود حقه كملك المشتري الثاني وكان نقض البناء اوجز ضرورة بقا حق الشئع فلو عاد حق البائع
 به لصار عايدا على موضوعه بالنقض كما صار نقض البناء للشئع ليكون له كما ان يكون له **قوله** شك يعقوب
 في الرواية يعني شك ان هل يبيع من اى حصة ان يقطع حق البائع ببناء المشتري في سائر الفاسد كما وقد نص محمد
 على الاختلاف في ثبوت حق الشفعة ان عند اى حصة ثبت للشئع حق الشفعة ببناء المشتري خلافا لما والتخصيص
 على الاختلاف في الشفعة تخصيص على الاختلاف في انقطاع حق البائع بالبناء كان استحقاق الشفعة مبني على
 انقطاع حق البائع فكان التخصيص على الاختلاف في الفرع تخصيصا على الاختلاف في اصل الفرع **قوله**
 فيما يتعين حصة وفيما لا يتعين شبهة يعني تعلق البيع بالعين المبيع حقيقة كما محل العقد كما يتصور العقد كما به
 ما ما تعلقه بالدرهم الثمن كما يكون حقيقة كما ان الثمن هو الذي في ذمة المشتري الذي يملكه يد المالك ان تعلق
 العقد بملك الدرهم من حيث انه حصل للمشتري فائدة سلامة المبيع اذا انقضى منها وفائدة معرفة قدر الثمن اذا
 اشار اليها ولم ينفذها فكانت الحصة حقيقة في بيع المصوب ولم يثبت الاشبهة الخفية في الشراء بالدرهم المفضو
 فعند فساد الملك ما كان الحصة فيه حقيقة تكون الحصة هنا شبهة وما كان الحصة فيه شبهة يترتب عنها الى شبهة
 الشبهة كان المعنى من شبهة الشبهة النازل عن الشبهة رتبة واحدا منها منزلة وشبهة الشبهة غير معتبر في الشرع
 وهذا الفرق انما يستقيم على الرواية التي كانت تعين الدرهم والدنيا يرد في البيع الفاسدا على الرواية التي تعين
 يكون منزلة المصوب **قوله** وجب بالتسمية ان الروي واخذ باقراره في الحكم فاذا تضاد قال ان
 الدين لم يكن قد استحق ما في الذمة وما قبض بدل المستحق اذا الدينون بقضي باسما لها كما باعها لها وبديل المستحق
 مملوك كما اذا باع جارية بالقبض وقبضها فاستحق الجارية يكون الثمن مملوكا للبائع وان وجب عليه رد الثمن
 لكن يملك الحصة فيه والحصة فيما لا يتعين شبهة الشبهة وذلك غير معتبر فلهذا لم يلزم المصدق بما رجع **قوله**
 ليس معنى ما ورد به النص بانه ان كل واحد منهما يقوم بخواجه ويزمها لا يستأنس بعضهم ببعض بل يستأنس
 بعضهم عن بعض اذا اجتمعوا في ملك حتى يودي الى قطيعة الرحم وهذا حكم الجمع بين الاثنين **باب**
الاقالة قوله واللفظ لا يحمل ضده فتعين البطلان بصلح جوابا عما يقال لما بعد اعتبار
 الحقيقة بان ولد البع وجب ان يجعل محلا من البيع اذا اللفظ يحمل ولهذا جعل بعا في حق الشئع فقال
 اللفظ لا يحمل البيع للتضاد بين البيع والاقالة وضعا وكذا بدل الجاز من المشاهدة وكونه يباع في حق الشئع
 ضرورة وقوع حكم البيع باعتبار الصيغة كان حكم الاقالة وقوع الملك له بدل فاعتبر موجب الصيغة
 في حق التعاقدين لو كانا على انفسهما وفي حق غيرهما اعتبر الحكم اذ كانا على غيرهما

باب المراجعة قوله

من يملك ذلك البدل بيانه من اشترى عبد بثوب
 ثم اراد ان يبيع العبد مراعاة فان باعه من يملك ذلك الثوب بسبب من الاستباب وقد باعه برح مائة درهم
 او برح فقير من حصة جاز كما يقدر على الوفاء بما التزم وان باعه برح مائة درهم يارده كما يجوز ان يسميه
 درهم يارده يعرض ان يكون الرخ من جنس اس المال كما لا يكون احد عشر لوان يكون الحادي عشر من جنس العبد
 فيكون يباع براس المال وبعض قيمته وهذا لا يجوز لان الرخ انما يظهر عند التقويم وهذا يختلف باختلاف
 القومين **قوله** منه ومن الرخ يمانية فيمن ابتاع ثوبا بعشرة مثله على ربح خمسة ثم ظهر ان البائع اشتراه
 بمائتين وباعه منه بعشرة على ربح خمسة بخلاف قدر الجناية من اصل وهو درهمان وما قاله من الرخ وهو
 درهم فياخذ الثوب بمائتين عشر درهمها وكذا لو اشترى ثوبا بعشرة وقال اشترته بمائتين عشر وباعه برح درهم
 فعند يخطو درهمان من راس المال وسدس درهم من الرخ **قوله** لا يبيع من اى حصة وفي الغوايد اعتبر
 شبهة حصول الرخ بالعقد الثاني باعتبار انه تأديه ما كان على شرف السقوط ولذا لا يد شبهة بالاحجاب
 كما في شهود الطلاق اذا رجعوا قبل الدخول في منع بيع المراجعة ولم يعتبر في افساد البيع لان الرخ الاول
 لم يصرف مقابلا بالبيع في الثمن الثاني حقيقة وانما ثبت شبهة المقابلة والشبهة تكفي لمنع المراجعة انما لا يكفي
 لا فساد البيع لان البيع في بيع المراجعة حق العبد كحق الشرع بدليل انه يجوز عند البيان وايضا يجوز اذا
 رضى بعد البيع وبدليل انه يجوز لو كان كان المراجعة مساومة والمسئلة كالحال ولا يلزم على هذا ما اذا وجب
 له ثوب فباعه بعشرة ثم اشتراه بعشرة فانه يبيع مراعاة على عشرة لانه ممنوع في رواية عن ابي حنيفة ولو
 سلمناه ومقول البيع الثاني ان كان ينادى انقطاع حق الواهب الرجوع لكنه ليس مال ولا ثبت هذا الوكاه
 في عقد محرم فيه الربا وانه ايضا ليس معنى يراذ فيه الثمن لاجله بخلاف ما اذا اشترى ثوبا بثلثمائة درهم
 من جال له معنى يراذ في الثمن لاجله وبخلاف ما اذا احتل ثالث بالرخ تارك يملك الثالث لا سببا به وبخلاف
 ما اذا اشتراه بعشرة ثم باعه بوصيف واداه ثم اشتراه بعشرة له ان يبيعه مراعاة على عشرة كما انه عاد اليه
 بما ليس من جنس الوصيف ولا يمكن طرده باعتبار القيمة ولا مدخل لذلك في بيع المراجعة **قوله** منافع
 البضع لا يباع بها الثمن في الغوايد فرق بين هذا وبين ما اذا اشترى جارية ثوبا ووطئها ثم وجد لها عينا
 ليس له ان يردّها بالعيب لان المانع من الرد بعد الوطئ قيمه لانه ان ردّها مع العقر يلزم فسخ العقد على
 لا يرد عليه العقد وهو العقر وان ردّها بدون العقر يلزم سلامة وطئها عن العوض ولا يلزم على هذا
 سلامة خدمة الجارية للمشتري بعد الفسخ لان الخدمة شيء كايدها فلو كان استيفا الخدمة يمنع الرد بالعيب
 ينسد باب الرد بالعيب بخلاف الهبة فان وطئ الموهوب له لا يمنع رجوع الواهب لانه يجوز ان يسلم

له ولها بلا عوض كما تسلم الجارية بلا عوض ولا يجوز ان يفسخ البيع ويسلم للمشتري أو للبائع زيادة
 مولد من العين أو شيء وجب بالتلف العيز كالولد والارث والعقر فكذلك الوطي وبيع المراجعة انما يمتنع جواز
 من غير بيان اما بالحاجة في الثمن أو باحتباس شيء من المبيع **قوله** وان استهلكه ثم علم لزومه بالثمن ومائة
 وبطل جواز اعتبارا بتأثير الخيارات وفي الفوائد فرق بين هذا وبين خيار العيب اذا هلك المبيع عند المشتري
 حيث رجع بالنقصان والفرق انه لو رجع المشتري على البائع بغير بعض السلعة عند البائع وهو الجزء الثاني
 وهذا لو رجع ببعض الثمن كما يبقى عند البائع شيء من المبيع بجميع اجزائه سالم للمشتري قال القاضي الامام طهيري
 نظير هذا ما سئل والذي عن رجل اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع بعشرة دراهم فوجد تسعة اذرع بخير
 المشتري فان اصرار الرد فهلك قبل ان يردده هل رجع بالنقصان قال رجع وما اشترى من الفرق هذا دليل على
فصل قوله وهو الشرط يعني كل البائع وكيل المشتري وانما شرط ذلك كان الكيل من تمام القبض فيما
 يقع كايده وأصل القبض شرط الجواز التصرف في المبيع فكذلك ما منه وهذا لان القدر معقود عليه فمما بيع
 بشرط الكيل ولهذا يلزم رد الزيادة فلم يتعين البيع قبل الكيل بوجه الزيادة واليقضان ثم قبض البائع كما
 ينوب عن قبض المشتري وان كان محضه فكذا الكيل الذي هو من تمام القبض **قوله** ويتعلق الاستحقاق
 بجميع ذلك يعني استحقاق البائع والمشتري الثمن والمبيع في الزائد والمزيد عليه كانه ورد البيع على هذا
 المجموع وكذا لو اشترى ثوبا بعشرة مثله ويزاد المشتري في الثمن فلو ظهر مستحق لذلك الثوب واجاز البيع
 كان له ان يطلب تلك الزيادة من المشتري كانه ورد العقد على تلك الجملة ثم مئة صحة الزيادة لم تنح في حق
 الشفع لما في ذلك ابطال حق كان له في الاخذ قبل الزيادة ومئة صحة الحد تظهر في حق الشفع ايضا
 حتى كان له ان ياخذ الباقي بعد الحط في ظاهر الرواية لا يصح الزيادة بعد هلاك المبيع ويصح الحط
 لان المحدث كايصح كما عارض عنه ولكن يصح استبعاد العوض عنه **باب الزيادة**
قوله نص على الشرطين وهذا لان الشارع نص على شرطين لخرق الوصول الى الاشياء الستة
 التعاضد والمائنة وهما مشعران بالغنى والخطر لان ما ضاق اليه طريق الوصول عز في العين عند
 الاصابة وحرمة العقد بشرط زائد من سائر الشروط كما يكون الزيادة حرمة وخطر يحمل العقد
 كما ترى ان عقد النكاح لما كان ووروده على محل له خطر في الشرع اخص هذا العقد بشرط الشهود
 من سائر العقود واذ كان كذلك وجب ان يضاف هذا الشرطان الى معنى ناسب العزة والخطر
 وهو الثمنية في الثمن والطعم في المطعومات لتعلق نظام العالم بالاول وقوام بني ادم بالثاني وكما
 اثر للجنسية في العلية كان شرطاً يدور الحكم معه ولنا ان صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم لما اوجب

باب
العقود

المائنة شرطا في البيع وهو المقصود بسوق الكلام تحقيقا للمعنى المبيع اذ البيع مبني عن مقابلة المال
 بالمال والمقابلة بهذه المال انما يكون بالمائنة وصيانة لاموال الناس عن التورق فان المائنة لو لم تكن شرطا
 صار الفضل بمنزلة الناقص على صاحبه كانه خرج عن ملكه من غير ان يحصل له شيء في مقابله او تمينا للفايدة
 كما ان عند انعدام المائنة في متحدي الجنس يكون كل واحد من المتعاقدين منتفعاً بما حصل له من العوض حسب
 انتفاع صاحبه فلا تكون الفائدة تاماً في حقه وكذا القبض البدلين ان لم يكن ما يئام تم الفائدة في الجانبين
 او في احدهما هذا الحكم معلول باجماع القاسيين وكما بدله من علة والعلة ما لها اثر والمؤثر في ايجاب المائنة
 بين البدلين القدر والجنس كما ان المائنة انما تجب محل قبليها والمائنة بين السنين باعتبار الصورة والمعنى
 والقدر يسوي الصورة والجنسية تسوي المعنى فانما يظهر الفضل بعد تساوي البدلين صورة ومعنى فكان
 المؤثر في حرمة الفضل القدر والجنس المؤثر في تحققه وكما اثر للطعم في ذلك وكما يعتبر الفضل في الوصف عرفاً
 وشراً اولاً في اعتبار سداب البياعات كانه لا يخلو عن ذلك والثمنية ما يشتد لها حاجة الانسان
 والسبيل في سلبها توسع طريق الوصول كما تصيقه هكذا جرت سنة الله فيما استداليه حاجة الانسان
 كالما والهوا والتراب **قوله** اولى قلنا لا يستقيم اعتبار ربا النساء ربا الفضل لان ربا النساء
 اهم دليل انه ثبت حرمة النساء في بيع الحد بالشعير وكما ثبت حرمة الفضل فيه وكان اسلام الشيء في حقه
 يؤدي الى اخلا العقد عن الفائدة والى ان يكون الشيء عوضاً ومعوفاً فانه اذا سلم هو وياً في هروى
 يلزم تسليم راس المال في الحال ثم اذا حل الاجل رد ذلك الثوب بعينه والمقبوض بحكم السلم في حكم ما
 يناوله العقد فلم يكن مبيداً شيئاً ويكون الثوب الواحد عوضاً ومعوفاً فاذا اختلفا صورة ومعنى
 وحكما يعني اختلفا في صورة الوزن وفي معنى التعيين بالتعيين وفي حكم جواز التصرف قبل القبض فينزل
 الشبهة فيه الى شبهة الشبهة وهي غير معينة **قوله** كانه عدم المعيار وهذا لان البيض والتمر
 والجوز غير كلي وكما وزني كان الكثير من الجوز والتمر كالمال القليل فلم يثبت وجوب التسوية في
 حرمة الفضل وكما يلزم ان الجوزة مثل الجوزة في ضمان العدوان وكذا سائر هذه الجملة لان الجوز
 ليس مثل الجوز لعدم دليل المائنة ولقيام التفاوت كما ان الناس اختلفوا على اهدار التفاوت فعمل ذلك
 في حتم وهو ضمان العدوان فاما في حق الشرع من حرمة الفضل ووجوب التسوية فلا **قوله**
 فلا يعود وزنيا جواب عما يقال لما بطلت الثمنية باصطلاحهم ما يعود وزنيا كما كان وصار بمنزلة بيع قطعة
 صفة بقطعتين منه وهذا لا يجوز فاجاب كايعود وزنيا لبقاء الاصطلاح على العقد فانها كما ناصطلاحها
 على الثمنية والعدو اعراضها عن اعتبار صفة الثمنية كما يوجب بطلان الاصطلاح في العديل اقدامها على العقد

دليل بقا الاصلاح في العقد كان في نقض ذلك الاصلاح فسداد العقد وادابقي عدد يا يجوز كبيع
 الجوز بالجوزين **قوله** لقيام المجاسة من وجه وهذا بالطحين يوجد كما يفرق الاجزاء والشئ
 بالفرق كما يصير شيئا اخر فكان المجاسة ثابتة لهذا الوجه ومن حيث ان اخلاف المجاسة بين شيئين
 انما ثبت باختلاف الاسم والصورة والمعنى وقد تحقق ذلك بالطحين فاذا ثبت بالطحين المخالفة من وجه
 وبقيت المجاسة من وجه وحرمة الفضل كانت بينهما ثابتة قبل الطحن فلا يزول بالشك وعندها يجوز كذا
 مختلفان لا اختلاف المقصود وقلنا الجنسية باقية من وجه كما شترهما في معظم المقصود وهو التعدي فكان
 كبيع العقيلة بغير العقيلة كالجوز البيع فيها متفاضلة كما متساوية بالقيام المجاسة بين العقيلة وغير العقيلة
 وعدم وجود المساواة فان العقيلة كالتعدّل بالدخول في الكيل كاستباحة محدث فيها بالعلي اذا اقلبت رطبة
 او خور اذا اقلبت يابسة وهذا التفاوت معتبر كانه بصنع العباد بخلاف التفاوت بين العلكة والسكر
 كانه باقية سماوية كما يمكن التحريم عنه وكذا يجوز بيع العلكة اي الحبيبة كالعلك من جودتها وصلابتها بالمساواة
 وهي التي اكلها السوس كالكيل كبيع المجاسة من وجه وفي البسوط اهل الادب طعنوا عليه في لفظ العقيلة
 لانه يقال معلومة فاما العقيلة المبيعة يقال قلناه بقلية اذا انقضت لكانا نقول محمد بن الله كان فصيحاً
 في اللغة الا انه رأى استعمال العوام هذا اللفظ ومقصوده بيان الاحكام لم فاستعمل فيه اللغة التي هي معروفة عندهم
قوله وكذا مع الحنطة الرطبة الى اخره فالماحصل ان مع الحنطة الرطبة بالحنطة الرطبة او باليابسة وبيع
 الحنطة المبلولة بالمبلولة او باليابسة وبيع الرطب المنقع بالمنقع وبيع التمر المنقع بالمنقع يجوز عند ابي حنيفة
 وابي يوسف كما عتبارهما المماثلة في الحال غير ان ابا يوسف ترك هذا الاصل في بيع الرطب بالتمر لما روي
 من حديث زيد بن عياش ولا يقال وجب ان لا يصح بيع المبلولة بالرطوبة وباليابسة كالعقيلة بغير العقيلة
 لان الحنطة في الاصل خلق رطبة ويكون مال الرتبة على هذه الصفة فاما اذا ابلت بالماء عادت الى تلك الصفة
 الحاصلية فاذا وجدت المماثلة في المعيار الشرعي جاز العقد فاما الحنطة لم تخلق عقيلة حتى يكون هذا
 امادة تلك الصفة والمساواة غير ممكن بين العقيلة وغيرها وعند محمد كجوز هذه البيوع كانه اعتبر المساواة
 في المال غير انه ترك هذا الاصل في بيع الرطب بالرطب وقال يجوز بيع الرطب بالرطب كالكيل والفرق ان
 التفاوت لو ظهر في المال في بيع الرطب بالرطب انما يظهر بعد ذلك اسم الرطب عن البدلين فلم يكن هذا تفاوتاً
 في المعقود عليه وفيما يتعلق به العقد فاما في تلك البيوع التفاوت يظهر مع بقا الاسم الذي تعلق به العقد
 على البدلين او على احد البدلين فيكون تفاوتاً في المعقود عليه **قوله** واللفظي عدد متفاوت وهو
 خلاف التمر هذا جواب عما يقال لللفظي لما لم يكن من جنس التمر وجب ان يجوز الاسلام في اللفظي اذا جعل

التمر رأس المال فأجاب ان اللفظي عدد متفاوت فلم يجوز التسليم فيه بالتمر للمماثلة كالمجاسة **قوله**
 والسببه فيه كالحقيقة وكما يلزم بيع اللحم بالجوز عندهما كان اللحم في شئ الحيوان غير مقصود انما المقصود
 الذر والنسل والاسماء وانما تعتبر المجاسة في الضمان اذا كان مقصودا كما في الزيت بالزيتون والسم
 بالسرج كما ترى ان اللحم في الحيوان ان كان موجوداً حقيقة فهو كالعدوم حكماً حتى لو اخذ بضعة من لحم الحيوان
 كما يحلنا ولما عرفنا ان مقصود اللحم حاصل بالذبح حكماً فلا يعتبر قبله وفي البسوط الاصل في جنس هذه المسايك
 ان المجاسة بين الشيئين تكون باعتبار العينان وباعتبار ما في الضمان اخرى وفيما اذا وجدت المجاسة عيناً
 كما يعتبر ما في الضمان حتى يجوز بيع تغير حطية علكة بغير قد اكلها السوس وكما يعتبر ما في الضمان حتى الحنطة
 بالذيق تعتبر المجاسة بما في الضمان حقيقة وان كان ذلك شيئاً اخر حكماً حتى ان الغاصب اذا غصب حنطة
 وطحنها يكون ملكاً له ثم كالمجاسة بين الزيت والزيتون صورة فيعتبر ما في الضمان **قوله** اذا لم يتبدل
 بالصنعة معناه ان اختلاف جنس المصول دليل اختلاف جنس الفروع كما ترى انه لا اتحاد في المقصود فان
 مقصود الثمن يحصل ليس بالمقدور وان لم يكن وكذا بعض الناس يرغب في بعض اللحوم دون البعض
 وقد يرضى البعض وينفعه البعض حتى ان يكون اكلة جنساً واحداً فليتها جنساً واحداً كما يفرع الجواميس
 لكن اختلاف الاصل انما يوجد باختلاف الاجزاء اذا لم يتبدل بالصنعة فان الاجزاء المختلفة اذا ابدع فيها
 صنعة تصير كجوز واحد كالش والتبر فانهما مختلفا الاجزاء اذا ضربا ضرباً واحدة يصيران كجوز واحد
 سئلنا لم يتبدل بالصنعة فتكون الاجزاء مختلفة كأصولها **باب الحقوق**
قوله لم يكن له الطريق يعني الطريق الخاص في ملك انسان فاما طريقها الى سكة غير نافذة والى طريق
 عام يدخل وكذا ما كان لها من حق سبيل لما اوحق المالك الثلج في ملك انسان خاصة فلا يدخل كذا في
 شرح الطحاوي وفي الدخيرة ذكر الحقوق انما يدخل الطريق الذي يكون وقت البيع كالمالك الذي كان
 قبله حتى ان من سطر طريق منزله وجعل له طريقاً اخر وباع المنزل بحقوقه دخل تحت البيع الطريق الثاني
 كالمالك الاول ثم هذه الاشياء تدخل في الاجازة من غير ذكر الحقوق والمرافق دون البيع كان الاجازة
 تعقد للانتفاع وكذا انتفاع بدونها فيدخل ضرورة تصحيح العقد فاما البيع وضع للملك العين كالاتفاق
 ببيع معين دليل حوازم ما لا ينتفع في الحال كالمهر والحش والارض السجدة وفي التوايد فرق بين الاجازة
 والعقبة فان الدار اذا كانت بين رجلين وفيها صفة فيها بيت ويا بيت في الصفة وتيسل ماء ظهر
 البيت على ظهر الصفة فاقسما فاصلاً بالصفة كاحدهما وقطعة من الساحة ولم يذكره وطريقاً وكما سبلاً
 وصاحب البيت كما يستطع ان يفتح باباً فيها اصابه من الساحة وكما يقدر ان يسيل ماء في ذلك فالعقبة

في ذلك فاسدة ولم تدخل الطريق والمسيل دون ذكر الحق والمراقب بحراً الجوان القسمة كما في الاجارة
والفرق ان في الاجارة موضع الشرب ليست مما تناوله الاجارة ولكن توسل به الى الانتفاع بالمتاجر
والاجارة ما يستوجب الاجارة انما المتاجر من الانتفاع ففي ادخال الشرب توفير المنفعة عليه فاما هنا
فموضع الطريق والمسيل داخل في القسمة وموجب القسمة اختصاص كل واحد منهما بما هو نصيبه فلو ائتينا
كما صرحنا في نصيب الاجارة بغيره الاخر كما اذا ذكر الحقوق والمراقب كما في دليل الرضا به ثم فرق بين البيع
والقسمة حيث يدخل الطريق والمسيل في البيع اذا ذكر الحقوق وان ملكه ان يقع الباب فيما ابتاع ومسيل
ما فيه وفي القسمة كما يدخل والفرق ان المقصود بالقسمة تميز ارض المالكين عن ارض اختصاص كل واحد
من الانتفاع بنصيبه على وجه يشركه الاخر فيه فلا يشار الى الانتفاع بنصيب صاحبه الا عند التعذر والانتفاع
بنصيب صاحبه كما يحل بمقصد البيع فلهذا افرقناه **باب الاستحقاق**
قوله البينة حجة مطلقة ولهذا يرجع الباعه بعضهم على البعض لو استحق البينة ولو اقر المشتري
لا يرجع باليمن على الباع وفي النوازل الملك بدله من سبب ومن زمان وفي الاجارة انما سبب تزام
والزمان الذي فيه ابتداء حدوث الملك بزمان اخر كما ان تعيين ذلك الزمان اولى والتنازع ايضا سبب
اخر كما ان تعيينه سبباً اولى ولهذا قلنا لو ادعى ملكا بسبب صحيح والدعوى وعلى العكس كما يصح كان
في الفصل الاول ادعى ما هو ناقص وفي الفصل الثاني ادعى ما هو زائد وكما يقال الملك المطلق لو كان بثبوت
من الاصل وجب ان لا يرجع بينه التنازع على ثبوت الملك المطلق كان ثبوت الملك من الاصل في التنازع قطعي وهذا
ثبوت ضرورة ذلك لا الدليل فلا تعارض ثابت قطعا وكما يقال بان ما ذكرتم من تعارض الزمان والاسباب
موجود في القرار وكما يقضي بالملك فيه من الاصل كان القرار اجاراً رصيفة تملك معنى كان الملك ثابت للمعتر
لظاهره وان يملك التنازع الملك لغيره من حيث انه اجارة ان كان بوجوب ثبوت في الملك بوجوب ثبوت في
الولد كما في البينة من حيث انه تملك كما بوجوب استحقاق الولد فلا ثبت الاستحقاق في الولد بالشك فاما التنازع
اجارة من كل وجه والشاهد ان كما يملك ان التملك من الشهود له فاعتبر اجارة من كل وجه فيثبت الاستحقاق
من الاصل **قوله** حتى يجوز الرهن بدلا للصرف والسلم فيه هذا استدلال بجواز الرهن على ان الرهن
ليس معاوضة اذ لو كان معاوضة لكان استبدال الصراف والسلم فيه ضرورة وقوع الاستيفاء على
الرهن وان حرام فلم يكن هذا غرواً في عقد المعاوضة فلا يحل الا من به ضمانا للتسليم كالمولود عن امن
الطريق اذا مال اسلك هذا الطريق فانه امن كما يضمن المحرم شيئا على ان الدين ليس بعوض للرهن بل هو سابق
على الرهن فلا يحل الا من به ضمانا لسلامة الدين بخلاف الامر بالشئ كما انه عقد معاوضة يستحق به ضمانا

البذل وقد استوجب العبد لهذا العقد عوضاً ايضاً وهو استحقاق النفقة والكسوة
على المولى فاما ان يحل ضمانا لسلامة العوض لكن بطريق الخلاف فلا يعتبر عندا كان الرجوع
على الباع كما انه ليس ضمان قصداً بل ضماناً بقوله اشترى فاعتبر للواحدة غيبة الباع غيبته منقطعاً
كقول المولى بايعوا عبيدي قد ادت له في التجارة فلو حجة ديون فالغرض يرجعون بعتة العبد على المولى
عند تعذر الاستيفاء من العبد بانيات او استحقاق **فصل قوله** كانه معتبر بحض
فاذا اعتبر انهي امن فصار معتبراً له الاجابة بخلاف الفصول في البيع كانه لا ينتهي امنه بالبيع لرجوع
الحقوق اليه **قوله** اجارة تعد وهذا كما ان كان كلا العوضين عرضاً كان ضماناً من وجه
والشك لا يتوقف بل يقع عن الفصول فيكون ملكاً باجارة المالك كما ينتقل الملك اليه فيكون تأثير
الاجارة في ان يدفع ملك الاجارة الى المشتري بدلا عما وجب عليه ان يقع العقد للمجبر ثم يدفع
الفصول الى المجبر مثل البيع او قيمة ان لم يكن له مثل ولو هلك المالك كما تنفذ باجارة الورثة سواء
باع بالدين او بالعين وفي شرح الطحاوي وليس هذا كاقسمة عندا يوشف فان القسمة الموقوفة
باجارة الغائب جازت باجارة ورثته بعد موته استحقاقاً بالانكافاية في قبض القسمة ثم
الاعادة ولو هلك البيع قبل الاجارة فلما كان ان يضمن الباع والمشتري وانها اختار
من الاخر من الضمان فان اختار تضمين المشتري بطل البيع وان اختار تضمين الباع بطل ان كان قبض
الباع مضموناً عليه فعدم بيعه كان سبب ملكه تقدم عقده وان كان قبضاً ما كانه كعدم بيعه
كانه صار مضموناً عليه بالتسليم بعد البيع فسبب الملك وقع متأخراً عن عقده الا اذا سلمه
او لم يمتعه فصار كالمعصوب هذا اذا باعه ثمن دين فان باعه بعرض وهلك في يد الباع
بطل البيع ولا يلحقه الاجارة ويرد البيع على صاحبه ويضمن الباع للمشتري مثل البيع ان كان مثلياً
وقيمة ان كان قيمياً كانه قبضه بعقد فاسد ويصرف الباع في العرض قبل لحق الاجارة قبل القبض
باطل وبعد القبض اذن المشتري صريحاً او ذكراً له نافذ ويلزمه قيمة او مثله ونصرف المشتري
في البيع قبل الاجارة باطل في الوجهين لعدم اذن ماله والاصل عندنا ان العقد انما يتوقف
اذا كان له محير وقت العقد حتى ان الصبي لو طلق امرأته او اعق عبيده او وهب ماله او باع او
اشترى بغير فاحش بطلت هذه العقود وان اجاز الصبي بعد البلوغ لم يجز الا اذا كان لفظاً اياه
بعد البلوغ يصلح كما تبدأ الارتفاق فطلاق الفصول وعناقه وتكافؤه وهبته في حق الباع بيعه
موقوف على اجارته وفي حق الصبي والمجور كما ينعقد اصلاً ولو عقد عقداً فوقف على اجارة وليه

بيان
المجبر

كما يفيد مجاز البلوغ ما لم تؤخذ منه الا اذ **قوله** فان قطعت يد العبد يعني العبد المشتري
من الغاصب يد المشتري وهذا خلاف ما اذا قطعت يد الغاصب ثم ادى الضمان كما يكون الارش
للفاسد وان ملك المصوب مستند كان العصب لم يوضع سببا لذلك فلم يظهر المستند الثابت
بالضرورة في المنفصل فاما البيع سبب موضوع محار ان يعمل المنفصل والمنفصل وفي الفوائد كما حصل عند
ان العتق بعد سبب الملك انما يقع على ملك سيظهر اذا لم يقع على اجارة مالك ظاهر كالمواريث والموصي اذا
اعتق عبدا من التركة المستعرة بالدين يوقف على الجارية والقضاء كان هذا العتق لم يقع على اجارة مالك
ظاهر وهذا عتق المشتري يوقف على اجارة مالك ظاهر وهو المصوب منه فلا يقع على ملك مالك سيظهر
كتعق المشتري بشرط الجارية للبائع واصلا ان العتق متى حصل بعد عام سبب الملك فانه يقع العتق سواء
يوقف على اجارة مالك ظاهر او لم يوقف كما في البيع فانه يجوز ان يوقف على اجارة مالك ظاهر وعلى ملك
مالك سيظهر وان كان البيع مما يبطل بالغرض فالعتق لا بالتوقف **قوله** لما ذكرنا يعني ان الملك البات
اذا اخرج على ملك موقوف او بطل كالمواشراة الغاصب او يملك بطل بغيره خلاف ما لو ادى الضمان بعد
البيع حيث نفد بغيره كان باء الضمان يثبت للملك من وقت العصب فلا يكون طاريا وكون في البيع الثاني غير
انفساخ العقد على اعتبار عدم اجارة بيع الاول والبيع يفسد به كبيع المبيع قبل القبض كون فاسدا لان
فيه غير انفساخ العقد على اعتبار انفساخ البيع الاول لهلاك المبيع في يد البائع وكذا كذلك الاعتاق كانه كما
يؤثر فيه الغرض **قوله** بخلاف البيع الصحيح يعني اذا قل العبد المبيع خطأ في يد البائع بالبيع الصحيح
المالك بدل المشتري فيكون البيع قائما حاكما لقيام خلفه وكذا كذلك هنا **قوله** اقراره
بصحته يعني بلزومه ونفاذه والتناقض يبطل الدعوى بخلاف اقرار البائع بذلك كان التناقض كايمن
صحته كما قرار اذا ساعد الخصم فلم يدا شرط طلب المشتري ذلك ثم فرق بين هذا وبين ما ذكر في الزيادات
ان المشتري اذا اقر بان العبد المستحق فاحسن المستحق ثم اقام البينة على اقرار البائع ان العبد المستحق قبل
بينته والفرق ان الرجوع بالثمن من شرط فوات العبد عن يد المشتري وقد يحقق شرط الرجوع في
مسئلة الزيادات دون مسئلة الكتاب لان العبد هنا في يده وهو يرئد ان يعوته عن يده بالرد
والعنى في ذلك ان المشتري كما يكون ناقصا من كل وجه كانه كما ينكر اصل العقد وكذا ملك الثمن للبائع
كان بدل المستحق مملوكا وانما ينكر لزوم العقد بعد اقراره من حيث الظاهر فيكون ناقصا
من وجه دون وجه وهو بذلك يريد الرجوع بالثمن فجعل ناقصا فيما كان يفيد فائدة الرجوع
غير ناقص فيما يفيد الرجوع عملا بالشهين وفي الفوائد قال بعض شائخنا ما ذكره محمد رحمه

الله هنا مملوكا على ان المشتري اقام البينة على اقرار البائع قبل البيع ولا تناقض فيه قال القاضي
الامام ظهير الدين ومسئلة الزيادات يجب ان يكون محولا على هذا وحيد يقع العصب عن الفرق بين
المسلمين **قوله** فان السلام **قوله** في كل يكون باطلا وصورة الخلافة ان سلم
عشرة ادرع من الارباس مثلا في عشرة دراهم او في دينار اما لو اسلم الثمن في الثمن بان سلم عشرة
دراهم في عشرة دراهم او في دينار لا يجوز اجماعا ثم قيل يكون باطلا لان المسلم قد مبيع والتمن لا يصلح
مبيعا فيبطل وقيل يصير سبعا ثمن من رجل تصحح التصرف **قوله** حتى يكون من حوزة الوجوه
في الاسواق هو المعترف في ذلك لا في سائر الملال لادنى تتمه الفتاوى **قوله** والتضمين بالمثل
ممنوع قال القاضي الامام ظهير الدين بان يقول والذي ان كان تضمينا فهو من ذوات القيم وان كان
نيا ففقه روايتان وان شمس الامعة السرحسي رحمه الله يفرق بين السلم والغرض فقال السلم لا يكون الا
موجلا ولا يعرف سمته ولا هو الله عند حلول الاجل والغرض غير محال معروف ويخرج على هذا اضملا
العدول **قوله** اذا اذن سعلق على مقداره هذا احتراز عن المردوعات فان راس المال لو كان
ثوبا لا سعلق العقل على مقدار درعائه فانه لو استري ثوبا على اربعة عشر درع فلو وجده الثوب
سلم له الزيادة ولو كان انقص لا يحط شي من الثمن واذا كان الدرع في الثوب بمائة الصنفه فالمسلم
فيه لا ينقسم على عدد درعان الثوب فلا يسترط اعلامه في راس المال ولا لا يتصور استحقاق درع
عنده من الثوب وانما تصور الصنف او الثلث ودل لا يورى الى جهالة المسلم فيه وان لم يكن معلوم
الدرع بخلاف المقدرات ودل لو كان راس المال حيوانا او غرضا متفاوتا بالروس والادارع والحلول
يصير معلوما بالاشارة ولا يحتاج الى اعلام قدره في صحته لو كان راس مال السلم اجماعا هل ان الاشارة
بافيه للتعريف بالثمن والاجرة وما اذا كان راس المال ثوبا ولا في حنفية رحمه الله انه لو حوز بعض
راس المال بغير فائدة ولا سفق الاستبدال في المجلس فنقص العقد بقدره واذا لم يعرف جملة راس
المال لا يعرف سمته المردود اليه فلا يرد الى العقد في تم انفسخ وفي تم يفي لان سمته القدر المنتقص
الى جملة السلم فيه نسبة المردود الى جملة راس المال او ربما لا تقدر على تحصيل السلم فيه فتحتاج الى
رد راس المال بعد هلاكه بخلاف الثوب لان العقد لا سعلق بمقداره فان ما زاد او نقص لاحصه له من الثمن
ولان السلم فيه لا ينقسم على عدد الدرعان لتفاوتها في اجوده ولا على القيمة لانهما غير داخل في العقد
ولانه اذا استملك احصه لا يمكن من رد الباقي بغير بخلاف الاجرة والثمن لان بعضهما بغير
الرافعة من غير الاستبدال في المجلس لا يوجب انفساخ العقد والمردود في عقد السلم المتحقق لشرعه مع

الثاني وهو على النبي صلى الله عليه وسلم عن مع ما ليس عند الانسان والقياس على سائر المعدومات واذا
 كان ذلك ثابتاً في نوع صفة ووجهها اصلح ان يكون الموهوم معارضاً له وهذا الامر الموهوم مع المتأني
 اذا اجتمعوا بخاسا وبابن بل واحد صاحب الموهوم والمتحقق في منع الحجاز الا يري انه لا يصح السلام
 عند رجل بعينه ولا طعام فيه بعينه الا انه يتوهم ههنا قول **له** فيصير نظير اول او كان الامكان
 يعني مكان العقل لو جوب التسليم فيه لعلم المزاج نظير اول او كان الصلوة لاصل الوجوب من حيث انه
 كما ان مزاج هذا المكان مكان اخر لا يراحم لهذا الزمان زمان اخر لعلم صلاحية ما مضى للوجوب وعدم وجود ما
 ساقى من الزمان ولا في حصة رحمة الله ان وجوب العقد في مكان لا وجوب وجوب التسليم في ذلك المكان
 بدليل انهما لو عينا مكانا اخر يصح ولو كان وجوب السلام في ذلك المكان من وجباته يكون هذا الشرط مفسداً
 للمبيع وانما التعيين من ضرورة وجوب التسليم ولا يجب التسليم في السلم في الحال بخلاف القرض والتعصب
 والمبيع اذا كان المبيع حاضراً في مجلس البيع لو جوب التسليم عند لا لوجود البيع فيه بل لوجوب المبيع واذا كان
 كذلك في موضع الايقاع محمولاً لجماله يعني الى المنازعة قرب السلم بطلان في مكان اعلى والمسلم اليه سلمه
 في مكان اخر وصار هذا الجماله الصفة وعن هذا المعنى قال بعض المشايخ رحمهم الله الاختلاف فيه عند
 الى حصة رحمة الله نوح التحالف على الاختلاف في الصفة وقيل على عكسه يعني لا يجري عند الى حصة رحمة الله
 خلافهما لان تعين المكان فضيه العقد عندهما فالاختلاف فيه نوح التحالف بالاختلاف في المبيع او
 الثمن وعند الى حصة رحمة الله هو موجب الشرط بالاجل بالاختلاف فيه لا يجب التحالف قول **له** لانه
 يمنع تمام القبض وهذا لان راس المال حكم عقد السلم لما انه اخذ عاجلاً باجل وقرض العتق شرط
 الحجاز بالعلق بالشرط والمعلق بالشرط معدوم فمما تبين ان القبض لا يتم والافتراق قبل تمام القبض يطل
 العقد قول **له** لانه غير مقيد لان المسلم قد ربح في الزممه فادار المقبوض عادياً كما كان بخلاف
 الاستصناع لان المستصنع مبيع فيه ينفسخ العقد فكان مقيداً وهذا لان اعلام الدين يذكر الوصف
 اذا لا يتصور فيه المعاينة فقام ذكر الوصف في السلم فيه مقام الرويد في العين فاما اعلام العين فتمامه
 بالرويد والمستصنع عين فلهذا ثبت فيه خيار الرويد قول **له** لان الفساد طاري ولا يقال المفسد
 عند بعض راس المال وانما مقدار للعقد لانه اذا جاز القبض في اخر المجلس جعله كانه وجد عند العقل
 فادام الوجود كان العقد فاسداً من الاصل لان المفسد هو الافتراق لا عن قبض لا الدين بدليل انهما لو مشيا
 بعد العقد في سحااو في سجين ثم قبض راس المال صح ولا يقال بان اضافة العقد الى الدين معقود للقبض الواجب
 فكان مفسداً مقدراً لا نقول الاضافه الى الدين والاطلاق سواء لان الدين اذا كان ممناً لا يتعين

بالتعيين

بالتعيين جملة الوتباع عيناً بدين ثم تصاد فان لا يدرى لا يطل المبيع بخلاف ما لو باع عيناً بدين وهما يعلمان
 ان لا يدرى حيث يطل المبيع باعتبار انهما ههنا وهو مع بلائهم لا باعتبار ان الدين شعير وفي القواعد اذا باع
 عشرة دراهم بدينار وتقااضاه من مائة درهما استوفوا او رضا صاعداً ما تفرقا بدينار وكان شريكاً في الدينار
 حصته ولو كان الفساد طارياً بالدين شريكاً في مثله لا في عهده قبل له العقد صحيح قبل الافتراق غير انه
 بالافتراق لا عن قبض ثبت الفساد بصفة الاستناد فطرح حكم الاستناد فيما ثبت فيه الاستناد دون
 غيره فان قبل حكم الاستناد كما يظهر فما فيه الاستناد فذلك لا يظهر فما لا استناد فيه بدليل ان الدين اذا كان
 لها شفعان استرها احدهما ووجهها الانسان ثم ان الشفعين الاخر اثنان نصف الدين بالشفعة بطل الهبة
 في النصف الباقي لاستناد الملاك للشفيع في النصف المشفوع الى وقت العقد فلو ان الفساد مقارناً قبل الهبة
 تبرع والبرهان في الوفاة دون المعاوضة فلا يلزم من التعدي فيما عني في التعدي فيما عداه وان قيل
 قول الاملا في التقييد بالدين سواء من قبض ما لو باع دينار بعشرة ونقد الدينار ولم يقبض العشرة حتى
 اشترى بمائتيه فاسل المبيع في الثوب والذوق قال ان يمت هذا العقد بهذا الدرهم فمما في المساكين
 صدقة فباعه بما تحت ويزم منه التصديق بالذوق قال اما فساد بيع الثوب لا سقاص الصرور باختلاف المجلس
 بالاستغناء بعقد اخر فمحقق البيع بلائهم فامحى المبيع للهازل به واما وجوب التصديق بالذوق فمما في ان
 التقوى لا تعين في العقود استحقاقاً فاما في وجوب العقد والقدرة متعين حتى لو اشترى عيناً بهذه
 الدراهم او الدينار وامتنع المشتري عن اخذ المعين واعطى الاخر له ذللاً وسعيه في حوز الحجاز اذ لو استعير
 ومجمل بالمعدوم لم يحجر البيع لانه بيع بلائهم وذا استعير في حوز القدرة والوصف حتى يلزمه اعطاء الثمن بالقدرة
 والوصف الذي عين قول **له** اي عند التسليم لان هذا الخيار غير ثابت في حالة واحدة فحمل على الحالين
 واراد بالسلم المسلم فيه فصار تقديره لا باخذ الا المسلم فيه حال بقا السلم او راس المال حال انفساخ العقد
 قول **له** ولانه اخذ شيئاً بالمبيع يعني اخذ راس المال شيئاً بالمبيع عند انفساخ السلم لما صار هو المقصود
 حينئذ ولان راس المال في باب السلم اخذ شيئاً بالمبيع من حيث ان الاصل في المبيع ان يكون عيناً والثمن ديناً وهذا
 ثبت لاجل في المبيع وهو دين في الزممه وثبت التحمل في راس المال وهو عين واذا كان راس المال شيئاً بالمبيع
 لاجل الصرور فيه قبل القبض احاقا لما يشبه المبيع بالمبيع حقيقة ان الاقاله بيع جديد في حوز الثابت ولا بد
 للمبيع من المبيع ولا يمكن جعل المسلم فيه مبيعاً سقوطه بالاقالة فلو ان راس المال مبيعاً فيه ولا يجوز التصرف
 في المبيع قبل القبض الا انه لا يحق قبض راس المال في مجلس الاقالة لان الاقالة ليس في حكم ابتداء البيع من كل
 وجه وقال في قوله **له** ان يمت هذا العقد بهذا الدرهم فمما في المساكين صدقة فباعه بما تحت ويزم منه التصديق بالذوق قال اما فساد بيع الثوب لا سقاص الصرور باختلاف المجلس

وجبت الدراهم دنانير منه فلا يكون استبدال الاموال في عقد الصرف بعد الاقالة ولا حرمه الاستبدال
انما يكون لوجوب القبض في المجلس ولا يجب في راس المال في مجلس الاقالة وقلنا القياس حراز التصرف فيه
قل القبض حراز الصرف الا ان القياس قد ذاع في السلم لما درونه واما عدم وجوب القبض في المجلس قال بعض
مساحدين حرم الله حرمه الاستبدال في راس المال ليست لوجوب القبض في المجلس دليل حرمه الاستبدال
في السلم فدم مع عدم وجوب القبض في المجلس ويصح ابراره وان لم يوجر القبض اصلا على ان حرمه الاستبدال
قل القبض حراز ان يكون لهذا الحكم علقان وجوب القبض في المجلس وتوابعه مبيع او شبهه مبيع والمعلول بعطين
لا يزيل بوزال احدهما فان قيل وجب ان لا يفسد البيع في الثوب لان الاضافة والاطلاق سواء فيما لا يتعين
قلنا الاضافة الى راس المال تضمنت شرط اسقاط راس المال في بيع الثوب والذين يتعين في حق القدر
والوصف والاستحقاق فيما يرجع الى الاسقاط دون الاستيفاء فيفسد البيع عند الشرط قوله وان
جعل عنده في حكم خاص يعني العيب المقبوض في حكم الدين احتراز عن الاستبدال المحرم قال الامام حميد
الدين فله نظر لان الاستبدال انما يحرم من خلاف جنسه فاما الاستبدال في الجنس فثبت الا ترى ان المسلم
فيه اذا كان جديا دفع رجا حاز اذ يجوز له والعقد لم يرد عليه وان كان المسلم زرياد دفع جديا حاز
وجبر ربه السلم على الاخذ والعقد لم يرد على الجبر علم ان الاستبدال المحرم في الجنس لا يتحقق قوله
وانه عزله ابتداء البيع لان العقد تناول الدين والمقبوض عين فيجعل بينهما جديا حازا لان العقد على المقبوض
وفي الغايب فرق بين السلم والقرض وقال في السلم يصير قاضا للدين عوضا عن السلم فيه حقيقة وحما اما
حقيقته فلا يشترط اما حقا فلا حرمه الاستبدال لقوله عليه السلام لا باخذ الا سلمك والسلم عبارة
عن العقد لغه والعقد لا يملك فوضه فيجعل مجازا عن جنس المسلم فيه ولا يجعل مجازا عن جنس المسلم فيه
لانه لا يملك فوضه وجنس المسلم فيه ممكن فوضه حقيقة فيجعل عليه الا ترى ان المسلم فيه لو كان جديا فاحد
ملائه رجا حاز ولو كان زرياد فاحد ملائه جديا وجبر فوضه على الاخذ عندنا اذ انى وادان كذلك يكون
المقبوض عوضا عما في دمه فتحقق بالصفقتان شرط الجدل والمقبوض في باب القرض عين ما في دمه حقا
لان القرض في حكم العواري والا يلزم تملك الشيء بحسنه نسبه ولهذا لا يصح الدخيل فيه فلو كان المقبوض عين ما
في دمه حقا فلا يتحقق الصفقتان شرط الجدل وهذا الفرق حسن جدا غير انه من نف مسلمين في الزيادات
لو سلم الى رجل مائة درهم في خطه ثم استري المسلم اليه من ربه السلم لم يخطه ما في دمه الى سنه ووضه
فاما اصل السلم لعطاه ذلك الكرم اخر لانه اشترى ما باع باقل مما باع قبل ثمن والسلة الثانية المشركون
لو اخذوا من خطه واحرروه بالدار ثم اسلم مسلم اليهم درهم في خطه مثل الدر الماخوذ المحرز فوضه

و
ذلك الكرم محل الاجل فاحرجه الى دار الاسلام دار لصاحبه القديم ان باخذ عند الدراهم التي هي راس
مال السلم وجعل ذلك المقبوض عين ما ساوله السلم احتراز عن الاستبدال في السلم فيه ولو جعل المقبوض
بدل المسلم فيه لما كان للمال ان باخذه لانه لو اخذه اخذه بالمثل والله لا يقدر قوله وانما يصير قاضا
لان القبض ثابته بيد او حليته منه ومرة باتصاله الذي في يده ولا يلزم صبح الثوب حتى لا يصير المساحق
قائضا باتصال الصبح شيده لان المعقود عليه في اجارة الصباغ هو الفعل لا العين اذ العين لا يستحق بعقد
الاجارة وفعل الصباغ لا يتغيره ولم يكن متصلا بالثوب ولا يقال بان له لو دخل البائع بالقبض لا يصح فكيف
محل البائع وذلك من المشتري به لان الامر بالقبض هنا ثبت ضمانا لا قصدا ومن شئ ثبت حرا وضمانا
ولا ثبت قصدا كما عرف قوله في نفي الجارية تبعاعه لانه في انفساخ العقد في السلم فيه وان لم يصح
النسخ في الجارية بعد هلاكها قصدا لما عرفت ان ما ثبت ضمانا وتبعاعه لا يعطى له حكم نفسه الا ترى ان هلاك
احدها لا يمنع صحة الاقالة في بيع المقايضة لان ما بقي مبيع فلو ان العقد قائما بقيام احدهما ما عرفت ان الثابت
بالشيين لا يزيل بوزال احدهما بخلاف بيع الاعيان بالائمان فان هلاك العين يمنع صحة الاقالة ابتداء وبعا
دون هلاك الثمن لان قيام العقد بالمبيع المتعين دون الثمن لان ما تبين مال حقيقة وحكم غير المتعين
حرف وانما مال حكم الاحقيقة فتعين المتعين لقيام العقد به اياه لم يرد وفي بيع الصرف هلاكها لا يمنع صحة
الاقالة لان انعقاد العقد لا يتعلق بهما ابتداء فكذا في الانفساخ بقا لان قيام العقد بما حاز في الدمه لا بما في
اليدين ولا يقال بان وجوههما في الدمه قد بطل بالقضاء لان الدين يقضى بامثالها فان طر واحد من البدلين
قائما في الدمه بعد القضاء ولهذا صح الاحتياط والبر بغير القضاء قوله فلا يعتبر البيع في راس المال
معناه ان المسلم اليه متعبد بانذاره حقا له وهو الاجل ولا يعتبر بلونه مستغنا بعدم الاجل لظهور الفساد
حينئذ يكون المسلم فيه مما يربوا على راس المال في المالملة عادة فيسلم له اثر المالملة لان الفساد لعدم الاجل
غير مستقر به لما ان الاختلاف فيه فلا يصح حقه لونه مستغنا بهذا الانذار معارض الحمد العيب والتضرر
به اذ الظن لا يعارض القطعي فان منعتنا في هذا الانذار فلو ان القول لصاحبه بخلاف عدم الوصف
لساومه اكثر البدلين لهذا الانذار قوله وقد انعقا على عقد واحد فانما متصين على شرط صحته
دالنا حينئذ اذ اختلاف في كون النكاح بشعور او بدونه بخلاف المضاربة لانها ان صح كانت شركة وان
فسدت كانت اجارة وان كان الظاهر من حال المسلم الامتناع عن العقد القاسر فليس من ظاهر حاله ان لا يختار
عقدا اخر وهو الاجارة فلم يربوا بانه رجوعا اقر به وهذا لانه مالم يكن من العقود اللازمة لترفع
المضاربة بواسطة الخلاف فلم يكن اخلافا في عقد قائم لكون ظاهر الحال شاهدا لمن يدعي الصحة في محرز



الاستحقاق ودر المال ينكر بخلاف ما اذا قال المراه تزوجني وانت كبير فقال الزوج بروحك وانا
صغير لانهما يتفقا على عقد واحد بل الزوج منكر لاستناده العقد الى زمان عدم الاهلية وادان
القول قول المسلم اليه قالوا يقبل قوله في مقدار الاجل الى سهره **قيل** قوله لا يحجده وقال
بعض القول قوله في مقدار الاجل مطلقا وان اختلفا في مقدار الاجل بان قال رب المسلم سهره والاخر
سهرين فالقول قول رب المسلم لانه يذكر زياده حتى عليه ولو قاما البيئتين فالبينة بينه المسلم اليه لانهما ثبتت
زياده الحق ولو اختلفا في الانقضاء فالقول قول المسلم اليه لانه يذكر وجوب الايقاع وان اقاما البيئتين
البينة بينهما ايضا ثبتت بقا الاجل وحوز ان يكون القول قوله ولو لم يكن البيئتين بينهما ايضا الموضع
مع الموضع اذا اختلفا في الرد والهالك ومن ان يقال ان البيئتين بينه رب المسلم لانها ثبتت وجوب
الانفاذ الى الاوجه **قوله** والصحيح انه يحوز بيعة الاعدة في الفوايد وكان الحام السبيد رحمه الله
يقول الاستصناع مؤاخره وكان ابو سجيل الردي يقول الاستصناع استفعال من الصنع فيكون
المعقود عليه العمل والادام والصرف بمنزلة الاداء للعمل والدليل انه بيع ان الصانع اذا قبض الاحتمل ولو
كان مؤاخره لما ملكه ثم هو اجارة ابتداء وبيع انما يعني عند تسليم ما وقع الاستصناع عليه لان المستصنع
طلب منه العير والعمل واعساره اجارة وبيعا في حاله واحده متمتع فاعتبرناه اجارة ابتداء ساعا اللهها
وعن هذا قلنا الاستصناع يبطل بموت احداهما لانه اجارة ابتداء وبيعت خيار الروية لانه بيع عير اللهها
والصانع يحجز على العمل للوند اجير او للوند بايعا ما لم يرد **قوله** في نوع شبهه وهذا لان شرعية السلم
اعم من شرعية الاستصناع بدليل حوز السلم فيما فيه تعامل وما لا تعامل فيه وكان اشبه بالقياس في
عموم شرعه وتايد هذا الاجماع بدليل ظاهر الدار والسنة المشهورة فاما الاستصناع فخالف للقياس
من وجهين وقيل حوزة بطرف العدة ولم يتايد بنصوص الشرع فان حمله على السلم او في مسائل
متشابهة **قوله** ثم قد لا يستفيد المشتري بها شيئا بان كان الثمن بدور الزيادة يساوي المبيع او
باعتبار انه لا يستفيد المشتري بالزيادة شيئا لم ينزل لان المبيع كان له قبل الزيادة فصارت الزيادة في
الثمن بمنزلة اصل بدل الخلع فصحت الضمان من غير العاقد وان لم يكن على المشتري ذلك ومثل هذا الضمان
جابر الا ترى ان من قال لفلان على فلان الف درهم وانا به قبيل يؤخذ القبول بدلالة ان لم يثبت على
فلان وفي الفوايد انما صححت الزيادة من الاجنبي لانها صححت من المشتري وانما يصح من المشتري عند لان
المشتري بالزيادة في الثمن يستفيد ما بازا ايمانا من الثمن من حيث الحكم لانه حيث الحقيقة لان الثمن
في الحقيقة ملل المشتري زمان الزيادة في الثمن والآن لا يحوز ان يكون متعوضا عن ملكه الا ان الزيادة

متى صححت الحقيقة باصل العقل من حيث الحكم فصار ما بازا ايمانا حصتها من الثمن من حيث الحكم لانه حيث
الحقيقة فادامح الزيادة من المشتري على هذا الوجه صححت من الاجنبي وان كان الاجنبي لا يستفيد
بازا الزيادة شيئا من الثمن لانه من حيث الحكم ولا من حيث الحقيقة وانما يستفيد غيره مما في هذا الدين على
الغير لما حاز القضا من المطلق وهو يستفيد بالقضاء لانه من حيث الحكم اذ الدين مال حكما لا حقيقة
ولهذا صحح الايمان غير قبول ولهذا قال الدين فعل لانه بوصف بالوجوب لانه في الحكم مال لكنه يقول
اليه في المال صح قضا الدين من الاجنبي بغير امر المطلوب اذ اقبل الطالب وان كان لا يستفيد به الاجنبي
مالا لا حقيقة ولا حكما انما يستفيد من علمه الدين وان قبل هذا مستقيم في الزيادة في البيع للراستقيم في
زيادة يزيد بها عند العقد لان المبيع اذ كان ليس للمشتري فلا بد وان يكون شيء من المبيع بازا هذه
الزيادة لان المبيع مقابل بالزيادة والمزيد عليه قيل له الزيادة صححت في حق البايع والضامن لاني حق
المشتري وبغير الزيادة في حق المشتري بامتناع حتى لا يكون للبائع حق حفس المبيع بعد استيفاء
الالف من المشتري لطلب الزيادة من الضامن لكون الزيادة بامتناع في حق المشتري **قوله** ولا دلالة
الحكمي وهذا لان التعيب الحقيقي انما حصل قبضا لانه استيلا على المبيع كالمجموع والقطع وغيره
والنجاح امر حكمي لا استيلا فيه على المبيع حشا والقبض فعل حسي فيشترط ان حوزة اثر في المبيع كالمجموع
وغيره بخلاف الاعتاق قبل القبض حيث يكون قبضا لانه ازاله الملاك وانما هو فيان من دلال ان يكون
قبضا ضرورة نهاية الملاك وتفرده ونظير انجاح المشتري قبل القبض اقراره بالدين على العبد قبل
القبض لانه يصير المشتري به قاضا لانه يجب حكما **قوله** لان ملل المشتري ظهر باقراره في
الفوايد في هذا التعليل اشارة الى انه لا يشترط اقامه البيئتين للبيع اذ اثار لا يدرى ان هو لان موضع
المسئلة ان العبد في يد البايع وقول الانسان فيما في يده مقبول للثمن مع هذا اشترط اقامه البيئتين لكون
البيع محج بالعدة ثم قبل نصب العاقد من قبض العبد للمشتري ثم يليه لان مع القاضى بيع المشتري
وسع المشتري قبل القبض لا يحوز **قوله** رضى الله عنه ولان قد نظر لان المشتري ليس له ان يقبض
قبل نقد الثمن فذا من محمل ودلالة وقيل لان نصب العاقد ودلالة لقبضه المشتري لان البيع هنا
ليس بمقصود انما المقصود النظر للبائع احيا الحق والبيع في ضمان النظر وان كان هذا قضا على
الغايب وحوز ان ثبت الشيء ضمانا وان كان لا يثبت قصدا **قوله** في اجار له عليه وبعد افارق
ضمان سب العبد المادون المادون على المولي وضمان الموهون على الراهن وان كان
ملاله لان ضمان ملله عليه لاله بل للغير وهذا ضمان ملله عليه له فلا نظيره وان قيل ان

الصمان له عليه انما يكون مستحبا لعدم الفائدة وهذا اشتمل على فائدة وصوله الى حقه وهو الحوزة الا
 ترى ان من استوى مال نفسه لا يصح لعدم الفائدة ثم لو افاد بان اشترى مال نفسه مع مال غيره صح
 الحوزة الفائدة وهو تملك مال الغير بحصة من الثمن المدور في ذلك الحوزة الرب المال الذي اشترى
 مال المضاربة من المضارب لمافيه من الفائدة قلنا لا يصح وان كان فيه مزية لان الحوزة تتبع للدرهم
 لانها وصف لها فنقص فصول الدرهم لاسترداد الحوزة جعل ما هو الاصل تبع المبيعه وهو انقص
 الاصل وطلب المعقول بخلاف المستشهد به لانه ليس فيه ذلك **كتاب الصرف**
 قوله في المشتري بالخيار لتفريق الصفقة عليه لا يصح منه بخلاف المسئلة الاولى لان المشاركة بصفقة
 وهو ان يقر كل الثمن في المجلس قوله في غير معين فان قيل طرأ الحوزة ايضا غير معين فانهما
 يجوز بما ذكر من الطرفين حوزة بان يصرف نصف درهم من هذا الجانب الى نصف درهم من ذلك الجانب ويصرف
 النصف الباقي الى الدينار ويصرف الزمان الى الدرهم والنصف قلنا نعم الا ان التعدد انما يمنع الحوزة اذا لم
 يزل احدهما راجح ولما ذكرنا رجحان لان العقد ورد على اسم الدرهم فتحوزه مع بقا اسم الدرهم اولى قوله
 في حجب العقد من حجب تعينه الى اخرى وهذا لانه اذا اضاف العقد الى ما ليس به حجب العقد من حجب
 تعينه بالقض في الصرف لان قض الدين في الصرف قبل الافتراق واجب وجب بالعقد قض معين
 لما وجب بالعقد واذا كان الثمن ما يجب تعينه بالقض والدين السابق ليس عدة الصفقة فليقع بنفس
 العقد لاختلافهما بخلاف ما اذا اضاف العقد الى الدين حيث حجب من لا يجب تعينه لانه سقط
 وتعين الساقط محال فلهذا وقعت المقاصد هنا بنفس العقد لتجانسها وعقد الصرف على هذا
 الوجه جاز لان قض الدين انما يكون شرطا احترازا عن الزيادة اذ كان احدهما مقبوضا والاخر
 غير مقبوض واقر قالون بيع عن يدين والعين خير من الدين لان الدين مما يقع الخطر في عاقبته ولا
 خطر في دين يسقط فلا يباينه وبين المقبوض في المجلس الا ترى ان الدين بالدرهم ثم لو تصارفا درهم
 دين يذانبه صح لغوات الخطر ثم اذا تصارفا فيما لم يصف العقد الى الدين تضمنت المقاصد فصح العقد
 الاول وضايقه الى الدين تصحها التصرف ما نصارفا انما اضاف العقد الى الدين ابتداء اذا تابعا
 بالغ ثم بالغ في حسمه وهذا بخلاف السلم فان اضاف عقد السلم الى راس مال هو دين على المسلم اليه
 في الابتداء لا يصح فكذا لا اذا حوّل العقد اليه في الانتهاء وهذا لان ما يقابل راس المال في السلم دين
 وبالمقابلة لا تعين راس المال فلو كان دين في الصرف ما يقابل الدين عين مقبوض في المجلس
 والافتراق عن غير يدين جاز هذا اذ كان الدين سابقا وان كان لاحقا فان استوى دينار بعشرة

درهم ثم باع المسدري من المايح بعشرة لا يقع المقاصد بنفس العقد لان الدين المتقدم لا يقع في
 المتأخر اولى ولا لا لو تقاضا في رواية لانه صرف يدين سحت ولو باع على دلال بان يقول بعقل
 دينار بعشرة حجب لا على هذا لا يجوز فكذا لا بطريق الاقضاء بخلاف الدين المتقدم لانه قائم وقت
 العقد وفي رواية يقع المقاصد وهو الاصح لان هذا الدين وان كان متأخرا وجوبا لانه قائم وقت
 تحوّلها العقد اليه فلو كان الحوزة قوله فيفسد اي في جميع البلدان حتى لو كانت تروح في بعضها
 عليه رد المثل كذا اختاره الفقيه ابو الليث وانما بطل البيع لانها بالساد خرجت عن كونها مائنا وانقلب
 مبيعه في الدرهم والمبيع في الدرهم لا يكون الا في السلم ولم يقصد ذلك قوله في اصل الاختلاف
 فيمن غصب مثليا فانقطع الا ان هناك يعتبر القيمة يوم الخصومة لا في قيمتها سادة وعينها سوا بل الجواب
 نقول به لان الجار قيمتها من الفضل يوم الخصومة لا في قيمتها سادة وعينها سوا بل الجواب
 العين سادة اعدل من قيمتها سادة فان حجب مثليا سادة وعينها لما وجب اعتبار قيمتها راجحة
 اما يوم القبض او اخر يوم كانت راجحة فليست فان الجار القيمة من الفضل اولى من الجار عينها سادة
 كذا في المبسوط وقوله محمد رحمه الله انطوا ما في حق المستقرض فلا سوا منته يوم السداد واما في حق
 المقرض في النسبة الى قوله في حقه رحمه الله وقوله ابو يوسف ليس لان قيمته يوم القبض معلوم وفي
 اخر ما تعامل الناس تتغير معرفتها قوله في الكلام فيه قال سمر الحارثي رحمه الله هذا
 اذ كان الدائن والغيراط معلوما عند الناس لا يختلف معاملتهم فاما اذ كان مختلفا بان يأخذ بعضهم عشرة
 وبعضهم تسعة لا يجوز لما كان المنادى ولوقال يدرهم فلو لم يدرهم فكذا لا يجوز عند ابو يوسف رحمه
 استمرار ذلك العرف في الدرهم والدرهم ايضا وعند محمد رحمه الله لا يجوز ليرحمه اقتصار ذلك العرف
 على ما دون الدرهم من المقادير والغيراط والدائن وخوها قالوا وقوله ابو يوسف اصح في رايانا للعرف
 قوله في اثر نسخ المختصر في المسئلة الثانية فثبت من هذه النسخ ان لم يذكر في بعضها
باب الغالة قوله في الدين وهذا قول السافعي رحمه الله ووجهه
 ان المطالبة فرع الدين ولا فرع بدو الاصل ولهذا الوجه منه صح ونية الدين من غير من عليه الدين
 لا يصح وكذا لو اشترى به شيئا يصح والشر بالدين من غير من عليه الدين لا يصح قلنا بان الدين في ذمة
 الاصيل فلا تصور وجوبه في ذمة الغير الا بعد فراغ الحمل الاول عنه وجعل الدين الواحد في حكم
 دينين قلب الحقيقة فلا يصار اليه الا عند الضرورة ولا ضرورة لان المطالبة قد انفصل عن المطالب
 به كالجعل بالشر يكون مطالبا بالثمن والشر على الموكل حتى لو ابرأ الموكل عن الثمن جاز وهذا لان الثابت

بالفعله معنى التوهم فجعلنا ما هو الفرع في حق الاصل اصلاً في باب الفعالة كما جعلنا اليد التي هي
فرع من فرع الملا اصلاً في عقد الرهن هذا اصلاً في الوثائق **قول** في الفرع لا يقبل الفصل عن
الاصول قلنا في الوجوه كذلك فاما استحقاقا فيقبل الفصل على مثال البناء لا يقبل الفصل عن العروة
وجوه اولها يقبل الفصل استحقاقا واما هبة القيد او اشتري به جملنا الذين عليه ضرورة تصحيح
التصرف ولذا اذا ادى الدين بنفسه لانه لا بد من ان يقيد الملا له في الدين على اذلة الاصيل بنفسه
ولا يمكن ايجار الملا له بما ادى في الدين الواجب دمة الاصيل لانه يودي الى تعليق الدين من غير من
عليه فجعلناه في حكم دين في هذه الاحكام للضرورة وقبله لا ضرورة والمسألة في الايضاح **قول** في
لا تقدر على المحاكمه فيه وهذا لان المقصود من التسليم احضاره مجلس الحكم لثبت عليه حقه وذلك لا يتأتى
فيما اذا كان محبوساً فهو غير له تسليم الطير في الهوى والطير في الماء **قول** في فان له ولاية الرفع
وهذا لان القيد ان يطالبه بالاحضور فهو انما يبرأ نفسه عند التسليم فلا يكون متبرعاً عنه بالحيل اذا بقي
الدين بنفسه **قول** في انحق الشرط فان قيل شرط الفعالة بالملا عدم الموافاة بالنفس حال بقا الفعالة
بالنفس والموت لم يبق الفعالة بالنفس فلم يحقق شرط الفعالة بالملا قلنا الفعالة بالنفس باقية فيما
يرجع الى الفعالة بالملا وان انفسحت فيما يرجع الى المطالبه بتسليم النفس لان الموت غير موضوع لنسخ
الفعالة وانما انفسخت لضرورة الحجر والعجز عن احضار النفس لا عن احضار الملا والثابت بالضرورة
يتقدر بقدرها فلا يطهر انفساخ الفعالة بالنفس في حق الفعالة بالملا بخلاف البراء لانه موضوع للنسخ
قول في وقال محمد رحمه الله ان لم يبرأ له وثمان احدهما ما قاله الشيخ الامام ابو منصور الماتريدي
رحمه الله وهو انه لما قال على ما به دينار ولم يصف الفعالة بالمدعاه بحمل انه التزم ما لا ابتدأ فيكون رثوة
وحمل انه اراد ما على الاصيل فلا يكون رثوة والملا لم يزل لازماً فلا يبرأ بالشك فعلى هذا الوجه لا تصح
الفعالة وان بين الملا المدعاه والثاني ما اختاره الرعي رحمه الله انه اذا لم يدع ما لا مقدراً لم يستوجب
احضاره الى مجلس القاضي لفساد الدعوى فلم يصح الفعالة بالنفس فلا تصح بالملا لانه بناء على الاولى
فعلى هذا المدعاه اذا كان معلوماً وقت الفعالة به تصح الفعالة وتصرف الفعالة الى المدعاه ولهما
ان الملا ذكر معرفاً قبض في الملا المدعاه وذلك لان حال يد على ان القيد يبرأ به والى الحال يصلح
مقيداً المطلق كما في ايمان الفور والعادة حرق الاحمال في الدعوى على تاخير البيان فدار البيان
اللاحق السابق في تصحيح الدعوى في الفوائد والجامع لفخر الاسلام ضرورة المسألة رجل التزم رجلاً
وادعى عليه ما به دينار او لونه ولم يدع عليه ما لا مقدراً فعلى له رجل رثته فانا نقبل بنفسه فان لم
يقول

لو اقل به فعلى ما به دينار عليه ما به دينار في الوجوه ان ادعى صاحب الحق انه له قول في تحقيق
الضم هذا اذا كان حراً للعبادة حقه حق بوجه ما حذر القدر والسرقه فان للعد حقا في المال ان لم يزل له
حق في الحق فاما ما ليس للعبادة حقه حق بوجه ما لا يجوز الفعالة وان طابت نفسه قبل اقامه البينة وبعد
اقامه البينة قبل التعديل بحسب وبه حصل الاستيناف فلا معنى لاحد القيد لادى المبسوط **قول** في
الحبس للتمتع فان قيل قد قلتم بحسبه جعل اقامة الشاهد العدل على القدر ومعنى الاحتياط في الحبس
التمتع في اخذ القيد قلنا الحبس ليس للاحتياط ولكن لتمتع الدعارة والفساد وشهادة الواحد العدل
او المستورين يصير تمهما بالادى فيحبسه تعزيراً له قوله تعالى ولم يجانبه حمل يعير وانابه وعيم وهذا النص
يدل على حواجز تعليق الفعالة بالشرط لان فيه معنى تعليق الفعالة بحج الصاع ويدل على حواجز الفعالة
مع جماله المفقولة به لان الحمل محمول القدر والحبس فان حمل البعير ما نزل ومقصود في المبسوط
حلي عن ابن ابي الجصاص رحمه الله انه كان ضعف الاستدلال بحواجز الفعالة عند النص لان القيد من يكون
صامناً عن الغير لا عن نفسه وهذا القابل مستناجر والمستناجر ضامن للاجرة علم العقد سواء كان اصيلاً
في الاستيناف او وديلاً عن غيره فان ضامناً للاجر علم الاجارة لا يحلم الفعالة الا ان ما استدلت به عامته
مشائخنا صحح لار الرعي قبل في عرف لسان الشرع واستعمال الناس ما قال الشيخ صلى الله عليه وسلم
الرعي عام وعاد به القيد ويسمى ريس القوم زعيماً لانه يتفعل عنهم وينوب عن القوم فيما ينوبهم فيحمل
عليه ما امكن جملة على الفعالة وقد امكن بان حمل الية على ان المنادي قال للبعير ان الملا يقول لم
ولم يجانبه حمل يعير وانابه وعيم فلو كان فعالة عن الملا لا عن نفسه لان المنادي يكون رسولاً من جهة
الملك والرسول بالاستيناف يصلح ان يكون ضامناً وكذا بالاجر على المرسل لانه لا يكون ضامناً للاجر
قول في كل واحد منهما اجمالا يعني ارجع كل واحد منهما الى المطر او هبوب الريح اجمالا للفعالة بان قال تقلت
الى ان مطر السماء او تهب الريح لا يجوز تعليق الفعالة به ولا تاجيلها اليه ولو علق الفعالة بما مع ذلك
صحح الفعالة ولزومه المال حالاً لان ما حاز تعيقه بالشروط لا يتطاوله الشروط الفاسدة بالطلاق
والعاق ولانه في الحال تملك مطالبه بلا عوض ولو كان يملك مال من غير عوض بالهبة بالشروط لا تقصد
فهنا اولى **قول** في ملك الدين وهذا لان القيد ملك الدين بالاداء الاصيل وصار اذا ملكه بالهبة
او بالاداء من الطالب من ضرورة تصحيحه تحول الدين الى حقه القيد ثم ملا في رثته عند الانسحاب
ونزل منزله الطالب **قول** في وما اذا ملله المحال عليه بما ذكرنا من الاسباب وذلك
بان احال على انسان ولم يزل على المحال عليه من فادى المحال عليه ما نذر او عزموا عن الدراهم الدين

او وهله الخال له الدين او تصدق عليه او ورث منه فانه يرجع في ذلك كله على المحل بالدين لانه
 ملا في رده على الاسباب فيرجع على المحل بما قبله من خلاف المأمور بقضاء الدين من حيث يرجع
 بما ادى لانهم يح عليه شي حتى يملك الدين بالاداء بخلاف ما اذا صاح القليل الطالب على بعض حقه
 لانه اسقاط فصار بالدين القليل قول له اما هنا خلافة وهذا لا ينافي الاصل في نفس الدين
 لانه لا شيء سوى المال حتى يصر في الاجل اليه وفي مسئلة الدين على الاصيل والمطالبه على القليل فنصر
 الباخر الى المطالبه قول له يرجع على الاصيل محسباً به هذا اذا صاح مطلقاً من غير اشتراط شيء
 اما اذا صاح على ما به درهم على ان ذهب الاصيل القليل السعيا به الباقية فللقيل ان يرجع بالالف كلها
 مع ان هذه الدين اسقاط لانه ملا جميع الدين بعصها بالاداء والباقي بالهبة لدا في المبسوط قول له
 لانه عين مضمون بخبره وهذا لانه لو هلك المبيع قبل القبض في يد البايع لا يحج على البايع شي وانما
 سقط حقه في الثمن واذا كان المبيع مضموناً على البايع لسقوط حقه في الثمن لانفسه لا يملك بحقوق معنى
 العقالة اذ هي ضم الدية الى الدية في المطالبه ولا يحق الضم بين المختلفين فانما ثبت في حق الاصيل من سقوط
 حقه في الثمن لا يملك اثباته في حق القليل وما يملك اثباته على القليل من ثبوت مضموناً عليه بالقيمة لا يملك
 اثباته على الاصيل بخلاف العقالة بتسليم المبيع لان ثم اخذ حقه المطالبه فيحقق الضم ونظير العقالة بالمبيع
 العقالة بيد القابض حيث لا يملك الاجاز على القليل بمثل ما وجب على الاصيل في الحقة العقالة بامانه
 غير واجب التسليم بالرجوع وما لم يضارب به والشركة لا تصح اصلاً والعقالة بامانه واجب التسليم بالعارية
 والعين المضمونة بخبره بالمبيع والمرهون تصح العقالة بتسليم العين ومثي هلك لا يحسب في الايضاح
 اما العارضة فيجبها غير مضمونة وتسليمها مضمون فان ضمن التسليم جاز وفي الرجوع العقالة بتسليم
 المودع من الاجل صححه قول له فيستبد به الملتزم بالقرار والرد وانما يحتاج الى الاثنين ما
 فيه عليك صحح الا ترى انه لم يفرق لانه اسقاط وان ضمن معنى المليك بوجه لان الدين مال
 من وجه حتى ان يرد من المدين بدين العقالة يرد من المالك لانه في ذلك العقالة متى صح بطلت بغير
 صاحب الدين ولو كان وقوعه لانه انما يفسخ الا بما حتمت الا ان يفسخ معتبر بالعقد وهذا
 وجه وادله عدم توقفه على الاجارة فاما وجه التوقف في باب الباح قول له اختلف المشاع
 منهم من قال لا يجوز لان الاجير غير مطالب بقضاء دينه بدور الالتزام فدار المريض في حقه والصحيح
 سواهم من قال يصح هذا الصمان لان المريض قصد به النظر لنفسه والاحصى اذ اضى دينه بامره
 يرجع به في رده يصح هذا من المريض على ان يحمل فيما مقام الطالب لتضييق الحال عليه من المودع

والرد

ومثل ذلك لا يجوز من الصحيح فاخذنا فيه بالقياس ثم هدام من المرض صحح وان لم يسم الدين ولا صاحب
 الدين لانه انما يصح بطريق الوصية منه لو رثته بان يقضوا دينه ووجوب تنفيذ الوصية على الورثة لحق
 الموصي والجماله لا يمنع صحة الوصية لدا في المبسوط قول له يح في ملله ولا يلزم على هذا المبيع اذا
 قل قبل القبض واختار المشتري الفسخ والبائع اساع القائل وقمة المبيع الثمن من الثمن لا يحل له اخذ
 الزيادة واذا استري عرضاً بالشر الفاسد وتصرف فيه بعد القبض لا يطيب له الرجوع ولا المستاجر اذا اجر
 بأكثر مما استاجر لا يطيب له الزيادة لان شرط طيب الرجوع فيما سوى الزيادة بل لانه اشياء ملل صحح
 والضمان وان يكون المملوك عيناً لا منفعة والضمان لا يجوز في الاول لان الزيادة على قدر الثمن المثل في ضمانه
 وفي الثانية وان وجد المالك والضمان ولا يجوز للملك الصحيح وفي الثالثة المملوك بالاجارة منفعة لا
 عين وفي العقالة وجدت الثلاثة اما الملك الصحيح لان القليل ملا علم العقالة والعقالة كانت صححه
 والصمان قد وجد لانه لما قبضه للاقتضاء صار المقبوض في ضمانه حتى لو هلك كان الهلاك عليه والمملوك
 عين لا منفعة والاصل ان العقالة متى وجد بامر المكفول عنه الا ان ما على القليل للطالب حال وما للقيل
 على المكفول عنه من اجل الوقت الاداء وهذا لان الاداء متى وجد ويوجه للقيل على المكفول عنه مطالبه
 نضاف ذلك الى العقالة السابقة بالامر لا الى الاداء الا ترى انه اذا وجد الاداء بدين امره صح الاداء ولا
 يلزم له المطالبه والدين الموجب اذا استعمل ملا في المبسوط قول له قل هذا ضمان احسن ان نظرا
 الى قوله علي وهذا لانه امره ان يعرض عليه وليس يتوكل لانه بامره ان يعرض له وطلبه على كماله الصمان
 فصار كانه قال نعم وما اصاب في البعين من احسن ان فعلى وقيل هذا توكل فاسد لجماله المودع شرابه
 اذا حرر اجناس مختلفة وجماله الثمن ايضا الزيادة على قيمته الحرر بمجمله قول له ان له على المكفول
 عنه الف درهم يعني وقت العقالة لم يقبل منه لان العقالة مال موقوف بالوجوب والمستقبل لان قوله
 قصي ودار صيغتان للماضي استعملنا للمستقبل لان قال اطال فقال وهذا لان المكفول به مال مقص
 به هذا المعنى في لفظ القضا طاهر وكذا في قوله دار لان معناه تقرر ودل بالقبض او اذا كان لا يكون
 القيل خصماً في دعوى المال المطلق والبيضة القائمة على المال المطلق حتى لو اقام البيضة ان قاضي بل لا يقضي
 له بعد العقالة على فلا في الف درهم ووجه له بعد العقالة على فلا في الف قلت يستد على القيل لونه خصماً
 فيها خلاف المسئلة التي تليها لان المكفول به ثم مال مطلق فلو خصماً في اقامة البيضة على مطلق المال المتوافقة
 واذا قضى بالعقالة بالامر قضى بالامر وامر الاصيل بالعقالة بالقرار المال فلو ان القضا بالامر قضا بالقرار بالمال
 والقضا بالقرار قضا بالمال عليه يرجع القيل بما ادى على الامر وقال في رده الله لا يرجع لانه

فانما استعمل في دينه من الطالب
 على القيل في دينه الكفيل على المكفول عنه

برغم انه ليس بفعل اصلا فلا من ان يكون فعلا بامره وعندنا له الرجوع لان الشرع قد نهى في هذا الرجوع فصار
المشتري اذا استحق المبيع من يده كان له الرجوع بالنسبة وان نزع صحة البيع وعدم حرج الرجوع والفعالة بغير
امر لا يمس حرج الاصيل فقطصر على الفعل في الفوائد وفي هذه المسئلة وبينما ادعى على رجل
انه فعلا له عن فلان فلان فدل على قبله من المال فحجج الفعل فقام المدعي التينة على الفعالة والمال فصي بالفعالة
وبالمال على المفعول عنه الغائب سواء ادعى الامر او لم يدع والفرد ان المدعي متى كان بالامقدرا امكن
اثبات ذلك المال على الفعل باعتبار اقراره نظرا الى كماله لتضمينها الاقرار بالمال فلا حاجة الى تعديه
المال الى المفعول عنه والاتصال بهم وفيما اذا اقيم الفعالة من الوجه الذي قلنا لا يثبت اثبات المال على الفعل
باعتبار اقراره لتعطل الفعالة بصفة الابعاد عن الاقرار بالمال الا ان يثبت له شي لو وقع الاقتصار
على الفعالة بصفة الابعاد فدرعت الضرورة الى اثبات فعالة معدية الى المفعول عنه فلا يثبت وادانيت
الفعالة بصفة الابعاد امكن اثبات المال بعد ذلك على وجه التعدي حيا للفعالة المهمة وهذه جملة
محتاج بها لاثبات الدرس على الغائب من غير ان يكون بين الفعل وبين الغائب اتصال فان قبل هذا الفرق
تشكل مستر في الحاربه لو ادركها بعيب النكاح واقام البينة على النكاح لم يزل له ان يردّها ولو ادعى
ان البايع رجما من فلان ويردّها عواذ بالبينة كان له ان يردّها على البايع لمكان الاتصال بين الحاضر
وهو البايع وبين الغائب وهو الزوج بامر حري بينهما وهو النكاح وقد تعدي اثبات ما هو المقصود
على البايع وهو الزوج على تقدير استعاضة الاتصال حيا للفعالة المهمة محب ان يقبل هذه السلسلة حيا
الفعالة المهمة قبله في الفرق بينهما انا قلنا اخرنا فيما ادعينا قيدا وهو ان ما هو المقصود اذا كان مبيعا
على سبب لا يستقل عن المدعي من الناس باطلا حيا للفعالة المهمة فانما متى ثبت لا يستقل عن
المدعي من الناس باطلا كانت البينة مقبولة وبعضى على الحاضر والغائب جميعا وفي بار النكاح ما هو
المقصود وهو الزوج مبني على سبب مستقل عنه باطلا وهو النكاح وفرق اخر بين الفعالة المهمة وبالمال
مقدرا ان الحاضر انما ينصب خصما عن الغائب اذ لم يثبت ما يدعيه على الحاضر الا باثبات ما يدعيه
على الغائب اما اذا امكن فلا ففي الفصل الاول اذ لم يدع الامر امكن اثبات ما يدعيه على الحاضر من غير
اثبات ما يدعيه على الغائب لانه يدعى على الحاضر الدرس سبب الفعالة وقول الفعل قلنا لا بد من
بالالف الذي لا عليه اقرار من الفعل بوجوب الفعالة وهذا في صحة القضاء ولا ضرورة الى اثبات شي
اخر فلم ينصب الحاضر خصما عن الغائب اما الفصل الثاني قول الفعل هل يثبت للمال عليه للسر اقرار
من الفعل بوجوب شي عليه لانه لم يقدّر شي معلوم وصار مقدرا هل يثبت للمال عليه ان كان له عليه شي

فان

كانت الفعالة معلقة بوجوب المال عليه وما لم يثبت الوجوب عليه لا توجد شرط صحة الفعالة فلا يثبت الفعالة
واذا لم يثبت الدرس على الفعل في الفصل الثاني الا باثبات الدرس على الغائب انصب الحاضر خصما على
الغائب فعدي الغضا الى الغائب اما في الفصل الاول فلم ينصب خصما عن الغائب فيما ادعى الامر
فاقتصار القضاء على الحاضر فلهذا الفرق قولنا لو صح الضمان مع الشرطه يصير ضامنا لنفسه ولو صح
في نصيب صاحبه نودي الى قسمه الدرس قبل قصده وفي الفوائد لا معنى لهذا التردد لان الضمان مضاف
الى نصيب شريكه فلفظ يصح شرايعا ولا معنى للقول بان فيه قسمه الدرس قبل القبض لا يعتقد الاجماع على ان
احدهما الواسطي نصيبه من الدرس يجوز وليس فيه معنى قسمه الدرس فلذا اذا ضمن احدهما نصيب شريكه
ولان التحويل على ما قيل انه لو صح الضمان بما يورده الضامن يكون مشتركا بينه وبين المضمون له فان كان
يرجع بنصفه على الشريك لان ما استحق نصيب احدهما الاخران مشارا فيه فادار حرج بطل حلم الاداء
في مقدار ما وقع الرجوع فيه وصير دانه ما ادى الى الباقي ثم دنا الى ان لم يبق شي فدل معنى قبل مشاعرا
رحم الله ان في حجب هذا الضمان ابتدا ابطاله انما قولنا لا يمس حرج فعل وهذا لا يوردي من تركه
الا بوجوبه وهذا لان واجب الضمان فعل هو عبادة والمال محل لا فائدة حلال الواجب في المال غير مضمون
عليه حتى لو هلك لا تضمن شيئا والفعالة لا تضمن بالعبادة ولا بامان غير مضمون بخلاف الحراج لانه من حجب
بدلا عن الحماية **باب فعالة الرجلين** قولنا لا يعارضه بين ما عليه من الاتصال
وحق الفعالة لان ما عليه من الدرس اصل علم الدرس وما عليه علم الفعالة بيع والبيع لا يعارض الاصل فمقع
عن الاصل فادار الدرس عن النصف سلمت الزيادة عن المعارضه لانه يرى عما عليه من الاصل بآداء
النصف فمقع اذا علم الفعالة فيرجع جميع ما ادى مما اراد على النصف محققه ان فيما هو اصل المال
ثابت في دمه وفيما هو فعل هو مطالب بما في دمه غيره والمودي ماله فيكون ايقاعه عما عليه احذر
وهذا الطريق اقصر لانه لا يحتاج الى الرجوع الى احد وهذا خلاف ما اذا كانت عيضا له على الف درهم
على ان كل واحد منهم فعلا عن اخر ثم ادى احدهم شيئا لا يكون المودي عن نفسه خاصة بل يكون عنهم
جميعا لان هذا لو جعل المودي عن المودي خاصة لان بعض اداى مقدار نصيبه براه دمه عما
عما عليه من الدرس والودي ما رضى تقوى واحده منهم لا بعد وصول جميع المال اليه فحق جعله عن نصيبه
بغير شرط مدبور في العقد ضا وهذا لا يجوز قولنا نودي الى الدرس بانه ان جعل المودي
عن صاحبه وادار ان يرجع عليه كان لصاحبه ان يقول اني اديت وادار ان يادى ولو ادعى
بنفسه كان لى ان جعل المودي عما عليه علم الفعالة فلو ان جعل ما ادىت لى فاجعله عنك فيكون دورا

فلا يفيد فيما زاد على النصف لا يوردي الى الدور لانه ليس صاحبه ان يقول اجعل له عاقلك محكم ان
 ادان كاد ان لا صاحبه استحقاقا لانه لا يوردي على صاحبه من الاصل خلاف المسئلة التي تليها لان
 فيما دل واحد منها قيل للسر على كل واحد منهما حكم الاصله شي بل هو عاقله فليقع المودي شياعا
 ومن ضرورته الوجع نصف ما ادى على صاحبه ولا الدور انما بطل لانه لا يملك به شخص عن الدور
 وهذا لان المودي ان يرجع جميع ما ادى على المفعول عنه فلا تصور الدور قول لا جابر استحسانا
 والقياس ان لا يجوز لانه شرط فيه حاله المالك والغالله بدل العاقله وكل لا باطل وطريق الاستحسان
 ان قدر البدل على كل واحد منهما حلا ولا جابر في الولد المودي في العاقله وادان بدل لا يطرأ حكم
 الغالله فصح الغالله محط كل واحد فليلا بالالف في حق صاحبه مع ان الف في الحقيقة مقابل
 برفقتهما وانما محط كل واحد من المالكين ان لا ينعق واحد منهما ما يصل البدل الف وان يملك
 من مطالبه انما شأنا بالالف وان يوردي الى الوراء عن اذ الف والحاجة ما سده الى الصحيح بصفه
 على وجه يفيد هذه الاعراض وقد امكن ذلك بما ذكرناه من الطرفين فصار البطلان بالغالله العبد وعنه
 قول لا لا يجب عليه حتى ينعق هذا من صور المسئلة يعني من غير ما لا هذا اصفته انه لا يجب عليه
 الا بعل العود والارباب ان العبد مال ولرب المولى او اقرضه انسان او باعه فاستملكه وهو محجور او ولي
 امره بشيئه بخلاف المولى فانه لا يواحد في الحال كذا في جامع قاضي خان والحكم ان المال حال
 على العبد لان تاخر المطالبه عن الاصيل العزم وعسرته فان لم يملكه الا فقل عن غايه او مفلس فلسه
 القاضي بطالب به العبد في الحال ليساره دون الاصيل لعساره بخلاف ما اذا قل بدين من اجل يتاجل
 في حق العبد ايضا لان تاخر المطالبه عنه هو خصاصه شرط فيظهر تاخر المطالبه في حقهما
كتاب الاحوال قول في هذه في الزيادة في الاصح لعل موضوع المدبر
 هنا اما اذا كان المحجل على المحال عليه من غير ما يقبل المحال فان قبول المحال جليل يكون اسقاطا
 لمطالبه المحجل عن نفسه فلا يصح الا برضاه قول لا وانما يجب على القبول هذه اجواب عما يقال بان
 الذين لو كان متقلا من جهة المحجل الى جهة المحال عليه لان متبرعا في التقدير ولو كان كذلك كان المحال
 له محجورا على القبول تقدر بقدر المحجل فاحار ان لم يكن متبرعا لانه محتمل عود المطالبه اليه بالتوري
 فهو بالقضاء استغنى البراه عن ذلك العود قول لا اذ هو المقصود وهذا لان الدم لا يختلف في الوجوب
 وانما الاحلاف في قضا الذين فصارت السلافة من المحل الثاني وهو المقصود بالمشروط في العقد بالحواله
 وان كانت مطلقه لفظا لكنها مقيدة بشرط السلافة دلالة لانهم عود الامر على موضوعه بالنقض ولا يقال

فيه يعلق البراه بالشرط لان اثر التعلق في ان لا يكون المعلق متصلا بالمحل فعلق القيد والبراه هنا وصلت
 بالمحل حتى يرى المحجل عن الذين بالحواله فلم يكن هذا يعلق البراه بالشرط او يفسح الحواله لقبولها النفس بانقال
 الذين من جهة المودي ما يفسح البيع المقيد بشرط سلامه المبيع دلالة اذا فان هذا الشرط قول لا والحواله
 مستعمله في الواله حوائج عما يقال الحواله نقل الذين فلو ان اقرار بالحواله اقرار امينه بالذين فوجب
 ان يكون القول قول المحال له فاجاز ان الحواله يستعمل في الواله قال محمد رحمه الله في جواب
 المضاربة يقال للمضارب اجل وبالمال على القاضى اي وطله فلم يكن الحواله اقرار بالمال لجواز ان يدين بها
 الواله قول لا وحكم المقيد حكم الحواله المقيدة بالذين او بالعين ان لا يسقى للمجل ولا يملكه مطالبه المحال
 عليه بما قد احواله به عيناً دار او ديناً لعل حق المحال بدل المبيع من الرهن فلو جاز ان يقتص
 المحجل ليطالب حق الطالب ولهذا لا يصح الا برأى والعهدة لعل حق الطالب به بخلاف ما اذا كانت
 الحواله مطلقه لان حق المحال يعلق بالدم لا عند المال المبيع عيناً دار او ديناً بخلاف ما اذا باع
 شيئا من انسان واحال غرضه على المشتري بالتمن ثم هلك المبيع قبل التسليم او طعن المشتري فيه يجب
 ورويه نقضاً لا يتصل الحواله لانه ما التزم الادا من محل بعينه وانما التزم الادا من مال نفسه وعلى
 اعتبار بقا الحواله يلزمه ما التزمه لاما ما يلزمه والمسئلة في الفوائد وفي شرح الطحاوي الحواله ان كانت
 مقيدة بتمن المبيع بطلت الحواله لو استحق المبيع ولو سار برأى من الذين بمعنى عارض ولم يسن براه
 من الاصل لا سطل الحواله كهل لا المبيع قبل التسليم سقط الثمن ولا يتصل الحواله قول لا وان كان
 اسوة للغيراء بعد موت المحجل وفيه خلاف في روضة الله بفسده على المرتين احق بالمرت من ساير
 الغرماء وقلنا المرتين احق بغرم الرهن من ساير الغرماء حتى لو هلك الرهن سقط دين المرتين خاصة
 فادان المرتين احق بغرمه من احق بغرمه اما المحال له بالحواله المقيدة لم يكن احق بغرمه دليل المال
 حتى لو هلك دليله لا يسقط دينه فكل المدين احق بغرمه قول لا وهي قرض صورته ان يدفع الى
 تاجر عشرة مثلاً قرضاً ليدفعه الى صديق له وانما يدفعه على سبيل القرض لا على سبيل الامانة ليستفيد
 به سقوط حطر الطريق فان لم يكن المنفعة مشروطة فلا بأس به حتى لو قضاه اجور مما قبضه فلا بأس
 به اذ لم يكن عن شرط قالوا انما يحل له عند عدم الشرط اذ لم يكن قد عرف طاهر فاما اذا كان يعرف
 انه فعل ذلك لاجل العرض فالحرر اولى والذي حل على من حلفه رحمه الله انه لم يقعد في ظل جدار
 غرمه فلا اصل له فان لا يكون انتفاعاً بملكه لغيره لم يكن مشروطاً ولا مطلوباً بالاداء في المبسوط
كتاب ادب القاضي قول لا حتى ينادي عليه وصفته ان ينادي

ومجلسه الامر بان يطلع فلان المحموس محم فلحضر فاد اضر وادعي عليه وهو على محم حده ابتدا
الحكم بينهم ولا يقبل قول المعزول وان لم يحضر حرم من قبل نفسه فاحله محموس محم غائب
وقد قامت عليه اماره وهو حسن القاضي المعزول محلا فصل الميراث على مذهب الى حنفية رحمه الله
فاد استنوت بقبول حكمي سبيله وقيل اخذ القليل هنا على الخلاف قول **ف** ولا يقبل قول المعزول
الى اخره معناه لا يقبل قول المعزول ان المال الذي في يده يكون لعمره والان يعتبر صاحب الدين اخذ
المال من المعزول فقبل قول المعزول لانه ثبت باقراره ان الدين كانت للقاضي وقول القاضي المعزول
معتبر مما في يده فلذا اثبت له الدين باقراره الى الدين مسلم المقريه للمقرله من هذه المعزول لصحة اقراره
الا اذا اقر صاحب الدين لا خير لا المال ابتدا فيسلم المال الى المقرله الاول لسبق حقه للقاضي ولا يسه
تصميم صاحب الدين اقراره قضيه ويسلم دلالا المقرله من جهة نفسه قول **ف** والفرج على ما قال
في الدار يعني محم هاتين المسلمين على وجه لا بد ان يقضا على ما قال في الدار في ظاهر الرواية
حسبه في دينه بل لا فرق ما اراد التزمه بقدران الحسن فيما يكون دنا على المدعي عليه وفي هاتين
المسلمين المفقده ليست بدين مطلقا حتى سقط بالموت بالانقار ولا ايمان الاعناق عند ان حنفية رحمه
الله قول **ف** وفي الجامع الصغير انما اورد رواية الجامع الصغير لانهما يخالف رواية القدوري
حسب الظاهر لا هناك قال لم يجعل حسبه وهناك قال حسبه فيه فتبين ان رواية الجامع محمولة
على ما ظهر مطلقا عند القاضي بالاقرار مرة عنده او عند غيره وعند ظهور المظالم سوجه الحسن عليه
في الروايتين فلا يخالفه **باب كتاب القاضي الى القاضي** قول **ف** يعرف في موضعه
وهو ان يدلي في الدار سجد عندي ولان وفلان ويدكر نسيم ان عبد الفلان مبارك الهندي حليته
ذكر او قامت له البتة منه واسم سجد حليلي عدلين شخصان الى المتنوب اليه ويعلمهما ما في الدار فاد
اسمى الدار اليه حضر العبد مع الذي هو في يده حتى تشهد ان اللذان حضرا مع الدار على ان هذا الدار
والخاتم خاتمه ودار فلان القاضي حتى يظوه هل يكون حليته مخالف ما شهد به عند القاضي الكاتب فان
كانت مخالف لاظهار ان العبد الذي احضر غير مشهور به وان وافق العبد ما قال في الدار دفع العبد
الى المدعي من غير ان يقضي له بالعبد لان السهم يعمل بشهد وامعانه العبد وياخذ منه فيلاني بنفس
العبد ومحل في عنق العبد خاتم رصاص حتى لا يعرف احد في الطريق يدعوى السرقة وغيره ويقع
الامر عن التبدل والتغير ويسبجوا بابللا وشهد على خاتمه وداره فاد انتهى الدار الى الكاتب
الاول وشهد عنده شاهد ان الدار قاضي بلدة كذا وخاتمه وامر المدعي ان يحضر الشهود **شهدوا**

عنه

عنده اول مرة حتى تشهد وامعانه العبد وشهدوا ان هذا العبد المدعي فاد اسم السهم بذلك
لا يقضي له هذا القاضي بالعبد لان الخصم غائب ولان يثبت جوابا وحلي الامر على حسب ما جرى عنده
واسم ساهد ان علي دابة وجاءه ويعتد بالعبد الى دلال القاضي حتى يقضي له بدلا ويسر القليل
اد انتهى الى دلال القاضي احضر الذي كان في يده العبد وقضى له وابر القليل فمد اهو صورة دباب
القاضي الى القاضي في العبد الا بق عند الوصف وعندها فيما يجوز دابة الى القاضي دلالا المبسوط
قول **ف** للنقل للحكم وهذا لان الشهادة في حق الكاتب للنقل فلا يحتاج فيه الى حضور الخصم وفي
حق المتنوب اليه للحكم فلا بد من حضور الخصم لانه غير له اد الشهادة عليه اولان دلالا في معنى الشهادة
على الشهادة فان القاضي الكاتب ينقل الفاظ السهم وبنابه الى القاضي المتنوب اليه كما ان شاهد الفرع
ينقل شهادة ساهد الاصل بعبارة ثم لا يسمع الشهادة على الشهادة الا بحضور الخصم فلا هنا فان
قيل ما فائدة داب القاضي الى القاضي وحاج فده ان تشهد على دابة رجلان فتبني ان تشهد ساهدان
على سهم الاصل حتى تشهد وبلا لا غدر القاضي حتى لا يحتاج الى الدار والحوار فده نوع فائدة لا
حصل تلك الفائدة بالاشهاد لانه متى شهد على سهادة الاصول حجاج القاضي الاخر الى ان يعرف
عدالة الشهود ورعا لا يجد في بلدة من يعرفهم في الدار يثبت عدالة الشهود الذي شهدوا وعنده فلا
حاج المتنوب اليه الى تعريفهم قول **ف** وبما يحتاج الى زيادة الشهود الى اخره يعني حجاج الى زيادة
الشهود لعدم ظهور عدالة هؤلاء وانما على اقامتها اذا كان احم باقيا والقاضي المتنوب اليه انما يقبل
الدار اذا كان الكاتب على القضاء حتى لا يقبل قوله ان لم يبق اهلا للقضا اليه الحق بواحد من الاعبا
قال قاضي خان رحمه الله اد اعزل الكاتب او مان بعد ما وصل الدار الى القاضي المتنوب اليه
يعاين دلالا لان الموت والعزل ليس محج خلاف ما اد افسق الدار او عي او صار محال لا يجوز شهادته
وحلمه لا يقبل دابة لان داب القاضي غير له الشهادة فما يمنع القضا بشهادته يمنع القضا ببنابه
حتى ان قاضيين لو التقيتا في عمل احدهما او في مصر ليس من عملهما فعال احدهما لاخر ثبت عند
لقلان الذي فاعلم به لم يقبل منه ولا يفعل به لان السماع والخطاب او احدهما من غير القاضي وفي شرح
مختصر الطحاوي ان الدار اذا كان على القضاء بعد وصول الدار وقراءته فدلالي شاهد الاصل
اد امان قبل ان تشهد الفرع على شهادة الاصل فان قيل وجب ان لا يقبل داب القاضي في غير بلدة
لان دابة لا يكون اقوى من عبارته ولو حضر بنفسه واخبر بما في الدار لم يقبل منه فدلالي شاهد قلنا
القياس بان جواز ذلك استحسنه لمسانس الحاجة اليه ولو مان المتنوب اليه فليس لقاضي اخر ان يقبله

خضاعه وصار القضا عليه بالقضا على الغائب اما اذا كان ما يدعي على الغائب شرطا لما يدعي
على الحاضر فلا يعتبر به في جعله خضاعا للغائب لئلا يعلق عوق عدم بطلان فلان امراته او عقده
عنده وهو غائب فادعى العبد على مولاه ان طلاق امراته او عوق عدمه **باب التحكيم**
قوله لعدم التحكيم منه خلاف القاضي اذ ارفع قصيته الى قاض اخر امضاه وان كان مخالفا للرايه
بعد ان كان في فصل محمد فيه لان القاضي له ولايه في حق التاخير فانه قضاؤه في حق الحكم فلم يرد
لان قاضي اخر رده خلاف الحكم **قوله** وان كانت مستدبره اذ اذ بالرايه المستدبره المستدبره
عن الرابعه الاولى الا ان حاج والعطف عنها ونقال بالفارسيه ثم رددت هي من الرابعه الاولى لانها
ليست على هيئه سلك بل هي مع الاولى من اولها الى اخرها سله واحده فان الصحن مستدبره من جميع اهل
السلك حتى لو سعت دار في المستدبره كانت مجمع اهل السلك حتى الشفعه بخلاف المستطيله لانها سلكه
على حده في السله الاولى عن غيرها ان شملها حتى لو سعت دار في المستدبره المستطيله لا شفعه
لاهل الرابعه الاولى فان فتح الباب فيها تصرفا في مال الغير **قوله** فان اجمع البايع على ترك
الخصومه وسعدان يطاها لان العسج من جانب المشتري ثم بائحو لان الحو حذابه عن الفسخ لان الفسخ
رفع العقد من الاصل والحو اذ اذاره من الاصل فان الحو فسخا ولهذا لو تخلف العاقدان كان ذلك
تفاسخا فاداعى البايع على ترك الخصومه ثم العسج من الجانبين غايه ما في الباب لان العسج لا يثبت
بمجرد العزم ولكن اذا اقترن به الفعل الدال عليه وهو امساك الجاريد ونقلها بشت الفسخ وهل يحتاج
فيه الى الاثبات اختلفوا فيه **قوله** فيستبدل بفسخه وفي الفوائد هذا صريح من الاصل لونه مضطرب
الى هذا الفسخ وينسب عليه سله درها في بيع الجامع وهو ان الرجل لو اشترى من رجل عبدا بالف
درهم وتناصا وباعه من اخر فخر المشتري الاخير البيع فخاصمه المشتري الاول الى القاضي ولم يزل له
بينه فغرم المشتري الاول على ترك الخصومه ثم وجد به عيبا كان عند البايع الاول فاراد رده عليه
فاحتج عليه البايع بدعواه البيع على الثاني فالقاضي برده عليه وهذا اداعى المشتري الاول على
ترك الخصومه بعد حليف الثاني ما اداعى على ذلك قبل حليفه فليس له ان يخاصم بايعه في الرد بالعيب
لان غير مضطر في فتح البيع الثاني فحوازه ان متى حلفه قبل فاعتبر بيعا جديدا في حق الثالث بخلاف
الناح فان الزوج اذا حمل الناح واستخلف عنها فحلف وعزمت المرأة على ترك الخصومه لم يزل لها
ان يزوج بزوج اخر لان الناح لا يحتمل الفسخ سائر اسباب الفسخ فكذا عند السبب بخلاف السبع **قوله**
لان الزوج فيه اظهر لان حكمه ليس لغيري الحال فصار ان كانه قال لسر لا على شيء في الحال لاني قد قضيت حقل

الادري انه لو صرح به صريح **قوله** ثم يعرف بعد ذلك ومعنى اخر لرفع الساكن وهو ان المعروف بالوجه
هي المراد عند الخصومه والمعرفه بالاسم والنسب مراده بقوله لا اعرفه وعند احوال احمد لا ما قضيه
قوله ومن قام عند الادري فهو ولي ما فيه يعني من اخرج هذا الصك وطلب ما فيه من الحق فله ولايه دلال
فيل انما ثبت هذا للولن الوكيل حاصل من جهة الخصمين فان قيل الوكيل بالخصومه من غير رضا الخصم لا يصح عند
ابي حنفه رحمه الله وقيل هذه المسله في هذا الاصل وهو ان هذا الكلام لما كان مختاريا اليه للولن حجه
لم يخرج هذا الصك وهذا الكلام لا يوجب فصلا بين الاستدنا وصدر الكلام وفي المبسوط لو ثبت في الصك
من قام عند الادري فهو ولي ما فيه او وكيل بعض ما فيه من هذه الوداله شي لانه وكل محمول بالقض وان
باطل الا ان يعين رجلا ثبت في الصك ان فلانا وكيل في مض هذا الدين فلولن حايه الله وكل معلوما
فصل في القضا بالموارث **قوله** ولا يحكم الحال فان قيل الماء اذ كان جاريا في سله
الطاحونه حكم الحال لاستحقاق الاجر قلنا نعم اتفاقا على سبب الوجوب واختلفا في التاخير فان تحليم
الحال ثم التاخير لا المستحق سببه وهذا اختلفا في وجوب السبب وهو الزوج حيه مع اتفاقهما في
الدين والدليل عليه ما ذكر في المبسوط انه لو لم يسقط الاجارة حتى عاد الماء الزمته الاجارة فيما بقي من
الشهر وان كان يوم ما لم يكن له ان ينقضها الزوال العذر وتمتد من الاشغال فيما بقي من المدة علم انهما
اتفقا على السبب الموجب في الحال فان قيل هذا يشهد بما قال احد ابني الميت فان ابني ولدت مسلما
حال حياته فقال الاخر صدق وقد ثبت مسلما ايضا حال حياته ولزبه الا ان المتفق على اسلامه وقال
انما اسلمت بعد موت الاب فالقول قول الابن المتفق على اسلامه ولم يجعل الحال حجة على اسلام الابن
المختلف في اسلامه فيما مضى مع قيام السبب وهو النبوه قيل له انما يصار الى تحليم الحال اذا لم يتفقا
في الماضي على خلاف ما هو ثابت للحال ولهذا الواقع على انقطاع الماء في بعض مده الاجارة في مسله
الطاحونه والقول قول المستاجر مع مميته مقطعا بان الماء جاريا ولا يحكم الحال لانها اختلفا
في جريان مقدر وانقطاع مقدر وذلك غير ثابت في الحال ولذا اختلفا في اسلام مقدر والثابت
في الحال نفس الاسلام لا المقدر فلا يجوز تحليمه وهذه المسله في الفوائد **قوله** لم يوجب بالرفع فلو
رفع هل له ان يسترد قال شيخ الاسلام علا الدين ليس له ان يسترد لانه ساع في بعض ما ان حبه
وروي عن طهير الدين الميرغاني رحمه الله انه يرد في ذلك ولو لم يرفع حتى هلك في يده قيل لا
يضمن فان سعى ان يضمن لان المنع من وكيل المودع في زعمه بالمنع من المودع الذي في الفوائد **قوله**
ثبت الدين والادب بالشهادة وفي المبسوط انما يدفع المال الى الحاضر بعد التلوم اذ كان وارثا لا

بحر غيره والاب والابن وان كان من محب الاخ والجد لا يدفع اليه المال ما لم يقع اليه على عذر الورثة
او شهدوا انهم لا يعلمون له وارثا اخر قول **في** من اثبت الشرا من في يد يده يعني ان الشرا من في
يد يده او اثبت الذين على العدل حتى يبع في ربه لا ينفق في الصور بين ورثته اقامه البيه على الشرا او
على الذين من اخر علم ان المتيقن المعلوم لا يورث الى رمان التكيف لا يورث من قول **في** ولا احلم وحي
الام والاخ والعلم على الصغير يعني في بيع المنقول من تركه الموصي ولا يكون له بيع منقول دار ملكه من
جهة الموصي وهذا لان التركة قبل القسمة ملك القسمة من جهة مولا الورثة من جهة فابسا
للموصي البيع للحفظ باعتبار ما بقي للميت من الملاك في تركته ووزن مال اخر لان الموصي اذا كان غير الاربع والجد
لا يملك بيع مال الصغير لا للحفظ ولا للرخ فلذا وصيه لملك بيع مال الصغير لا من جهة الموصي لا للحفظ
ولا للرخ وانما بيع المنقول باعتبار ما بقي للميت من الملاك لا باعتبار ما است للورثة من الملاك بخلاف
وصي الاب لان له البيع باعتبار ما للميت وما للورثة اذا كانوا صغارا لهم لاداء الميسر قول **في** فيه
اظهار يعني قول **في** حنفية رحمه الله في المنقول اظهر لان المنقول يحتاج الى الحفظ ولو ترك في يد يده كان
مضمونا عليه والمال في يد الضمير اشد حفظا واذا وضعه على يد عدل كان امينا فيه فان التور
ابلع في الحفظ قول **في** مما اقر به القاضي بضمنان لان قول القاضي في اسناد فعله الى حاله القضا
مختار في دفع الضمان عنه لا في دفع الضمان عن الغير بعد اعتراؤه الغير بالسبب الموجب بخلاف
الفصل الاول لان انساب الفعل الى حاله القضا الماثبت يتصادقهما لان في حقهما ما يراه الثابت
معانيد ولو كان المأخوذ قائما دار لمان رده لان الاخر مقر بان العير كانت له فلا يكون له ولا يسه
الاخر الا بحد وقول المعزول ليس بحد **كتاب الشهادات** قول **في** تعال
ولا ياتي الشاهد اذا ما دعوا اليه عن الاباعد الدعا امر بالحضور وعند الاداء ولا الهوى عن ثمان
الشهادة فان قيل التماس في الشيء لا يكون امر اصدح عند الفقهاء فلا يكون الشهادة فرضا بالتمس عن
الاباء والتمس ان قلنا هذا لا يكون على الاطلاق وان الامر بالشي لا يكون غيبا عن ضده اذ لم يقصد
ضده نهى الامر بالقيام في الصلوة ليس نهى عن القعود قصد اما اذا كان ضده مقصودا بالامر
بالامان يكون غيبا عن ضده اصدح مقصود نهى صريح ولا الهوى عن الشيء امر بصدح اذ كان ضده
مقصودا بالامر وفيما قلنا الضد مقصودا بالامر بقوله تعال واقصوا الشهادة لله قول **في** وهذه
الحقوق ثبتت مع الشهادتين وهذا لان الطلاق ثبت مع الجمال في قوله احد الى طالق وصح بحقيقته
بما فيه خطر ولا الوصية صح مع الجمالان فاحسنه والله تعالى اعلم بخاطر الموت وصح بالمعدوم

والمعدوم

والمعدوم والوالة تصح مع الجمال ومعلقا بالخطر وكذا الناح ثبت بالحد والهرل ومع شوطان لا
مهر لها وما لا يصلح مهر او البيع لا يصح معها فلما ثبتت البيع بشهادة النساء مع الرجال مع انه ابطا سونا
فلا يثبت بهما ما هو اسرع ثبوتها دارا وبقول **في** والاول اصح لان قول الشهادة والعمل بما لا كرا
الشاهد قال عليه السلام الرضا الشهور فان الله تعالى يحب من الحق ويذبح عم الظلم وفي حق
الفاستقار من اخلاقه لان قال النبي عليه السلام اذ القيت الفاسق فالفقه بوجهه من غير ومن يكون معلما
للفسق لا يكون له مرد قول **في** هو الصحيح قال بعضهم لا يشترط لفظ الشهادة لانه خبر وهذا لم
يشترط العدد فيه والصحيح انما يشترط اختصاصها بحسب القضاء وشروط الحرية والاسلام ودار القياس
ان يكون العدد شرطا الا ان اوردناه عار ويناها فانه ذكر النساء بالالف واللام وانه لا يشترط ان الجنس
والحكم المعلق بالحسب معلق بالادب فان قال شهادة الواحد من النساء ولو نص على ذلك سقط
العدد دون لفظ الشهادة فلهذا قول **في** تعال الظاهر ان وهذا لان الظاهر هو العزل في
الشهور لوجود العقل والدين وهذا محم نامه لان العزل الثابت بالتركية محم ومع هذا لم ينقطع
فاذا طعن الحكم والظاهر انما يطعن باطل لوجود العقل والدين فغالب الظاهر ان لا بد من الترجيح
بالسوال وقيل هذا اختلاف عصر وزمان وان ابا حنيفة رحمه الله كان في القرن الثالث الذي شهد النبي
عليه السلام لاهله بالخير يد في قوله عليه السلام خير الناس هو رهي الذي يعني فهم ثم الذين يلونهم ثم
الذين يلونهم ثم نفسوا الذين حتى خلف الرجل قبل ان يستخلف وشهد قبل ان يستشهد وهما انا في القرن
الرابع الذي شهد النبي عليه السلام بنفسه الذين في اهله قول **في** سمع المسورة اي الصحيفة المشوية
فيها نسب الشاهد وحليته ومصادره ومعنى السؤال في السر ان المراد اخرج الشاهد بقول القاضي
للمرء فان شاهد اخر ولا يقول للشاهد انما عروج وفي هذا صيانة عن هتك ستر المسلم وصيانة حال
المرء كيلا يظهر فخذع او يقصد باضرار وفي العلانية لا بد من الجمع بين المرء والشهور فيقول المرء
هو لا الشهور عدول المتفق شهادته تعدل غيرهم وفي زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم التولية
بالعلانية دون السر لان المرء لا يخلع ولا يخوف في ذلك الزمان واول من سأل في السر شرح حي
قيل له احثت يا ابا امية قال احثتم فاحثنا قول **في** فان معانيد اليد في الامال بطلت الشهادة
ثم لو فسر للقاضي لا تقبل فكذا التسماع مع يكون مطلقا للشهادة ولو فسر للقاضي لا تقبل شهادته وهذا
بخلاف سائر الاسباب الموضوع للملا فانما مطلقا للشهادة ولو فسر للقاضي يقبله والفرق ان
التسماع ومعانيد اليد وقصور الملاك فانس بعيد العلم وانما الاضبط من الناس من يحصل له العلم

تقرينه ومنهم من لا يحصل له العلم بقرائن وان لم يرت واستقرت والفرق بين الاحوال المختلفة يدق
عن الجارية فلا حرج لو فسر للقاضي انه في علمه على القرينه لا يسمع لاختلاف الناس وحصول
العلم بالقرينه بخلاف الاسباب الموضوعه للملا في الشريعة **قوله** اذهي مرجع الدلالة في الاسباب
كلها وهذا لان اقصي ما في الباب ان يعاين اسباب الملا في الشرا **قوله** وغيرها الا ان البيع والهبة
انما يقيد الملا للمستأجر والموهوب له اذ اذ كان ملا للبايع **قوله** ودلا انما يعرف باليد بلا منازع
الا ان العمان سبب الجوار لا للوجوب وانما يجب على القاضي الحكم بالملا بما يوجب الملا الا ترى انه لا
يقضي بالشفعة في جرح اليد ما لم يقع السفيع البينة على ملا ما في يده **قوله** باب من يقبل شهادته
قوله في من الشرب على اللهو انما شرط الادمان ليلون في لظواهر منه فان من يتم بالشرب والله
والله لا يظهر لاحرج من ان يكون على ولا وانما تسقط عنه اذ اذ كان يظهر دلا او حرج سدا في وسخر معه
الصبيان فلا مودة لمثل هذا ولا يباي من اللدب عادة وانما اراد به غير شارب الخمر لان شارب الخمر
مردود الشهادة على كل حال ولا حاجة لابطال شهادته الى شرعنا على اللهو ولا شرط في الاصل
الادمان في اهل الديار والعدل الذي هذا بناء على ما عرفت ان اللدب ما كان حراما محضاً شرع عليها
عقوبة محضه نص قاطع اما في الدنيا او في الآخرة واهل الديار وان وعد النار في الآخرة والله ليس
حرام محض لان الربا مفيد للملك عندنا بعد اتصال القبض به فان ناقصا في يده فصار حراما للمحقق
بالصغيرة في شرط الادمان وهذا لان حرم ما ارتكب الساهر في دينه من المعاصي محبان يكون مثل
حرمه شهادة الزور ليمتن ان يستدل بدلا على شهادة الزور وشهادة الزور حرام محض لانه لا يثبت
واوعد عليه بالنار في قوله تعالى والذين لا يشهدون الزور فارتكاب الملا يكون حراما محضاً لا يدل
عليه طهر شرط الادمان كما في ارتكاب الصغيرة لدا في المبسوط **قوله** في عند عامة المشايخ وعند
بعضهم المراد الذين يعملون للناس بالاجرة لان العدل فيهم نادرة ولو اتي مجلس القاضي في اليوم الذي
يعمل للناس لاذ الشهادة يكون ظاهرا في حرم المستاجر ولهذا لا يصح لان اللبس حسنة وافضل ما
بالمر من لسيده ولان المراد عمال السلاطان الذين يعملون له في جميع الخراج والصدقات ودلا لا
يلون فسقا **قوله** يقبل الشهادة وان لم يكن الموقر مع وفاء ومعنى القبول امر القاضي اياها باذاما
علمها اليه لا يراعيها عن الدين بهذا الاداء هذا قبل دلا في القواعد **قوله** في ما لا يدخل تحت الحكم
وهذا لان الشهادة انما حصلت بحجج صريحة اجبا في حق الشرع او حق العبد والشهادة على الجرح
المجرد لا تجزى القضاء بحق من الحقوق ولان الشهادة بالجرح المجرى اشاعه الفاحشة من غير ضرورة

لانه يمكن دفع الظلم باخبار القاضي سرا وانما حرام فصار فاسقا والمشتبه به لا يثبت مثل هذه
الشهادة وفي الاوضح البينة انما يقبل اذ اقامت من خصم على ما يدخل تحت الحكم ان يتضمن امر تحت الحكم
اولا من خصم على ما يتعلق به حكم هو حق الله تعالى وهذا قبلت بيشة على ان الشاهد مجرد في القدر
لانه يتعلق به حكم وهو اجمال المحذور الشهادة وهذا على انه قد فلان وفلان بطالبه موحى القدر
ولذا قبلت البينة ان الشهود زورا ان شربوا الخمر او سدا من البين والحمد غير متقدم لانه يتعلق
به حكم هو حق الشرع وفي القواعد الشهادة على الجرح المجرى وهو ما تتضمن تفسير الشهود من غير ان
تتضمن حق الشرع او حق العبد مردودة بحران يشهد وان شهود المدعي فسقة او اهل ربا او شر به
الخمر او اجرائي اذا الشهادة او رجوعا عن الشهادة وهم يكرهون او على اقرارهم انه لا شهادة لهم على
ان المدعي عليه في هذه المحادثة او على اقرارهم ان المدعي مطلق في هذه الدعوى او على اقرارهم انهم شهدوا
بالزور او على اقرارهم انهم اجرائي هذه الشهادة وانما لم يقبل لانه يصير فاسقا بدينه الشهادة ولو جا
المدعي عليه بالمزك فيشهد وانما الجرح المفرد من يد القاضي في مجلس الحكم لا يثبت الجرح لانهم يدان
اشاعه الفاحشة لانه علمهم الاخبار سرا فان الجرح المفرد ثبت باخبار المزك والجرح اذ كان فيه
حق الشرع او حق العبد بان اقاموا البينة انهم زورا ووصفوا الزنا او انهم شربوا الخمر او انهم سرقوا مني
كذا او انهم عبيد او محررون في قدر او على اقرار المدعي ان الشهود شهدوا بالزور او اقرار المدعي
انه استأجرهم على هذه الشهادة او على اقرارهم انه لم يحضر واذا لا المجلس لانه ليس فيه اشاعه
الفاحشة فلما ادا شهدوا وانهم مجردون في القدر ليس فيه اشاعه الفاحشة ايضا بل هذا منهم
حدايه عن اظهار الفاحشة من الغير **قوله** وهذا اذ كان موضع شبهة يعني هذا التفصيل
انما يكون في موضع الشبهة كما في حرد العقار والنسب فان الغلط فيه مجال الجوار يغلط في بعض
حرد العقار او في بعض النسب مثلا ان يقول محمد بن محمد بن علي فلان كذا لم يقول غلط في نسبه
بل هو محمد بن عمر اما اذا لم يكن موضع الشبهة ولم يكن له شهادة بكون تلك الزيادة بان يترا لفظ
الشهادة او ما يجري مجراه فلا ناس باعادة الشهادة طمنا وان قام عن المجلس اذ كان عدلا وعز الى
حسنة واذ يوسف رجعا الله الله يقبل قولهم غير المجلس واصل المسئلة اذ كان عدلا لظاهر
الرواية ما ذكرنا فانه يوجب ان الزيادة والنقصان مقرير المدعي والمدعي عليه باطاع فاسد وهذه
التمهة مسقية اذ الميرج مدانه **باب الاختلاف في الشهادة** **قوله** في نظير الالف
والالفين وهذا لان خمسة عشر وضعت لمجرد واحد من غير حرد العطف فلم يتفقا على حرد واحد

لفظ اصدار الف والفين ولا يقال في خمسة عشر عشرة وفي العين الف فلان في عن شون الالف
وحسب عشر صفا فاد المثلث المنضم وهو الفان وحسب عشر لعدم نصار الشهادة لانت المنضم وفي القوائد
الاصل عند في خمسة رحمه الله ان الشاهد اذ الفقا لفظا ومعنى ثقل والافلا والمغنى من اتفاقهما لفظا
نظائر لفظها على افادة المعنى لا بطريق المنضم والاحبال بطريقا اذا شهد احدهما بالف والاخر
بالب وحسب ما يدور طابقا على افادة المعنى بطريق المنضم والاخر بطريق المنضم منفرد عن الآخر
غير مدرك لو شهد احدهما على انه حراه وشهد الآخر انه قد قبل هذه الشهادة عند اللان الحريه مع
السويل سطايقان على افادة المعنى بطريق المنضم لان الوجدان عبارة عن التقوض والتجريد عبارة عن اجراء غيره
محرى نفسه في اموره ولهذا سمي الوجدان محرى من هذه في اموره والمغنى اليه التصرف عند المثابه
وصما اذا شهد احدهما بالف والاخر بالعين ثقل ان وقع الدعوى في العين بان كان في نفس الفادرم فتشهد
احدهما ان جمع ما في اللبس له وهو الفادرم وسئل احران صور ما في اللبس له وهو الفادرم فقلت شهادتهما
لان در المقار في المشار اليه مستغنى عنه قول لا حاطه في الرهن وهذا لان الرهن حط المرتين بليل
ان الرهن من ان يرد الرهن متى شئت لليس الرهن ولا يد الاسترداد متى شئت وهو في حو المرتين غير لازم فحريت
الشهادة عن الدعوى فلا قبل هذه الشهادة وان كانت الدعوى من المرتين بلون هذا دعوى اللان لان الرهن انما
بلون رهن بالان والرهن في حقه غير لازم فان المقصود هو اللان غير انه اذا قضى بالان بان كان المدعي مدعيًا
للاثر ثبت الرهن ضمنا وتبعًا وفي الاحارة ان كان الدعوى قبل مضي المدة فالمقصود اثبات عقل الاجارة
فان نظير البيع والشرا وان كان بعد مضي المدة والمدعي هو الاجر فهو دعوى المال فان نظير دعوى اللان
قول في هذا الصبح والوجه ما ذكرناه وهو ما سبق ان المقصود في باب الناح ملا البضع والمال تابع
ولهذا الصبح الناح من غير در المال وعلى الناح من لا على المال فلا يباي بالاختلاف في البيع بعد الاتفاق
على الاصل ولا سوق الحلم بالاصل لان الاختلاف في البيع وفي القوائد در الاختلاف من الى حيفه
وصاحبه رحمه الله فيما اذا كانت المراه هي المدعيه فعند ما طير السع والشرا عند الى حيفه رحمه الله
نظير مسله اللان كما معتد به على نفسها على الناح فلو لم يقصودها اثبات المال فاما مقصود الزوج اثبات
ملا الناح فانه لا يثبت باقرار الزوج فاما ملا الناح ثبت عليها باقرارها لانها هي المحل لاثبات ملا الناح
مقيس على ما في المال قول في غير هذه الشهادة على قيام ملله لان اليد المحموله ثقل يد ملا عند الموت
لانما ان كانت ملا سقي لالا وان كانت يد عصب فالموت يقرر عليه الضمان ويصير المضمون ملاله وللا
وللا لو كانت امانه لانه لاما ان محلا للوديعة يصير ضامنا ويصير المضمون ملاله والله اعلم

باب الشهادة على الشهادة قول في لفظها لفظا طول من هذا واقرضه فالا طول ان يقول الشهد
ان فلا ناسم عند في لانا اسماء على شهادته بدلا وانا اسماء على شهادته بدلا فلو شهد القع في
اذ الشهادة ستا قالوا وفيهم الفقهاء ان وجهه رحمه الله بغيره الاربع وصورة دلا ان يقول القع امرى
فلا ان اسماء على شهادته ان لعل ان على فلا ان الف درهم وانا اسماء على شهادته بدلا فلو قال قاضي خان
رحمه الله قول في لانا اسماء الفاضل الى القاضي يرد بان القاضي الكاتب يشهد في داله الى القاضي الآخر
شاهد ان شهد عند في لانا اسماء على شهادته بدلا فلو قال القاضي في لانا اسماء على شهادته بدلا فلو قال قاضي
المدعي فلا في مجلس القاضي المنسوب اليه ورفع الدار اليه يقول له القاضي هان شاهد ان الذي احضر بها
بلا الفلاينه المدعوه في هذا الدار فممن الاشارة في القضاء فان قال في هاتين المسلتين فلا في لانا
التمهيد لم يحرك ان في عمن قبيله من قبيله عظمه نوح في هاتين السور مع نسبها وللحجرات نسب الى فخرها
لان الفخذ قبيله صغيرة فمحلوا في العادة ان يوجد مثلها في النسب **باب الرجوع عن الشهادة**
قول في لانا اسماء على شهادته بدلا فلو قال القاضي في لانا اسماء على شهادته بدلا فلو قال قاضي
انما اعتبر النسب ثم احتياط في امر الدار الا ان يقول بالقصاص في باب القسامه قول في لانا اسماء
من اجل العين والزام اللان يعني لو وجب الصمان للمدعي عليه على الشهود بدور فلو المدعي للمدعي بدور
الحجارة باحد العين بان الزام اللان فانه مستغنى لانتها الماتله بينهما قول في لانا اسماء على شهادته بدلا فلو قال قاضي
الضمان معناه ان الاستحقاق رافع للضمان فلو ان يكون مانعا وصورة اذ الله انسان مالا وحده في
بد غيره فقصي القاضي فوجب الضمان عليه ثم ظهر للمتلقي انه كان ماله وابد دلا بالبينة فانه سقط عنه
الضمان فلا استحقاق الطاري لما كان رافعا فلو ان يكون الثابت مانعا قول في لانا اسماء على شهادته بدلا فلو قال قاضي
البيع مع الحجار للبايع لا يرب ملله وان يمتد من رفع الضر فاد لم يفعل كان راضيا به فوجب ان لا يحجب
الضمان على الشهود قلنا زوال الملك وان نأخر الى سقوط الحجار وللان المزبلة هو البيع ولهذا استحق الشهود
بروايه والبايع كان منكرا لاصل البيع مع انذاره لا ملله ان يصرف بحلم الحجار لانه اذا صرف بحلم الحجار
يصير مقررا بالبيع وتبين للناس لربه والعامل يحترز عن دلا ولهذا لا يعتبر ملله من الفسخ لاستقاط الضمان
عن الشهود قول في لانا اسماء على شهادته بدلا فلو قال القاضي في لانا اسماء على شهادته بدلا فلو قال قاضي
يعان على استيفاء القصاص بعل شهادة الشهود ولا يمنع مانع من القتل بخلاف الادراء فان المدة ممنوع
شرعا عن قتل المكونه عليه ثم وجب القصاص على المدة بالتسبب مع النقصان في السببيه فلا يحجب
على الشهود والتسبب فيه اقوى اولى قول في لانا اسماء على شهادته بدلا فلو قال القاضي في لانا اسماء على شهادته بدلا فلو قال قاضي

سباده الاصول على اصل الحق وسباده الفروع على سباده الاول ولا يحسن لجعل الحكم
 سباده واحده لكون الضمان عليهم بل جعل كل فرع منفردا والمسمى عليه بالخيار في ضمير
 اي القرين سباده الخاص وغاصب الخاص للمختص منه ان يضمن انما سباده قول في اختلاف المشايخ
 فيه نظر بعض مشايخنا ان المير لودانت باقرار المولى ضمن سباده لان العلة وهي المير ليست
 بصاحبه لا محار الضمان بل هو الحكم مضاف الى الشرط على ان يحجب
 الصالح من المير ان سباده الشرط لا يضمنون محال نص عليه في سباده ان كان قوله انت حرم مباشرة
 لا تلافى المالكه والحكم يضاف الى العلة وشرط ان يطرح التعدي او لم يلزم خلاف الحق لان ههنا العلة
 فعل الماسي ودر لا يسر مباشرة الانداز في شيء في المبسوط **كتاب الوالد**
 قول في هذا الذي ذكرنا قول في حقه رحمه الله وهو ما سبق ان الوالد نافعا الحقوق واستيفاء
 جازية الا الوالد باستيفاء المير والقصاص عن غيبه المولى وابو يوسف رحمه الله استثنى الوالد
 باسباب الخروج والقصاص باقامه البينة ايضا فان الحصار المستثنى من صدر الظلم في الوالد باستيفاء
 الخروج والقصاص مع غيبه المولى قول في حقه رحمه الله خاصة قول في الشبهة لا يمنع الرفع
 يعني شبهة البدلية لا يمنع الرفع ان كان يمنع الاثبات لان الرأى ما ثبت بالشهادات غير ان
 اقراره على المولى غير مقبول ههنا الشبهة عدم الامر بكون الشبهة معتبرة في هذا الباب بخلاف التوديل
 بالحوار في سائر الحقوق قول في انما الاحلاف في لزوم يعني في قبول الرد وعدم القبول عند
 حقه بغير رد الخصم وعند ما لا يرتد رد في لزوم الحضور والحوار محضه المولى من غير رضا
 الخصم وبعض المتأخرين اختاروا للقول ان الحكم اذا علم من الحكم البغ فانه لا يلتفت اليه وقبل
 التوديل من المولى وان علم من المولى الفصل الى اصرار صاحبه في ذلك لا يقبل منه التوديل الا برضا خصمه
 واليه مال الامام السرخسي في الدخيرة قول في من شرط الوالد ان يكون المولى من علم التصرف يعني
 يكون اهلا للتصرف ومالا له بالنظر الى اصل التصرف وان امتنع تصرفه لعارض لا ان يكون له التصرف
 في الحال التوديل بشرائى بعينه لا عملا الشرع نفسه وعلا التوديل به لغيره وتوديل المسلم الذي يبيع علم
 حرم او شرابه على قول في حقه رحمه الله وفي الدخيرة هذا قولها اما على قول في حقه رحمه الله
 السوط ان يكون التوديل حاصلا عما ملله التوديل اما ان يكون المولى مالا ليس بشرط الاحماله وشرط ان يكون
 المولى من يلزمه الاحكام اذا المقتضى من الاسباب احكاما مدعى ان يكون اهلا لذلك وشرط ان يكون
 التوديل من يغفل العقل ويعبر عنه حتى لو كان مجنون او صبي لا يعقل لا يصح وقوله بقصد اشارة

ظاهر التوديل بغير رض

٢

الى ان يبيع الهائل ويبيع المحلة خارج عن عقد الوالد قول في ولا يتعلق بها الحقوق والقاضي
 وامسكه فانه من لا يلزمهما العمد وادام الصبح منهما التوام العمد رجعت العمد الى من طمها بخلاف
 الحر او المادون اذ اول ملهما تكون العمد على الوالد لانه من اهل التوام العمد ثم الصبي اذ بلغ لا
 يلزمه تلافى العمد والعبد اذ التو لم يلزمه تلافى العمد لان المانع في حق العبد هو المولى وقد زال وفي
 حق الصبي حقه وحقه لا نزول بالموقع قال قاضي خان رحمه الله قول في هو الصبح في ثوب
 الملك للمولى طر يقار احدهما ان ثبت للتوديل ثم ينقل منه الى المولى من ساعته كما انفق عليه بالتوديل
 السابق ومباشرة السبب يستدعي الحكم له لان يستقر عليه ولهذ الوالدان فريده لا يصدق عليه وان كان
 زوجيه لا يفسد النكاح لان ذلك يستدعي مالا مستقرا ولا يثبت ذلك للتوديل ويرى هذا عن الشيعة
 الحسن الاخي وخالفه في هذا ابو طاهر الدباس وقال الملك يثبت للمولى ابتداء وهو الاصح لان السبب
 انعقد من جازية المولى لان المولى قام مقامه في ثوب الملك له بالتوديل السابق فثبت الملك للمولى
 على وجه الخلافه عن المولى بالعبد بقبول العبد والصدقة وبصطاد يقع الملاءمة لمولاه على وجه
 الخلافه لان المبسوط قول في اسقاط املاشي الاسقاط في الخلع والصالح عن دم العمد ظاهر ولما
 في النكاح فلان النكاح يسقط العصمة التي كانت بابتة المرأة قبل النكاح فلان النكاح مسقطا وانما
 يظهر ملاك الزوج في حق المملوك فاما ما ورد في النكاح في حكم العقد على الاسقاط والساقط
 يتلاشى ويضمحل فلا يقبل الفصل عن سببه ولا يصور صلور السبب من شخص وثوب حله لغيره
 ولا بد من ان يجعل المولى عاقدا مباشرا والتوديل سفيرا معبرا ولهذا المعنى لا يستغنى عن اضافة العقد الى
 المولى وان كان ذلك ترجح الحقوق اليه بخلاف البيع فان الحكم فيه يقبل الفصل عن سببه كما في البيع
 بشرط الخيار فجاز ان يجعل التوديل عاقدا مباشرا ويثبت الملاءمة لغيره قول في الوالد من جانب الملتزم
 يعني من عقد بصفه التوديل الى موله ولا يستغنى التوديل عن اضافة اليه والتوديل فيه سفيرا ومعبر
 وترجح الحقوق الى موله وذا التوديل اذا كان من جانب الملتزم بهذه التصرفات الا ان التوديل
 بالاستقراض باطل فان المستقر يلزم بدل القرض في ماله ولو قال لغيره ببيع شيئا من ماله على ان
 يكون منه لي لا يصح فلان اذا قال الزم العشرة في ماله على ان يكون عوضه في ماله التوديل بالاستقراض
 قياس التوديل بالتدلي وان باطلا قول في ولهذ الوالدان المستدعي في ماله استدلال على ان الثمن
 المعوض للمولى وان كان حق القبض للتوديل فانه لو كان المستدعي من على المولى يصير قضا صا بالثمن
 ولو كان المستدعي على كل واحد منهما من يصير قضا صا بدين المولى ودين التوديل ولو كان الدين

على الوجه وحده ان كان يقع المقاصد عند ان حصد ومحمد رحمه الله لما ان الوجه بالبيع ملك امرا
المسرى عن التمسك بها باعتبار انه اسقاط الحق القبض والقبض خالص حقه ولان ضمنه للموكل
في فصل المقاصد والابرا علم ان التمسك المقصود من الموكل وقد وصل الحق المستحق فلا يجوز الاخذ منه
للارفع الله لخلو عن الغايده **قَالَ** الوداع بالبيع والشراء **قوله** وهذا اذا بين التمسك
وهذا لان اللقط متى اشتمل على انواعا فان بيان النوع ينقل الجماله بالتمسك والهندي وكذا اذا بين
التمسك لان من التمسك معلوم وكذا عن الهندي معلوم عاده فصار بيان التمسك بيان النوع في تقليل الجماله
حتى قال بعض مشايخنا ان كان يوجد ما يسمى من التمسك من نوع ببيان التمسك ما بين النوع كذا في الدخيره
قوله وهذا لا يمكن التمسك عند نفي القبض للوجه على وجه لا يصير الموكل به قابضا لا على الفور
عنه للوجه وما لا استطاع التمسك عند جعل عفو او كان في محله العلم فلم يكن ذلك سقوط حقه
في الحس وانما جعل يد الوجه يد الموكل كما في حكم هلاك المبيع حتى هلك من مال الموكل ولم يسقط
التمسك عنه لاني حق علم ولا يملك الحس له بالتمسك **قوله** مع تغير حق هذا على اصله ان الموكل
صار قابضا بقبض الوجه ولم يسقط للوجه ولا يملك الحس **قوله** وهو الرهن بعينه معناه ان المبيع
مضمون على الوجه بالحس لاستيفاء التمسك بعد ان لم يكن مضمونا عليه قبل الحس وهذا هو الرهن بعينه
فان الموهون انما صار مضمونا على التمسك ابتداء بالحس لاستيفاء حقه بخلاف المبيع لانه مضمون بالتمسك
ابتداء لا بواسطة الحس **قوله** فلم يكن مخالفا وهذا بخلاف الوجه بالطلاق فانه لو طلق الدائم
لخصه الاول لا يقع لان فعل الاول جعل بمنزلة الشرط لوقوع الطلاق ولا يقع بدونه ولا كذلك هنا
لانه من قبل الاثباتات فلا يكون قابلا للتعليل والمعنى في المسألة انه امين له عز نفسه بعينه الموكل
في ضمان المخالفه لاني ضمان الموافقة حتى انه بعد قبول الوداع لو اشتراه لنفسه فهو للموكل لانه قصد
عز نفسه في ضمان موافقه امر الامر والعزل يكون بخلاف لا بالوفاء **قوله** حلالا له على ما
حل له شرعا او بفعله عاده هذا تمسك بدلالة العرف والشرع بعد در المسليين اضافة العقد الى
درام امره واطافه العقد الى درام نفسه فالتمسك بدلالة العرف والعاده شامل للمسليين اذ
العرف مستقر ان مضيف العقد الى درام نفسه مشتق لنفسه والمضيف الى درام امره مشتق لأمره
فاما التمسك بدلالة الشرع انما يرجع الى المسألة الاولى خاصة اذ السرا لنفسه باضافة العقد الى
مال غيره حرام ولان السرا لغيره باضافة العقد الى مال نفسه ليس محرما **قوله** احرم عما لا عمل
استيفائه وهو الرجوع بالتمسك يعني وهو عند الاخبار بريد الرجوع بالتمسك وعمل صحيح بدون

معه

الخراج

الادراج ايضا لانه اخبر عن ولايه الرجوع بالتمسك بهذا الكلام والرجوع بالتمسك بحكم العقل المستأنف
مما لا يملك بعد موت العبد في يده والاصل ان الانسان متى اخبر عما لا يملك استيفائه يكون بينهما في ذلك
ولا يقبل قوله بالطلاق اذ قال راجعت بعد انقضاء العدة فالقول قولها وان كانت في العدة فالقول
قوله **قوله** في سعة الدلالة يعني تبعا لقبول قوله في الرجوع عن عهده الامانة ومن ضرورة ذلك
قبول قوله في ان الشراء كان للامر وما كان ثبوته بطريق التبعيد والضرورة لا ينظر الى وصفه ولا ينظر
هناك الى كون الوجه متهما او غير متهما **قوله** وهو معلوم فان قيل سئل مالو اجرهما باجرة معلومه
وامر المستاجر بالمرء من الاجرة وان كان هذا امر انتمليك الدين من غير من عليه الدين وهو الاجير من غير
ان يوطئه بقبضه لان الاجير محمول ويوطئه المحمول لا يصح قلنا ذلك قولها ولين كان قول الكل فاما جاز
باعتبار الضرورة فان المستاجر لا يجد الاجر في كل وقت فجعلنا الحرام فاما مقام الاجر في القبض قالوا
فاضى خان **قوله** وان كانت قيمتها الفاعل فاعاد انهما يتخالفان ومن اصحابنا رحمه الله من يقول ان
الحجارة هنا تلزم الامر لانه ان اشتراها بالقرن فاق امره وان اشتراها بالحس لم يقد خالفه الى خير
فكيف ما كان يلزم الحاربه الامر ومحمد رحمه الله من قوله ان الحاربه للمامور وانما يتخالفان لانه
اذ لم يكن في المستراغبين ظاهر من الوجه مع الموكل غير له البايع مع المستري بانه اشتراه لنفسه فباعه
من موطئه فادخله في التمسك بمخالفة فادخله في التمسك بالبيع التقديري الذي كان بينهما وسقى الحاربه
على المامور كذا في الاصح ولو عين الامر العبد ولم يسلم التمسك فالمسألة محالها وصدق الامر المامور قيل لا
مخالفة هنا والقول للمامور لنا يذهب بتصدق البايع والمخالفة عند انعدام الترخيم وقال الامام ابو منصور
الماتريدي بمخالفة في بيع التقديري الذي جرى بينهما وتبقى الحاربه على المامور الا انه التقى بينهما
الوجه الذي هو غير له البايع عن ذلك المخالف لان معظم من المخالف من البايع لان المحض به عن البايع
فاما المسرى وعنده غير بطل حال ولا اعتبار لتصدق البايع لانه قبل فضر التمسك اجنبى عن الامر
وبعد عنه ما **قوله** لا يملك البايع الحس فان قيل وقوع المالك في يد العبد ضروري لا عمل الاختيار
عنه للموكل فان الوجه له ولانه حلس المبيع عن الموكل وان كان يد الموكل حلالا لانه لا يملكه الاحتراز
عنه قلنا لا يمكن التمسك للوجه عن هذا في حلس الوداع ولان عمل البايع التمسك عند في حلس الوداع بان
باع عبده بوجه لا يشتري نفسه ولا يد الوجه يد نفسه حسا ويد الموكل شرعا وتقدر الحكم النيابة فامتن
ان يحل يد الوجه يد نفسه في حق الحس ويد موطئه في حق الضمان حتى هلك من مال الموكل اعتبارا
للممتنعين فاما العبد في قبض ماله ليس بنائب عن مولاه فان جرح العبد عن يد مولاه حقيقة وحمل بالبيع

ولهذا هو هلك من مال المولى فلم يولد حق الحبس لهذا في زيادة تغاير الناس في مثله
هذا فيما ليس له فبما معلوم من اهل المال فاما ما له فبما معلوم من عدمه بالحق والحق اذ اذ الوكيل
بالشرع لا يملك الا في الامور التي لا تملك او تملك في الشرع او في الشرع اما لا يملك الا في غير
الامر انما لو اوصى الى رجل ان يشتري له عبد من ثلث ماله ويعتقه ففعل فالشرع ليس في الظاهر
فان ظهر للمشتري من تبيين ان الشرع الوصي في هذا قول في صاخر مالا غير وهذا لان المحل مالا غير
فلا يمكن جملة على جميع المقادير فلا يعتبر فيه اطلاق اللفظ وتقييد فاصرف الى المتعارف وفي العرف
مشتري العبد له لانصفه محققه ان مصلح التوكيل بالشرع انما هو تسمية العبد وصف العبد ليس
بعبد فلا يصير مستلذا الا ان يشتري ما بقي قبل الخصومة فاما في جانب التبع فمصلحة التوكيل باعتبار
المال وذلك موجود في البعض بل هو مستلزم ببيع الصنف فانه يبيع الكل اذ في وفي الامر بالشرع
لا يكون مستلذا الا بشرط ان كان قبل وجب ان لا يكون مستلذا بشرط ان كان متفرقا عما امر به بشرع اعلم بعينه
بالفرق وهم فاشترى بالف وماله ثم حط البائع الما به عن المشتري كان العبد للمشتري قلنا عصبه
الموافق ففعل بل هو من الوكيل قائم عند شر الصنف فمنع حقوق الخلاف وفيما اشترى بالف وماله
عصبته الموافقة ففعل بل هو من الوكيل غير موجود فحق الخلاف فوقع الشرع عن نفسه قوله
وبما هو في حقوقه عن العالي ان الحقوق ترجع الى الاول ودر قاضي خان الصحيح ان يرجع الى
الثاني ثم لم يشترط اجارة الوكيل الاول ما عند الثاني محضته في رواية الجامع وشرطي موضع
اخر وعن الراجح ان المطلب هو ما اذا اجارة والله ذهب عامة مشايخنا ومنهم من جعل
في المسألة روايتين **باب الوالد بالخصومة والقض** قوله جعل استيفاء العين
حقه من وجه الى اخره جعل استيفاء العين حقه من حيث انه لو ظهر مجلس حقه له الاخذ ولذا
بحر المليون على الاداء والدار على القبض فانه عين حقه فاشبه الوكيل باخذ الشفعة
والرجوع في الهبة والشرع والقسم والرد بالعيب فان الوكيل فيها خصم حتى ان الوكيل بالشفعة
لو اراد ان ياخذ بالشفعة فاقام المسددي بينه على ان المولى قد سلم الشفعة بقبول يشته وكل
الوكيل بالشرع او الرد بالعيب اذ اراد الرد بالعيب واقام البائع البيعة على ان المولى رضي بالعيب
بقبل البيعة عليه ولذا الوكيل بالقسم والرجوع في الهبة خصم في ذلك فام مقام المولى الا ان
الوكيل يقض الدين اشبه بالوكيل باخذ الشفعة فان الوكيل يقض الدين بل هو خصما قبل
مصلحه فاملون الوكيل بالشفعة خصما قبل الاخذ بالشفعة بخلاف الوكيل بالشرع فانه لا يكون

خصما

خصما قبل الشرع لانه لا حق للمولى في المشتري قبل الشرع والمولى حق في الدين والدار المشفوعه قبل
اخرها فالحاصل ان احسبه رحمه الله اعتبر الوكيل يقض الدين ولا يقض مالا غير حق للمولى قبله
لان المقصود من حقه حقيقة ولا من وديلا بالمبادلة بالوكيل بالشرع وبما اعتبره ولا يقض ماله
لان المقصود من عين حقه حقا ولهذا لا يخرج من غير قضاء ولا رضا ولا يقال بانه لو كان وديلا بالمبادلة
لحقه فيما يقض بالعهد لان استيفاء الدين استيفاء المدين من وجه واستيفاء عين حقه من وجه فمحل
استيفاء العين حقه في حق علم لحق العهد ومبادلة في حق كون الوكيل خصما على المولى وهذا
الخلاف في الوالد فاما المامور بالقبض من لفظ الوالد لا يكون خصما بالاجماع وفي الدخيرة
الاصل ان الوكيل اذا حصل ما هو مالا المولى من وجه فالوكيل فاقضه لا يصح خصما في الاثبات
واذا حصل يقض ما هو مالا الغير من وجه لحق المولى عليه سلب خصما لان التوكيل بالخصومة
يوجد نصا ولو ثبت انما ثبت ضرورة انه لا يقض الى القبض الا به وقيل محل الخصم وقيل لا محل واجل
الاختلاف بين وجه لونه خصما دون الاخر فعملنا بالاعتبار في مسلتين فقلنا اذا حصل يقض مالا
الغير حق للمولى ينصب خصما ويقض مالا المولى من وجه لا ينصب خصما وهذا هو من العسر لان
الحاجة الى الخصومة في مالا الغير لا في قوله في وجه اذا استثنى الاقرار ولو كان الاقرار دخلا في التوكيل
بالخصومة لما صح استثنائه كما لا يصح استثنائه قبل البيعة من التوكيل بالخصومة واستثنا الانذار وهذا
ايضا يصلح جوابا عما يقال بالخصومة حرام فيجعل التوكيل بما يحازر عن التوكيل بالحواب فيتناول الاقرار
فاجاب ان المصير الى المحار عن توكيل الحقيقة وهذا لا تعذر فانه يصح استثناء الاقرار بمقتضى قولنا
الخصومة قوله ولذا لو كان بالحواب يعني على هذا الخلاف متيقن بحواب هو خصومة عن ذفر
والشافعي رحمه الله لانه محاربه الاهدى والاهدي وفي الاقرار لا يحتاج الى زيادة الهداية علم ان
المراد هو الانذار وجه الاستحسان ان التوكيل صحيح قطعا للاجماع وصحة قطعا تناوله ما يملكه
قطعا والمملوك قطعا مطلق الحواب لا الاقرار ولا الانذار عينا يصر في مطلق الحواب تحري بالصحة
قطعا وعرفنا يوسف رحمه الله انه لا يصح استثناء الاقرار لانه لا عمل التوكيل بالانذار عينا وانما ملك
التوكيل بحواب هو حق له محال وعرفنا رحمه الله انه يصح لان التضييق على استثناء الاقرار زيادة دلاله
على انه متيقن بحقيقة الانذار وعند اطلاق الوكيل عن قبل الاستثناء عمل على ما هو الاولى وهو مطلق
الحواب فانه حلال في عموم الاحوال وعند انه لم يصح استثناء الاقرار من المطلب لونه مجورا عليه وانما
بلون مجورا لرفع ضرر المدعي وفي صحة استثناء الاقرار اضار به وصح استثناء الاقرار من توكيل الطالب

لانه محير في اصل الخصومة فلهذا ذكر احد وجهيهما واستوى فيه ما اذا كان التوكل بالخصومة من المدعي
فاقر الوكيل عليه بالقبض او الاقرار من المدعي عليه فاق عليه بالحق ثم ان يوسف يقول على قوله الاخير
الوكيل باسم عن الموكل واقرار الموكل لا يخص مجلس القضاة فكذا اقرارنا عليه وهما يقولان التوكل بناول جوابا
يسمى خصومة حقيقة او مجازا او الاقرار في مجلس القضاة هو الذي جاز ان يطلق عليه اسم الخصومة بطريق
المجاز اما باعتبار انه خرج في مقابلة الخصومة واطلاق اسم احد المتقابلين على الآخر جاز مجازا قال الله
تعالى فاعذر واعليه مثل ما اعتدى عليه وجراسيد سيدة مثلهما اولان الخصومة في مجلس القاضي
سبب الجواب ظاهر والجواب ثانيا بلامرقة نعم والسبب طرقت المجاز فلهذا لا يخص مجلس القضاة التواخي
اقيم البينة على اقراره في غير مجلس القضاة يخرج عن الوالد له لزمه بطلانها فلا يوم يدفع المال وصار
بالادب والوصي اذا اقر على البينة انه استوفى حقه في مجلس القضاة لا يصح اقرارهما عليه وللان يدفع المال
اليهما الرعيهما سلطان حق الاصل وانما لا يصح اقرارهما لان ولايتهما نظرية ولا تنظر في الاقرار على الصغير
فاما المفوض من الموكل حصل مطلقا غير مقيد بشرط النظر فدخل تحت الاقرار والادبار جميعا غير ان الاقرار
صحته يخص مجلس القضاة على ما ذكرنا قولنا وهذه الحالة اضيفت الى حالة القبض بمعنى حالة قبض
الطالب الذي تانيا ومعناه ان يقول المدين للوكيل انت وكيل عن الطالب الذي اخاف ان يحضر الطالب ويحمل
الوكيل ويأخذ مني الدين تانيا ظاهرا واذا اخبر بكون المأخوذ مضمونا عليه فلهذا انت ضامن بما ياخذ مني
فادامضن صار قبلا وصار غير له القالة مما ادار له على فلا لا انه ليس للمدين ان يضمن الوكيل ما لم ياخذ
الطالب مقدار الدين لان هذه الحالة اضيفت الى حالة القبض فلم ينهيا قبل ذلك وان دفع المال اليه
بدون التصديق للرجوع على رجا الاجارة فان لم يصدق الغرم على الوالد ورجع على المدين ورجع المدين
على الوكيل ولا نقال بان الدفع اذا كان على رجا الاجارة كان المدفع اليه فضليا فلو كان المدفع امانه
في يد المدين ضامنا لان المدفع اليه لا يقبضه للمدين امانه عنده من جهة المدين وانما يقبضه
ليكون امانه من جهة الطالب فلا عمل اعتبار الامانة من جهة المدين قولنا وفي القياس ليس له ذلك
ويصير متبرعا بعني الوكيل بالاتفاق يصير متبرعا في اتفاق مال نفسه بغير امر الموكل ويلزمه رد ما قبض
اليه لان الدوام سعيه في الوكيل لان دليل انما هو هلاك تطل الوالد وقيل القياس والاستحسان في قضا
الدين ليس لوكيل بالشرافا ما الوكيل بالاتفاق وهذا بالشرافا في الاتفاق الى شرافا محتاج اليه
في النفعه والوكيل بالشرافا يكون متبرعا قياسا واستحسانا لانه لا يملك استصحاب دراهم الموكل في الاحوال
لهما ودرعا يظهر في السوق شي ما محتاج اليه فلم يتم من الشراء ونقد الثمن من دراهم نفسه على سبيل الاقراض

من الموكل واخذ دراهمه محقة حقه للمدين ظاهرا فاحس حقه ادى الى الاخلال بالغرض المطلوب من التوكل
وبدا الطريق اذ اقصا الوصي من الصغير مال نفسه يمل من الرجوع به في ماله كذا في الاصح والله اعلم
باب عزل الوكيل قولنا وان الحق يدرك الحرب من تدارم محله التصرف الا ان يعود مسلما
وفي المسنوط لا يخرج عن الوالد عذرهم جميعا بالحق ما لم يقض القاضي بحقه قولنا انما اثبات ولايته
السفيل وهذا لان ولايته اصل التصرف وان كان باهله نفسه من المعاني القائمة به وللان وليه السفيل على
الغير انما يكون في الملاك وانما استفاد هذه الولاية بالامر وبطلت الولاية بالحق لانه الحق بالامور فلا يعود
الولاية لا يعود ماله في المدين وام الولد لان ولايته بعد الاسلام غير ما كانت قبله لان الولاية لتفاد التصرف
والتصرف فعل يحق من الانسان فلو كان وجوده بالمنفعة وما وجد من المنفعة شي فلا تصور عودها
وانما يعود اخري لا عين ما زال فلا يعود توكل الا بتوكل جديد بخلاف ما اداباع ما وطن بيعه ثم رد عليه بعد
نقضا قاض او بخيار الروية او بخيار الشرط فانه يعود وبذلك لانه عا د ذلك الملاك بعينه كذا في المسنوط
قولنا لا يعود الوالد في الظاهر لانه زالت ولايته وزال المحل عن ملكه الى رويته ولو زال ولايته
الموكل مع بقا المحل في ملكه انعزل الوكيل لا يعود وبذلك لان الوكيل جونا مطبقا فمع زوال
المحل او زوال لا يعود وبذلك قولنا وانقضت عدا جاني لو كانت معدة بطلان الوكيل يقع طلاق
الوكيل عليهما وزوجها الموكل او لم يتزوج كذا في الرحية **كتاب الدعوى** قولنا ذكر
فيمتثل لان العين لا تعرف بالوصف والقيمة تعرف به اي القيمة شي تعرف به العين هذا اذا كان المدعا
عليه متكررا ان يكون ذلك الشيء في يده او يكون مقر الدين لمحققة مؤنة فلهذا في ذلك وبعض القضاة يقولون
لا بشرط بيان القيمة لان الانسان قد لا يعرف قيمة ملكه بان ورث من غيره شيئا كذا في ادب القاضي
وبد يقول صاحب الدار العيون اذا كان مستملا حقيقته او حكما بان كان غالبا كانت الخصومة في الماينة
والقيمة فلا بد من بيان القيمة قولنا لان هذا يدل لرفع الخصومة جواب عما نقال التكرار لو كان
بدلا وجواب لا يصح التكرار من المادون والمكاتب لانهما ليسا من اهل البدل فاجاب ان البدل منهما يصح لطلب
منفعة او دفع مضرة والتكرار منهما يدل لرفع مضرة الخصومة وكان في الضيافة اليسيرة لطلب
المنفعة وصحة الحكم بالتكرار في الدين بناء على رعي المدعي وهو في رعيه يقبضه حقا لنفسه ومعني
البدل هنا ترك المنع اذ البدل حقيقة عري في العين دون الدين وامر المال هي عري فيه ذلك
قولنا وكذا في النسب اذ ادعى حقا بالارث وصورة هذه المسائل اما النسب اذ امان رجل وله
ان ثم جاحوة وادعى ان المست ابوه وله في التركة حق وانكر الابن واما الحجر في الملتقط وهو ما اذا التقط

بطلاناً فادعى رجل أنه أخوه وله حق الحجر وأبى الملقط ادعاء فأنه مستحق فادعى ثلث حق الحجر ولا
نسب النسب وأما النفقة والهدية ادعى رجل على أخيه أنه عليه نفقته وهو ينكر أو ادعى امتناع
الرجوع في الهدية بسبب النسب مستحق فأنه ثلث استحقاق النفقة وامتناع الرجوع بالنكول ولا نسب
النسب **باب التحالف** قول في حصة الذكر وهذا لأن الشرع جعل القول
قول البائع وهذا يقتضي أن يلتقي بميمته وإن كان لا يلتقي بميمته فلا أقل من الابتداء بميمته ولأن المقصود
من الاستحلاف النكول وشبهه بقطع المنازعة بفسد ونبول المساري لا يقطع ولن يجبر على ما إذا
ادعى البائع من العين والميمير لقطع المنازعة فيدعي من يفتقر بميمته قطع المنازعة قول في العين
موجود بعد مضيه يعني الثمن موجود بعد مضى الاجل استحقاق البائع من غير تفاوت ولو كان الاجل
وصفاً للثمن لغير حق البائع نفوات وصفه بحقيقة أن الثمن حق البائع والاجل حق المشتري ولو كان
الاجل وصفاً للثمن لأن تابعاً لأصله والاستحقاق قول في أنه يفيد دفع زيادة يعني دفع
زيادة الثمن عن المشتري لو نزل البائع أو دفع الزيادة على المشتري إلى البائع لو نزل المشتري فدان
التحالف مفيد قول في ورد الشرع به حال قيام السلعة قال النبي عليه السلام إذا اختلف المتبايعان
المتبايعان والسلعة قائمة تحالفاً وتزاداً ولا يلزم إطلاق قوله عليه السلام إذا اختلف المتبايعان
والقول ما نقوله البائع ويتزادان لأن الأمر بالتزاد دليل قيام السلعة أو هو فاعل من الرد فاستدعى
الرد من الحائزين ولا دلالة لانقيام السلعة قول في لا يبالى في الاحلاف بالسبب بعد حصول
المقصود بدليل أن من قال لقان على الفرد من هذا العبد فقال المقر له العبد عبد ما يخلو ولي
عليك الفرد ثم لم يزل المال لأن المقصود له ملك العبد وقد سلم له ولو قال المقر له العبد عبد ما يخلو
ولي عليك الفرد ثم لم يزل شيء لأن مقصودهم إسلام له فلا يلزم الاختلاف في الثمن معتبر بعد سلامه
المشتري للمشتري بخلاف الاختلاف في حشر الثمن لأن العقد يخلو باختلاف ثمنه حسناً لا قدره فإن
الرد بالبائع بالف يبيع بالف قد يصير بالفين بالزيادة في الثمن والبائع بالفين يصير بالف
عند حط بعض الثمن على أنه ذكر في الجامع البير فصل اختلافهما في حشر الثمن بعد هلال السلعة على
الاختلاف أيضاً في الباب التاسع عشر من الأقوال قول في فإن كان عينا تحالفاً يعني إذا اختلفا في
قدره ويتزادان على البذل القائم وإن اختلفا في وزن البذل بينا أو عينا أن ادعى المشتري أنه كان عينا
تحالفاً عندهما وإن كان البائع ادعى أنه كان عينا وادعى المشتري أنه كان ديناً تحالفاً والقول قول
المشتري لأن في الغوايد قول في والقول قول المشتري في قيمة الهالك حتى يجز عليه حصة الهالك

من الثمن ولا يلزم قيمة الهالك لأن وجوب القيمة حكم انفساخ العقد ونسخ العقد في الهالك لا تصور
قول في مقدار قدره ما في الإجارة إذا اختلفا في الإجارة بعد استيفاء بعض المنفعة تحالفاً فيما يقع
استيفاءه بعد ولا في حصة حصة الله إن اختلف بعد قبض المبيع ثبت بالنص على خلاف العباس حال
قيام السلعة والتحالف عند ثوات بعضهم الميز في معنى المنصور كصمنه بغير الصفقة قبل تمامه لأن
جهالة الثمن يمنع تمام الصفقة بخلاف ما إذا هلك أحدهما في يده ووجد الآخر عيباً له أن يرد ما عيب
لأن هذا بغير الصفقة بعد التمام ولذا إذا وجد أحدهما عيباً والآخر قائماً له الرد بالعيب لأن جوار العيب
لا يمنع تمام الصفقة على ما عرفت ولأن البائع ثم خابن بتليس العيب على المشتري غير خابن فيما عرفت
ملا إذا أحدهما حيث لا عيب فيهما على أن ضرر المشتري في امتناع رد المبيع فوق ضرر البائع في تفرق الصفقة
فكذلك إذا في الضرر من الرد على أو من العلس وبعد اخرج الجواب عن مسأله الإجارة لأن الإجارة
في حكم العقود لأن حكم عقول وأجل حتى يلزم بغير الصفقة بفسخ الإجارة مما نقي من المدة ولأن بغير
الصفقة إنما اشترع في بار السع لأن العادة جرت بضم الجيد إلى الردي وروح الردي بالجيد وبغير الصفقة
محل عند الغرض وهذا المعنى علم في الإجارة قول في إلا أن يرضى لأن امتناع التحالف لحق البائع فإن
بعد التحالف لا يجوز إليه راس ماله بعينه فإن رضى بالضرر فموجب أن المبيع كله هو المحي والهالك محل
عنه له وصف المبيع حتى لا يرجع على المشتري شيء وإن كان صورة التحالف واقعاً عليه ما وهذا مخرج بعض
المساع وصور الاستثناء التحالف عندهم لأن المدبر التحالف دون عين المشتري فصور الاستثناء إلى
المدبر أو لم يهمل قالوا المراد بما قال في الجامع ما خل المحي ولا شيء له أي لا يأخذ من ثمن الهالك شيئاً أصلاً
وبعضهم قالوا لا يصر الاستثناء إلى عين المشتري والمراد بوايد الجامع أن لا يأخذ من ثمن الهالك
أبداً على ما أقر به المشتري وصار يقدّر ما قال في الخارج على قول هو لا لا تحالفاً عند أبي حنيفة رحمه الله
ويكون القول قول المشتري مع ميمته إلا أن يأخذ البائع المحي ولا يطلب الزيادة على ما أقر به المشتري
من ثمن الهالك فلا يخلو المشتري حينئذ قول في والصحيح ما قال بعضهم تقسم الثمن على قيمة العبد
ما يخص المحي الثمن لا على زعم البائع وحسمايه على زعم المشتري بخلاف المشتري بالله ما اشتريته بالف
والبائع بالله ما بعته بحسمايه كما عرفت المشتري وإذا اختلفا بفسخ العقد في المحي ثم خلف المشتري على
حصة الهالك فإن نزل لزمه ما ادعاه البائع وإن حلف لزمه ما أقر به دون الزيادة والصحيح أنهما
تحالفاً على حصة الثمن لأن من اشتري شيئاً بالف فرد ثم يصدق في ميمته أنه ما اشتري أحدهما بالف
ولذا البائع على هذا فلا يحصل ما هو المقصود من الثمن وهو النكول قول في والقول للبائع وإن أقاما

البينة فينبه البايع اولى قاسده على المسئلة المذكورة الى اخره جعل القول قول البايع والبينة
ببينة في المسلمين مع ان الاصل ان البينة بنبته من لا يكون القول قوله عند انعدام اركان البينة
ببينة المدعي والقول قول المدعي عليه وانما كان هكذا لان البايع مدعي في الظاهر لانه يدعي زيادة
قيمة الهالك وفي الدعوى يعتبر الظاهر اذ السهو لا يعملون بحقيقته الحال فلو ان البينة ببينة البايع
في المسلمين ولا يقال البايع فلو ان مدعي زيادة القيمة في الهالك والمستري يكون مدعي انما زيادة
القيمة في المحل لان الاختلاف في قيمة الهالك ثابت قصدا وفي قيمة القائم ضمنا وببينة البايع قامت
على ما وقع فيه الاحلاف قصدا وان بالاعتبار اولى وفي الحقيقة البايع منكر في المسلمين لان
المستري يدعي التفصيص في قيمة الهالك يدعي زيادة السقوط عن ماله وعن ما كان حمله في
دعوى البايع ينكر سقوط الزيادة حقيقة وفي المير يعتبر الحقيقة لانها محبة على من يعرف حقيقة
الحال فلهذا يكون القول قول البايع في المسلمين انما في الدار اعتبر قيمتهما في المسلمين يوم القبض
لانه مع بلا ثمن او ثمن مجهول والبيع الفاسد والغصب من حيث اكل واحد منهما مضمون بالقبض الا
ان الدرهم والدينارين يتعينان في البيع الفاسد كما في الغصب وفي الفوائد فرق بينهما وبين مسايل
الريادات فان محمدا رحمه الله اعتبر قيمة الام يوم العقد وقيمة الزيادة يوم الزيادة وقيمة الولد يوم
القبض لان الام صارت مقصودة بالعقد والزيادة بالزيادة والولد بالقبض والفرق انه يحق ما يوجب
الفسخ فيما صار مقصودا بالعقد هنا وهو التحالف اما في المحل فظاهر وذلك في المست لان تعذر
الفسخ في الهالك لمكان الهالك لم يتعد اعتبار ما هو من لوازم الفسخ في الهالك وهو اعتبار القيمة يوم
القبض لان الهالك مضمون بالقيمة يوم القبض على تقدير الفسخ كما هو مذهب محمد رحمه الله كما قال
صخر المستري قيمة الهالك على تقدير التحالف عنده فموجب أعمال التحالف في اعتبار قيمة الهالك يوم
القبض فلهذا اعتبر قيمتهما يوم القبض وعامة مشايخنا لم يعرضوا لاعتبار قيمتهما يوم القبض في
شروطهم قولنا استمالة المشتري الصحيح استمالة في يد البايع غير المشتري فيقول ان هذه
العبارة مستطوعة في حاشية دار المصنف رحمه الله قولنا لانه اسقاط فلا يجوز وهذا لان
المعقود عليه في السلم قد سقط بالاقالة والتحالف شرط للفسخ وفسخ الاقالة في السلم لا يتصور
لاستحالة عود المعقود عليه الى ذمة المسلم اليه ولو انفسخ الاقالة كان حكمها عود المسلم فيه
بعد السقوط والساقط لا يعود فاما المعقود عليه بعد الاقالة في البيع باق لانه عين فلو التحالف
مفيد الحمله وهو الفسخ الا ترى ان راس المال لو كان عرضا كان اسلم ثوبا في رخصة ودره بالعب

بعد قصد والمراد من الرد هنا اختيار الرد او رد البيع بالتراضي او حكم القاضي يعني اختيار الرد الى
رد السلم وهلاك الثوب قبل التسليم لم يعد التسليم لما ان المعقود عليه قد سقط وعنده لو اشترى عرضا
ورده بالعب ولم يسلم الى البايع حتى هلك في ذمة عايد البيع دل على الفرق بين البيع والسلم وفي الفوائد
فرق بينهما بوجه آخر وهو ان الاقالة في السلم قبل قبض المسلم فيه صحيح من كل وجه لا يمكن ان يعتبر بعبا
جديرا لما فيه من الاستبدال بالمسلم فيه كما في بيع العبيد اذ انقايلا قبل قبض المبيع والتمس مدفع الى
البايع ثم اختلفا في مقدار الثمن لا يخالفان ويؤمن القول قول البايع مع بينة لان الاقالة في هذه
الحالة مسخ من كل وجه والتحالف عرفت شرعيته في العقود دون الفسخ والاقالة في بيع العبيد بعد
القبض اعتبرت فسخا فيما بين المتعاقدين واعتبرت بعبا جديرا في حق التحالف في باب السلم لو حصلت
الاقالة بعد قبض المسلم اليه وهو قائم امكن اعتبارها بعبا جديرا في حق غير المتعاقدين بخلاف انما اضافت
قبل الاقالة بعد قبض المبيع في بيع العبيد انما اعتبر بعبا جديرا في حق المتعاقدين فاما في حكمهما وما
كان من حكمهما اعتبرت فسخا الا ترى ان القبض لما كان من حكمهما اعتبرت الاقالة في حق القبض فسخا فيما
بينهما حتى ان البايع لو باع المبيع من المشتري بعد الاقالة قبل القبض جاز ولو باع من غيره لم يجز والتحالف
حكمهما لا ليل انهما لو تزادتا وادان فسخا في حق التحالف وجب ان لا يخالف اما اذا قيل له الاقالة
بعد القبض مسخ فيما بينهما مما كان من حقوق العقد التي وقعت الاقالة عندهما قلنا في القبض فانه من
حقوق البيع لانه وجب بالسبع لتمامه والتحالف وان كان حكمهما فليس من حقوق العقد التي وقعت
الاقالة عنده فغير بعبا جديرا في حقه كما في حق الثالث ولا يعتبر فسخا كما في الاجل فان من له على
اخرين من اجل فاستري عدائهم ما لا العقد لا يعود الاجل لانه ليس من حقوق العقد التي وقعت الاقالة
عنه بخلاف ما اذا كان الرد بخيار الشرط والروية لانه تعذر اعتباره بعبا في حق الثالث لا سيما الرضى وذلك
اذا كان الرد نقضا **فصل** فمن لا يكون خصما قولنا لا خصوصية بين المدعي والرد انما
العين قائما فاما بعد هلال العين لو ادعى رجل بانه له لاسد فسخ الخصومة عنده باقامة البينة على كون
العين وديعه عنده لان بعد هلال العين الدعوى دعوى العين وهذه دعوى المال عليه في ذمته ومن
انصب خصما في المال لا يمكن احواله الى غيره بخلاف القيام لانه انما صار خصما باعتبار الرد فاد احواله
الى غيره لم يسبق خصما لاني اجماع للمشاخ **باب** ما يدعيه الرجلان **قولنا** كان في
الابتداء لم يسبق حشر الفرعة حين كان القمار مباحا ثم انتسخه الله لانه لا يجوز بيع المستحق من ربه
الاستحقاق ابتداء لان تعليق الاستحقاق بخروج الفرعة يكون فاما ان كان لا يعتبر المستحق بخروج الفرعة

لن يكون قمارا خلافاً قسمه المال المشترك وللقاضي هناك ولأنه التعيين من غير قربة وإنما يفرغ تطلياً
لقلوبهما ونفيا لتمامه المبلغ عن نفسه فلا يكون ذلك في معنى القمار كذا في المبسوط قول **له** يعني عليه
سوط عقده نصار والقضوليين إذا باع كل واحد منهما من رجل وأجار المال السبعين حجر واحد
من المشتركين لغير العقد عليهما ثم لو تركه أحدهما فبطل القضي بالعقد بينهما كذا في الآخران باطل الجميع
جميع الثمن الذي يدعى الشراء لأنه لا يشترط المزاج وإن كان ترك أحدهما بعد قضا القاضي بينهما لم يثن الآخران باطل
الجميع لأن عقدهما أحدهما الفسخ في النصف بقضا القاضي بينهما الظهور الاستحقاق في الكل لكون واحد
منهما الوليدية صاحبه وإذا التمس عقدهما الجارة في النصف وصار مقضياً عليه فيه لا يصح أن يصير
مقضياً له في ذلك النصف إلا ما نشأ عقدهما من ذلك وصار هذا التسفيح إذا سلم أحدهما الشفعة له أن
كان قبل القضا بالشفعة لهما الآخران باطل جميعه وإن كان بعد القضا لا يكون له الآخر النصف قول **له**
لأن قلده من قضا يدور على سبب شرايه وهذا لأن قلده من القضا إنما يكون بعد الشراء بعد البيع أيضاً
فكان قلده من القضا دليل سبب الشراء على الآخران باطلان والشراء يدور من القضا لا يدل على مثل هذا السبق
قول **له** لما يبيننا رجوع إلى البلد الأخيرة وهو قوله استويا في الدلائل لأنه لا احتمال سبق التارخ على
شراؤه اليد احتمال سبق شراؤه اليد على شراؤه المورخ فلا ينقض اليد الثانية بالسك قول **له** وهذا
فيما لا احتمال القسم صحيح يعني القضا بينهما نصفين صحيح فيما لا احتمال القسم لأن الشئ فيما لا احتمال
القسم لا يمنع صحة الهبة وفيما لا احتمال عند البعض لا لأن الشئ الطاري غير مانع وهذا طاري لأن
كل واحد منهما أثبت سبب استحقاقه في الكل إلا أنه أسلم له البعض من أحدهما صاحبه فكان الشئ طارياً
قول **له** ورد ذكر التارخ بعد تارخ واحد إذا كان أحدهما السبق تارخاً فها سوا لهما يقتضيان الملك
ليأبعهما ولا تارخ الملك لبايعين فاعلموا حضروا وأقاموا البيعة على الملك يدور التارخ كان الملك بينهما فكل
من يلقى الملك منهما خلافاً ما إذا ادعى الشراء واحد معين لهما اتفاقاً أن الملك كان له وإنما اختلفان
في التلقا منه وأسبغهما تارخاً أثبت التلقا لنفسه في زمان لا يثار عليه فيه صاحبه مقضى له بذلك ولا ينقض
لغيره بعد ذلك إلا إذا ادعى التلقا منه والآخر لا يدعي التلقا منه قول **له** متضمنه معنى الرفع هذا جواب
عما نقله صاحب اليد على إثبات ملك المطلق غير مقبول فأجاب أن يثبت هذا سبق التارخ متضمنه
معنى الرفع على معنى أنه لا يصح إثبات الملك بعد ذلك التارخ إلا بالتلقا منه من جهة فدان دافعاً لملك غيره إلا
بالتلقا منه ويثبت على الرفع مقبولة بين المراه والعبد والامد بالطلاق والعراق على الوجه سقلم
لقصر يد الرجل عنهم قول **له** ولا دفع هنا لأن معنى الرفع في بيعة صاحب اليد عند سبق تارخه أن

لن

لن يكون دافعاً للملك الغير إلا بالتلقا منه وهذا دفع الاحتمال في معنى الرفع لأنه إذا ارجح بيعة ولم يورخ
بيعه الخارج لا يثبت بانه لا يثبت الملك الخارج الاحتمال في الملك من ذي اليد الجواز أن الخارج لو وقع شئ
كان أقدم من وقوع الشئ في التلقا من جهة وإذا دفع الاحتمال في بيعة معنى الرفع فلا يثبت بالشئ
قول **له** بصامد احتمال عدم التلقا وهذا الذي لم يورخ كما احتمال أن يكون متأخراً عند احتمال أن
يكون سابقاً على تارخ صاحبه ولأن التارخ أن كان يقضي السبق لفظاً من حيث انقضاء دلالة
لفظ الدعوى على الحال تقدم التارخ له دلالة السبق بحسب المعنى كما قال محمد بن محمد أنه وإذا وقع
التعارض بين الاحتمالين سقط اعتبار التارخ وصار ما لو أقام البيعة على المطلق قول **له** ويترك
في يده لأعلى طرق القضا لعدم القضا للخارج لأنه يثبت القاضي بذكر أحدهما إذا لا يتصور فتحتاج دليلاً
من حيث أن يقول أنا نقول هذا ليس بصحيح ففي خارجين أقام البيعة على التارخ نقض بينهما انقضاء ولو
كان الطرف ما قاله لأن يترك في يد ذي اليد وإذا كانت الشاهة المدعى حديثاً في يد أحدهما وشوا قضاها
في يد الآخر وأقام البيعة على التارخ نقض ما لو بالسوا فطعن في يده أصل الشاه ولو كان الطرف
تقاتل البيعتين لأن يترك في يد كل واحد منهما ما في يده ولا معنى لقوله أن القاضي يقرر بذكر أحدهما
لأن السهاده على التارخ ليس بمعينه للفصل من الإجماع بل بروية الفصل تبع الناقدة وكل واحد
من الفرقين اعتمد سبباً صحيحاً إذا التمهاده في العمل عتماً ولا يصار إلى التمايز من ذلك
سهاده الفرقين على الملك كذا في المبسوط قول **له** لأن الثالث لم يصير مقضياً عليه لأن يثبت ما
قامت على الثالث وإنما قامت على غيره فلا يفيد تلك في حو الثالث إلا أن يعيدها لتحليل يعتبر
ويترجح بيئته على بيئته الثالث كما ترجح على بيئته المدعي الأول وإذا المقضي عليه بالمطلق
إذا أقام البيعة على التارخ ينقض به القضا الأول ويكون ذلك بمنزلة نص يظهر خلاف القضا
ينقض به القضا المخالف به قول **له** كل سبب في الملك لا يثبت إلى آخره الأصل أن كل سبب
لا يثبت في الملك فهو بمنزلة التارخ فليس الشاه القطيعة وغزل القطر وحلب اللبن وتخاذ الجبن
واللبود وجر الصوف فإن قيل كيف يكون الحجر في معنى التارخ وهو ليس بسبب لأوليه الملك
فإن الصوف على ظهر الشاه كان معلوماً وكان ما لا قبل الحجر قلنا نعم ولكن كان وصفاً للشاه ولم
يكن ما لا مقصوداً إلا بعد الحجر وإنما تنازعنا فيما فيه مال مقصود وكل سبب يثبت في شئ
الحجر فإنه يثبت مرة بعد أخرى والغرس فإن الدالة غرسها انساناً يقطعها غيره ويغرسها ولا
دواعي الحظوظ والجوب قد يكون غير مرة بان زرعهما في الأرض ثم يغرس التراب فتمر الحظوظ

منها ثم زعمنا ثانيا فلم يزل هذا في معنى التنازع فان اشكل الامر في تكرير بعض الاسباب وعدم تكرير هذا
بوجه الامل العلم بذلك فان اسهل تقضي التنازع لان القضاة هو الاصل والعول عند محرم التنازع
وهو ما روي عن جابر بن عبد الله ان رجلا ادعى ناقدة في يد رجل فاقام السنة اثنا عشر سنة تحت عنقه واقام
دوالة السنة اثنا عشر سنة تحت عنقه فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي في يده قول في اقرار
مرد بالمال للبايع وكل بايع مقر بشئ من المال المستقر فان هذا امر لا مال الاقام كل واحد منهما بالسنة
على اقرار صاحبه بالمال ولو كان لا عذر الاقرار لان الدائم من الاقرارين بالسنة والثابت
بالمعاينة ولو عاينا اقرارهما معا بطلا فان لا يعرف سبق احدهما جعل بينهما وقعا معا وفيه التنازع
بالاجماع فلا هنا قول في ولا السبب بل احكامه فيه جواب عما قاله محمد بن العباس بالبينتين على قلنا
لا يمكن لانه لا يمكن القضاة في اليد الا على مستحق عليه والله لا يفيد وانما اعتبر امدان العمل
بالبينتين عند امدان ثبوت موطنهما اول في لان السبعين جازان وهذا لان الخارج جعل لانه
بالحكم من بايعهما بعد قبضهما واذ لا صحح ولا يلزم على هذا ما سبق ان لو شهد الفريقان بالبيع والقبض
حت عدا ان الاجماع لانه لا تنازع بينهما جاز كل واحد من البيعين ولا على جعل احدهما سابقا اما هنا
وقت الخارج اسبق فمحل رد اليد مشترا من الخارج بعد ما باعه منه مرة واركان وقت صاحب اليد اسبق
بعضى الخارج فيما اذا ابتاع الفرض او لم يشتد لانه اشترى في اليد وقضى ثم باع ولم يسلم فماله ثبوت القبض
اوباع في اليد وسلم ثم وصل الله سبب اخر فيما اثبتا القبض قوله ولهذه المسئلة نظائر واضداد
المعنى الموجب للقسم على طريق المنازعة عند ان حنفية رحمه الله شيان احدهما ان القسم متى وجبت
انتد في العين ثبت لكل واحد على وجه التمييز والعين يكون بطريق النزاع كما اذا تنازعا في خام احدهما
بدعي جمعه والاخر بدعي فصد والحلقه الاول والفصل بينهما نصفين والمعنى الثاني ان يكون حق احدهما
في كل العين وحق الاخر في البعض السابع والقسم بطريق النزاع لانه ليس في معنى الميراث اذ ليس في
الميراث من سحوق كل النزاع وسحق الاخر بعضه او ثبت حق احد الورثة على وجه التمييز والتعيين
بحال والعول يستحلان القياس باجماع الصحابة رضي الله عنهم اذ يستحل ان يكون في المال نصفان
وتلك او ثلثان ونصف مقتصر عليه الا اذا كان غيره بمعناه وخرج على هذا الاصل اربع مسائل ثلاث منها
مختلف فيها احدها اذا تنازع ممداران احدهما بدعي جميعهما والاخر نصفهما والثاني في اذا اوصى
جميع ماله لرجل والاخر بنصفه واجازت الورثة والثالث في اذا اوصى بعد بعينه لرجل ونصفه لآخر
فالقسم وهذه المسئلة اربعة عول عولهما والرابع في فضولي باع عبد امر رجل وفضولي

اخرا باع نصفه من اخر واجاز المولى البيعين واخرا المشتري الاخر احد العبدان باع طريق المنازعة
بالانفاق والمعنى الموجب للقسم بطريق النزاع عندهما معيار احدهما ما ذكره ابو حنيفة رحمه الله ولا
لان الحقين متى تنازع على وجه التمييز والتعيين والقسم اربعة والثاني ان الحقين متى وجبا في وقت
مختلف سواء كانا شايعين او اخرهما شايعين والاخر معيار كانت القسم بطريق المنازعة اعتبار التمييز
الوقت المختلف على التمييز في الحق المختلف بيانه في المسائل الخمس المختلفة ان يكون الحق في وقتين مختلف
لان الحق يتعاقب ولذا الاداء في وقتين مختلفين وفي مسئلة مع الفضولي وقت ثبوت الحق مختلف
لان عند الاجارة يستند الى وقت البيع وهو مختلف ثم اعلم ان المعنى الموجب للعول والمضاربة شيان
احدهما ثبوت الحق في الرتبة وقسمه العين في ثم انه في الموارث في الوصايا والديون المجتمعة في الزلة
والثاني ثبوت كل الحقين في العين ابتداء للز على سبيل الشيوخ كما في الموارث ونحوها فان قول
واحد من الورثة ثبت على وجه الشيوخ دون التمييز فانهما او كل واحد من المعينين قسم بطريق
العول والمضاربة عنده وخرج على هذا الاصل خمس مسائل منها بدر عقوبة احد عدا في رجل اخطا
واخر عدا او للمقتول وليان معفي احدهما ورفع العبد تقسم الا ان اعمده لان القسم انما وجبت لحيث
في ذمة المولى لان الاصل في حمايته الخطا ان يتعادل الواجب عن الحائي فحيث في ذمة المولى ونحوه بين
الرفع والغدا والثاني في اذ كان الحائي مديرا تقسم القيمة اذ لا هذا المعنى والثالث في ام ولد قتل
مولاه عدا او اجنبيا عدا او لول واحد منهما وليان فحقى احد ولول واحد منهما على التعاقب
سعت في ثلاثة ارباع قيمتها وللساكن من ولول الاجنبي ربع القيمة منها وقسم نصف القيمة لانا هذا
المعنى والرابع في عبد ماردور له من رجلين اذ ان احد الولدين ماله واذا اجنبي ماله وبيع العبد باق
من الذين يقسم عن العبد سهم الا ان لان الذين وجبت في الرتبة ايضا والخامسة اذا اذ ان اجنبي ماله
واحد اخر خمس تقسم اذ لا هذا المعنى هذه المسائل المختلفة على المعنى الاول ولما على المعنى الثاني
خرج ست مسائل وعلى المعنى الاول ثنتان فمضير المجموع ثمان مسائل مضافة احدهما الميراث والثانية
الديون المتفاوتة في الزلة والثالث في اذا اوصى لرجل ماله والاخر بربعة والاخر بسدسه ولم يجر
الورثة تقسم الثلث بينهم على طريق العول والرابع في الوصية بالمحاباة باق اوصى باع عبد الذي
صمته بلان الا من هذا الرجل بالف واوصى لآخر باع ماله هذا العبد الذي يساوي الف درهم بالف
درهم كان الثلث بينهما بطريق العول والخامسة في الوصية بالعنق اذا اوصى بان يعق من هذا العبد
نصفه وان يعق من العبد الاخر ثلثه ولا يخرج من الثلث تقسم ثلث المال بينهما بطريق العول

والسابع بعد تقاعير رجل وقيل آخر خطا برفع عما تقسم الثاني البتة ودر شمس الائمة السحسى
رحمة الله هذه المسألة مختلفة فيها والثامنة اذا كان الحائز من انقسم القيمة اثلاثا وهاتان
المسئلتان حرجان على المعنى الاول والمعنى الموجب للقول عند هاشمي واحده وهو ان الحقوقي
يستحق الشئ في وقت واحد وان كانت القيمة بطريق القول سواء كان الشئ في الحقوقي لهذا او
في بعضها اعتبارا بالموارثه واخر انما لان الحقوقي يستحق على وجه الشئ في وقت واحد
وهو حال الموت فاستوى الحقوقي في القوة والحكم بما كان في معناه وهو الذي في المتفاوته اذا
اجتمعت في الزمان والعبد المير اذا تقاعير رجل وقيل آخر خطا لان الحقوقيين ثلثا في وقت الرفع وفي
مسألة دعوى الدار الحق انما ثبت بقضاء القاضي والله اعلم لذلك في النسب قول لم يصرف اليه
دعواه جوارب عما قال لان السلم بان دعواه في النصف الذي في يده حتى نسلم له بل حقه ثابت في الاشياء
فاجاب عن ذلك وقال لو لم يصرف دعواه الى النصف الذي كان عنده لان ظاهرا بما سالكه النصف على
تقدير دعواه النصف الذي كان في يده في كل وعلى تقدير دعواه النصف شايها بلور ظاهرا بما سالكه
البعض **فصل** قوله لان الحقوقي ليس سداد المراد باليد المنصرفه النافله المحوله التي لا تسفل
الزبور والحمل واللبس عنها عادة فدان بينهما على وجه القضاء الاستواء في عدم الجحد قوله وهو
يعبر عن نفسه وفي الرجوع يعني شتم ويعقل ما يقول فاذا كان عدله المثلان كان في يد نفسه لان
الاصل ان يكون لكل انسان يد على نفسه انا له المعنى الدائم الا ان اترده ادا لم يكن له اهتد الى المصالح
والمناسك فهذا الصبي لو اقر بالرق لغيره سقطت عبرة يده على نفسه فيظهر عليه يد دي بين فلون
له قوله وقيل يسمى اتصال برفع وكان الاخرى رحمه الله يقول صفه هذا الاتصال ان يكون الحايط
المتنازع حتى يصير موعا شبه القيد محدد يكون الحل في حكم سي واحد فصاحب الاتصال اولى والمروي
عن ابي يوسف ان المتنازع اتصال جانبي الحايط حايطين لآخرهما فاما اتصال الحايطين حايط اخر له
غير مغير وعليه ان مساحا رجم الله لان التزجج انما يقع له بلور ملا محيطا بالحايط المتنازع من
الحائنين ودلائق بالاتصال جانبي الحايط لذلك في المبسوط قوله لا يعتبر بالادنى منها بعد الثلاثه
حتى لو كان لآخرها عشر خسان ولا اخر ثلاثه فصاعدا هو بينهما انصافا اعتبارا لادنى الجمع باقصاها
لان اقله هو الثلاث اما لا عن ايد اكثرها وهذا لان كل واحد منهما حمل مقصود اليه يسمى الحايط لاجلها
فلا يعتبر التفاوت بعد ذلك في اللزوم والقلة حال تنازع في ايد واحد علمها حسوز منا والاخر
ما يد من دلت بينهما انصافا قوله في موضع جرد وعد لما قلنا ان الظاهر ليس بجحد في استحقاق

يد فاقيل لما قضى بالحايط لصاحب الاتصال ينبغي ان يومر الاخر برفع الجرد عا لوق تنازع في ايد
واحد علمها حمل ولا اخر محله بعضي لصاحب الحمل ويومر الاخر برفع المحله فلنا لان وضع المحله
على ايد الغير لا يكون مستحقا له في الاصل بسبب اياها وضع الجرد على حايط غيره قد يكون
مستحقا لان كان مشروطا في اصل القسمه فليس من ضروره الحكم لصاحب الاتصال استحقاق برفع الجرد
على الاخر وهذا بخلاف ما لو اقام احدهما البيده وقضى له بيده يومر الاخر برفع جرد وعد لان البيده حجه
للاستحقاق يستحق بها صاحبها على اخر رفع جرد وعد عن ملكه لذلك في المبسوط والله اعلم
باب دعوى النسب قوله وهذه دعوى استنباط يعني دعوة استنباط لان
اصل العلوق في ملكه ودعوه المشري دعوه محرر وانما لا تعارض دعوه الاستنباط لان دعوه المحرر
تقتصر على الحال ودعوه الاستنباط مستند الى وقت العلوق وكانت سابقه معني فاعلمنا سبقت
صوره وفي المبسوط لو ادعى المشري او لانتب النسب منه لانه مملوك في الحال على اعتاقها واعتاق
ولها فصيح دعوتها ايضا الحاجة الولد الى النسب والحريه وثبت لها امويه الولد باقراره ولا يصح دعوه
البايع بعد ذلك لان الولد قد استغنى عن النسب حتى ثبت نسبته من المشري ولانه ثبت فيه ما لا يحتمل
الابطال وهو حقيقه النسب فيسقط له حق استحقاق النسب الذي كان للبايع ضروره قوله وللمر
صروا ايد امويه الولد للمر من ضروراته ثبوت النسب ليتحقق الحكم في البيع باعتبار هذه الصورهما
في النسب المغرور وولد المستولاه بالنجاح ثبتت نسب الولد في الفصلين وانما امد مولاهما قوله
هو الصحيح حماد في فصل الموت وفي المبسوط هذا قول بعض مشايخنا انه يسترد كل الثمن وليس
بصحيح لاننا لو جعلنا الحايط ام ولد للبايع يسطل بينهما ويسطل اعتاقا من المشري ويسطل ولا وجه
ولا يمنع فادام يسطل البيع لها فكيف يسترد ذلك الثمن ثم الفرق لاني حنفية رحمه الله بين موت
الام واعتاقها ان القاضي كذب البايع حين جعلها معتقه للمشري او ولد يرد او ام ولد له فلم يبق
لرعه غيره وفي الموت لم يحكم بخلاف ما زعم فقهي في زعمه معتبرا في حقه فلهذا راجع جميع الثمن وفي
الاوضح ويرد المشري الولد بقسطه من الثمن على قول الحل والفرق لاني حنفية رحمه الله بين اعتاق
الام وموتها ان هنا وان استند النسب الى وقت العلوق ولان لم يظهر في حق الام ولم تصر الام ام ولد
هنا البسط البيع ونقص الحق والحق باقر ليد على ملك ثابت من حيث الظاهر لا بما صار ام ولد
للبايع والحق بعد النقص لا يحتمل الاستفاض قوله في دعوه البايع تقريره من جميع احدهما
انه لو بطل عتق المشري انما يسطل الحق دعوه البايع مقصود والله لا يجوز خلاف الوام لانه ثبت الحريه

والذي عنده ثم سعى الى الاخر بطبق الضمان والضرورة وكمن شيئاً ضمناً ولا يشك فصل
والثاني عن المشتري لم يرد دعوى البايع مقصوداً لا يجوز لان دعواه محتملة الصدق والادب فلا
تصلح معارضة للعتق الذي هو قاطع الدلالة على انتفاء السبب من البايع بخلاف التوابع لان الموجب
لنسب الولد المبيع ليس هو الذي عود به الموجب له شوز نسب الولد الاخر وذلك انضا قاطع الدلالة على
نسب الولد المبيع فيصلح معارضة العتق المشتري وهذا خلاف ما تقدم انه اذا اعتق المشتري الام ثم ادعى
نسب الولد لم يطل عتق المشتري في الام لانه ليس من ضرورة حريه الاصل للولد ام مبيد الولد للام جاني
ولان المغرور ولان هذا لو ابطالنا عتق المشتري فيها ردناها من حاله الحريه الى حاله الرق وذلك
لا يجوز لان العتق اسقاط فلا تنصو عودها وهذا لو ابطالنا عتق المشتري ردناه الى حاله حريه
الاصل وذلك مستقيم ولان في ابطال الولد الثاني للمشتري والولد اثر من اثار الملاك فحوز اسقاطه
عند قيام الحجة فليد ابطالنا عتق المشتري قول لا يترى ايد يعمل فيه الاكراه والهرس هذا
استدلال منها على كون الاقرار بالنسب قابلاً للنقض وان لم يكن النسب قابلاً له فان الاكراه
انما يعمل فيما احتمل النقص بالبيع والاجارة لاما لاحتمل النقص بالطلاق والعراق فكان عمل
الاكراه والهرس في الاقرار بما لاحتمل النقص دليلاً على ان الاقرار مطلقاً ما احتمل النقص وجواب
الوجه منه ان الاقرار بما لاحتمل النقص من شئ على رجل بنسب فرددت شهادته لتمامه
لا تسبح دعواه بعد ذلك ولان امره بعتق عبد الغير ولديه المالك ثم اشتراه بعتق عليه ولو بطل
الاقرار بالتدليس وصار كان لم يكن لما عتق على المشتري وانما لا يصح اقرار المملوك والهارس بالخلو عن
دلاله شوز القربة لا لكونه محلاً للنقض قول لا يورده فان قيل الولد ان كان خراجي حراً فيه
فهو رقيق في حق مدعيه فوجب ان يكون المال بينهما قلنا الولد خراجي الاصل في حق المدعي ايضاً حتى
لا يكون دلاله وانما جعل رقيقاً ضرورة الفضالة والثابت بالضرورة يتقرر بقدرها .
كتاب الاقرار قول لا يخطبه علمه فكون محتاجاً الى اظهار
ما عليه معلوماً كان عنده او محمولاً بخلاف الشهادة فانه مع الحمل لا حاجة الى ادا الشهادة .
فانه ممنوع عن ادائها قال الله تعالى ان من شهد بالحق وهم يعلمون قال عليه السلام ادا علمت
مثل الشمس فاشهد والذين الشهادة لا توجب حقاً الا باضتمام القضا اليها والقاضي لا يمتثل من
القضا الا بالمعلوم فاما الاقرار فهو حجة بنفسه قبل اتصال القضا به ولهذا يصح الرجوع عن الشهادة
قبل القضا دون الاقرار فاذا حصل بالجمهور امين ازاله الجماله بالاجار على البيان قول لا

المؤيد

المجموع لا يصلح مستحقاً او في المبسوط الخواهر زائدة وواقعات الناطقي جماله المقر له انما يمنع اذ كان
متفاحشاً كما لو اقر لواحد من الناس فاما اقراره لاحد من رجل واخر منهما يدعيه فانه يجوز لان
صاحب الحق لا يعبر بهما بل صاحب الحق ما يعينه الا ان المقر سى وفي مثل هذا لا يجبر على البيان وانما
يؤمر بالتدبير كما لو اعترف احد عبده بعتقه ثم نسب له لا يجبر على البيان لان الجبر عليه قد يورى الى
ابطال الحق عن المستحق والقاضي نصب لانتقال الحقوق الى اربابها الا لابطالها بخلاف جهالة المقر به
فان الجبر على البيان لا يورى الى ابطال الحق على صاحبه لانه معلوم بخلاف اعراق احد العبد من فان
الجبر على البيان لا يورى الى ابطال الحق على المستحق لان العتق غير ثابت في المعين قول لا يعول
على العادة الشئ حقيقة اسم لما هو موجود ما لا اذن او غير مال الا ان لفظة العصب دل على المالك
فان المانع فيه ولا ماله بالترار ونحوه لا يسمى عصباً ولا يدران بين ما لا يحري فيه التمانع حتى لو
فسره حفنه خطه لم يقل لان اقراره بالعصب دليل انه ممنوع من حريه صاحبه فلا بد من بيان مال
حري فيه التمانع وقال قاضي خازن لو بين شيئاً ما انفصله الناس ولا يبيده له حوائج بقرانه عصب
صبياً حراً او جلد ميتة على اختيار مشايخ العراق وعلى اختيار مشايخ ما وراء النهر ليس من ان يقتضي
له قيمة لان الاقرار بعصب اقرار بزوج موجد وموجد رده العين وانما يتامل ذلك باجماع القيمة
عند تعذر رده العين ولذا اذا اقر بما لا يضمن بالعقار وعصب حر مسلم قول لا يصدر في اقل
من عشرة دراهم وفي المبسوط والاصح ان على قوله شئ على حال المقر والفقر والغنى فان القليل عند
الفقر عظيم واضعاف ذلك عند الغنى ليس بعظيم واما ان الماشي عظيم في بار الزوجه والعشرة مال
عظيم في قطع السرقة وتقدر المهر فيعارض فيرجع الى حال المقر قول لا الى الوزن المعاد
اي يعاد ذلك البلد والى المبسوط ان كان في بلد يتبايعون على دراهم معروفة الوزن بينهم ينقص
من وزن سبعة صرف الى ذلك لان تعيين وزن سبعة لم يكن سقر في لفظة وانما كان بالعرف والظاهر
في معاملات الناس به وذلك بخلاف البلدان والاقاق وتغير في كل موضع عرف اهل ذلك
الموضع قول لا نظير له سواء وهذا لانه لم يجمع بين ثلاثة اعداد ذكر ابل اعطف ولا بد من حمل
الواحد على التلوازم حمل الاثنين على اقل عدد يعاد التعيين عند ذكر عدد من بلا اعطف وهو اقل عشر
قول لا الاول اصح وفي الدخيرة استعمال في في الاجابان اغلب واللام عمل على اغلب الاستعمال
دور النوار قول لا يلبس جواباً وهذا لان الاصل متى ذكر في موضع الجواب لا ما يستقل بنفسه
ويكون مفهوم المعنى محمول مسداً فيه لا محيياً الا ان يذكر فيه ما هو جوابه عن المدعى الاول محييد

٢

لا بد من الحمل على الجواب لقوله انهما ان استقدرا اذ لم ين على طريق السخرية وعند علم النامه عمل
على الابتداء ولا يلزم على هذا المدعى الى الغرض وقال والله لا تغري بصرف الجواب بدور الدنايه
لان المعنى الذي نوجب حمله على الجواب مسله الميم نوجب حمله على الابتداء ههنا لانه انما حمل
على الجواب في مسله الميم لانه دخل المدعى في الميم سفير اريد به الجواب او الابتداء حمل على الجواب
حالا يلزم وجوب القارة باطل عند اخر الشك وهذا المعنى نوجب حمله على الابتداء ههنا لانه المال
بالشك قول يستعمل للدين والوسط فان قيل لم قلتم بان استعماله في الايه للدين والوسط بل
لمع اي مع عمادي قلنا لما تردد من المحلين وباعتبار حمله على الدين والوسط لم يحجب الزايد على الواحد
فلا يحجب الزايد بالشك على ان حرف في قد يكون معنى على انصاف قوله تعالى ولا صلبتم في جوع النخل
وحمله على هذا المعنى لا يوجب الوجوب ايضا والزمه في الاصل بريد فلا يجوز شغلها بالشك والشبهه
ولان الثوب اذ الف في ثياب وطر ثوب يكون نوعا في حرم ما وراه فلا يكون نوعا الا الثوب الذي هو
ظاهر فاذا كان لا يتحقق كون العشرة نوعا للثوب الواحد فتعين الحمل على الظرفيه فتعين المعنى
الاول حمل قول في اقراره في الحقيقة لهما معنى للموت والموت فان المال يبقى على حاله ما لم
يصرف الى وافته او الى من اوصى له به وذلك المورث والموصي من اهل الاقرار له فهو نظير ما لو
قال لرايه فلا ين على الف درهم اوصى له بالعلف واستعمل الله لراي المبسوط قول لانه بين
مستحلا فان قيل هذا يكون رجوعا وان لا يصح وان كان موضوعا قلنا لا دلالة هو بيان سبب محتمل
فقد يشبهه على الجاهل فطر ان الجبريت عليه الولايه بالمنفصل فيعامله ثم يقر بالمال
الخيار بناء على ظنهم ومن سببه فم يعلم ان ذلك السبب كان باطلا فان طامه هذا بيان الارجوعا
ظاهر ان مقبول لانه قول ومن اقر بشرط الخيار يعني قال لفلان على لراي المال على اني
بالخيار صح الاقرار وبطل الخيار لانه اخطا محله فان تأثير شرط الخيار في العقود لسغيره صفه
العقد ونخير من له بين فسخه وامضايه والاحرار ليس عمل له فان الخبر ان كان صادقا فهو صدق
اخاره او لم يخبره وان كان دأبا لم يتغير باخاره وعدم اخاره **باب الاستثناء**
قول في اوصافها اثمان لانهما ثبت في الدمه ثمانا وثبت حالا وموجلا وحوز الاستقراض فيها
وكان في حكم الثوب في الدمه لحسن واحد معنى وان اختلفت اجناسها صورته والاستثناء اخراج
بطريق المعنى على ان يصير الكلام به عباره عما ورا المستثنى فلما اصح استثناء المقدور من المقدور
والعدديات التي لا تتفاوت بمزله المقدرات في ذلك قول في ابطال او تعليق فان كان

ابطالا

ابطالا بطل الاقرار وان كان تعليقا فدللا اما لان الاقرار اخبار وان لا يحمل التعليق بالشرط لانه
لا يحمل التعبير عما ان متحققا من الصدق او الدرب وانما يلحق التعليق بالاخبار لتفسير ان لا يسر
بايقاع ما لم يوجد الشرط ولانه شرط لا توقف عليه وتعليق الاقرار بشرط توقف عليه يكون باطلا
فعلقه بشرط لا توقف عليه اولى وفي الحامع لقاضي خان قال ابو يوسف رحمه الله التعليق
مستبعد الله تعالى ابطال وقال محمد رحمه الله تعليق بشرط لا توقف وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا
قدم المشيه فقال ان شاء الله انت طالق عند ابو يوسف رحمه الله لا يقع لانه ابطال وعند محمد
رحمه الله يقع لانه تعليق فاذا قدم الشرط ولم يدر حرف الجرم يتعلق وبقي الطلاق من غير شرط
قول في ومن اقرباد واستثناءها بالنفسه الى اخره في الاوضح الاستثناء على ضربين يصيغته
ويورث صيغته والاستثناء يصيغته لا يصح للوصف باستثناء النام الارض والعص من الخاتم
والخليه من السيف والتمر من الشجر لانها اوصاف للمستثنى منه غير داخل في اشجار الخاتم عليها
بطريق التبعية واستثناء البعض يصح باستثناء البيت والثلث من الدار للشرط ان يبقى ما ورا
المستثنى ما استحق الاسم المذكور في القضية السابقة فلا يصير في معنى الاستثناء المستغرق للبناء
ولهذا وقال هذه الجدة لفلان لابطالها لا يصح الاستثناء لان ما ورا البطانه لا سمي حده
والاستثناء لا يورث صيغته لا يصح للوصف ولا البعض لانه يكون رجوعا عما اقر به خلافا
الاستثناء يصيغته لان صيغته الاستثناء موضوعه لقصر حكم الكلام السابق على ما ورا التدا اقلون
الاقرار بما ورا الدنا لان يكون مقرا بالكل ثم يصير رجوعا عن البعض ولهذا قال الدار لفلان
ونلتها الى اوست منها الى لا يصح الاستثناء اما لا يصح قوله الدار له والبنالي والبستان له والنخل
الى والخاتم له والعصر الى والخليه له والسيف الى غيرها من الامور الجاربه مجرى الوصف الا
اذا كان الاسم المذكور في القضية السابقة مستعملا لقصر الحكم عليه ومتضمنه تقدر محل الحكم به
فحينئذ يصح استثناء الوصف عنه بغير صيغته الاستثناء اما اذا قال هذه العرصه له وبنائها الى
او يباض هذا الارض له وبنائها الى لان ما تضمنه اللفظان من قصر الحكم السابق على مجرد الساحة
منع دخول الوصف في ذلك الحكم بطريق التبعية فلا يكون هو مقرا بالوصف فلا يكون في قوله وبنائها
راجعا عما اقر به قول في وجوب هلال المبيع لان المحمول في معنى الهال ان لا توسل اليه فانما
من متاع حصوه الا والمستثنى ان يقول المبيع غير هذا وسليم التمر لا يحجب لاحضار المعقود عليه
وعرفنا انه في حكم المستعمل ومن المبيع المستعمل لا يكون واجبا الا بعد القبض لانه اقبض ثم رجع

قوله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله حاصل مدعيهما انه ان صدق المقر له في ان ذلك من
من مبيع صدق وصله وان لا يرد في ذلك المصدق الا اذا كان موصولا ووجه ذلك انه اقر
بوجوب المال وبير له سببا واد اصدق المقر له في ذلك السبب ثبت النسب بتصادقهما في المال
عند السبب يكون واجبا قبل القبض والزاما قبل القبض فصار البايع مدعيا عليه تسليم المعقود
عليه وهو ينكر ذلك فحملنا القول قول المقر في انارة القبض وان لا يرد في السبب فدل ايمان مغير
بمقتضى مطلق الكلام لان مقتضى اول الكلام ان يكون مطالب بالمال في الحال وللز على احتمال ان لا يكون
مطالب به حتى يحضر المتاع فكان بيانه مغير الى هذا النوع من الاحتمال فصيح بشرط الوصل قوله في اقر
نسب الضمان وهو الاخذ دلالة كون الاخذ سببا للضمان قوله عليه السلام على اليد ما اخذت
تردها انا واد العين حال بقاءها واد المثل حال زوالها للز المثل قائما مقام الاصل وقوله
ووجه رجوع عما اقر به لانه دعوى الابراء فلا تصدق بدون البينة لدعوى المشتري باخذ الثمن
بعدهما اقر به والبايع يدعي محجلا فان قل بسخي ان يصدق ويحمل قوله ووجه بيان بغير ما
لو قال لفلان على الف ووجه قلنا صدر الكلام هنا موجه الغصب على ما ذكرنا فلا يحتمل الرجوع
فقوله ووجه يكون دعوى مستدانة لبيان ما احتمله صدر الكلام فاما قوله لفلان على الف فاحتمل
الرجوع يعني على حفظه فلو كان قوله ووجه بيان بغير مصدق موصولا قوله في ولسر مدار
الفرق على الاخذ يعني لسر مدار الفرق بين الرجوع وبين الاجارة والاعارة والاسان على ذكر
الاخذ في الرجوع وعدمه في تلك المسائل على ما هو موضوع الدار لانه ذكر الاخذ في وضع هذه
المسائل في دار الاقرار من المبسوط بل كان مداره على ما ذكرنا ان اليد في باب الاجارة والاعارة ضرورية
لان عقد الاجارة والاعارة لتتميل المنفعة وانما تتم المستاجر والمستعير من الاسفاع باليد لعدم
تصور الاسفاع بدون اليد فان ثبت اليد لها ضرورياتها واثبت بطرق الضرورية بتقدير ثبوتها
فكون عن ما فيها وادها وهو استحقاق اليد له بخلاف الرجوع لان اليد في الرجوع مقصودا اذ لاحظ
للمودع الا اليد فان الاقرار بالرجوع اقرار باليد له مطلقا ووجه اخر ان الاجارة والاعارة
والاسان اثبات اليد من جهة فلو كان القول في يفيده اليد قول من استمنا ولا دلالة في مسئلة الرجوع
لانه قال فيها كانت ووجه عنده وقريلون ووجه عند انسان من غير صعد حتى لو قال ووجه
ان على الخلاف ايضا ووجه اخر في الاجارة والاعارة لو اجل المودع والمعير باقرارهما بمنع الناس
عن الاجارة والاعارة فلا يوافقهما استحقاقا اذ لا ينقطع الاعارة والاجارة اما في الرجوع

منقول

منفعة الايداع تعود الى المالك باق
باب اقرار المريض
المرض لما كان مانعا عن التصرف فيه
لان المرض لا ينافي اقراره من احوال الاصلية وهو غير محجور عن التبرع بما
هو من احواله باستيجار الاطباء وشرائه الادوية بخلاف المتابعة مثل القيمة لان حق الغرماء يتعلق بالمالية
لا بالصورة بدليل ان للورثة استعماله التركة بقصد اتيونهم وبخلاف من الصحة لان حق العرم حق متعلق
بمال الصحة لعدم بصدقه تقضا الدين فقد رتب على التنازل مال اخر وبخلاف الدين المعروف في الاسباب
لانه لا يمتنع في ثبوت قوله وحالنا المرض حال واحدة حوايل انتقال المرض اذ اقر لاحد في
مرضه ثم اقر لاحد في مرضه ايضا فانما يستويان مع ان هذا اقرار في زمان متعلق حق الاول بالمال
فاجاز ان حالتي المرض حال واحدة فصار ان الاقرارين وجرا معا لان حق الغرماء انما يتعلق بماله
بموتته ويستند الى اول المرض لانه سبب الموت والحكم اذا تقرر استند الى سببه فمما يتعلق بالزمان
جميعا بماله في وقت واحد وهو عند الموت واستند الى سببه واحد وهو المرض فاستويوا قوله في
الاذا قضى ما استقرض في مرضه او نقل ثمن ما اشترى لانه ليس فيه ابطال حق الغرماء لانه حصل
في يد حامل ما قبله وحق الغرماء متعلق بمعنى التركة لا بالصورة فاد حصل له مثله لا يعين بقوتنا بخلاف
ما لو قضى ثمن امراته تزوجها في المرض واجرة المستاجرة لم يسلم لها لان ما حصل له من الناح
وسلني الدار لا يصلح لتعلق حقهم فان تخصيصها بابطال الحق الغرماء لاد في المبسوط قوله في
وبوجه مستملا اي اقرارا مستملا ووجه ان ثبوتها معاينة في الحامع البير او دع اياه
الف درهم في حاله صحته الاد او مرضه معاينة الشهود فلما حضر الاد الموت قال استملا لها
وانكر ذلك سائر الورثة فان اقرار المريض جائز وحوالنا عن ذلك انما لم يغير اقراره يصير محجلا
وبحي الضمان فلا يغير في الاقرار ولا تصرف المريض انما ورد للتمه في المعاينة قوله في تعلق
حق الورثة فان قيل حق الورثة انما يظهر بعد الفراغ عن حاجته فاذا اقر بالدين لبعض الورثة فقد
ظهر حاجته لان العاقل لا يلزم على نفسه خرافا وبالمريض بزيادة حصة الصدق لان الباعث التسمية
ينضم الى العقل فصدقه الى الصدق قلنا الاقرار اتصال نفع الى الوارث من حيث الظاهر وقوله
ابطال حق الباقيين وجوب الدين لم يعرف الا بقوله وهو ممتنع فيه لجواز انه اراد به الاثبات بهذا
الطريق حيث عجز عن طريق الوصية فوجب ان يتوقف صحته على رضا الباقيين دفعا للوحشة

والعداوة خلاف الإحسان لأنه غير منهم فيه لأنه على اتصال يقع بطريق الوصية وكل تصرف
 يتلزم من حصول المقصود أسالاً لا مكرراً في إفراجه الذي أن الوكيل يصح إفراجه بالبيع قبل
 العمل لا بعد ولا في تعامله في المرض لا يظهر في حق الإحسان للشرع حاجته إلى
 المعاملة معه في الصحة فلو أخرج عن الإقرار بالمرض بمنع الناس عن المعاملة معه بخلاف الإقرار
 بوارث آخر لحاجته إلى التفاسل فلا يخرج من الوتر في الأجر عن الإنفاق لبقائه نفسه قول
 ولا يصح الصلح على اعتبار الأرض لأن الأرض لم تكن مستحقاً وقت الإقرار وإنما يستحق بعد الموت
 والصلح من أجله يستند إلى وقت الإقرار وهذا لأن الشرع جعل انقطاع النكاح بالموت سبباً
 للميراث لا أنه يترتب سبب قيام النكاح بعد الموت فإما في الأرض فليدفع النكاح فلا يكون الإقرار
 قائماً بخلاف ما لو كان المقر هو الرجل لأن المقر به وهو النكاح قائم بعد موته بدليل حل غسلها والله أعلم
كتاب الصلح قوله والصلح خير ولا يقال ألف واللام هنا
 للعمل وهو قوله تعالى أن تصالحا بينهما اصلها فيصرف إلى المذنب المذنب لأن الله تعالى أخرج اللام
 مخرج التعليق لفتح الجناح فأنه قال والله أعلم بالجناح علمها لأن الصلح بجميع أنواعه خير مما في
 قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح أي جميع المفسدين والمصلحين لا المعهود فحسب ذلك
 قوله تعالى وإذا فعلوا فاحشه الآية ثم قال أن الله لا يامر بالقبح أي لا يامر بجميع أنواع القواحش
 لا المعهود فقط قوله وهذا بعد الصفه إلى آخره ولا يلزم عليه الصلح مع الإقرار لأن بدل
 الصلح ما كان حراماً على الأهل سواء كان من جنس حقه أو من خلافه جنسه على مذهبه ولنا نقول
 ليس المراد هذا فإن الصلح عن الإقرار لا يخلو عن هذا الصلح في العادة يقع على بعض
 الحق فما زاد على المأخوذ إلى قيام الحق كان حلالاً للمدعي أخيراً قبل الصلح وكان حراماً على المدعي
 عليه سببه وحل الصلح منه وحرم أخيراً كان تأويله حل حراماً لعينه الصلح على المحرم
 والمحرم أو حرم حلالاً لعينه الصلح مع أخرى أمرته على أن لا يطأ صرتهما وحمله على هذا
 التاويل أولى لأن الحرام المطلق والحلال المطلق ما كان لعينه دون ما كان لغيره وما ذكر من الرشوة
 فهو غير مدبر لأن المال إنما يسمى رشوة أخيراً الأخذ بحسنة الذي يدفع الدافع إليه وهو باخله
 بحسنة الاعتياض قوله في المفضية إلى المنازعة لأنه يحتاج إلى فوضه فلا بد من إعلامه
 على وجه لا يبقى فيه منازعة بينهما فلهذا لا ثبت الحيوان فيه ديناً في الدمة ولا ثبت الثبات فيه
 ديناً في الدمة الأموصو فاموجلاً في السلام كما في المبسوط قوله ويشترط العدة على تسليم

الصلح

الصلح يعني إذا كان عينا يتعين بالتعيين ففي شرح الطحاوي يدل الصلح أن كان دراهم أو دنانير لا
 يتعينان حتى كان المدعى عليه أن يحسبها ويعطى مثلاً ولو هلك أو استحققت قبل التسليم لا يبطال
 الصلح ولو كان مديلاً أو موزوناً أو زائداً أو ناقصاً العقد اليد وهو غائب أو حاضر صح بعد أن
 كان في ملك المدعى عليه ويقع على ما يسمى المكيل والموزون وإن أشار إليه ولم يسم حاز وتعين ذلك
 للعقد وإن كان موصوفاً في الدمة يشترط فيه بيان القدر والوصف وزوال الإجل والاصل أن
 الوزن في الداعي أعيانها ماسلع وأوصافها أثمان فإن عينا يتعين العقد بأعيانها وأدام يعينها
 ووصفها أحدهما أصل الدراهم والدنانير قوله في تعين بالأجارات اعتبار الصلح عن مال منافع
 والأجارات على الإطلاق قول محمد رحمه الله حتى فصل الصلح بهلال المدعي أو المدعى عليه أو
 محل المنفعة سواء هلك بنفسه أو تلفه أو ضمن قيمته أن كان قبل استيفاء المنفعة ورجع
 المدعي على جميع دعواه إلا إذا استوفى شيئاً من المنفعة فيبطل دعواه بقدر ما استوفاه وهذا
 لأن محمد رحمه الله جعل هذا الصلح بمنزلة الإجارة والإجارة تبطل بموت المجر أو المستاجر
 وبهذا محل المنفعة بدل أو غير بدل فدلل الصلح وعدل الموصوف للصلح بالإجارة
 من كل وجه وفي المسئلة تفصيل على ما عرف قوله يرجع لكل المصلح عنده هذا إذا كان بدل
 الصلح عينا ولم يجر المستحق الصلح فلو أجاز سلم العين للمدعي ورجع المستحق نعمته على المدعي
 عليه أن كان من ذوات القيم وإن كان بدل الصلح ديناً بالدراهم والدنانير والمكيل والموزون
 بغير أعيانها أو ثياب موصوفة موجه لا يبطال الصلح بالاستحقاق ولله يرجع مثله لأنه
 بالاستحقاق يبطل الاستيفاء فصار كأنه لم يستوف بعد في شرح الطحاوي قوله وباع
 منه على الأندلس صورته ادعي على آخر دار مثلاً وأنت المدعى عليه ثم صلح من هذه الدعوى على
 عبد وقال بعثت من هذا العبد عدة الدار صح الصلح وهذا إقرار منه بالدار حتى يرجع بالمدعي
 ولا دلل الصلح في شرح الطحاوي لو قال فليت منك بمنك بدل أو صاكت من الثمن الذي وجب
 لا على بدل الصلح ولفظ البيع والشر لا يصح قوله وإن ادعي حقا في دار قبل أن يبيع الصلح
 على غيره معلوم إذا ادعي إقرار صاحب اليد بحق المدعي في الدار لأن الإقرار بالمحمول لا يصح وقيل
 إنما يصح الصلح لرفع المنازعة وقطعها والفاصل للصالح في هذا المعنى لداو القوائد قوله وهو
 على دعواه في الباقي لأن الصلح على هذا الوجه كان إسقاطاً عن الباقي والإسقاط إنما يرد على الذين
 لا على الأعيان ودر شرح الإسلام المعروف خواص زاده إذا صلح على بيت معلوم من الدار التي وقع

يصح رد دعوى المحمول

فهو الدعوى لا شك انه جائز لانه في حق المدعي اخذ بعض الحق وتترك البعض وليس بمعاوضه وانه
 جائز وفي حق المدعي عليه قدا عن المهر بعد ما اوجار الصلح هل يسمع دعواه بعد ذلك في
 الباقي في ظاهر الرواية لا يسمع حتى لو اقام البينة على ان جميع الدار له واراد اخذ الباقي لا يسمع بل يثبت
 وروى ابن سماعيل عن محمد انه يسمع وانفق الروايات ان المدعي عليه لو اقر له بالدار بعد ذلك يبرر
 المدعي عليه بتسليم الباقي من الدار الى المدعي وان يكون دعواه في الساء فصالحا على صومها مختلف
 من الى يوسف ومحمد رحمهما الله على ما هو المعروف في شرح الطحاوي رحمه الله لو اصابه الحار
 ياخذ المدعي الدار ويعطيه دار اخرى ان كان الصلح عن النار يصح ويحب الشفعة في كل واحد من
 الدارين بقيه الاخرى ولو كان الصلح مثل هذا عن اقرار لا يصح الصلح ولا يجب الشفعة فيهما لانها
 ملك المدعي ولو كانت رواية الدار محمولة على المقتار وافقت رواية الطحاوي **فصل**
 قوله صلح سمي هذا الى اخره فلهذا الوصلح من دم العمد على سبيل داره او خدمه جاز لانها
 تصالح ميرا ولو صلح على علمه ابد او على ما في بطن امته او على غلة نخله سنين معلومه لم يحرك لانه
 لا يصالح ميرا وعند فساد التسمية هنا نصار الى الريد لانه تسمية المال قد غر فيرجع بديل ما سلم
 له وهو العصمة والتقوم في نفسه وبطل النقص الريد وهذا خلاف ما اذا صلح على خمر او خنزير لانه
 ليس مال متقوم فلا يكون باشتراطه طالبا للعوض عن اسقاط القود فلم يصح معرورا فان الصلح
 على الخمر من له العفو فلا يجب وفي النكاح يجب ميرا المثل في فساد التسمية وتسمية الخمر والحمر
 لان استحقاق مير المثل في النكاح باعتبار صحة النكاح لا باعتبار التسمية حتى وجب مير المثل عند
 عدم التسمية وفي الصلح عن دم العمد وبطل الخلع استحقاق الريد باعتبار سميته البذل حتى لو لم يسم
 شيئا كان العفو والخلع محابا وهذا خلاف القتل اخطا حيث كان عليه الريد لو صلح على خمر
 لان هذا صلح عن مال فلو نظير الصلح عن سائر الديون فاد ابطال الصلح في المال واجامه كان
 وهو الريد وانما يصح الصلح عن القصاص لانه ملا الحل في حق الفعل حتى اذا وقع الفعل تصف
 بكونه حقا واحصا الحل معلوما في حق اقامه الفعل جاز الاعتياض عنه بما في الخلع محلا والشفعة
 لانه حق التملك لا غير ولهذا الوصلح في مرضه ثم الصلح على قدر الريد اعتبر من جميع المال لانه عوض
 عما هو متقوم فان نظير الصداق بخلاف الخلع في مرضه اعتبر من الثلث لان البضع عند الخروج
 غير متقوم ولهذا المعنى لو اختلفت على ما في بطن امتهما صح التسمية لان البضع اذا لم يكن مالا عند
 الخروج كان الزمما البذل من له الالتزام بالوصية والاقرار ودلا صحيح مضافا الى ما في البطن فلما

هنا

هذا قول لانه في حق العامة ولو كانت السلة غير نافذة يجوز الصلح مع واحد لان كل واحد من
 اهل السلة صاحب حق في شرح الطحاوي قوله لا يجعل زيادة في مهرها لان في زعمها ان
 كان عليه ميرا وان هذا زيادة عليه كانه ثم ادعى عليها خمسة فانه يصح وجه الثاني
 ان هذا الصلح ان جعل في فقه فلا عوض في الفقه على الزوج لانه لا سلام له في هذه الفقه اما المراه
 هي التي سلمت لها نفسها وان لم يجعل فقه كان الحال على ما كان قبل الصلح فلا فائدة فيه قوله ولها
 يصح على حيوان هذا الاستدلال على انه ليس بمبادله المالا بالمال اذ لو كان مبادله يصير سلما والله في
 الحيوان لا يجوز ولهذا قال في المبسوط اذا ادعى الرجل في دار حقا فصالحه وواليد على عبد الى
 اجل فالصلح فاسل لان تصالح الصلح على الانذار ينطبق البناء على زعم المدعي وفي زعمه انه تملك العبد
 بغير عينة عوض هو مال ودلا فاسد فان قيل الحيوان يثبت دين في الدمة في العقود المبنية على
 التوسع في البذل بالخلع والنكاح والصلح على الانذار عند الصفه قلنا الحيوان لا يثبت دين في
 الدمة بل لا بما هو مال وانما يثبت بلاء ليس هو مال لان مقابله ما ليس بمال لا يثبت ثبوتا صحيحا بل
 يتردد بين الحيوان والقيمة ومقابله ما هو مال لا يثبت ثبوت الصفه والصلح على الانذار غير
 مبني على التوسع الا ترى انه لا يثبت في الدمة مع جملة الصفه والله يدبر بالعب السير والفا حش
 فلما لا يثبت الحيوان دين في الدمة قوله لا يكون الفسخ عليه وعدم اعتبار ان المصوب بعد الهلال
 باق على ملك المصوب منه فان الصلح واقعا على مله في الثوب المستملا ولا يبين الثوب
 والدرام وهذا لان الهالك في حكم الصلح بالقيام تصالحا للصلح بالملات اذ امان عن وفا جعل
 حيا تصالحا لا اذ امان عن الثوب ان يثبت في الثوب ان يستبقه على مله بعد الهلال ولا باخر من الغاصب
 شيئا فان اعتياضا عن مله في الثوب بخلاف ما لو اعتق احد الشريكين العبد المشترا وهو مرسر
 فصالحه السات على الثمن نصف فقهه بطل في حق الفضل لانه ليس للسات استدامة مله في
 نصيبه والله مجبور على ان الله شرعا اما بالاعتاق او الاستسعا او التضمين لما في التزل بطلان حق
 العبد فلا يتصور فيه حصة الاعتياض فلو كان الفضل الربا والوجه الثاني لاني حصة رحمه الله
 ان حق المالا في مله المصوب صورة ومعنى واجاب الثوب والحيوان ملن في الدمة بما في النكاح
 والريد وانما ينقل حقه من المثل الى القيمة ضرورة تعدد استيفاء المثل العجز من له ومن عليه عن
 رعاية الماتله فاما لا ضرورة في احبار المثل لان الله تعالى عالم ببلال فاما بقض القاضي بالقيمة في المثل
 واجاب في دمة فقبل قضا القاضي بالقيمة اذ ان ارضيا على الاثر كان هذا معينا محمد الاعتياض وان

قام دليل انما على انه استيفاء حقه فلا يكون ديا بعد الوجه فارق الحق انما لان القيمة في العتق
منصور عليه قال النبي عليه السلام من اعق شقصا من عبد مشرك بينه وبين شركه قوم عليه نصيب
شركه مضمون ان كان موصرا وسعي العبد ان كان معسرا او فقيرا في الشرع لا يكون دون بقدر القاضي
وفما نحن فيه التقدير غير منصوص وفي القواعد مسلمات احدهما حجه وهو انه لو صالح على طعام موصوف
في الدية الى اجل لا يجوز ولو كان ما يقع عليه الصلح بدلا عن العبد لجاز لان الطعام الموصوف بمقابلته
العبد يكون ثمنا ومقابلته القيمة يكون مبيعا والاخرى حجة لاني حصة رحمة الله وهي انه لو صالح على
طعام موصوف في الدية حالا وقضه في المجلس جاز ولو كان بدلا عن القيمة لا يجوز لانه مع ما ليس عند
انسان والعذر لاني حصة رحمة الله عن مسأله احتجما عليها ان العبد المستملا لا يوقف على اثره وما
لا يوقف على اثره يكون في حكم الدين والدين بالدين حرام **باب التبرع بالصلح** قوله
لان يصح له بطريق الاسقاط وهذا لان الدين المرعاه لا يجوز لغير المدين فان الاسقاط طريقا
متبعنا للتصحيح بخلاف ما لو كان المرعاه عينا والمرعاه عليه مقر فانه يصير مشتركا بنفسه متى كان
بغير امره لان العبد يصح شراؤه من المالك وان كان في يد غيره وانما يصح هذا الصلح من الاجنبي لانه لا
يسلم للمرعاه عليه سمي كما لا يسلم للاجنبي ثم اشتراط بدل الصلح على نفسه جابر فلذا اشترطه على
الاجنبي وصار بالخلع فانه يصح ضمان البدل من الاجنبي بخلاف بدل العتق لا يجوز اشتراط الاجنبي وفي
الوضح فرق بين الوصل بالصلح والخلع اذ اضمنا وبين الوصل بالنداح اذ اضمنا المهر للمراه لا يكون له
الرجوع على المولى الا اذا احل المهر من الوصل وفي فصل الخلع والصلح يرجع المولى على المولى
عما ضمن من البدل لان عقد الصلح والخلع علمهما من غير امرهما جابر فلو ان الامر لافاده حر الرجوع
اما اراد النداح على الزوج من غير امره لا يجوز فيقتصر فائدة الامر على افادة الجواز قوله
فالعقد موقوف وفي الذخيرة هذا اختيار بعض المشايخ والحقه بما لو قال صلح فلانا ومثنيون
بالاجماع وبعضهم قالوا لا يوقف بل يفتد على المصالح بمنزلة ما لو قال صلح الخي ومثنيون بالاجماع
باب الصلح في الدين قوله وهو مستحق بعقد المداينة يعني اذ كان بدل الصلح
من جنس ما استحق المدين على المداينة بالعقد الذي جرى بينهما لم يحل الصلح على المعاوضة قوله
اعتراض عن الاجل وهو حرام وهذا لان الاجل صفة الجوده والاعتراض عن الجوده لا يجوز فكذا عن
الاجل الا ترى ان الشرع حرم ربا النسيه وليس فيه الا مقابلته المالك بالاجل شبهه فلا يكون مقابلته
المال بالاجل حقيقة حرام اولى والاصل فيه ان الاحسان متى وجد من الطرفين يكون محولا على

سرا

المعاوضة

المعاوضة بدين المسله فان الدين اسقط من حقه جسمانية والمديون اسقط حقه في الاجل في الجسمانية
الباقية فيكون معاوضة بخلاف ما اذا صالح من الف على جسمانية يكون محولا على اسقاط بعض حقوق
المعاوضة لان الاحسان لم يوجبه من غير ربح الدين قوله في حالي الحاله الحاله المقيدة بشرط السلامة
حتى لو مات المحال عليه مقلسا او حال على رجل من ثمن متاع ثم فسخ البيع عادت الحاله الى دمه المحل فلذا
الابرار ان يقيد بشرط السلامة وان كان لا يجوز تعليقه بالشروط والفرق بين المعلق والمقيد ان المعلق
معلوم قبل وجود شرطه بالطلاق المعلق بدون دخول الدار معدوم قبله والمقيد بالشروط جاز ان
يكون موجودا قبله كالحالة المقيدة بالسلامة متحققه قبل تحقق السلامة حتى تحل الدين من دمه المحل
ويرى منه محله الحاله قوله في وقع الشك في تقييده الى اخره معناه وقع الشك في تقييده بعد ما
اطلق الابرا والاراد الجسمانية ان صلح مقيدا من حيث انه يصلح شرطا لاصلاح مقيدا من حيث انه لا يصلح
عوضا فوقع الشك في التقييد فلا ثبت بالشك بخلاف ما اذا ابدى ما اذا جسمانية لان الابرا حصل مقيدا
بما اذا جسمانية وباعتبار صلاحية شرط الاعضاء وقع الشك في اطلاق الابرا فلا ثبت الاطلاق بالشك
وفي المسله الرابعة الابرا مطلق لان الجسمانية لا يصلح عوضا ولا لا يصلح عوضا صحها المالم يقيد
بزمان معين فلو ادره وفي الخامسة لا يصح الابرا لان يعلق البراءة بالشروط الصريح باطل وهذا لان
الابرا اسقاط حتى لا يتوقف على القبول وفيه معنى التعليل حتى يرتد بالرد وتعلق التعليل بالشروط
باطل بالبيع وخوجه وتعلق الاسقاط بالشروط بالطلاق والعراق في الابرا المشتعل على المعنيين
فلما يصح اذ لم يصح بالشروط ولا يصح اذ اصرح به عملا بالشبهات قوله ليس بمكره لانه اقامه
البينة او التحليف ولعدم التوقييد بالضرب والجلوس والقيد الا ان فيه نوع اضطراب وهذا لا يمنع
نقد التصرف لشرا الطعام ثمن غال عند المجاعة **فصل في الدين المستترك** قوله فلو
الزمانه ربح الدين بتضرره يعني لو الزمان المصالح ربح الدين بتضرره لان الصلح مناه على الخط
ومما كان المصالح عليه لا يبلغ فتمتد الاربع الدين فتضرره فتخير بين ان يدفع نصف المصالح عليه
او ربح الدين مما اذا خلافا ما اذا اشترى احد الشريكين من المدين شيئا حصته حذر له ان
تضمنه ربح الدين لان معنى البيع على الماكسة والطاهر استيفاء حقه فلا بد ان لا يضر له في
اجاب ربح الدين لا تسبيل للشريك على الثوب المبيع لانه ملله بعقد البيع لا بسبب الدين لان عقد
الشرا مثبته للملك نفسه فتستغنى عن قيام الدين السابق ولذا لا عقد الصلح وقوله في الباب
والاستيفاء يقع بالمقاصد حواير عما يقال لو ملله بعقد الشرا ما اذا يصير مستوفيا حق الشريك

جابر م

فقال لان الاستيفاء بالمقاصد بين شئيه وبين الدين ان الدين يقضى بامثالها ولو وقعت
المقاصد بل كان للمدين على احد الشريكين ان يرجع عليه الشئ لان الشئ قاض نصيبه من المال
المشترك بينه الخاص لا يقضى لان الدين بين المقاصد يصير قضا على الاول في حقيقة الاستيفاء
يلزم الطالب مقتضيا والمدين قاضيا ولو ابراه عن نصيبه فلا لا لان الاول ليس يقضى ولو ابراه
عن نصيبه بالنصف مثلا كانت بقية الباقي بينهما على الثلث اسم قول في ذلك الاحراق عند محمد
حلاف لا في يوسف رحمه الله وهذا خلاف ما اذا احرق قبل القبض فلو اخذ ثم احرق فليسالت ان
يبيع المنسل بالاجماع والروح به اتلاف في ظاهر الرواية وذلك بان زوج احد الشريكين امره الغريم
على حصته من الالف لا يلزم للسائل اتباع الروح فاما الزوج وحدهما على حسمائيه درهم حتى التقياقصا
كان لشريك الزوج اتباع الروح لان دين المراد اخر الدينين فصير قضا الاول فصير الروح قاضيا
ومقتضيا في الاصح وعمر في يوسف رحمه الله ان الروح بالدين المشترك فمض لان الروح وان كان
لفظا فهو مثله معنى فصار لزوجهما حسمائيه والفرق على ظاهر الرواية انه متى تزوجا على نصيبه من
الدين لم يصير الروح مقتضيا لنصيبه من الدين لانه تعلق النكاح بعين الحصة لان النكاح متى اصبغ الي
دين في الزمة تعلق النكاح بعين المضاف اليه وصار دالا لها بالنكاح ثم سقط عن دمتا غير نصيب
الزوج فان بمنزلة الهبة والابرااخلاق ما للزوج وحدهما حسمائيه قول في الواهنا اذا اخطار اسر المال
الى اخره فالحاصل انه در جميع في الداب من جانبهما احدهما ان العقد قام بما فلا سفر احدهما في
وفيه قسمة الدين قبل القبض والباقي لو جاز صلح احدهما على اسر ماله لشار له الاخر في المقوض
فيودي الى عود السلم بعد سقوطه ثم قال في الواهنا اذا اخطا معناه قال بعض المسامح ان هذا
الوجه الاخير انما يسمى فيما اذا اخطا اسر المال فاما اذا اخطا ونقل واحد منهما نقل على حدة
كان المصالح اخل حقه لا يكون للشريك حق المشاركة فلا يكون له حق الرجوع على الغريم ولا يودي الى
عود السلم بعد سقوطه وان لم يكونا قد اخطا فعلى اعتبار الوجه الاول يكون المسئلة على الاختلاف
لان دلاله الوجه الاول لا يتفاوت بين الاختلاف وعنده وعلى اعتبار الوجه الثاني يجوز الصلح من
احد الشريكين على الاتفاق لان دلاله الوجه الثاني لا يمتشي فيما اذا اخطا اسر المال على ما مر فلم
يوجد عليه فساد الصلح على اعتبار انحصار العلة في الوجه الثاني فيجوز اجماعا واصل هذا الكلام ما
در في المبسوط من المسامح اختلاف في جواز صلح احدهما متى لم يكونا سريكين في اسر المال بالاختلاف
منهم من قال انه جابر في قول في يوسف رحمه الله ومنهم من قال انه جابر في قولهم وانما اختلفوا في ذلك

أخرى



لا خلاف في طرفة الى حسمه ومحمد رحمه الله من جعل الطريقة لها ان صلح احدهما انما لا يجر لانه
لا يودي الى قسمة الدين قبل القبض من سلا هذه الطريقة تقول في على الخلاف من جعل الطريقة لها
ان جواز الصلح من احدهما يودي الى عود السلم بعد سقوطه على هذا الفصل على الاتفاق لانه لا يودي
الى عود السلم بعد سقوطه اذا لم يكونا سريكين في اسر المال بالاختلاف والصحيح انه على الخلاف وذلك في
الاصح ان دعوى الاجماع فيه غير سديد لان الشرط في القبض انما يلزم من الشرط في دين السلم والشرط
في دين السلم من اجماع عقدها ودلائل ثابت لا يخلف بين ما اذا اخطا اسر المال ومن ما اذا نقل واحد منهما
نقل على حدة **فصل** في الثمن نصيبه انما يبطل الصلح على مثل نصيبه او اقل منه حاله
التصادق اما حاله المنازلة فان كانا جاحدين انما المراد الميت فالصلح جابر لان المعطي يعطي المال
لقطع المنازلة لا في الدخيرة قول في فلا بد من القاض وذلك لان ما ترك المستمن الدرهم والذناير
حاضرا عند الصلح او يكون غيبا في صمان بقيه الورثة لا في الدخيرة قول في سميته الشبهة
اي احتمال احتمال وجود المنسل لانه يحمل ان يكون في التركة ميل وموزون ثم محتمل ان لا يكون بل
الصلح زائد على نصيبه من دلال الحسن ولا غير معتبر **كتاب المضاربة**
اهل المدينة سمون هذا العقد مقارضة وهو مشتق من القرض وهو القطع فصاحب المال قطع
هذا القدر من المال عن صرفه وجعل التصرف فيه الى العامل عند العقل فسمي به وانما اخبرنا
المضاربة اساعا للداب وموافقة قال الله تعالى واخرون يضربون في الارض يبتغون من
فضل الله يعني سفر التجارة لا في المبسوط قول في بعل الاضافه لانا ان اعتبرنا الوكالة او الودعة
او الاجارة فليس في شي من ذلك ما يمنع صحة الاضافه الى وقت في المستقبل فلو كان المضاربة
مضافة الى من الغرض والقرص يصح به المضاربة وذلك قوله اقبض مالي على فلان لان اضافة المضاربة
الى حاله الفصل في تلك الحالة يصير الدين عينا وانما شرط ان يكون اسر المال عينا لان المضاربة
لا سعمال المال وانما يتصور ذلك في العيين ولان اسر المال فيها امانه والدين في الزمة لا يكون
امانه قول في على ما مر في السوع وهو ما درنا ان المضاربة بالعرض يودي الى ربح مالم يتضمن
فانما امانه في المضاربة ودرما يرفع قيمتها فاداباع وحصل الربح واستحق المضارب نصيبه من غير
ان يدخل شي في ضمانه بخلاف النقود فانه وان استمرى بما تقع الشرائع مضمون في حتمه فما حصل
له يكون ربحا ما قد ضمن قول في مصير مضاربه بالعرض فلو كان فاسده عندها لان قبل الشراء اسر المال
دين وعرض المضاربة لا تصح بالعرض ولا بالدين بخلاف مسله الاولى وهو قوله اقبض مالي

لا خلاف

على فلا بد من عقد المضاربة بينهما ما صار عينا بالقبض قولنا مع انما فوجده ظاهر
 الرواية ان الفاسد انما يعتبر بالحاجز اذا كان العقد الفاسد مثل العقد الحايض والبيع وهذا المضاربة
 الصالحة بعقد شرط لا اجارة والفاسد بعقد اجارة لا شرط وانما اعتبر الفاسد بالصح في
 حكم عدم الضمان لكن الاجارة توافق الشرط في حكم عدم الضمان قولنا كل شرط نوجب جماله في الرخ
 ففسده لان الرخ هو المعقود عليه وجماله نوجب فساد العقد بخلاف شرط ان يرفع المضارب حاره
 الى راس المال سنة ليلسكنها او ارضه ليرعى عدا سنة كانت المضاربة فاسدة لانه جعل نصف الرخ عوضا
 عن عمله وعجاجة الدار والارض ففادت حصه العمل مجتمعة وغير ذلك من الشروط الفاسدة لا يفسدها
 وفسد الشرط ومراعاة غير الشرط القاطع للشرط فانه مفسد ايضا كما سبق ذكره وانما دار لئلا لان
 المضاربة توجب في الابتداء وشروطها في الانتهاء وله اشبه بالمعاوضة من حيث ان المضارب يستحق حرام
 الرخ عوضا عن عمله فقلنا بان كل شرط نوجب جماله في الرخ او يقطع الشرط في الرخ يفسدها وغير ذلك
 من الشروط لا يفسدها وسط الشرط اعتبارا بالوالة فانما لا يبتل بالشروط الفاسدة قولنا في الصغير
 يعني ان عقد الولي مال الصغير مضاربة وشرط على الصغير لا يجوز لانه اذا شرط عمل الصغير يكون
 بين الصغير ثانيا على المال وثقايد منع التسليم الى المضارب قولنا في المادون يعني المادون
 اذا دفع ماله مضاربة وشرط ان يعمل مع المضارب لم يحر كونه لم يفسد العقد لان ما خذلا المال
 مضاربة لانه يصير لنفسه فيه عمل فكان المحر فان المالك فلم يفسد اهل المضاربة فيه فصار اشتراط
 عمله مفسدا لاشتراط عمل المالك لا في الدب والوصي اذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط العمل
 على نفسه محرم لان لهما ان يخرجا مال الصغير مضاربة فانا لا اجنبين في محو شرط عملها مع
 المضاربة وفي الايضاح لو دفع الولي مالا الى غيره المادون مضاربة حار قولنا في وعي يوسف
 انه ليس له ان يسافر به هذا فيماله حمل ومونده بيا على قوله في الوديعة لانه في المبسوط قولنا دفع في
 بله في المبسوط انه ان يسافر به ولم يقيد ببله قولنا في التخصيص فابده لانه مادام في المصر لا يستحق
 الفقه من مال المضاربة ولا في قيم الاسيا مختلف باختلاف البلدان فان مفيد او الشرط متى كان مفيدا
 اعتبره قولنا في دار المردود والمستوى في المصر على المضاربة وفي الايضاح ما اشترى ببعضه
 فبوله ودار رجع على المضاربة قولنا في الباء لا يضاق مقتضى ان يكون موجب دالة ملحقا
 بالوفاء ولا قوله انما يعمل بالوفاء له ان يعمل في غيره لان الوال للعطف والشئ لا يعطف على نفسه
 وانما يعطف على غيره وقد يكون الوال لا ابتداء خصصا بعد الجملة بالمله فان قوله خذ مضاربة بالنصف

كلام

جملة تامة فلو لم يمتدح ولا يقال لما دام العمل بمعنى الحال كما في قوله اذا الوال وانت خذ لان قوله
 واعمله في مال المضاربة لا يصلح حال الاخر ففي قوله خذ هذا المال مضاربة مطلقا على ان الوال يستعمل
 الحال محازا والاطام صحيح هنا باعتبار الحقيقة فلا صار الى المحاز وفي الفوائد متى حذر عقيب المضاربة
 مالا يستقيم الابتداء ويمن جعله مبنيا على ما قبله جعل مبنيا عليه ومتى كان يستقيم الابتداء لا يبنى
 على ما قبله بل على ما بعده اما الذي لا يستقيم فقوله دعت المال ليل مضاربة بالنصف على ان يعمل
 به في الوفاء او ليعمل فيه او ليعمل بالحرم او ليعمل مرفوعا او فاعمل او وال دعت ليل مضاربة بالنصف بالوفاء
 اما الذي يستقيم دعت ليل مضاربة واعمل بالوفاء او اعلم بالوفاء قولنا في التقييد بالمكان لان مقصوده
 هنا تقييد العمل بالوفاء لا تعيين من يعمل به لان طرأ اهل الوفاء في المعاملة وقضا الدين لا يسفر عن فناء
 ان مراده تقييد التصرف بالوفاء وقد وجد ذلك سواء تصرفه مع اهل الوفاء او مع غيره بما قولنا في
 طرأ ان الجارية طمها ربح ولا يقال لما دام العمل الجارية راس المال وجميع الولد والمحاذن ما يجب على الولد
 من السعاية من حرس راس المال فان يجنيه راس المال اولى **باب المضارب**
 قولنا في لاند احبر فيه لان المضاربة الاولى لما كانت فاسدة فان المضارب اجبر الاحقر له في الرخ فلم
 سدد شرطه للثاني منه فلا يجب الضمان لان الضمان انما يجب بآثار الشرط ولم يوجب ربح الرخ كله
 لرب المال والمضارب الاول اخر مثله لان عمل الثاني وقع له وللثاني على الاول مثل ما شرط لان المضاربة
 الثانية صحيحة وقدر سمي له شيئا ضمن له ذلك ولذا اذا فسد الثاني ربح الاول لضماني على احد منهما لان
 الاخير لا يستحق شيئا من الرخ فلم يثبت شرطه له لانه في الاوضح قولنا في وان ضمن الثاني رجع على الاول
 بالعقد يعني بسببه وصحت المضاربة فان قيل ينبغي ان يفسد الرفع الى الثاني لانه في ضمن المضاربة الاولى
 ففسد بفساده قلنا الرفع امر حسي والاقضاء لا يثبت في الحسي وانما هذا في امر شرعي فان قيل المالك
 لو اختار تضمين المتيمن من الخاص بربح المتيمن على الراهن بما ضمن ولم ينفذ عقد الرهن قلنا الرجوع على
 الراهن انما يكون باعتبار التسليم الذي وجد بعد العقد فلم ينفذ العقد السابق وعقد الراهن لان لا يعطى
 بقايد حكم ابتداءه فلا يثبت المالك سابقا على عقد الرهن فلا ينفذ خلاف المضاربة فانه عقد حايض فيعطى
 بقايد حكم ابتداءه وصار كالحجر وللحق بعد اذا الضمان قولنا لا يصح قبل استيفاء راس المال
 لان الرخ لا يثبت قبل وصول راس المال الى رب المال قال عليه الصلاة والسلام مثل المؤمن عند التاجر لا
 يسلم له دجه حتى يسلم راس ماله فكذلك المسلم لا يسلم له نواقله حتى يسلم له عرايمه او فرائضه وصار قسمه
 الرخ قبل وصول راس المال الى رب المال بمنزلة قسمه الوارث التركة مع قيام الدين على الميت وذلك لا يصح

لقد

فلا كنهان **قوله** لان له ان يعامل ثم يبيع نسبه يعني المضارب المالك البيع بالنسبه انما
تواسطه الا قاله وان له ان يبيع ثم يبيع فلا يكون ناخير الثمن مضمونا عليه ولا كنهان **قوله** فانه
لا يملك البيع بالنسبه نعم ما باعه مرة لا يملك الوكيل ولا يملك الناخير الثمن يبيع في حق الموكل
فان الناخير مضمونا عليه للموكل واما عند الوكيل فلا يملك الناخير الثمن لان له ان يشتري ما باع
بمثل ذلك الثمن ثم يبيعه موحلا فلا يملك لان يوحل في ذلك الثمن بخلاف الوكيل فانه لا يملك الا قاله
اصلا عنده فلا يملك لان يوحل في الثمن فان قيل سعي ان لا يكون للمضارب البيع بالنسبه لان الربح
قصير عن مال المضارب والنصف فيه فيكون ضد الماهو مقصود رب المال عنده الا ان يربح
ان البيع بالنسبه من المرض يعتبر من البطل وهو قول ابن ابي ليلى وقيل البيع بالنسبه من صبيح التجار
وهو اقرب الى تحصيل المقصود وهو الربح فالربح في الغالب انما يحصل بالبيع نسبه دون النقل ولانه ما دون
في التجارة مطلقا وهذا من التجارة بدليل قوله تعالى ان يكون تجارة حاضرة فدا بغير ان التجارة قد
تكون غايبه وليس دلا الا البيع نسبه لان في المبسوط **قوله** ما اخبر من راس المال لان الربح لا يظهر
الا بعد استيفاء راس المال فيكون العقد موقوف الى الربح فانه لو صرف الى راس المال ربح المضارب
وخصر رب المال وهذا لا يجوز **قوله** ان نظام الخلطة يعني قوله اعلم ان ابل ينظم الخلطة فانه يملك
عند اللفظ اثبات الشريك بالخلط لانه محتمل ان يحصل الربح عند السبب فلا ينظم فعل الصبيح فان
الصبيح عن مال قائم والصباغة خلط مال المضارب عند الصبيح واذا بيع الثوب بطير سريحا في ثمنه
محسنة ما زاد الصبيح فيه بخلاف القصاره والحمل فانه ليس بمال قائم حتى يصير شريحا بالخلط فان
استدان على رب المال وان لا يملك الاستدانة بقوله اعلم ان ابل **قوله** ووجه مرة بعد اخرى
لان الشرا لا يبطل بذلك الثمن فيبقى موجبا دين الثمن عليه وهو عامل الرب المال فيستوجب عليه
مثلا ما وجب عليه من الدين في العمل واستيفاء ذلك لا يقع قبض هذه الالوف لكن جميعها يصير
راس مال المضارب ومضارب راس المال مضرا امانه واستيفاء الدين انما يكون قبض مضمون وقبض
الامانة لا يشترط قبض المضمون فلما يرجع اليه مرة بعد اخرى الى ان يسقط عنه الثمن بوصول
التمن الى البايع بخلاف الوكيل اذا كان الثمن مدفوعا اليه قبل الشرا لا يرجع بالتمن الامور لان قبض
الوكيل جاز اضافة بالضمان والامانة بالخاصة اذا قوبل ببيع المغصوب جاز ويكون مضمونا عليه
حتى لو هلك في يد الوكيل بحسب الضمان واذا جاز اضافة بالضمان ففي هذه الصورة يرجع مرة لان
دلا البعض لا سبق وجوب دين الثمن لمصلحة الاستيفاء فلم يقع قبض ضمان بل قبض امانه فلا

عقود

تتحقق الاستيفاء فيكون له الرجوع مرة للاستيفاء وفيما اذا اشترى ثم دفع الموكل الثمن اليه هذا قبض
استيفاء المالكان بعد وجوب الثمن ولا رجوع بعد الاستيفاء **قوله** لان الميثاق لا يثبت في الاصح
قال الامام رضي الله عنه في شرح الاصل ان البيعة بين المضارب ادهى المبيعة اذ المثل ثابت
لرب المال في كل قدر لا يقوم عليه الحق للمضارب لكون البعض راس ماله وتكون البعض غاراس ماله فلا
يكون الثبوت فيه بالبيعة **كتاب الوديعة** **قوله** ومن في عياله يعني
ان يسائر معه سوا في نفقته ام لا دره في فتاوى الصغرى العبرة في هذا الباب التساوية الا في حق
الزوجة حتى ان الزوج اذا كان في محله والزوجة في محله اخرى ولا تسقطها عياله وجها ورفق الوديعة
اليها فلا ضمان على الزوج وكذا الاثر الصغير اذا لم ين في عياله فدفع الدية لا تضمن ولا يسترد لكون الصغير
قادرا على الحفظ وكذا العبد اذا لم ين في عياله عن له الاثر الصغير **قوله** في السبي لا تضمن مثله ولا يلزم
المستجير حيث له ان يعير والمادور له ان يادى والمالك ان يادى لان المستجير مال والمادور
والمالك بصرف حكمه في المحرما بعد العتق فله ان يملك غيره بخلاف المودع فانه مأمور بالحفظ والمأمور
بالشي لا يملك ان يفوض امره الى غيره ولهذا الوجه بالطلاق والعراق لا يوجب غيره وان كان الناس
تفاوتون فيه **قوله** في سفينة تخاف الغرق وكذا الامام الحلواني رحمه الله انه اذا وضع في دراه
حريق وان امل له ان يدفع الى بعض عياله فدفع الى اجنبي ضمن بشرط الامام المعروف بخواهر زاده
في المحررات الخالصة ان يحط بالوديعة وان لم ين عند الصفة فهو ضامن وفي المشتاقا قال اعلم انه
احترق دراه قبل قوله وان لم يعلم لا يقبل قوله الابينة **قوله** في محلاق الحلاق من طريق
الفعل لا يرفع العقد بخلاف في اوامر الشرع لا يرفع عقد الايمان بخلاف المحر لا يرفع
العقود كما اذا احرق اوامر الشرع ارفع عقد الايمان وهذا في المنقول اما في العقار كذا الامام
السرخسي رحمه الله بحسب الضمان في قول ابو حنيفة واليوسف رحمهما الله ومن المسامح من قال في
العقار ضمن بالحرق بخلاف وقال الامام الحلواني رحمه الله عن ابو حنيفة واثبات **قوله** وان
دار له حمل ومونده عند ابو حنيفة رحمه الله الا في موضع واحد وهو ان يكون طعاما لا يضمن اذا
سافر به لجواز ان يستغرقه الموند فيكون في معنى الاطلاق كذا في الجامع والخلاف فيما اذا كان
الايداع مطلقا والطريق انما لم ين له يدين ذلك السفر حتى لو انعدم شيء مما ذكرنا ضمن بالاتفاق
هذا اذ في بعض النسخ وفي الاصح ان لم ين له يدين من السفر وان له ان سافر بما على قول اصحابنا
للضرورة وان كان له يدين السفر فلا عند ابو حنيفة وعند محمد لا يكون له ان سافر بما وقال ابو

يوسف ان قصر الخرج فهو كما قال وان طال فاقال محمد هذا اذا كان الطريق امنا وان كان مخوف فان
كان له بد من السفر فسافر بالورد بعد ذلك الا ان الوصي يضمنان في هذا الفصل وان لم يكن له بد من
السفر والزم له بد من المسافر بالورد بعد ان كان يحلف من حفظ الورد بعد ذلك اهل والعيال
فلا لا يضمن ايضا وعلى قول محمد اذا كان الطريق امنا والورد بعد حمل ومونده ولا بد له من السفر للزم له بد
من المسافر بالورد بعد فسافر بالورد بعد سعي ان يضمن ايضا على هذا القياس قول **هـ** ومن يلزم في
المفاد حفظ مال له فان الحفظ بالمفاد معتادا بالقوافل بخلاف الاحتفاظ بالاجر لانه عقد معاوضة
فمقتضى تسليم الحقوق عليه وهو الحفظ في مكان العقد قول **هـ** وان كان له منه بد يضمن بان كان له
امره سوى التي غداه عن الدرع اليها او من كان له الاهل والحكم من يصلح لحفظ هذه الوردية سواها
فحينئذ ضمن قول **هـ** لان من العلم ان قال انه قضى الاول حينئذ لانه اقراره لانه وان اقرارد
صرحا وجوابه ما ذكر في المتن ان الاقرار حجة من جهة نفسه بخلاف النكول فانه ليس باقرار نصا وانما
يصير اقرارا بقضا القاضي بانزاله مقررا خارجا عن القضا المحلف للثاني فليس فيه وجه القضا انه
يقضي لها والا حدها مسند قضاوه هذا الاول لمصادقة محل الاحتمار قول **هـ** بناء على ان الموضع
اذا اقر بالورد بعد وهو مسند المنظوم لوقال هو عبد زيد ورفعه بالحكم المضمن اذ المولى رجع اذا اقر
بالورد بعد زيد ثم قال لا بل اعاربه فلان اخر قضى الاول لان الثاني رجع وان رفعه الى الاول بغير
قضا ضمن وان رفعه بقضا فلا بد عند محل حجة الله لانه اقر بزموم الحفظ للثاني ثم عرضه للتلف
باقراره وعند ابو يوسف رحمه الله لا يضمن لان القبض كان بادن والرفع باكره القاضي وجه البناء
على هذه المسئلة ان الاقرار بالورد بعد للثاني بعد ما استحققه الاول باقراره الاول لما كان مفيد الوجوب
الصمان للمقر له الثاني عند محل حجة الله فلهذا ينبغي ان يحلف للثاني وان استحققه الاول في مسئلة
الدار عند محل لان فايده الحلف النكول وهو اقرار والاقرار للثاني مفيد للصمان له وعند ابو يوسف
لا يحلف لانه لا يضمن بالاقرار عنده فكذا بالنكول فلا فايده في التخليف **كتاب العارية**
قول **هـ** مستعمل فيه يعني بطريق الحجاز لان غير الارض لم يطعم فيراد به ما خرج منها قول **هـ** مختل
هذا الثوب المنحى هو العارية في قوله عليه السلام المنحى مردودة لان العارية هي التي ترد لا محالة
وفي المبسوط المنحى نوع من العارية للزفها معنى العطية فان من اعار غيره شاة او ناقة لبشر
لنفسه سمي ذلك منحه ثم سمي بالعطية وفي النوادر تلون هبة وفي المحيط انه في ظاهر الرواية يكون
قضا وفي التحفة انما عارية في قولهم جميعا الا اذا اضيف اليه لا يتفق به مع بقا عينة فانه يكون

هذه وهذا لان اللفظ صالح للامر من فان اضيف الى المالا على الانتفاع به مع بقا عينة بالدرهم والرباير
والموزون جعل هبة وان اضيف الى عين على الانتفاع به مع بقا عينة بالثوب والدرهم جعل عارية
قول **هـ** حمل على هذه الاربعة هذا على العين يقال حمل الامير فلا ناراد به التملك الا انه يستعمل
العارية ايضا قال الله تعالى اذا ما اتوا لتخلوا اي لتخلوا فان نوى العارية او الهبة كان حائوزا وان لم
ينو شيئا كان عارية لانه المتيقن بما قول **هـ** انما ان حرم الورد موند هذا جواب عما قاله الشافعي رحمه
الله انه مضى ما لا غير لنفسه لا عن استحقاق وكان القبض مضمونا عليه بالقبض بطريق الغصب لان
عقد العارية مقصور على المنفعة فصارت حق العين بانه مضى بغير اذنه لانه لم يثبت عند العقل
استحقاق تسليم العين بخلاف الاجارة لان ثمة تعدى حكم العقد الى العين في الاستحقاق حتى وجب
تسليم العين وهذا محج وعما يقال فمضى من حرم صمان الورد حال قيام العين لنقص القبض في وجب
ضمان القيمة حال هلاكه بالغصب فلجاء ان صمان الورد عليه انما كان لان منفعة القبض والنقل حصل
له بنقده المستعار لنقص القبض فاما صمان العين فعلى من نقض شيئا على المالك بنقصه بالغصب
ولم يجر هذا لان مضى بانه لا يري ان القبض في يده من حرم الضمان لا يكون فوق الانلاو ثم
الانلاو بالاذن لا يكون من حرم الضمان فالقبض اولى بحقه ان العقد على المنفعة اذ كان يعرض له
بوجوب صمان العين وباتير العوض في تقرير الضمان فالمتعري عن الضمان والمعوض على سوم الشرا انما
يلون مضمونا لان دلال القبض صار مستحقا بالعقد فلو ان الضمان العقل لانه عقد ضمان والاذن تقرير
صمانه لان المالك ما رضى بنقصه الا حقه فقيما وادلا ان المقبوض بغير اذنه فيضمن القيمة ولا
لذلك لانه عقد تبرع فان لم يكن اجاب ضمان العين لا بالعقد ولا بالقبض فان قيل قوله عليه السلام
لا بل عارية مضمونة مردودة تصحح بالضمان على انما مشتق من التعاور وهو الساور ودلان يكون
العين في يد المستعير مرة وفي يد المعير مرة وانما حصل ذلك بالرد قلنا الحديث يدل على ان تلك
العارية كانت عارية لابل عارية ونحو نقول بان تلك كانت عارية مضمونة لانها كانت من غير رضا المالك
ولهذا قال صفوان اعصابا باحدها يا محمد وللا ما ان باخر من اموال الناس ما احتاج اليه لتحجير الجير
اذا مست الحاجة الى التحجير ولان يكون مضمونا عليه ويلون ضمانه في يده المالك اذ اهلل والعارية عليه
المنافع بغير عوض سميت بالتعوير عن العوض او من العار سميت عارية لما فيها من عار على منعه التحجير
او من العرية وهي العطية وان كانت من التعاور وهو الساور للتحقيق الساور يكون في يد المستعير
بعد ما كان في يد المعير فلا حاجة الى الرد لتحقيق التعاور ولا في الاصح قول **هـ** لا يصح الا اذا كان

قل ينبغي ان لا يقع لازما بل يصير قام حق المعير في الاسترداد عذرا في نقض الاجارة فلما لو ملك
 المستعير الاجارة بلون ذلك تسليط من المعير فان صحة عقل الاجارة بتسليط المعير حصل فلا
 تتم من نقضه على ان يقول لو ملك الاجارة فان لم يقع لازمه بلون خلاف موضوع الاجارة وار وقعت
 لازمه بلون خلاف موضوع الاعارة فان المعير لا يملك استردادها ضرورة لزوم الاجارة الا ترى ان
 الموصلة بالمنفعة لا يملك الاجارة مع ان الوصية وقعت لازمه وان لا يملك المستعير لوقوعها غير
 لازمه اولى قول **له** لانه يعير الارباب قال الامام خواهر زاده رحمه الله لا تضمن لانه لما ملك
 الارباب فهو للرب املك والصحيح هو الاول والمستعير هل يملك الايداع قال بعض سماع العراق
 وهو اختيار ابي الليث والامام ابي محمد بن الفضل رحمه الله انه يملك الايداع لانه يملك الاعارة والايداع
 دونها وقال بعضهم لا يملك وهو الصحيح لان الاعارة تملك المنفعة والمنفعة مملوكة له فانت الاعارة
 مصر وفا في ملا نفسه قصدا وانما تحقق التصرف في ملا الغير وهو العير بالتسليم صمانا وضرورة ليلين
 المستعير الثاني من استيفاء المنفعة المملوكة اما الايداع تصرف في ملا الغير وهو العير قصدا فلا
 يملك لانه الاوضح قول **له** لانه مغرور من جهة حيث وقت له فان قيل المغرور انما يكون سببا مباشرة
 عقد الضمان ولم يوجر هنا وان وقت قلنا فايدع الوقت ليس الا التزام قومه البناء والغرس ان اراد اخراجه
 قبله والافح العاريد بل وانه لا بد من حمل كلام العاقل على القايد فصارت بقدر لازم ان في هذه الارض
 ليس على ان اتركها الى كذا من المدة فان لم اتركها فانا ضامن قول **له** قيمة غرسه وبنايه يعني قائما غير
 منقوض لان القلاع غير مستحق عليه قبل الوقت ولهذا تضمن له لدا في المبسوط قول **له** الواجب على
 الغاصب في فعله وهذا لان ضمان الغصب واجب لا يسقط الا بالرد الى المالك والرد وان وجب حيا
 ههنا لم يوجر حقيقة فلا يسقط الضمان بالشك اما في العاريد الضمان غير واجب في الاصل انما يجب اذا
 ترك حفظ العير من غير ان يرد على المالك وقد ترك حفظه من وجده دون وجده فلا يجب بالشك وعبر
 ان يكون الحجاب في الوديعة لانه لا يملك العير امانه في الوديعة الا ان في الوديعة معنى اخر وهو ما ذكر
 في الدار ان مال الوديعة لا يرضى بدها الى ادارة او عياله لانه لو ارضاه لما او دعما اياه قول **له**
 بانتم الاعارة يعني او لو امسك العاريد بان المسألة موضوعه مما اذا كانت العاريد موقدة وقد اصب
 المدة وجنيد يصير المستعير مودعا والمودع لا يملك الايداع **كتاب الهبة**
 قول **له** خلاف الوصية لان شئ الملك يتبع الموت والمتبرع حينئذ ليس باهل الا الوارث والوارث
 ليس متبرع لان حقه يتاخر عن الوصية فلم يملك الوصية فلم يشر التزام التسليم عليه التزام على المتبرع قول **له**

النقص

القبض من اذ القبول في الهبة يعني في توقف المالك بالحق بالقبول فلون الاجار تسليطا على القبض في
 المجلس فلون تسليطا على القبول فيه فان قيل الاجار لو كان تسليطا على القبض لانه هنا وجب ان
 بلون تسليطا على القبض لانه في بار البيع وسقط حق البايع في المجلس لاستيفاء الثمن قلنا المقصد
 هنا اثبات الملاك وانما يبرعه فلون الاجار منه تسليطا على القبض لانه لان الملك ثبت به فاما المقصد
 في البيع ليس مجرد اثبات الملاك بل سلامة العرض مقصودة فلم يشر الاجار تسليطا على قبض البيع قبل ادائه
 الثمن فان قيل الاجار لو كان تسليطا على القبض في المجلس لما صح الامر بالقبض بعد البيع لما كان الاجار
 تسليطا على القبول في المجلس لما صح القبول بعد قلنا انما لا يصح القبول بعد المجلس لان اجار البايع
 شرط العقد وان لا يتوقف على ما ورا المجلس فاما في الهبة وفيها الاجار لانه تبرع وهو يتم بالمترع
 حتى تحت يده في عينه لا يمسك اما في حقوق الموهوب له لا يتم الا بالقبول فادوا جل الاجار والقبول
 جاز ان يتوقف حاز ان يتوقف على ما ورا المجلس لوجر شرطه وهو القبض قول **له** خلاف ما اذا قبض
 بعد الافتراق لانه لا بد لبقاء الاجار على الصحة من القبض الا ترى ان القبض متى فات بالهلاك قبل التسليم
 لا يبقى الاجار صحيحا وادان من ضروره بقاء الاجار من الواهب على الصحة ووجر العض لا محالة
 بان الاقدام على الاجار اذ الموهوب له بالقبض اقتضاها في البيع جعلنا اقدام البايع على الاجار
 اذ المشرطي بالقبول مقتضى بقاء الاجار على الصحة الا انما ثبت اقتضاها ضرورة والثابت
 بالضرورة يتقرر بقدرها والضرورة ترتفع بغير الاذن في المجلس لان الاجار سقي صحيحا مع مضم
 في المجلس فلا يعتبر ثانيا فيما وراة بخلاف ما لو ثبت لصا لانه ثابت من كل وجه فيبقى في المجلس
 ويعد قول **له** الادبار حقيقة فان قيل كيف يستقيم قوله ان حقيقة الادبار وقد سبق ذكره في
 العاريد ان قوله حملت لتمام العير لانا نقول حقيقة الادبار نظر الى الوضع وهو تملك العير
 في العرف والاستعمال ولان الحقيقة ما صارته ملحوظة بالعرف فان هذا في معنى الاسم المشترك
 قول **له** من هذا العاريد كانت عاريد لما ورا من قبل قبلت ان المنحة لا تثبت الثمن بملك المنافع
 وكانت في حكم العاريد فان اصبغ الى ما يشق به الا بالاستئصال كانت قرضا العاريد الدرام والرباير
 والخط لا في معنى العاريد لدا في الاصح قول **له** فيما انقسم الاحوزة مقسومة والقابل للقسمة
 ما يلون كل واحد من قسمته متفحابة منفعة مختص باسم المالك وغير القابل ما يفوز بالقسمة اصل
 المنفعة بالعدل او بفوز حشر المنفعة بالحكم وبت الصغير قول **له** بالقرض والابان يرفع اليه
 الفرد هم مثلا الى اخره فلون نصفه قرضا عليه ونصفه بضاعة او عمل في الصف الاخر لشركه فانه

حتى لا ياتي بسوط قول في شرط حاله استقبال القبلة في الصلوة لما كان منصوباً عليه بشرط
 حاله حتى لو استقبل الحطيم آخر لانه ثبت من وجهين وجه المشاع لان قبل القبض الاضيق من الموهوب
 اليه والحاصل تبعاً لغيره يكون انقص من الحاصل مقصوداً بنفسه ولا في القبض مع الشيوع ثابت من
 وجهين وجه فانه عبارة عن الجارية وهو ان يصير في حيز القاض والمشاغ في حيزه من وجه وفي
 حيزه من وجه ولا يجوز ان يراعى مونه القسمة على الواهب وهو متبرع ولا الزام على المتبرع فيما
 شرع به ولهذا منع جوارته قبل التسليم فلا يلزم التسليم بخلاف ما لا تقسم لأن القبض القاصر هو المعلن
 فيه دون غيره فانفني به ضرورة ولانه لا يلزم مونه القسمة والمداياة قسمة المنفعة وعقل التبرع
 انما ياتي في العين فلم يزل الزاماً في عين ما تبرع به ولا يلزم على هذا ما لو ائلف الواهب الموهوب بعد التسليم
 تضمن قيمته للموهوب له وهذا الزام على المتبرع فيما تبرع به لان الضمان انما يلزمه بالانفاق لا بعقل التبرع
 وضمان المقاسمة هنا وان كان الملك فلا الملاك لحلم الهبة فلا يمنع اضافته الضمان الى الهبة باضافته
 الحق الى الملك في القريب لا يمنع اضافته الى سبب الملك كما قال عليه السلام شر القريب اعتناق
 قول في يدار على نفس الشيوع ولا يلزم الاحارة فانه يجوز مع الشرب في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رحمه
 الله لان الشيوع انما منع صحة الاجارة لعدم القدرة على تسليم ما اجره ولا شيوع مع الشرب لان
 الملك محل على ملكه فاما الشيوع منع صحة الهبة لمعينين ايجاب ضمان القسمة وتكون القبض ناقصاً
 بسبب الشيوع واللام شرط في قبضه لانه منصوب عليه فمما ان لم يوجر احد المعنيين فقل وجه
 للمعني الآخر قول في لانه الموهوب معلوم وهذا لانه يحصل بالسهم والعصر الا ان العصر اخرهما
 وجوز انقصا وجود اليه في اعدا الخطه فضاف الزرع الى الزراعة وان لم يزل به من الخطه والارض
 فان قيل الدهن ان لم يزل من جود في السمسم قبل العصر وجب ان يجوز بيع الدهن بالسمسم مطلقاً ولا بشرط
 ان يكون الدهن الصافي الثماني في السمسم قلنا حرور الدهن يضاف الى العصر لانه اخر المراتب الا انه لا
 بل وجود الدهن من وجود السمسم لا محالة قبلت شحمه قيامه بالسمسم قبل العصر والشمس في الحقيقة
 في بار الرواية لا ينفى صحة الهبة قول في القبض والبيع مضمون فلا يوجب عند الضر الامانة لانه ضعيف
 والضعيف لا يوجب عن القوي فاما القبض لحلم الهبة لا يوجب الضمان فينبور عند قبض الامانة في العين
 ان كانت مضمونة في يد الموهوب له بالمثل او بالقيمة بالمغصوب والمقبوض على سوم الشرا لا يحتاج الى جليل
 القبض وان كانت مضمونة بغيرها بالمبيع المضمون بالثمن والارهن فلا يلزم من قبض مستأنف بعقل الهبة
 وهو ان يرجع الى الموضع الذي فيه العين ومضى وقت تعلق فيه من قبضها لان العين وان كانت في يد

صورة

مضمونة الا ان هذا الضمان لا يصح البراءة منه مع وجود القبض منه الموجب له فلم يزل الهبة براءة وان
 كان كذلك لم يوجر القبض المستحق بالهبة فلم يزل به من تحريك القبض محل لا الضموم فيعينها او مثلاً
 حيث يصح البراءة عنه الا ترى انه لو ابر القاصب من ضمان الغصب جاز قصاص الهبة براءة من الضمان
 فيبقى قبض من غير ضمان فصحة الهبة به لا في الجامع ثم ما وهب لانه الصغير بل لما الابن بالعقل سواء كان
 الموهوب في يد الاب او مودعه بخلاف ما اذا كان موهوباً او مضموناً او مبيعاً باسماً حيث لا يملك
 الابن لان الموهوب في ملك الاجنبي او في يده قول في الصلح من مستأجر من سوى الزوج وبين الاجنبي
 والام والجن والاح في انه يجوز قبضه من الصغير من غير ضمان في عياله وان كان الاب حاضراً في الزوج
 ومنهم من فرق بين الزوج وبينهم فانه لا يملكون قبض الهبة للصغير الا بعد موت الاب او عياله المنقطعة وفي
 الايضاح قبض الزوج انما يلزم اذا لم يزل الاب حياً ذرة الحام في محضه قول في قبضها حمله فلا شيوع
 والموت الشيوع عند القبض لا عند العقل حتى لو وهب الملك ثم سلم النصف لا يجوز ولو وهب النصف ثم
 النصف وسلم الملك جاز والفقه قد اختلف في الشايع محل لحلم الهبة وهو الملك والشايع قبيل الملك الذي الملك
 موقوف على القبض الاكمل ودلالة لا يخفى في الشايع وظاهر اثر الشيوع في حق القبض دون العقل فصحة
 العقل فادان في الشيوع ورد القبض على غير الشايع نفي على الصحة قول في وعلى هذا الاعتبار تحقق
 الشيوع لان المعبر في الشيوع الملك المستفاد بالهبة بدليل انه لو وهب نصف الدار ثم النصف ثم
 سلم الدار لانه لا شيوع في الملك المستفاد بالهبة ولو وهب النصف وسلم الباقي وسلم لا يجوز
 لتمام الشيوع في الملك المستفاد بالهبة وهذا من وجهين هذا الموقوف الموهوب لهما فقرر ان القبض به
 ثبت الملك للموهوب له فبراع التمام والنقصان في القبض في جانبه ولا يبراع التمام والنقصان في جانب
 التسليم لان النقصان في التسليم يرفع متى قبض الموهوب له لان من ضرورة وقوع الملك له زوال الملك عن
 الواهب ولا لئلا على العكس لان حلم التسليم زوال الملك وليس من ضرورة زوال الملك عن المالك شيوع
 الملك لغيره لا محالة كما في البيع مع الخيار عند ابي حنيفة وفي الوقف عندهم كذلك في الميسوط قول في لاجلها
 نصفه ولا اخر نصفه في الايضاح روي عن ابي يوسف رحمه الله اذا قال الرجلين وهبت لهما هذه الدار لهما
 نصفها ولهما نصفها فمن جاز لان هذا ايصاح ان يكون تفسير الحكم الواقع بالهبة فجعل محار عنه فلم يعتبر
 دال شيوعاً في العقل ولو قال وهبت لهما نصفها ولهما نصفها لم يخل لانه اظهر الشيوع في نفس العقل ومن حكم
 العقل ثم فرق ابو يوسف في احدي الروايتين بين ما اذا ارض على الاعراض متساوياً ومتفاضلاً والفرق ان حالة
 التفصيل متى كان لا يخالف حاله الاجمال والتفصيل لغو ومتى كان يخالف حاله الاجمال فلا يلزم اعتبار

التفصيل لان كلام العاقل لا يغيره لا لغيره فادام بل يفيد لا يغير فاذا اصف بينهما بالتفصيل لا يخالف
الاجمال لان موجب العقد عند الاجمال هو التصفيف فلا يغير تفصيله وادانفاون بينهما بالتفصيل لا يخالف
الاجمال فلا بد من اعتباره فاذا اختلفت العقول في بطل العقد في هذا الخلف الذي فان
حاله التفصيل ثم خالف حاله الاجمال في التجميع لان عند الاجمال ثبت حق الجنس لكل واحد منهما في الكل
وعند التفصيل لا ثبت سواء كان التفصيل متساويا او متفاضلا **باب الرجوع في الهبة**
قول لا يقي استناد الرجوع بمعنى الواهب لا يستند بالرجوع في هبته بل لا بد من القضاء او الرضا الا للوالد
فانه يستند بالرجوع فيما يجب لولاه عند احتياجه الى ذلك للاتفاق على نفسه ودلالته في رجوعه
في الهبة بخلاف ما روي ان عمر رضي الله عنه حمل واحد على فرس في سبيل الله ثم راي في الفرس باع فاراد
ان يشتريه فنهاده رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك لا تغل في هبتك مع ان السر لا يكون رجوعا حقيقته
قول لا للرجوع موانع وفي المبسوط الموانع تسعة القرابة المحرمه للنكاح والزوجية وقت العقد
وموت الواهب او الموهوب له وهلاك الشيء الموهوب وخروجه عن ملا الموهوب له وحصول العوض والتغير
من جنس الى جنس والزيادة المتصلة وفي الجامع لقاضي خان قال ان الرابي ليلي الزيادة المتصلة لا يمنع الرجوع
لان الزيادة تتبع حق الرجوع فان تابا في الاصل فلا يبطال بالبيع ولذا ان الزيادة ليست بهبة فلا يرجع
فيها ولا يرجع في الاصل لتعدد التمييز بينهما وقوله الزيادة تتبع قلنا نعم ولان الثابت للواهب حق ضعيف
يبطال بالبيع ونحوه فكذا عند السبب **قول** لا يسر له ان يرجع في شيء منها فان رافعا الامر الى القاضي
ولم يقض له ان الزيادة ثم ان الموهوب له هدم الزيادة وقلع الشجر وعادرت عما كان للواهب ان يرجع لولا
المانع بخلاف ما لو اشترى عبدا على انه بالخيار بل انه ايام فحق العقد في الايام الثلاثة فاحصه في الرد
وابطال القاضي حق المشتري لما كان الحي ثم زال الحي قبل مضي ثلاثة ايام لسر له ان يرد والفرق ان حق الواهب
في الرجوع لا يحتمل السقوط حتى لو قال اسقطت او ابطالت فلا يسقط بسبب الزيادة الا انه
امتنع لما منع فاذا زال فله الرجوع فاما حق المشتري فيحتمل السقوط بقوله اسقطت فكذا باستفاد
القاضي **قول** لا وقت العقد وهذا خلاف الوصية لان الوصية عقد مضاف الى ما قبل الموت حتى
يعبر الرد والقبول بعد الموت فلو اوصى لامرأة ثم رجعا بطلت الوصية اما الهبة فملي في الحال فلو ان
العبرة فيها للحال فان قيل فاحتمل ان مقصوده من الهبة ان يرجع نفسها منه وقد حصل قلنا هذا ليس
بمقصود اصلي فيما شرعت الهبة له فلا يغير به وبالنكاح وان حصل له الملك فقد وجب عليه البذل
فلا يعتبر دلاله المنع من الرجوع **قول** لا فله ان يرد بخلاف ما اذا كان العوض شرطا لانها تم تبعافورع

الرد

البذل على المبدل فاما هنا الهبة تمت ولا عوض وانما ينقطع به حق الرجوع لا غير فالسقوط حكم والعوض
علة والحكم ثبت بالعلة ولا سورع على العلة وان ثبت فلا مطلق شي من الحكم بدها ما يصلح علة اذا بقي
ما يصلح علة بخلاف ما اذا استحق بعض العلة لان الموهوب له ما ملأ العوض الاجزاء ملأ بالهبة ثبت
المبادلة في جانب العوض فاذا استحق نصف الهبة من يرد رجوع نصف العوض فاما الواهب ملأ الهبة ابتداء
غير ان يقابل شي ثم ياتي العوض في اسقاط حقه في الرجوع والحق من العوض في ذلك لا يملك الا اذا تم رضاه
به فالحاصل ان العوض شيان شبه ابتداء الهبة من حيث ان العوض مختار فله متبرع وشبه المبادلة
من حيث انه ملأ مضافا الى الهبة فوفر حظا عليها فمفعول شيمة بالمبادلة اذا استحق الكل يرجع في
الهبة وشبهه بابتداء الهبة اذا استحق بعضها لا يرجع في شيء من الهبة الا ان يرد ما بقي في رد المبسوط
قول لا يكون فسخا من الاصل ولا يكون تملكا جديا وقال زفر رحمه الله ان كان التراضي لا يكون فسخا اعتبارا
برد البيع بالعيب بالتراضي ووزن قضا القاضي ويخفف بينهما ان عقد الهبة وقع موجبا حق الفسخ فان
بالفسخ مستوفيا حقا ثابتا له فيظهر الفسخ على الاطلاق حالتي القضا او الرضا وهذا لان حق الواهب في
الرجوع مقصور على العيب وفي مثله القضا وغيره سواء كان بالشفعة وهذا لانها فاعلا دون القاضي
عبر ما يامر به القاضي ان لو رافعا الامر اليه وانما يكون التراضي موجبا ملأ مبتدأ اذ ارضيا على سبب
موجب للملا الهبة والصدقة والوصية وهذا ارضيا على رفع السبب الاول ودلاله لا يصلح موجبا ملأ
مبتدأ بخلاف الرد بالعيب والمستري فحق المشتري ليس في الرد بعينه بل بالمطالبة بالحق القابل ولهذا
لو تعذر ردده رجوع حصه العيب من الثمن وحق الواهب في فسخ العقد مقصور على العيب فلم يكن هو في
الرد مبتدأ منشأ التصرف من عند نفسه فمحل فسخا مطلقا حتى لا يشترط فسخ الواهب بعد الرجوع
وكذا لا يصلح الرجوع في الشايح لان الشيع لا يمنع الفسخ **قول** لا هبة ابتداء فان قيل لم لا يعطى الامر
قلنا لان انعقاد العقد باللفظ والمقصود هو الحكم واوانه بعد تمام العقد فعند الاعتقاد اعتبارنا باللفظ
لان العقد لا ينعقد وعند التمام اعتبارنا بالمقصود كذا في المبسوط **فصل** قوله فاشبه الاستئنا
من حيث ان الاستئنا سير ان المستثنى المبرح اخلا تحت صدر الدائم فكذا لا هنا باعتبار الولد سابقا
تبيانه لا يكون اخلا تحت قوله وهبت فان شبيها بالاستئنا خلاف ما لو روي الولد سابقا وهب الام
ثم شبه الولد المستئنا هنا لانه اخلا تحت هبة الام من حيث انه باق على ملا الواهب وانه محل التملك
في الحمل بل اشبه هذه بمسألة المشاع او هبة محل مشغول بملا المالك فلهذا يجوز هبة الام فيما اذا اعتق
الولد سابقا فالواستثنى الولد من هبة الام وصار هذا مملوكا موهبا ايضا فلهذا الواهب وفيما اذا روي

سابقا لا يجوز هذه الامور من غير اتصال بالسنن وهو من مملوا الواهب وعلى هذا الوابح الجارية بعد
عن الحسن لا يجوز بيعها على الاستثنى الاول عن سعيها ثم استثنى ما في البطن على ما لا يملكه اقسام قسم لا يجوز اصل
الصرف وهو البيع والاجارة والرهن لان موجز العقد في الامور دخول الولد واستثنى ما في البطن من هذه
العقود بطل العقل لانه شرط فاسد وقيد قسم موجز التصرف وبطل الشرط وهو الناح والخلع والصلح
عن عدم العمل والعهد لان الشرط الفاسد لا يبطل هذه العقود بالحكم وفي قسم موجز التصرف والاستثناء
جميعا وهو الوصية لان في حكم الوصية ما في البطن لانه شخص على حدة حتى يجوز افراده بالوصية فلا استثناء
لان غير من على الشراية بخلاف الحق **قول** له شرط فاسد لا يعمى لان معنى الرقي ملك كل دارى
واراق موت لا تعود الى فلول الرقي من له العرى وذكر في الايضاح ان الاختلاف راجع الى تفسير هذه
الامور فان الرقي من المراقبه فكل الوصية هذا اللفظ على انه دليل للحال وانتظار الواهب من الموهوب
له فلول فيفسر ويفسير العرى واحدا وحده الوصية ومحمل رجم الله على ان المراقبه في نفس المالك فيصير
معناه ان من قبل فلول فلول تعليق المالك بالخطر وعلى هذا الوجه لا يصح بالانقاف وفي المبسوط الرقي قد
يكون من الارقاب وقد يكون من الترقى فاروى انه عليه السلام اجاز الرقي محمول على ما اذا كان من الارقاب
بان يقول رقيه دارى لا رقيه روى انه عليه السلام رضى الرقي محمول على الترقى بان يقول راق موتا وراق
موتى فان من فلول وار من فلول فلول هذا تعليق التملك بالخطر وهو من المالك فله ما احتمل
المعيار جميعا والملاذ الذي اليد لها يقين فلا نزول بالشك ولان قال بان قوله دارى لا يعمى في التملك وقوله
الرقي محمول فحمل المحمل على المحمل لانا نقول دارى لا يعمى فلول فلول اذ لم يفسر شي فاد افسر بقوله
رقي بين انه ليس بتملك فالحال **قول** دارى لا يعمى فلول عاربه **قول** له ولدا اذ اصدق على غنى
استحسانا من اصحابنا من قال الصدقة على الغنى والهبة سواء انما قصد بها العوض دون الثواب لانا
نقول في هذه لفظ الصدقة ما يدل على انهم قصدوا العوض ومراعاة لفظه اولى من مراعاة حال التملك
ثم التصديق على الغنى فلول فلول يستحق به الثواب بان يكون غنيا يملك النصار ولا عيال شري والناس
يتصدقون على مثل هذا السيل الثواب كذا في المبسوط **كتاب الاجارات**
قول له وهو ثلاث سنين ودر في الجامع وفي الاوضح ولا يجوز في الوقف الزيادة على ثلاث سنين
قول له منعقد شيئا فشيئا على حسب حوز المنافع وهذا لان انعقاد الاجارة يكون باجر الطرقي اما
باقامة عين الدار المستفاد بمقام المنفعة في حوز محله الاجارة ثم انعقاد العقد في حق المعقود عليه في
حكم المضاف الى وقت الحوز وهو معنى ما قلنا ان عقد الاجارة في حكم عقود منفردة بحد انعقادها

محسب ما حدث من المنفعة وهذا لان الاجارة بعد الوضوح لا يحق وحكم الانعقاد بعد الاجارة محتمل
الناخر في حق المخل بالطلاق والعقود المضاق والوصية او باعتبار انه ما تعدد الاجارة بعد حوز المنفعة
سقط اعتبار الوضوح فيه شرعا لان انعقاد العقل تسييرا وللرضية الوضوح يكون العين مستفاد به لفي
لان انعقاد العقد بالوضوح صغيرة صح باعتبار عرضية الوضوح فيما هو المعقود عليه وهو ملك الحل بتمام
مقام الوضوح وعلى الطرفين جميعا اقامة الشئ مقام غير يكون للضرورة فيقدر بقدرها ولا ضرورة في
ملك البدل بنفس العقد لان الملك حكم السبب والحكم قد يتاخر عن السبب وانما الشرط لا يخلو السبب
عن الحكم واما ان يقرب فلا فاعترفا ما هو الاصل وهو ان يتاخر الى حوز المالك فمما يقابله والليل عليه
وان قبل تسليم الدار لا يجب تسليم الاجر ولو جعلت المنفعة بالعين لان اول التسليمين على المستاجر بالتمتع
في بيع العين ولان قال بان المنفعة وان لم يكن غنيا ولان زينا وما يكون زينا فهو في حكم الموجود لو حوز
عمله ولهذا جعلنا المسلم قد علموا بنفس العقد حتى وجب على رب السلم تسليم بدله بنفس العقد قلنا
ان المنفعة لا يكون زينا ايضا فان الذي محله الدار وهو لا يلزم المنفعة في الدار فلو كان يملكه فلول فلول
انه انما يقدر الشئ حيا ان لو تصور حقه ولا تصور لوجوه المنافع التي تحدث في المدة فلول فلول
ان يقدر حيا لادى المبسوط **قول** له بالصباغ والفصار الى قوله وغسل الثوب نظير الحمل فهذا
يدل على ان المراد بالقصار من قصير مما يتخذ من الخطط وهو الذي سمي بالفارسية شاسته اما اذا
قصر بسى لافعه له مثل الغسل بالحوض والشمس والدرق فليس له حبسه لان العمل مضى وانقضى ولم
يسبق في الثوب منه شيء لان البياض اصل في الثوب لانه قد جرد بالوسخ والدرق والغسل زال تلك
العوارض فليس في الثوب شيء قائم لادى الدخيرة قال القاضي الامام محمد بن حنبل رحمه الله اذا
قصر الثوب فان ظهر اثر عمله في الثوب باستعمال النسا سجد والدرق سكار له حق الحبس وان لم يكن عمله
الا التبييض اختلفوا فيه والاصح ان له حق الحبس على كل حال لان البياض ان مستترا وقد ظهر فعمله
فان له حق الحبس **قول** له ضمن نصف قيمتها اذا كانت الدار به تطبق حمل اثنين فان كان يعلم انها
لا تطبق فلا فهو صامن لجميع قيمتها لانه متلف لها واما اذا كانت تطبق فالتلف حصل برؤيه وهو
ما ذور فيه وبرؤيه غيره وهو غير ما ذور فيه فيمنوع الضمان على ذلك نصفين ولا يعتبر بالتلف
لانه لا يوزن الرجل في القبان اذ لو كان يوزن في مثل الطعام او بعد او قبل الخل او بعد
ومعنى ما ذكرنا في المتن ان الضرر على الدار ليس من قبل ثقل الواجب وحفته بل هذا فوزع الضمان
نصفين لادى المبسوط **قول** له وهذا اصح وقرى اخر انه بعد ما صار ضامما بالخلع لا يبرر الا بالدار

على المالك او على من قامت يده بالملا ويد المستاجر من نفسه لانه يحسبها منفعة لنفسه والمستجير
فلا يكون يده قائم مقام يد المالك فلا يبرأ عن الضمان وان عاد الى دلال المالك لانه مستفح بما لنفسه في ذلك
المالك بخلاف المودع فهنا قامت يده بالملا فانه يحفظها للمالك وقد طعن على هذا عيسى فقال يد
المستاجر كيد المالك بل لا بد ان يرجع بما الحق على المالك بخلاف المستجير بل لا بد ان يرجع على المالك
في الاجارة دون العارية ولذا نقول رجوعه بالضمان للغرور المتمثل بسبب عقل المعاوضة ودلال لا يدل
على ان يده ليست بيد نفسه بالمستجر يرجع بضمان الغرور ودلالا مودة الرعية على المالك لما له من المنفعة
في النقل فاما يد المستاجر من نفسه لادى المبسوط قول في معناه الفرطوق قال الامام طهر الدر
رحمة الله القيص اذا قل من قبل ان قباطق وقباطق اذا خط جانباه فان قيصا هو المراد من
الفرطوق والله اعلم **باب الاجارة الفاسدة** قول في المنافع لا تنقوم بنفسها الى
اخرى بمعنى المنافع لا تقوم بنفسها بل بالعقل ضرورة حاجة الناس فيكفي مثلا ضرورة في الصحيح
منها ان الفاسد ينفع للصحيح فلا يفر له حكم فيعتبر في الاجارة الفاسدة ما يجعل يد لا في الصحيح عادة
وعلى هذا ينبغي ان يخرج المثل بالغاما بلغ لهما اذا اتفقا على شيء اسقطا الزيادة والاسقاط وان
كان في ضمان التسمية لكن لا يفسد بفسادها الرضا بسقوط الزيادة وعدم تقوم المنافع في نفسها
واذا انقص اجر المثل عن المسمى لم يجز زيادة المسمى لفساد التسمية بخلاف البيع لان العين تنقوم في نفسه
والبيع مثلا الشيء بمثل من المال وقوله يبدل ويبدل التغيير المثل او ليقول المثل بدل الشيء فان صح التغيير
والقيد انتقل الحق من المثل البدل والافلا فانه اجر في البيع عند فساد التسمية قيمة المبيع بالغاما
بلغ لانه المودع الاصل قول في فاشبهه المومن حيث انه يستوي فيها الاوقات وهذا لان التاجر
عن السبب الموجب لا يكون الامور والموجر سعد فيما استوي فيه الاوقات بخلاف الصوم فانه يخص
الشروع فيه بعض الاوقات حتى ان الليل لا يصلح لاداءه ولا يوم العيد وايام التشريق نوحى ان الشروع
في الصوم لا يكون الا بنية منه واما لا تقترن لان بالسبب فاما دخول المنفعة في العقد لا يستدعي
معنى من جهة سوى العقل مما حدث بعد العقد بلون دخلا في العقد الا ان يمنع منه مانع قول في
بغير اهليته وهذا دليل على ان فعل المامون ينتقل الى الامراد لو انتقل الى الامر سطر اهليته
وينتد في باب الزهدة حتى لو كان المامون كافرا يصح اذا الزهدة منه لان المودي هو الامر وهذا بخلافه
ولذا لا يصح تنادي بالتناهي بخلاف المحرم لانه ليس من اهل الزهدة قول في فاما يستحق حكم للعقد
وحكم العقد بعقد العقد والقدرة على التسليم شرط العقل فلا بد من قيام الشرط وقت العقد فان

باضافة

باضافة العقل الى اخر الشايخ ملتزم تسليم ما لا تقدر على تسليمه وانما فاسد على ان بالمعنى لا يحقق
تسليم المحقق عليه فانه ان تبا على المالك فاما يسلم كل واحد منهما في اياحه بعينه وان تبا
على الزمان فاما يسلم كل واحد منهما جميع الدار في بعض المدة وعلى التقديرين لا يحقق تسليم المنفعة
في اخر الشايخ قول في لا يصح فيما روي الحسن عنه في جعله بالرهن على هذه الرواية لان استيفاء المنفعة
التي تناولها العقد لا تنادي بالغيرها وهو منفعة نصيبه وذلك لفساد العقل الاجارة فمن استاجر
احد زوجي المقرض لمنفعة فرض الثياب لا يجوز لان استيفاء المحقق عليه مما يتناوله العقد لا يمكن الا بمالم
يتناوله العقد وفي ظاهر الرواية يجوز لان استيفاء المحقق عليه على الوجه الذي استحقه بالعقد
يتبادر هنا فانه يسلم جميع الدار قصير مستوفيا منفعة نصيبه بملأه ومنفعة المستاجر علم الاجارة
والاحلال في النسبة لا يضره وهو نظير بيع الايق من في يده للوزن التسليم مقدرا عليه وهذا بخلاف
الرهن في الشيوخ هناك فيعلم المحقق عليه وهو الجس الدام ولا تصور له في الشايخ وفي هذا السبيل
والاحبي سوا فاما هنا ما لا ينبغي ان يعلم المحقق عليه وهو المنفعة انما تتعدر التسليم ودلالا
يوجب في حق التبريل وبه فارق الهبة ايضا فالشيوخ فيما احتمل القسمة بمنع تمام الفرض الذي يقع به
الملك والهبة من الشريك وغيرها في ذلك سوا قول في وجوب طعامها وسواها استحسانا وفي الجامع
للرحاوي في قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن دليل على ذلك لان المراد منه اجرة الرضاع لان نفقة
النجاح لان الله تعالى في الرضاع او لا نقوله والوالدان يرضعن اولادهن ثم ان حب الرزق والكسوة
ولم يدر النجاح والحكم متى نقل عقيب سبب فاما حال الحكم على السبب المنقول والسبب المنقول هنا
الارضاع فعلم ان المراد بالايه اجرة الرضاع مع الحمل فانه قال بالمعروف وانما يقال هذا فيما اراد
محمول الصفة والنوع كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لهند خدي من مال ابي سفيان ما ينفلح ولان
بالمعروف فيان ان ما يكون معروفة القدر والصفة لانقال له بالمعروف وهذا دليل على ان الطعام والسوة
يصلح اجرة قول في لان وصافها امان لان الميل والموزون ثبت حينا في الدمة كما لو اشترى عينا
بميل او موزون في دمه فلا يكون العقد سلما فلا سطر له الاجل اما الدسوة لا ثبت حينا في
الدمة مما حال ما وانما ثبت ميسعا والمبيع لا ثبت حينا في الدمة الاسلام ولا سلم الا بالاجل
فلهذا سطر في الدسوة بيان الاجل مع بيان القدر والحسن وفي الطعام لا سطر بيان الاجل
والن سطر بيان مكان الايق في قول في حصة رحمة الله خلافا لها قول في قادر ان فعل
غيره ومعناه اخر وهو ان الاجر اما ان يلزمه في الدمة او في عين موجود وقت العقد وهو ما التزمه

في الدمة ودرق تلك الخطه غير موجود وقت العقل لان محل العمل لو كان مشتركاً ابتداءً وانتهاءً لا
تتعلق الاجارة ولا بحج الاجرة اذا استاجرة لطحن خطه مشتركه او محل طعاماً مشتركاً بينهما وهذا
محل العمل يكون مشتركاً في الانتهاء والابتداء بحج ان العقد يوصف الفساد عملاً بالشهدين قول
لانه للظرف والمظروف لا يشعل جميع الظرف عرفاً ان مراده العمل ودر الوقت للاستعمال وهذا لان
المعقود عليه هنا ليس هو المنفعة اذ المعقود عليه محض ان يكون معلوم المقدار ومقدار المنفعة لا يعرف
بالظرف وانما يعرف بالمعيار وهذا جعل الوقت ظرفاً للمعيار اقول في المدة سنة واحده اشتراط
الارب مرتين انما يفسد في موضع يغل الارض بالارب مرة وتكون المدة سنة واحده اما اذا كانت لا تغل الا
بالارب مرتين او تغل بالارب مرة للز المدة ثلاث سنين لا يفسد لانه لا يبقى اثر العمل بعد المدة قول
اشارة الى هذا محض رحمه الله وحي ان ابن سماعه شبه المحل بالاجرة جارة سني دار سني دار فقال انك
اطلقت الفكرة ولم تكن الحيرة وجالست الخناى وكانت مثل زلة ما علمت ان مبادله السلفي بالسلفي
بيع القوي بالقوي فساوم معنى هذا ان المعقود عليه ما حاز من المنفعة ودل على غير موجود في الحال فاذا
انحل الجحش كان هذا مبادله الشيء بحسبه ونسبه وبالحس محرم النساء وهذا لان الملك في بيع الشيء بحسبه يتجمل
في البدل بحال العقد وانما انخر المطالبة تعارض شرط وهذا العينة معدومة في البدل والملك معدوم
لانما حازت ساعده فساعد ودار اولي بالحكمة فان قيل انما حرم بيع الشيء بحسبه نسبه عندكم باعتبار ان النقد
خير من النسبه وهذا لا يخلل احدهما على الاخر والقبض في البدل على غلط واحد قلنا نعم الا ان النص اذا
علق تعلق الحكم في الفرع بالعلمه فاما في النص انما يتعلق بعين النص فلا يعتبر العلم في المنصوص والحكمه في عالم
بلن بل اريد منصوص فلا يعتبر فيه المعنى لانه في الاسرار قول ولا حاجة عند اتحاد الجحش لان المنصوص
حصل استناداً والى على اصل السلفي فضول فلا يعتبر فيما شرعت بخلاف القياس لما عرفت ان الثابت
بالضرورة يتقرر بقدرها محل او اختلاف النوع فان قيل عند اختلاف النوع ان لم يفسد عند المعنى يفسد
معنى آخر وان بيع الدار بالدار حرام باطل قلنا الذي لم يصحبه الباهو المعقود عليه واقم المحل مقام المنفعة
وهو معين فمصيب الاجر بمنزله الثمن فلا يكون غير العين بعين العين بل يكون عيناً بدين ودر الاجابة قول
دلون عاملاً لنفسه فلا يحق التسليم وهذا فارق اجارة المشاع عند الحسنة رحمه الله لان فساد العقد
هنا للغير عن الاستيفاء للمعقود عليه على الوجه الذي اوجبه العقل لا لانعدام الاستيفاء اصلاً وهذا ان
بطلان العقد لتعذر الاستيفاء لان الاجير من يكون عاملاً للغير وفيما يكون عاملاً لنفسه لا يصلح ان يكون عاملاً
لغيره للمنافاة بخلاف الدار والعبد والعقل ههنا يرد على المنفعة فالدال بمقابلتها ولا شره في ذلك

الاجرة

الاجرة ان لا يبيع عليه حفظ الطعام المشترك في الدار ولو سلم الدار اليه في المدة استوجب الاجرة وان
لم يحفظ فيها شيئاً وهذا الاستيفاء نصيب شريكه من العبد المشترك في الحيط اليه الثياب بل يبيع المعقود عليه ملك
نصيب صاحبه من المنفعة وانما امر حلي يصح وقوعه في الشايح وقيل الصواب في هذا ان يحيط اليه الثياب
بل يبيع اليوم او الشهر للكون المعقود عليه المنفعة لا العمل وانما يستقيم هذا عند زل الوقت وحليل يقع كل
علمه للمستاجر اذا الثياب له فيحصل الحياطة في محل قابل للاجارة وفي الاسرار الوجه المعقول عليه ان المولى
بالعقل الذي تعالاه الاجرة جعل الثوب محطاً والحظرة دقيقاً والعين محمولاً الى الموضع لا الحياطة
المسماة في الدمة بما قاله الحكم الذي ان الاجرة لا يحجب ما لم يثبت هذا الوصف وبسطاً اذا انقص هذا الوصف
في المحل وبسطاً اذا انقص هذا الوصف بعد الثوب فيما عدا بقصد الحياطة فعلم ان الاجر مقابل لثبات الوصف
في المحل لان في ثوب المنفعة في الدمة ودل العمل الصير بتعاقب الحياطة في الاستصناع ان المنصوص فيه اثبات
الصفة في العين بلون العين مصنوعاً لا بد من العمل فلا هنا وتكون في العمل تبعاً واذا كان كذلك صار محل
الحكم العين الذي اضيف اليه العقد لا الدمة فلا يعقل العقد ما لم يكن المعقود عليه قابلاً لنفسه لئلا الحكم
فاحكم غير الظاهر وجعل المستحق بالعقد ماسي من العمل في الدمة وانما علم من سوا ان المحل شايحاً اولاً
بلن وحج اعتبارنا الحقيقة وجعلنا المستحق بالعمل الذي محل في المحل وهو الثوب او الطعام وانما اولي مما
اعتبره لانه لا فائدة فيه وانما الفائدة المردى ولا يتصور ذلك الا بشوبه في الثوب او الطعام بان يحول
الثوب محطاً او الطعام محمولاً واما اجارة الدار فالاجر مقابل منافع الايام من الدار وهي قابله للتسليم تسليم
الدار فاما وضع الطعام المشترك ليس بشرط وانما يجب الاجر بالتسليم وان لم يوضع فيها شيء ومحج ايضا ان
وضع طعاماً اخر غير الذي سماه فذل ان لا اتصال للمنافع التي قابل الاجر بالطعام المشترك فاما هنا متى
حما طعاماً غير الذي سماه لا يجب فعلم ان الاجارة هنا لم تقع على منافع الدار حتى تستوفي مطلق المحل بل
وقع على ان يصير محمولاً فاجر الشايح لا يقبل هذا الوصف فلا يعقد الاجارة ولا يجب الاجر وان استوفى
فلا يجب يبيع الخبر ضمان المبيع **باب ضمان الاجير المشترك** من يكون عقده وارداً على
عمل هو معلوم بيان محله لان المعقود عليه في حقه الوصف الذي عرفت في العين بجملة فلا يحتاج الى ذكر
المدة بالنقد والصباع والاسواق وكل من يتقبل الاعمال من غير واحد وانما افرق اجير المشترك مع
الخاص في ماله بقبول مثل ذلك العمل من غيره لان ما استحقه الاول من العمل في الاجير المشترك بمنزله
الذين في ردهم وذلك لا يصلح مانعاً من غير والاجر الخاص من يكون العقد وارداً على منافع ولا
يصير منافع معلومة لا بد من المدة او المسافة ومنافع في حكم العين فاد اصار من مستحقة يعقد المتعاقدة

لا يملك احكامها الغيرة وهو نظير السلام مع بيع العبيد فان المسلم فيه لما كان ذميا في الدية لا يتعد عليه
 قبول المسلم من غيره والبيع لما كان بلا في العبيد فباع ما باعه من انسان لا يملك بيعه من غيره **قوله** له الاجر
 بقدر ما استوفى وهذا لان المعقود عليه منافع لا احراز وصف في الحمل فقدر ما يحمل بصير المعقود
 مسلما الى صاحبه وكان له من الاجر بقدره بخلاف الصباغ والقصار فالمعقود عليه هناك الوصف الذي
 حدث في الحمل بعمله وثبوت اليد على الوصف بثبوته على الموصوف فاما ثبت بدل المستاجر على حمل العمل لا
 بصير مسلما العمل فلا يتقرر الاجر **قوله** نوع بيان في العبادة الاولى بيان ان عدم التجاور عن المعاد
 شرط لعدم الصمان في العبادة الثانية بيان ان الامر شرط لعدم الصمان حتى لو علم او علم احدهما وجب
 الصمان **باب الاجارة على احد الشرطين** **قوله** فجمع في طريق تسميتان بيانه انه لو اورد
 العقل على اليوم كان في اليوم للاستحجال لا لتوقيت العقل به حتى لو خاطبه في العمل استحق الاجر ولو
 افراد العقل على العمل بان قال ان خطب غدا نصف درهم في العمل للترقية حتى لو خاطبه اليوم سخط نصف
 درهم فاعتبر حاله الاجتماع حاله الانفرا فجمع في طريق تسميتان على سبيل البدل فيجوز ان يوجب
 محموله فيفسد ولها ان في اليوم للتوقيت وذكر العمل للتجديد لان في العمل ما يدر الترقية يدر الاضافة
 والتعلق بل الاضافة حقيقة والترقية مجاز والاطام حقيقة على تقوم دليل المجاز نف وقام الدليل
 على ارادة الحقيقة هنا فانه لو اريد بدل العمل للترقية نفس العقل في اليوم لاجتماع التسميتين فيه كما قاله
 رفرف رحمه الله ولو لم يحمل في اليوم على التوقيت نفس العقل في العمل لاجتماع التسميتين فكان حمل
 اليوم على التوقيت والعمل على التعلق اعمالا للحقيقة وكذا حوار العقلين ولا يلزم على هذا حمل اليوم على
 الاستحجال في قوله اخبر هذه العشرة الخاتمة اليوم بدمه لان حمله على الاستحجال يحرم الجواز ايضا
 فانه لو حملناه على التوقيت نفس العقل لانه حينئذ يصير المعقود عليه احد الامرين اما تسليم النفس باعتبار
 الوقت او العمل بدل العمل ولان التجديد والتاخير مقصودان مختلفان فلهذا اختلف نوع العمل
 ولا في حقه رحمه الله ان في العمل للتعلق حقيقة ولا يملك حمل اليوم على حقيقة وهو التوقيت لقيام الدليل
 على ارادة المجاز فان في حمله على التوقيت فساد العقل لاجتماع العمل والوقت في حمل في اليوم على التجديد
 ولا يقال بانها حصة رحمه الله ينبغي ان يحمل في اليوم للتوقيت هنا وان كان فيه فساد العقل في قوله
 اخبر هذه العشرة الخاتمة بدمه حيث حمل في اليوم للتوقيت حيث قال بفساده لا نقول في اليوم هنا
 للبحر بقرينه وهي ان مقصود العمل بدليل التزام الآخر بمقابلة العمل في العمل لو جاز ذلك القرينة في
 تلك المسئلة ولان زيادة الاجر بسبب التجديد والنقصان بسبب التاخير بيان منه ان في اليوم للاستحجال

لا للتوقيت ان لو كان للتوقيت لما ادر الاجر للتجديد ولو كان في العمل للترقية لما انقص الاجر فيه فصار ذكر
 العمل للاضافة واليوم للتجديد والمضاف الى العمل لا ثبت في اليوم فلم يجمع في اليوم تسميتان والمضاف الى
 اليوم بقي الى العمل فجمع فيه تسميتان وما قاله انه حمل اليوم على التوقيت هذا النص الاجارة في العمل احاب
 ابو حنيفة رحمه الله انه متى حمل على التوقيت نفس في اليوم لانه حينئذ يصير المعقود محمولا وجواز العقد
 انما ثبت بدله لانه الحال ان لم يكن المفسد منصوبا والتوقيت مع ذكر العمل منصوب عليه وهو مفسد ولا
 اعتبار للادلة مع النص المفسد في حاله اجتماع العقدين في ذات اعتبار في اليوم الموجب للفساد وقرينه
 زايدة على ما مر **قوله** لم يرض بالناخير يعني لم يرض بالزيادة على نصف درهم بالناخير الى العمل فبالزيادة على
 نصف درهم بالناخير الى بعد غدا ولو اراد لا يكون راضيا **قوله** وعند رفع الجملة هذا جواب عما
 قاله الجرح الاجر بالتحليل والتسليم وانه محمول فاجاز ان الغالب هو الانتفاع وعند بصير معلوم اما ترك
 العمل مع العمل لا يكون الا نادرا فبقي الامر على الغالب لا على الشواذ ولو ترك الانتفاع حتى يحجب الاجر بحجب
 اقل الاجر من التيقن به فلا جماله وقال بعض المشايخ متى لم تنحل السلفي يجعل التسليم لها لانه ليس
 احدها باولي من الاخر في نصف بدل واحد منهما حتى لو كان احدهما خمسة والاخر عشرة محجب
 سبعة ونصف لانه في اجماع للبرهان **باب اجارة العمل** **قوله** وهذا جعل
 السفر عذرا يعني ان ابد الله ان يسافر له ان يفسخ الاجارة بعد العذر ولو ان السفر مبناه على الضرر
 والمشفقة والام لم يدر عذر في فسخ الاجارة لما كان مشتملا على زيادة الضرر لا ينقطع الاطلاق فلا
 بد من استراطه في العقد باسكان الحراز والقصار ولان التفاوت بين الحريتين لما كان ظاهرا فلما تعين
 حلهما انصرف لدلالة الحال لا سقي غيره داخل في الروب اذا عين رابعا لا يكون له ان يعين غيره
قوله في حري الجواز او نظر الى بحر الحاجة وهذا لانه ان لم ينصرف الشهر المذكور او لا الى ما يلي العقد
 لان الدليل في العقد شهر امكرا من شهر غيره وهذا فاسد فلا بد من صرفه الى ما يلي العقد تحريما للجواز
 العقد ودلالة الاقدام على الاجارة دليل تبحر الحاجة الى تملك منفعة العمل فوجب صرف الشهر المذكور
 او لا الى ما يليه قضا الحاجة الناجزة **قوله** في حري على معاديهما ودلائل بان ان الرجل يعامل صباغا
 او قصارا كان يدفع اليه ناجر ويقاطعه فرفع اليد ثوبا ولم يقاطعه مرة فله اجر مثل عمله عند
 يوسف رحمه الله **باب فسخ الاجارة** **قوله** لا ينقل بالموت الى الوارث
 ودلالة الجواز اما في مورد الاجر فلا ان المنافع التي يحوز على ملكه هو المعقود عليه وعمومه ينقل فيه
 الاراد ومنفعتهما الى الوارث فيظل الاجارة لفوات المعقود عليه لان تملك المالك لغيره المملوك الا ترى

انما يباع الدار برضا المستاجر بطلب الاجارة لاستقبال المالك فيها الى غيره وفي موت المستاجر لو بقي
العقد بعد موته انما سمي على ان خلفه الوارث والمنفعة المخرجة لا تورث الا ترى ان المستاجر لا يخلفه
وارثه وهذا لان الوارث لا خلافه فلا يتصور ولا الا فيما سمي وفيه يكون ملا الوارث في الوقت
الاول وخلفه الوارث في الوقت الثاني والعين واذا تعد اثبات الارز بعين البطال لا يعقد المباح
خلاف ما اذا باشر العقد بخبره بالوصي والوديل ومنه في الوقت لان العقد مشغول الى ذلك الغير شرعا
فلا يكون المستحق غير العاقد فانه علم ما ذكرنا من المعنى **كتاب الملائكة**
قول فيه اختلاف الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا في ان يمتنع المالك على رضى الله
عنه بعتق نفسه وما ادى وقال عبد الله بن مسعود اذا ادى قدر قيمته بعتق فما زاد على ذلك
يلزم المولى غير عام غير ما به وعند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما لا يمتنع بخرق القبول وما اخبرناه
قول زيد رضي الله عنه **قول** لان موجب العقد ثبت من غير التصريح به وعند السافعي رحمه الله
لا يمتنع ما يقع بالتك على ان يرد على ان يرد الى فانه حر وحاصل الاختلاف واجمع التفسير
الغاية بعد تفسيرها شرعا جمع حريه اليد الى حريه الرقبة عند الاداء فانه قال اوجب لك
حريه اليد الى حريه الرقبة عند الاداء ولو فرض ان يمتنع عند الاداء هذا وعلى من هبه تفسيره ضم
الى ضم حريه اليد الى حريه الرقبة لا يمتنع بان قال صيرت عليك الفاعل على ان يرد على المولى
فان هذا الذي المبسوط **قول** به واليد لم يعقوب به فاشبه الثمن ولهذا احرر الاستبدال به
قل القبض وهذا انه التيمم ولا يقال العجز عن الاداء بوجوب الفسخ وهذا انه السعيه لانا علمنا بالشهيد
وقلنا بالفسخ عند العجز للوند مبيحا ويعدم اشراط القدره عليه عند العقد لونه مما علق المسلم
فيه فانه مبيع من كل وجه حتى لا يحرر استبداله والعقد على تسليم المبيع شرط الجواز البيع فلا بد من
الاجل المثل من التسليم **قول** به ودلالة الدابة وهذا لان معنى الدابة حتى كان جعل المال موجلا
منها والتاجيل والتخيير من حكم الدابة والعبرة للمعاني في العقود دون الالفاظ الا ترى انه لو قال
ملكك هذا العبد بكذا ببيع وان اوضح بلفظ البيع بوجه ان التاجيل والتخيير للتيسير ودلالة
في المال الواجب مع فوائده فصل ايجار المال عليه ولا يجب عليه المال الا بالدابة **فصل**
لانه موجب القيد وهذا لان اليد في الدابة هو القيد لان العقد فاسد فانه رقبته لاجل
الفساد وقد تعدد في عقود العتق فله ممتد بالمسرى شرا فاسدا اذا اعطى المسرى المبيع
بعد العتق واداءت القيد من جمان العقل الفاسد فان السبيص على القيد تصبغا على الفساد

فان

فان قيل القيد مع جماله قدره او وصفا وحسبا يصلح بدل الدابة في العقل الصحيح منها ادا كانت
عبد على غير محرم من التسمية وقيد عند وسط قلنا اما على التذمة الاولى لا يرد بقضاء القيد هنا
ثبت قصدا وفي تلك المسئلة ضمما لا قصدا ومن شئ يثبت ضمما ولا يثبت قصدا وانما انما صار الى
القيمة لعدم تعيين العبد وتوابعه من دارة القيم فلو ان الجاهل طارده لا مقارنه ولا دلاله هنا واما على
التذمة الثانية فلا بد لان وجوب قيمة الدابة على التعيين من موجبات فساد المباح وفي تلك المسئلة
الواجب قيمة بدل الدابة على التخيير من المسمى وقيمة الدابة عينا **قول** به لان البدل هو
القيمة يعني بدل الدابة فما ادا كانت المسلم عبدا على غيره هو قيمة الدابة للمسلم ليس من اهل تحليل
غير المحرم ولا يرد عن الموصف انه يعقوب اذا احرر لا بد من صورته وما دام معه بفساده اذ لا قيمة
المعقوب عليه هو البدل يعني عند فساد العقد **قول** به وصاروا ادا كانت على منتهى معنى في الدابة
بالمستند والدم انما يمتنع بالاداء انصر على الاخر اما ان ينصر على الاخر لا يمتنع بالاداء هذا
وجه الفرق على ظاهر الرواية ان المحرم ما في الجملة فاملن اعتبار معنى العقد فيه واذا انقضى العقد
كان العتق عند الاداء حكم العقد كما في البيع الفاسد ثبت الملك عند القبض حكم العقد فلا حاجة الى
التصريح بالمعلق بالشرط بحقيقة ان الحكم يضاف الى اصل العقد لا الى صفة الجوار والذى يتعلق
بالجوار لزوم العقل بنفسه ودلالة لا يثبت مع الفساد فاما حكم العتق عند الاداء فمضاف الى
اصل العقد فاصل العقد يمتنع وقد جازا البدل لانا ان نظرا الى المسمى وهو القيد وان نظرا
الى الواجب الشرعي عن فساد العقد وهو القيمة ايضا خلافا للمتنه فان العقد لا يمتنع فيها اصلا
فلا يمتنع اثنان العتق باءا حكم العقد فلا بد من التصريح بالشرط بوجوب الشرط لا بوجوب
العقد **قول** به بغيره قيمة الدابة انما يعرف بانفاق المولى والعبد ان قيمة الدابة وان اختلفا
نعرف بتقوم المقومين فاذا انقضا اثنان على مقدار انه قيمة يعقوب باءا به واذا اختلف المقومون
يعقوب باءا هو الاثر لانه المتيقن وبما دونه شك **قول** به واملن اعتبار معنى العقد فيه لان
جماله القيمة وان منعت صحة الدابة لان يمتنع فيها تحمل الاقصى ويستند في عجز المقومين وطمعهم
فاملن اعتبار العقد فيه جماله الوصف فلو ادى القيمة عتق لان في الدابة معنى التعليق وقد
تصلها على وجوب الشرط خلافا لما ادا بقاءه على اءا به او ثوب حيث لا يعقوب باءا ثوب او دابة
لتفاحش الجماله وليس رادة الدابة ومطلق الثوب فانه لا يزيل ملاله عن العبد باءا ثوب كان وباء
دابة كانت بل الثوب معين ودابة معينة ولا يمتنع اعتبار معنى العقد فيه فلا يمتنع ادا بدل الدابة

فان قال لم يعق علم الدابة لم لا يعق علم الشراذ في الدابة معنى العلق قلنا
العلق انما ثبت في الدابة بسبب المعاوضة فانما ثبت العلق باذرا ما يصلح عوضا والثوب
لا يصلح عوضا للونه محبوس لا في جنسه وقدره وادامه يصلح عوضا لانتب العلق في ضمانه خلا
ما قال الزاد في الثوب فان ثبت خلو العلق لصلح المعاوضة فعلق العلق بما سمي لانها
تصلح عوضا فان قيل هلا قتل على ثوب دابة عن قوله ان ادت الى ثوب دابة حر قلنا لان
الدابة متى صحح ان حمله يعلق العلق ثوب معلوم الجنس لا ثوب محمول فلا يمتنع ان يحمل الدابة
دابة عن العلق ولا يمتنع حمل الدابة على وجه الروايتين وجه الحوار ان هذه دابة
على يد معلوم مقرر المسلم وجه الفساد ان الدابة سرعت على وجه محض مما سبه فثبت
حرية اليد في الحال وبراخي حرية الرقبة الى وقت الاداء فلو حازر الدابة هنا لان الاداء من
مال المولى لان الضمان وقت العقول مال المولى فثبت الدابة على مال منقول للمولى لا على سب
موجب من الدابة ولا يفيد ملا الملاس على انه ثبت حرية اليد والرقبة في حاله واحدة لا على
وجه التعاقب قلنا اعتقادا ببدل ولا يكون دابة قولنا حيث نفسل البيع لان في باب البيع
ما وقع العجز عن تسليم المسمى وقع عن قيمة المسمى لان قيمة المسمى لا يصلح عوضا في البيع بحال لا
حاله القدرة على تسليم المسمى ولا حالة العجز فاد اوقع العجز عن تسليم المسمى وعن تسليم قيمته
ففسل البيع اما القيمة يصلح بدلا في الدابة في الحمل في ضمان سمي العبد او الوصف اذ المثل معنا
وقرحت الدابة باعتبار صحة العقل ثبت للعبد باليد وباسلامه تبادلا لليد لان
يطلب حاز ان سعى عقد الدابة على القيمة عند تعدد تسليم المسمى بالاسلام كما في المهر
فاد ما يجوز للمداني ان يفعل قولنا لانه انما كان للمال ولا يلزم عجز الدابة
عن ترويح نفسها لان حق المولى في رقتها باقية ولهذا يملك اعتقادا من اعتناق انهما فيمنع
دلائل ولابد الاستعداد لهما ترويح نفسها ولان قيد تعجب رقتها فان الناح عيب فربما
عجز وسقى هذا العيب في ملا يوضح ان الناح غير مشروع في الاصل لانفسار المال بل للخصيص
والعقد وانفصال العجز بسبب الدابة في عقود انفسار المال فادان مقصود من ترويح نفسها
شيئا اخر سوى المال بل هذا العقل مما تناوله الفقه الثابت بالدابة خلا في ترويح الامه قولنا
انفع من البيع لانه لا يستوجب الثمن في رقة المسمى ما لم يزل العبد عن مله وهذا لا يزل العبد
عن مله ما لم يملك البدل بالقبض فلما ملا البيع والدابة اولى ولهذا يملك الاب والوصي دابة عبد

الصغير

الصغير لا ثبت للعبد الاما هو ثابت له خلا في الاعتناق على مال فانه فوق ما هو ثابت له لان الثابت
للمداني ثوب حر الحرية والمحقق على حقيقة قولنا لان له فيه نوع ملا وهذا لا يزل واحد
منهما حق ملا في سبب المدان الثاني لان دابة الاول كان باذن المولى فلو كان الثاني من حق السبب
منقول الى المولى فصار دابة مدانيه من وجه ويلزم للمداني الاول فيه حق ايضا لانه سببه وان
هو المباشرة لهذا العقل وحقه ارجح من حق المولى لان حقه حق ملا وتصرف والمولى حق ملا لا
غير فادان الاول من اهل ان ثبت له الولاء فهو اولى من المولى ولان الاول مدانيه على حاله ولم
يلزم من اهل الولاء فحقه مولاة العبد المادون اذ اشترى شيئا مملوكه مولاة عبد الطريق قولنا
مدانيه المال بغير المال وهذا لان ما حصل للزوج من استقاط الحرية وحل الاستمتاع ليس مال
وبان اعتبار الناح بالدابة وهي مبادله المال بغير المال ايضا اولى من اعتباره بالاجارة وهي حارة
واذا اعتبر ترويح الامه بالدابة والمادون لهما يملك الدابة فله العمل ترويح الامه والجامع انهما
ليس بتجارة ثم استدل بان هو لا يعملون ترويح العبد مع اعم ملوا التجارة وهذا دليل واضح على
ان الناح ليس بتجارة غير ان ترويح الامه ان لم يكن حارة سكن النسيان للمال فلهذا قلنا لانه على
المدان لانه على الانفسار حر المادون له لانه لا يعمل الا التجارة قولنا لا يعلق به ما لا يحتمل
الفقه وهذا لان حقيقة اميد الولد لا ثبت لهما في حال الدابة الا يرى انه لو عجز المدان ثابت هي فيه
للمولى فحر فادان امتناع البيع فيها انما ثبت سعا الشئ في الولد لا لصيرورته اذ لم يثبت
في الولد بان لم يزل الولد معها لا ثبت فيها لانه لو ثبت ثبت ابتداء ولا ثبت الحلم في البيع بدرون
المسيوع خلا في الحر فان حقيقة اميد الولد هناك ثبت لهما ملا الحر فلا سفاور الحال بينهما اذ ملكها
مع الولد او لامع الولد قولنا فيكون شبيهة الشبهة ومعنى اخر وهو انه ان امكن تصحيح هذا
العقل بحمله انسا الدابة جديده محسنة وفسخ الدابة السابقة مقتضاه سابقا عليه فصار
الله تصححا وهذا الطريق يصح الزيادة والاجل على ان يزل العبد في البدل ويصح الخط من البدل
على ان سقص العبد من الاجل لاد في الاوضح قولنا لان له ان يزل الزيادة فاحاصل ان محمدا
رحمة الله لم يحل الزايد على الالف في حلم مال المريض بل ليل ازاله المسامحة بترك حصيلة فان
امتناع ترويح في ثلثي الالف لاد في الزيادة المريض اذ خالف امراته على الف الى سنة محوز له
التاجيل في جميع الالف لاد ان يطلقها بغير بدل فلم يزل في حلم مال المريض فصيح التبرع بالتاجيل
في جميعه وهما قولان بان جميع بدل الدابة في حلم مال المريض لانها قابلا بدل الدابة على متقور

فيصير بدله عند حرقه احدى اقسام الابدال فان لم يتحقق ما لم يتحقق جميع المسمى وحق الورثة
 متعلق بالبدل فلا يجمع بدله وقد يبرع بتاجله فلا يصح في قدر الثلثين منه بخلاف الخلع لان
 البدل لم يقابل بمال متقوم او ان قيل ولا حق الورثة لم يثن متعلقا بالبدل فلا يصير متعلقا
 بالبدل **قوله** فان من حيث العبد **قوله** لا ضرر للعبد الغائب لان المولى
 يتفرع باخبار العتق والحاجة الى قبول المالك لاجل البدل فاذا تبرع الفضولي بأداء البدل وتوفر
 الفضولي نافذ في حقه لم يضر بضر ولا ضرر عليه في عتقه عند بوع الغير بأداء البدل عنه
 فتقبل الدابة في حق هذا الحكم وتوقف في حقه لزوم الالف على العبد **قوله** وقيل هذه صورة
 مسلة الدابة بمعنى بل صورة مسلة الدابة ما اذا لم يقبل ان ادب اليه الفاعل موحى بل قال له كاتب
 عبدك على الف درهم وقبل الفضولي عن العبد والحكم فيه انه ان ادب عنه عتق وان بلغ العبد فقبل
 بصير مالتا وقيل هذا الحوار اي العتق اذا الفضولي فما اذا كانت المسلة بصورة بصورة
 التعليق بان قال الفضولي على ان ادب عنه فهو حرة على ما قاله في الدابة **قوله** على هذا
 الوجه مسرور عنه بان جعل نفسه اصلا في الدابة والغائب تبعاً لاول المالك بلون يتعالها
 في الدابة فتصح هذا التصرف لولا او محمل هذا احايه للحاضر على الف وتعليق العتق الغائب
 بأداء الالف الذي هو بدل في هذه الدابة صحها التصرف العاقل بقدر الامكان وانما اذا
 عتقا اما الحاضر فظاهر لان البدل عليه بحجر المولى على قبوله عند ادائه ويصح الغائب ايضا دخوله
 في دابة الحاضر تبعاً لما في دابة المالك او لما ادركها من التعليق ووجوب الشرط واما اذا ادب
 الغائب فانه تامل على الاداء سرف الحربة فلا يكون بمنزلة الاجنبي بل يكون بمنزلة ولد المالك
 ومعبر الرهن اذا قضى دين الراهن فان الرهن يجرى على القبول لانه تسخر بده ماله فهنا
 اولى لانه يستخلص نفسه ولا يكون للمولى على الغائب مطالبه لانه دخل في الدابة تبعاً لولد
 المالك ولانه في حقه مجرد تعليق العتق بشرط ادائه بدل الدابة ودلالة ان حجب المطالبه عليه
قوله دابة العبد المشترك **قوله** لعدم التخي ولا يلزم دابة احدهما بدون
 ادب المولى حيث ثبت الدابة قصر عليه لان الدابة انما تقصر على احد الشريكين اذا كانت
 غير لازمة والدابة هنا ليست بلا ذمة دليل ان السائل مملوك فيهما وهذا لازم فاشبهت
 التخيير **قوله** وهذا الذي ذكرنا قول ابو حنيفة رحمه الله وهذا الخلاف بناء على اختلاف
 في حرق استبدال الدابة عند ان حنيفة رحمه الله يحرق استبدال الدابة وعند الاخرى

واشبهوا

واجمعوا على ان استبدال الدابة بحرقه واستبدال القننه لا يحرق وحده قوله انه لا يملن تكميل
 الاستبدال لانفس الدابة ولا يملن فتحها لعدم رضاها به اذ هي قد رضيت بحرقه عاجله بدل
 ولا يرضى بحرقه اجله بخلاف بدل وهذا لا يصح استبدال الدابة بدابة ابنه لتعذر من الدابة
 بل يرضى رضاها مقتصر امور مية الولد على نصيبه ضرورة حماني المذمة المشتركة واذا انفسحت
 الدابة بالعجز تبين ارتفاعها من الاصل فتبين تمام الاستبدال الاول وقضيته ان لا يصح استبدال
 الثاني ودعوتها لان الاستبدال الاول قبل العجز لما كان مقتصر على نصيبه من حيث اظاهر بان
 الثاني معتدل في استبدال الدابة المملوك الدابة له من حيث الظاهر في نصيبه فلان في معنى المغرور وولد
 المغرور ثبت بسببه من المغرور ولو لم يجرى بالقيمة للبدل وطى ام ولد الغير حقة فله من مال العقر
 ولها ان امور مية الولد واجب المملوك ما املن ولهذا يمل في القننه وقد املن نفس الدابة لانها قابله
 للنفس فيفسخ فيما لا ضرر به المالك وهي صحة التملك وسقى الدابة فيما وراه بخلاف الدابة فانه
 لا يقبل الفسخ بخلاف بيع المالك لان في حجرة ابطال حق المالك اصلاً اذ المشرى لا يرضى ببقائه
 مالتا واذا انقبت الدابة فيما وراه صحة التملك وصار لها ما تملكه قيل سقى مالتا بنصف البدل
 وهو قول السمع الامام ابو منصور الماتريدي رحمه الله ووجهه ان الدابة انفسحت بنصيب الثلث
 سقط نصف بدل الدابة فسقى مالتا بالنصف وقال غيره يحبط البدل لان انفساخ الدابة في
 النصف لم يظهر الا في حق التملك فلا يظهر في سقوط نصف البدل عند ابو يوسف رحمه الله ضمن
 الاول لشريكة نصف قيمتها مالتا لانه مملوك عليه نصفها وهي مالتا غايه ما في الباب ان الدابة في
 ذلك النصف قد انفسحت ولان انفساخها ضرورة صحة التملك فلا يظهر في حق حلم اخر وعمل محمد
 رحمه الله ضمن الاقل من نصف قيمتها ومن نصف بدل الدابة لانه لو لا يملك الثاني نصيبه فان حق
 الثاني من رد ابيض نصف الرقبة ونصف بدل الدابة على اعتبار العجز وعدمه فليس احب الاقل منهما للتيقن
 به **قوله** وعند المالك ان لا يحرق يعنى الدابة الى اخرى ولم يدر الخلاف في هذه المسئلة بين
 ابو يوسف ومحمد رحمه الله حماد في الخلاف والمسئلة المتقدمه في رواية الجامع وفي الزيادة
 لم يدر الخلاف ايضا فلو كان هذه المسئلة المتاخمة على تلاك الرواية ويحتمل ان يكون قول محمد رحمه الله
 في تلاك المسئلة خاصة وبغير بينهما ووجه الفرق ان الاعتاق عندها لا يقبل الوصف بالتخي
 فثبت العتق في الدابة والعقوب في الدابة ابتداء بخلاف الاستبدال لانه لا ينافي الدابة
 ابتداء فلا ينافيها بقاء طوبى الاولى كذا في الفوائد **قوله** فاذا ادبره لم يبق له خيار التضمين فان

لا يرضى

قبل التذير انتقص قيمته فوجب ان يضمه ما بقي من قيمته ناقصا كما اذا سبق التذير الاعتناق
فلما الاعتناق انما يعقد سببا للضمان لان نصيب صاحبه حينئذ قابل للنقل من ملاك المالك
واعترض التذير تعذر بقا سببيه الضمان على هذا الوجه فينبغي ان يسلط السببية اصلا الا ترى انه لو
عصب ماله ثم انضمه ولو عصب فظاهره المولى ثم انضم لتعذر بقا السببية على
الوجه الذي يعقد باعتراض التذير بخلاف ما اذا سبق التذير الاعتناق لان نصيب صاحبه
وقت الاعتناق لم ينقل فاما القول بقا السببية على الوجه الذي انعقدت قوله
لانه ضمان تملك المالك فيه من حل الوطى والاستخدام وحدها فاما اذا اعتقد احدهما ولا
كان هذا ضمان افساد الملاك لانه لم يظهر اثر من اثار الملاك عندها والولا ليس من اثار الضمان فان الولا
عندها للمعق على تقدير التضمين وعدمه فلم يكن ضمان الاعتناق ضمان التملك قوله مختلف
باليسار والاعسار عندهما والقياس ان لا يختلف باليسار والاعسار لانه ضمان اثار الا انما استحسننا
وقلنا ان المعق باشر السبب دون العلة فيكون هذا ضمان السبب وضمان السبب ينبغي على
صفه التعدي وفيما اذا كان المعق من سر الدبد من الاعتناق لانه يمل من احرار التواب بواسطة
اعتناق عبد آخر فاذا اعتق المشتري يكون متعديا وفيما اذا كان معسرا للس للاحراز ثواب الحق
طريق اخر سوى هذا فلم يكن متعديا **باب موت المالك** قوله والموت انفي
للمالك يعني موت المالك وهو المالك انما يقع الدابة من موت المالك وهو مملوك لان الموت
عجز والمال له قاذريه وفاعلية والمال له معوليه ومقدوريه ومنافاة العجز للقاذريه فوق
منافاته للمقدوريه فلما انقبت الدابة بعد موت المولى للحاجة وسقط اعتبار اقرى المنافين
فلان سقى بعد موت المالك وسقط اعتبار اقرى المنافين لحق المالك مع ان حقه اقرى حتى
لزم العقد في جانبه اولى فاما ما ذكر من التردد في العلم من يقول بانه يعق بعد الموت بان
نقل حيا قابلا للعق فقدر المولى حيا والمال ومعق في فصل من المولى ومم من يقول
انه يعق في اخر جزء من اجزاء حياته وهم الاثرون لان سبب الاداء من حيز قبل الموت فليست
الاداء اليه باسناد سببه فان قبل الاداء فعل حسن والفعل الحسن لا يصور اساده الى ما قبل
وجوده فان الاسناد انما يكون في التصرفات الشرعية فلما جعل الاداء من خلفه فاداه شرعا فيصح
اسناده كما في جانب المولى اسندا القبض الى حال حياته فان قبل السامعي رحمه الله لم نقل بالاسناد
لا في حق المولى ولا في حق المالك بل يقول المالك بوجه حتى قال ان المالك اذا تزوج بنت سيدة

مطل

مطل باح التذير عن السيد لانه صار ملاكها فصار الوارث هو المالك عند ما ادى الدار الى
الوارث يعق لان محل القبض مستند الى حاله الحياة فلما المالك عند الاثرون حتى لا يفسد باح التذير
سببه عن السيد فلما ان منع المسئلة او يقول المالك الامان عن وفاء يعق في اخر جزء من اجزاء
حياته اما باسناد الاداء الى سببه ولما ان يقام التزل الموجود منه في اخر جزء من اجزاء حياته مقام
الحلية من المال والمال وهو الاذا المستحق عليه وهذا الوجه من ادوار الاصح قوله وان اخضم
مولى الام يعنى اخضم مولى المولى في ارضه بالولا يعنى القاضي بالولا ليقوم الام بكون
قضا بحر المالك وموت عبد الام من ضرره بكون الولا ليقوم الام مولى المالك لانه لو مات حرا
لاجر اليه ولا الولد من قوم الام وهذا القضا ينفذ لانه قضا في فصل محمد فله لان من العلم ان يقول
ان المالك اجازات عن وفاء مولى عبد اخلوا الفصل الاول لان القضا بالاداء على قوم الام لا يكون
قضا لهم بالولا الذي ينبغي بقا الدابة وانتقامها ولا يكون القضا بالاداء على قوم الام الاما في
بقا الدابة في الدابة بل هذا القضا يقرر حكم الدابة لان من قضيتها الحاق المولى بالام والاحباب
العقل عليهم لان على احتمال ان يعق الاب فتنقل الولا وموجب الحناية الى قوم الاب فلا يكون القضا
بالاداء على قوم الام قضا بفسخ الدابة ولا القضا بالاداء عليهم فله يكون محمد اخرى غير الولا بالاداء
وحدها فلم ينضم مولى المالك عبد افا القضا بالميراث لقوم الام من ولد المالك لا يكون الامور
ابيه عبد افي الميسر وقرى بينهما من وحدها وهو القضا بالميراث لهم ضمن فسخ الدابة لانما في
لم تنفسح استقص قضاؤه بالميراث لانه يسترد من مولى الام اذا ادت دابته وبقا الدابة بعد موته
مختلف فيه فان فسحها اولى من فسح القضا اخلوا القضا بالفعل فاما الوقف الدابة لا يفسخ القضا
بالفعل من كل وجه فانه لا يفسخ في حق اولاد الحناية وانما يفسخ في حق زوجهم على مولى الاب
فان بقا الدابة حتى لا يفسخ من كل وجه اولى من الاحتراز عن فسح القضا من وجه دون وجه
قوله حديث يرويه صلى الله عليه وسلم فاعنا اهدت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اخذت
من الصدقات وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي لها صدفه ولنا هديته وهذا اخلوا ما اذا
اباح المالك للغير او الهاشمي حيث لا يحل لها تناول لان المالك لم يندل وهما باطلان على ملا المالك
وصار المسرى سرا فاسد الواسع لانيط لانيط له ولو بيع منه يطي له لانه سلب الملاك وان
عجز قبل الاداء يطي المولى وهذا عند محمد ظاهر لان المالك اذا عجز المولى على الكسابة ملا مستدا
حق لوان المالك امه ظي اثم عجز بطل الاجارة عند محمد رحمه الله لرواها عن ملا الاخر وللا

عند يوسف وان كان العجز سقراً ملك المولى فان المولى في نسب المالك نوع ملكا وبالعجز سقراً
 دلالة ان الله لا يحب في نفس الصدقة وانما الخس في اخوها لونه اذ لا لامع العبد ومع زياده
 الشرف والارادة ولا اخاه من المال وعلى هذا اذا استغنى العبد في بده شي من الصدقة او
 وصل الى السبيل الى وطئه وفي بده فضل من الصدقة او عن المالك وفي بده شي من الصدقة بطيب
 لهم ولا في الاضيق ما بقي في يد المالك بعد العجز من الصدقات لا يطيب للمولى عند يوسف عند بعضهم
 لانهم يتخذ المالك للمولى عند قول لا يصير ابراهيم نصيبه لانهم لو جعل ابراهيم ايضا وانما جعلنا
 اعتاق المالك ابراهيم عن كل البراءة اقضاء تصححاً لا اعتاقاً فاعلم لا يعلون المالك في ضمير ابراهيم عن كل بدل
 الدابة ومن ضرورته ثبوت العتق خلاف ما اذا اعتقه احد الورثة فانما لو جعلناه ابراهيم عن بعض
 بدل الدابة بطريق الاقضاء لم يلزم من ذلك ثبوت العتق لا في حقه ولا في حقه فالحاصل ان مقتضى ما يلزم
 مملوكا بقدار مملوكا تصحح المالك شرعاً اعتاق جميع الورثة للمالك ام لم يصحح بشئ الا اذا
 عن جميع بدل الدابة اذ هو حقه وقد جرى فيه الارث وان كانوا لا يملكون رقبه المالك انما يطرق
 الاقضاء فان ثبت مقتضى المقتضى فاما البراءة عن بعض بدل الدابة لا يصح ان ثبت مقتضى
 اعتاق بعض الورثة لان البراءة عن بعض بدل الدابة لا يكون مقتضى العتق اذ المالك عند ما بقي عليه درهم
 فلا ثبت البراءة عن بدل الدابة باعتاق بعض الورثة لا تنقيصاً ولا اقضاء والله اعلم

كتاب الولاء قول في الصحيح ان اصحابنا يقولون سبب

هذا الولاء الاعتاق لانه ضعيف فان ورث قريبه يعتق عليه ان مولى له ولا اعتاق هنا والاصح
 ان سببه العتق على ماله لان الحكم ايضا الى سببه يقال ولا العتاق ولا يقال ولا الاعتاق كذا في
 المبسوط قول لا عتق على موقوف الام مقصوداً لانه حر من الام والمولى اوقع العتق على جميع اجزائها
 فلو لم يمتق مقصوداً او جزمنا قبل الاعتاق مقصوداً لان الجيز في حكم العتق لشخص على حده
 حيث يجوز انفراد العتق واذا صار اصلاً لم يلزم ان يجعل تبعاً ومتى اتينا اولاده من قبل الدابة جعلناه
 تبعاً فان قيل الشخص الواحد انما لا يصلح تبعاً واصلاً في حق شخص واحد فاما في حق شخصين فمقصود
 بالانسان يكون اصلاً في حق ولادة تبعاً في حق ولادة قلنا هذا انما يستقيم اذا تصورنا في الولاء
 فانه تصور ان يكون والد الشخص مولى لآخر ولا يتصور هذا في الولاء لان الاصل في الولاء انما ثبت
 اذا جرى العتق على الشخص مقصوداً او جزمنا لا يتصور ان جرى عليه بطريق التبعيه قول لا
 يصير مراجعاً بالشك فانه لو حمل وطئه في العلة يصير مراجعاً ولو حمل على ما قبل الطلاق لا

يصير

يصير مراجعاً والمرجع له ان ثبت فلا يثبت بالشك خلاف ما اذا احاط به لانه من سبب
 كان الولد مولى لمولى الاب وصار مراجعاً للتيقن بان الولد حصل بعد الطلاق فلم يلزم وجوده
 وقت اعتاق الام لاحاله قول لا ومن تروح من العجم صورة المسئلة ان الحر العجم الذي ليس بمعتق
 لاحد سواها له ولا موالاة لاحد او لم يلزم كذا في الزاد وشرح الاقطع وفي القوايد هذه المسئلة
 على وجه ان روجت نفسها من عرق فوله الاولاد لقوم الاب في قولهم لان الشرف بانسار الاعراب
 اولى وان روجت نفسها من عجمي له انا في الاسلام فوله الاولاد لقوم الاب عند يوسف بلا
 ريب وعلى قولها اختلف المشايخ على غير هذا الاغش واليد الصغار انه لقوم الاب وقال
 غيرها لقوم الام وان روجت نفسها من رجل اسلم من اهل الحرب والى احد ان موالى وهي
 مسئلة الدابة وان روجت نفسها من عبد او مائة فوله الولد لمولى الام اجماعاً الا اذا اعتق
 العبد فجر الولاء قول لا ولا العتاقه قوي معتبر وفي المبسوط ولا العتاقه معتبر في حق
 الاحكام من حيث العتاقه ومن حيث انه تقدم على روى الاحكام ومن حيث انه لا يقبل العتق بعد
 الوقوع وفي الموالاة اعلم هذه الاحكام وهذا الحكم وهو ان الحر والنسب في حق العجم ضعيف
 بل ان حرهم يحمل الابطال بالاسترقاق خلا فحرية العرب وكذا العجم ضعيف انما انما حرهم
 قبل الاسلام بعمارة الدنيا وبعد الاسلام بالاسلام فادانت الضعف في جانب الاب كان هو والعبد سواء
 قول لا بطريق تروح معتق بطريق جزم من العراق كذا في المغرب والمراد بالمعتق كافر بصيرته
 لتصور هذه المسئلة اذ المسئلة لا يجوز تحت الدابة بعد النكاح وغير الدابة من العتاق لا يجوز ان
 سقى نكاحاً بعد اسلام الزوج قول لا وصار المولى لورثتين واحد من المولى وبين العتق وهما فارقا
 ان العتق لم يجر علماً بجمعة عتاق ومعنى هذا ان الام اذا كانت معتقة فالولد ينسب اليها فاما بالولاء
 والنسب بالولاء فريده معتق شرعاً واذا كانت عتقة فلو انتسب الولد اليها فاما بالنسب بالنسب
 والانتساب بالنسب الى الام ضعيف فلا يلا بواسطه الام الى ابيها حتى لا يسمي العتق مثل هذا النسب
 كذا في المبسوط فان قيل الولاء للحمة ولحمه النسب وفي النسب القوي والضعف سواء فاد استويا ترجح بالابوة
 الا ترى ان القرشية اذ روجت عتقاً من غير القرشي او العربية تروجت عتقاً لمولودها منسوبة الى الاب
 فلا يسمي الحق بالنسب فلما انما ثبت المساواة بين القوي والضعف في النسب لان القوي منه لا يرفع
 الضعيف فاذا استويا ترجح بالابوة فاما ولا العتق بطل ولا الموالاة فلهذا فارقا قول لا تاريد
 بعضي تاريد قوله قرابة للمعتق ان لا يكون للمعتق عصبة من النسب ولا صاحب فرض له حالة الفرضيه

لا غير اما اذا كان صاحب فرض فله الميراث الباقي بعد فرضه لانه عصبه **قول** في نسب المولود هذا
لان المعقوض اذا ولد من حرة انما نسب لاحيائه لان الحرية حياة والرق تلف كما فان
المعقوض اذا ولد من حرة هو نسب لاحيائه فيستحق العصبية مدة ما يستحق بالابوة سواء كان المضاف
اليه بالولاء رجلا او امرأة بخلاف النسب لان سبب النسب في الفرائض مما يرجع الى الفرائض كانت
المرأة مملوكة فلا تعارض الميراث في استحقاق النسب اما الرجل والمرأة في نسبة الحق على السواء ولهذا
الاضافة والنسب في حق المعقوض على فرائضه في الارحام لانه لا يستحق بها الاضافة على كل حال لان
الانسان لا يضاف الى عمته وخالته حقيقة فان الولاء خلفا عن الابوة في حكم الاضافة يعني كما يقال ابن
فلان يقال مولد فلان وهو معنى عليه السلام الولاء المحمدي **قول** في الولاء لا يورث وعن
شرح رضى الله عنه انه اذا كان يورث كالمال الموروث بطريق الفرض والتعصيب وبه قال الساجي رحمه
الله ووافرنه يظهر ان ميراث المعقوض بالولاء يكون لان المعقوض ورث الله عنه وبه ما لا بد من مثل حظ
الاثنين لانه اثم من اثار الملك فله ميراث بالحق بعض الميراث ويبقى بعضه ولله ضعف لان الميراث عليه
السلام قال الولاء المحمدي لا يورث ولا يشترط الولاء للمعقوض ما حارث قوم المالك في المعقوض
ونفي الميراث عنه فليف يورث الوارث من الميراث في الميراث المبسوط **قول** في حق ميراثه دون اخيه الا ان
جعل حايه المعقوض على اخيه لان الميراث بالعصبية والابن اقرب العصبان فاما عاقلة المعقوض قبله
مولاه واخوه من قبله لانه من قوم امه فاما انما ليس من قوم امه **قال** الشاعر

بنو بنو ابناينا وبناتنا بنو هن ابنا الرجال اباعد **فصل**
قوله تعال والذين عقدت ايمانكم بئن الذين عقدت ايماننا نصيبا كما بين للنساء والرجال في التركة وتاويل
قوله عقدت عقدت ايمانكم والله اعلم عقدت الا ان المعاقرة اكثر ما يكون بالامان فاضاف العقد اليها
وحتمل ان المراد عقدت اقسامكم اي حالكم لانهم كانوا يتجافون على الولاء وسمون حليفا ولم ينسج هذا
النصيب باية الميراث لان الميراث لا يورث الا بعد العصبية والرحم فلا يقع بينهما تعارض ولا تناسخ ولان
الارتك على هذا الترتيب انما وجب مراعاة الحق الميت لانه لا يدرى انهم اقرب مولد الله ذل البان
واوجه بنفسه الترتيب الذي ذكر في الفرائض حقا له واذا كان كذلك جاز ان يضاف الى الميت حق
البان مما لم يسم الله بيانه وهذا الولاء اثنان الوارث من قبله سبب الوصية فان الشارع جعل
الوصية سببا للتوريث وهذا في معناها ولهذا لم ينفذ الا بعد عدم الوارثه فاما تنفيذ الوصية فيما
زاد على الثلث لشروطه في الثلثين وصرف المال الى بيت المال لا يكون بالنظر بل لعدم من هو

ابن

اولى من جماعه المسلمين وكونه انفع من البصيص وقد صار المولى اولى في حال الحياه فان عقد المولاه
منع من ان يشترط له ان يطلق به حكمه كذا في الاسرار **قول** في ولايته من شرط الادب والعقل
ودلائل يقول واليه على ان جلت عقلته عني وان جلت عقلته عني وان جلت عقلته عني وان جلت عقلته عني
وربما **قول** في تناصيرهم بالقبائل فان قبل التناصير حمله وهي لا ترضى في كل فرع كما في الاستبراء
حمله فراع الرحم لا ترضى في كل فرع حتى وجب بمن اشترى صغيره او من امرأه قلنا التناصير على لا
حمله فان قبل العمل لا بد ان يكون موجوده والتناصير قد يكون جردا لا يكون جردا قلنا التناصير يكون
موجودا لا محاله بحقيقة او تقدير اقيام سببه **قول** في جرد المولى يعني عزل الوكيل بدون
علمه يجوز صما الا قصد اذ المولى الاسفل ان يفسخ عقد الولاء بغير محضر من الاول في ضمان عقد الولاء
مع غيره ولكن ليس للاعلى والاسفل ان يفسخ عقد الولاء بغير محضر صاحبه قصد اذ لا يكون للمولى
عزل وجهه بدون علمه **كتاب الاكراه** **قول** في حساب الشروط

المفسدة فان قيل لو كان بمنزلة البيع الفاسد وجب ان لا يجوز جازا في الاحوال طهها ما لم يباع درهما
درهمين واشباهه وهذا البيع يجوز جازا في اي وقت اجازة فصار نظير الموقوف لانظير الفاسد
قلنا بيع المدة يشبه بيع الموقوف وبيع الفاسد من حيث انه صدر من المالك مع عدم شرط جوازه من حيث
انه يشبه الموقوف ففي اي وقت اجازة المالك يجوز جازا ومن حيث انه يشبه الفاسد بفعل المالك
بعد القبض عملا بالشبهين وانما عملنا على هذا الوجه لانما في اظهرنا شبهة الموقوف في حق المالك
ولم نوجب المالك بعد القبض لان في شبهة الفاسد عمل فيتعطل العمل بالشبهين فان قيل بيع المدة
دور البيع بشرط الخيار فالبايع هنا رضي بالسبب دون وصفه وهو الزوم وهذا البايع غير راض
باصل السبب قلنا البايع بشرط الخيار غير راض بالسبب في الحال لانه علقه بالشرط فلا يتم رضاه
به قبل الشرط وكان اضعف من بيع المدة لان المدة راض بالبيع لرفع الشبهة عن نفسه غير راض بحكم
السبب وهذا لانه عرف الشرع واختار هو نعم فان قاصدا مختارا للزوم لا يبعد بل لرفع الشرع عن
نفسه ثم المستري من المدة ان صرفه فيه تصرفا لا محتمل القبض بالاعتاق والتدبير والاستيلاء
حاز ويلزمه القيمة وليس للمدة نقضه كما في البيعان الفاسدة وان كان تصرفه محتمل القبض بالبيع
والهبة والذاتية فان للمدة نقض هذه التصرفات بخلاف البيوع الفاسدة والفرق بينهما من وجهين
احدهما ان في البيوع الفاسدة محتمل تصرف المستري بتسليط البايع فلا يكون له حق النقض سواء كان
قابلا للنقض او لم يكن وما حصل التسليط من المدة لا صطرا له والثاني ان الفساد في البيوع الفاسدة

لحق الشرع وقد علق بالبيع والهبة حق العبد منقطع حق الاسترداد للبايع لأن حق العبد مقدم
لما جازته ولا يبيح المارة لأن فساد الحق العبد أيضاً فلا ينقطع حق الاسترداد من الأول الذي به
الاعتبار يجوز بيع المارة باجازه لا ارتفاع المفسد بخلاف البيوع الفاسدة لا يجوز باجازه لأن المفسد فيها
ليس علم الرضا يجوز باجازه قوله في حق البيع الجار المعتاد وصورتان يقول البايع للمشتري
بعث من هذا العبد بالفلان في لود فعت البيل ثم تدفع العبد إلى المشتري وهو بايع الوفا قوله في حق
الرفع في الإكراه على الهبة دون البيع وحاصل الفرق أن البيع بنفسه يوجب ملا الرقبة من غير اتصاله بالقبض
وبالقبض ينت ملل التصرف وذلك علم آخر غير ما هو المرحب الأصلى للبيع وهو ملا الرقبة فلا يتعدى
الإكراه إلى الرفع بدون التخصيص عليه فأمّا القبض في الهبة يوجب الملل الذي هو علم الهبة وهو ملك
الرقبة فإن الإكراه على الهبة لا يرفع الرفع قوله وإن ضمن المشتري يعني وأجر من المشتري لو
تداولته الذي يقد بل شراء كان بعد شرايه لأن المشتري الصام حينئذ يصير بائعاً للملا نفسه ولا ينفذ ما
كان قبل شرايه لشون الملل المستند إلى وقت قبضه فقط وانفسخ العقد الذي جرى بينه وبين بايعه
بخلاف ما لو أجازته المارة وأجر من هذه العقود حيث يجوز العقوق كلها لأن المانع من نقاد الملل حقه
وقد اسقط حقه مع وجود الملل جازاً ونظيره إذا اشترى داراً ولها شفع فباع المشتري حتى ساحتها
البيع فاحاز الشفع وأجر منه فانه يجوز الملل وذلك الراهن إذا باع حتى ساحتها العقوق ثم أجاز
المؤمن وأجر من العقوق فانه يجوز الملل بخلاف الفصول إذا باع وتناحى البيع وأجاز الملل وأخذ
حوزه ما أجازته بعينه لأنه باع كل واحد منهم ملا غيره وهذا باع كل واحد ملله لأن بيع المارة يوجب
الملل وعند اختياره ضمن أهل الباعة انفسخ العقد الذي جرى بينه وبين بايعه لأنه علم المشتري
بالقيمة من جهة المارة فلا يجوز أن يملك من جهة غيره بالقبض فاحصل من الباعات قبل سبب الضمان
حصل قبل الملل وما حصل بعده حصل بعد الملل لأنه إنما ضمن هو بالقبض والبياعات كانت بعده
فصل قوله أن عادوا فعد قال عامة العلماء المراد هو العود إلى طمأنينة القلب لا إلى اجرا
كلمة الفر حاله اطمئنان القلب بالإيمان لا يكون مباحاً بل يكون مخصصاً والاستثناء في قوله تعالى
الامر الذي يكون من العذاب فصار تقدير الآية والله أعلم من كفر بالله من بعد إيمانه فله عذاب عظيم إلا
من أوردته بلون الاستثناء من العذاب الإليم لأن الفر قوله في الإكراه على الاعناق يعني
الاعناق مقصور على المارة من حيث التلفظ به وحصول العوق في المحل حتى كان الولالة لأنه لا يصلح
أن المارة بهذا الاعتبار ومن حيث ابلا الما ليدضاف إلى المارة حتى يكون ضماناً لما ليد وكذا الإكراه

ب

المحسني على وجه شاهد الغير ينقل الفعل إلى المارة من حيث الإكراه حتى يكون ضماناً ويقتصر على
المحسني في حق الإكراه حتى حرم الله لأنه صلح الله للغير في حق الإكراه وهو الإكراه قوله في حق
يؤخر واحد منهما ولا يلزم على قولها اغتياق السفينة المحرر حيث يعق وحب السعاية على العبد لأنه
تعلق به حق المحرر نظر الله ولا يستوفي حقه من محل آخر بخلاف المارة فانه غير محرر وأمل له استيفاء
حقه من المارة فلا يتعلق حق بزمه العبد قوله في حاز استحساناً وفي القياس لا يصح التحويل إلى المارة
على الوجه بالبيع والشرا وجه الاستحسان أن الإكراه في فساد العقد جاز أن الشرط الفاسد في
فساد العقد والوالملا سطل بالشرط الفاسدة فكذلك الإكراه الذي كان تأثيره في الفساد حقه
أن التحويل بالشئ يعتبر بذلك الشئ لأن المقصود بحصيل المول به والإكراه لا يفسد الطلاق والعناق
فذلك التحويل به ولا أن التحويل بالعق والطلاق بعليهما تقول التحويل ولو صح به صلح العليق مع الإكراه
لأنها ويرجع على المارة استحساناً لأن مقصود المارة زوال ملله وإبطال ما ليدته وفما يرجع إلى
ابلا الما ليد أن الفعل منقول إلى المارة فضمن قوله لا يطالب له في الدنيا ومحرر الإكراه لا يوجب
الضمان شاهد من شهد أعمال وقضى القاضي رجماً قبل الإكراه لا ضمان وإن أوجها ما لا يغير
قول الله أنزل عن ملا المارة عليه لأنها بالطرق الأولى وأما بعد الإكراه فلا لأن بعد العقد يفرض
الوفاء والمارة على أامة الفرض لا ضمن بل لأن المارة على شرا القريب لا ضمن وإن كان شرا القريب
لا يفرض عليه في الابتداء لأنه يصير فرضاً في الاستحسان الذي المبسوط قوله في حلم الطابع ما ذكرناه
فانه لو قال طابعاً فرب الله وقال غيب به الأخبار عن الماضي دأباً لا يصدر قضا حتى تبين منه
أمره ولو قال أريد ما طلب مني من الأخبار دون الأخبار كان فلي مطمئناً بالاعمان وقد خطر
بالي أمان البعض عن الإكراه بأرادة الأخبار عن ماضٍ فهو دأب تبين منه أمره فإنه وقضا حيث
علم لنفسه مخلصاً غايته ما في البار أنه على عقيدة الاسلام وطمأنينة القلب بالإيمان ولكن لا انما ينفذ
إذا كان مكرهاً في أنشا الفر اما إذا كان طابعاً فلا هذا حتى يفرهاز لا فانه يفر مع نقا العقيدة وإن لم
خطر بالاله لا يثبت من أمره استحساناً لأنه مضطرب في أنشا الفر مطمئناً القلب بالإيمان ولا الوارة
على الصلاة للصليب يعني العبادة له أو إكراهه على سب محمد صلى الله عليه وسلم ففعل ذلك قال
نوبت به الصلاة لله ومحمد آخر بات منه قضا الإكراه لأنه لما قال نوبت به الصلاة لله فقد أقران
ما وجد منه لم يكن هو مكرهاً فيه ولا الإكراه واقع عليه فصار بمنزلة ما إذا صلى بين يدي الصليب
بدون الإكراه من أحد وقال غيب به الصلاة لله صدق بانه لا قضا لأنها ولو صلى للصليب

وسمى عليه السلام وقد خطر به الله امدان العضي على الادراك بيده الصلاة لله وسب محل غير
التي كانت بانه وقضا وان لم يحطر لا يباله لاسيما من امر الله استحسانا وحوار الاستحسان
من كثر في الاصح قال الامام جواهر زاده فيما اذا قال اردت ما طلبت مني وقد خطر بي الى الخير
عن ماض انما بلغ بانه وقضا لانه وحل مخاطبا عما اورد عليه باقل مما اورد عليه لانه اورد على
الانشاء والاحبار دور الانشاء بانه لو اورد على الاقرار بالعقود فافترسوا ولو اورد على الانشاء
ففعول بعقود وكذا في الطلاق فاذا امكن المخاص بالاقول ففي الزيادة يكون طامعا ولا في السب
والصلاة على هذا الوجه فان سب غير الذي سب عليه السلام والصلاة من يد الصليب
لله تعالى في العمود الصلاة للصليب وامله المخاص بالاقول فلو ان الزيادة طامعا والله اعلم
كتاب الحجر قول في بيع من هو لا يعني المحجور الذي يحج
وفيق لا الذي ذهب عقله فان تصرف مثل هذا المحجور لا يصح وان لم يمتد الاجازة الا ترى
حيث قال وهو يفعل البيع والشراي يعلم ان البيع جالب للمبيع سالب للتمسك وهذا انما يتأتى عن محج
وفيق لا من هو مغلوب وهذا عند دفع صورة التفاض **باب الحجر** قال
ابو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله يحجر على السفينة للزعمان نظر الله وعند الشافعي رخر الله
ومره الاختلاف في التعليق نظرا فيما اذا كان مفسدا في دينه مصلحا في ماله عنده محج وعندهما
لا يحجر قول في الحجر منه موي هذا حوائث عما قال نص في المحجور بالسفينة علم القاضي ينبغي ان
لا ينفذ اصلا عند ائمه حقه ولا يكون لقاضي اقرار بطل الحجر لان القضا الاول يلا في محل الاجتهاد
فلا تقبل القضا لاعتق واجاز ان القضا منه يكون فتوى وليس نقضا على قول محمد رحمه الله
ظاهر لانه كان محجرا قبل قضايه متى كان مفسدا ماله وعند ابو يوسف رحمه الله وان كان محج
فيه الى حكم الحاكم لان هذا قضا من وجه لانه ثبت بقضايه ماله من وجه فتوى من وجه لا يلزم
بوجود شرائط القضا وهو المقضي له والمقضي عليه والاعوى والانداز حتى لو وجد الدعوى
والانداز بان تصرف بعد الحجر فرفع الى القاضي وجوب الخصومة بين المحجور ومن عاقده فقضي
القاضي عليه باطل التصرف وصح الحجر فانه صار متفقا عليه ولا تنفذ تصرفه بعد ذلك
ونظيره القاضي اذا قضى محجرا بيع ام الولد قبل وجود الخصومة في ذلك لا يصير متفقا عليه لانه
فتوى وبعد الخصومة صار متفقا عليه قول في لو كان قضا المحجور وليس سلمنا ان حجر القاضي
قضا وليس نفس القضا مختلف فيد وقضا القاضي بالمختلف انما رفع الخلاف اذا لم يكن نفس القضا

مختلفا

مختلفا فلا بد من قضا اخر لنفا هذا القضا قول في تعال فان استتم منهم رشدا هذا في موضع
الاثبات في ابدية الفرد الخاص وقد استمر منه نوع رشدا حيث كان مصلحا ماله كونه اوله النكوة المطلقة
لان الرشدا في المال مواد اجماعا فلا يكون الرشدا في الدين مواد اجماعا النكوة المطلقة في موضع الاثبات
قول في اقل ما قيل فيه قال بعضهم هو اثنان وعشرون سنة وقال بعضهم هو خمسة وعشرون
سنة في اقل ما قيل فيه **باب الحجر بسبب الدين** قول في الحجر بقضا الدين الح
اخوه هذا جواب عما قاله البيه مستحق عليه حتى يحبس لاجله فاجاز ان يحبس بقضا الدين لاي
طرق شرا وادرا لاجل البيع كما عاين في ولو صح البيع من القاضي مال المديون لكان الحجر اضرار
بالمديون وبالدائن جميعا في حق الدائن يتأخر حقه الى زمان يحق امتناع المديون عن البيع وفي
حق المديون بعد سبب الحجر فوجز ان لا يكون مشروعا اذ يحبس المديون ما شرع الانقح الدائن
والحجر مشروع اجماعا فلا بد ان لا يكون لغير القاض ولا يبيع البيع وهذا لا ينقلب لان حجر المديون
على اعتبار عدم ولاية البيع للقاضي لا يستقل على ضرر الدائن بتأخير حقه لان المديون ولاية البيع
في كل لحظة خلاف القاضي قول في وصار للمسلم الى اخيه يعني المسلم فيه اذا انقطع يثبت
جواز الفسخ لرب السلم مع انه عجز عن تسليم شيء وهو غير مستحق بالعقد لان المسمى بالعقد الدائن في الزمة
بالقطاع المسلم فيه ثبت العجز عن العين وهو غير مستحق بالعقد فكذا عجز المشتري بالافلاس عن تسليم
العين بوجوب حق الفسخ للبايع وان لم يكن العين مستحقا بالعقد ولنا ان الافلاس بوجوب العجز عن
تسليم عين المستحق بالعقد وهو العين اذ المستحق بالعقد وصف في الزمة ويقصر العين بحقوق بينهما
مبادله حمية والعجز عن تسليم غير المستحق بالعقد لا يوجب حق الفسخ لاننا لم نطرقا متعينا الدفع
ضرره والوصول بحقه لجواز ان يظهر له مال لم ين علم به او حذر له مال بسبب خلاف عجز البايع
عن تسليم المبيع لانه عجز عن تسليم المستحق بالعقد ولا يخص عنه الا بالفسخ وخلاف السلم لانه عجز عن
تسليم عين المستحق بالعقد حتما لان العين في باب السلم اعطى له حكم الدين الواجب في الزمة لان
الاستبدال فيه ممتنع شرعا فان عجز المسلم اليه لعجز بايع العين عن تسليمه فوجب حق الفسخ لما
كتاب المادون قول في الحجر واسقاط الحق عند الان
العبد بعد الاذن بتصرف عمال بيده الاصلية الثابتة له اقل تمينا له من اقامه ما طلب به والحجارة
عن التصرف الحق المولى صور الحق في السبب والرقبة عن ان تتعلق به الدين وبالاذن سقط
حقه فعلا العبد متصرفا بالمالية الاصلية ولهذا لا يرجع بما حقه من العمد على المولى لانه

اصل في التصرف بحقه ان التصرف الذي يتقدم من العبد بعد الادن هو الشر الا غير ولا يستحق
 بالشرا انما هو حق المولى لان المبيع كان الاجنبي استحق العبد عليه برضاه والتمس دراهم في الدية
 وحسن بالتسمية لا وجود لها حتى يقال انما للمولى واما الدية ملا العبد لما كان قبل الاسترقاق
 بل لما ابتدأ ان يتردد في زمنه وصح به الفاعل ويطلب منه بعد الحق والدية عبارة عما يصير الشخص
 به اهلا للاجبار والاستنجاب والعبد في حق هذا الوصف موقوف على اصل الحرية بدليل ان المولى
 لا يملك اجار المال في حقه عمنه فان شترى شيئا على ان يحرق الثمن في حقه عمنه قبلت ان لا يستحق
 بهذا شيء من ملا المولى فيكون الادن فدا وانما احتاج اليه لان حقه من ضعفه لم يحتل الدين بنفسها
 فضمن اليه ماله الرقبة والنسب عند تقرير الدين وذلك حق المولى فلا بد ان يرد له قوله والكتاب
 والوصي وفرد في دار المالك من هذا الباب ان الارب والوصي في رقبة الصغير بمنزلة المالك
 يعلم ما بين ان للمالك روح الامه دون العبد ولم يرد فيه خلافا وانما ادنو الخلاف في العبد المادون
 والمفاوض وشري في الغار والقصي عن ذلك اما ان يحمل في المسئلة روايتان او يحمل ما اطلق في
 المالك عن قول الخلاف على الخلاف المذكور هنا قوله ودلالة في تعليق الدين بلسبه يعني عرض
 المولى وهو محصيل مال لم يكن انما حصل سعلق الدين بلسبه حتى لو فضل من بسبه من الدين حصل
 للمولى لا سعلق الدين بالرقبة فانه لو تعلق الدين برقبة فقوت عرض المولى ويعود الامر على
 موضوعه بالتقصير خلافه من الاستملاك لانه فعل حسني موجب في حق الناس لا امر دله لا يتعلق
 ما وجب به بالادن فانه محب قبل الادن ايضا وخلافه من الناح ايضا لان بسبه موجب في حق
 الغرماء وهو الناح الصحيح لعدم ملاقاته الناح محل حقه قوله فمن هذا الوجه صلح عرضا
 للمولى هذا جواب عما قاله الشافعي رحمه الله ان عرض المولى محصيل مال لم يكن ودلالة في تعلق
 الدين بلسبه لا بوقته فاجاب ان تعليق الدين بوقته يكون عرضا للمولى ايضا لان عرضه بالنسب
 والتجارة وتعلق الدين بوقته استيفاء لمل للناس على المعاملة معه اذ لو لا ذلك والناس لا
 ساخرونه فمن هذا الوجه صلح عرضا للمولى في حق التجارة في حق تعلق الدين بوقته وبالحق التجارة
 بالاستملاك والناح قوله لا نافي ابتداء الادن يعني صحيح ادن العبد الا ان ابتداء فكذا يبقى ادنه
 بعد اباقة العصب فانه لما ينافي الادن يعني صحيح الادن ابتداء حتى صحيح ادن العبد المخصوص لا
 ينافيه بقا حتى لو غصب العبد المادون له لا يسلط ادنه بالعصب وبقي ما دون ابيه ولما ان الاباق
 مجرد لانه لا رضاه لونه ما دون ما قبل بشرط قدرة المولى على قضاء ديون العبد من بسبه لئلا يتلف

العبد

العبد النسيان بحاله عجز المولى عن قضاء ديونه من بسبه بالاباق وجاز تنهين رقبته لقضاء ديون
 ولم يتقدم ما دون خلاف ابتداء الادن لانه لا عبرة للادله مع الصريح قوله في نظر المورث وهذا
 لان ضرب السباية الى اقرب الناس اليه نظر في حقه لا يسلط بسبه في دار الدنيا ومضى كان على الميت
 دين مستغرق النظر في ضده لان قضا الدين فرض عليه وانه حاييل بينه وبين ربه فاما ملك المولى
 بسبه عليه ليس باعتبار نظر المعدل باعتبار انه مستحيل وقوع الملاك له مع قيام الرقبة وهذا
 المعنى قام بعد الادن وشيئ من الدين ولا في حقه رحمه الله ان ملا المولى انما ثبت خلافا عن العبد
 بعد الفراغ عن حاجته ملا الوارث لما ان النسب في الاصل ملا المالك وانما خلفه غيره عند فراغه
 عن حاجته ولهذا لو امتنع المولى من الانفاق عليه امر العبد بالنسب والانفاق على نفسه وما فضل
 عن حاجته يرد الى المولى وما قال انه وجب سبب الملاك بسبه وهو قيام ملا الرقبة بالتقصير بالمطالب
 فانه ملا الرقبة من حقه ولا ملا المولى السباية والمادون بمنزلة المالك فجاز ان لا يملك ذلك لما منع
 حاجته لقضا دينه لانه لما صار بمنزلة الحر في حق التصرف واليد والحر والمادون لا يستحق وادنه
 بوقته لحاجته الى قضا الدين فلهذا قوله في تعلق بعينه حق تقيده الورثة سعلق بالعين
 وحق الغرماء سعلق بالماله حتى لو اراد بعض الغرماء استخلاص شيء من التركة لنفسه باذا القيمة لس
 له دلا وللوارث ولانه استخلاص اعيان التركة عن الغرماء باذا القيمة المهم فلهذا اقترقا قوله
 اليسير من المحاباة والغا حشر سواء يعني في عدم الحواز عند ان حقه والحوار مع حجر المولى عندهما
 ووجه دلا ان الامتناع لرفع ضرر الغرماء وتنخير المولى بين ازاله المحاباة وتقض البيع مدفع الضرر
 عنهم بخلاف بيعه من الاجنبي بالمحاباة اليسيرة حيث يجوز ولا يورث ازاله المحاباة لان البيع باليسير
 من المحاباة تبرع من وجه دون وجه لا حوله حتى تقوم المتقويمين فاعبر تبرعا في حق المولى التهمة
 غير تبرع في حق الاجنبي لعدمها قوله من حيث الجفس وهذا لان الثمن قبل قرض المبيع غير مولد
 في حقه لان ملا النايح باق من وجه فانه حاسب ملا نفسه من وجه فلا يكون الثمن دينا ملا قبل
 التسليم واداسم المبيع فقل تاد الثمن في حقه فيسقط لان المولى لا يستوجب على عبده دينا بخلاف
 ما اذا كان الثمن عرضا فانه حاز ان يبقى حقه متعلقا بالعين فان العبد لو غصب من مولاه شيئا فانه
 يطالب به ودلا اذ ادفع المولى عن عبده شيئا يطالب به بتسليمه ولو استملاك شيئا من امواله لا تضمن
 شيئا قوله واعلمه بالدين من الاعلام لسقوط خيار المشتري في الرد يجب الدين قوله
 والداني ناقص على اعتبار ان قيمته انقص من الدين فلو ان الاستيفاء ناقصا قوله دون غيرهم من

الاقارب وفائدة هذا التقيد انه يصير ما دون ما دارن القاضي عام في حق الصبي والله اعلم
كتاب الغصب قول في هذه الاصل ولو كانت القيمة ثابتة بغير الانقطاع
لان جبر على قبول القيمة لو اتى به الغاصب ولا يملن له من الصبر الى محي او ان المثل وحسب الجبر
حدا ولا على ان القبل انما ثبت بالقضاء قول في هذه الاصل ولا يملن له من الصبر الى محي او ان المثل وحسب الجبر
سرقه ولا ان اخل الغصب على صاحبه فهو لا عين في مذهب السرقه حاد في احوال الغصب عليه
قول في هذه الاصل ولا يملن له من الصبر الى محي او ان المثل وحسب الجبر
هنا بعد ذلك لا يحل الضمان ولو لا ان المجر الاصل القيمة والا لما صح الا بر الان الا بر اعز الغير لا
يصح ومنها صحة الرهن والتمالك بالمعصوب حال قيامه وعلى قول من يقول المجر الاصل رهن العين
لا يصح الا بر الرهن والتمالك حال قيام العين قول في هذه الاصل ولا يملن له من الصبر الى محي او ان المثل وحسب الجبر
على العقار حالي لا حقيقي ملون زوالها بما يسميها ملون الزوال جميعا ايضا لانقول القياس
ان لا يثبت للمالك على العقار يد لعدم حقوق القبض بحقيقة الا ان الشارع حمل التمل من الانتفاع
فانما مقام اليد الحقيقي وهو القبض بالتراخي في التصرفات المشروعة والغصب غير مشروع فلا
نظام التمل من التصرف مقام اليد الحقيقي لانما هو دور في اعراده ولو حققناه باليد الحكي لسعينا في
اجماده بالشبهة قول في هذه الاصل ولا يملن له من الصبر الى محي او ان المثل وحسب الجبر والله اعلم
اجترار اعز اختلاف الروايد الذي في مثل هذه المسئلة وهو ما دارن في المبسوط اذا سجد وابد الانسان
وقضى القاضي بدم رجوا ضمنوا قيمته المشهور عليه قيل لا قول محل وقيل بل هو قولهم جميعا
والفرق لها بين الفضلين ان التلف يحصل بشهادتهما على وجه لا يملن نقضه لان من صار مقضيا له
في حادثة لا يصير مقضيا في غير تلك الحادثة والعقار ضمن بالانلاق وهو ان لا يحصل
بالسج والتسليم على هذا الوجه لو ان يكون له بدمه واخره من المشتري وان لم يكن له بدمه ولان
التلف لعجز المالك على اثبات مله بالبينة ولان يدخل على هذا حود الوديعه والاصح ان يقول
حود الوديعه بدمه الغصب والعقار اذا لم يوجد منها فعل في العين ولا يكون موجبا للضمان
في العقار عندهما وصوره المسئلة في جامع الصغير رجل باع دار الرجل وادخلها المشتري في
بنايه لاصمان على النايح والاعلى النايح قيمتها وان لم يفسره وفسره فخر الاسلام رحمه الله
وقال معنى المسئلة اذ اعمام اعترف بالغصب ولان المشتري قول في هذه الاصل ولا يملن له من الصبر الى محي او ان المثل وحسب الجبر
حاويه فاعوزت قبل التسليم الى المشتري بغير المشتري في التزل والاخذ بجميع الثمن ولا يحاطر

التمن

التمن علم ان الاوصاف غير مضمونة بالعقل ومضمونة بالفعل قول في هذه الاصل ولا يملن له من الصبر الى محي او ان المثل وحسب الجبر
معناه اذ ابايع الغاصب العبد المصوب وكان قد استغله قبل ذلك ثم هلك العبد في يد المشتري ثم
استحق وادى المشتري القيمة الى المالك ثم رجع على الغاصب بالتمن فانه لا يستعين بما استغله قبل
البيع في ادا الثمن لا تحت ما دارن لجز المشتري الا اذا كان لا يحل غيره لانه يحتاج الى تفريع منه
ويخلص نفسه عن الحس وحاجته مقدمة على حق الفقراء فاذا اصاب بعد ذلك ما لا يصدق بمثله ان كان
عينا وقت الاستئصال وان كان محتاجا يوم الاستئصال لم يلزم عليه ان يصدق بشيء من ذلك وهذا لان حق
الفقراء في هذا المال بمنزلة حقهم في القطة على معنى ان له ان يصدق وان له ان يردّها على المالك ان شاء ثم
المنقطع ان كان محتاجا قلنا ان تصرف القطة الى حاحه نفسه خلاف ما اذا كان غنيا فدل على حكم هذه
العلة قول في هذه الاصل ولا يملن له من الصبر الى محي او ان المثل وحسب الجبر
يوج الضمان وذلك الرع بعد ادا الضمان في احياء الجامع وانما يطيب بل حال لانه استفاد بالمعصوب
سلامه المبيع بيا او ملأ ومتى استفاد بالحرام ملأ من طريق تحقيقه او الشبهة ثلث تحت وقط في طريق
الدرام لا يثبت الا الشبهة لانه اذا اشار اليها لم يتعين الا في حكم جواز العقد لمعومه النقد والمقدار
واذا نقل منه استفاد به سلامة المشتري فاما ان يصير عنده عوضا فلا فاذا استوفى الوجوه في الشبهة
استوفى في الحرمه **فصل** قوله حتى يودي بدله فانه اشارة الى انه لا يحل له الاسفاع بالقضاء وقد
نص في المبسوط انه محل بالقضاء لانه غير الاداء المحصول رضا المالك عنه لانه لا ينقض الا بطله قول في هذه الاصل ولا يملن له من الصبر الى محي او ان المثل وحسب الجبر
وعند الشافعي رحمه الله ضمنه وهو انما على اصله ان يضمن النقصان في الاموال الربويه حايه عنده
وعند الاحنوز لانه يودي الى الربا وعن ابو يوسف في رواية اخرى حق المعصوب منه لا يقطع عن الرقوع
لا على معنى انه يملن من اخذه للرباع ويشري له به خطه مثل خطه وان كان الغاصب بالمعصوب
منه اخذ من سائر الغنم لانه قال يرد وملا بسبب ان يرضيه قول في هذه الاصل ولا يملن له من الصبر الى محي او ان المثل وحسب الجبر
المتقوم من الغاصب في المعصوب يشتمل الفصول المذكورة واحراز الصنعة به مشروع في نفسه وانما
حرم هنا الغيرة وهو انه جعل مال الغير له وانما جعله سبيبا من حيث انه مشروع فاشبهه الاحتطاب
بقولم الغير والاصطيار بقولم الغير وهذا خلاف وجه الشاهد وباسمها لان الاسم باق يقال شاهد مدعيه
والسلم بعد ذلك لا يكون ما هو المقصود بالرجع بل حقوق للرقوع ولا يكون دليل على العين وذلك القطع
في الثوب ولانه ما اذا ادر يصنع في حق في اللحم انما يرد الرعيه بتسيير ما يطلب منه من الاكل والشئ
تخل من موضع الى موضع يرد الرعيه بزيادة رعيه في المشتري لانه لا يسبب زيادة الحمل وذلك الثوب

دونها لعدم الحجة يعني ان المال دون القيمة لا يدل على الرضا لانه انما اخذ لعدم الحجة ولو ظهر
العين وصحتها مثل ما تضمنه او دونه فيما اذا كان التضمن بقول الغاصب فلا خلاف في الاصح
خلاف لما نقول في الرجح لانه لم يتم رضاه حيث لم يعط ما يريد واما اخذ بقول الغاصب ضرورة عدم
البينة فان الشيء خير من لا شيء وعدم تمام الرضا يمنع لزوم المبادلة ببيع المالك **قوله** لان ملل
الناس قد ناقض لان الناس للغاصب قبل اذا الصمان حق الملك لا حقيقة لان الغصب لم يلبس سببا
للملك في الاصل واما يصير سببا متى صار سببا الصمان القيمة وذلك عند العجز عن رد العين فاما قبله
فالواجب عليه رد العين فلو لم يملك المقصود اعلى حاله الصمان وذلك عند العجز عن رد العين لانه انما
الان ومن حيث ان الغصب سبب للملك بواسطة الصمان والضمان صفة للغصب لان العجز عن رد
العين يورث الغصب لا يوجب سببا اذا هلك الوارد بعد في يد المودع والصفة لا تقوم بنفسها بل تقوم
بالموصوف والاحارة للاختصاص بالبيع فلو لم يملك للغاصب مستند او ضرورة ان الاحتياج البدل
والمبدل في جانب والذات بطريق الاسناد ثابت من وجه دون وجه ولذا التاب بالضرورة يتقدر
بقدرها ولهذا يظهر في حق الاشياء دون الاولاد لان تبعه النسب للعين التي من تبعه الولد لانه
خلق من المنافع من كل وجه والولد قبل الانفصال تبع من وجه اصل من وجه وبعد الانفصال اصل من
كل وجه الا ترى ان الغاصب اذا احرم المصوب بملك الاجر ولو ولد لملك الولد واذا كان ثبوته بطريق
الضرورة بلور ناقضا ولا ينبغي لنفاذ البيع دور الحق بملك المالك والمادون بملك البيع دون
الاعتاق ولا يلزم على هذا اعتاق المولى للمالك فانه مفقود وان كان المالك قد ناقضا نقصان المالك في
المالك لجمته فلا يمنع سفيل العتق فيه لانه يحقق حقه بخلاف المصوب لان النقصان فيه لحق المولى
فمنع العتق لانه سطر حق المولى على ان الدابة تنفس فلون الملاك كاملا ولان الضرورة انما تظهر في البيع
لان المقصود من الغصب والسع تشهير المال بخلاف العتق فانه يحصل به السقيص دور التشهير بل
المقصود الاصل من قبل الثواب والعاقلة لا تطلب الثواب بالعتق في المصوب وهذا بخلاف ما لو باع
المودع الوارد بعد وصح المودع فتمت لا تنفذ بغيره لان المالك انما يثبت مستند الى حاله التسليم فان سبب
الضمان التسليم والبيع سابق على التسليم فلا يثبت به ان المودع باع مالا نفسه فلا تنفذ بغيره وفي الغصب
ثبت المالك مستند الى وقت الغصب والبيع بعد الغصب وبعد اقرار **قوله** ولو اعتبر ثابته
لو اعتبر في يد المالك لانه على الولد عند عدم المنع من الغاصب لا يحجب عليه ضمان الولد لونه في يد المالك
من وقت الحدوث الى وقت الهلاك وان لم يعتبر يد المالك لانه على الولد عند عدم المنع لا يتحقق الغصب

في الولد ايضا لان الغصب ليس عبارة عن مطلق اثبات اليد على مال الغير بل عن اثبات الذي تضمنه ازاله
يد المالك حتى لو منع الولد بعد طلبه تضمنه التحقيق التقويت منه بقصر يد المالك عنه بالمنع فلون مضمونا
عليه بالتوب اذ اذهب الرجح والعهدة في حجة وهذا بخلاف الاستنباط الموجه للملك حيث ثبت حمله
بجور الاستنباط لان المالك حمله مقصور على الحمل فثبت سببه باسناد اليد على الحمل والضمان
جهاز الحق للمالك فلا يتم سببه الاستقويت من جهة بخلاف ولان الطبيعة المخرجة من الحرم لانه لم
انما تضمن اذ اهلك بعد التملك من ارسله وحيد بلون المنع بعد الطلب عن له الحق موقود اعلى
هذا التزم مشاخره ولو اطلق الجواب فهو ضمان جنائده والامر فيه اضيق حيث يحجب الضمان بالاشارة
والرد لانه فلا يحجب بما فوقه اولى وبخلاف ما اذا تعدي فيه بالبيع والسلم او بالرجح والاكل او منعه
من المالك بعد الطلب حيث تضمن لان المال اذا كان في يد من لم يظهر منه المنع كان في يد المالك وقدرته
فان بالانكشاف والمنع من يلا يده وقدرته فان ضمانا **قوله** خصي عند غيره او علمه الحرفه يعني
زادت فتمتد بالخصي واصصاه التعليم لم يحرم هذا النقصان تلك الزيادة **قوله** وعند ذلك
لا يعمل نقصاننا كاشا من من عند اعلى اخر يبيع شيء مثل قمته رجعا لم يضمن شيئا وعلا يظهر
الحواش عن ذلك فاما لا يحول الغاصب مودع الضمان مودع الوالد والزوج لا يرد لان عدم سبب
الضمان واذا ثبت هذا فيما اذا كان في قومه الولد فاما بالنقصان عند الولادة وهذا اذا اضاف
فيه وفابعد الولادة قبل الرد لان حكم الخلاف باجماع السبب لما انعقد فيه والحادث فيه
بعد انعقاد السبب بلحق بالموجود وقت السبب كالزواج في المبيع بعد البيع قبل القبض بلحق
بالموجود وقت العتق ولان هذه الخلاف في حكم الاجبار ليلون **قوله** الخلف دور الاصل والحاجه
الى دور حابر النقصان هنا منقوده فاعتبار هذه الحاجه محل الولد خلفا في حكم الاجبار وولد
الطبيعه ممنوع يعني ولانه الطبيعة المخرجة من الحرم ممنوع ان نقصانها ان لم يحجب بالولد اذ كان
فيه وفا وذا ادمت الام بالولادة وبالولد وفا ممنوع **قوله** وخرج النابيه اي خرج
المسئلة الثانية والنقصان عنما بعد المنع ان الولادة ليست سبب لموت الام غالباً فلم يتجدد
سبب الزيادة والنقصان فلم يرد نقصانها على انه لم يرد المصوب في تلك المسئلة فضلا عن ان
يرده سالما عن نقصان هو ضرر بخلاف الخلف فيه وفي الاوضح مسئلة حر الصوف وقطع قوام
الشجر ممنوع على بل المحرور واستطوع بلون ملا للمالك القديم وان جبر الرد عليه ولا يضمن هو الا
اذا تلف شيئا منها وذا اذا علمه الحرفه قال لا رايه لهذه المسئلة في شيء من الاصول فتمنع

لهذا في نظر الشارع لان الحوازمادة المضار والضرر امر باطن مقام السبب الظاهر مقام الضرر
الباطن كما عرف قولنا في ضرر القسمة مشروع هذا جواب عما قاله الشافعي رحمه الله
ان عليه استحقاق الشفعة دفع ضرر مؤنة القسمة قال يحمل ضرر مؤنة القسمة في الارض
المشتركة مشروع فلا يصلح عليه لاصرار المشتري بابطال ملأه ولان الاخذ بالشفعة لو كان لا يقع
ضرر مؤنة القسمة لم تكن الشفعة في المنقولات ايضا لان الحجاج اليه فيها على انه اذا باع احد
الشركا الثلثة نصيبه فانه ثبت حق الشفعة للواحد من الآخرين وان لم يكن شريك في الشفعة
لواحد منهما اذا حضر مؤنة القسمة عنده ومما ينبغي ان المراد بقوله عليه السلام الشفعة فيما
لا تقسم قسمة فسرهما في اخره وهو ان لا يبقى بينهما احد مشترك واتصال بين حصة بوقوع الحدود وصرف
الطرف الاخرى انما علق انتفا الشفعة بشرطين وعند الشافعي رحمه الله يتعلق باحدهما فلو ان احدى
تحد لنا او المراد بيان انه مع الشريك الذي لم يقاسم لانه احد في الشفعة وبه يقول على ان التخصيص
على الشيء لا يدل على التخصيص وبقي الحكم عما عداه قولنا فلاهل السلتين لان اهل السفلى حق
المروء في العلم بخلاف السلة الواحدة حيث ثبتت الشفعة الاعلى وان لم يكن الاعلى حق المروء في
الاقصى لان السلة لما كانت واحدة فالطرف واحد للكل فله شره من اول السلة الى اخرها الا ان شره
البعض اكثر من شره الاخر والرجح لا يقع بالثمة قولنا والشريك في الحشبة يكون على حائط
الدار ولا يتفاوت بين هذه المسألة وما تقدم من كون كل واحد منهما جار سوي ان وضع هذه المسألة
فيما اذا كانت الحشبة الموضوعة على حائط الدار بان وضع كل واحد منهما حشبة على حائط الدار
فيما تقدم له حق وضع الحدود على الحائط وان لم يكن موضوعا وانما يكون كل واحد منهما جار لانه لا شره
لها في شيء من الدار بل حق سفلى الحائط مع السفلى او برونه قولنا والرجح بقوة الدليل والرجح
انما يكون بالقوة لا بالثمة حتى ان صاحب الجراحات لا يترجح على صاحب جراحة واحدة في حكم الاربع
ولا شهادة الاربع على شهادة اثنين وعند ظهور الرجحان بالقوة يكون المروج مرفوعا بالراجح وهذا لا
يطلقه صاحب القليل اصلا معر فانه لا يترجح في جانب صاحب الكثير من حيث القوة في العلة ولا
يأنم على ما ذكرنا الفارس مع الواحد في العنيد لان تفضيل الفارس بفرسه حكم عرف شرعا بخلاف
القياس مع ان الفرس بفراده لا يكون عليه صلح من حواذها ملكا بل حرج عليه تأمه فلا يصلح من حرجا
بأن طلب الشفعة قوله لان الاعتبار للمعني في الاوضح وبعضهم قالوا لا نقول
طلبت لانه لا بد من الشفعة انما يطلب واخره وبعضهم قالوا لا نقول اطلب واخذ لانه عده محضه

والنقول اخرت وطلبت كما نقول نحن واشترى وقال الشافعي رحمه الله والى والسمع الامام
ابو عبد الله محمد بن الفضل البخاري ياتي لفظ طلب ما صيما كان او مستغنيا حاز قولنا وهذا بخلاف
المجيرة اذا اجبرت عنده اي عند ابي جعفر والفرد ان الجمار في فصل الشفعة بل هو الضرر المعبر
شرعا على الشفيع عند سلوته ودليل لونه معتبرا شرعا جعل الشرع دفع الضرر الى يد الشفيع
والجبر للمجيرة لا يلزم هذا الضرر المعبر شرعا حيث لم يحمل الشرع دفع ضرر سوء معاورة الروح يدها
فلم يكن فيه الزام حكم ضرر اعتبر به الشرع قولنا ولا يملك الاستدراك فالحاج بعد ذلك الى
الاستدراك فيه اشارة الى انه لو استدل في طلب المواساة على الشرط المذكور في طلب الاستدراك اعناده ذلك
عن طلب الاستدراك وقد صرح بذلك في الاوضح قولنا ومنه على البايع الى اخره وهذا بان لا بد من ان يعلم
الشاهد المشهور عليه والمسموع به والمسموع له والشاهد عالم بالمشهور وهو الشفيع فاداعلم باحد
الامر من ترشح العلم على الحمل فانه في ذلك ثم شرط الاستدراك البايع ان يكون المبيع في يده لانه لا بد من ملكه بالمبيع
فلو زالت يده ايضا لم يرجع عن ثوبه خصما والاستدراك انما يصح على الخصم والمشتري يكون خصما على الرقبه
بدون اليد قولنا ثم وجد هذا القسمة المذكور الى اخره حاصل هذا الكلام ان القضاء بالشفعة قبل
فصل المشتري بقوت فض المشتري وما يقوت فض المشتري بوجوب انفساخ العقد لانه لا مبيع قبل
فضه فان القضاء بالشفعة بوجوب انفساخ العقد في طرف المشتري مع استقراره في طرف البايع
لانه لو ارتفع في طرف البايع ايضا لارتفع اصلا ولو ارتفع اصلا لارتفع حق الشفعة وعلم ان القضاء
بالشفعة في هذا الفصل رفع العقد في طرف المشتري بحولاله الى الشفيع فانه يدل على مشير
عشيره مع استقرار البايع والبيع على طاله فليد ارجح بالعمد على البايع بخلاف ما اذا قضيه
المشتري لا يكون القضاء قضاء بالقسمة على المشتري لانه لم يقع مقوتا بالقضاء ولتمام الملاله بالقض
لكن القضاء عليه ببيعة الدار من الشفيع فلو ان العمد عليه فيلحق بحضوره في الحصة معناه بل يفتي
بحضور الوكيل قبل التسليم بخلاف البايع مع المشتري فان لم يفتي بحضور البايع بل وجب حضور
المشتري لان الوكيل نائب عن الموكل فلو كان حضوره بحضور الموكل ولا دلالة له لان البايع ليس نائب
عن المشتري فلهذا افتراق قولنا فصار كسند البايع الى اخره يعني بسند البايع مع المشتري
والوكل مع الموكل وبالله التوفيق مع المشتري من العدم فانه يترجح بينه من هو اكثر ابياتنا في
هؤلاء اجماعا ولها انه لا ينافي بين البيعتين في حق الشفيع فان المشتري لو اشترى مرة بالفرقة
بالبين كان للشفيع ان ياخذ بيمينها بالاشتغال بالفرج عند تحقق المناقاة وتعد العمل بهما

فيجعلان المخرج سعيان وللشفيع ان يأخذ ما يشاء نظيره العبد مع المولى اذا اختلفا في المقدار
المعلق به العتق واقاما البينة بقول بئنه العبد عند الطرفين فانه لا منافاة بينهما في حقه فيجعل
كان الظاهر صدور المولى وبعق العبد بأداء أي المالين وهذا محال في البايع مع المشتري لانه
لا يتوالى بينهما عقدان الا بانفساخ الاول وهذا لا يظهر فسيحكما في حق الشفيع ومما خرج الجواب
عن بئنه المولى مع الرجل لانهما البايع والمشتري قول بئنه المشتري يلزمه بئنه اذا قبلت
بئنه الشفيع وجب على المشتري تسليمها شاء أو أبى واذا قبلت بئنه المشتري لا يجب على الشفيع
شيء ولله تخيير من ان يأخذ ويترك والمثل من البينتين يخرج ما في بئنه العبد مع بئنه المولى عند
اختلافهما في قدر بدل العتق فانه يخرج بئنه العبد لانهما ملزمة دون بئنه المولى وسعد الله حج
الحجرات عن القوض ايضا لان بئنه كل واحد منهما ملزمة قول بئنه الشفيع بئنه بعض لما
بدا بالاقرار بالبيع من فلان جعل نفسه خصما للشفيع فقوله بئنه لا قضت الممنع من يد ابطال
حق الخصومة له مع نفسه فيرد عليه دلا فاما اذا قال قضت بمن هذه الدار من فلان الذي
اشترها مني وهو الالف لا يلتفت الى قوله وهو الالف لان الاقرار بقض الثمن او لا يخرج من
المن وصار اجديا فسقط اعتبار قوله في مقدار الممن **فصل** قوله لا يلتحق باصل
العقل لانه لا يخط جميع الثمن لو التحق باصل العقل ترتفع المعاوضة وترفع الجماله محققة انه لو
التحق باصله فاما ان يصير العقل هبة ولا شفيع للشفيع في الهبة او يصير بيعا غير ممن فلون
فاسدا ولا شفيع في البيع الفاسد بخلاف خط البعض فانه لو التحق باصل العقل لا ترتفع اصل
البيع قول بئنه لسعد لو كان الاصل وصفا للثمن لسعد ولو كان حقا للبايع بالثمن وليس كذلك
بل هو للمشتري والثمن للبايع ولذا الاجل ليس مقتضى العقل لتحول التحول الصفقة بل هو مقتضى
الشرط فيحقق من حقق في حقه الشرط قول بئنه في الاستحقاق وان الشفيع بمنزلة المشتري
وبعنا المشتري وغرسه لو استحققت مستحق ان يستحق ان يلفه بالقلع ولا يرجع على المشتري
بقبجه البناء والغرس فلا هذا لا يرجع على الشفيع قول بئنه مجبور عليه نظيره الحاربه
الما سورة اذا اشترها رجل فاحملها المالك القديم من مده فاستولها ثم استحققت من مده يرجع على
الذي اشترى منه من اهل الحرب بالثمن الذي دفعه اليه ولم يرجع بقبجه الولد لانه انما غرسه في الارض
قول بئنه البناء والغرس تابع حتى يخلو في البيع وهذا لا يوافق البناء والغرس بالارض هيما الوصف
بالموصوف فادافات البناء غير صنع اصل لا يسقط شيء من الثمن فادافوه المشتري صار

مقصودا بالانلاق يصير له حصه من الممن في اطاره الحيوان فان قيل الطرف في الحيوان انما
جعل وصفا لانه لا يجوز ايراد العقد عليه وهذا ايراد العقد على البناء مقصودا حار قلنا انما
يجوز ايراد العقد على البناء والشجر لما اراد من صنته او يصير اصلا بالقلع والنقض لا على اعتبار لونه
وصفا وتبعنا قول بئنه لانه صار مقصودا فلم يتبعنا في الاصح ليس للشفيع ان يأخذ البعص
في الفصاين بخوجه عن التبعية وموضوع المسائلين ما اذا كان الدار في يد البايع
فان ما يجب فيه الشفعة قول بئنه اذا لم ينسب طرق العلوق فانه ما قيد عند الشرط
لان طرق العلوق ان كان في السفلى ان استحقاق الشفعة بالشرط في الطرق لا بالمجاورة فلم ينسب
البناء والتخل قول بئنه للمجموع ولا يعارض بقوله تعالى ولن يجعل الله للدار من علي المؤمنين
سبيلا لان المراد في السبيل حمله لا حقيقة لانهما عن السبيل والاستيلاء حقيقة فدان الحكم
مذكورا اقضاء والمقصي لا عموم له وفي السبيل بالاسترقاق مراد اجماعا فلا يرد غيره
قول بئنه مبادله مال بمال ولا نقال بمثل محمول فصار بالبيع بالقيمة وانه لا يجوز لان هذا جماله
في الساقط ولا يفيض الى المذاعه كما اذا ادعى حقا في دار ثم صاح عليها بمال وداروا المشتري الدار
بعض للشفيع ان يأخذ بقبضته وان كان الشرا بالقيمة لا يجوز انما قول بئنه للون بئنه قوله
صورته مثلا اذا كان راس المال الفافا محو المضارب ورجع الغائم استري بالالفين دارا في حوار
رب المال لا يستحق رب المال الشفعة في حصه المضارب من الممن لان الشرا بملك الحصة وقع
باسع الشرا بغيرها والشفعة لا تحري في البيع قول بئنه لان كل واحد منهما هبة مطلقة الا
تري انه وهب عشرة وعوض عنها خمسة دراهم حار ولو كان عوضا كان ديا لانه ثبت منها فامنع
الرجوع بمكان التفويض لا لضرورة تعا علة في ما اذا كان العوض مشروطا لانه يصير تبعا من كل
وجه عند القبض ولا يقال الشفعة شرعت في البيع المطلق والهبة مشروط العوض مع بقا الاثنا
فلم ينسب معناه لانه لما كان تبعا في الاتماد والشفعة تتعلق بالتعاقب من هذا الوجه كان في معناه
ثبت الشفعة فيما بالدلالة قول بئنه وقد اشكال بان الحلبي يدعي المناقضة عند الفصل على
الى حصه رحمه الله فان من اصله انه لا يملك المبيع في مدة خياره واستحقاق الشفعة باعتبار
المالك ولهذا الاستحقاق المستأجر والمستعير فثبت للمشتري الشفعة في هذه الدار للزعة
انه صار احويا مع خياره ودلل في الشفعة بالمدون والمالك اذا بيعت دار بحب داره
في المبسوط قول بئنه فان سبق البيع تبعا في ضمان البناء قول بئنه حصة خاصة وفي ضمان البيع

او الهبة والصدقة ثم اداسقط حق البايع في الاسترداد بالبيع فله الشفعه بخياره ان يخل بالبيع
 الاول بالقيمة ويمن ان يخل بالبيع الثاني بالثمن فلو انه اخل بالبيع الاول بالقيمة سقط البيع الثاني
 فان قبل ابطال البيع الثاني عاد حق البايع في الاسترداد فمدعى ان يسقط حق الشفعه قبل
 انقضاء البيع الثاني لحق الشفعه فلا يجوز ان يكون مبطلا لحق الشفعه لانه يعود على موضوعه
 بالنقض قوله على ما عرفت والحق الذي يدور عليه هذه المسائل انه متى عاد بالرد الى قدم ملاك
 البايع لا سحر للشفيع الشفعه لان حقه لم ينشأ في قدم ملاك ومتى لم يعد الى قدم ملاك كان هذا
 في معنى ملاك حله بسبب مبتدأ فمجرد به حق الشفعه والرد بالعيب بعد القبض بدور قضا
 القاضي او بعد القبض بالاقالة عند هذه الصفة حتى اذا كان المشتري هو الذي يرجع فيه الواهب ولو
 كان مشتر اشرا فاسدا لاستردده البايع بخلاف ما بعد القضا او قبل القضا حيث لا يكون سببا
 مستندا حتى يقر للواهب والبايع حق الاسترداد والرد بخيار رده او شرط او عيب بقضا القاضي
 فليس من شرط وجوب لا شفعه للشفيع ولا فرق في هذا بين القبض وعدمه والله اعلم
 بان ما يطل به الشفعه **قوله** واذا ترك الشفعه الاشهاد المراد من الاشهاد
 هنا طلب المواثيق فانه سبق في الدار ان الاشهاد في طلب المواثيق ليس بالزام انما الشرط طلب
 المواثيق وطلب المقر والاشهاد في احادي الخاليتين علم ان المراد من حذر الاشهاد هنا هو الطلب
قوله لا يتعلق اسقاطه بالخارج من الشرط ما علم حقيقة ويكون ملاكيا المشروط بقول
 الشفعه اسقطت شفعتي فيما اشتريت على ان تسقط شفعتي فيما اشتريت هذا الشرط جائز
 لانه ملاك ولا علم حقيقة حتى لو تراخى اسقط حوله واحد منهما في الشفعه ولذا لو قال
 الشفعه اسقطت شفعتي على ان لا يطلب الثمن مني هذا الشرط جائز لانه ملاك ومع هذا لم يتعلق
 سقوط الشفعه عند الشرط بل سقط بمجرد قوله اسقطت بدور محقق ولا لا يتعلق سقوطه
 بالشرط الفاسد وسرط الاعراض عن حق الثمن مال وانما شؤنه اولى بخلاف القصاص لانه حق
 متقرر ولهذا ملاك القصاص ولا نقال ملاك الشفعه فصار من عليه القصاص مملوك له في حكم
 الاستيفاء يجوز الاعتراض عنه بخلاف القالة بالنفس ورواه لان القالة بالنفس وان لم
 ينزل الا ولانها سبب لحصول المال من هذا الوجه **قوله** ولذا لو باع شفعتي مال يعني من
 البايع او من المشتري امالو كان من اجني سطل المعاوضة ولا يطل شفعتي لاني اجماع البايع
 والفرق ان البيع من الاجني دليل التقرير بخلاف البيع من اجل العاقل لانه دليل الاعراض

قوله ونظيره يعني نظير الاعتراض عن حق الشفعه الاعتراض عن حق الخيار الثابت
 للخيار ولا مزية العيبين في تحليص نفسها فانه يسقط الخيار ولا يثبت العيب **قوله** قبل
 القضا بالشفعه يعني قبل القضا وقيل تسليم المشتري اليد بالرضا انما اذا مات بعد قضا القاضي
 او تسليم المشتري بالتراضي يكون ميراثا لاني شرح الطحاوي **قوله** ولا يباع في دين المشتري
 وانما تقدم حق الشفعه على الغرم لان حق الشفعه يعلق بالماليه والعين جميعا حتى لو كان له مال
 عن الدار ويعلق حق الغرم في الماليه بحسب فان حق الشفعه اقوى فان قيل يشهد بالوارث
 مع الغرم فان الغرم تقدم على الوارث وان كان حق الوارث متعلقا بالعين والماليه دون حق الغرم
 قلنا تقدم حق الشفعه هنا اولى لان في تقدمه ابطال حق البيع للغرم والتمسك مع الحلف وهو الثمن
 الواحد ومنه الشفعه وفي تقدم حق الغرم ابطال حق الشفعه لانه الحلف **قوله** والاصل
 ان من باع او بيع فلا شفعه له لو قيل البايع اذ باع وهو الشفعه والمضارب اذ اشترى الدار من
 حواري المال ثم باعها لغيره لم يملك المال الشفعه ولذا الشفعه لو ضمن الدار من البايع او مضى البيع
 وهو المشروط له الخيار في البيع لا شفعه له لان البيع ثمة من جهة فلو بقي له حق الشفعه يصير
 ساعيا في بعض مائة من جهته وانما مردود بخلاف الوجه من جانب المشتري وما يجري مجراه لان
 الاخذ بالشفعه كان ضررا من الشري لا ناقصا فانه مشتريا فلا يصير ساعيا في بعض مائة وهذا
 لان الشفعه انما تبطل باظهار الرغبة عن الدار لا باظهار الرغبة فيها والشرط اظهار الرغبة فلا
 يكون ابطالا والبيع اظهار الرغبة عن الدار ابطال **قوله** هو الصحيح وروي الحسن عن ابي حنيفة
 رحمه الله ان قبل القبض لا يجوز ان يخل البعض ويترك البعض **مسائل متفرقة**
قوله لا يفرق بين علي البايع لا يجوز لان البايع ولا يده الحبس ما بقي من الثمن بمنزلة احد المشتريين
 اذا قلنا ما عليه لاسم من اخل نصيبه فلا يفرق بين علي البايع **كتاب القسم**
قوله فاشبهه رزق القاضي فان قيل وجب ان لا يكون له الاجرة بالقاضي لا يجوز له اجرة الاجرة
 وان لم يكن له رزق من ثمن المال قلنا القضا فريضة وطاعة فلا يجوز اخذ الاجر عليه لتعليم القرآن
 والنفقة بخلاف القسم ولا ان القضا فرض على القاضي فلا يستحق الاجر في ادا الفرض بخلاف
 القسم وهذا لان القسم شبه القضا وليس بقضا حقيقة بل دليل انه يفرض عليه مباشرة
 فلو كان قضا حقيقة لا يجوز له اخذ الاجرة فلما شبهت بالقضا امكننا ان لا يجوز له ان لا يستحق **قوله**
 وهو العذر لو اطلق ولا فصل فانه ان الدليل والوزن ان كان الجواب فيه لاني حنيفة رحمه الله

مقتضى ان لا يخلو الدار والورثان من القسمين فهو على الاختلاف فلا حاجة الى الفرق بينهما ومن قسمه
الارض بالارض وان لم يخل الدار والورثان من القسمين فالفرق بينهما ان الارض مقابل العمل والدار والورثان
فان عمل الجبل لصاحب الارض بخلاف قسمه الارض بالارض لانما التمييز الكثير من القليل بفعل
واحد مستويان فيه فيستويان في الدار هذا فرق لا حصة رحمه الله على اعتبار انه فصل بين الدار
للقسمين والغير القسمين كما قاله البعض وان لم يفصل بينهما واطلاق الجواب في ان اجرة الدار والورثان
يتقرر بقدر الجبل والموروثين مطلقا سواء كان القسمين او لا للقسمين هذا الفرق بعينه وقال في حصة
رحمه الله ايضا لانه لا صعوبة في التمييز بين القليل والكثير في الدار والموروثين لكون الارض مقابل الدار
فيلزم مقابلا لعمل الدار والورثان فان العمل لصاحب الارض بخلاف قسمه الارض بالارض لان الارض
مقابل التمييز لا بالمساحة بل بالعدد لو استعان في ذلك بدارين المثل يستخرج من الدار والورثان
لو استعان بهم استخرجوا الجرا مالا وفي حق التمييز لا تفاوت بين القليل والكثير قول في يد في
دار القسمين في فصل القسمين اي قسمين باقرارهم وتسميتهم لكون مقصرا عليهم حتى لا يخل الورثان
الموجله التي يكون للميت على الناس ولا يحلهم يحرم من ربه وانما ارادوا لاداءه ولو كان حكم القسمين بالبينه
واذ عتق ام ولا الميت او من ربه موت المولى ففرضي لهما من غير بينه على موته بخلاف ما لو كانت القسمين
بالاقرار قول في وهو معيد جواب عما قاله لانه لا سلب ولا نكاح البينه الاعلى حكم هو منكر فاجاب ان
البينه معيده لانه وجب اخيم فان بعض الورثه ينصب حصما على الميت وباقراره لا يمنع قبول البينه
لانه اقرار على الغير فصار الوارث او الوصي المقر بالدين بفعل البينه عليه مع اقراره لانه اقرار على الغير
فلا يمنع قبول البينه وفي ادب القاضي المصدر التمييز ادعى دينا على الميت فاقام البينه على وارثه بعد
اقراره او على جميع الورثه بعد اقرارهم بقبول البينه وفايده اقامه البينه مع الاقرار انه لو ادى الدين
باقراره وصارت التركة مستغرقة بالدين المودى ثم اقام اخر البينه على الوارث يدويه على المورث
فالعمل على الوارث للورثه متبرعا فلا دفع هذا الفساد بتمام البينه مع اقراره بدين المورث المدعي الثاني
والثالث على الوارث بخلاف المنقول لان القسمين نظر الحاجة الى الحفاظ بخلاف العقار فانه محصن بنفسه
وفي الاصح قال شمس الامم السرخسي رحمه الله لا تقسم العقار المشري ايضا لانهم اعترفوا بالملك
للبايع فلا صدقون في الزوال اللهم الا بالبينه ومراد اني حصة رحمه الله من قوله ان القاضي لا تقسم
العقار فيما بينهم حتى يقيموا البينه على موت المورث وعدل الورثه اقامهم على موت المورث وتزاد
العقار على ميراثهم اذ البينه بدون ذلك لا يكون قائمه على الملك قول في والدار في ايدى سها

دمار

وما اول بان المراد من الحضور لانه ذكر بعد هذا ان شيئا من العقار اذ ان في يد الغاصب لم يقسم قول في
بانفرادها بصرف الموطوع مما ذكرتم عطف عليه البقر والعنق يقسم كل نوع منها ولا يقسم بطريق
الجمع بان يعطى الشاهد لاحد والغير لآخر والمعنى ما ذكر ان اختلاف القسمين لا يقع القسمين تميزا
فصل في بنيه القسمين يلحق للقاسم ان يصور ما قسمه يعني يجعله قطعا وقطعا وبصورها في
شيء على وجهها البينه حفظه ويسوي به على سهام المقسوم عليهم ويعتبر اقل الانصبا حتى لو كان ذلك
سدسا جعله اسدسا ولو كان ربعا جعله اربعا حتى ان الارض لو كانت بين جماعة لاجلهم سدسا
ولا خرف فيها ولا خرف ثلثها جعلها اسدسا اسم ويلقب بصيها بالاول والذي يليه الثاني والثالث على هذا
ويشك اساميهم ويجعلها اربعة ويلقب في ثمة من خرج اسمه او لافله السهم الاول فان كان ذلك في سهمه
بان كان صاحب السدس فله الحز الاول وان كان صاحب الثلث فله الحز الاول والذي يليه وان كان
صاحب النصف فله الحز الاول والدار يليه قول في ولو دبر الحقوق في الوجود الاول يعني فيما
املن صرف الطريق والمسيل عنده بان قال هذا الحق قد فذل الجواب يعني ليس له ان يستغرق
ويسيل في نصيب الاخر بخلاف البيع اذ ادرك فيه الحقوق يدخل فيه ما كان له من الطريق والمسيل وفيما
اذا لم يكن صرف الطريق والمسيل عنده يدخل فيها ما كان من المسيل والطريق يد الحقوق لان دخولها
في العقد وان كان محل معنى القسمين والله شرط لازم للعرض المطلوب من القسمين وهو تمييز المنفعة
فيقع التعارض فان الترخيم لدخولها تحت العقد للتخصيص على الحقوق وان لم يدرك الحقوق والمرفق
في هذا الوجه لا يدخل الطريق والمسيل في العقد بخلاف الاجاره حيث يدخل فيها بدون التخصيص
لان كل المقصود الانتفاع وهذا لا يكون بدون الشرب والطريق ولان دخولها في العقد محل مقصود
القسمين دون مقصود الاجاره قول في جعل على عرض ياب الدار بطوله لان الحاجة تدفع به
لانه ما يدخل من ياب الدار لا يحل في ذلك الطريق وادخل الطريق اضيق من ياب الدار يتضرر به
الشرباء ومقصود كل واحد منهم ان يحمل الى مسكنه في ذلك الطريق ما يدخل في ياب الدار فلهذا جعل
الطريق بينهم على عرض ياب الدار وطوله وانما يظهر اعتبار الطول في المنع عن الساكنين ان من اصابه
فوق طول الباب من اراد ان يشرع جناحا فوق طول الباب لا يمنع من ذلك ولو اراد ادخل دون
طول الباب يمنع عنه لان قدر طول الباب من الهواء مشترك والبناء على الهواء المشترك لا يجوز من
غير رضا الشريك **باب** دعوى الغلط قول في ولو اختلفا في التقويم ان كان الغبن
يسير اهدا الدعوى لا يسمع لان الاحتراز عند غير ملن وان كان فاحشا بان قال قيمة هذا الف وانتم

توصيه بالغير غلط لا يثبت الى ذلك ايضا لانه دعوى العين في القسمة فلا يسمع لدعوى العين
في البيع لان هذا ادا كانت القسمة بالتراضي اما ادا كانت بقضا القاضي يسمع دعواه ويستحق بعض
القسمة ادا ثبت ما يدعيه لانه حوز قسمة القاضي معيل بشرط العمل وفي الدخيرة لو كانت بالتراضي
حلي عن الفقيه الى جعفر انه كان يقول لقابلا ان يقول لا يسمع هذا الدعوى لدعوى العين في البيع لا يصح
من المال اما غير المال ينتقض بعه بالعين الفاحش بالار والوصي ولقابلا ان يقول يسمع هذا
الدعوى لان المعاد له شرط في القسمة والتعديل في الاشياء المتفاوتة يكون من حيث القيمة والصدق
الشميل رحمه الله اخذ بالقول الاول وبعض مشايخنا اخذوا بالقول الثاني قوله في اختلاف
الحوز ودلا بان يقول احدهما هذا الحق قد دخل في نصيب صاحبه وقال الآخر هذا الحق قد
دخل في نصيب صاحبه فاقاما البينة تقضي له واحدا الحق الذي في يد صاحبه لانه خارج قوله
باستحقاق جزئنا يع مقدم معنى القسمة وهذا لان استحقاقه وان كان من صاحب المقدم لل
ذلك يورث الى الشيوع في الملك لانه اذا اخل المستحق نصف ما في يد صاحب المقدم وجع حصه دلا فيما
في يد صاحب المورث يكون دلا بمنزلة ما لو كان المستحق جزئنا يع في النصيبين ولهما ان معنى
الاقرار لا ينعقد باستحقاق جزئنا يع في نصيب احدهما ولهذا اجازت القسمة على هذا الوجه ابتداء
دره في المتن فلان يبقى انهما اول خلاف الشايخ في النصيبين لان انقباض القسمة لم يرفع ضرر تفرق
نصيب المستحق في النصيبين ودلا المعاني معدوم فيما ادا كان المستحق من اجل النصيبين **فصل**
قوله لا تقسم القاضي وهذا روي عنه يعني قال بعض المشايخ ان عنده لا تقسم وقد روي عنه
انضاحا قال المشايخ لانه لا يجري الحجر عنده في قسمة اعيان الرقيق فكذا في المنافع والاصح انه يجري
فيه الحجر عنده لقوله التفاوت بين العبد في المنافع قوله والمهادني على الاستعلاء جابر لما
بيننا معنى التمايز على الاستغلال في الدارين لما بيننا ان التفاوت يقع في المنافع ولو اذنت غلة احدهما
لا يشتركان فيه خلاف الدار الواحدة والفرق ان معنى التمييز والاقرار في الدارين يمكن لاحادتهما
الاستغلال فيجعل مملوكا هذا بمقابلته مملوكا اخري وفي الدار الواحدة اضعف الى الغلة وانه غير مال
وقسمة الاعيان يكون على سبيل المقابلة دون تعاقب الا زمان فلا يمكن تصحيصه من هذا الوجه فصرنا
الى انه بمنزلة القرض وانه اقرض نصيبه من غلة هذا الشهر على ان يستوفي من نصيبه في الشهر الثاني
فاذا استوفى قدر القرض يكون الباقي مستردا **كتاب المزارعة** قوله
ولم يرد به الشرع وفي الاصح وروي عن ابي يوسف جوازها للعامل ولانه يحوز استيجار الارض

وجها

وحدها بعض الخارج وهذا استيجار العامل والبقر وحدها بعض الخارج فحوز استيجار الكل جميعا
بعض الخارج وحده الظاهر ان حوز المزارعة على منافاة الدليل بالان ولا اثر في البذر وحده ولا ان
صاحب البذر مستاجر الارض ولا بد من الحلية من المستاجر ومن الاستاجرة في عقد الاجارة ولا
حلية هنا لان الارض في يد المعامل قوله هو الصحيح وبعض مشايخنا قالوا لا ويل قوله لانه اجر مثل
الارض والبقر انه يغرم له اجر مثل الارض مبرور به فاما البقر فلا يحوز ان يستحق بعقد المزارعة محال فلا
ينعقد العقد عليه لا صححا ولا فاسدا ووجوب اجر المثل لا يكون بدون انعقاد العقد لان المنافع
لا تقوم الا بالعقد والاصح ان عقد المزارعة من جنس الاجارة ومنافع البقر يحوز استيجارها بعقد الاجارة
مسحق علمنا بعقد المزارعة بصفه الفساد وحب احرا المثل كما في الارض حب دلا في المبسوط قوله
وما لا عوض له تصدق به او جرح التصديق بالزيادة متى علم الحث في منفعة الارض ولم يوجبه متى علم
في عمل العامل لان العمل وهو التبنير والسقي لم يتصل بالزرع حقيقة لان التبنير ما وجد انقضى والسقي انما
كان بفتح الجداول وذلك مضي وانقضى فلم يتصل به حقيقة وان اتصل به حرام من حيث انه لا بد من العمل
لحصول الزرع كما لا بد من منفعة الارض واتصال الحث في العقد الفاسد من وجه دون وجه لا يوجب
التصدق بالمشتري بالدرهم المملوك بعقد فاسد والحث المتمكن بسبب الفساد في منفعة الارض اتصل
بالخارج حقيقة حتما لان منفعة الارض متصل بالخارج من اول ما ثبت الى وقت الادراك فوجب
التصدق كما لو تصرف في عين المشتري شرا فاسدا قوله هو متطوع لانه لا ولاية له يعني لا ولاية
في الزم الدارين عليه فان قيل بالاتفاق يحكي ملا نفسه فوجب ان لا يصير متبرعا من ارضي رقبه حله لانك
وشمروه لآخر فغاب صاحب الثمر فانفق صاحب رقبه الحث على غلة بغير امر القاضي لا يكون متبرعا ولا
صاحب العلو اذ اني الاسفل لا يكون متبرعا لانه محمول نفسه قلنا المحي لملا نفسه لا يكون متبرعا
بغير الرهن اذ اقضى من الراهن والمنفق على الحث واما في الزرع المشترك فما انفق على ملاه لم يكن متبرعا
وما انفق على ملاه شريلا وانما يحكي ملاه نفسه حيا لو كان النجيل مشتركا بالزرع يكون متبرعا
كما في مسلة الزرع وفي مسلة العلو من السفلى صاحب العلو لا يرجع كما في مسلة الزرع الا ان السفلى يكون
لصاحب العلو لانه لو كان متبرعا في البناء كان المبني ملاه بالخاص فادام لم يكن متبرعا ولو ادا
كان المبني ملاه ادا اراد صاحب السفلى الاسفاع به لصاحب العلو ان يمنعه ما يعطه قيمه السفلى
لان السفلى غير متقوم فبان بمنزلة غصن ثوب وصيغته لا توصف بالعاصب بالتبرع وليس المنفق في الزرع
المشترك عن قائم لان ما انفق فلا اثر له في المبسوط قوله وهذا الحكم ليس محض مما حذر من الصورة

يعني حكم وجوب اخذ الحصاد والدياس والتدبير عليهما ما يخص تصويره انتصافا من المزارعة
 والزرع لا يدرى كماله عام في جميع المزارعات ووجه ذلك ان العقد ينهائي بنهاى الزرع فيبقى مالا
 مشروعا لهما وموند المال المستر على الشرايين يكون باعتبار الحصد **كتاب المساقاة**
 قول **له** وادراك الزرع في اصول الرطبة يعني اذ دفع وضول الرطبة على ان يقوم عليها ويسقيها
 لا ادراك زرعها من لدفع الاشجار لا ادراك الثمار لان الادراك كما انما يدعى معلومة بخلاف الزرع بخلاف
 ما اذ ادفع اليد غرسا فليعلق ولم يبلغ الغرس حدا يتم معاملته حيث لا يجوز الا ببيان المدة وبخلاف ما
 اذ ادفع خيلا او اصول رطبة على ان يقوم عليها ويسقيها حتى يتقطع ثمرها ويذهب اصولها او يطلق
 في الرطبة يعني سلبت عن هذه الزيادة واقصر على قوله على ان يقوم عليها بنفس المعاملة وهذا اذا لم
 يكن لا وجرى مجرى مدة معلومة كما اذا كانت معلومة تقع على اول جز مجرى كما في المساقاة اذا سلبت
 عن بيان المدة تقع على اول ثم يخرج قول **له** سيما على اصله عند الشافعي رحمه الله الاصل في
 التصور هو التعليل ويجوز التمسك بذلك الاصل بدون اقامة الدليل على كون هذا النص معلولا
 وعندنا لا بد من اقامة الدليل على كون هذا المعين معلولا قول **له** لا يشترط الشركة فيما كان
 حاصله قبل الشركة ولا يلزم على هذا دفع الزرع وهو بقاء او دفع الثمن وفيها ثمة يزيد بالعمل
 لان هنا جعل الموجد اجرا قصدا وهناك ضمانا لما يخرج من عمله على وجه لا يمتنع بعضه عن بعض
 وكمن شئ بشت ضمانا ولا يثبت قصدا **كتاب الزبايح** قول **له** اذا كان
 يعقل التسمية والذبيحة تكلموا في معناه قال بعضهم يعقل التسمية وقال بعضهم يعلم ان حل الذبيحة
 بالتسمية وقال بعضهم يعلم ان الحل بقطع الحلقوم والادراج كذا في المسبوط قول **له** ودلائل القصد
 وفي التحفة اذا سمي عند الذبح ينبغي ان يرد التسمية على الذبيحة اما لو اراد التسمية عند اقتراح العمل
 لا يحل قول **له** الاقله والمخون سواء عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لا يقبل شهادة
 الاقله ولا تاكل ذبيحته كذا في ادراك القاضي للحصاف قول **له** ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
 فان قيل خص عنه حالة النسيان فكذلك حالة العمل قلنا يجوز تخصيص النص بالقياس والى لا يجوز تعطيله
 وفيما ذكره من القياس تعطيله لانه لو لم يثبت الحرمة حالة النسيان وحالة العمل لارتفع الحرمة اصلا
 فيكون ابطال النص بالقياس على اننا لانسلم ان حالة النسيان مخصوصة به هو مسمى في تلك الحالة حكما
 فالنص بخلاف القياس وهذا لا يدل على جعل العام مسميا لانه جان مستحق للتعليل والناسي
 معذور مستحق للتخفيف فان قيل الايدى محملة في حق الحالة لا يدري انه اراد به حالة الذبح

ووجه
 احواله الطمخ احواله الاكل والاحتجاج بالمثل لا يصح قلنا المراد منه حالة الذبح باجماع السلف
 كف وقيل في وجوب التسمية في تلك الحالة بغير اخر وهو قوله تعالى واذكروا اسم الله عليها صواف
 والمراد منه النحر فان قيل ذكر اسم الله تعالى محال يكون باللسان وبالفعل ايضا قال الله تعالى اقم الصلوة
 لذري قلنا شرطناهما احتياطا كيلا يلزم الا باحد بالشك قول **له** الذبح بين الحلق واللبه يعني
 محله وقد دلل على ان الذبح فوق الحلق قبل العقدة لا يجوز لانه جعل الحلق محلا للذبح وانه ينتهي
 بالعقدة وهذا روي في القناري ووضع الاصل بعضه الحل لانه من اللبنة واللحمين وان كان
 فوق العقدة الا ان سمس الامم السرخسي رحمه الله فسروا به الاصل على نحو ما ذكر في الجامع فان
 المراد ما اطلق في الاصل المقيّد في الجامع قول **له** عليه السلام واقر الادراج فانه جمع واطلة ثلاثة
 فان المراد لو حرس والمرى بطرق التغليب ويلزم من ذلك الامر بقطع الحلقوم لقطع اللسان بدون
 قطعه فثبت قطع الحلقوم باقتضا النص والباب اقتضا كالتاب نصا فان قيل الجمع المجمل بالالف واللام
 يصير الخمس ويلغو فيه معنى الجمع لقوله تعالى لا يحل للساكن انما يصار الى الخمس اذ لم يكن مجموع
 وهنا العروق التي يرد عليها الذبح مجموع معلومة فلا يصار الى الخمس ولا يلغو صيغة الجمع ولا ان
 المقصود ان الله الروح وتسييل الدماء السبيل على سبيل التوجيه اذ في الاطوار زيادة تعذر في
 منها عن هذا المقصود انما حصل عدمه العروق لا يفر منها قول **له** بخلاف ما اذا قطع الصف
 لان الاثر باق يعني الاثر من الثلاث القائم مقام الادراج باق فانه اذ ازال الاثرين غير مقطوع فيكون
 الباقي اثرهما شرط قطع الحل وهو الثلاث فان قيل المقطوع ايضا اثرهما شرط قطع الحل قلنا
 اعتبار الاثر في المنزول اول من اعتبار الاثر في المقطوع ترجيح التحريم وعلى ان يقال المراد الاثر من
 الواحد باق فيجوز لان المخصص للواحد لا غير وقوله في الدار فانه لم يقطع شيئا احتياطا الجانب
 الحرمة بانه حواشي هذا الاشكال قول **له** عليه السلام طمأنينة الدم قبل الذي يغير الدم ويفري
 الادراج لا يكون ما كولا روي عن الشيخ الاسيحي رحمه الله انه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن الذبح قال طمأنينة الدم واقر الادراج والفقيه اقر بانه قد مضى هذا اذ روي هذا الحديث
 عن غراب الحديث ابو عبيد رضي الله عنه قول **له** وانما يدخل في السع تحريم الجواز يعني الولد انما يدخل
 في بيع الام فلا يفسد بيع الام فانه لو لم يدخل في بيع الام كان ذلك من ادراك استئذان الولد من بيع الام وانه
 مفسد لبيع الام فدخل الولد في بيع الام تحريم الجواز يعني بيع الام قول **له** ومعنى التحريم المورث في الحرمة اما
 الابدا واما احدث والابدا ناره بغير ثبات وطورا بالخلف والتحريم اما ان يكون خلقه حيا في الحشرات

والهوام او يعارض كما في الحلاله ومعنى الترميم في الكل تكلم في آدم كذا يتعدى شي من هذه الاوصاف
 اليهم ولا يلزم قوله عليه السلام لا عدو ولا صفر ولا طيرة لانه روى عنه عليه السلام قال لا يرضع
 لم الحما فان اللبن يعزى وكذا روى قوله عليه السلام فمن المحدث ومن فرار من الاسد قوله
 وعن ياد ايما فان قيل يذكر الا في كفايه اذ قد تقدم الاعلى فلنا هذا اسعهم اذ كان بطون الهديه
 وما خرج فيمن قبل بيان النهاية لله سباق الابد وهو قوله تعالى والاعوام حلقها لهم فما دق
 ومنافع ومنها ما يكون ثم عطف والحيل والبغال قوله وفعل المحوس امانه وهذا الاربعون
 اذ وقع مطهر انصف بالحسن لا فاده الاثر الحسن والحسنات محله الثواب فلا يصير المحوس
 اهلا لها واختلفوا في ان الموحى لطهارة ما يوجب كونه محمدا النبي او النبي مع التسمية قال
 بعضهم محمدا النبي وقال بعضهم النبي مع التسمية لان المطهر هو الزكاة وهي عبارة عن النبي مع
 التسمية هكذا ذكره العري في كتابه المسمى بغير الفرائد في الاصح قوله محمدا على الاصطلاح
 فان قيل لو كان يستقيم حمل الصل على الاصطلاح ولكن لا يستقيم حمل الكاذه في طعامه على
 الاصطلاح فانما راجع الى الصيد لا محالة قلت الطعام المذكور حمل على الطعام المتعارف منه
 وهو السمك وكذا المراد من الميتة المذكورة هو السمك على ما قال عليه السلام في حديث اخر اكلت
 لنا ميتتان واما ان قيل هذا الخبر مخالف لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم فلنا هذا النص
 مشهور مويد بالاجماع فيجوز تخصيص الكاذه على ان حمل السمك يثبت عطل قوله تعالى ياكلون
 لحما طريا وقوله اكل لكم صيد البحر وطعامه وكذا الميتة والدم والحمل بالالف واللام في الابد انما
 يصر الى الجنس اذ لم يكن معهودا والميتة من الدمويات والدم المسفوح معهود على ما ذكر في ايه
 اخرى او دما مسفوحا فيصرف الى المعهود ولا يثبت التعارض بين الكاذه والخبر قوله
 واخذ عليه ما رويناه وهو قوله عليه السلام اكلت لنا ميتتان ولا نقال حص من السمك اذ لمات من
 غير افعه وكذا الجراد بالقياس لا خصصناه بالنصر الوارد في الطافي لانه في معنى الطافي من كل وجه لانه
 على السلام قال في اول الحديث ما نصبت عنه الماء وما سصد فكلوا وما طفي فلا تاكلوا علم ان المراد من
 الطافي ما عوت حتى انقذه من غير سبب وحادث بخلاف الجراد فانه نوع اخر فكان العمل في الجراد بصرح
 نص ورد فيه اولي من العمل بقياس او بدلالة نص ورد في نوع اخر قوله لا يمسح فروع كثيرة منها انها
 لو اخل سمكة فوجد في بطنها سمكة اخرى ميتة حلت لان سبب موتها صيق المكان وكذا الوجه جعل السمك
 الكبير في اجمه وسد المخرج حتى ماتت فان كانت الاجمة كبيرة بحيث لا يمكن اخذ السمك منها الا بالاصطلاح

فلا خير فيه وان كانت صغيرة لا يمكن اخذ السمك منها من غير اصطلاح لانه سبب موته صيق المكان
 كذا في الاصح وفي الاصح عن محمد بن احمد في السمكة اذا كان راسها على الارض والباقي في الماء يوكل
 لانه موضع نفسه فاذا ظهر انما ماتت بسبب خلاف ما اذا كان راسها او ذنها في الماء فانما لا يوكل وفي
 الموت بالحرق والبرد والاسان في رواية يوكل لانه سبب حرقه وفي رواية لا يوكل لان هذا ليس من اسباب
 الموت **كتاب الاضحية** قوله وذلك يوردن بالوجوب الى اخره وهذا
 لان اضافة الوقت اليها لا يتحقق الا وان يكون موجودا فيه ولا يكون موجودا لا محالة الا وان يكون
 واجبة لجواز ان يحتمل الناس على ترك ما ليس بواجب ولا يجتمعون على ترك الواجب وان اجتمعوا على
 ذلك لم يخرج من ان يكون موجودا فيه استحقا فاجوز الا ان يصير الوقت مضافا اليها كسائر الايام التي
 يجوز فيها الصوم لا يسمى شهر الصوم الا رمضان فمر فان اضافة الوقت الى القرينة يدل على وجوبها فيه
 وانما الخ على المسافر لكونه موجودا بوقت عسى يتيسر للمسافر اقامته فيه فانه يحتاج الى شرا ما يصلح للتجديد
 ويعجزه الى من يحفظها الى ان يحرقها ويعد النبي الى من يصلح سقطها ليأكل او يوطئ غيره وفي السفر قد
 يتيسر له ذلك وقد لا يتيسر فلا يجب عليه بمنزلة الجمعة بخلاف غيره من الوظائف المالية والمراد بالارادة
 المذكورة في الحديث والله اعلم القصد الذي هو ضد السهو لا التحير لانا اجمعنا انه لا يتخير بين الاداء
 والترك واذا لم يكن التحير مراد بالاجماع كان المراد من الارادة القصد الذي هو ضد السهو فكانه صرح
 به وقال من قصد منكم ان يصح وهذا لا يدل على نفي الوجوب وصار هذا نظير قوله عليه السلام من اراد
 منكم الجمعة فليغتسل امر التحير هناك فكذلك هذا والتحيرة منسوخة وهي شاة يقام في رجب على ما
 قيل وقبل يندر العرب فيقول اذ بلغ شاة كذا فلما فعله ان يذبح من كل عشرة منها في رجب كذا فكانت
 تسمى العتار وقد عثر عتار اذا ذبح العتيرة وقال محمد بن احمد انه كان في الجاهلية ذبايح يذبحونها
 منها العقيقة ومنها الرحيم وهي شاة تذبح في رجب فياكلون ويطعمون ومنها العتيرة كان الرجل اذا
 ولد له ناقة ذبح اول ولده فاكل واظم وكلها منسوخة بالاضحية قوله فيلحق به كما في صدقة
 الفطر وهذا لان كل واحد منهما قرينة بالية تعلقت بيوم العيد فكانا نظيرين من هذا الوجه وهذا وجه
 للوجوب وجد ظاهر الرواية ان الاضحية لا تشبه صدقة الفطر من وجه اخر فان الصدقة تنادي بالتملك
 وهذه بالارادة فيقول بالاستحباب من الوجوب عملا بالشبهين ولا يصدق الفطر اجزئ محرم
 المونة والارادة قرينة محضة بل لا يصدق بها الى العباد فلا يجب سبب الغير بخلاف الصدقة
 بالمال كما يتقرر الى الله يتقرر به الى العباد فلا يكون قرينة محضة فخازن يجب على الغير سبب الغير اذا

لما كانت عورة في حق الاجنبي وان لم تكن عورة في حق الحرم لذات الميسر قول في وجوب المعنيين
 يعني افضاء الى الخرج وقلة الرغبة للحرمة المؤبدة ويستوى ما اذا كانت الضريبة بالكاح او بالسفاح
 وفي الاوضح قال بعض مشايخنا الصهر يد بالسفاح لا ينفذ حل النظر والمسر والداخل من غير استئذان
 وحشمه ولكن الاصح هو الاول قول في اعتبار محل رحمته الله في الاصل الصورة وفي ذوات المحارم
 مجرد الحاجة فانه قال الان يحتاج الى حملها والضرورة فوق الحاجة وانما فرق لان حرمة البطن
 والظفر في حق الحرم اخف من حرمتها في حق الاجنبي لان المسح في حق الحرم شيان الضرورة وقلة الرغبة
 ولكل واحد منهما اثر في الاباحة وفي حق الامة المسح هو الضرورة لا غير فلحقته الحرمة في حق الحرم اعتبر
 مجرد الحاجة ولعلها في حق الامة اعتبر الصورة التي لا مدفع لها قول في وجوب فيه بحكم كتاب الله
 تعالى يعني قوله تعالى ولا يبدنن زينتهن الايدي والمستثنى منها الطفل الصغير فان قيل لا يكون الخصى
 والمجنون والمحنت داخل تحت قوله تعالى او الدابعين غير اولى الاربعة من الرجال قلنا المراد الرجال
 الذين هم اساع اهل البيت من لا يشتهى النساء ولا يحتاج اليهن وليس هذا توابع على هو لا لهم شتمون
 وشتمون قال شمس الامة السرخسي رحمه الله ان قوله تعالى او الدابعين من المتشابه وقوله تعالى
 قل للمؤمنين عصواي اصارهم محارم فباحن بالحكم ونقول كل من كان من الرجال فلا محل لها ان تندي
 موضع الزينة الباطنة من يديه الا ان يكون صغيرا علم ان المستثنى هو الطفل فقط فانما في الايات
 دون الذكور ولا تنقل في هذا قول الله تعالى او ما ملكت ايمانن عن الغايدة وحمله على التكرار المحض لان
 الايات من ذوات بقوله تعالى او نسائهم لا نأقول هذا موضع اشكال فان حال الامة تقريب من حال
 الرجال حتى يسافر بغير محرم فكان شكل انه يباح لها التكشف بين يدي امتها ولم ينزل على هذا الاشكال
 بقوله تعالى او نسائهم لان مطلق النساء يتناول الحرام دون الامه لذات الميسر قول في العلة
 الحقيقية ارادة الوطى وهذا لان السبب وجوبه وهو الاقدام على الوطى لاجل الوطى بحكم ان سبب
 وجوب الطهارة الاقدام على الصلوة وذلك بعد الملك والقبض وان كان الاختلاط والاشتباه بمجموع
 الفعلين ولكن وطى المشتري اخرها مضاف اليه والمشتري هو الذي يريه دون البايع فيجب عليه الا
 ان الارادة امر باطن فيدار الحكم على دليلها وهو مكن الوطى بعد استحباب ملك الرقة المؤكدة باليد فلا
 اعتبار للحقيقة بعينها نقل الحكم منها الى السبب قول في ارادة الاحكام على هذه الاسباب دون
 الحكم ليطبقها فاعتبر تحقق السبب عند توم الشغل معناه ارادة الاحكام على هذه الاسباب الظاهرة
 دون الحكم الخفية لان اعتبار تحقق السبب عند توم الشغل فلهذا لا يعتبر توم الشغل في وجوب

الاستبراء

الاستبراء حتى وجب الاستبراء وان كانت بكرا او مشرقة من امرأة او صبي او مملوك او من لا محل له وطئها
 مع التيقن بفرار الرحم ولا يجرى بالحجصة التي اشتراها في اثباتها الى اخر ما ذكر من اجواب هذه المسئلة
 لان الحكم لما اذير على السبب وجوبه او عدمه فلا يعتبر الحكم قبل السبب قول في كمال اذا كانت معتدة الغيرة
 يعني اشتري مملوكة الغيرة وقبضها ثم انقضت عليها الحجر عليه الاستبراء المخرج وطئها للبايع وقت
 وجوب السبب قول في علي قوم باعناهم لانهما يريان الحجر على حرمة من او قوم باعناهم
كتاب اخيا الموات قول في ليلون ميتة مطلقة وهذا لان الله عليه السلام
 ذكر الميتة على الاطلاق والمطلق يصرف الى الكمال في المسمى والكمال منه ما لا يكون مملوكا لاحل لامر
 كان مملوكا لمسلم او ذمي لا يرد الملاك عند الحراب وانقطاع الارتفاق بل يصير للورثة ان عرف وان لم يعرف
 فلجاجة المسلمين قول في حتى الاستبراء على اصلنا يعني ما كان من اسباب الملك يستوي فيه الكافر
 والمسلم حتى استبراء الكافر على مال المسلم سبب للملك لهم على اصلنا كما استبراء ثوبا على اموالهم قول في
 وفي الاخير ورد الخبر يعني في حفر البئر وهو ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من حفر بئر بمقدار ذراع
 فهو متجر قول في لا يجوز ان تقطع الامام هذا استدلال بان ما افتقر اليه الناس كالحمام والابار
 التي تستقي الناس منها لا يجوز قطع منفعتهم بالاقطاع من احد فكذا لا يجوز احيانا ما يتعلق به حق العامة
 كما في البئر والطريق قول في فان كان للعطن فخر بها اربعون العطن مباح الاكل ومبركها حول الماء
 ثم الصحاح ان الاربعين من كل جانب لان في الاراضي رخصة فلو لم يستحق هذا المقدار من الحرم حفر غيره
 في داخل الاربعين حول اليماما البئر الاول فتصرف به الاول ولان الثاني انما يستحق حرمة ما
 فصار حرم كل واحد دون الاربعين فيلزم ضيق العطن وتراحر الحر وان كانت الناضح فخر بها عند ما
 ستون ذراعاً ولان الاستنفاد من بئر العطن غالباً باليد فلا يحتاج الناضح الى مسافة هي للرشا للسير
 واذا تفاوتنا في الحاجة يتفاوتنا في الحرم ولا في حصة رحمه الله انه قد يستقي من العطن بالناضح ومن
 بئر الناضح باليد واستحقاق الحرم بالحفر مع ان لا عمل له في الحرم خلاف القياس فيما انفق عليه الحثيان
 وفيما اختلفنا اخونا التفوق على بقوله دور المختلف قول في والذراع هو المكسرة والمكسرة ست
 قبضات وهو ذراع العامة وانما وصفت بما لانما نقصت عن ذراع الملك بقبضة وهو بعض الاكاسرة
 وكانت ذراعاً سبع قبضات قول في فراد كذا لا يحول الماء الى الثاني وفي الاوضح بقدر الحرم في بئر
 العطن والناضح بالاربعين والستين اذ اليك احد مجاور هذا المقدار اما اذا كان الحبل مجاور هذا
 المقدار يستحق الحرم الى مسمى الحبل اما في الناضح فظاهر للاحتياج الى هذا القدر من الحرم لمدا الحبل

وكذا في غير العطن لا يندقل مستقي منها بالناضح وانما يقتصر الحرم على شئ من الحمل ايضا اذا لم يكن
بالارض رخاوة ولو حفرت بئر ورأى شئ من الحمل ينقص ما الاول او يحفر او يحول الى الثانية اما لو كان
عما مثل هذه الرخاوة يستحق وانما شئ من الحمل من الحرم بقدر ما يؤمنه من ذلك قول **له** فصار ترك القضا
على نوعين فصار ترك قضا الاستحقاق والفرق بينهما ان في قضا الاستحقاق اذا ادعى بالث
واقام البينة لا يسمع بنبته الا ما تلقى منه بخلاف قضا الترك فانه يقبل بدور التلقى منه قول **له**
خلاف ما تقدم لان حصته مما انفقوا مما تقدم وما لا يقبل التورع على الجمع العظم وهذا الموضع
ضرر الشرط برجوعهم عليه حصته لقلتهم قول **له** ولا حرج لحق السفه جواب عما يقال الخاف الضرر
الخاص لرفع الضرر العام جابر فوجب ان يحل في الثاني فعلا ضررا طال حق السفه وانه عام
فاجاب انه لا حرج لحق السفه لان هذا امتناع عن ثبوت الحق لهم بالحيلة في امتناع حق السفه والركاه
وامتناع الولي من قبول الهبة للقيم لا اطال حق بام لهم ولا حرج في ذلك اذا امتنعوا جميعا فاعلم لا
يجوز ان هذا اذا امتنع واحل منهم قول **له** ولون موضعهما في ملكا صاحبها وذلك بان يكون الصفه من
الجانين التي هي موضع الطاحونة ملكا لصاحب الطاحونة وفي الاوضح وفيه نظر لان بطن النهر اذا كان
ملكاً للحملة الشراك او كان لهم فبدا اجرا حق الما كان هو النهر ايضا مشتركا ملكا او حقا فكان وضع
الطاحونة شغلا للهواء المشترك قول **له** ومنع من ان يوسع في النهر لما فيه من لیس الصفه المشتركة
واخذ زيادة الماء وكذا اذا كانت القسمة بمنع من توسع الكوي للمعنى الثاني وهو اخذ زيادة الماء وكذا
اذا اراد ان يخرجها عن النهر ليزداد دخول الماء فيه لما ذكرنا بخلاف ما اذا اراد ان يشغل الكوة او يرفعها
لا ذلك في الصحاح لانه لا يستحق للكوة من مبلغ الماء موضع معين وانما قسمة الماء في الاصل باعتبار سعة
الكوة وصفتها من غير اعتبار التسفل والرفع فلم يكن فيه تعارض موقع القسمة قول **له** لصاحب
الاسفل ان ينعق ذلك خيار بعض القسمة الثانية لانها لم تكن مبادلة الشرب بالشرب اذ هي باطله
لان بيع المعلوم بالمعروف اذا ما الغن معدوم في النهرين في الحال اوسع الشئ بخسبه نسبة للنما اعارة
الشرب والاعارة غير لازمة والشرب يورث ويوصي به بخلاف بيعهما وهبتهما وصدقتهما حيث لا
يجوز لما فيه من الجمالة او لما في هذه العقود من الغرر ولانه ليس بمال متقوم ولا الوصية عند العقود
باطله اذ الوصية بالباطل باطل وعدم جواز بيع الشرب هو ظاهر الرواية وفي رواية يجوز بيعه
للضرورة والتعامل ولا يجوز تسمية الشرب في الناح ولا في الخلع ولا بدل الصالح عن دعوى لانه
لا يملك شئ من العقود ولا يباع الشرب من صاحبه بل بدور الارض في حال حياته وادرا

اضطر

اضطر الامام الى ذلك ليفضل يصنع الاصح ان يبيع ما مع ارض لا شرب لها فيبيع ما اذن صاحبها ان يقوم
الارض مع الشرب ويقوم بدور الشرب فلو ان الفضل قهله الشرب فقسيم الممن عليها وعلى قهله الارض
مصرف حصته منه الشرب الى قضا الدين وان لم يحل ذلك استمر على تركه المبتدئ ارضا بغير
شرب ثم باعها بمصرف من الثمن الى غير الارض وما فضل صرفه الى قضا دينه قول **له** لانه غير متعل
فيه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى انه اذا سقى سقيا سقيا مثله في العادة وحل عن السقي اسمعيل
الزاهد انه ان يقول انما لا ضمن اذا سقى ما سقى مثله اذا كان محملا من سقاه في يومه ومقدار حقه
اما اذا لم يكن كذلك ضمن **كتاب الاشربة** قول **له** لا مانع في كون الاسم خاصا
وهذا لانه يجوز ان يكون موضع الاشتقاق عاما والاسم المشتق منه خاصا كالتم مشتق من الظهور
من قولهم غم اي ظهر وليس اسما للكل ظاهر وكذا القارورة مشتقة من القار وليس اسما للكل ما يفرق فيه شئ
وهذا كغير النظر والحدث الاول طعن يحيى بن معين فيه فقد روى عن يحيى بن معين واحمد بن حنبل ولا
ثلاثة احاديث لم تصح روايتهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منها هذا الحديث ومنها من من ذكره
بباطن كقوله فليتنوضا ومما كلنا من اكل من سقاه من سقاه خطيب وروى وشاهد عدل والثاني
اريد به الحكم ان المتحمل منهما في حكم الحمل لا بيان الاسم لانه يثبت لبيان الاحكام ودور الاسماء على انه جاز
ان ينسب الشئ الى شيئين ويراد به نسبته الى احدهما كما قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانه
يخرج من احدهما الاسمين قول **له** وكما لها نقد الزيد لان كل الشدة والخليلان انما يكون بقلب اعلاه
اسفله واسفله اعلاه وذلك عند القدر بالزبد وما وجل من الشدة في اول الخليان ناقص فليكون
موجودا من وجه دون وجه والاباحه كانت ثابتة بغير فم ايم سبب الحرمة لا يرتفع الاباحه
كما يقال بقاء الدار دار الاسلام اذا بقى مسلم او ذمي واحل فيه اما بالامان الاول فكذلك الاول حلم
الاباحه الثابت للعصير ما بقى جزء منه عصير او انما نزل هذه الصفه بقدر الزبد وسكوته اذ به
يتميز الصافي من الذكر قول **له** ومن ذهب عقله بالنج روى عن ابي حنيفة وسفيان الثوري رحمهما
الله انه اذا علم حين يشرب انه نج شربا بغير غسل تصرفه وان راى عقله وان لم يعلم لا ينفذ في الاوضح وفي
الجامع للمجوز يقع عقده وطلاقة اذا قدم على اكله وهو يعلم انه نج قول **له** وينبذ القم والريث
فمما الرطب او التمر اذا طبع اذ في طبعه والنقيع ان يلقى الرطب او التمر في الماء ويترك اياما الى
ان يستخرج الماء لونه ولا يطبخ اذ في طبعه وفي الاوضح في ينبذ الرطب اذا طبع اذ في طبعه روى
هشام في النوادر عنهما انه لا يحل ما لم يذهب ثلثاه بالطحين وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى ان

يكون في المسئلة روايتان وحملان يكون رواية واختلفت الحوار لا اختلاف الوضع فلو كان موضع
 ظاهر الرواية ما اذا كان ما الزبيب قبل الطبخ في غلط المصنف فالحق في طبخه بالمثلث وموضع ما
 ذكر في النوادر ما اذا كان ما الزبيب قبل الطبخ في رقة العصور فلا يلحق بالمثلث بالذي طبخه فان كان
 في المسئلة روايتان فوجد ظاهر الرواية ان التي من ما الزبيب دون التي من ما العنب لا يحالطه ما اخر
 وانما اخرج ماوه بالاقلام واما الزبيب سمح ماوه بما اخر فخطا ولهذا قال عمر رضي الله عنه كل
 شراب استخرج ماوه بمايه فهو حرام لا شرابوه وكل شراب استخرج ماوه بغير مايه فهو حلال فاشربوه
 ولهذا لا يستحق شراب النقيع والتبيد واذا كان دور التي من ما العنب لا يستلزم الحلة ما استلزم طحل
 ما العنب من الطبخ قول في هذا من الخليطين وان مطبوخا وفيه دليل على انه لا بأس بشرب
 الخليطين لان ما سقى امرئ رضي الله عنهما كان خليط التمر والزبيب وان مطبوخا لان المروي عنه
 حرمه التي من نقيع الزبيب قول في اوامر التمر والزبيب يعني اوجع بين العنب وبيد التمر والزبيب
 بدليل تحليله ان عصير العنب لا يبدل ان يذهب ثلثاه ولو طبخ نقيع التمر والزبيب اذ في طبخه حتى صار حال
 حل وان غلا واشتد في القى منه من الزبيب قد اقل من نقيع الزبيب عادة لا يحل الا جليل يصير
 هذا يصح الزبيب والتمر وان كان اقل من هذا القدر حل والمعنى تحليل حملة الحرمة قول في ولا بأس
 بالاشهاد في الزبادي والحتم والمزق والزبادي هو القمع واختم حمة حضار ان يحلها من اللبن والمزق
 هو الطرف المطبوخ بالزق وهو القير للحديث وقال لا بعد ما اخبر عن الهوى السابق وان ناسخا
 لما قبله من الهوى قول في وقيل لا يحل الحمر اليها اما اذا اقتدت الى الحمر فلا بأس به لان في حال الحمر
 الى الدابة اغرار الحمر وزيادة اقتران بهما من غير ضرورة بخلاف ما اذا اقتدت الدابة الى الحمر كافي
 الكلب والميتة لا يحل الميتة الى الكلب والذين يناد الكلب اليها في الاصح لو سقى شاة خرا وذهبها
 جاز اكله لا لا يؤثر في اللحم ولو كان يغتاد كذلك فان كان ابلا بحسبه شبرا عن الحمر ثم يلقى في البقر
 عشرين يوما وفي الشاة عشرة ايام وفي الدجاجة ثلاثة ايام **فصل** في طبخ العصير الاصل انما
 ذهب بخلها وقلقه بالزبيب جعل كان لم يكن لان الزبيب ليس من العصير فما ذهب بالخلجان الى ان
 انبثج العصير لا يمكن اعتباره ايضا لما في الوقوف عليها من الخرج فلهذا الوطخ عشرة دنانير من العصير
 فان يد فرغ الزبيب فيقوى تسع دنانير يطبخ حتى يبقى ثلاثة دنانير فيحل لان الذي يذهب يداه هو
 العصير او ما عجزه من الثقل واما ما كان جعل العصير كانه تسعة ضرورة ان ذهاب الزبيب مما لا
 يعتد به لانه رفع عند فصار كالورق رفع دوزق من عشرة دواوق لا بد من طبخ الباقي حتى يذهب

ثلاثة

ثلثاه فكذا هذا قول في ولها طريق اخر وهو اننا نعلم ان الرطل الذهب الطبخ ذهب من جميع الباقي
 بعد الطبخ سقمت عليه على السوا فلو كان حصده ستة ابطال وسبعة اشباع رطل وشروط حل ستة
 ابطال وسبعة اشباع رطل هاهن ثلثهما او دلا ربعه ابطال واربعة اشباع رطل والباقي بعد ذهابها
 رطلان وتسع ابطال **كتاب الصيد** قول في انه تعلمه لان تركه
 الاكل ثلثا دليل على انه كان معلما حتى لم يترك الاكل فلو كان الثالث حلالا لانه صيد معلوم الا ان
 انه لو اكل من صيده بعد ما يثبت علمه حتى يثبت عمله بدلا الاكل يثبت حكم الحمل عند دلا الاكل لا بعد
 حتى لا يولد دلا الصيد فكل حكم العلم يثبت عند تركه الاكل ثالثا لا بعد بخلاف تلك المسئلة لان الادن
 اعلام ولا يحقق له الا عند علم العبد وانما يحصل العلم للعبد بعد المباشرة فالمباشرة قبل العلم تكون قبل
 الادن فلا يكون نافدا قول في تشير الى استنراط الحرج اذ اسم الحراج مشتق من الحرج بمعنى الحراج
 في تاويل وهذا لان الحل لما كان ضرورة الطب اليه للمرس في الدابة الاضطرابية والرداء بدون الحرج
 لا يكون فحل على الحراج بالاسباب وبذلك وعمله اذ لا منافاة بين المعنيين وفيه احد البقيين قول في
 ردا على المتردية والجامع بينهما ان موند ما وجد غير متيقن فلم يلبس دابة الاضطرابية مستقرة فيه
 قبل الوقوع وقد وجد ما يقوم مقام القدره على دابة الاختيار وهو الوقوع في يد حيا مع انتقاء دابة
 الاختيار فلا يحل المتردية قول في لان الرجوع مثل الانقلاب الانقلاب فعل القلب والرجوع
 الصابن مثله لان الرجوع ان دور الانقلاب من حيث ان الرجوع ناعلي الانقلاب لان الرجوع فعل القلب
 فاستوي افضل ناسخا للانقلاب وهذا لان الصابن كبير اما شاة عندا وليس له ما يصير صيد يكون
 الكلب يذره ولو اشتغل بالاكل ليرسله عما فوق الصيد فوجب ان يلتقي بالرجوع عن الارسل
 دفع هذه الضرورة **فصل** قوله اي صيد كان يعني الصيد المسموع حقه لا المصاب
 لوجود الاصطياد وهو الرمي او الارسل على قتل اصابعه ما هو صيد في نفسه ولا اختصاص له
 بالماكل فوقه القطر اصطياد او ايا حدة الشاؤل رجح الى المحل قول في خلاف وهم الهوام فان
 احتمال قتل الهوام لازم في كل صيد يغيب عن عين الصاين فسقط اعتبار ذلك مادام في طلبه كالا
 يسد باب الاصطياد اذ لا يعري الاصطياد عنه خلاف ما اذا وجد به جراحة سوى جراحة
 السم لا يحل لاحتمال الموت بها وهذا الاحتمال ليس بالزوم في كل ما يغيب عن العين فلا يسقط عبرته
 قول في اسفل عليه نصف اللحم فيضنه فان قبل لم لا يدخل صمان نصف اللحم في صمان نصف قيمته
 فان من ائلف شاة غيره ضمن قيمتها ولا يصح لحماها بايا قلنا لما مات الصمد ضمن نصف قيمة الصيد

منقوصا بالاحتياط لانه يكون متلفا النصفه حيث اضيف الموت الى فعلهما ولكن منقوصا بالاحتياط
لان احدهما بفعل الغير والاخرى ضمنيا مرة ثم انما تضمن قيمة نصف النصف الاخر لان الذي ضمنه مرة
لان كل الصيد كان مستغنا به في حوز صاحبه بواسطة الزكاة والثاني برميده اخرجته عن ان يكون مستغنا
به في حقه فعلم ان تكرار الضمان لا يكون بازاء محل واحد بخلاف المستشهد به والله اعلم
كتاب الرهن **قوله** تعالى فهن مقبوضه ثم الرهن عقد وثيقه بجانب
الاستيفاء بل ليدل ان حصة محل الاستيفاء وهو العين المرهون فعتبر بالوثيقة في طرف الوجوب
وهي العقالة بل ليدل انها محصنة محل الوجوب وهو الزمة بحام كونه كل واحد منهما عقد وثيقه بل
اولي لان الوجوب لا يبرأ بعينه ولكن بعاقبه الاستيفاء فثبت شرعية وثيقة طرف الوجوب فلان
ثبت شرعية وثيقة طرف الاستيفاء المقصود بالوجوب اولى **قوله** قالوا ركن الرهن الاجاب
يعني بعضهم قالوا ذلك والاول اصح لان حقيقة الاستيفاء بالتحلية فكذا القبض الموجب ليدل الاستيفاء
وهذا بخلاف الغصب حيث لا يثبت بمجرد التحلية لانا لو اكتفينا بما يلزم السعي في اتمامه وانه واجب
النقص والفسخ واما الرهن مشروع بحج السعي في تصحيحه بقدر الامكان **قوله** محو الاحتراز
عن رهن المشاع مفرغا احتراز عن رهن الحوائق المشغولة بحضرة الراهن ومميز الاحتراز عن رهن
الثمر على راس الشجر **قوله** قال ومعناه يعني قال الشافعي رحمه الله معناه لا يصير مضمونا
فان غلر الرهن صيرورته بالدين سمي غلقا لما فيه من انسداد طريق الفكاك لصاحبه اي للراهن عنتمه وهو
الزوايد وعليه غرمه اي الهلاك ويبرأ ادعى الصيانة ولان الرهن وثيقة بالدين فبذلك لا يسقط
الدين كهلاك الصك وهذا ولو كان مضمونا بالدين كان الرهن رهينا للدين ثم يصد للسقوط بملاك
الرهن وانه ضد الصيانة قلنا المراد من قوله عليه السلام لا يعلق الرهن الا بخاس بان يصير مملوكا له او
صيرورته الرهن بالدين على تقدير النفاذ اعلى تقدير الهلاك اذ هو السداد لطريق الفكاك دون صيرورته
بالدين على تقدير الهلاك لان طريق الفكاك على هذا التقدير مسدود بالهلاك فلا يقع صيرورته الرهن
بالدين ثم انما الهلكى روى عن السلف قلنا صاحب حمل الميراث كما يقال للمضارب صاحب المال
والحمل عليه اولى لان حقيقة الصيغة له فيصير كانه قال للميراث غنمة اي الزوايد يصير مضمونا وعليه
غرمه اي هلاك الرهن عليه وليس حمل الصاحب على الراهن فالمراد من الغرم نفقة الرهن على حياته وكفنه
الدائم قال السبع بعلم ما تده ولا في الثابت للميراث به الاستيفاء والحبس لان الرهن يلقى عن الحبس لان الله تعالى
نفس ما كسب رهينة اي كل نفس محبوسة لو بال ما كسبت من المعاصي وقال الشاعر

وفارقتك برهن لا فداك له يوم الوداع فامسى الرهن قد علقا
اخبر ان قلبه صار رهنا لما صار محبوسا عند احبب سبب الحب والاحكام الشرعية بانه باللفظ على
دفع الينا اللغوي ولان الرهن وثيقة الاستيفاء وذلك على اليد والحبس الذي يقع الامر عن المحرر وليصير
عاجزا عن الانتفاع عملا له ولعلون سببا لانضجار الراهن لصير حاملا له على الايفاء على تقدير البقاء
ويصير الميراث مستوفيا للدينه رقبه ويدل على تقدير الهلاك وادراك ذلك بطلب الاستيفاء من وجه
وتقرر بالهلاك فلو تولى حوز الاستيفاء ثانيا يورى ذلك الى الربا بخلاف حاله قيام الرهن لانه يفتق
هذا الاستيفاء بالرد على الراهن فلا يتكرر الاستيفاء **قوله** ولا وجه الى استيفاء الباقي بدونه
هذا الكلام يحمل وتبين احدهما انه حوائ عما يقال الميراث بهلاك الرهن استوفى حقه من حيث المالم بدون
الصورة وجران سقى له على الراهن صورة حقه فاجاب انه لا وجه الى استيفاء حقه الباقي في الصورة
المجردة عن المالم لانه لا يتصور استيفاء هذه الجردة في الدين اذا استوفى صاحب الحق رديا وانفق
والوجه الثاني انه حوائ عما يقال الميراث بهلاك صار مستوفيا مالا اليد دون الرقبه اذ الرقبه بقيت
على ملا الراهن في جرات سقى من الدين ملا الرقبه فاجاب انه لا وجه الى استيفاء حقه الباقي في ملا
الرقبه بدون ملا اليد لان تصور ملا الرقبه من الدين بدون الاستيفاء ملاك اليد لعدم بقا الدين مع فوات
ملاك اليد لان بقا الدين للاستيفاء وبدون اليد يستحيل الاستيفاء وهذا الوجه اوجه وعلل ان يقال
قوله لا وجه الى استيفاء الباقي ليس جوابا لسؤال مقدر لكن يكون بناء على ما ذكره قوله انه صار مستوفيا
يدرا وتقرر بالهلاك فلو استوفاه ثانيا ان استوفاه ملكا ويدل لا وجه له لانه يورى الى الربا
وان استوفاه ملكا لا يدل لا وجه له ايضا لانه لا يتصور استيفاء ملاك الرقبه بدون ملا اليد **قوله**
والاستيفاء يقع بالمالمه والغير امانه وهذا لانه بمنزلة مالو في الميراث حشر حقه في ليس يكون مضمونا
على القايض ويكون اليسر امانه عنده وهذا جواب عما يقال قبض خلاف جنس الحق يكون استبدال
لا استيفاء فاجاب ان الاستيفاء يقع بالمالمه وباعتبارها كان المقصود جنس حقه **قوله** وجوب
العقل ثبوت يد الاستيفاء جواب عما قاله الشافعي رحمه الله ان الرهن الزيادة الصيانة وكونه مضمونا
بالدين يصار الصيانة فاجاب ان ثبوت موجب العقل تحقق الصيانة وان كان فراغ ذمة الراهن من
ضرورته وما كان بطريق الضمان والضرورة لا يجابه كما في الحوالة فانما يورى حوز الدين في ذمة المحال
عليه صيانة الحق الطالب وان كان من ضرورته فراغ ذمة المحيل **قوله** ويدخل على هذا اللفظ
بعضي يلزم الاشكال على هذا اللفظ الاعيان المضمونة بانفسها وهي المضمونات كذا المقصود بحكم

الشرا والوعلى سوم الشرا فانه يصح الرهن بما لا يدرى النور الجواب عنه ان الموجب فيها هو القيمة ولهذا
يصح العقالة بما هو دليل على ان الموجب الاصلي في العين المغصوبة هو القيمة لانه لو لم يكن كذلك لما
صح العقالة بما لان العقالة في الامتناع الرمد الى الرمد في الدين بدليل ان الطالب لو وهب الدين للفقير
صح ورجع به على المقول عنه ولو لم يكن العقالة ضم الرمد الى الرمد انما كان هذا على الدين من غير
من عليه الدين وانما لا يجوز فعلم ان العقالة ضم الرمد الى الرمد في الدين انما اذا كان ذلك طوعا بل
الموجب الاصلي هنا القيمة لما صح العقالة لغوات من جملتها وهو ضم الرمد الى الرمد وليس سلمنا ان
القيمة لم يحجب الابعاد هلاك المغصوب وللزجب عنه بالقض السابق ولهذا اعتبر بممنه يوم
الغصب فلو كان هذا بعد وجود سبب وجوب القيمة على هذا التقدير ولهذا لا يبطل الحوالة
المقيمة بالمغصوب به لانه لو جوب القيمة حال قيام المغصوب على ما عليه الشر المشاع او سبب
وجوب القيمة والنسب يقوم مقام المسبب حتى صح العقالة والحوالة فلا في حق صحة الرهن فخلا
الحوالة المفيدة بالوديعة تبطل عملا لانه لعدم وجوب القيمة وسببه اصلا وعند الجواب تبين ان
المراد من الدين المضمون ما لو كان واجبا في الحال او وجد سبب وجوده بالرهن بالاجرة بعد الاجارة
مخالفة الرهن بالرهن لانه ليس بمال مستحق على استيفاءه من ماله الرهن قول في فلا يوجب
الضمان لا بقدر المستوفى وهذا اذا الضمان لصيرورته مستوفيا للدين منه وهو لا يصير مستوفيا
لدين الزيادة فلا تصير الزيادة مضمونة عليه كما في حقيقة الاستيفاء وجس الزيادة ضرورة
انما لا تنفصل عن الاصل حتى لو تمت الزيادة من الاصل بان رهن عبد اقمته الفادهم بالقم ثم قل
خطا واخذ الميراث فيهم لم يكن له حبس الكل والمراد من الترادف ما روى حاله البيع فالرهن
برد الفضل من الدين ان كان في القرض نقصان عن الدين والميراث في الزيادة ان كان في القرض زيادة
ثم على رضى الله عنه وان ثبت الترادف على الاطلاق من غير تفصيل بين حالة الهلاك والبيع الا
انا حملناه على حالة البيع نفيا للعارض بين هذا الحديث وبين ما روى محمد بن الحنفية عن علي
رضي الله عنه انما انما قال الميراث امير في الفضل قول في فصار كان الرهن رهنه وهو دين
ولا يقال بان له رهنه ابتداء لا يصح لانه وان لم يكن محلا لذلك في الابتداء ولكن ثبت حكم الرهن في الدين
لكونه بدلا عن المقبوض وهو قد كان صالحا لذلك قبلت هذا الحكم في خلفه تبعاً لامتناعه فان
قبل لما انتقل حكم الرهن الى الثمن وصار خلفا له وجب ان يكلف الميراث احضار الثمن كما يومر باحضار
الرهن قبل البيع قلنا الثمن خلف في حكم تصحيح الرهن لا بطريق انتقال حكم الرهن اليه وهذا لانه لما

بيع

باع ما دار الرهن حرج المبيع من ان يكون رهنه اصرورة خروجه عن ملك الراهن فصار رهنه انما انما
الرهن وصار الثمن رهنه ايضا مما ابتداء الدين الثمن انما يصير محلا للرهن لكونه بدلا عن الرهن المقبوض
الا ترى انه لو باع الرهن باق من الدين بان النقصان على الراهن ولا يبطل شيء من الميراث علم ان
الاول خرج عن الرهن بطريق البيع فصار الثمن رهنه ابتداء لا بطريق الانتقال اد لو كان بطريق
الانتقال وجب ان ينقل الى الثمن بقدره وسقط قدر النقصان عن دين الميراث قول في فصار رهنه
بفعل الراهن بان بيع الميراث بامره بانه ما سحنا عقد الرهن وبتراضيا يكون الثمن رهنه في دمة المشتري
فلم يصير لونه رهنه بطريق انتقال حكم الرهن الاول اليه فاما هنا ما صار قيمة فعل الراهن بل بفعل
القابل فادام يصير بفعله صار لونه رهنه بطريق انتقال حكم الرهن الاول اليه فصار خلفا واختلف
يتصف بصفه الاصل قول في ولا يبطل الرهن الا بالرهن على الراهن حتى لا يكون للرهن حق الاخذ
من غير رضا الميراث وفي المبسوط اختلف المشايخ انه لا اد الا يفسخ بجره الفسخ منهم من قال ان
الرهن يثبت بالعقد والقبض جميعا الا ان هذا يشكك بالهبة والبيع الفاسد فانه ثبت الفسخ فيهما
من غير نقض القبض وان كان لا يثبت الا بالعقد والقبض جميعا ومنهم من قال انما لا يحتمل الرد
بجره القول قبل الرد لان حكمه قبل الهلاك يكون بدلا لاستيفاء في حق الحبس فيعتبر باليد الثابت
بحقيقة الاستيفاء في حق الحبس والمالك وحقيقة الاستيفاء لا تنقضي بجره القول دون الرد
لان فعلهما مخالف لقولها والقول متى خالف الفعل لا يعتبر كالسلطان اذا اكره رجلا بالاقرار
بالحبس ثم قال لا حبس ان شئت فقل وان شئت فلا تقر وهو جاسر له في الحال فهذا القول من
السلطان غير معتبر لانه مخالف فعله حتى يكون مكرها في اقراره قول في يتقدر بقدر المضمون
لان جعل الاثر لاعادة اليد ويده في قدر الامانة يد المالك فثبت مؤنه اعادتها على المالك فيقدر
الواجب عليه بقدر المضمون بخلاف اجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن لان ذلك مؤنه حفظ الرهن
حبسه وامساكه عن اليد المتعرضه وحبس الجميع وامساك الجميع حق الميراث ولهذا كان له حبس
الامان بقى جزء من الدين قول في لتعلقه بالعين يعني بعلق العشر بالعين والمال به جميعا وتعلق
حق الميراث بالمالية دور العين فكان العشر مقدما على الميراث لقوته ثم لا يبطل الرهن بوجوب العشر
وان كان تضمن شيوع الرهن ظاهرا لان وجوب العشر لا ينافي ملك المالك في المحل لان ملك الفقير لا
يثبت في العشر قبل الاخذ فعلم ان وجوب العشر لا يخرج قدر الواجب من ملك المالك فلا يلزم من
ذلك الشيع في الرهن حقيقة فلا يبطل بخلاف الاستحقاق ولان قدر المستحق خرج عن ملك المستحق

عليه ويلزم من ذلك شيوع الرهن ثم وجوب الرهانة فان كان له ابل سائمة فهو بائدين
عليه وحال الحول فانه لا يجوز الرهانة والرهن لا يمنع وجوب العشر لانه ملك سبب الدين نقصان
في الملا في الموضعين الا ان نقصان الملك يمنع وجوب الرهانة وجوب العشر والحراج للملا في المالك
باب ما يجوز ارتدائه **قول** لا يتصور فيما تناوله العقد وهو المشاع لان اليد
حققة لا ثبت الاعلى معين فان قيل اليد الحقيقية غير معيار فان الرهن يتم بالتخلية قلنا الاصل
ان يعتبر الحقيقة لان الرهن عبارة عن الحبس فحبس اتيان الحبس باقضي ما يتصور وهو الحقيقي الا ان
التمكين من الحبس اقيم مقامه فلا يلزم اسباب التمكين والتمكين من اتيان اليد حقيقة غير ثابت في الشايع
فلم تكن التخلية تمكينا ولانه لو ثبت حكم الرهن انما ثبت عند التخلي بجميع العين او عند نقل جميعه فادرا
كان موجب العقد لا يتحقق الا باعتبار ما ليس بمعقود عليه لا يستحق العقد عليه ما لو استاجر احد
زوجي المقراض لمنفعة مرض الثياب فان قيل الشيوع لا يمنع الاستيفاء حقيقة فان المدونين بعشره
لو دفع لساقيه عسرون درهما استوفى الدين حقه منه بصير مستوفيا حقه من الصف شيئا فادرا
لم يمنع حقيقة الاستيفاء فلف منع الاستيفاء الحتمي قلنا موجب حقيقة الاستيفاء ملك عين المستوفي
والذي يبنى على الملا والشيوع لا يمنع الملك فاهو الموجب عنه على اتيانه في الشايع وموجب الرهن يد
الاستيفاء فقط ودلا لا يتحقق في الحر الشايع وعند الطرقي سوين في حكم الرهن بلما احتمل القسمة
وما لا احتملها الا من ادرا من المعنى وهو عدم قبول المشاع حكم الرهن لا يفصل خلاص الهبة لان المانع
من جوازها ضرر جبر الرهن على القسمة من غير الالتزام ودلا لم يحصر في المقابل للقسمة فمحض عدم
الحجاز به ولو اسوين بين رهن المشاع من شريكة وغيره من الوجه الاول لان ما درنا من المعنى لا يفصل
بخلاف الاجارة عند ارجح حقه الله فالشيوع ههنا انما يؤثر لا لان موجب العقد يعلم به بل
لانه تعدل استيفاء المعقود عليه على الوجه الذي اوجبه العقد لا استيفاء المنفعة من جوعين
ودلا لا يجوز في الاجارة من الشريك فانه يستوفى منفعة الدار فيكون مستوفيا منفعة ما استاجره
على الوجه الذي استحققه وعلى الوجه الذي اوجبه الرهن من الشريك وقوله في الدار سائر ما حكم
الملا وهو ما حكم الرهن اذ ادبه الحبس حكم الرهن لا انه سائر لانه **وع** عن الاستفاعة بالرهن وكذا
الشيوع الطاري منع بقا الرهن في رواية الاصل ولا يمنع بقا الهبة لان المشاع ليس محل حكم الرهن
على ما بينا وعدم الحل لا يفرق بين الابتداء والبقاء في بطلان التصرف والمحرمة في باب التلاح والمشاع
قابل حكم الهبة وامتناع الحجاز في الابتداء للون القبض شرط تمام الهبة وعدم قبول المشاع القبض

واعتبار

واعتبار القبض في الابتداء سقي غرامه القسمة ولا حاجة الى القبض في حاله البقاء وهذا يجوز الرجوع
في بعض الهبة ولا يجوز القسمة في بعض الرهن **قول** اسم للثابت ولهذا يعدل القطع سمي جزءا لا
يتم اذ ان استثنى الثابت فان رهنه لما سوى المثلث من الارض ودلا جابر بخلاف رهن الارض دون
البناء اذ البناء اسم للموضع على وجه الارض فان رهنه جميع الارض وبعضها مشغول على
الرهن **قول** لانه شاغل لها فالحاصل انه لا يتم تسليم المشغول بالرهن او علة الا بازالة الشاغل
خلاف ما اذا كان الرهن شاغلا مشغولا حيث يتم تسليمه ما اذا رهن الحمل على دابة او المتاع في دار
او عا دون الدابة والوعا حيث يتم التسليم فل اسقاط الحمل واخراج المتاع عن الوعا والدار لان الرهن
فها شاغل وليس مشغول بخلاف ما اذا رهن شرجا على دابة او لجاما في راسها ودفع الدابة مع
السرج واللجام حيث لا يتم الرهن حتى يبرعه منها ثم يسلمه لانه مع للدار بمنزلة الثمرة للنجيل حتى قالوا
يدخل في البيع من غير ذكر **قول** في المقبوض على سوم الشرا فان قيل المقبوض على سوم الشرا مضمون
بالقيمة بالغه ما بلغت لا بما سمي والمقبوض على سوم الرهن مضمون بما سمي لا بالقيمة قلنا القياس
ان يكون بالقيمة في الفصيلين الا ان اتردنا القياس في سوم الرهن ضرورة ان ضمان الرهن ضمان الاستيفاء
لا ضمان مبتدأ **قول** ولو هلك الرهن بعد التفاسخ ملك بالطعام المسلم فيه وان كان مجوسا لغيره
حتى يحرق عليه رد مثل الطعام المسلم فيه بعض راس المال وانما كان رد الا لان راس المال حق حبس الرهن
حقه الواجب بسبب العقد الذي جرى بينهما وحقه في المسلم فيه عند قيام العقد وفي راس المال عند
فسخه فلان حبس الرهن بل واحد منهما من راس المال بالمعصية وهلاك له ان حبس الرهن بقيمة لان
الواجب بالغصب استرداد الغصب عند قيامه والقيمة عند هلاكه فاداهلك الرهن في يد رب
المال فعليه ان يعطي مثل الطعام الذي كان على المسلم اليه واخذ راس مال لان قبض الرهن
صارت مائة مضمونة بطعام المسلم وقيل بقي حكم الرهن الى ان هلك فصار مستوفيا طعامه من حين
قبض فصار كانه مض الطعام ثم تفاسخا ولو كان دلا لان عليه رد الطعام وقض راس المال فذلك
هذا وانما ملك بالطعام دون راس المال لانه موهون بالطعام وانما يظهر اثره في راس المال في الحبس
لانه بدله وقام مقامه فاداهلك **ع** بالاصل لدا في المبسوط **قول** **ع** وعن ابو يوسف خلافه
يعني في الفصل الاخير وفي القياس قوله في غيرها من الفصول فيما تقدم من حقه **قول** فذلك
وهذا البايع بالبيع يعني اذ كان المشتري على ذلك البايع حين كان على هذا الخلاف تقع المقاصد
عندها خلافا لابي يوسف والرهن نظير البيع نظرا الى عاقبة الرهن فصار الاب والوصي موفيا دين

نفسه مال الصغير بالبيع وبالرهن ولهما ذلك عندهما لان فيه يصير حافظا للمال تاجر ارجع نقا ماله
في الرهن بخلاف حقيقة الايمان خلافا لابي يوسف رحمه الله في الفصلين **قول** له واداره الرهن الاب
من نفسه الى اخيه يعني اذ رهن الاب مال الصغير من نفسه او من اخيه صغير او عبده تاجر لادن عليه
حاز لان الاب فور شفقته انزل منزله شخصيا واقمت عمارته مقام عمارتين كما يبعده مال الصغير
من نفسه بخلاف الوصي فانه لو اراد من نفسه او من ابن صغير او عبده تاجر لادن عليه لا يجوز ولذا
لو رهن الوصي مالا من التيمم لادن للقيم عليه لانه دليل محض والواحد لا يتولى طرفي عقد الرهن كما لا
يتولى في البيع والوصي قاصر الشفقة ولا يبعد عن الحقيقة في حقه ولم يحمل ذاته لذاتين وعبارته
تجارته كما قاله بالاب والرهن من ابنه الصغير وعنده التاجر الذي لادن عليه بمنزله الرهن من نفسه
لقيام الولاء عليه كما يحل له الدين وانته وعنده المدين لانه لا ولاية عليهم بخلاف الوكيل بالبيع
اذ باع من ابنه الدين او ابنه او عبده المدين فانه لا يجوز لانه مقام فيه كما لا يجوز ان يبيعه من نفسه
ومن ابنه الصغير وعنده الذي لادن عليه اذ التهمة شاملة ولا تتم في الرهن لان له حما واحدا
وهو لونه مضمونا باقل من قيمته ومن الدين وهذا المعنى لا يختلف بعهده من هؤلاء بخلاف البيع لاشتماله
على اتمان مختلفه **قول** له ليس لان ان يردده يعني الى نفسه اذ اراد بالرد الاسترداد لان تصرف
الاب في حال صغير بمنزله تصرفه بنفسه بعل البلوغ **قول** له وهو حكم جاهلي فكان التضمين بالقيمة
او لانه بعض من حجب عقد الرهن وجعله بالدين حال قيامه ليس من موجب عقد الرهن اصلا بل هو حكم
جاهلي على ما نفاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله لا يعلق الرهن فكان المصير الى ما ذكرنا او
قول له ضمن قيمته جديدا من خلاف جلسده او رد يا من حسن حقه يعني بوزنه ليلون عشرة عشرة
فلا يلون ربا ولا يملن اعتبار الوزن في تضمين الجدي لان قد ضررا بالمرتبة فصرنا الى التضمين بالقيمة
بخلاف المجلس للحرز عن الربا ولا ضرر بالمرتبة **قول** له استحال ان يلون البيع امانه وهذا لان البيع
لا يخالف الاصل فلو كان الوزن مضمونا بحمل الوصف مضمونا وان كان بعض الوزن مضمونا بحمل
بازايه من زيادة القيمة مضمونا حتى لو كان الدين عشرة مثالا ووزن الرهن خمسة عشر وقيمته عايشة عشر
فلو انشترى بثمان عشرة لان بازاها خمسة واحد فلو كان بازاها عشرة اثنان وعند ابي يوسف الصناعة
لغير مال قام فانما تعتبر عند المقابلة بخلاف جسمها وكذا في تصرف الميراث فانه لو باع ما يده من الجدي بمائة
من الردي الذي قيمته خمسون لا يعتبر من جميع المال بل من الثلث ولو لم تكن الجوزة اعتبارا ولا اعتباره من
جميع المال كما في البيع الحالي من الحيازة فلماذا قال بضم خمسة اسداس قيمته من الذهب ويكون مع سدس

القليل

القليل وهذا في قول محمد رحمه الله ان كان نقصان الانكسار درهمين او اقل ذهب من الامانة وان كان
الثلث من درهمين انشا الرهن جعله بالدين وانشا الفلكه فالحاصل ان الهلاك بالدين والانكسار بالقيمة
عندهما ومحمد رحمه الله يعتبر حاله الانكسار بحاله الهلاك فلو كان الهلاك بالدين والانكسار بالدين
ولو كان الهلاك بالقيمة فالانكسار بالقيمة والاصل عند ابي حنيفة رحمه الله ان الصناعة تنع للوزن في
الضمان لانه لا قيمة لها عند الانفراق فان من سر الربوق فصد لاخر لا يلون للمال تضمين الصياغة مع
امساك الارباق فادام بين لها قيمة بالانفراق وجب ايباعها للوزن وعند ابي يوسف الصياغة لغير
مال قام على ما مر وعند محمد رحمه الله تصرف الضمان الى الوزن والامانة الى الصياغة لان الامانة تابعة
في الرهن والصياغة تابعة للوزن فتصرف البيع الى البيع والاصل الى الاصل **قول** له او يدفع قيمة الرهن
وهذا لان الرهن للاستيفاء وهو من المادية والقيمة مشتملة عليها والمراد بالقيمة الدرهم والدين لان
قيمة الشيء ما تقوم مقامه فانما هو اما اذا اراد ان يرهن مائة عينا اخر فحينئذ يحتاج الى رضا الميراثين
قول له لا حاجة الى الاتحاد يعني لا حاجة الى جعل العقل متحدا في ربا الرهن عند تفرق التسمية لان
عقد الرهن في احد العبدتين لا يلون مشروطا في الاخر فانه لو قيل الرهن في احدهما دون الاخر حاز
فجعل الرهن متعديا ليلزم تفرق الصفقة المتحد ومن صورته ان يكون له قبض احدهما اذا ادرك
ما سمي له بخلاف البيع فان البيع في احدهما يصير مشروطا في الاخر وان سمي لكل واحد منهما ولهد الو
قبل العقل في احدهما لا يجوز فلا بد من جعل البيع متحدا ليلزم امتناع التفرق في الصفقتين فانه
غير ممتنع فانما كان قول العقد في احدهما مشروطا للقبول في الاخر في البيع دون الرهن لان العادة كرت
نظم الجدل الى الردي لترويج الردي في باب البيع دون الرهن فلم يلزم قول كل واحد شرط القبول الاخر
لزم فوات الغرض المطلوب المتعارف فيما بين التجار ولا بد من الرهن **قول** له لا تقبل الوصف بالتجوي
يعني متى اضيف عقد الرهن الى مجموع الدينين لا ينقسم الرهن على الدينين فلا يلزم الشئوع في الرهن فبان
الرهن مجموع الدينين رهن ببل جزء من اجزا المجموع فصار الرهن محسوبا لها منها حقيقة ان الشئوع كما
ثبتت بالاضافة الى الاثنين ثبتت ان البدل والمبدل يتوزع اجزا المبيع على اجزا الثمن ثم اسقط اعتبار
التوزع من الدين واجزا الرهن بحواله ارحى لو قبض الميراثين ربه الا درهمهما يلون للكل محسوبا بلك الدرهم
فلا اسقط اعتبار التوزع الذي ثبت باضافة العقد الى اثنين محررا بخلاف الهبة من رجلين على
قول له حنفية رحمه الله لان المقصود منها ايجاب الملاك والعين الواحدة لا يتصور ان يكون مملوكا لل
منها محلا فلا بد من الانقسام فاما جاز ان يصير محسوبا له محو هذا وله محو هذا **قول** له خلاف ما

اقضاه الحجة لان سند كل واحد منهما ثبت جسيما تكون وسيلة الى تملك العبد بالاستيفاء بعد القضا
ثبت جسيما يكون وسيلة الى تملك شرط لان المضمون على كل واحد منهما قدر حصة دينه لان الصمان
بالاستيفاء والاستيفاء بالتملك والتملك من كل واحد لا يرد على الجميع لما كان الثاني بين الملاكين ولا يلزم اقامه
السند من خطين على الملاكين غير ان حكم البينين الملاك والمحل قبل الانقسام في حكم الملاك دون الخمس
ولما ادا الرضا حمله لان كل واحد منهما رضى بمزا حقه ثمه ولا دلالة هنا الا ترى ان الصفقة هنا
منفردة وتفرق الصفقة منع الجواز وان كان المراد واحدا **باب الرهن بوضع على يد عدل**
قول وقال مالك لا يجوز ذكره في بعض النسخ وهذا دليل ان في اشتراط القبض للراهن عن اللزوم وان
قول يرجع عليه عند الاستحقاق يعني لو هلك الرهن في يده لم يستحق وصمته المستحق يرجع على
الراهن ان المودع يرجع على المودع ولو لم يرد يد الراهن لما رجع عليه اصله ان من عمل عملا لاسان
بامره والحقة الغرم فيه انما يرجع على الذي وقع العمل له وادان بده يد الراهن لا يستحق فصر الرهن فلا
يتم الرهن ولنا انما يرجع العدل على المالك في الاستحقاق لانه مودع الراهن في حفظ الصخرة فيرجع
عليه المودع اذ اهلك المودع في يده واستحقها مستحق وصم المودع له ان يرجع على المودع **قول**
قاصيا مقتضيا يعني لو اراد العدل ان يحمل القيمة التي ضمنها كان رهنه في يده لا عمل ولا لان القيمة
واجبه عليه فلو حملها هذا صار العدل قاصيا ومقتضيا موديا موديا اليه ولنا ما اخذنا منه
القيمة ومحلان رهنه عند هذا العدل او عند غيره **قول** هذا طعن الى جاز طعنه انه لما كان
قرار الضمان على الراهن فان المالك في المضمون له فبين انه كان رهنه مالا نفسه فان هذا واما اذا ضمن
المستحق الراهن من الابتداء سواء الجواز ان ملا المضمون للضمين انما يكون مستندا الى وقت وجود
سبب الضمان وسبب الضمان في هذه الصورة اما الغرور بتسليم مال الغير اليه فيستند المالك الى
وقت التسليم وعقد الرهن سابق عليه او انتقال الملاك من المرء الى الراهن وان المرء وجب من الراهن
وهذا لان المرء غاصب حتى المستحق فاد اضمن لا بد من ان يملك المضمون ولنا ان قرار الضمان
على الراهن ينتقل اليه فيملكه من جهة المرء والمرء يملكه من جهة القبض لانه بالقبض صار غاصبا
فيملك الراهن بعد ذلك من جهة فلو كان ملك الراهن من غير ان يملك الرهن ايضا فلا يصح الرهن فلهذا
يرجع المرء عليه بالقيمة والدين وهذا بخلاف ما لو ضمن المستحق الراهن ابتداء لانه انما يضمنه باعتبار
القبض السابق على الرهن فيستند المالك اليه فيصح الرهن بعد **باب التصرف في الرهن**
قول والفرق يعني الفرق بين هذه المسئلة ولما تقدمت ان المرء لو اجار البيع الثاني يجوز

الذي لا الاول في هذه المسئلة باجارة الاول يجوز البيع الاول والثاني وهو ان حو المرء يعلق
بما هو البذل في البيع الثاني لعلو حقه في المبدل فلو رده في اجارة هذه العقول فائدة لصحة منه ولا
فائدة له في اجارة هذه العقول اذ لا بدل فيما سوى الاجارة منها والاجارة وان كان لها بدل ولله
بدل المنفعة ولا حوله في المنفعة لا صورة ولا مال به فلا يعلق حقه بدلها فلا يكون له في الاجارة
فائدة فلا يصح الا ان حقه قد سقط مما تضمنت الاجارة من اسقاط حقه ويلزم من ذلك صحة البيع
الاول لئلا زال المانع بعد رجوع المقتضي **قول** في الادان خلاف حقه يعني ما يحصل من نسب
العبد اذ ان خلاف حقه من المرء فيجوز لا يقضه لحقه بل يطالبه بالدين جاسا للنسب الى ان
يوفيه الدين **قول** في اقر سعلو الحق في حال عكس التعلق فيه وهذا لانه لما ملا انشا الرهن في العلق
لنكون بالنا علق عقده باد السعاية فيصح اقراره بما يملك انشاء خلاف ما جعل العلق لانه لا يملك انشا
الرهن **قول** في ذلك اذا ادرك الراهن المرء بالاستعمال يعني يقتصر سقوط الضمان عن المرء على
حاله الاستعمال ايضا لان الخروج عن ضمان المرء بغير يد الراهن ودل بسوت بين العارية والمنافعة
للضمان لصورة الانتفاع تقتصر على حالة الانتفاع **قول** في الجملة فيما لا ينفي الى المنازعة لان
مبناها على التوسع والمسامحة ولهذا لو استعار رابه مطلقا ان ربه ورب غيره وله ان يحمل شيئا
اخر عملا باطلاق اللفظ **قول** وهو الموجب للرجوع يعني قضاء من نفسه من مال الغير هو الموجب
للرجوع دون ان القبض لانه برضا غايه ما في الدار ان قضا الدين ايضا رضاه وللراهن بقضا الدين
فيلو ان الاذن متبرعا عليه بدلا المال وقد يكون بغيره مفضاله والقرض اذ انهما فلو هو الناس
قول في انذار اصله يعني لو انكر الاعارة للرهن بالدين ان القول قوله فلا اذا انكر الوصف
والمقدار **قول** في بمنزلة المودع لا بمنزلة المستعير الى اخره اصله ان المودع اذا خالف في المودع
ثم عاد الى الوفاق بغير اذن الضمان والمستعير لا يبر الا بغير المستعير بد نفسه فلا يصير بالعود الى
الوفاق راد اللعين الى المعير لاحقيقته ولا حجة بخلاف المودع لان يرد المالك ما العود الى الوفاق
يصير راد اعليه حلال للمستعير في الرهن في معنى المودع لان يرد المعير لو غنا محقة مقصود
المعير وهو الرجوع عليه على تقدير ان يصير المستعير قاصيا دينه من المستعار بالهلاك وادان
مستعير الرهن بمنزلة المودع فاد اريد الدابة او استخدم العبد بعد الفكاك وانما حلم الاستعارة
وان لم يعط حاله الرهن والاستخدام ثم عطف بعد الا من غير صفة لا تضمن في المودع اذ عاد
الى الوفاق بعد المخالفة **قول** في فاعبرت وهذا لان الاصل في اجارة ان يكون معبرة وعلى تقدير

اذا الضمان كان جنابه على غير المالك ولهذا لو مات بكون الفرض على الغاصب فوجر اعتبارها بعد وجود
سبب الاعتبار بخلاف الرهن فانه سقي ما لست بعد الهلاك حتى يكون الفرض عليه قوله وفي الاعتبار
قابله وهو دفع العبد الذي لم يكن دفعه مستحقا فانه ما يكون للمؤمن في غل العبد عرض صحيح لان
العين خبر من الدين بخلاف جنابه الرهن على مال المؤمن لان الدفع لا يكون موجرا الجنابه على المال وانما
موجر له لعلق المال برقته بان يودي من قيمته بخلاف ما اذا كانت القيمة الثمن من الدين في روائه
قوله ودل لا يصير في السع يعني ان نقص سعر المشترا قبل القبض لا يثبت الخيار للمستري ولا
لا يصير نقصان السعر في الغصب فيكون هو باطل الدين فاذا قلنا حرر من قيمته مائة ولا يرجع على
الراهن بشي من الدين لان بدل الاستيفاء ثبت له على الالف يوم القبض لاستعمال العبد على ماله الالف
يوم بل وقد يقرر دلا بالهلاك غايه ما في الباب انه لم يقرر في الماله الباقية لعدم هلاكها يعني لقيام
البديل مقامه ولان صار مستوفيا هذه الماله لما اخذ البديل بحقه المالى لانه بدل الماله في حق
المستحق وان كان مقابلا بالدم والحماة على اصله الا ان دفعه العبد على حبه الحر او يقول لا يمكن ان
يحل مستوفيا الالف ماله فانه ما يجعل مستوفيا الماله وبقي تسع مائة في العين لان الاصل ان
يحل جميع الدين باقامتي توهم استيفاءه حتى ان الحر القابل لو غرم مائة عشرة دنانير سقي جميع
الدين باعتبارها لانه توهم استيفاء جميع الدين منه بان يعز الدنانير فمهما الف درهم فمصر مستوفيا
سجمايه بالهلاك احتراز عن الرها خلاف ما اذا مات من غير قتل احد حتى يصير مستوفيا الدل
بالعبد لعدم الرها ثم قوله في حاد زنا مع زوجه الله اصله ان نقصان السعر مضمون على المرء
عنده وعندنا لم يكن مضمونا لان الهالك لا يوجب السعر غناي الناس ويد الاستيفاء لم يثبت عليها الاستقرار
بها لكها وانما ثبت على ماله العبد وهو المعاني القائمة به ودل لم يملك فلا استقرار الاستيفاء بنقصان
السعر والخلاف مع محمد بن ابي علي ان الرهن بالدين مشروع عنده خلافا لهما قوله في دين العبد مقدم
على حق المولى بدليل انه لو استعمل بالاسماع فله ولا يؤثر الى ان يعز وعلى في الجنابه لانه وان دفع
الى في الجنابه او لا لئلا ابيع لم يسق للدفع اثر علم ان الدين ان مقدما حقيقة واذا كان دين العبد
مقدما على حق المولى لا يكون مقدما على حق المرءين اولى لان المولى حقيقة الملاك والمرءين اصال
حق ماله العبد وانما تقدم حق المرءين على المولى فيما اذا كان بين المولى والمرءين لان المولى اثر المرءين
على نفسه اما ههنا الكلام في حق البالث معهما سبب من ثبت في رقبه العبد قوله في رها فان
او تمنا وفرق بين هذا وبين ما اذا كان العبد مشتركا وقد جازا فاختار احدهما الدفع والاخر الفدا

حر

بان لكل واحد منهما ما اختار له الذي اختار الدفع ثم لم يقصد ابطال حق صاحبه لان الدفع لم يطل
نصيب الذي منه بل بقي حادان واما ههنا متى اختار احدهما الدفع فقد دام ابطال حق الآخر جنسا او
ملا قوله في هذا ما روي عن ابي حنيفة رحمه الله وفي المبسوط ابو حنيفة رحمه الله يقول المرءين
احد من بطالب الفدا في هذه الحالة فلا يكون متبرعا بالرهن هذه النكته يقتضي ان لا يكون متبرعا
حاله الحضر انما روي عنه على عكس هذا انه يصير متبرعا حاله الحضر ولا يكون متبرعا حاله
الغيبه لان المرءين لا مخاطب بالدفع حال غيبه الراهن ولا علمهم الاخذ منه فلو كان متبرعا في الفدا او في
حاله الحضر فالمجني عليه مخاطب بما بالدفع او الفدا فلا يتوصل الى الحبس الا بالفدا ولا يكون متبرعا
هما حار العلو اذ اني السفلى ثم في العلو عليه لا يكون متبرعا فمما مثله **فصل** قوله اقله الراهن
محضه الى اخره تفسيره اذا كانت قيمه الاصل العا مثلا والولد يساوي الف الفان نصفان في
الظاهر ولو مات الولد ذهب بغير شيء ونفقت الام بجميع الدين وارومات الام وبقي الولد فان اقله
اقله نصف الدين ثم يعتبر فمما يوم القبض لانه دخل في ضمانه فمما يوم القبض والنما انما
صار حصة له من الضمان بالفضل فمما يوم يمد حتى لو هلك النما قبل الفدا هلك بغير شيء اذ
البيع انما يقابل به شيء اذا صار مقصودا لول المبيع قبل القبض لاحصه له من الثمن فاذا قبضه المشتري
وصار مقصودا بالقبض ان صار له حصة من الثمن حتى لو استحقه مستحق يرجع على البايع محضه
من الثمن ولو وجد به عيبا تملن من رده بالعيب قوله في وجه الفرق وحاصله ان الرهن انما
يكون مضمونا بالدين عند قيامه او توهم ثبوته في الدين الموعود بالابرا والهبه واحواهما لا سقي
الدين ولا يتوهم قيامه وهذا خلاف ما لو اوفى الراهن الدين او تبرع به غيره لان الدين في فصل الانفا
قائم بدليل انه اذا اراد بدين المدين من الدين بعد الادا تملن المدين من استردا ما ادى
لدا في المبسوط وعدم ولاية المطالبه لان المقاصد والدا لو اشترى بالدين عسا او صالح عنده على
غير لانه في معنى الايفا وذا اذا احوال الراهن المرءين بالدين على انسان لان احواله في معنى الايفا
من حيث انه يقدر بانه عن ماله مثلا ما دار للمرءين عليه وذا لو تصادقا على ان لا يهلك الرهن
ثم تصادقا على الدين يملك بالدين لان توهم الدين ثابت برجوعهما الى التصادق على قامه وفي المبسوط
هلاك الرهن بالدين انما يكون ان لو كان تصادقا فمما بعد هلاك الرهن والدين كان واجبا ظاهر احين
هلاك الدين ووجوب الدين طاهرا فان ضمان الرهن فاما اذا تصادقا على ان لا يهلك الرهن فاما
هلاك الرهن فان هذا يملك امانه لا يتصادقهما يسفي الدين من الاصل وضمنان الرهن لا يسقي برون الدين

كراهيات والمراد من قبل معنى المراد من انواع نفس القتل مما لا
 سئل به الحكم فانه لا يخصر المحرم بقتل الحربي والقتل قصاصا والقتل صلبا في قطاع الطريق والقتل
 رجما في حياض المحرم بل المراد انواع قتل معلق به الاحكام قوله في قتل نوصف العمدي لعله عليه
 السلام العمدي قود وهذا خبر مشهور بحوزة تفسير الدار به على ان المراد بالايه قتل العمدي دليل انه اوجب
 الردية في الخطا على ما قال الله تعالى ومن قبل مؤمنا خطا ولا في الجناية بصفة العمل بتامل ولا شرع للعقوبة
 التاملة بدور تامل الجناية قوله في معنى مرفعا للهلالة وهذا من اصابته بمخصة ويدل له انسان
 طعاما شمن المثل لانه اعطى ثمن الطعام لانه عين مرفعا للهلالة وصداقة النفس عن الهلاك فرض نقلة
 الامان ولنا ما نلناه من الباب ورواه من السنة وهو قوله تعالى لم يعلم القصاص وقوله عليه السلام
 العمدي قود ولو كان المال مؤجرا لضم اليه القصاص في الرد لان الحكم اذا شرع في بيان حكم الحادثة لم يقصر
 على بيان بعض حكمها ولا في السكون في موضع الحاجة الى البيان قوله في رجاء جبر اما رجاء
 فان من قصد قتل عذوة فادانته لو قتل قبل ان يرجع عن قتله كان حياها لهما بطريق الرجوع عن القتل ابتداء
 واما الاجبا بطريق الجبر فلا بد اذا قتل القاتل جبر المقتول كان القصاص حيا لا وليا المقتول يدفع
 سبب الهلاك عنهم فان القاتل يصير حيا عليهم خوفا على نفسه قوله في ولا ما جرى مجرى السلاح
 كخشية المحرودة والمروءة المحرودة وليطه القصب والنار والمراد بالسلاح ما كان من حديد كان
 قاطعا كالسيف والسكين والابرة والرمح او لم يكن كالعرج وسجدة الميزان وفيما لم يكن قاطعا وان كان
 وفي الاصح شبه العمدي عند الله في حقه رحمه الله ان يتعمد بقتل الله لم يوضع للقتل وعند الله لا يثبت
 وعند السامعي رحمه الله بقتل الله او بقتل الله لا يصلح للقتل ولو ضره بسوط صغير سوطا او سوطين
 فان فهو شبه العمدي عند الله لو ضره ما هو معنى شبه العمدي عند الله واحد منهم لان عند الشافعي اماراة
 العمدي هو الفعل الصالح للموت وعند الله التي لا يثبت وعند الله رحمه الله الالة الموضوع
 وكل ذلك مقصود هنا ولو ضره بحجر عظيم او خشبة عظيمه فان فهو شبه العمدي عند الله في حقه رحمه الله
 خلافا له ولو ضره بسوط صغير وهو في الضرر ان كان من فهو شبه العمدي عند الله خلافا للشافعي
 رحمه الله قوله عليه السلام الا ان قتل خطا العمل القتل به انه عليه السلام اطلق اسم خطا العمدي على
 القتل بالسوط والعصا ولم يفتل بين الصغير والابير والقتل بالصغير منها لا يكون عمدا اجماعا بل شبه
 عمدا فلا السوط لا يطلق اللفظ قوله في موجب دلل على القولين الاتم اي موجب ما هو شبه العمدي
 على حسب اختلاف القولين في صورة الاتم والفقارة والردية وقال الشيخ الامام ابو الفضل الرمازي

وجاز في شرايها ان لا تقاربه في شبه العمدي على قول في حقه رحمه الله لان الاتم كامل مساهمة وساهة
 منع شرع الكفارة لان ذلك من باب التحفيف والشبهة انما لوثر في سقوط القصاص الذي سقط بالشبهة
 لا فيما وادخل ولهذا الحرم على الميراث قوله في حقه رحمه الله في الخطا في الشرع لانه دون الخطا حقيقة فانه
 ليس من اهل القصد اصلا وانما وجبت الكفارة لثقل التجزؤ عن تومنه في موضع يتوهم ان يصير قابلا للكفارة
 في قول الخطا انما يجب لثقل التجزؤ ايضا وانما جعل محرما من الميراث لحوار ان يكون بناوم ولم يكن نايما حقيقة
 وهذا معتبر في حرمان الميراث والذي سقط من سطح مفتح على انسان يقتله او كان في يده ليلته او
 خشية فسقط من يده على انسان يقتله او كان على رايه فادهاها انسانا يقتله وهذا مثل النائم سقط
 على انسان يقتله لونه فلا للمعضوم من غير قصد فان جازا ما جرى الخطا في الاصح قوله في ولا
 الحرمان بسببه ولا يلزم على هذا قتل الخطا فان ام القتل موضوعه ثمه ومع هذا يجب الكفارة وحرم عن
 الميراث لان القتل مباشره موجبه ثمه وانما المستفي قصد القتل فان الموضوع ان قصد القتل لا ان نفسه
باب ما يوجب القصاص وما لا يوجبه قوله في فلا يفي ما عداه الا يرى انه مما قابل العمل
 بالعدل قابل الاثني بالاثني وفيه دليل وجوب القصاص على الحرمة تقتل الامه وهذا في المتنازع فيه
 وقاعدة هذه المقابلة ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال كانت بين بني النضير وبين بني قريظة
 منازعة وكان بني النضير اشرف فصالحا على ان العدل بين بني النضير بمقابله الحر من بني قريظة والاثني
 منهم بمقابله الدر من بني قريظة فانزل الله تعالى هذه الاية رد اعليهم وبيان ان الحر بمقابله الحر
 والعدل بمقابله العدل والاثني بمقابله الاثني من العيليين جميعا لان في المبسوط قوله والمراد بما
 روي الحر في سياق قد يعني المراد من الكافر المذكور في الحديث الذي رواه الشافعي الحر في دليل سياق
 ذلك الحديث وهو قوله ولا ذو عهد بالرفع والمراد ذوامان والله اعلم لانه لا يمان لانه عطف على
 المؤمنين والعطف للمغايرة وادان المراد من قوله ولا ذو عهد الذي يلزم من ذلك ان المراد من الكافر
 المذكور في اول الحديث الحر في ادان المراد من الذي لما صح الحديث بدليل حرمان القصاص من
 الامم اجماعا فصار تقدير الحديث والله اعلم لا يقتل مؤمن مجري ولا ذمي مجري فان قيل هذا ابتداء
 كلام اي لا يقتل ذو العهد في مرة عمدة فلما الواو حقيقة للعطف خصوصا فيما لا يكون مستقلا
 بنفسه وخبر الاول في القتل قصاصا لا في مطلق القتل فلو كان خبر الثاني في القتل قصاصا
 ايضا فان قيل روي هذا الحديث بالجر ايضا لا يقتل مؤمن بدار ولا ذمي عهد فلنا هذه الرواية شاذة
 فلو صح كان معطوفا على المؤمنين لا على الكافر والجر للمجاورة بطريق الاسماع فلو لم يجرصت خبر قوله

تخلقه وادته هذا حوار عما يقال انما يستقيم هذا التعليل ان لو كان المسحوق هو المقتول فاجاب
ان حق القصاص يقتضي مقتول اولاد خلفه وادته وفي الاصح انما يورث القصاص من المقتول لانه حق المقتول
وقد تركه بالموت وبثبوت لو ادته لقوله عليه السلام من ترك حقاً او مالا فهو لورثته بعد موته وهذا لان
الحقوق على ضربين حق يتعلق بالحمل وهو الذي يقع بعد الموت وبثبوت للوثة لان الحق اذا تعلق بالحمل
سقى بقاد لا الحمل بلون باقيا بعد الموت فادان بقى الموت بلون الميت تاردا له بعد موته وبثبوت لو ادته
لما ذكرنا من الحديث وحق يتعلق بالفعل وانما في مادام الشخص باقيا اهلا لاداء الفعل والموت عرج الشخص
عز ان يكون اهلا للفعل فلا يبقى له فيه حق فلا يكون تاردا له بعد الموت فلا عمل اثباته لورثته بغير ما ذكرنا من
الدليل والقصاص من الحقوق الذي يتعلق بالحمل لان نفس العاقل يصير ملدا للمقتول لقوله تعالى النفس
بالنفس جعل النفس عوضا عن النفس عز الباء اذ هي للنفوس ولان يكون عوضا عنه الا اذا كان ملودا له
بالعوض الاخر واذا صار ملودا له يكون القصاص حقا يتعلق بالحمل فيورث بعد الموت لما ذكرنا من اختلاف خيار
الشرط وحد الغزو اذا المعلق فيه حق الشرع والحق في خيار الشرط لا يتعلق بالحمل بل يتعلق بالفعل لانه عبارة
عن ولادة النفس والشخص بالموت لا يبقى اهلا للفسخ فلا يكون الحق باقيا له بعد الموت فلا يكون تاردا بعد الموت
فلا يثبت لورثته وهذا الوجه انما يوافق مدعيهما فانه مدور في متن هذا الباب بعد ذلك ولا في اصول
الفقه ان القصاص عند ابي حنيفة رحمه الله يثبت للوثة ابتداء قول **له** عليه السلام لا يورث الاب بالسيف
ولا بالرمح استثناء خلاف الخمس والمراد به السلام لا يورث الصحابه رضي الله عنهم وهذا الحديث محتمل امرين
الوجوب والاستيفاء فان كان المراد الوجوب فهو وجه لا يوجب حنيفة رحمه الله وان كان المراد الاستيفاء فهو وجه
لنا على السامعي رحمه الله **قول** **له** ممنوع ولو سلم فالسبب فيه مجر وهو الملاك فلا سبب **قول** **له**
حتى يدرى الضعاف الا ان يكون الشرب ايا الصغير بان قبل عند مشرك منه وبين اولاده الضعاف فحمل
لست فيه عندهما ايضا خلافا للسامعي فعند ليس للاب ولديه استيفاء قصاص الصغير **قول** **له**
اعسار الالة وهو الحديد فانه معد للالة في الدنيا والاخرة قال الله تعالى وارثنا الحديد فيه بأس شديد
وقوله تعالى ولهم مقامع من حديد وذا الاغلال والسلاسل منه واذا كان كذلك لم يعتبر الجرح بل عينه وجه
رواية الطحاوي انه اذا لم يحج لسببه افساد الظاهر والباطن جميعا والقصاص افسادها **قول** **له**
عليه السلام الا ان قبل خطأ الفعل سواء عمدًا باعتبار قصد الفاعل وخطا باعتبار استعمال الالة التي
ليست معدة للقتل والتمسك عند الحديث في الفرق اماره للعمدية لكون الالة من مزرعة للقتل عند ابي
حنيفة وعند ما اماره العمدية لكون الالة غير ملبسة وعند الشافعي رحمه الله الموالاة في الضربات التي ان
موت

موت حبل العمدية وبثبوت من هذا خلافا في القتل بالقتل وما ادا ضرره بحديد او عصا الحديد او غيره
او اسقطه من اعلى جبل او من سطح بيت بناء على الاصل المحلف فالتمسك عند الحديث بغير الحكم في قتل
السوط والعصا بغير النص وفي الغزو وما سواه يلحق بالاجماع **قول** **له** وقد ذكرناه واختلاف
الروايتين في القارة قال الشيخ الامام ابو الفضل الرازي رحمه الله في الايضاح وحديث في اصحابنا ان
لا قارة في سبب العمل عند ابي حنيفة رحمه الله والمصنف رحمه الله لم يذكر هذه الرواية في هذا الباب
فل هذا محتمل ان يكون مراد حنيفة في هذا اخر مراد من اختلاف الروايات احوال القولين **قول** **له**
لسقوط عصمته لقتل من اسلم في دار الحرب بوجوه القارة لا الدية فاما اذا كانوا محاطين بحرب الدية
والقارة لا تلازم قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ الدية **قول** **له** ثلث الدية اصله ان المعسر في الباب
علا الحياة لا عدد الجنائيات اذ الانسان قد لا يموت بعشر جراحات ويموت بجراحة واحدة والمعتبر في
علا الحياة اختلاف جنس الجنائيات ثم جنائيات الاسد والحية جنس واحد لا يعمها هذا ان في الدنيا والاخرة
وجنائيات الاحياء معتبر في الدنيا والاخرة وخباينة على نفسه عند في الدنيا معتبر في الاخرة حتى يوم
عليه وفي رواية النوادر يعسل ويصلى عليه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله جعله هذا في احكام
الدنيا لانه ما ان لا يصنع عند ابي يوسف يعسل ولا يصلى عليه عزوله الباغي جعله هذا من وجه دون
وجه في حكم الدنيا افسار علا الحياة اقسام ثلاثة هل ارمي او مغرور او هدر من وجه مغرور من وجه هدر
على الاحبي ثلث الدية **فصل** قوله فاشبه المذرة اي المذرة الذي قبل ماله وهذا الاثر الشام
مع علمه انه يسقط عصمته بهذا الفعل كانه ارمي على قبل نفسه يقتله وهذا الملام لو قبل مكرهه لا
بحر القصاص عليه بالاجماع **باب** القصاص فيما دون النفس **قول** **له** ينعقد التماثل بالتفاوت
في القيمة وهذا لان التماثل شرط في الارش والحمل جميعا حتى لو كانت التماثل في احدهما دون الاخر لا يحل
القصاص لان التفاوت في الارش معلوم قطعا فاملر اعتباره بخلاف التفاوت في البطش والمشي لا يملن
صبطة فاعتبر اصل السلامة وخلاف النفس لان المعلق فيما ازهاق الروح والدية فيما يدر الاخر
لا يدر الروح والقتل محلل الروح وقد استوفاه في فان قبل التفاوت يمنع استيفاء الاجل بالانقاص ولا
يمنع استيفاء الانقاص بالاجل فان الاشمل يقطع بالصحيح اذ ارضى صاحب الحق بالنقصان قلنا شرع
القصاص في الاصل يعمل المساواة فان كان النقصان ثابتا باعتبار الاصل نقصان طرف الاثني والعبد عن
طرف الحر والدمع شرع القصاص لا سفا محله وان كان التساوي في الاصل ثابتا والتفاوت باعتبار امر
عارض فان النقصان مشروعاً يمنع استيفاء الاجل بالانقاص دون علسه اذ ارضى به **قول** **له** كونها

مشبه واهل البيت ونبى الشعر سقط الضمان فصار دليل الناقصه الاصابع حتى الطحاوى عن محمد
 بن العباس الرازى ان له ان يستوفى ما بين قري الشاج وان كان اوسع اعتبارا باليد فان اللبى يقطع بالصغير
 والحوار ان القصاص في الشجر انما ثبت لاجل الشجر الذي يتعلق به الا لاجل المنفعة والشجر يزداد
 بزيادة الشجر والقصاص في اليد ليعقوب المنفعة والصغيرة باليد فيما **فصل** قوله تعالى فمن
 عوفى له من اخيه شي العفو باليد والاسقاط عفى عنه اي اسقط عنه وعفى له اي اعطى له فمن عفى له اي من
 دم اخيه القتل شي من المال فاتباع بالمعروف اي فعل الولى اي المذنب لولى القتل ان يغفر له لا يردى
 القاتل باحسن وقوله عليه السلام من قتل له قاتلا فله من خيرا ان اجاز قتلوا وان اجازوا والدية
 والمراد به الاخر رضا القاتل لما اذا ان النصوص المقتضية لشرع القصاص متى شرع المال لانه بنى عن
 التماثل ولا تماثل بين المال والنفوس **قوله** اصف اللهما ارجلنا اشتريانا ان الثمن علمهما على السوالان
 البيع اصف اللهما فان قيل ان يكون الالف علمهما على قدر قيمتهما لانه بالصلح اشترى كل واحد منهما
 دمه المستحق لولى القتل من خالف امر الله على الف درهم انقسم الالف علمهما على قدر قيمتهما فلهما قتلنا
 الالف بدل دم المقتول وهما في الالف على السواد في الخلع بدل نفسها منقسم على قيمتهما **قوله** قابل توصف
 المال بليل الله بحث في سنده واحد منهم ان لا ينقله ولا تحت الاحمال الشرط وبذلك لا يرد في
 الاستدلال على القصاص بفعل كل واحد منهم في التماثل الاول التماثل لما وجب القصاص لان تعدد استيفاء
 الحق في القصاص يمنع شرعه محققه انه اذا ثبت ان العشرة مثل الواحد في الفصل الاول ثبت ان الواحد
 مثل العشرة في الفصل الثاني ضرورة ان التماثل لا يخص باحد الجانبين ولا في ذوق الروح بضاو الى
 كل واحد منهما احلا اذ هو لا يجرى والحكم اذا وجد عقيب على بضاو جميعه الى كل واحد فان فطر كل
 واحد قلا على المال بمنزلة الاوليات في التزوج تتامل الولايه لكل واحد منهم **قوله** او في به حقا مستحقا
 فصار سائله معنى بخلاف ما اذا كان اليد باقده ساويه حيث سقط الحق لانه لم يوف به حقا مستحقا
 بخلاف القصاص والنفوس احضر احدهما وقوله لم يجرى الاخر شي لان قوار حقه في الاستيفاء ان
 لعينه لا لغيره في المحل فاعلم اذا اجتمعا واستوفيا صار كل واحد مستوفيا على المال فلا يحجب معه
 الدية **فصل** قوله وهو متعدر بمعنى استيفاء القطع متعدر على اعتبار الجمع بين الفعلين جماعا لا
 بمعنى رعاية المساواه في باب القصاص ولهذا المعنى خبر من القطع والقيل وبين الاتفا بالقتل لان
 القصاص مناه على التماثل وهذا يقتضى القطع والقيل ويكون الجمع اصلا في الجراحات وان تجبر الثاني
 تنهما الاول لان القتل ما عليه العاقل لانه مجروح واحد يقتضى اعتبار القتل قلا واحدا فلهما جيرانهما

قوله ولا تدرى اليد الى اخره يعقوب وجب ارش اليد فيما اذا انا حطابا انما يجب عند الحولان وقت
 استخدام اثر الفعل ولا يسبيل اليد لان الجرح ضمان للبل فلو جرح اليد في هذه الحالة جرح ضمان
 للبل والجرح في حالة واحدة ولا يحمى عن اجماعا **قوله** في امر من سعين ومات من عشرة وهذا انما يعرف
 عند اختلاف المحل بان يضرب عشرة في موضع اخر من البدن **قوله** في حنونه عدل وتفسيره انه يقدّر عدل
 جرحا عند المقتضى ويوزن الجرحه ثم قيمته مضمّن الفاقوت بينهما في فصل الجرح من الدية وفي العبد من
 العمد **قوله** في مومن جميع المال حتى لو كانت الدية زائدا على الثلث لا يسقط شي من القصاص ما لان
 المنصوص بالذات الدرع بالمال والقصاص ليس مال **قوله** فصار ما اذا اوصى باعادة ارضه يعني في
 صحته او مرضه واستوفى المستعير المنافع ثم مان المعير يكون هذه الاعارة من جميع المال حتى لا يوفى
 الورثة حق مطالبه الثلثين من المنفعة لان حق الورثة في الموضع انما يتعلق بما بقي عنهما بعد موت المورث
 وهو الاعيان دون المنافع **قوله** وعلى عاقلتهما الدية ان كان خطا فان قتل القاتل واحدا من العاقله
 فوجب ان لا يجوز الوصيه بمقدار حصته فلما انما يجوز ذلك لان الجرح لم يبق او صيدل الشئ وانما عفى
 عنه الحال بعد سبب الوجوب فان تبرعا ابتداء وللجانب للقاتل الا ترى انه لو وهب له شيئا وسلمه
 جاز انما يجوز له الوصيه من حصته **قوله** في روجا على القصاص في الطرف ولا يقال بان القصاص لا
 يجري من الرجل والمرأه فلهذا يكون روجا عليه لان الموجب الاصلى للعمل هو القصاص لا طلاق قوله تعالى
 والجروح قصاص الا انه تعدد الاستيفاء القيام المانع وهو التفاوت فان روجا على موجب الاصلى وهو
 ليس مال لا سيما على قدر سقوطه فحب من المثل وعليها الدية في ماها لان الزوج وان كان مضمّن
 العفو لغير عن القصاص في الطرف والزوج عند السرايه ما بين الله قتل النفس والعفو لساو له فحب الدية في
 ماها لانه عمد **قوله** فان كانت جرح من الثلث يسقط وفي الاصح هذا الجواب فيما اذا كانت جرح
 من الثلث صحح على قول من لا يحمل المرأة واحده من العاقله فاما على قول من يحملها واحده من
 العاقله فالنص في بعضهم يحرم ان لا يصح لانه لا بد وان سطل الوصيه في قدر حصتها لها الصبح في الدل لغيرها
 ما اذا اوصى بثلث ماله لم يمت نص الوصيه بثلث الثلث **قوله** فان اسقاط الدية لازما وان ابطالها
 الوصيه في حصتها فلا معنى للابطال **قوله** في الاصابع ان كانت باعده فاما من جرح انما يقوم
 باللف ولان الف باعدها في عرض البطش فان عرض البطش انما يحصل بالاصابع واذا كانت الاصابع
 اصلا من وجه شرب استيفاءها واستيفاء الف بخلاف الطرف لانما تابعه للعرض من كل وجه
قوله في الشهاده في القتل **قوله** في عم القاتل تلك الدية لا قراره له بل لا لانه انكر عفو

و قد
المشهور عليه بعد انقلاب القصاص بالاشهاد صاحب الله صوفى الى الشاهد من في سجدته لله
يصرف ذلك الى الشاهد وهذا استحسان والقاسر ان لا يلزمه شيء لان ما ادعاه الشاهد ان ثبت
لا تارة وما اقر به القائل للمشهور عليه من بطل تلاميذه وحده الاستحسان ان القائل سلبه الشاهد من
اقر المشهور عليه سلك الدية لزمه ان القصاص سقط بدعواهما العفو على الثالث وانقلب نصيبه
مالا والثالث لما صدق الشاهد من في العفو فقد زعم ان نصيبهما انقلب مالا فصار مقرها بما اقر به
له القائل فيحوز اقراره فلا يلزم له ما اقر لرجل بالف درهم وقال المقر له هذه الالف ليست وللهما العنان
حاز وصار لعنان هذا في الاصح اورد القاسر والاستحسان فيما اذا كان دم العمد بين اثنين
فشهد احدهما على الآخر بالعفو وصدق المشهور عليه وحده لانهم القائل في القاسر شيء لانه ليس لها
عليه ولا يذم الزام المال فلا يعمل تصادقهما في حقه وفي الاستحسان يلزمه نصف الدية للشاهد لان عفو
المشهور عليه ثبت باقراره وحده فصادقهما في حقه وفي الاستحسان يلزمه نصف الدية للشاهد لان الشهاده
ان كانت صادقة انقلب نصيب الشاهد مالا وان كانت كاذبه انقلب نصيب المشهور عليه مالا فان
نصف الدية واجبا لآخرهما وان التصادق في تعيين من له ذلك النصف في ابتدا التزم نصف الدية فلا
محصر صحة الى ولاية الارام ثم قال لو كان الاوليا بلائنه فشهد اثنان على الثالث انه غني فمذا وما اذا
كان الولي وليس فشهد احدهما على الآخر انه غني سواء ان شهدا المشي لما كانت لا تقبل هنا للثمة
كانت هي وشهادته الغر سوا قول في فطية القود اذا كان عدا شرط العمل لوجوب القصاص ولم
سعر لالا في ذكر هذه المسئلة في الاصل وتعرض لالا في لم يشترط العمدة وقال اضر رجلا بالسيف
فما ذكر ان كان قولهما من محرم على اطلاقه وان كان قول الرجل قايلا ان يكون الا في جرحه كذا في
الخير فان قيل قد يكون خطأ وقد يكون عدا ولم شهدوا ان كان متعمدا فلما لما شهدوا ان ضربه
بالسلاح فقد شهدوا ان قصد ضرب غيره كذا في المبسوط قول في والمطابق ليس محمل لعني ليس محمل
لتعدد العمل به بل هو مطلق والمطابق مما يمكن العمل به فان الله تعالى اوجب العمل بمطلقان النصوم ولو
كان محمولا لما اوجب العمل به ولانه محمل اجماله في الشهادة على احسانهم بالمشهور عليه ستر ادا
الشاهد من دور الى الستر والى ان سعي في ذكر العقوبات واولوا الذمم في نفي العلم بالة القتل ظاهر
ما ورد به باطلا في اصلاح دار الدين وهو قوله عليه السلام ليس بذي ارباب من اصاب بين اثنين فقال
خرا وهذا في معناه **باب في اعتبار حالة القتل** قول في الحق قاطع للسراية
وهذا لانه لما رماه فقتل اشرف العبد على الهلال فصار حاضره فامرضه او غصب عيلا اصححا

و قد

و قد
فرد من رضا الصنف ذل القدر وذل الوطع بين عبد او جرحه ثم اعتقه المولى ثم سوي والعن يقطع
السراية حتى لا يصح الا النقصان ولها ان يصير قاتلا من وقت الرمي فممنه يومئذ وهذا على
اصل الجحيفة رحمه الله ظاهر لانه يعتبر وقت الرمي واما ابو يوسف رحمه الله فاما لم يعتبر وقت
الرمي فيما اذا رمي مسلما فان رد الرمي اليه لانه اعترض على المحل ما بطل عصمته وهذا الحجة بطل عصمته
واذا اعتبر واقبالا من وقت الرمي وان لم يلزم في تلك الحالة فممنه لان الفعل انعقد من الابتداء بها
للقية فلا يعتبر باعتراض الجرحه بخلاف القطع والخرج والصوب المضر لانه انقضى الفعل بالمحل واثوره
المحل وانه لو جرح الضمان للمولى وبعد السراية لو جرح لشي لوجب للعبد ملزم مخالفة نهاية الفعل
بذاته فلا يلزم ان يجعل العفو قاطعا للسراية مدة الضرورة ولا ضرورة في الرمي لانه لا اثر له في
المحل قبل الوصول فلا يجب به ضمان فلا يلزم المخالفة بين الداية والنهاية في استحقاق الضمان وانما
اوجبنا القية دون الدية لان الفعل انعقد من جرح القية فلا يعتبر بوجه جرحه محسوس فاسلم قبل
الاصابة لا يحمل اذ رمي رجلا فقصى القاصي رحمه الله فممنه السراية قبل الاصابة ثم اصابه فقتله لانه
عليه وذل الرمي محرم الى صدم ثم حل فاصاب السهم فصلة له ان عليه الجرح ولو رماه وهو خال لم يحرم
فاصاب السهم فمات لا يلزمه شيء اعتبارا بحال في الفعل فكذا هنا **كتاب الديارات**
قوله ان وزن سبعة فان قل اني عشر بوزن ستة يكون الثمن عشرة الاف اضافت بغير
هذا التناول فلما احتمل انه كان وزن ستة الاسمي الا انه اصف الوزن الى ستة لما كان في ثمان وزن ستة
على ان هذا الوزن بعينه غير مراد على التعيين بل يكون محمولا على وزن ثمان فصار رسول الله صلى الله
عليه وسلم بعشرة الاف سوادان وزن ستة او خمسة ولهذا قال في الاسرار ان النبي عليه السلام جعل
الدية عشرة الاف وهذا نص في عدة ما رواه ابن عباس فضده في جاذبه فحمل على حال كانت الدراهم على
وزن خمسة فانما كانت على ذلك في الاغلب الى عهد عمر رضي الله عنه فابطل عمر ذلك الوزن **قوله** وقيل
هو قول الرجل قال في العون قبل لاخلو ان الدية من ستة الان ابا حنيفة رحمه الله في هذه الثلاث
لان العاقل في ادري الناس تلب الاموال ويبيعون في الديارات من هذه الاجناس وهذا الظاهر استدلالا بما
قال في حار المعامل قبل هو اخلاف زمان ومكان **فصل** فيما دون النفس **قوله** في حار الادريس
الشخصين والجامع بينهما نفوت منفعة الحال بدور الاخلاق في المنفعة الاصلية ذرة قاصي
خان ان حلق اللحية والراس يوجب سنة فان لم يثبت محب الدية وان مات المحمي عليه قبل الحول وقبل
السان محب حكومه عدل عندها خلافا لابي حنيفة رحمه الله **قوله** في وسوى العمل والخطا قال

صاحب الدخيرة لا قصاص في من الشعور لان القصاص عقوبة وهي لا تست قاسا وانما تست نصا
واستدل لا بالانصوص عليه ولا نص ولا اجماع في الشعور وتعد الاستدلال بالنصوص عليه لان النص
ورد في الجراحات قال الله تعالى والجرع قصاص وخلق الشعر لسن ومعنى الجراحه لانه ليس فيه ألم
وقوم السرايه قول **له** ما ذكر محمد رحمه الله في الاصل ذكر ان في اسفار العيينه الذي دام له ادم
نبت الشعر هو الذي نبت لاحرف العيينه التي هي منابت الشعر علم ان مراده الاهراب ولو قطع الحفون
باهل انما فقيه ربه واحده ولا يحجب الاهراب ربه اخرى لان الاهراب تابعه للحقوق قائمه بها فاذا
وجب ربه الاصل لا يحجب للشيء لان السبع مع الاصل شيء واحد صار المارن مع القصبة لا تزد على
ربه واحده اذ القصبة تابع للمارن ولا لاربه النفس متى وجب لا يحجب للاطراف شيء في الاوصاف وفي
قصبة الالف الذي ينفصل من الجمل وسوى فيها العمد والخطا لانما عظم ولا قصاص في العظم وفي المارن
الذي له ان اذا كان خطأ قوله عليه السلام وفي المارن الذي فان كان عمداً حجب فيه القصاص لانه ليس بعظم
وامن فيه التماثل ولو قطع المارن ثم القصبة فان كان من الجمل البر فمما ربه واحده لان الجمل جانيه
واحده وسبحي ان يستطرد في هذا ان يكون قطع المارن خطأ لانه لو كان عمداً لمختلف حكمها فمتنع
الاتحاد وان كان يعمل بخلاف البر في المارن الذي وفي القصبة حكمه عدل اذ القصبة تابع للمارن
قول **له** الحافه محض الجوف وفي الاصح الحافيه ما وصل الى الجوف من البطن والظهر والصدر
والجنبين وما وصل من الرقبه الى الموضع الذي اذا وصل اليه الشراب كان مقطراً يكون حافيه وما
فوق ذلك فليس بحافيه **فصل** قوله لا وجه الى ان يكون تبعاً للاصابع وهذا لان بينهما عضواً
كاملاً فلا يجوز ان يكون تبعاً للمنفصل كما لا يجوز ان يحمل احدي البدن الاخرى ولا الى ان يكون الساعد
تبعاً للذراع لان الذراع تابع للاصابع ولا تبع للبع لانه من حيث انه تبع للجذب للشيء ومن حيث انه
صل الساعد وجب ان يحمله شيء مودى الى الجمع من الجوف وعنده قول **له** والرحم من حيث
الذات والحكم الرحم من حيث الذات لان اليد الله البطش والبطش تقوم بها ولهذا لا يفترق
الحال في وجوب ربه بالاصابع بينما اذا وطئها مع الف او حرها وذلك لان الرحم من حيث
الحكم للاصابع لان الاصبع اذا ارش مقدور والذراع ليس له ارش مقدور وما ثبت فيه التقديم فهو ثابت بالنص
وما لا تقدم فيه فهو ثابت بالرأي وهو لا يعارض النص ايذا قول **له** في غير الصبي ودوره ولسانه اذا
لم يعلم صفة جلوده عدل ولا يلزم جوارحه عن العادة لانه ما مور تحريم الرقبه والظاهر سلامتها فحقق
الامتناع تحريم الرضيع ولا يحجب غيرها بالشك فاما الظاهر هنا لا يصلح حجة لاجاب القصاص والديه

بحان بالشك على الله قال في الاسلام تاويله من غير التفسير انه اعقبت عاشر حتى ظهر سلامه اطرافه حتى
لو مات قبل ان يظهر سلامه اطرافه لم تاحده العادة وبالقسط هنا عاشر بان جوارز السلامه ومع هذا فليدل
امتنع القصاص والديه قول **له** لانه لا يلقى الا في السرايه انما يكون من ربه المباشرة اذ لم يتبق
الحايه الاولى بالسرايه كالجراحه اذ الت نفساً فانقلب الثانية مباشرة والموضح هنا معتبره بالاتفاق
فلا يكون سرايه من ربه المباشرة وهذا حوائج عما ذكر محمد رحمه الله في روايه ابن سماعه انه حجب القصاص
فما لان الحاصل بالسرايه من ربه المباشرة كما في النفس قول **له** فاعلم ان صارت واحده فمما هو صحتان
هو على الروايتين هاتين يعني نقص من ربه على قول محمد رحمه الله في روايه ابن سماعه وعلى ظاهر الروايه
لا قصاص قول **له** لكان الام الحاصل يريد يقوم وليس ربه هذه الام ويقوم ربه الام محجب ما انقص سبب
الام لان نقل عن ابن الاعمد الصباغي الحوازي قول **له** يستأنى حولا بالاجماع قالوا في النافع لا يستأنى
لان الغالب فيه ان لا يثبت والنادر لا غيره به لا في مبسوط خواهر راده لان هذه الروايه في القلع لا في
الحكم فانه يستأنى ثم صغيراً كان او كبيراً قول **له** فاختلفا قبل السنه يعني المحنى عليه قبل مضي السنه
وقد سقط سنه واختلفا فادعى المحنى السقوط بخاسته وانما الحائز ذلك فالقول للمصنف ليلو الناجل
مفيد لحلاق ما اذا شخ انساناً من صحت في المشجوع وقد صارت مقلده فادعى ان المقلده انما حصلت بخاسته
وانما الحائز فالقول قول الحائز في ذلك لان التحريم يورث في سقوط السن اما الموضح غير مؤثر في المقلده فلا
يضاق اليها وفي الاصح جعل هذا جواب الاستحسان والعاس ان يكون القول للضارب في الفصلين لانه
منكر كما في اختلافهما بعد مضي السنه قول **له** لهما السور حجب الارش او جرح حال الارش باسوداد السن
مطلقاً وفي المبسوط فالواجب ان يكون على التفصيل ان كان السن من الاضرار الذي لا يري ان فات منفعة
حجب ارشه والا حجب حكمه عدل وان كان مما يري حجب حال الارش ولم يفت المنفعة قول **له** الحاش
ولا عبداً ولا لصحاح ولا اعتباراً ولا مادراً من الارش الموضح وقوله عليه السلام ولا عبداً اي لا يعقل عاقله
الانسان ما حجب على عبده فمادون النفس لان اطراف العبد تسلك مسلك الاموال والعاقله لا تعقل الحمايات
الماليه حتى لو قتل عبداً انسان خطأ فالقمة على العاقله لا على بدل الدم ودم العبد لا تسلك مسلك الاموال
فقد قيل ان المراد به ان العبد اذا حجب جانيه فالمولى هو الذي يلزمه الدفع او الفداء ومن عاقله المولى لا في
الاصح قول **له** حجب الربه في ماله فان قتل لودج المال حجب عسله لان وجوب المال منع الشهاده
فيل حجب القصاص هنا لانه عدل لانه تعدد استيفاءه شرف الابوه فوجب البدل لانه عدل ولابد من حكم
المبدل وقال القاضي ابو زيد حجب القصاص على الصبي كما حجب عليه ارش الحمايات وصمان المتلفات الا انه

سقط الموت مطنة الرحمة قال الشيخ الامام عماد الدين في فرائضه دل قبل بوجوب القصاص او القارة
 بوجوب حرمان الميراث وما افلا مل عليه اذ اقل الادب لا يحسن القصاص ولا القارة ورحم عن
 الميراث واحار ان القصاص وجب سقط ما قال القاضي الامام ابو زيد في الصي **قوله** في الجحيم
قوله اذ كانت تسميه هذا احتراز عن غيره حين الامة اذ كانت نصف عشر فمته اقل من تسميه
 او معنى ما كانت **قوله** بدل الجحيم ولهذا لا يصح عليه ولا يسمى ولا يبرز وما دون ذلك الريد فيما دون
 النفس لا يعمله العاقلة عنده ولنا انه عليه السلام قضى بالغرة حيث قال روه ومعناه اذ وادته
 فقل جعله في حكم النفوس حيث سمي الواحد به بدله دية وانما سمي غرة ايضا لانه اول مقدار يظهر في
 باب الريد وغرة الشيء اوله وسمي الوجه غرة لانه اول شيء يظهر من الانسان والدليل ان الغرة بدل
 النفس ان بدل الجحيم لا يورثها نقصان حتى لو قطع سناقبت ما غدا اخرى لم يحس شيء والغرة
 حتى يورث النقصان في الام لا في المبسوط **قوله** لان بدل العصور اذ كان ثلث الريد او اقل او
 اكثر من نصف عشر الريد يعني العصور اذ كان ثلث الريد او اول من ذلك لكون اكثر من نصف عشر الريد
 بحسب سنة للحرث انما ساقى ان لو كان نصف العشر واجبا في سنة لان الغرة مقدار ربع العشر
 ولم تعرض به في الاصح بدل الجحيم اذ بلغ نصف عشر الريد ولم يتجاوز الثلث يكون على العاقلة في
 سنة **قوله** وعشر فمته لو كان شيء اعتبارا بالجحيم الحر وقياسا للقيمة الرقيق على دية الحر وعن
 ابو يوسف الواجب ضمان نقصان الام لو اسققت والا لا يحسب شيء اعتبارا بالبهائم لان الضمان
 في قبل الرقيق عنده ضمان ما لا يحسب فمته بالغرة ما بلغت **باب ما حدث الرجل في الطوبى**
قوله اعتبار الاحوال والقاسر ان لا تضمن شيئا لانه وقع الشك في سبب الضمان وفي الاستحسان
 ضمن النصف لانه ساقى انما قبل الميراث الا اننا لانعلم اي الطرفين اصابه فبحال ان اصابه الطرفان
 كما لو جرح انسان وسبح تضمن نصف الريد ومحمل انما مات من جراحين لا في المبسوط **قوله** لا
 يفسخ ولا ملل وهذا لان الملك فصل في الباب الاخرى انه لو وضع خشبه غير مملو له كان صامنا
 لما تلف به فلما كان لم يمنع علم الملاك اعتقاد السبب لو جرح الضمان ولا يمنع نقاوه او في **قوله**
 لنسج الرج فعلة وهذا لان الحمايه لما كانت تشتعل الحرح ذلل الممان فلما حرق الرج عن ماله فقل
 ارتفعت حمايه وقد حصل التلف الحرح وضعه الرج فيه فلا تضمن حاله في سبب الى انسان فقتل
 ان اصابه رديه الرج من وجهه حتى اصاب انسانا اخر فقتله فانه لا تضمن **قوله** لان الاول بعد
 هو سبب وانما يكون بعد لانه فوجع على غيره فان التديبر في وضع القناطير على الانهار

العظام

العظام من حيث بعد الممان والضيق والسعة للامام فان بعد ما بعد الاعتبار والعظم اسم لما يحتم بناؤه
 ولا يرفع والحجر اسم لما يوضع ويرفع **قوله** والضمان في مال التيم وهذا الوصي اذ اباع دار التيم وبيع
 المشري فيها ناعظيما استحققت فوجع المشري بعهده الساعلي الوصي ولو كان في مال التيم وان
 دار الضرر انما تحقه من جهة الوصي بل بعد ان لما كان منفعة المبيع في محصل الثمن مستقنا وما يحقه من الضرر
 فهو ما كانت العبر والمصلحة فلا تضمن لانها ضرر التعريط في هذه الحايطة كان هو ما وادفع ما يحقه
 من المؤنه متيقن فلهذا فعل الوصي بفعل التيم لا في المبسوط **باب حمايه المهيمة والحمايه عليه**
قوله لما فيه من المنع عن التصرف وسر يابه وهذا لان الوشرطنا عليه السلامة مما لا يمكن التجرع عنه
 بعد عليه استيقنا حقه من المشي والسير على الدابة مخافة ان يتلبى مما لا يمكن التجرع عنه فيسند باب
 الانتفاع محقه فاما ما استطاع منه لو شرطنا عليه صفة السلامة لا يمنع عنه استيقنا حقه وانما يلزمه نوع
 احتياط في استيقنا حقه **قوله** واسقال الفعل يحوف الفعل يعني اسقال الفعل الى الغير انما يكون
 يحوف القتل على تركة في الملة والحوف هذا بالضرر فلا يلحق به على ان الحوف هذا بالضرر على ترك
 السير دون ترك التحوف هذا احزاب عما قاله الشافعي الرائب والفايد والسابق تضمنون النفع لان
 فعلم ايضا في التيم **قوله** لان شغل الطريق بعد هذا لان شغل الطريق الذي يتعلق به حق الغير يكون
 حلا لا مطلقا وفي المبسوط ارسال الدابة اذ لم يبيع مع الدابة وامنه الاتباع تعين من صاحبه خلافا
 لارسال الاصطيا لانه لا يملكه الا ببيع والمسبب انما تضمن اذ كان متغيرا **قوله** في معنى السوق فان
 مباحا مقيد اسرط السلامة عما يمكن الاحتراز عنه والنفع مما لا يمكن الاحتراز عنه فلا يسقيد بالسلامة عندها
 وضمان التسبب ينبغي على صفة التعدي **قوله** والنفع بعد الا تخرج صاحب العلة يعني تخرج صاحب
 العلة على صاحب الشرط وانما يكون ان لو كان ذلك الشرط شرط تلا العلة لحفر البير هو شرط علة النقل لان
 النقل انما يعمل علة في السفل والسقوط عند زوال مسلة الارض بالحفر وهو الممن اضافته التلف الى الواقع او
 الى المرفوع لانضاف الى الحفر تحملا للعلة على الشرط فاما اذ كان الشرط شرط علة اخرى فيد الانوجب
 تخرج العلة على الشرط من خرج انسانا فوقع في حفرة على قاعه الطريق ومات والريد عليهما لما ان الحفر
 شرط علة اخرى وهو النقل دون عمل الحرح وهذا الربوب علة للوطي وهذا الانوجب الرجح لما ذكرنا والله اعلم
باب حمايه الملول والحمايه عليه **قوله** لانه واحل يعني المولى عاقلة غيره لان العبد
 يستنصر به لانه واحد في احوال الغرامه خوفا من استيصاله للموت واحد وهو يري من الحمايه وفي اثنان التخيير
 من الرفع والغرائز نوع خفيف فلهذا اخير غير ان الواجب الاصيل هو الرفع في الصحاح لصعته الخفيف اضامن

١

٢

حيث انه يسقط ملاك العبد وان كان له حق النقل الى الغدا كما في مال الركبة بحجر النصاب حتى سقط
ملاك النصاب وان كان له حق النقل الى الغدا بخلاف حياض البحر حيث لا يتعلق الواجب بوقت استيفاء
لانه ليس بمال فلم يسقط عتق الجاني بالعبد في صدقة الفطر لما يتعلق صدقة الفطر بوقت استيفاء
تسقط صدقة الفطر بوقت قول **له** وهذا الوجه برز اشكالا فابده خصص هذا الوجه بوردته
اشكالا لان وقع العبد في هذا الوجه بطريق الصالح والصالح متضمن للعفو لانه يفي عن الخطيئة فيكون
هذا نظير العفو ولا دلالة في هذا الوجه الاول لان الرفع عنه ليس بطريق الصالح لانه ليس فيه حظ شي من العبد
موجب حياته تمامه وادام بل الرفع بطريق الصالح لا يكون فيه معنى العفو فلا يكون نظير اقامه حصر الوجه
الذي يورد الاشكال عليه لهذا قول **له** ثم يباع للغير فان قيل فما فائدة الرفع اذ يبيع في الدين بغير
دلالة فائدة ان ثبت التمسك حتى الاستحالة بالقدان للناس اعراضا في الاعيان وانما يبطل الدين
بحدوث الجناية لا من حيث الجناية صيرورته جرافا فان شغلا بالدين وجب فدية عدة الصفة خلاف
ما اذا تلفه اجني حيث حجب قيمه واحده للمولى ويدفعها الى الغريم لان كل واحد منهما مرجوع بالنسبة
الى ملا المالك فلا يظهر ان في مقابله وهذا الحقان مستويان فيظن ان في الاصح موضع المسألة ما
اذا كانت قيمته اقل من الدرس **فصل** قوله عند تعدد الجمع بينهما دليل التحديد انه لا ضمن الدية
مع جمال القيمة في الخطا ولا يستوفى القصاص مع جمال القيمة في العمد وضمان الغصب بمقابله المالية
اذ الغصب لا يرد الاعلى المال وليس العمل بمنزلة استعمال ساير الاموال لان ضمان الاموال يشبه ضمان
التجارة الا ترى ان العبد المادون لو اقر بقتل دابة انسان حاز اقراره وبقتل عبد اخر اقر اقراره ولا يخبر
الغارة بقتل العبد ووزن من الدابة علم ان ضمان قتل العبد ضمان الجناية فلو كان سبيله سبيل الخنايات
دون سبيل ضمان الاموال **قوله** **له** وبما العقد يبيع فابده هذا حوار عما قاله ان العبد يقر بقتل
قل المبيع ويد البائع وقاؤه ببقا المالية اصلا او بدلا فاجاز ان يقال العقد في تلك الصورة لا يشمل
البقاء على الغاية لاللون القيمة بدلا عن القيمة بدليل ان القتل لو كان عمدا سقى العقد ايضا لاشتمال البقاء
على فائدة التخيير بين فسخ البيع واستيفاء القصاص مع ان القصاص ليس بميراث لما لفته اجماعا فكذا امر
الدية **قوله** **له** نصف قيمته لانرا على خمسة الاف وفي المبسوط عجب قيمته بالغدة ما بلغت في الصحيح
من الحوار الا وادى عن محمد رحمه الله انه عجب في قطع دية خمسة الاف وخمسة وهذا لان العبد في حكم
الجناية على اطرافه منزلة المال لا يحجب القصاص حال ولا يتحملها العاقل **قوله** **له** لسقوط اعتبارها
في حق الدان قصر اعليه معناه ان المالية قائمة في الدان وهي معتبرة في حق الاطراف لان اعتبار المالية

لعله

في حق الدان قصر اعليه ساقط لان الطرف ملحق بالاموال فان اعتبار المالية فيه اولى ولا يجوز اعتبار
المالية قصر اعلى الدان بحقيقة ان المالية انما اهدرت في ضمان النفس لان المالية تبع لها وفي الطرف
المالي ليس يتبع بل هو اصل بليل ان الطرف في البحر يسلك مسلك الاموال في العبد اولى وادانته المالية
معتبرة في الدين والاطراف جميعا وهذا الفعل استعمال من وجه للونه نفوقا لحسن المنفعة والصمان
مقرر بقيمة الحل وانما قابل للنقل من ملا الى ملا في حجب ان يتملك الجدة وعابدها لانه علاه الحر والمملوك
وقطع احدي اليدين لان العمل بالمالية للحر وقابلية النقل في المملوك ونفوق حسن المنفعة الذي يوجب تعدل
الدين في قطع احدي اليدين وفيما احدي العينين ثم قال المالية لادانته معتبرة وجب ان يتخير المالا كما في
ساير الاموال ولا في حصة حصة الله ان المالية وان كانت معتبرة في الدان والاطراف فالادمية غير مهذرة
ما قرره في الدان ثم من احكام الادمية ان لا تنقسم الضمان على الغاية والقيام بل يكون اثار الغاية كما اذا فني
عيني حر يورث الضمان باثار الغاية ولا يتملك الجدة ومن احكام المالية ان تنقسم عليها ويتملك الجدة فورا
على الشمين حطما فقلنا انه لا ينقسم ويتملك الجدة فلو انه ادعى امساك لشي من النقصان لان من
احكام الادمية ان لا تنقسم الضمان على الاجزاء بل الضمان مقابل بالدين تارة وبالاخرى اخرى فيحصل بمقابله
الغاية من حسن المنفعة في الحر ومقابله الدين في حق العبد حتى لا يكون له الضمان مع امساك الجدة خلاف
حق الثوب له المطالبة بالنقصان مع امساك الثوب وللونه مالا لودفع القيمة بملك الجدة علاه الجناية
على الحر فانه لو دفع الدية لامتلاك الجدة **فصل** قوله وبغير قيمته لادانته في حالة الجناية عليه
حتى لو كانت قيمته الف الف الف الفين ثم تراجت الى حسم اية وقد قل في حاله قليل بغير المولى
النفس الف من دلا لولي الاوسط فسلم له وسمي له اخرى من دلا لولي وفي الثانية بصر الاول فيه
عشرة الاف والاوسط بتسعة الاف لانه وصل الف والحسم له النافذة عليهم جميعا بضر فيه الاخر
عشرة الاف وبضر بل واحد من الاخرين بعشرة الاف اما احدهما في المبسوط **قوله** **له** عملا بالشمين
وهذا لان الجناية الثانية مقارنته للاولى من وجه ومما جرة من وجه على ما ذكرنا في المتن فحطت الجناية
الثانية بالمقارنة في حق الضمين حتى كان له ضمير انهما شاء لادخاله ما تعلق به حقه بالرفع من
المولى وبالقصر من دلا الجناية الاولى وبالمناخلة في اعتبار قيمته العبد في حق دلا الجناية الثانية
وقت وجوبها حقيقة **باب** غضب العبد والمملوك والصبي **قوله** **له** يتلوا الاستحقاق
لان الصف الذي يرجع به على الغاصب ناشئا عن عرض عما سلم لولي الجناية الثانية لان الثانية في يد المالك
فلو دفعناه اليه ناشئا عن استحقاقه ولا دلالة في هذه المسألة لان الثانية في يد الغاصب ايضا فملن

جعل هذا النصف عوضا عما سلم لولي الخبايا الثانية فلو صرفناه الى ولي الخبايا الاولى لا يتلوا الخبايا
قول في لان عصمته لحقه وهذا لان الواجب عند ضمان الدم والاربعية والعبد من حيث انه ادعى
غير معصوم حقا للمال فلا يردوا رضا المالا وتسليطه فهو لم يوجب التسليط اذ المعنى من التسليط
هو التسليم الى القدرة ولا قدر له عند على قبل للربنة مما عايناه في قوله ان العبد صغير الاقدار
على الممانعة والمدافعة يكون على هذا الاختلاف لادراك الاوضح بان القسامه
قول في ما قلنا ولا علمنا له فالتا هذا بالنسبة الى جملتهم وانما حلفوا واحدا بالله ما قلنا ولا
حلف بالله ما قلنا الحواجز انما يشر القبل بنفسه فحصر على عصمه بالله ما قلنا فان قلنا يجوز ان قلنا
مع غيره فحصر بالله ما قلنا فلما منى حلف بالله ما قلنا فان قلنا مع غيره بحث في عصمه فان الجماعة
متى قلوا واحدا للموت كل واحد منهم فان لا وهذا بحج العارضة على كل واحد منهم وبحج القصاص عليهم
قول في مثل ما قلنا فاحاصل انه اذا وجد احد الاشياء الثلاثة عند الشافعي رحمه الله حلف المدعي
فان حلف اعم فلو خطا فله الريد عليهم وان حلف اعم فلو خطا فله الريد عليهم القصاص في قول
قول فان نزل المدعي عن الريد حلف المدعي عليهم فان حلفوا برأ ولا شيء عليهم وان نكلوا فله القصاص في
قول والريد في قول وان عذرت هذه المعاني الثلاثة حلف اهل المحلة على ما قلنا فالحل في موضعين
احدهما ان المدعي لا يحلف عندنا وعند حلف شهادة الظاهر والثاني في براد اهل المحلة باليمين لادراك
في الاوضح قول في الدار للشافعي هذا اقامة الدليل على احد المختلفين وهو الدليل بيمين الولي
عند شهادة الظاهر بالوثر وهو احد الاشياء الثلاثة من عداوة ظاهرة او بان يقر به رجل عليه لوثر
من الدم او خبر عدل او جماعة غير عدول قول في لولا من يتقدمهم او تراجمهم هذا عندنا باحد الامور
على اختلاف الاصلين فان الولايه عندنا في حقه ومحمد رحمه الله ان اهل الخطه على الخصوص لا تراجم
غيرهم في الولايه وعندنا يوسف رحمه الله صاحب الخطه وغيره سوا في الولايه فاداباع ارباب
الخطه لهم استقلت الولايه عندهما الى المشتريين لولا من يتقدمهم في الولايه وحلص الولايه للمشتريين
عندنا يوسف لولا من تراجمهم في الولايه قول في لولا ان الخيارات للبايع فهو في يده مضمون عليه
يعني في يد المشتري مضمون على المشتري بالقيمة وعندنا في الوارث والجاره والاعارة لان
اليدين مضمون بخلاف يد المشتري بشرط الخيار للبايع قول في ليس بقرعة عماره فهو هذا اذا
وجد في فلاحه انقطع عنها منفعة المسلمين امرا اذا لم ينقطع فانه حلف الريد في ملك المال لا يملكه لو لم يمت
ابدهم وراعيهم وتدينهم لادراك المبسوط قول في لان الظاهر ان العبد قتلته ولهذا ان شهيدا اختلف ما

اذا كان قبل الفراق من المسلمين عصمته بالادراك والرد في بخاري اذ ليس في اضافته القتل الى
العبد وحمل امر المسلمين على الصلاح اذ الفراق مسلمان ففي حال القتل مشكلا في القسامه والريد على
اهل الممانعة في المبسوط قول في وان لم يلقوا عدوا على ما سألنا عن ان لم يقاتلوا عدوا وان حلفوا
او فسطاطا على من يسلمنا وان كان خارجا فعلى اقرب الاخيه لان ذلك الموضع في يد اهل اقرب الاخيه
قول في وعلى الاصلين هذين يعني الاصل ان من يصب خصما في حادثة لا يقبل شهادته في تلك الحادثة
بعد ما خرج من ان يكون خصما ومن دار له عريضة ان يصير خصما في حادثة يقبل شهادته في تلك الحادثة بعد
بطلان العريضة ثم قال اهل المحلة فان العريضة ان يصير واحدا من عوي القبل عليهم وقد بطلت العريضة
بالرعي على غيرهم فقبل شهادتهم بالوديل بالخصوص اذا عول قبل الخصومة يقبل شهادته في تلك الخصومة
وان حلفه رحمه الله قال باعهم بانوا خصما بانهم قالين لتقصيرهم فان الضمان لا يخرج بالرعي عليهم وانما
بحج تقصيرهم في صور المحلة على ما قال عمر رضي الله عنه اني اعلم لوجود القتل من الظاهر لان المباشرة
حقيقه اولي باعتبارها عليه من هذا المعنى فاذا وجد الرعي على غيرهم سقط موجب تقصيرهم فان هذا
خروجهم من خصومتهم حصونا بعد وجود السبب الموجب في حقهم فلا يقبل شهادتهم بالوثر اذا خرج من الوصاية
بعل ما قبلها او بالوثر اذا عول بعد ما خاصم وعلى هذين الاصلين فلما قلنا شهادة الشفيعين على البيع
وعلى المشتري اذ اسلم الشفعة قبل طلب الشفعة ووزن ما بعد ولا يقبل شهادة البايع للمشتري على
الشفيع بتسليم الشفعة وان سلم الدار الى المشتري لانه صار خصما للشفيع بنفس البيع فانه وجب عليه
التسليم الى الشفيع متى طلب منه ما وجب التسليم الى المشتري والموصي له بالتكليف اذا سئل وامور الموصي حال
وقوع الاشكال في موته وقدرته وصيته قبل شهادته قول في على عاقلة لورثته انما قال على عاقلة
بنا على الظاهر وهو ان عاقلة الوارث والمورث متحل فان كان في موضع مختلف العاقلة ينبغي ان تكون
الريد على عاقلة الوارث عندنا في حقه رحمه الله لان المعنى في هذا الباب حال ظهور القتل لا حال وجود
الجرح ولهذا من مات قبل ظهور القتل لا يدخل في القسامه والدار عند ظهور القتل في يد الوارثه محب
الريد على عاقلة من خلاف المذاهب اذ وجد قتيلا في دار نفسه عن فالان الدار باقر على حكم ملكه يصير
دانه قتل نفسه فيمدد لادراك الاوضح وفي التحفة حث عليهم وعلى عاقلة من وجب قتيلا في دار ابيه ليس
ان القسامه حث على ابيه وعاقلة ذاهنا ثم ثبت الميراث لهم بعد ما صار للمقتول حتى يعرض منه فافضل
لورث الوارثه بسبب القرابة قول في علمنا القسامه تاويله اذ ابي القاسم عاقلة حضور اما اذا كانت
حضورا دخل معها في القسامه وقد مر من قبل قد وضع المسئلة في المبسوط وحج في دار امراه في مصر

ليس من عشرتها احد قول في حق نصرة ارضه لان التدبير في حفظ الملا الخاص الى المالك دون
اهل المحلة فمحله المالك هو القائل له في حكم القسامه والديه **كتاب المعاقلة**
قول في الحديث حمل من المالك فان له ضريان كصيرت احدهما الاخرى بسطح خيمه والقت جنيها ميتا
قال النبي عليه السلام لا وليا الضار به قوموا افروه وقال اخوها عمران بن عوف الاسامي اني من لا
صاح ولا استعمل ولا شرب ولا اهل وميل دمه بطل فقال عليه السلام اشجع كحسب الثمان قوموا افروه
وفي اثار الاربعة على العاقلة هنا ترك القياس بالسند وقطع عنه بعض المحققين من منزلة الرسالة على
هذه السند قول في فانوا هم المقصرون معافان القائل انما قصر التدبير في عاقلة فعله حتى وقع في
الخطا بقوة فيه وتلا القوة انما يكون باستنصار انصاره ومع العاقلة فانفس فعله المم لانه وقع فيما
وقع اعتمادا على نصرتهم وهم مقصرون في تدبيرهم نصرتهم بالمنع عن الالف فعله خصوصا بالضم لانهم اول الناس بالضم
الله قول في والعلم من سئل في دار قوم بعد من دار القوم وان لم يكن لهم قرايه فهم دابليس اللعين كان يستغل
بالعبادة فيما بين الملاية فعل منهم وان لم يكن من جنسهم كان الاعتبار للنصرة والنصرة على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم كانت من العشائر وعلى عهد عمر رضي الله عنه كانت من اهل الديوان وهو جريح ثلث
فيما اسامى الغزاه فلما جعل العقل عليهم حتى لو كانت النصرة له من اهل الحرفة او من اهل القسيلة او من
خلفاؤه فالوان عاقلة تلا الطائفة قول في لان الاخذ من العطا للتحفيف اي من العطا المتفرقة للمخفف
بالتوزيع علمها والعطا اخرج في كل سنة مرة واحدة فلا بد من فرض الاربعة في عطية كل سنة فلو لم يجمع
الاربعة مفروضا في ثلاث سنين ضروره لوزن الاعطيات موزنه ثلاث سنين فان خرجت العطايا في اكثر من
ثلاثة اوقا اقل اخلاصا الحصول المقصود وهو التفرغ على الاعطيات ولان في العطايا التي وجوبها خروجها
في المستقبل لا في الماضي لان وجوبها بالقضاء فانها لا وجوبه وتقرر في الماضي دار بالذي استقر عليه يده
فيكون الاخذ منه تغليطا ولو خرج له ثلاث عطايا في سنة واحدة فدخل منها للتحفيف الحاصل بالتوزيع
على العطا المتفرقة قول في الواجب الاصل المثل وهذا لان القائل ان تلف ماله مثل من حمله فلو كان عليه
المثل في ثلاث اموال ادا ان مثليا سواء ان المتلف مخطيا او متعمدا وانما يتحول عن النفس الى الاربعة بالقضاء
فلو لم يتدبر وجوبها من وقت القضاء فان قيل لو كان التحول الى القيمة بالقضاء وجب ان يصح الصلح بالثمن
من القيمة لان الواجب الاصل حينئذ هو القصاص فلو كان الصلح حلالا في الحسن والصلح حلالا في الحسن
يصح لو كان قنا وجوب الاربعة بمقابلته النفس غير معقول بدت شرعا فلا يجوز الزيادة على تقدير
الشرع قول في لول المعزور يعني ابتداء وجوب العبد في ولد المعزور وقت القضاء لان القيمة انما

بمقتضاه وان كان من عينه متعديا قبل القضاء ولان في الحكم بان الواجب رد العين وانما يحول الى
القيمة بقضاء القاضي ولله الوهالك قبل القضاء لا تضمن شيئا ويعتبر قيمته الولد يوم القضاء هذا قول في
لا شيء عليهما من الاربعة هذا اختيار الطحاوي وقيل سبق في متن الدار قال المتأخرون ان هذه المراه
تدخل مع العاقلة قول في وصار نظير مساله العبيد المنقطعة من حيث الاقرب اذا غاب عنه منقطعة
كان في حكم العدم لانه لا ينقح بربيه ابتداء الولايه لا يجعل الحاضر فلا لهما الحاقا اذا كان سادنا في
المصر وليس من اهل الديوان ولان من اقرائهم واهل البادية اقرب قرايه اليه من اهل الديوان المصر عاقلة اهل
ديوان مصر الحاضر لانه انصر له لقرب المسافة وبحق الحوار لان من اهل البادية وان كان اقرب قرايه
لبعد المسافة وانقطاع النصرة قول في حاشي حرم المسلم هذه رواية شاذة عن ابي حنيفة رحمه الله وسبح
بيانه في المتن بعد قول في خلاف ما بعد القضاء الى اخرى يعني خلاف ما اذا حول ديوانه الى النصرة
بعد القضاء لان الوجه قد تقرر بالقضاء فلا ينقل بعد ذلك الى النصرة القائل فدخل من عطايه بالنصرة خلاف
ما اذا قل العاقلة بعد القضاء عليهم حيث تضم اليهم اقرب القبائل في النسب لانه ليس في الضم ابطال حكم الاول
بل يقرر له تسليمه بتجديده فاما في النقل ابطال حكم الاول فلما افترقا قول في ولا يعقل العاقلة جنابه
العبد قيل هو المراد بالحبر يعني جنابه العبد على مولاه ولا يجب على العاقلة وقيل المراد اذا اجني على
العبد فمادون النفس لا يجب على العاقلة لانهما تسلك سلك الاموال والجنابه على الاموال حبر على الحياه
واما اذا قل الحبر عند خطا حبر القيمة على العاقلة ودل على غير مراد بالحبر لاني شرح الطحاوي قول في
يدل حما فاسقل ولا الى ولا ودل بالولد المولود بين حرمه وعبد اذا اجني ثم اعسق الاب لا يتحول الجنابه
عن عاقلة الام قضاها او لم يقض وفيه نظر اهل اللغة يعني اذا قل ريد عمر اخطا وادي
عاقلة ريد الاربعة يقال فيه عقلت ريدا وقال الاصمعي يقال عقلت عن ريد ولا نقال عقلت ريدا وفي
المعرب معنى الحديث لم يغرم عاقلة المولى جنابه العبد على الانسان وفي الاسرار معناه لا يعقل العاقلة
جنابه العبد على غيره الا ترى ان معنى قوله ولا عمد اضمن العبد **كتاب الوصايا**
قول في غايه الامر يعني غايه الامران الملاك للوارث ثلث بعد الموت مستند الى اول السبب وهو
المرض فظهر ان الاجاره لاقت ملاه فوجبه ان ثلث بعد الموت ولان الحوار ان الاستناد انما ثبت
بعد موت الموصي وقوله ثبت محمدا الحق فلو استند حقه الملاك عند الاجاره في حال حياه الموصي
لم يسمو الملاك حقه الموصي له في الزيادة على الثلث دون اجاره الورثه لان اجاره نعم حال حياه الموصي
انما لا حق للملاك لانه لا حقيقة الملاك فلو استند من ذلك وجه وانقلب حق الملاك حقيقة بلزم ثبوت

المالك للموصي له في الزائد على الثلث بدون رضاهم اذ الرضا بطلان الحق لا يكون رضا بطلان الحقيقة
قول في من حقه الموصي عندنا حتى صح في مشاع محتمل القسمة وصير ملكا للموصي له قبل التسليم
وحجر الوارث على التسليم بعد الاجارة ولو كان ملكا من حقه الوارث بصير الاحكام على صحتها وعند
الشافعي رحمه الله انما ملك الموصي له من قبل الحجر وهو الوارث والصحاح قولنا ان الاجارة لا تملك المانع
والحكم يضاف الى السبب لا الى ازاله المانع باجازه المومن ببيع الرهن قول في وليس من شرط القبض
استدلال على الحكم على ان الملك للموصي له من حقه الموصي اذ لو كان مستفاد من حقه الوارث لكان موقفا
على القبض لانه حينئذ يكون هبة ومن شرطها القبض فلا ثبت الملك وانه قول في ولاهم لايضونها
للقائل وهذا التعليق لبيان ان امتناع وصية العاتل لحق الورثة باعتبارهم لايضونها ظاهرا
فلا يرضونها لاحد منهم الورثة لورضوا بالوصية لاحد منهم فكذا القائل قول في محذور ان يوصي
المسلم للذافر ارادة الذي يدل على التعليق ورواية الجامع ان الوصية لاهل الحرم باطله ولا يقال
الوصية لغير الميراث والذافر لا يرث من المسلم لان الوصية ليست ميراثا مطلقا لانما تشبه الهبة
من وجه من حيث انما تملك بميل الموصي فالحقناها بالهبة قول في لانه استخلاف من وجه ولا
لزم قوله قبل هذا انه اثبات ملك جديد حتى يشترط القبول لان الوصية في حق الموصي له ملك جديد
بالهبة وفي حق الموصي اقامه الوصي مقام نفسه فيما اراد به الوارث ولهذا قيل انما اخت الميراث
ومن وجه بالهبة حتى بطلت الوصية بالحجر وان كانت مانورث فاعتبرت هبة في حق الموصي له اذ باقي
حق الموصي ولا يقال الوصية لما كانت مملوكة في حق الموصي له فلا يتم بدون قبوله والحجر ليس من اهله
ولا ولاية للولي عليه لانه لا حاجة له قبل الانفصال لانا نقول الوصية تشبه الهبة من حيث انما
تمليك مستد في حق الموصي له وتشبه الميراث من حيث انما تفيد الملك بعد الموت فليس بها الهبة اذا
حصلت لا تصور منه القبول لا تفيد الملك قبل القبول وليس بها الميراث اذا حصلت لا تصور منه
القبول وهو الحسن صحيح غير قبول لاداني قاضي خان قول في والاستخفاف في الحال ضرورة ذلك يعني
ضرورة النفي في الماضي وهذا لان الحق الذي يفي في الماضي ليس بابطال للحال قصدا وانما ينحل للحال
ضرورة عدم علمه الشئ فيما مضى وادان في الحق كذا بان لغوا في نفي الحال لان بطلان المتضمن
بوجوب بطلان المتضمن قول في يدل على قطع الشرط وهذا لان هذا اللفظ قطع شرطه الاول عن
الثاني بخلاف ما لو اوصي به لرجل ثم اوصي به لآخر لان هذا اللفظ لا يقتضي قطع الشرط ولهذا لو
جمع بينهما بان قال هو لفلان ولفلان لا يعطى شرطه الاول بان الوصية بثلث المال

قول في الاق الحاباة والسعاية والدرهم المرسله فمن ثمة ان يوصي لاحد بالف درهم مثلا او بحايه
في بيع بالف او يوصي بصق عبد فتمت الف درهم وذلك بانما ماله ولاخر بثلث ماله ولم يحرك الورثة فملك
المال بينهما بالان اجماعا قول في لانه هناك الحق تعين التركة بدليل بطلان الوصية بثلث العير وان
استفاد مالا اخر وحق الورثة متعلق بغير التركة ايضا فيما زاد على الثلث فيسقط حقه مما زاد على
الثلث لاستحالة اجتماع الحقين بخلاف الالف المرسله لان الوصية فيما لا يتعلق بغير التركة ولهذا لو
هلكت بعد ما استفاد فلم يكن متعلقا بغير ما يتعلق به حق الورثة فلا يلزم بطلان قول في لان
ينقص من السدس فيم له السدس وهذا يدل على انه لا ينقص عن السدس والله يزداد ورواية الجامع
تدل على انه لا يزداد على السدس وينقص عنه ودر في الاسلام في الجامع الصغير وقال في الاصل يزداد
عليه ولا ينقص ورواية الجامع يدل على انه ينقص ولا يزداد ضار عن ان حقه رحمه الله روايتان
في رواية منع النقصان وفي رواية منع الزيادة فعلى هذا الومان رجل عن امرائه وان وصي له سهم من
ماله يعطى له اخس السهام وهو نصيب المراه فيقسم على تسعة يعطى له سهم والثلث للمراه والباقي للامير
وعلى رواية الجامع وعلى الاخرى يعطى السدس لان اخس سهام الورثة انقص من السدس فيتم له السدس
ولو مات عن امرائه واخ لاب وام وموصي له بالسهم يعطى له السدس في رواية الجامع لان اخس سهام الورثة
هنا الربع وهو زائد على السدس فلا يزداد عليه وعلى رواية الاخرى له الربع لانه اخس سهام الورثة
ولا ينقص عن السدس ودر في الاصح له السدس عندنا رحمه الله وعلى هذا يجعل المال على
سته عند الحاجة الى السدس ويعطى له السدس وينقص الباقي من الورثة وقاله مثل اقل نصيب من
انصبا الورثة ولا يزداد على الثلث قول في يعطى ما ذكرنا اي الاقل من اخس سهام الورثة ومن السدس
للتيقن به او الاكثر منهما اذ لا ينقص من السدس فانه اسم السدس على اختلاف الروايتين يعني لو اوصي
بالدرهم الواحد وله ثلاثة دراهم ملكا اثنان فله الباقي ارجح من ثلث ما بقي من ماله بالاتفاق فله الوصية
بالدرهم وانما يصرف الهلاك او الاستحقاق على الشرطه وحمل الباقي على الشرطه ان لو استوى الحقان
ولم يكن احدهما فريضا على الآخر وهما لم يكن مساويا لان حق الموصي له معذور على حق الورثة مصرف الهلاك
الى الموصي بقدر ما للمعذور بخلاف الاجناس المختلفة حيث لا يمكن جمع نصيب الحق الموصي في الهلاك
ولهذا لا يجري فيه الخبر على القسمة لان معنى المعاوضة فيه راجح ومعنى المعاوضة على التراضي دون
الخبر فلهذا اهلك ما هلك على الشرطه وبقي ما بقي عليها قول في ودر في ذلك يتعد الجمع يعني الجمع انما
يتحقق نقضا القاضى عن اجتماعهما فلا يحقق الجمع بزيادة بل يتعدر ولا تضاهما حق فيه فلم يحقق

وهذا اشار الى الجوانب الثلاثة وهو خير لا يعرف وقيل طعن في رواية مع ذلك قول **له** ينسب
الى اقصي اب له في الاسلام وفي المبسوط ان هذا في من محمد رحمه الله لان منده ما كان في اقربا الانسان
الذين ينسبون الى اقصي اب له في الاسلام ثمرة واما في زماننا فقيم ثمرة ولا على احصاءهم فيصرف
الوصية الى اولاد ابيه وحلته واولاد امه وحلته وحده امه لا يصير النثر من ذلك ثم اختلاف المشايخ
انهم يصرقون الى اول اب اسلم او اول اب ادرى الاسلام يظهر فيما لو كان الموصي علوا فاعلى القول الاول
اقصى اسماء اسلم على رضى الله عنه فلا يدخل في الوصية اولاد عقيل وجعفر وعلى القول الثاني اقصي
ابيه ادرى الاسلام انوطا لا يدخل اولاد عقيل وجعفر قول **له** ولا يدخل منه الوالدان في راضى خان
في الزادات ولا يدخل في الوصية لاقرابيه والدته وولد الصلبي عند اصحابنا وان كان لا يرث منه بغير
او نحوه ويدخل فيه الجدة وولد الولد في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وهلال
عن ابو يوسف رحمه الله انه لا يدخل قول **له** بالاب الا الذي يدخل من قرابة الموصي من قبل ابيه وامه
من محله الى ابي اب منسوب اليه ولا يدخل ما وراء الا الذي من قرابته عنده لدا في المبسوط قول **له**
مقيده عند الوصف بل لاله الغرض لان غرضه الصلة لاقرابيه وما كان بطريقه الصلة يخص بدي
الرحم المحرم بالنفقة قول **له** الانسان بحسن ناسه الا ترى ان هاشميا لو تزوج امه بلون ولادة هاشميا
اعتبار بجانب الاب قول **له** ان كانوا قوماً مخصوصين وتفسيره عند ابو يوسف ان مخصوص بخير باب
وحساب وقال محمد رحمه الله اذا كانوا النثر من ابيه هم لا حصون وقال بعضهم موقوف الى رأي
الغاضي وعليه الفتوى والاسير ما قاله محمد رحمه الله لدا في فتاوى فاضل خان قول **له** وهذه الاسامي
لشعر بتحقيق الحاجة فان الزمانه واليتم والعلم ومفارقة الروح كل ذلك من اسباب الحاجة فحاز ان يطلق
هذا الاسم على روي الحاجة اليم اسم امه لا زوج لها بل اذ انت او ثيبا ورجل اسم ايضا والارمله كل
امراه بالغه فقيرة فارقتها رجما بالطلاق او بالموت دخل بها ولم يدخل لان المرأة اذا فارقتها رجما
منفردا عندها من النفقة بالمفارقة تسمى ارمله يقال ارمل القوم اذا انفرد ما عندهم من الزاد لدا في الجامع
الليبر قول **له** خلاف ما اذا كان هو فلان يعني فم مخصوص اما اذا كانوا لا حصون فالوصية باطله
لدا في المبسوط واما تناول من فلان الذكور والاناث لانه لم يبق مقرر اعلى حقيقة بل هذا المردب وهو
ولنا في فلان صار علما على تلك القبيلة ولهذا لا يدخل فيما مولى الموالاة ومولى العتاقة وخلفاؤه
وان لم يكونوا بنوا الهدية القبيلة قول **له** لان احدهما من النعمة والاخر منع عليه فان قيل ان كان
هذا يستقيم فيما اذا وصي بمواليه لاستقيم اذا وصي لموالي فلان لان المقصود بالفرقة بين النعمة

مصلحة

مصلحة ان يجوز ومع هذا لا يجوز قلنا المقصود منه ايضا مختلف لان المقصود بالبرع للمولى الاعلى
نبرع لقضا حق واجب على فلان والمقصود بالبرع للمولى الاسفل البرع المحض واحكام المبرع غير مختلف
الا ترى ان من نبرع لقضا حق الغريم ثم ظهر ان لا يبرقه الاستدراج وان هلك في يد القاض وان نبرع
لاسان الاعلى وجه قضا الحق لا يكون له الاستدراج متى هلك وهذا خلاف ما لو حلف ان لا يبيع مولى فلان
بتناول الاعلى والاسفل لان اسم المشتري يعم في النفي باسم المجلس فان من قال ما رايته رجلا تناول
الرجل طها بالضرورة حتى يصير صادقا حتى لو عقد بمئة على الابن ما كان قال لا يبيع مولى فلان فاذا
لم احدهما برقي بمئة خلاف اسم الاخ لانه لا يدخل تحت اشياء الها معني واحل وهو النسبة الى ابويه او
احدهما لدا في المبسوط قول **له** ولا يدخل فيه مولى اعتنقه الصواب اعتنقه امه خلاف معقول البعض
الصواب معقول الموقوف لدا في الايضاح في موضعين وهذا اسم من الجانب هنا والله اعلم
باب الوصية بالنسبة والخدمة والتمه قول **له** خلاف الميراث لانه خلافة وتفسيرها ان
يقوم الوارث مقام المورث فيما كان ملاله وهذا لا يتصور الا فيما سقى وقدر خلاف الوصية فانما
الحاجر الملل بالعقد بمنزلة الاجارة والاعادة فلهذا الوارث المستاجر لا يرث عنه المستاجر ولدا
الموصي له بالخدمة اذ امان لا يرث عنه الخدمه قول **له** ليستوفي المنافع على حلم ملاله يعني
استوفي الموصي له المنافع على كون العير في حلم الموصي لدا في ايام التناقص بل في ما سبق ان
الوصية بالمنفعة عليك بالعارية وهذا الداويل بقيد التقرب ايضا ان عود الموصي له لا يعود الى
ورثته لانهم لا يرثون العير لانهم لم يملكون مملوكه للموصي له ولما استوفي من المنافع لانهما تلاشت
وانغمرت ولما استحدث من المنافع لدا في الموصي له لم يملكه فلو انتقل الى ورثته استحقاقه ابتداء من
ملك الموصي من غير رضاد قول **له** اذا كان يخرج من الثلث اما اذا لم يخرج منه ليس له ان يخرج العبد
الى اهله الا بادر الورثة لان العبد اذا لم يخرج من ملك ماله كان محرر فسمه الخدمه فيما بين الموصي له
والورثة بالايام يحرم الموصي له يوما وللورثة يومين وبالاخراج يبطل حق الورثة في ملكي القيمة
لدا في المبسوط قول **له** وهو يخرج من الثلث اعتبار الرقبة في ثوبها خارجة من الثلث دون المنفعة
قال في الايضاح سطر الى الاعيان التي اوصى فيها فان كانت رقبتها مقدار الثلث حاز ولا تعتبر قيمه
الخدمه والتمه والغلة والسكنى وانما اعتبار الاعيان دون المنافع لان المقصود من الاعيان منافعتها
فلا اضرار بالمنفعة مستحقة من غير توفيت وبقي العير على ملك الوارث صار بمنزلة العير التي لا
منفعة لها فلهذا يعتبر قيمه الرقبة بان الوصية وقعت بالرقبة قول **له** والموصول سواء هذا

لان الاحبار الاول لا ينفذ شيئا حال حياة الموصي لان افادة الوصية حكمة بعد الموت وما ههنا شأنه
 لا فصل فيه من البيان الموصول والمفصول بيان الحمل والمشتك قول في القصة اسم للمخبر وعرفا
 وفي المسوط العباس ان يصح الوصية في الثمرة القائمة وفيما يحلث الى ان يموت الموصي له اذا كان البستان
 خرج من الملك لانه اوصى له ثمره بستانه مطلقا غير مقيد بالقائم يوم الموت الا ان اردنا الاطلاق
 لقيام دليل التقييد من حيث الشرع والعرف اما الشرع فلان النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلة
 مثمرة بثمره للبائع الا ان يسقط الثمن او يرد الثمن القامة يوم البيع لا ما يحلث بعد واما
 الاستعمال اذا سئل انسان في كرمه ثمره يقول نعم يريد بذلك الثمرة القائمة **باب وصية الذي**
قول في حازن الوصية عند ان حشفه رحمه الله قال مشاخر رحمهم الله هذا الجواب على قول الي
 حشفه رحمه الله اذا اوصى به للغير اما اذا اوصى به في الامصار لا سفد وصيته لانهم منعون عن
 احداث الدائير في الامصار لاداء الدين خيرة **قول** في ودل من حرم المستامن ايضا لان الطاهر من حاله
 عدم رضاه في حق غير القريب هذا جواب عما سبق انه ليس لورثة المستامن في دار الحرب حق فلف
 بر الباقي على ورثته فاجاب ان رد الباقي على ورثته لحق المستامن بالحق ورثته والله اعلم
باب الوصي وما يملكه **قول** في الوصاية قل بحري على ما هو المروي عن النبي
 حشفه رحمه الله ودل في قوله اذا اوصى المولى **قول** في اخره بالعين صار كما قال فان كل
 واحد منهما وصيا فاما الوصي اليه خاصة فما روي الحسن بن زياد عنه وكان معناها في قولها ان الوصية
 لا بحري وفي اعتبار هذه الوصية بحريتها **قول** في سبيلها الولاية بدليل ان الوصاية يتم بقوله
 اوصيت مطلقا ولو كان طريقه الابانة لم يصح الا بالتصديق على ما هو المقصود بالتعديل فانه لو قال
 ودل لا على النصف ودل الوفا جعلت حاما لا يملك سفيد القضاء لم يبين له دلل وهذا ما صح
 الا ايضا الله مطلقا عرفنا انه اثبات الولاية بطريق الخلاف والدليل عليه ان ولايته بعد فعال
 ولاية الموصي بخلاف التوديل والتقليد في الحكمه لاداء المسوط **قول** في اصله الذي الذي
 علمها ولها معنى اذ ان الذين علمها ما فلا حلها ولا يله الانفا وادان لها لا يكون لاحد ما حق
 الاستيفاء ودل الولاية الانحاح عليهم ما يكون لاحد ما دلل والنصف بالوصاية حق لها بدليل الاختيار
 في دلل لا يكون لاحد ما استيفاء **قول** في اذ ان غايبا التقييد بالخبرة انما يكون في اللبر
 واما اذ ان صغيرا الاحاجه الى الخبرة لان له ولاية القسمة على الورثة الصغار لانه قائم مقام
 الاب الذي اراد له بيع نصيب الصغار من المقول والعقار جميعا **قول** في قسمته جائزة وفي

الحام

الحامع الصغير الموصي له بالملك اذ ان غايبا فنفع الورثة المال الى العاصي بحوز القسمة لان له
 ولاية على الغائب مكان قسمته بفسده الغائب والواحد الجواب مما يدل ان الورثة لان القسمة
 فيه عمير وليس بمبادله حتى سفر داخل السري من غير رضاه ولا رضاه بحوز ان يبيع نصيبه من احد
 على ما قام عليه من الثمن وفيما عدلها لا يجوز لان القسمة منه معنى المبادله بالبيع وسع مال
 العاصي لا يجوز فلان القسمة وهذا خلاف الوصي لانه لا ولاية له على الغائب ولا على الموصي له
قول في وهلا المقصود بشرط فرض الورثة نصيب الموصي له تمام القسمة حتى لو ميزا
 نصيبه ففرض وما دفع الى احد بل لا النصيبين في يد فاقسمة غير نافعة حتى ان احد النصيبين
 لو هلا هلا من جميع التركة لاداء في السير اللبر وهذا لان القسمة يكون بين اثنين فاما واحد لا
 تقاس بفسده لداء الحامع لاي المعين **قول** في محض نفسه وفي الحامع للدسالي لو حلف
 هلال العقار او هلال سببه لو لم يمل سعد لا يعمل لان البيع في هذه الحالة من جملة الحفظ
قول في والاوصى الاخ في الصغير والذو الغائب في الامام الاسبق الى انه لا خلاف في
 هذه المسئلة الا انه روي عنهما ولم يرو عنه والاصل في هذه المسئلة ان اصغف الوصين
 في اقوي الحالين فاقوي الوصين في اصغف الحالين اصغف الوصين وصي الاخ والام
 واقوي الحالين صغر الورثة واقوي الوص **قول** في الاب والجد واصغف الحالين

حال لبر الورثة والله اعلم
 كنه العدل العبر الى الله تعالى محمد بن نصر المعروف بالسوفاي
 وراق الفراغ منه عشية الاربعاء التاسع عشر من شهر جمادي
 الاول سنة خمس وعشرين وسبعمائة اعاد الله على المسلمين
 من رعايته امين يارب العالمين



بسم الله الرحمن الرحيم

الفقير أربع وعشرين شيئاً البول غريباً والاكل حنبلاً وتحية قات الخبز

والحق قبي الثوم والبصل والتقديم على المشايخ ودعوت الوالدين باسمهما

ودعاء السوء على الولد وشكر غسل القدر والغصان وتلك الاواني

غير محسني وقطر الاطراف بالاسنان وانظف السراج بالنفخ وخيطة

الثوب على البدن وابتياغ الخبز عن الفقراء والتحليل بكل الخشب

والكل الثوم والبصل نياً وترك العنكبوت بالبيت وشتم الوجه بالليل

وغسل اليدين بالطين وجمع القمامة خلف الباب

ابتداء كل شيء والخروج عن المسجد بعد الصلوة

بالنكاح والخروج عن الشوق خيراً

دعاء النبي صلى الله عليه وسلم

اللهم اعني بالعلم وزيني بالعلم واكرمني بالتقوى وعلني بالعافية

يا ولي العافية يا رحيم الرحمن